

رَصِفُ الْمَبَانِي

في شرح حُرُوفِ المعاني

للإمام أحمد بن عبد النور المالقي
المتوفى سنة ٧٠٢ هـ

«رَصِفُ الْمَبَانِي أَجَلٌ مَا صُفِّفَ
وَمَا يُدَلُّ عَلَى تَقَدُّمِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ»
إسحاق الدين بن الخطيب

تَمْتِمْ
أحمد محمد الخطاط

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

ربّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ ، وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ .

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً يوفّي نعمه والصلاة والسلام على سيدنا محمد المجاهد الأمين ، وبعد :

أن نهض فتحمل هذا التراث المجيد الذي تركه الجدود في مسيرتهم العلمية الطويلة ذلك واجب علينا لا بد أن نقوم به خير قيام ، فنقدّمه إلى الباحثين وننفض ما علق به من غبار الأيام ، ونجمع ما تفرّق منه في ثنايا المكتبات والخزائن .

وعلى الرغم من هذه النهضة العلمية التي يلاحظها المراقبون لحركة التراث العربي في هذا العصر فإن هناك حروفاً ضخمة لم تر النور بعد ، فضاعت بحبس طويل ، ومن هنا صح العزم على الانصراف إلى التحقيق العلمي الذي يدفع بأهمّيات الكتب إلى أن تكون بين أيدي الباحثين ، وهذا ما جعلني أطوف بالمظانّ لعليّ أجد مادة أقف عليها ، وكان أن اهتديت إلى « رصف المباني في شرح حروف المعاني » .

والحقيقة أن ما صادفته من مخاطر في أول الطريق كان كفيلاً أن يصدّ رغبتني في العمل في هذا الكتاب ، وذلك لأنني قد أعباني البحث عن نسخة ثانية له من جهة ، ولأن النسخة التي عثرت عليها سقيمة مليئة بالتصحيف والتحريف من جهة أخرى ، ومع ذلك كله وِدِدْتُ لو أحسِمُ الأمر ، وأبقي على هذا الاختيار ، وذلك لرغبتني في أن تصل الأضواء إلى هذا الكتاب الذي تناول الحروف العربية جميعها من ناحية ، ورصد معاني هذه الحروف على نحو شامل من ناحية أخرى .

وصف النسخة

حينما صَحَّ عزمي على تحقيق الكتاب راجعت بالإضافة إلى « بروكلمان » ما وقعت عليه من فهرس المكتبات في العالم لعلِّي أجد نسخة ثانية له ، وقد أَفَدْتُ في ذلك من « مركز تحقيق التراث » بدار الكتب المصرية ، ومن « معهد المخطوطات » التابع لجامعة الدول العربية ، ولكنني لم أظفر بشيء . وعلى هذا فان النسخة التي تمَّ التحقيق عليها فريدة ، وهي في مكتبة تيمور المملوكة بدار الكتب المصرية برقم (٢٦٥ نحو) ، وقد صَوَّرَها دار الكتب برقم (٦١٥٧ هـ) ، وهي نسخة كاملة ليس فيها نقص ، ووقع فيها بعض الحروم في أماكن متفرقة لا سيما الورقة الأولى ، مكتوبة بخط أندلسي ، وقد تمَّ الفراغ من نسخها في يوم الخميس الثاني من شهر ذي القعدة من عام واحد وأربعين وسبعائة ، أي بعد وفاة المؤلف بنحو أربعين سنة ، ولكن ناسخها لم يكن رجل علم ، وهذا يبدو من كثرة أخطائه وجهله الواضح بأبسط القواعد النحوية واللغوية . وبما زاد في صعوبة العمل كثرة أخطائه التي تتعلق بالضبط ، بالإضافة إلى التصحيف والتحريف ، ولم يكن يراعي قواعد النسخ ، كما كان يُدْخِل الشعر بكلام المؤلف ، ويمزج الآيات القرآنية بعضها ببعض ، ومن هنا يعسر على الباحث أن يفيد من المخطوط من غير أن يترسَّ فيه . وليس على النسخة أية تعليقات أو إجازات ، خلا ما قيَّده الناسخ في آخر الكتاب بأنه نسخة لنفسه ولن بعده ، وما قيَّده مالك النسخة في الورقة الأولى من أبيات شعرية متفرقة .

والكتاب يضم (١١١) لوحة ، وفي كل لوحة صفحتان ، وتضم الصفحة نحواً من (٢١) سطراً ، وفي كل سطر نحواً من (١٢) كلمة .

ويطالعنا في الورقة الأولى عنوان الكتاب دون اسم مؤلفه ، وهذا ما جعلني أرجع إلى كتب التراجم والنحو لأتأكد من نسبة الكتاب للمالقي فوجدتها تنصُّ على ذلك بالإجماع ، ولم أصادف ما يجعلني أشكُّ في ذلك أيُّ شك ، بل إن عدم غوري على نسخة ثانية للكتاب زاد من حرصي على التثبت من صاحب الكتاب

واسم الكتاب . ولعل الحقائق التالية تفيد في توثيق نسبة الكتاب للمالقي ، بالإضافة إلى ما ذكرته من إجماع كتب التراجم والنحو على ذلك :

١- قال في « الإحاطة » حين ترجم للمالقي : « رصف المباني أجل ما صنّف وما يدل على تقدمه في العربية » . وصاحب الإحاطة قريب من زمان المؤلف ومكانه .

٢- تبدأ كتب النحو بذكر الكتاب من بعد وفاة المؤلف ٨٧٠٢ وليس هناك أي ذكر له قبل هذا التاريخ في « صنفات النحويين وكتب التراجم » .

٣- أشار المالقي في ثنايا الكتاب إلى أن له كتاباً يسمى « التحلية في ذكر البسطة والتصلة » ولدى الرجوع إلى ترجمته تبين لي صحة ذلك .

أما تحقيق اسم المؤلف واسم الكتاب فذلك ما سنشير إليه في موضعه إن شاء الله .

مشرح التحقيق

ذكرت أنني لم أظفر بنسخ أخرى للكتاب ، وذلك لإجراء المقابلة بينهما ، الأمر الذي جرى عليه المحققون . وهذا ما جعلني أثبت في المتن نص النسخة الوحيدة التي بين يدي . ويتلخص عملي في النقاط التالية :

(١) تخريج الشواهد : كان الكتاب غزيراً في شواهد المختلفة .

أ- القرآن الكريم : كنت أشير إلى السورة ورقم الآية ، وأكمل الآية إن كان لمة ضرورة ، وأضبطها ضبطاً تاماً ، وأعود إلى كتب القراءات لأشير إلى صاحب القراءة التي استشهد بها المؤلف .

ب- الحديث الشريف : أشير إلى الكتاب الذي روي فيه الحديث ، مستعيناً بالمعجم المفهرس أو بكتب دارت مادتها حول الحديث الشريف ، وأضبط الحديث وأكمله إن كان لمة ضرورة .

ج - الشعر : بلغت الشواهد الشعرية أكثر من ستائة بيت ، وكنت أضبط البيت ، وأكمله في التعليقات إن أورده المؤلف ناقصاً ، فإذا لم ينسب المؤلف البيت إلى صاحبه أشرت إلى ذلك مستنداً إلى المراجع المختلفة ، وإن لم تسعف قلت : « لم أهد إلى قائله » ، وإن كان البيت لشاعر له ديوان مطبوع أشرت إلى وروده فيه ، وإلا خرجته من كتب النحو واللاغة تخريباً لا استقصي فيه ، وذكرت الروايات المختلفة للبيت ، ولم يكن ذلك على سبيل الحصر أيضاً ، فالحصر من عمل محقق الديوان ، وشرحت الألفاظ الصعبة أو أوردت المعنى العام للبيت ، وقد أذكر الشاهد في البيت إن كان ثمة ضرورة ، أو أنبه إلى بعض التعليقات الضرورية التي كانت للعلماء حول البيت ، وأضع رقماً متسلسلاً بجانب كل بيت ، وهذا ليسهل إرجاع القارئ إلى التحقيقات إن تكرر البيت ، فأقول : تقدم برقم كذا .

د - أقوال العرب وأمثالهم : وقد عمدت إلى تخريج هذه الأقوال والأمثال ، ما خلا المشهورة المتداولة ، مع ذكر الروايات الأخرى وضبطها .

(٢) النص :

حاولت - قدر المستطاع - أن أصل إلى النص كما أراه المؤلف ، دون محاولة لتجسين أسلوبه ، فليس هذا شأن المحقق ، وذلك في ضوء الملاحظات التالية :

١ - ضبط ما أجد ضرورة لضبطه من المتن .

٢ - تصويب التحريف والتصحيف ، وهما أمران كثير ورودهما ، لأن الناسخ لم يكن رجل علم ، وهذا التصويب لم يكن ليدفعني إلى اجتهادات لا تحتلها الكلمة المحرقة أو المصحقة ، بل كنت أصوب مستنداً إلى رسم الكلمة ذاتها ، وإذا تراءى لي أن ما أثبتته الناسخ من رسم الكلمة غير جائز في سياق النص أثبت الأصل ، وأشرت في الهامش إلى ما يحتمله السياق ، غير أن جملة التصحيحات كان الخطأ فيها واضحاً ويعود إلى التحريف الصرف ، كما كنت أرجع إلى الكتب التي كان المؤلف ينقل عنها أو تنقل عنه لأستعين بها في تقويم النص .

٣- وإذا وقع خرم في النص وضعت بضع نقاط ، وأثبت في الهامش ما يحتمله موضع هذا الخرم دون أن أثبت اجتهادي في المتن ، وذلك للمحافظة على أصل النص .

٤- وإذا وقع سقط من النص ووجدت ضرورة ماسة لإقامته وفق ما تقتضيه الفكرة كنت أضع الزيادة بين معقوفين كبيرين ، وعزمت على أن تكون تلك الزيادة مستمدة من روح النص ذاته أو من كلام المؤلف نفسه قبل السقط أو بعده .

٥- أشرت إلى نهاية الصفحة في المخطوط الأصل بإشارة : / ليسهل الرجوع إليها لمن أراد ، وكنت أعدّه اللوحة في المخطوط صفحتين ، لسبب يعود إلى خطأ في تجليد الكتاب في مكتبة تيمور ، وقد نبّهت على ذلك في محله .

٦- صادفت كثيراً من الكلمات اتضحت لي بعد جهد لعدم وضوحها في الأصل ، وهي في مجملها لا تتعدد فيها الآراء ، وعلى الرغم من ذلك كنت أشير إليها بعبارة : « قوله غير واضح في الأصل ، وذلك لأكون أميناً في عرض المخطوط كما هو .

٧- نقل صاحب « الجنى الداني » أكثر من أربعين موضعاً عن المؤلف نقلاً حرفياً ، كما كان المؤلف ينقل عن صاحب « المقرب » أبواباً بكاملها ، ولذلك كنت أعدّه نقول الجنى ونص المقرب بمثابة النسخة الثانية للكتاب ، وقد أفادني ذلك في تصحيح بعض المواضع التي أخطأ الناسخ في رسمها ، وكنت أنبه على ذلك في محله .

(٣) التعليق :

كنت أشرح مقصود المؤلف من عبارته إن كان ثمة ضرورة ، كما كنت أذكر آراء العلماء فيما يقرره المؤلف ، وهذا مبعوث في كتابي الجنى والمغني بشكل خاص ، وأشرفت على الكتب التي عاجلت الفكرة التي يعرضها ، وذكرت ما ينقله المؤلف من الكتب النحوية ، سواء أشار إلى ذلك أم لم يشر ، كما أنني كشفت عن المذهب الذي يعتنقه ، وأني بذلك تردده بين البصريين والكوفيين ، وذكرت العلماء الذين نقلوا نصوصاً أو آراء من الكتاب ، ونحّرت أحوال العلماء من كتبهم ما استطعت

إلى ذلك سبيلاً، وذكرت المراجع التي يمكن الرجوع إليها في الحرف الذي يعرضه المؤلف، وذلك في مطلع كل باب، وكنت أختار أبرز هذه المراجع ليستعين بها القارئ، وشرحت الألفاظ الصعبة التي قد يتعذر فهمها دون الرجوع إلى المعاجم، وترجمت للنحويين والقراء ترجمة موجزة مع إيراد أهم المراجع التي يمكن الرجوع إليها في ترجمتهم.

(٤) الفهارس والمراجع :

وفي نهاية التحقيق صنعت فهارس مختلفة للكتاب للإفادة منه، كما أثبت المراجع التي رجعت إليها في العمل.

وبعد : فهذا هو « وصف المباني » أضعه أمام الباحثين، والله يعلم أنني بذلت فيه كل ما لدي من طاقة وجهد، ومع ذلك فإن النص لم يستقم وما يزال فيه بعض العوج، وما يزال يتقبل النظرة الفاحصة من كل عالم وباحث، وذلك للافتقار إلى نسخة أخرى للمقابلة، ولكن هذا هو ما قدرت عليه، وفي ذلك تعثر المبتدئ وطموحه لأن يكون عمله قريباً من الاستقامة، ولا يسعني إلا أن أقدم خالص الشكر والتقدير إلى كل من قدّم لي العون وسعى في أن يسد خطاي.

اللهم اجعل عملنا هذا خالصاً لوجهك، وآتتنا من لدنك رحمة وهياً لنا من أمرنا رشداً، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أحمد محمد الخراط

حلب ١٣٩٤/١٢/١٠

التعريف بالمؤلف

١ - مصادر ترجمته

لعل التاريخ قد ظلم شيخنا المالقي فطمس معالم شخصيته ، ولم يقدم لنا صورة مبينة عن حياته العلمية ، لذا كانت كتب التراجم تغفل ذكره ، أو تقدم عنه إشارة سريعة ، ومن هنا يعسر على الباحث أن يحيط بالرجل ويعرف الكثير عنه .

ويُعند كتاب « الإحاطة في أخبار غرناطة » أغزر الكتب مادة في الحديث عنه ، ولعل هذا يعود إلى قرب مؤلفه ابن الخطيب منه في الزمان والمكان ، ولذلك نجد كتب التراجم الأخرى تستقي من « الإحاطة » حتى إنها لا تكاد تزيد شيئاً على ما قاله .

ونجد صاحب « البغية » يعتمد في ترجمته للرجل على كتاب « الإحاطة » وعلى كتاب آخر غيره هو « النصار » لأبي حيان ولم نقف على هذا الكتاب .

وهذا الحق في شهرة المالقي جعل بعضهم يخطئ في ترجمته ، فيعرفون رجلاً آخر ، يلتقي مع شيخنا بأنه من مالقة ، ويعرف كذلك بالمالقي ، ففي « شرح الأمير على المغني » وفي أثناء ورود اسم المالقي يتبع « وحي زاده » فيترجم لرجل يعرف بهذه النسبة هو يحيى بن علي المتوفى سنة ٦٤٠ هـ^(١) .

أما « ملا علي قاري » فقد ذهب مذنباً عجيباً حين حوّر اسمه فجعل « لما » جاراً ومجروراً و « لقي » فعلاً ماضياً^(٢) .

ومما يمكن من أمر فسامضي في التعريف بالمؤلف مستنداً إلى المراجع التي أشرت إليها في الهوامش .

(١) انظر : شرح الأمير ١٩/١ ، وما أورده صاحب المغني على أنه للمالقي يعني به شيخنا كما هو مبين بالرجوع إلى الرصف باب أجل ، والمغني ١٥/١
(٢) شرح الأمير ١٩/١

٢ - اسمه ونسبه وكنيته

هو أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي ، وبكنى أبا جعفر . وتعرضنا في هذا الاسم النقاط التالية :

(١) ترجم له ابن شعبة بقوله « رشيد أبو جعفر المالقي »^(١) ، ونحن نرجح أن يكون ابن شعبة قد وهم في تسميته برشيد لما يلي :
أ - إجماع المؤرخين الذين ترجموا له على الاسم الذي أوردناه .
ب - قال صاحب « الإحاطة » : « وقال شيخنا أبو البركات : نقلت اسم هذا من خطه »^(٢) .

ج - صاحب « الإحاطة » أقرب الناس إليه زماناً ومكاناً ، وقد ترجم له بالاسم الذي أوردناه .

وقد تكون تسمية ابن شعبة له برشيد قد جاءت من تحريف اسم جده الذي هو راشد ، كما حرقه صاحب « البلغة » بقوله : « أحمد بن عبد النور بن رشيد المالقي »^(٣) .

(٢) ترجم له صاحب « طبقات القراء »^(٤) بقوله بعد ذكر نسبه : المالكي ، وهذا يحتمل أحد أمرين :

أ - أن يكون تحريفاً عن « المالقي » وهذا ما نرجحه لأن الثابت عنه أنه ولد في مالقة .
ب - أن يقصد نسبه إلى مذهب مالك ، ولكن صاحب « الديباج » الذي ترجم للمالكية لم يذكره .

٣ - ملامح من حياته

ولد أحمد بن عبد النور في رمضان عام ثلاثين وسبعمائة ، في بيت مشهور يعرف ببني زاشد^(٥) في مدينة مالقة . وتوفي بالمروية في يوم الثلاثاء السابع والعشرين لربيع الآخر من عام اثنين وسبعمائة ، ودُفن بخارج باب بجاية بمقبرة من تربة الشيخ ابن مكنون^(٦) .

(١) انظر : طبقات النحاة واللغويين : الورقة ١٨٣ (٢) الإحاطة ٧٩/١
(٣) البلغة ٢٥ (٤) طبقات القراء ٧٧/١ (٥) الإحاطة ٧٩/١ (٦) الإحاطة ٨٢/١

ومالقة^(١) مدينة على شاطئ البحر ، كانت عامرة آهلة ، كثر قصد المراكب والتجار إليها فتضاعفت عمارتها ، وقد نسب إليها غير واحد من العلماء^(٢) .

نشأ أحمد وليس له من الدنيا سوى حب المطالعة ، يمضي جل وقته فيها ، حتى إن تفرغته التام أوجد عنده جهلاً بأسباب الدنيا يكاد يصل إلى الغفلة ، وله في ذلك حكايات كثيرة سائرة على ألسنة الثقات من الملازمين له ، لولا تواترها لم يصدق أحد بها^(٣) ، منها أنه اشترى فضة مئلف ، فبناها فانتقصت كما يجري في ذلك ففاسها بعد البل فوجدها قد انتقصت ، فطلب بذلك بائع المئلف ، فأخذ يبين له سبب ذلك فلم يفهم^(٤) . ومنها أنه طبخ قِدرًا فوجدها تعوز المئلف فوضع فيها ملحاً غير مطحون ، ثم ذاقها قبل أن ينحل المئلف فزادها حتى صارت زعاقاً^(٥) .

وعاش الرجل فقيراً منصرفاً لعلمه ، ثم رحل من بلدة مالقة إلى سبينة^(٦) ، وأقرأ بوادي آش مدة ، وتودد بين المريّة وبروجة وقرطاجنة ، وعمل في القضاء وقتاً من الزمن نيابة عن بعض القضاة .

والفترة التي عاشها المالقي من ٦٣٠ - ٧٠٢ هـ شهدت في الأندلس أوسع مظاهر الاضطراب السياسي ، وقد عاصر الرجل حكم الموحدين الذي انتهى سنة ٦٦٨ هـ ، ثم استلم الحكم من بعدهم بنو مرين ، ويبدو أن هذه الفترة لم تعرف الاستقرار ، ويتضح هذا من كثرة عدد الخلفاء ، ومن كثرة الحوادث الداخلية ووضوح الغزو الخارجي ، وبعبارة أخرى : كانت الأندلس تحتضر^(٧) .

(١) اختلفوا في ضبط لامها ، فضببطها في الباب ٨٦/٢ بالكسر ، وكذلك في لب الباب ٢٣٤ ، أما صاحب معجم البلدان ٣٩٧/٤ فقد ضبطها بالفتح ، وقال الدسوقي في شرحه على المغني ١٧/١ : « وضبطها بالكسر غلط » .

(٢) انظر في مالقة : نفح الطيب ١٤٤/١ ، معجم البلدان ٣٩٧/٤ ، صفة جزيرة الأندلس ١٧٧

(٣) الإحاطة ٨١/١ (٤) الإحاطة ٨١/١ (٥) البقي ٣٣١/١

(٦) انظر : التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية للدكتور أحمد شلي ١٣٨/٤ وما بعد .

٤ - أساتذته وتلاميذه

ذكر صاحب «الإحاطة» أن المالقي لم يكن له اعتناء ببقاء الشيوخ والحمل عنهم^(١)، ولذلك لا نجد كثرة في أسماء شيوخه. ومنهم :

أ - أبو عبد الله محمد بن يحيى بن علي بن مفرج المالقي^(٢)، أقرأ القرآن الكريم والعربية، وروى عن الفحام، وجلس للناس بالجامع الكبير، كان سريعاً فاضلاً، شديد التعفف، على دين وخير، توفي سنة ٨٦٥٧ عن أربعين سنة، وقد قرأ المؤلف عليه الجزولية، وقيد عليها أشياء أطلعه عليها.

ب - الخطيب أبو الحجاج يوسف بن إبراهيم بن يوسف بن سعيد بن أبي ربحانة الأنصاري المالقي المربلي^(٣)، وهو عالم بالعربية والقراءات، أخذ عن الرندي، وكان من أهل الفضل والدين والخير، أقرأ ببلدته مائة ثم رجع عن الإقراء، وآثر الحمول والازتواء، ثم ولي الخطبة والصلاة بجامع مائة، وتوفي سنة ٨٦٧٢، وقد روى المؤلف عنه تيسير أبي عمرو الداني^(٤)، وجل الزجاجي، وأشعار الستة، وفصيح ثعلب، كما أخذ عنه علم القراءات^(٥).

ج - أبو الحسن ابن الأخضر المقرئ العروضي، وقد أخذ عنه بسبته وذاكره في العروض^(٦).

أما تلامذته فلا يذكرون منهم سوى العالم الكبير أبي حيان^(٧)، وهو أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، تنقل في البلاد وأقرأ بالقاهرة، وله البحر المحيط وشروح على التسهيل والارتشاف، وقد تأثر بالمذهب الظاهري لأنه لا يرضى عن تعلّق

(١) الإحاطة ٧٩/١ (٢) انظر في ترجمته : البغية ٢٦٥/١

(٣) انظر في ترجمته : البغية ٣٥٣/٢ (٤) طبقات القراء ٧٧/١ (٥) الدرر الكامنة ٢٠٧/١

(٦) كذا في الإحاطة ٧٩/١ ، ولم أعثر على ترجمته ، وفي البغية ١٧٤/٢ ترجمة لرجل يعرف بأبي الحسن بن الأخضر الإشبيلي وهو علي بن عبد الرحمن توفي سنة ٨٥٤١

(٧) انظر في ترجمته : طبقات القراء ٢٨٥/٢ ، الدرر الكامنة ٣٠٢/٤ ، فوات الوفيات ٣٥٢/٢

النجاح بكثرة التعليل ، وقد كان يجلُّ المذهب البصري ولا سيما سيوبه ، وقد استفاد أبو حيان من « رصف المباني » ونص على ذلك في « البحر المحيط » .

٥ - كتبه

١ - « رصف المباني في شرح حروف المعاني » وهو هذا الكتاب ، وقد تُسقط بعض كتب التراجم كلمة « شرح » ، وما أثبتناه أوثق إذ هو مقيّد على الورقة الأولى من النسخة التي حققنا ، كما أن المالمقي نفسه قد نصّ على ذلك في خطبته ^(١) . وهذا الكتاب هو الذي بقي من مؤلفاته بين أيدينا .

٢ - « الحلية في ذكر البسمة والتصليّة » أو « التحلية » ، وقد نص عليه في رصفه ^(٢) .

٣ - « شرح الجزولية » ، وقد كان هذا الشرح بإشراف أستاذه ابن مفرج المالمقي ، وقد أطلعه على بعضه ^(٣) .

٤ - « شرح الكامل لأبي موسى الجزولي » ، وقد وصفه صاحب « الإحاطة » بأنه نحو الموطأ في الحجم ^(٤) .

٥ - كتاب شرح مقرّب أبي عبد الله ابن هشام الفهري المعروف بابن الشواش ولم يتمّه ، انتهى فيه إلى همزة الوصل ، وهو نحو حجم الإيضاح لأبي علي ^(٥) .

٦ - جزء في العروض وجزء في شواذه ^(٦) .

٧ - تقييد على الجمل ، ولم يتمّه ^(٧) .

٨ - إملأ على مقرّب ابن عصفور ^(٨) .

٩ - شرح الجمل الكبيرة للزجاجي ^(٩) .

(١) انظر : ص ٢ (٢) انظر : ص ٧١ ، ٣٠٦ (٣) الإحاطة ١/٧٩
 (٤) الإحاطة ١/٨٠ (٥) الإحاطة ١/٨٠ ، إيضاح المكنون ٣/٥٤٥ (٦) الإحاطة ١/٨٠
 (٧) الإحاطة ١/٨٠ ، ولا ندري هل هو جل الزجاجي أم جل الجرجاني . (٨) البلفة ٢٥
 (٩) كذا في إيضاح المكنون ١/٣٦٨ ، وقد يكون هو نفسه التقييد الذي لم يتمّه والذي أشار إليه في الإحاطة .

٦ - ثقافته

يبدو من الاطلاع على ترجمة المالقي أنه اطلع على ثقافات عصره المتنوعة ، بل إنه يتفرغ لهذا الاطلاع ، ويعيش حياته منصرفاً عن أسباب الدنيا وما يتعلق بها .

فهو يشارك في المنطق على رأي الأقدمين كما ذكر في الإحاطة ^(١) ، وهو يطالع في الفقه وإن لم تنص كتب التراجم على مذهب معين له ^(٢) ، وهو يتعمق في فرائض العبادات ^(٣) ، وتتضح ثقافته الفقهية في نصوص عديدة من كتابه ، كما تبدو في كتابه آثار ثقافته الأصولية أيضاً بما يوحى أنه قد اطلع على مضمون هذا العلم . أما في القراءات فقد فقه الرجل قراءة أبي عمرو الداني ، وأخذ هذه القراءة عن أبي ربحانة المربلي ^(٤) وروى عنه تيسير الداني المذكور ^(٥) ، وقد تردد الرجل بين المربة وبرجة ، يقرئ بها القرآن ، حتى إن صاحب « طبقات القراء » ينص عليه بأنه المقرئ ^(٦) . ويشارك المالقي في بعض المعارف الطريفة من مثل التقييد عن اللغوز وفك المعمى ^(٧) ..

٧ - شعره

يروق بعض العلماء أن يصنعوا شعراً ، ولكننا لا نكاد نحس فيه بالروح .. وليشذبا محاولات في نظم الشعر ، احتفظ صاحب « الإحاطة » وصاحب « الدرر الكامنة » بقدر وافر منه ، ويصف لسان الدين بن الخطيب شعره بقوله : « وشعره وسط بين طرقي الغث والسمين ، وكان لا يعتني به ولا يتكلفه ، ولا يقصد قصده وإن ذلك لعذر في عدم الإجادة » ^(٨) ، ويضيق صدر بعض أصحابه بشعره فيصفه بأنه أشبه بنعب الغراب ^(٩) .

مها يكن من أمر فلا بد من عرض شيء من شعره ، وللقارئ أن يحكم عليه بما شاء ^(١٠) :

- | | |
|-------------------------|---|
| (١) الإحاطة ٧٩/١ | (٢) أما إذا اعتمدنا ترجمة صاحب طبقات القراء فهو مالكي . |
| (٣) الإحاطة ٧٩/١ | (٤) الإحاطة ٧٩/١ |
| (٥) الدرر الكامنة ٢٠٧/١ | (٦) طبقات القراء ٧٧/١ |
| (٧) الإحاطة ٧٩/١ | (٨) الإحاطة ٨٠/١ |
| (٩) الإحاطة ٨٠/١ | (١٠) الإحاطة ٨١/١ |

محاسنُ مَنْ أهرى بضيق بها الشرح له الهمة العلياء والخلق السمع
 له بهجة يغشى البائر نورها وتعشني بها الأبصار إن غلّس الصبح
 لقد خامرت نفسي مدامة حبه فقلبي من مكر المدامة لا يصحو
 وقد هام قلبي في هواه فبرحت بأمراره عينٌ لدمعها سح
 ولعل التكلف واضح في هذه الحروف .

التعريف بالكتاب

دراسة حروف المعاني جانب بارز من جوانب النحو العربي ، انكب عليه
 النحاة العرب بالدرس والتفصيل ، فشهد مناقشات غزيرة بينهم ، وكشف عن مسائل
 خلاف واسعة النطاق ، وكتابنا هو محاولة جادة لدراسة حروف المعاني وما تكون
 عليه في كلام العرب .

والمؤلف في خطبته يشير إلى أهمية الحروف فهي « أكثر دوراً ، ومعاني معظمها
 أشد غوراً ، وتركيب أكثر الكلام عليها ، ورجوعه في فوائده إليها »^(١) ، ثم يشير
 إلى جهود العلماء للتأليف في هذا الباب فيقول : « فوجدت منهم مَنْ أغفل بعضها
 وأهل ، ومن تسامح في الشرح وتسهّل ، ومن اختصر منها وأسهب ، ومن ركّب البسيط
 وبسط المركب ، ومن شئت ألفاظها وعدّد ، وأطال الكلام لغير فائدة وردّد »^(٢) .

ونستطيع أن نخرج من هذا إلى أن هناك تراثاً ضخماً كان أمام المؤلف حين
 نوى التأليف في هذا الباب ، ويبدو أن ذلك للتراث كان ينقصه الرجل الذي يفيد
 منه ، فيجمع قواعد كل أداة في باب خاص ، وما تقع عليه في كلام العرب ،
 وما تردد حولها من مناقشات وآراء ، ولسنا مغالين أو بعيدين عن الحكم العلمي
 إذا قلنا إن المالقي كان هذا الرجل في مصنفه الذي بين أيدينا .

ولقد اتخذت محاولات العلماء لدراسة حروف العربية شكلين من التأليف ، فقد

(١) ص ٢ (٢) ص ٢

كانت معظم كتب النحو واللغة تذكر الحروف في ثانيا حديثها عن قواعد النحو إجمالاً ، فهي إذاً لا تفصل الأدوات عن القواعد الأم ، وإنما تنظر إليها على أنها جزء وثيق منها ، فكتاب سيبويه مثلاً غني بمباحث الحروف وأشكال ورودها في كلام العرب ، ولكنه لم يعقد فصلاً خاصاً بكل أداة ، ليعدّد معانيها ويذكر أحكامها ، وإنما تتفرق فيه هذه المعاني بين ثانيا الكتاب ، فهو قد يذكر الأداة ضمن أمورها كقوله : « باب ما يعمل من الأفعال فيجزمها وذلك لم ولما واللام التي في الأمر »^(١) ، أو يتحدث عن جانب من الأداة كأن يقول : « باب الفاء : اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن »^(٢) أو يذكر الحروف التي قد تلتقي على ظاهرة ما ، كأن يقول : « باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء ويجوز أن يليها بعدها الأفعال وهي : لكن وإنما وكأنا وإذ ... »^(٣) وهذا ما نجده في كتب النحو الأخرى المتقدمة والمتأخرة .

أما الشكل الثاني لهذه المحاولات فيبدو في تأليف كتب تختص بالحديث عن الأدوات ومعانيها وما قد يرد عليها من مناقشات ، ومن هذه المحاولات : منازل الحروف للزماني ، ويقع في خمس وعشرين صفحة ، عرض فيه لأهم الأدوات العربية ، فذكر المعاني المشهورة لها وضرب مثلاً لكل معنى ، ولكننا لا نجد تمييزاً بين الأسماء والحروف منها ، وهذا ما تصنعه كتب الأدوات الأخرى ما خلا الرصف ، وللهروي مصنف قيم في هذا الجانب مماثله « الأزهية في علم الحروف » ، حاول فيه أن يستقصى أحوال ما يعرضه من حروف المعاني في كلام العرب ولكنه يبقى غير وافي بالغرض ، أما الزجاجي في كتاب اللامات فهو يمثل رغبة النحويين في جمع الأحكام التي تتعلق بحرف معين ، وذلك عن طريق فصل ما تنأثر من هذه الأحكام عن الكتب العامة وضمها في كتاب خاص .

والواقع أن جميع المحاولات التي سبقت الماقي كان يتقصها أمران ضروريان هما : الرصد والشمول ، فلم تكن غاية هذه المحاولات رصد جميع معاني الأداة من

(١) الكتاب ١/٤٧٨ (٢) الكتاب ١/٨٩ (٣) الكتاب ١/٣٧٠

ناحية ، وشمول جميع الأدوات من ناحية أخرى ، لذا كان لابد أن يكون أمام الدارسين مصنف يدرس حروف العربية على منهج فيه استقصاء وترتيب ، ويستفيد من المادة المتفرقة ، فيبونها ، ويجمع في كل باب ما يختص بكل حرف ، ويذكر أقوال العلماء وما كان بينهم من مناقشات وجدال ، وكان المألقي هو رائد هذه المحاولة ، ونحن إنما نقول ذلك لأننا لا نعلم مصنفًا قبل « رصف المباني » امتاز بالرصد والشمول الأمرين اللذين أشرنا إليهما .

ثم إن المألقي أراد أن يكون أكثر تركيزاً في مجته ، فاخص بالحروف ومجتها على نهج شامل لجميع حروف العربية ، فأمل بذلك الإسماء وتركها لكتب أخرى .

أما مصادر المألقي في كتابه فيبدو لنا أن الرجل قد اطلع على المؤلفات التي سبقته ، ونعني بها شكليّ التأليف اللذين أشرنا إليهما ، ولكنه للأسف لم يكن ينص على ما أخذ من كلٍّ منها ، وهذا ما يجعل أماننا الطريق صعبة لكشف مصادره وتعيينها ، فقد اطلع على كتاب سيبويه ، ونصّ عليه في كثير من المواضع ، وهو يجلّه أيّما إجلال ، ويحاول أن يتقرب منه ويدعم آراءه به ^(١) ، وهو يناقش المبرد في مسائل من « المقتضب » كما حدث مثلاً في نقضه لمذهب المبرد في مسألة « بل » ^(٢) ، أما ابن جني فقد أفاد من كتابيّته : سر الصناعة والخصائص ، أما « سر الصناعة » فهو يشير إليه أكثر من مرة ويعتمده في كثير من المسائل وينقل عنه ^(٣) ، حتى إن تصحيح كثير من التحريفات التي وقعت لنسخة الرصف كان بالرجوع إليه ، كما أن المؤلف يشير إلى « الخصائص » أكثر من مرة ^(٤) ، كما اطلع المؤلف على كتاب « اللامات » وذكره بقوله : « وأتفّ بعض البغداديين فيها كتاباً سماه كتاب اللامات عدد لها فيه نحو الأربعين معنى بحسب اختلافها أدنى اختلاف » ^(٥) ، ويبدو أن المؤلف قد قرأ قراءة واعية كتابيّ ابن الأنباري : الإنصاف وأسرار العربية ، ولذلك نجد في رصفه كثيراً من الردود على الكوفيين والعلل والأقيسة التي نرجح

(١) انظر أمثلة على ذلك : ص ١٠٧٠ ، ٩١٠ ، ٦٠ (٢) انظر ص ١٥٤

(٣) انظر ص ٢٨٨ ، ١٣٩ ، ٤٠٢ ، ٢٤ (٤) انظر ص ٢٣٦ ، ١٩١ (٥) انظر ص ٢١٨

أنه اقتبسها من الكتاين المذكورين ، بل إن التشابه بين بعض النصوص يكاد يكون حرفياً في باب ما وفي باب لا وباء القسم من « أسرار العربية » وقد أشرنا إلى ذلك في محله ^(١) .

ولعل « المقرَّب » هو الكتاب الأول الذي تأثر به المالقي ، حتى إن اطلاعه على هذا الكتاب يتجاوز مرحلة التأثر إلى « رحلة النقل الحرفي لبعض أبوابه كاملة » ، وهذا ما نجده مثلاً في مجوئ : « إلا » والفاء وحتى ، ولعله قد اطلع أيضاً على تمتع ابن عصفور ، إذ أنه يفيد منه في الجوانب الصرفية لأن المتع يختص بالتصريف ^(٢) .

وثمة كتب أخرى أفاد منها المالقي ، منها كتاب الإيضاح للفارسي ، إذ يردُّ على أبي علي في مسألة « ليس » بنصِّ منه ^(٣) ، كما أنه يذكر « البصريات » لأبي علي ^(٤) ، كما اطلع على كتاب شرح الجمل لأبي زيد السهيلي ، وانتقده بأنه خرج على أصول العربية في بعض مسائله ^(٥) ، وهو يذكر أيضاً كراسة ألَّفها الجزولي عن الحروف الواقعة جواباً ^(٦) ، كما ينقل عن « التبصرة » للصيمري وذلك للرد على الفارسي في مسألة « إمّا » ^(٧) ، ويورد في الكتاب ذكر سريع لبعض الكتب الأخرى كامالي القالي ^(٨) والعين للخليل ^(٩) وكتاب الشجرة للزجاج ^(١٠) وكتاب مشكل تأويل القرآن لأبي محمد مكي ^(١١) .

هذا بعض ما نستطيع أن نعدّه من مصادر المؤلف ، وغيرها كثير طبعاً ، ولكن المؤلف لا ينص عليها ، ولعل معظم مصادره كانت أندلسية وذلك لأنه نشأ في ديار الأندلس وبين علمائها .

والحقيقة أن الكتاب ترك أثراً طيباً في أذهان العلماء ، فوصفه لسان الدين بن الخطيب بقوله : « وهو آجلٌ ما صنّف وما يدل على تقدمه في العربية » ^(١٢) ،

(١) أسرار العربية : ٥٩ ، ٩٩ ، ١٠٩

(٢) انظر المتع ٣٤٠ ، والرصف ص ٥٥ (٣) ص ٣٠٠ (٤) ص ٢٨٣

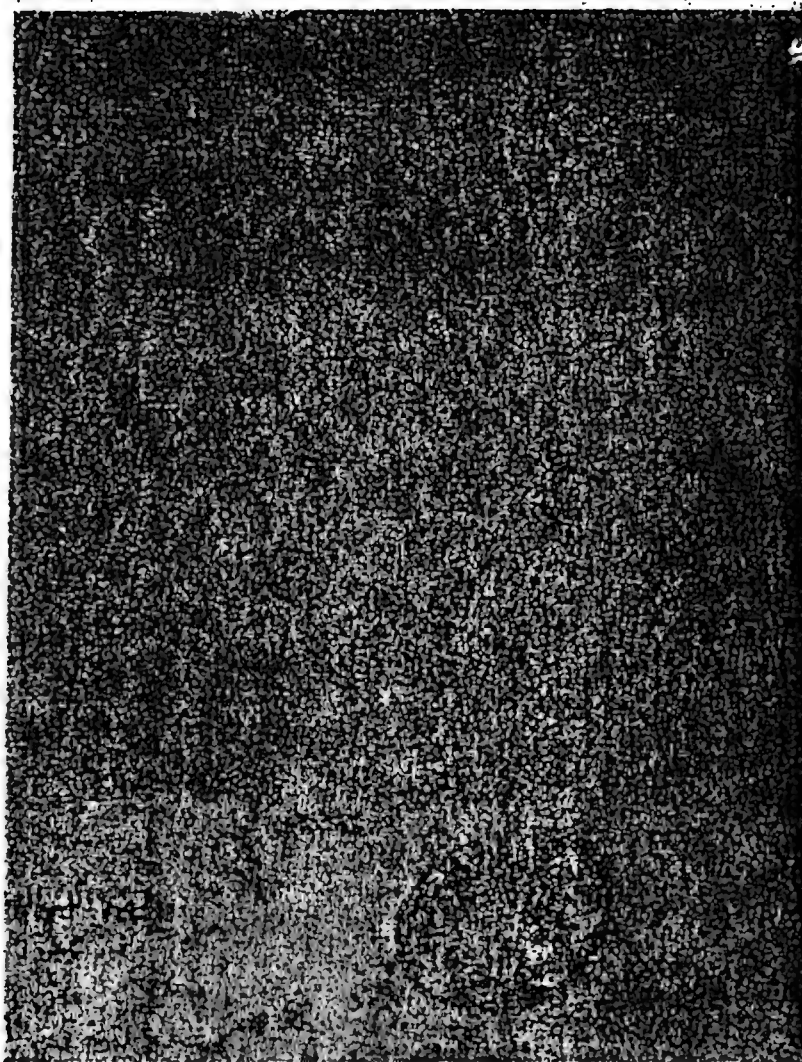
(٥) ص ٣٣٨ (٦) ص ١٧٦ (٧) ص ١٠٠ (٨) ص ٢٧٦

(٩) ص ٤٠٢ (١٠) ص ١٧٦ (١١) ص ١٣٢ (١٢) الإحاطة ٨٠/١

ومثل هذا الوصف نجد في البغية ^(١) ، كما ترك الكتاب أثره الواضح في الكتب التي جاءت من بعده ، فقد نقل المرادي عنه في « الجني الداني » أكثر من أربعين موضعاً ، كمل نقل ابن هشام عنه خمسة مواضع في المغني ^(٢) ، كما نقل عنه أبو حيان في البحر المحيط ، والأشتموني في شرح الألفية ، والسيوطي في الأشباه والنظائر ، والأزهري في شرح التصريح على التوضيح ، وابن السمين في « الدر المصون » . وليس من شك أن الكتاب كان يؤلف المرجع الرئيسي لكل من بحث في الحروف بعد المألقي ، ومن هنا كانت مادته ورصده لمعاني كل حرف المرجع الأول للكتابين اللذين ظهرا من بعده وأعني بهما : الجني الداني ومغني اللبيب ، فهو الذي فتح لهما الطريق .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

(١) البغية ٣٣١/١ (٢) المغني : ١٥ ، ٥٧ ، ٢٥٢ ، ٣٠٦ ، ٣٧٤



صورة الورقة الأولى من الأصل

الصفحة قبل الأخيرة من الأصل



الصفحة الأخيرة من الأصل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ... (١)

٢

الحمد لله مُدبر الأشياء ومُحكِمها ، ومقدّر المنح ومقسّمها ... (٢) ومعلّمها ، ومُخصّص عربيّتها بأفضل الأمم وأكرمها ، الذي جعل الكلام خصيصة البشر ، وأظهر بها (٣) نظر الناظر وعبرة المعبر ، وضّمته (٤) من المعاني الجمّة ، وفضائل الحكمة مالا يصل [إليه] فهم أُمَّة ولا يَهْتدى إلى بعضه إلا بعد أُمَّة (٥) ، وصلى الله على محمدٍ رسولهِ المَحمود ، المُخصّص (٦) بالشفاعة في اليوم المشهود ، صلاةً قبلتْنا دار الخلود ، وتبوّأنا من منازل المحل الموعود ، وعلى آله وأصحابه الذين أوفوا بالعهود ، فأضحى الدين بهم أوثق معقود ، مامع غمام ذو ركام ، وصدق حمام في بَشام (٧) ، وسلّم أشرف وأزكى سلام .

وبعد ، فإنّ لسان العرب لما كان أشرف الألسنة ، وشيئشيئة (٨) اتّباع فهمه أحسن شئشيئة ، إذ منه يتوصّل إلى مقاصد الشرع في أحكامه ، وأغراض قواعد العلم وأعلامه ، وكان مقسّمًا إلى تقسيمه المعروف ، من الأسماء والأفعال

(١) خرم في الأصل .

(٢) خرم في الأصل ، يتمل أن يكون « وخالق الألسنة » .

(٣) أي : أظهر بهذه الخصيصة . (٤) أي : ضَمَّن الكلام .

(٥) الأُمَّة : الحين في الدهر . (٦) في الأصل « المُخصّص المَحمود » .

(٧) البَشام : شجر طيب الرائحة .

(٨) الشَّيْئُشْيَةُ : العادة الغالبة .

والحروف ، وكانت الحروف أكثر دورا ، ومعاني معظمها أشد غمرا ، وتركيب أكثر الكلام عليها ، ورجوعه في فوائده إليها ، اقتضى ما خطر من النظر أن أبحث على (١) معانيها ، وأطالع غرض الواضعين فيها ، فوجدت منهم من أغفل بعضها وأهمل ، ومن تسامح في الشرح وتسهل ، ومن اختصر منها وأسهب ، ومن ركّب البسيط وبسط المركب ، ومن شت ألفاظها وعدده ، وأطال الكلام لغير فائدة وردد .

فدعاني الغرض الحاطر ، والرفيق العابر ، أن أولف فيها كتاباً يشتمل على شرحها ، وإيضاح ما خفي من بواطنها (٢) ، ليشتفي صدر الناظر فيه على المأمول ، ويقيده إن شاء الله إن أخذه بالقبول .

وسميته : « وصف المباني في شرح حروف المعاني » ليكون اسمه وفق معناه ، ولفظه مترجماً على فحواه (٣) ، ونظمته على ترتيب حروف المعجم ، ليكون في التأليف أنبل ، وعلى تفهيم أسهل ، وذكرت ... منها (٤) على ما هو عليه في النطق من حرف واحد وأزبد ، حتى انتهت إلى آخر حرف فيه ، وعلى الترتيب (٥) المذكور أتبعته أول تحرف منه - إذا كان مركباً - ما يليه ، من ذلك الترتيب ، وما كان ناقصاً (من حروف المعجم وما كان) (٦) مركباً نبهت عليه به « غفل » .

(١) كذا في الأصل : « على » ، ولعلّ الصواب : عن .

(٢) البراح من الأمر : البين الواضح .

(٣) قوله : « فحواه » غير واضح في الأصل .

(٤) خرم في الأصل ، يحتمل أن يكون : « الحرف منها » .

(٥) قوله : « الترتيب » غير واضح في الأصل .

(٦) ما بين (معقوفين) غير واضح في الأصل .

وبيّنتُ ذلك كله بجملاً ومفصلاً على ما / ... (١) به الجهد ، وحَمَلَ على بسطه وتقصّي موارده الجِدُّ، وانتهتُ في ذلك ... (٢) ، لتكونَ الكتابُ المزينةُ على ماسواه ، وإثما الأعمالُ بالنيات ولكل امرئٍ ما نواه ، والله عز وجل أسترشدُ إلى ما يرشدُ ، وأستعْضدُ فيما أقصدُ ، فما المفزعُ إلا إليه ، وما التوكلُ إلا عليه ، إليه أفزعُ وعليه أتوكلُ ، هو حَسبي ونِعَمَ المُؤمِّلُ .

فأقولُ والله المستعانُ : إن الغرضَ (٣) من هذا الكتابِ يتأتى في مقصودين : الأول في الكلام في حروف المعاني على الجملة ، والثاني في الكلام فيها على التفصيل .

المقصود الأول

يتحصّلُ الكلام فيه على ثلاثة فصول : فصل في جملة الحروف التي تألفت في هذا الكتاب مفردة ومركبة ، وفصل في تقسيم الحروف المذكورة إلى العامل وغيره ، والعامل إلى أنواع عمله من رفع ونصب وخفض وجزم ، مختصاً أو مشتركاً ، وفصل في تسمية الحروف المذكورة من جهة معانيها بالاتفاق والاختلاف حسب اصطلاح عليه النحويون .

المقصود الثاني

في ذكر الحروف المذكورة على التفصيل وشرح معانيها حرفاً حرفاً ، ونوعاً نوعاً ، وموضعاً موضعاً ، على الأفراد والتركيب ، على ما تقدّم من الترتيب ، على ما بلغ إليه العلم ، وانتهى إليه الفهم ، والله الموفق بمنّه وطوّله .

(١) خرم في الأصل ، يحتمل أن يكون : « سمح » .

(٢) كلمة غرومة لم أتبينها . (٣) قوله : « الغرض » غير واضح في الأصل .

الفصل الأول من المقصود الأول :

اعلم أن جملة الحروف في هذا الكتاب خمسة وتسعون حرفاً ، منها ثلاثة عشر مفردة ، واثنان وثمانون مركبة ،

أما المفردة فالألف والهمزة والباء والتاء والكاف واللام والميم والنون والفاء ^(١) والسين والهاء والواو والياء .

وأما المركبة فهي : أجل وإذ وإذا وإذن وأل ولا ^(٢) وألا وإلى [وألا] وإلا- وأم وأما وإما وإنا وإن وإن وأن [وأن] وأنا وأنت وأنتما وأنتم وأنن وأو وأي وإي وإيا وإيا وإيا [وأصبح وأمس] ويحل ويحل ويلى وثم وجلل وجيهر وحتى وحاشي وخلا وذا ورب وكان وكلا وكما وكى ولا ولكن ولكن ولم ولما ولتن ولو ولوما ولولا وليت وليس وما ومذ ومن ومن ومن ومن ومع ونحن ونعم وعدا وعلى وعن [وعن] وفي وقد وسوف وما وهل وهلا وهيا وهو وهي وهما وهم وهن ووا ووي ويا .

الفصل الثاني منها :

اعلم أن الحروف المتقدمة الذكر تنقسم ثلاثة أقسام ، قسم عامل لاغير ، وقسم غير عامل لاغير ، وقسم جائز أن يكون عاملاً وغير عامل .

فالعامل لاغير من المفردات حرف وهو الباء ... ^(٣) ، ومن المركبات/اثنان وعشرون حرفاً وهي : إذ - بشرط أن يكون معها ما - وإلى وحاشي وخلا ورب وكان وكى ولكن ولم ولن وليت [ومنذ] ومذ ومن ومن ومن ومع وعدا وعن وعلى وعدل وعن وفي .

(١) قوله : « الفاء » غير واضح في الأصل .

(٢) ذكر هذا الحرف منا لإقحام من النسخ ، سيذكر مرة أخرى .

(٣) كلام غير واضح في الأصل .

وغير العامل لاغير من المفردات ثمانية أحرفٍ وهي : الألفُ والمهمزةُ والميم والنون والفاء والسين والماء والياء ، ومن المركبات سبعةٌ وأربعون حرفاً وهي : أَجَلٌ وإذا وأل وألا وإلا وأما وأمأ [وإمأ] وأنا وأنت وأنا وأنت وأنتن وأو وأي وإي وأيا وإيا ويَجَلٌ وبل وبلى وثمَّ وجَلَلٌ وجَيَّرٌ [وذا] وكَلَّا ولكن ولو ولوما ونحن ونعم وقد وسوف وما وهيا وهل وهلا وهو وهي وهما وهم وهنَّ ر واوَوِي ويا .

والذي يجوزُ أن يكونَ عاملاً وغيرَ عاملٍ من المفردات أربعة أحرف . وهي : التاء والكاف واللام والواو ، ومن المركبات اثنا عشر حرفاً وهي : إذن وإن وإن وأن وأن ولن وحتى وكما ولما ولولا وليس وما ولا . وتنقسم العاملة من هذه الحروف ، لازمةٌ كانت أو غير لازمةٍ ، من جهة عملها ، أربعة أقسامٍ : قسمٌ عاملٌ رفعاً ونصباً في الأسماء ، وقسمٌ عاملٌ جرّاً فيها ، وقسمٌ عاملٌ نصباً في الأفعال ، وقسمٌ عاملٌ جزمًا فيها .

فالعاملُ رفعاً ونصباً في الأسماء نوعان ، كلاهما مركبٌ : نوعٌ يرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ ، وذلك ثلاثة أحرفٍ وهي : ما^(١) وليس ولا عند بعضهم ، ونوعٌ ينصبُ الاسمَ ويرفعُ الخبرَ وذلك تسعة أحرفٍ وهي : إنَّ وأنَّ وإنَّ وأن^(٢) وكانَ ولكنَّ وليتَّ ولعلَّ وعنَّ .

والعاملُ جرّاً فيها من المفردات خمسة أحرفٍ وهي : الباء والتاء والواو والكاف واللام ، ومن المركبات سبعة عشر حرفاً وهي : إلى وحاشي [وحتى] وخلا وربَّ ومذ ومينَ ومُنْ ومنذ ومع كي ولولا - على رأي - وعَلَّ وعدا وعنَّ وعلى وفي .

(١) قوله : « رمي ما » غير واضح في الأصل .

(٢) يقصد : إن وأن المخففتين من الثقيلة .

والعاملُ نصباً في الأفعال خمسةٌ أحرفٍ مركباتٍ وهي : أنْ ولنْ وإذنْ وكما وكى .

والعاملُ فيها جزءاً من المفردات حروفٌ واحدٌ وهو اللامُ . ومن المركباتِ أربعةٌ أحرفٌ وهي : لم ولماً وإنْ وإذْ مقرونةٌ بـ « ما » .
الفصل الثالث منه :

اعلم أنْ هذه الحروفُ المتقدمة الذكر يُصطَلَحُ عليها باصطلاحاتٍ تسمَّى بها من جهةٍ معانيتها في الكلام وهي كثيرة .

فمنها نوعٌ يسمى حروف الكف وهي : الألف وما^(١) في بعض مواضعها ، ونوعٌ يسمى حروف الإشباع وهي الألف والواو والياء ، وتسمى حروف العلة^(٢) ، وتسمى حروف الزيادة ، وتسمى مع الهاء حروف الوقف ، وتسمى معها حروف الإطلاق/ في القوافي ، وتسمى حروف التثنية والجمع دون الهاء ، ونوعٌ يسمى حروف الاستفهام وهي : الهمزة وأم المنفصلة وهل ، ونوعٌ يسمى حروف المضارعة وهي : الهمزة والتاء والنون والياء ، ونوعٌ يسمى حروف التانيث وهي : الألف والهمزة والتاء ، ونوعٌ يسمى حرف الندبة والوصل والفصل وهو : الألف ، ونوعٌ يسمى حرف التعدية وهي : الهمزة والباء ونوعٌ يسمى حرف تقرير وحرف توبيخ وحرف نقل وهو : الهمزة ، ونوعٌ يسمى حروف تنبيه وهي : الهمزة وأيْ ويا وهيا وأيا وألا ووا وها ووَيْ ، ويسمى ماعدا « ها » وعدا « ألا » و « وي » حروف نداء ، ونوعٌ يسمى حروف شرط وجزاء وهي : إذْ وإذْ - مقرونة بـ « ما » وإذَنْ ، ولا يفارق الجواب إذنْ ، ونوعٌ يسمى حروف جواب وهي : إذنْ وأجَلْ ويَجَلْ وَجَلَلْ وجيئْ وبلى ونعم وإنْ وإيْ ، ونوعٌ يسمى حرف مفاجأة وهو : إذا ، ونوعٌ يسمى حرف تعريف وهو : ألْ ،

(١) قوله « ما » غير واضح في الأصل . (٢) قوله : « العلة » غير واضح في الأصل .

ونوع يسمى حرف غايه وهو : إلى وحتى ، ونوع يسمى حرف استفتاح ويلزمه التثنيه وهو : ألا ، ونوع يسمى حروف استثناء وهي : إلا وحاشي وخلا وعدا ، ونوع يسمى حرف عرض وهو ألا وأما ، ونوع يسمى حروف تحضيض وهي : ألا ولوما ولولا وهلا ، ونوع يسمى حروف تفصيل وهي : أمّا وإمّا وأو ، ونوع يسمى حروف تأكيد وهي : أن وإن مشدتين ومخففتين والباء^(١) وما ولا الزوائد في النفي واللام والنون مشددة ومخففة ، ونوع يسمى حروف عطف وهي : الواو والفاء وثم وحتى وبل ولا ولكن وأو وأم وإمّا ، ونوع يسمى حروف قسم وهي : الباء والوار والتاء واللام وممن - بضم الميم وكسرها - ، ونوع يسمى حرف تمام وهي : النون والتنون ، ونوع يسمى حروف ابتداء وهي : إن وأن وكان ولكن وليت ولعل إذا دخلت على كل واحد منها ما ، ، وإن خفيفة ، ولكن مثلها ، وهل وحتى ولولا إذا ولي جميعها المبتدأ والخبر ، ونوع يسمى حروف نفي وهي : لم ولما ولتن وليس وما ولا في أحد معانيها ، ونوع يسمى حرف تقليل وهو : رُبّ وقد ، ونوع يسمى حرف سبب وهي : الباء واللام وكي ، ونوع يسمى حروف الجواب وهي^(٢) : الواو والفاء وإذن ، ونوع يسمى حروف نصب للفعل مجازا - والناصب « أن » مضمرة بعدها - وهي : الفاء والواو وأو وحتى ولا م كي ولا م الجحود وكي - في أحد قسميها - ، ونوع^٦ يسمى حروف إخبار وهي : قد/ وهل بمعناها^(٣) ، وتسمى « قد » حرف تحقيق وحرف توقع ، ونوع يسمى حرف تعظيم وهو : الميم ، ونوع يسمى حرف زجر وردع وهو : كلاً ، ونوع يسمى حرف خطاب وهو الكاف ، والتاء في أنت وأخواته ، ونوع يسمى حرف تشبيه وهو : الكاف وكان ، ونوع

(١) قوله : « والباء » غير واضح في الأصل . (٢) قوله : « وهي » غير واضح في الأصل .

(٣) في الأصل : بمعنى ها .

يسمى مصدرياً وهو : أنْ وأنْ وما وكِ ، ونوع يسمى حرف عبارة وتفسير
 وهو : أنْ وأيْ ، ونوع يسمى دعامة وهو إيَّاء مع المضمَر ، ونوع يسمى
 حرف إضراب وهو : بل وبلى ، ونوع يسمى حرف شك وإيهام وتخيير^(١)
 وإباحة وهو أوْ وإما ، ونوع يسمى عماداً أو فصلاً وهو : أنا وأنتَ وأنتِ
 وأننا وأنتم وأنتنَّ ونحن وهو وهي وهما وهم وهنَّ ، ونوع يسمى حرف تنفيس
 وهو : السين وسوف ، ونوع يسمى حرف استدراك وهو : لكنْ ولكنَّ ،
 ونوع يسمى حرف وجوب وجوب وبالعكس ، وحرف امتناع لامتناع وبالعكس ،
 وهي : لو ولولا ولما ، ونوع يسمى حرف تمنٍّ وهو : ليت ، ونوع يسمى
 حرف تَرَجٍّ وهو : علَّ وغلَّ بمعناها ، ويسميان حرفي توقع ، ونوع يسمى
 حرف ابتداء غاية في الزمان وهو : مُدْ ومُنْ ، ونوع يسمى حرف ابتداء غاية
 في المكان وهو : من ، وتسمى مع الباء حرفي تبعيض ، ونوع يسمى حرف
 مصاحبة وهو : مع ، ونوع يسمى حرف مزاولة وهو : عن ، ونوع يسمى
 حرف وعاء وهو : في ، ونوع يسمى حرف استعلاء وهو : على .

فهذه جملة ما ظهر لي من تسمية هذه الحروف في الاصطلاح بحسب مواقعها في
 الكلام ، وإذا فهمت المعاني فلا مشاحة في الألفاظ . والله الموفق بيمينه .

انتهى المقصود الأول بعون الله

المقصود الثاني : باب الألف والهمزة^(٢)

وهما في المعنى واحدٌ ، إلا أنه إذا كان ساكناً مُدَّ الصوت ، ويسمى ألفاً ،
 ومخرجه إذ ذاك من وسط الخلق ، وهو حرف هاري ، وإذا كان مقطوعاً يسمى

(١) في الأصل : « تخيير » وهو تحريف .

(٢) انظر في الألف والهمزة : ابن يعيش ١٥٠/٨ ، الجني الداني : الورقة ٧ ، ٦٨ ،

همزة ، ومخرجها حينئذٍ من أول الصدر ، وهذا هو الصحيح من أمرها وهو
منهـب سيبويه^(١) وأكثر المحققين من أئمة النحويين .

وزعم بعض المتقدمين - وهو الأخفش^(٢) ومن تابعه - أنّ الهمزة غير الألف ،
واستدلّ على ذلك باختلاف مخرجها ، كما تقدّم ، ولا حجة فيه ، لأنّ^(٣) النون
الساكنة مغلّقة في الحيشوم مع ارتفاع طرف اللسان إلى الحنك الأعلى ، والمتحركة
مخرجها من الفم ، مع ارتفاع اللسان أيضاً إلى الحنك^(٤) الأعلى ، من غير أن تكون
فيها مغلّقة خالصة ، وقد اتفقنا على أنها نون .

٧

والدليل / على أنّ الألف هي الهمزة شيان :

أحدهما^(٥) : أنّنا إذا ابتدأنا بالهمزة على أي صورة تحرّكت ، من الضم
أو الفتح أو الكسر ، كتبناها ألفاً ؛ لا خلاف بين جميعهم في ذلك نحو : أبُلِّم^(٦) ،
وإثْمِد^(٧) ، وأصْبُع^(٨) .

والثاني^(٩) : أنّنا إذا نطقنا بحرفٍ من حروف المعجم فلا بدّ من النطق
بأول حرفٍ منه في أول لفظه نحو : باء وطاء وجيم وحاء إلى آخر حروف المعجم

(١) عمرو بن عثمان ، فارسي الأصل ، إمام النحاة وتلميذ الخليل ، له « الكتاب » أشهر
مصنف في النحو ، توفي سنة ١٨٠ هـ ، انظر اخبار النحويين البصريين : للسرياني ٣٧ ، نزّه الألباء
٦٠ ، البغية ٢/٢٢٩ .

(٢) سعيد بن مسعدة ، صاحب سيبويه وراوي كتابه ، من مدرسة البصرة ، غير أنه
خالف سيبويه في كثير من المسائل ، له : كتاب المسائل الكبير ، المقاييس ، الاشتقاق ، توفي سنة
٢١١ هـ ، انظر : اخبار النحويين البصريين للسرياني : ٣٩ ، النزّه ١٣٣ ، البغية ١/٩٠ .

(٣) انظر : سر الصناعة ٤٨/١ (٤) قوله : « الحنك » غير واضح في الأصل .

(٥) انظر : سر الصناعة ٤٦/١ —

(٦) الأبلم : خوص المقل . (٧) الإغمد : حجر يكتعل به .

(٨) هذه بعض لغاتها ، انظر اللسان : (صبح) .

(٩) انظر : سر الصناعة ٤٧/١

ولما كنا نقول : ألف ، فتكون الألف في أوله علمنا أنه كسائر الحروف فيما ذكرنا . ولكن لما لم يمكن النطق بالألف في أول اللفظ ساكنة "محر" كت "للابتداء بها فصارت همزة" وكان لها إذ ذاك مخرج غير مخرج الألف ، وكأنا في المعنى واحداً ، ولذلك وضعها واضع حروف المعجم أول الحروف همزة ، ووضعها مع اللام قبل الباء ألفاً ، ولوضع ذلك اختصاص باللام ليس لغيرها من حروف المعجم لعل^(١) تذكر في باب « أل » إن شاء الله ، فإذا ثبتت هذه المقدمة ، فهذا الباب يشتمل على فصلين : أحدهما الألف والثاني الهمزة .

فصل الألف ومعانيها ومواضعها في كلام العرب^(٢)

اعلم أن الألف تنقسم قسمين : قسم "أصل" وقسم "بدل" من أصل ، فالأصل لها في كلام العرب ثلاثة عشر موضعاً :

الموضع الأول : أن تكون كافة عن الإضافة ، تقول : صليت بين وقتي الظهر والعصر وبين أوقات النهار ، ثم تدخل الألف بين « بين » وما أضيف إليه فتبطل الإضافة ، ويرتفع ما كان مضافاً إليه بالابتداء ، فتقول : بينا وقت الظهر حاضر صليت ، وبيننا زيد قائم أقبل عمرو ، والأصل : بين أوقات قيام^(٣) زيد أقبل عمرو . وأكثر ما يأتي في الشعر ، كما قال الشاعر^(٤) :

(١) انظر : سر الصناعة ٤٩/١ - ٥٠ .

(٢) عدّد صاحب الجنى الداني أقساماً عشرة للألف ثم قال : « فهذه الأقسام العشرة لا ينبغي

أن يُعدّ منها شيء في حروف المعاني » انظر : الجنى ٦٩ .

(٣) ضبطت في الأصل بالضم ، والصواب ما أثبتناه .

(٤) نسب في الكتاب ١٧١/١ إلى رجل من قيس عيلان ، وهو في سر الصناعة ٢٧/١ ،

وابن يعش ٩٧/٤ ، واللسان : (بين) ، والجنى ٦٩ ، والمغني ٤٢٢ ، والمجمع ٢١١/١ ، وشراهد

المغني ٧٩٨ . الرخصة : خريطة يحمل فيها الراعي زاده ، ، والزاد : ما تقتدح به النار .

٢- فِينَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقَ وَفَضَّةٍ وَزِنَادَ رَاعٍ
وقال آخر^(١) :

٣- فِينَا نِعَاجٌ يَرْتَعِينَ خَيْلَةً كَمَشَى الْعَذَارَى فِي الْمَلَأِ الْمَهْدَبِ
وقال آخر^(٢) :

٣- بَيْنَا تَعَانِقُهُ الْكُمَاةُ وَرَوْغُهُ يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ كَمِيٌّ سَلَفُحٌ
برفع « تعانقه » وخفضه ، فالرفع على ما ذكر والألف كافة ، والخفض على الإضافة ، والألف إشباعٌ لفتحة « بين » وهو من الفصل بعد هذا .
الموضع الثاني : أن تكون^(٣) إشباعاً للفتحة إذ تتوَلَّد عنها إذا مُدَّ الصوتُ بها ، وأكثر ذلك في الشعر ، كقول الشاعر^(٤) :

٤- يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ مَشْدُودَةٍ مِثْلَ الْفَنِيقِ الْمَقْرَمِ

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٥٠ . النعاج : إناث بقر الوحش ، والحيلة : رملة فيها شجر ، والملاء : الملاحف البيض ، والمهدب : ذر الهدب .
(٢) البيت لأبي ذؤيب ، وهو في ديوان الهذليين ١٨/١ ، ورواية « كي » فيه : « جري » ، والخصائص ١٢٢/٣ ، وسر الصناعة ٢٩ ، واللسان : (بين) وابن يعيش ٣٤/٤ ، والمغني ٤١١ . وشواهد المغني ٧٩١ . الحزانة ٣٩٧/٢ ، الروغ : الحاتلة في الحرب ، السلفع : الشجاع الجري .
(٣) في الأصل : « يكون » وهو تصحيف .

(٤) البيت لعنترة ، وهو في ديوانه ٢٠٤ ، ورواية « مشدودة » فيه : « زِيَّافَة » ، وهو في شرح القصائد ٣٣٢ ، والخصائص ١٢١/٣ ، واللسان : (بوع) ، والانصاف ٢٦ ، والحزانة ١٢٢/١ . والذفرى : العظام خلف الأذن ، والغضوب : هي الناقة ، والجسرة : الطويلة العظيمة الجسم ، والزيافة : السريمة ، والفنيق : الفحل المكرم والمقرم : الفحل الذي يترك من العمل ويودع للضراب .

وقال آخر^(١) :

٥- قَالَتْ وَقَدْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَالِ
يَا نَاقَتِي مَا نِلْتِ مِنْ مَنَالِ

وقال / آخر^(٢) :

٦- أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعُقْرَابِ الشَّائِلَاتِ عَقْدَ الْأَذْنَابِ
فَأَشْبَعُ الْأَوَّلَ فَتْحَةَ الْبَاءِ مِنْ « يَنْبَع » ، وَالثَّانِي فَتْحَةَ الْكَافِ مِنْ « الْكَائِكَل » ،
وَالثَّالِثَ فَتْحَةَ الرَّاءِ مِنْ « الْعُقْرَب » ، فَتَوَلَّدَتْ عَنْهَا الْأَلْفُ كَمَا تَرَى .
وَأَمَّا قَوْلُهُ^(٣) :

٧- لَوْ أَنَّ عِنْدِي مِائَتِي دِرْهَامٍ لَابْتَعْتُ عَبْدًا فِي بَنِي جُذَامٍ
فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، وَإِنَّمَا « دِرْهَم » وَدِرْهَامُ لَفْتَانِ ، يُقَالُ فِي جَمْعِ الْأَوَّلِ :
دِرْهَامٌ ، كـ « مِهْجَرَج »^(٤) ، وَ« مِهْجَارِع » ، وَفِي جَمْعِ الثَّانِيَةِ : دِرَاهِمٌ ، كـ « جَلَابِيب » ،
وَ« جَلَابِيب »^(٥) ، وَالْأَوَّلَى أَكْثَرُ ، وَعَلَى الثَّانِيَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٦) :

٨- تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ
تَنْفِي الدِّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

-
- (١) لم أفتد إلى قائله ، وهو في المتهتب ١٦٦/١ برواية : ما جلّت من مجال ، واللسان :
(كلل) ، والجنى ، ٦٩ ، والأشعري ٤٨٥ . الكلّكل : الصدر .
(٢) لم أفتد إلى قائله . وهو في اللسان : (سبب) ، والمغني ٤١٢ .
(٣) لم أفتد إلى قائله ، وهو في سر الصناعة ٢٨ ، ورواية الشطر الثاني فيه :

بَلَّازَ فِي آفَاقِهَا سَخَانَمِي

- (٤) المهرج : الأحق . (٥) في الأصل : « جلابيب » وهو تحريف .
(٦) البيت للفرزدق ، وهو في ديوانه ٥٧٠/٢ ، والكتاب ٢٨/١ ، وسر الصناعة ٢٨/١ ،
والخصائص ٣١٥/٢ ، وأمثالي الشجري ٢٢١/١ ، واللسان : (صنع) ، والانصاف ٢٧ ، وابن
عقيل ٧٤/٣ ، والخزانة ٤٢٦/٤ . تنفي : تطرد وتبعد ، تنقاد : مصدر نقد إذا ميّز رديتها من
جيدها ، الصياريف : ج صيرف وهو الخبير بالنقد .

وأما « الصياريف » فجمع « صيرف » ، لكنه أشبع الكسرة فتولدت
عنها الياء كما قال (١) :

٩- نُحْيِكَ نَفْسِي مَا حَيَّيْتُ فَإِنْ أُمْتُ نُحْيِيكَ عَظْمٌ فِي التَّرَابِ تَرِيبُ
أراد : « ترب » ، وكما تولد الالف عن الفتحة في نحو ما ذكر ، والياء
عن الكسرة فيما ذكر أيضا وأشباهه ، كذلك تولدت الواو عن الضمة إذا أشبع
كقوله (٢) :

١٠- اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّا فِي تَقْلُبِنَا يَوْمَ الْفِرَاقِ إِلَى أَحِبَابِنَا صُورُ
وَأَنْتِي حَيْثُ أَتْنِي الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَيْثُ مَسَلَكُوا أَذُنُونًا نَظُورُ

أراد : « انظر » فأشبع حركة الظاء فتولدت عنها الواو ، وباب ذلك كله
ضرورة الشعر ، وأما فصيح الكلام فلم يأت إلا في « أنا » التي هي ضمير المتكلم
المرفوع إذا كان بعدها همزة ، نحو : « أنا أحيي » (٣) ، و « أنا أخرج » ، و « أنا
إذا أكرمك » وهي قراءة نافع بن أبي نعيم (٤) ، على خلاف عنه في المكسورة ،

(١) لم أفد عليه .

(٢) لم أعتد إلى قائلهما ، وما في الخصائص ٤٢/١ ، و ٣١٦ ، ٣١٧ ، ١٢٤/٣ - ، والرواية فيه :
« تلفتنا » و « يسري » عوضاً من « تقبلنا » و « أثنى » ، وسر الصناعة ٣٠ ، واللسان : صور ،
والانصاف ٢٣ - ٢٤ ، والمتع ١٥٦ ، والمغني ٤٠٧ ، وشواهد المغني ٧٨٥ ، والخزاعة
١٢١/١ . والصور : ج أصور ، وهو المائل المعنى .

(٣) البقرة ٢٥٨ ، وانظر : المنصف ٩/١

(٤) أثبتنا نافع وابن أبي أويس ، وسائر القراء على حذفها في الوصل ، انظر : القرطبي
١٠٩٤ وأبو حيان ٢/٢٨٨ ، والنشر ٢/٢٢٢ . ونافع أحد القراء السبعة ، ثقة ، انتهت
إليه رئاسة القراءة بالمدينة ، انظر طبقات القراء ٣٣٠/٢

وأما مع غير الهزمة فلا تمتدُّ إلا في الضرورة ، كقوله^(١) :

١١ - وكيف أنا وانتحال القوافي بعد المشيب كفى ذاك عارا
وكقول الآخر^(٢) :

١٢ - أنا سيفُ العشيرة فاعرفوني حيداً قد تَذَرَّيتُ السَّامَا
وعلى هذا حل بعضهم قوله تعالى : « وتظنون بالله الظنونا »^(٣) ، « فأضلُّونا
السبيل »^(٤) ، « وأطعنا الرسولا »^(٥) ، لأنَّهم جعلوها من باب إشباع الفتحة وتولُّد
الألف عنها ، والصحيح أن الألف في رؤوس هذه الآي كالألف في القوافي ،
وهو باب آخر يذكر بعد هذا إن شاء الله .

الموضع الثالث : أن تكون علامة التانيث ، وهي قسمان : قسم يختصُّ بالتانيث ،
وقسم يبيِّن التانيث .

٩ فالذي يختصُّ بالتانيث الألف الواقعة طرفاً في الأسماء ، زائدة عليها لا أصلية /
كألف (ما) ولا منقلبة عن أصلي كألف عصا ورحى ، ولا ملحقة بأصلي كألف
عَلَقَى^(٦) ومَعَزَى ، الملحقين بجعفر وهجرع ، وتكون في الثلاثي كجبل وسلمى
وضيبي^(٧) ، وفي الرباعي ، كقَرَقَرَى^(٨) ، وجَحَّجَجَبَى^(٩) ، وفي الخماسي كقَبَّعَثَى^(١٠) ،

(١) البيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٥٣ ، وابن يعيش ٤/٥٤ ، واللسان :
(نحل) . والأصل : وانتحالي .

(٢) البيت لحيد بن ثور ، وهو في ديوانه ١٣٣ ، والمنصف ١٠/١ ، والمقرب ١/٢٤٦ ،
 وابن يعيش ٣/٩٣ ، واللسان (أنف) . وتندريت : علوت ، وفي الأصل : « تندريت » وهو تصحيف .

(٣) الأحزاب ١٠ (٤) الأحزاب ٦٧ (٥) الأحزاب ٦٦

(٦) العَلَقَى : ضرب من الشجر .

(٧) ضيبي : قسمة ضيبي : ناقصة .

(٨) الفرقى : الضحك إذا استغرب فيه وهدير البعير وصوت الحمام ، وأرض باليامة .

(٩) الجحججي : حي من الأنصار . (١٠) القبعثرى : العظيم الشديد .

وَصَبَّغَطْرَى^(١) .

وتكون في المؤنث اللفظي والمعنوي ، وفي المذكر المعنوي كضبطرى وفي المفرد كما ذكر ، وفي الجمع كججلى جمع حَجَل ، وفي المصادر كالرُجْمى والدَّعوى ، (وفي غير المصادر كما ذكر)^(٢) .

والقسم المين للتأنيث هي الألف التي بعد هاء الإضمار المؤنث نحو : ضربتها ، وأكرمها ، والأصل في المذكر في الهاء : الضم مع الضمة والفتح مع الفتحة والكسر مع الكسرة ، نحو : ضربته ، ومررت به ، والواو والياء بعدها دليلان على التأنيث ، وفي المؤنث الهاء المفتوحة بعد الفتح وغيره وهو السكون ، والألف بعده لبيان التأنيث ، مثاله ما ذكر^(٣) ، والهاء الأصل في الجميع ، بدليل أنها^(٤) تحذف الواو والالف والياء في الضرورة إذا كان قبلها متحرك^(٥) ، وتبقى الهاء بحركاتها ، قال الشاعر^(٦) :

١٣ - أَعْلَقَتْ بِالذَّنْبِ حَبْلًا ثُمَّ قَلَّتْ لَهُ الْحَقُّ بِأَهْلِكَ وَأَسْلَمَ أَيُّهَا الذَّيْبُ

أما تقوُّدُ بِهِ شَاةً فَتَأْكُلُهَا أَوْ أَنْ تَبِيعَهُ لِدَى بَعْضِ الْأَرَاكِيبِ

أراد : « تبيعها » ، فحذف الالف وأبقى الفتحة دلالة عليها ، ثم حذف الحركة تخفيفاً ، كما قال الآخر في المذكر ، حين حذف الواو ، وأبقى الضمة تدلُّ عليها^(٦) :

(١) الضبطرى : الرجل الشديد . (٢) ما بين (قوسين) على هامش الأصل .

(٣) أي : ضربتها وأكرمها . (٤) الضمير للقصة أو الشأن .

(٥) لم أمتد إلى قائلها ، انظر : اللسان : (ركب) ، الخزائن ٢/٤٠٢ ، شواهد

الشافية ٢٤٠

(٦) البيت للشماخ وهو في ديوانه ٣٦ ، والكتاب ١/٣٠ ، والخصائص ١/١٢٧ ، والانصاف

٥١٦ ، والخزائن ٢/٣٨٨ ، يصف حماراً وحشياً ، والوسيلة : أنثاه ، والزميز : الغناء في القصة .

١٤ - لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ وَزَمِيرُ

ثم حذف الآخر الحركة ، فبقي الضمير ساكناً تخفيفاً ، فقال (١) :

١٥ - وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ إِلَّا لَأَنَّ عِيُونَهُ سَيْلٌ وَادِيهَا
وقال آخر (٢) :

١٦ - وَنِضْوَايَ مُشْتَقَانِ لَهُ أَرْقَانِ
وأبعد من هذا قوله (٣) :

١٧ - فَبِنْيَاهُ يُشِيرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ : لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ
أراد : « هو » ، فحذف الواو بجر كنهها . وكذلك فعلوا في هاء الضمير
المكسورة كقوله (٤) :

١٨ - غَفَلْتُ ثُمَّ أَتْتُ تَطْلُبُهُ فَإِذَا هِيَ بِعِظَامٍ وَدَمًا

(١) لم أهتم إلى قائله ، وهو في الخصائص ١٨/٢ ، واللسان : (ها) ، والخزانة ١١٢/٣ ،
والدور اللوامع ٣٤/١

(٢) قال في الخزانة ٤٠١/٢ : اختلف في نسبته بين أبي مسلم بن أبي قيس وعمرو بن
أبي عمارة وجواس بن حيان ، وصدره :

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَخِيْلُهُ

وهو في الخصائص ١٢٨/١ ، والمقتضب ٣٩/١ - ٢٦٧ . ونضوي : صاحب أبي الهذيلان ،
والضمير في « له » عائد إلى البرق في بيت قبله .

(٣) قال في الخزانة ٣٩٦/٢ : البيت المخلَّب الهلالي أو المُجَبَّر الساري ، وهو في
الخصائص ٦٩/١ ، وأمالى الشجري ٢٠٨/٢ ، وابن يعيش ٦٨/١ ، واللسان : (ها) ،
والانصاف ٥١٢ . ويشري : يبيع ، والميلاط : عضدا البعير .

(٤) لم أهتم إلى قائله ، وهو في أمالي الشجري ٣٤/٢ ، واللسان (أبي) ، والبحر
المحيط ٢٨١/١ ، والمجمع ٣٩/١

ثم قال الآخر^(١) ، فحذف الياء بجركتها :

٢٠ - دارٌ لسُعدى إذْ وِ مِنْ هَوَاكَ

أراد : « هي » ، وهو في باب الواو والياء أكثر منه في باب / الألف ١٠
لنقلها وخففتها^(٢) .

وبما يجرى مجرى قوله : « أو أن تبيعه » في اليتين المتقدمين ماحكى الفراء^(٣)
من قول بعض العرب : « بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم
الله به »^(٤) ، أراد : بها ، فحذف الألف ونقل حركة الهاء إلى الياء وهو شاذ
لأقياس عليه .

الموضع الرابع : أن تكون علامةً للتثنية^(٥) ، وذلك في نوعين :

النوع الأول : الأفعال الناصبة وأسماء الفاعلين والمفعولين ، إذا احتاج شيء منها
إلى فاعلٍ أو مفعولٍ لم يُسمَّ فاعله بعدها ، نحو : ضربا الزيدان ، ويضربان
الزيدان ، ورجلان قائمان أبواهما ، ورجلان مضروبان أبواهما ، والأصل في تلك
الأفعال ، والأسماء المذكورة محمولةٌ عليها لوقوعها موقعها في ذلك .
فهذه الألف إذا تقدمت على الأسماء فهي عند البصريين علامة التثنية^(٥) .

(١) لم أمتد إلى قائله ، وقبلة في الحزانة ٣٩٩/٢ :

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَلَى تَبْرَاكَ

وهو في الكتاب ٢٧/١ ، والخصائص ٨٩/١ ، وأمالى الشجري ٢٠٨/٢ ، والإنصاف
٦٨٠ ، واللسان : (ها) ، والممع ٦١/١ ، والدرر ٣٦/١ .

(٢) أي : ثقل الواو والياء وخفة الألف .

(٣) يحمي بن زياد ، فارسي الأصل ، إمام نخبة الكوفة ، كان يميل إلى الاعتزال ، وهو تلميذ
الكسائي ، توفي سنة ٢٠٦ هـ . انظر : الزهرة ٩٨ ، البغية ٣٣٣/٢ .

(٤) ورد القول في الأزمية ٣٠٤ ، والمغرب ٥٩/١ ، وذو ذات اسمان موصولان .

(٥) في الأصل : « للتأنيث » وهو تحريف .

ومثلها الواو [التي لجماعة المذكر] والنون التي لجماعة المؤنث إذا اتصلت بالفعلين المذكورين نحو : ضربوا الزيدون ، وضربون الزيدون ، وضربنَ الهنداتُ ، وضربنَ الهنداتُ وهي لفظة قليلة والأكثر حذفها لكونها توهّم الضمير ، وحكم الضمير أن يتقدمه اسم يعود عليه ، ولا اسم هنا متقدّم فيعود عليه ، ولأن معناها يلزم الفعل للزونه الاسم ، بخلاف ثاء التانيث فإنها مَبْنِيَةٌ للتانيث ، لكونه يكون في الاسم بغير علامة كهندان وهنود ، والثني بعد الفعل معلوم بلفظه فلذلك لم يحتج إلى علامة في الفعل قبله في اللغة المشهورة .

وأما [غير البصريين] فهي عندهم ضمائرُ وإن تأخرت الأسماء ، وهم في ذلك طائفتان :

طائفة تزعم أن الأسماء بعدها مرفوعة بالابتداء ، والجملة من الفعل وما بعده من الألف والواو والنون في موضع خبره ، وإن كانت متقدمة ، فالمرادُ بها التأخيرُ ، كما قال الشاعر (١) :

٢٠- إلى ملكٍ ما أمّه من محاربٍ أبوه ولا كانت قرّيش تصاهره

المراد : أبوه ما أمّه من محارب . فكذلك إذا قلت : قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون ، وفُشِنَ الهنداتُ ، فالمراد : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، والهندات قمن .

وطائفة تزعم أن الأسماء بعدها مرفوعة على البذل من الضمائر .

وكيلا المذهين فاسدٌ ، لأنه لو كانت تلك الحروف ضمائرَ أسماءٍ لكُسِرَ النطق بها ، كما كثر النطق واستتب مع تقدّم الاسماء ، وإنما الكثيرُ حذفها مع

(١) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٣١٢/١ وفي المغني ١٢٤ ، وابن عقيل ١٣٦/١ .

وشواهد المغني ٣٥٧ والمجمع ١١٨/١ . ومحارب : اسم قبيلة .

التأخير ، وإثباتها قليل ، حكي عنهم : أكلوني البراغيث ، وقاما أخواك ،
وقال الشاعر (١) :

٢١- أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا

١١

/ وقال الآخر (٢) :

٢٢- يَخْوَرَانِ يَغْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ

وأما قوله تعالى « وأسروا النجوى الذين ظلموا » (٣) و « سَمُّوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ » (٤) ، فهم مَنْ حَمَلَهُ عَلَى الْقَلِيلِ مِنَ اللَّغْتَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى أَنْ مَابَعْدَ الْوَاوِ [بدل] وَالضَّمِيرُ مَبْدَلٌ مِنْهُ (٥) وَالْوَاوُ عَائِدَةٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا وَتَقْدَرُ بَعْدَ « ظَلَمُوا » : « مِنْهُمْ » ، كَقَوْلِهِمْ : « السَّحْنُ مَتَوَانٌ » (٦) بِدَرَمٍ ، أَيْ : مِنْهُ .

وأما ما زعموا من الإضمار قبل الذكر فهو موقوف على أشياء معلومة ، وذلك في ضمير الأمر والشأن ، نحو : « قل هو الله أحد » (٧) ، وفي باب نعم

(١) البيت لعمرو بن ملقط كما في شواهد المغني ٢٣١ ، ورجزه :

أَوَّلِيْ قَاوُلِيْ لَكَ ذَا وَاِئْيَاسِهِ

وهو في أمالي الشجري ١٣٢/١ ، وابن يعيش ٨٨/٣ ، والمغني ٤١٠ ، والشاعر يصف رجلاً يميّره بالحرب .

(٢) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٥٠ ، وصدّره :

وَلَكِنْ دِيَايِيْ أَبِيْهِ وَأُمُّهُ

وهو في الكتاب ٤٠/٢ ، والخصائص ١٠٤/٢ ، وأمالي الشجري ١٣٣/١ ، وابن يعيش ٧/٧ ، واللسان : (خطأ) ، والهمع ١٦٠/١ ، والخزانة ٣٨٦/٢ . والدِّيَايِي : المنسوب إلى دِيَا ، قرية بالشام يسكنها النبط ، وحواران : من أعمال دمشق ، والسليط : الزيت .

(٣) الأنبياء ٣ (٤) المائدة ٧١ (٥) في الأصل « بدل منه » وهو تحريف .

(٦) المَنَا : ما يوزن به . (٧) الإخلاص ١

وبئس ، نحو : نعم رجلاً زيدٌ ، وبئس رجلاً عمرو ، وفي باب « رب » ، ،
نحو : ربّه رجلاً ، وفي باب الأعمال في التنازع نحو : ضربني وضربته زيدٌ (١) ،
ولتلك الأبواب عِللٌ ليس هذا موضع ذكرها ، فالإضمار قبل الذكر والبدل
كما ترى .

وأما التقديم والتأخير فهو من باب المجاز لامن باب الحقيقة ، والحقيقة
الأصل ، فلا يعدل عنها إلا بدليل ، هذا مع قلة إنبات هذه الحروف مع تأخير
الأسماء عنها ، وإنما الأصل الحذف لما ذكرت لك أول الفصل ، ومع هذا فإن
علة التقديم والتأخير تفسد عليهم في أسماء الفاعلين والمفعولين ، إذا جرت على
ما قبلها لأنها لا يصح فيها أن تقع أخباراً عما بعدها لأنها من تمام ما قبلها نحو :
رأيت رجلين ضاربين أبوهما ، ورأيت رجلاً ضاربين آباؤهم ، ورأيت نساء
ضاربات أخواتهن .

وإنما تكلمنا على الواو والنون في هذا الفصل ، وإن لم يكن الباب له
لجريانهما فيما ذكر بحرى الألف ، فاعلم ذلك والله الموفق بعمته .
النوع الثاني : الأسماء (٢) المثناة ، سواء كانت جامدة نحو : زيدان وعمران ،
ومشتقة نحو : ضاربان وقاتلان .

فهذه الألف في هذا النوع حرفٌ علاميةٌ للثنتين باتفاق ، ويجرى مجراها الواو
في الجمع المسلم ليمتن يعقل ، نحو الزيدون ، وما أجري مجراه ، نحو : « الساجدون »
في الشمس والقمر والنجوم (٣) ، سواء كان مذكراً مخضاً كما تقدم ، أو مخلوطاً
بمؤنث ، نحو : القانتون .

(١) في الأصل « زيداً » وهو سهر .

(٢) يتحدث المؤلف عن الموضع الرابع للألف : أن تكون علامةً للثنائية ، وقد ذكر
قبل النوع الأول .

(٣) إشارة إلى الآية ٤ من يوسف « يا أبتِ إني رأيتُ أحدَ عشرَ كوكباً والشمسُ
والقمرُ رأيتُهم لي ساجدين » .

والياء في النصب والجر فيها تجري مجرى الألف ، فالباب فيها كلها واحد .
وقد اضطربت أقوال النحويين فيها واختلفوا اختلافاً كثيراً^(١) :

فذهب سيبويه أنها حروف إعراب ، بمعنى أنها حروف يحل فيها الإعراب ،
إلا أنه لا يظهر فيها ولا يُقدَّرُ .

وذهب أبو الحسن الأخفش أنها دليل إعراب .

وذهب أبو عمر الجرمي^(٢) أن المثني والمجموع معربان / بعدم التغير والانقلاب ١٢
في حال الرفع ، وبالتغير والانقلاب إلى الياء في حال النصب [والجر] .

وذهب بعض المتأخرين أنها حروف يُعرب بها كالحركات فاستقراه من
مذهب سيبويه .

وذهب الزجاج^(٣) إلى أنها مبنيات في حال الرفع ومعربان في حال
النصب والحذف .

ولكل متعاضد وحجج يطول إيرادها هنا وبسط الرد عليها ، واضطرب ابن
جني^(٤) في كتاب « سر الصناعة » في شرحه مذهب سيبويه .

والصحيح عندي من هذه المذاهب مذهب أبي عمر الجرمي وهو السهل الذي
لا تكلف فيه ، وإليه يرجع مذهب سيبويه على التحقيق ، بدليل أن العرب إذا

س(١) انظر : إيضاح الزجاجي ١٣٠ ، أسرار العربية ٥١ ، المسألة ٣ من الإنصاف .

(٢) في الأصل : « أبو عمرو » والوار مقحمة . وهو صالح بن اسحق ، من أئمة البصرة
وتلميذ الأخفش ، كان لساناً قوي الحجة ، له المختصر في النحو وكتاب الأبنية ، توفي سنة
٢٢٥ هـ ، انظر فيه : أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٥٥ ، النزهة ١٤٣ ، البغية ٨/٢

(٣) إبراهيم بن السري ، لزم المبرد ، وله مختصر في النحو وكتاب الاشتقاق ، توفي
سنة ٣١٠ هـ ، وانظر : النزهة ٢٤٤ ، البغية ١١/١

(٤) عثمان بن جني ، تلميذ الفارسي . من نعاة البصرة . له الحقائق وسر
الصناعة والمصنف والمختص ، توفي سنة ٣٩٢ هـ ، انظر : النزهة ٣٣٢ ، البغية ١٣٢/١

ثبتت العدد قبل لحاق العوامل والإعراب قالت : اثنان ، وإذا جمعتُ قالت : عشرون ، فإذا أدخلوا عوامل الرفع بقيا على لفظيها ، فقالوا : جاء اثنان ، وجاء عشرون ، فعدم التغيير والانقلاب وهو تركُ العلامة علامة ^(١) ، ولا يُنكر أن يكون العدم علامة كالسكون في الجزم ، فإذا صاروا إلى النصب والحذف بإدخال عاملها قالوا : رأيت اثنين ومررت باثنين ، ورأيت عشرين ومررت بعشرين ، فصار للتغيير إلى الباء علامة للنصب والحذف ، والتغيير ^(٢) هو الإعراب بحركة كان أو بغير حركة ، إذا كان عن عاملٍ ، فاعلمه .

ولما نظر أبو إسحاق الزجاج إلى حال هذا العدد توهم أن ترك العلامة في الرفع بناءً ، وهذا صحيح بالنظر إلى عدم تأثير العامل ، وإن كان من حيث الاصطلاح فاسداً لأن المبني ما لا يتغيره العوامل في رفع ولا نصب ولا خفض ، وقد تغير هذا في النصب والحذف فبطل قولُه .

وأما مذهب الأخفش فيحقق عليه : ما معنى تلك الدلائل ؟ هل على الإعراب بأنفسها أو في غيرها ، فإن كان في أنفسها فهي علامات إعراب فيرجع إلى قول من يقول بذلك وهو فاسد ، إذ الإعراب لا يكون إلا في أواخر الأسماء ، وأخر الأسماء اثنتا عشرة والمجموعة الألف والواو والياء ، فليست زائدة على الآخر ، وبهذا أيضاً يفسد القول بأنها علامات إعراب في غيرها ، لأنها ينبغي أن تكون زائدة على آخر المثني والمجموع ، كالنون في « يفعلون » ، وليس كذلك ، بل هي من نفس الكلمة المثناة والمجموعة فاعلمه .

ولئنما كانت صورة المثني والمجموع في الرفع بالألف والواو ، وفي النصب والحذف بالياء بتقرير لطيف صناعي ^(٣) : وذلك أن الأصل أن يقال في تثنية المرفوع / في

(١) انظر : المقرب ٤٨/١ . (٢) في الأصل : « وبالتغير » والباء مقحمة .

(٣) انظر : إيضاح الزجاجي ١٢٣

الرفع : الزيدون ، وفي النصب : الزيدان وفي الحذف : الزيدن ، بفتح الدال في جميع ذلك ، وتكون الواو كالضمة في الدال في المفرد ، والألف كالفتحة فيها ، والياء كالكسرة فيها ، وأن يقال في جمع المذكر السالم في الرفع : الزيدون ، وفي النصب : الزيدان ، وفي الحذف : الزيدن ، بضم الدال وفتحها وكسرها ، فتكون ^(١) الواو كالضمة ، في الرفع ، والألف كالفتحة في النصب ، والياء كالكسرة في الحذف . والنون في التثنية مكسورة على اللغة المشهورة ، وفي الجمع مفتوحة على اللغة المشهورة أيضاً ، فطراً لهم اللبس بين التثنية والجمع في النصب في حال الوقف لسكون النون ، وفي الإضافة إلى غيرها بجذب النون بها ، فحذفوا الألف التي من أجلها طرأ اللبس وحمل كل ^(٢) واحد من التثنية والجمع في النصب على لفظ الحذف فيها ، لأنها أخوان في اشتراكها في الضمير نحو : رأيتك ومررت بك ورأيتكما ومررت بكما ورأيتكم ومررت بكم ، وفي كونها لا يكونان إلا بعامل لفظي ، بخلاف الرفع فإنه لا يشترك مع الحذف في صيغة ضمير ، ولا في لزوم العامل ^(٣) اللفظي ، إذ يكون اللفظي نحو : قام زيد ، وبالمعنوي نحو : زيد قائم ، مع أن الحذف خاص بالأسماء ، والرفع يكون في الأسماء والأفعال ، والتثنية والجمع خاصان بالأسماء ، ف وقعت النسبة والتوافق .

ثم إنهم قلبوا واو المثني ألفاً في الرفع لأنهم يقلبون الألف من الواو في « ياجل » والأصل : « يوجل » ، لأجل الفتحة في الحرف الذي قبل الواو ، وصار الزيدان في الرفع ، والزيدن في النصب والحذف ، والزيدون في الرفع ، والزيدن في النصب والحذف .

(١) في الأصل « يكون » وهو تحريف .

(٢) في الأصل : « لكل » وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « العمل » وهو تحريف .

ومن العرب مَنْ يقول : الزيدان في رفع المثنى ونصبه وخفضه ، وعليه قوله : ^(١١)

٢٣- إنَّ أباهَا وأبَا أباهَا قَدْ بَلَّغْنَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا
وقوله ^(١٢) :

٢٤- أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخِرَانِ أَشْبَهَا ظِيْمَانَا

وعليه حَمَلَ بعضهم قوله تعالى : « إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ » ^(١٣) ، وحمله بعضهم على
على أن تكون [إنَّ] بمعنى « نَعَمْ » وحمله بعضهم على تكون : « إِنَّ » شأنيّة
محذوفة الاسم ، ودخلت اللام في الخبر شاذاً ، وحملها بعضهم على إضمار مبتدأ
بعد اللام ، والجميع متكلف ، والأحسن اللغة القليلة لأنها مسموعة معروفة .

الموضع الخامس : معنى التذكير لما بعد الكلمة التي هي فيها ، فتقول في
أَنْتَ فَعَلْتَ ، إذا حذفْتَ « فعلت » وتذكرت : أنا ، وكذلك قالوا : أَيْنَا ،
١٤ يريدون : ابن أنت ، فلما حذفوا [أين] اختصاراً بقيت / الألف مذكرة
للمحذوف دائماً عليه .

وحكى ابنُ جنّى عن أبي علي الفارسي ^(١٤) أنهم قالوا : « جيء به من حيث
وليسا » إن الأصل : « ليس » ، وألحقت الألف تذكيراً لما حذف ، ويمكن

(١) البيت في ملحقات ديوان ربيعة ١٦٨ ، وابن يعيش ٥٣/١ ، والمغني ٣٧ ، وابن
عقيل ٢٨/١ ، والشذور ٤٨ ، والأشعري ٢٩ ، وشواهد المغني ٥٨٥ ، والخزانة ٣٢٧/٣

(٢) نسب في الدرر ٢١/١ إلى رجل من ضبة ، وهو في ابن يعيش ١٢٩/٣ ،
والأشعري ٣٩ ، وابن عقيل ٣٩/١ ، والهمع ٢٩/١ ، والخزانة ٣٣٦/٣

(٣) طه ٦٣ ، قرأ ابن كثير وحفص إن بالتحفيف ، وقرأ أبو عمرو : إن هذين
وقرأ الباقون بتشديد النون والألف ، انظر : النشر ٣٠٨/٢ ، والقرطبي ٤٢٥٧ ، وابن
يعيش ١٢٩/٣ .

(٤) الحسن بن أحمد ، أستاذ ابن جني ، له الحُجَّة ، المسائل الحلبية ، المسائل
العسكرية . من مدرسة البصرة ، توفي سنة ٣٧٧ هـ ، انظر الزمعة ٣١٥ ، البغية ٤٩٦/١

أن تكون الألف للوقف ، لأنهم قد يقفون على المبني على الفتح بالألف ليات الحركة ، وكما يلحقونها مع الألف فيمدونها بقدرها سواء ، فيكون مدان لها ^(١) ، وسواء كانت الألف التي قبلها للتثنية أو لغيرها ، فيقولون في الزيدان ذهاباً أمس : الزيدان ذهاباً ، وفي : زيد قد رمى عمراً : زيد قد رمى ، فاعلمه .

الموضع السادس : أن تكون لجرد الوقف في غير المنون ، نحو قولك في فعلت أنا : فعلت أنا ، وقالوا في ابن أنت ، أين أنتا ، وقالوا في الوقف على « حَيْهَل » : حَيْهَلًا ، ومعناها أقبل .

الموضع السابع : أن تكون فصلًا بين نوني التوكيد ونون ^(٢) ضمير الجمع المؤنث نحو قولك « اضربنَّانَ زيداً » ، لأنه لولا الفصل بالألف لاجتمعت ثلاث نونات ، فيقال : اضربنَّانَ زيداً ، وذلك مُسْتَقْبَلٌ ، وحكي من كلام ابن مَهْدِيَّة ^(٣) : اخساناًني ، أو بين الهمزتين لأجل الاستقبال أيضاً ، فتقول في أأنتم قلتم : أأأنتم قلتم ، وفي أإذا : أإذا ، وفي أأنزل : أأنزل ، وعليه قراءة هشام ^(٤) من رواية ابن عامر : « أأنذرتهنَّ ^(٥) » ، وأإذا كنساً تراباً ^(٦) ، و « أأنزل عليه الذَّكْرُ » ^(٧) ،

(١) في الأصل : « مدين لها » وهو تحريف ،

(٢) في الأصل : « نوني » وهو تحريف .

(٣) في الفهرست « أبو مهدي » وهو أعرابي صاحب غريب ، يروي عنه البصريون وكان المبرد يلتقي به ، ولا مصنف له ، انظر الفهرست ٧٥ ، وورد القول في سر الصناعة الورقة ٢٩٥ أ .

(٤) هشام بن عمار السلمي عالم دمشق وخطيبها ومقرئها ، توفي سنة ٢٤٥ . انظر النشر ١٤٤/١ وطبقات القراء ٣٥٤/٢ . وابن عامر هو عبد الله بن عامر ، قرأ على جماعة من الصحابة ، وكان شيخ القراء في الشام ، توفي سنة ١١٨ ، انظر : النشر ١٤٤/١ طبقات القراء ٤٢٣/١ (٥) البقرة ٦ (٦) الصافات ٥٣

(٧) ص ٨ ، فصل بين الهمزتين بألف أبو عمرو وقالون وأبو جعفر واختلف عن هشام ،

انظر : النشر ٣٥٩/١

وما كان نحوه ، وبعضهم يسهّل الهمزة الثانية بينَ بينَ تخفيفاً ولا يدخل ألفاً بينها ، وبعضهم
يدخلها مراعاةً للأصل ، وبعضهم يخففها ولا يدخل ألفاً ، لأن الهمزة الأولى
عارضة ، ولكل وجهٍ ونظر وهو لغة مسموعة ، قال ذو الرمة (١) :

٢٥ - أأ أن تَوَسَّمتَ من خرقاءَ مَنْزِلَةً ماكَ الصَّبَابَةُ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ
وقال أيضاً (٢) :

٢٦ - أَيَا ظَبِيَّةَ الوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا أأ أنتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ
وقال آخر (٣) :

٢٧ - حَزَقٌ إِذَا مَا الْقَوْمُ أَبَدُوا فُكَاهَةً تَفَكَّرَ أَلْيَاءُهُ يَعْزُونَ أُمِّ قِرْدَا
فصل بالألف كل واحدٍ منهم ، استثقلاً لجمع الهمزتين .
وقال آخر في الجمع بينها دون فصل (٤) :

٢٨ - أأ أنتَ أَهْلَ لَيْلِي الَّذِي كُنْتَ مَرَّةً سَمِعْنَا بِهِ وَالْأَرْيَحِي الْمُلَقَّبُ
ولغة الفصل أكثر (٥) .

(١) الديوان ٥٦٧ ، وثعلب ٨١ ، والخصائص ١١/٢ ، وسر الصناعة ٢٣٤ ، وابن
يعيش ١٦/١٠ ، واللسان : (عَتَنَ) ، والمغني ١٦٠ ، والحزاة ٣٤١/٢ . وخرقاء :
اسم امرأة ، والمنزلة : موضع النزول ، والمسجوم : المصروب .

(٢) البيت لذي الرمة - كما أشار المؤلف - وهو في ديوانه ٢٢٢ ، والكتّاب
١٩٥/٢ ، والأزمية ٢١ ، والخصائص ٤٥٨/٢ ، وأما القالي ٦١/٢ ، وأما الشجري
٣٢١/١ ، واللسان : (جلل) ، وابن يعيش ١١٩/٩ ، والانصاف ٤٨٢

(٣) نسبة في شراهد الشافعية ٣٨ الى جامع المذكور ، وهو في ابن يعيش ١١٨/٩ .
واللسان : الهمزة ، والحزق : القصير .

(٤) لم أمتد إلى قائله ، وهو في المقرب ٦٣/١ ، والهمع ٨٧/١ . والرواية فيهما :
والأروسي المقاب .

(٥) انظر : ابن يعيش ١١٨/٩

الموضع الثامن : أن تكون دالة على الندبة في المنادى ، نحو يازيداه وباعمرَاهُ ،
وهي مع ذلك لمد الصوت ، والماء لبسط الألف وتمكّن مدّها والوقف ، فإذا
وصلت حذفها كقوله / (١) :

١٥

٢٩ - وَأَفْقَعَسَا وَأَيْنَ مَنِي فَقَعَسُ
وجاء في الضرورة إثباتها بحركة ، إجراء اللوصل مجرى الوقف وعمّلت معاملة
الضمير ، كقوله (٢) :

٣٠ - أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرَاهُ
وتكون الألف المذكورة في المفرد نحو : يازيداه وباعمرَاهُ ، وفي المضاف
[إليه] نحو : ياغلام زيداه ، وفي آخر صلة الموصول ، من كلامهم : «وَأَمِنْ
حَفَرَ بَشَرَ زَمَزَمَاهُ ، وَوَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ» (٣) .

وفي لحاقها في آخر النعت بعد المنعوت خلاف : فيونس (٤) يجوز ذلك إجراء
له مجرى الصلة بعد الموصول ، نحو : يازيد الظريفاه ، ومن كلامهم : «وَأَجْمُجُمَتِيَّ

(١) نسب في الدرر ١/١٤٨ إلى رجل من بني أسد ، وبعده :

أَبِلِي يَأْكُلُهَا كَرَّوْسُ

وهو في ثعلب ٤٧٤ : والمقرب ١/١٨٤ ، والأشعوني ٤٦٤

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في المقرب ١/١٨٤ ، والأشعوني ٤٦٦ ، وابن

عقيل ٣٠/٤

(٣) انظر : الكتاب ١/٢٦٦ ، والمقرب ١/١٨٤

(٤) يونس بن حبيب من موالى بني ضبة ، أحد رواة اللغة والغريب ؛ أخذ عن

أبي عمرو بن العلاء ، توفي سنة ١٨٣ ، انظر : أخبار النحويين البصريين السرياني ٢٧ ، النزهة ٤٩ ،

البقية ٢/٣٦٥

الشاميتين^(١) ، وسيبويه يمنع لشدّة اتصال الصلة بالموصول ، واستغناء^(٢) للثبوت عن التعت ، وما مسمع من ذلك شاذّ ، وهو الأظهر .
ويجوز في هذه الألف أن تتقلب ياءً تارةً وواواً أخرى بحسب الحركة قبلها ،
إذا خيف التباس ، نحو : واغلامك^(٣) وواغلامكاه وواغلامكموه ، فرقاً بينه .
وبين « واغلامكاه » .

للموضع التاسع : أن تكون إطلاقاً للقوافي كما تكون الواو والياء لأنها لا يكون مقبلها إلا متحركاً ، وإذا سكُن فهو مقيّد ، فكأنها تطليق الحرف من حال التثنية ، وهو الكون ، إلى حال الحركة : الضمة والفتحة والكسرة .
وهل تلحق هذه الحروف المبني أو المعرب ؟ فيه خلاف بين أرباب القوافي ،
والأشهر أنها تلحق لما يجوز فيه الكون لولاها ، سواء كان معرباً أو مبنيّاً .
اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، كقوله^(٤) :

٣١ - أليماً على الرّبع القديم يعسّعا كأيّ أنادي أو أكلم أخرسا
فإنه لحقت للعرب من الأسماء ، وكذلك قوله^(٥) :

(١) نقل الأستاذ هارون عن السيرافي قوله (الكتاب ٢/٢٢٦) : ندبة الصفة قول^{*} يونس والكوفيين . والذي يحكاها سيبويه عن يونس ، است أدري : الحاق علامة الندبة له من قياس يونس أو بما يحكاها عن العرب فتحتج له به ، ويقال إن الجمجمة هي القدح ، وإن إنساناً ضاعت له قدحان فندبتهما ، وقد يجوز أن تكون جميعتي الشاميتين من جاجم العرب يعني ساداتهم .

(٢) في الأصل « واستغنى » وهو تحريف .

(٣) قال سيبويه ٢/٢٢٤ : وتقول : واغلامك^{*} إذا أضفت الغلام إلى مؤنث ، وإذا فعلوا ذلك ليفرقوا بينها وبين الذكر إذا قلت : واغلامكاه .

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١

(٥) البيت لجريز ، وهو في ديوانه ٨١٣ ، والكتاب ٢/٣٥٨ ، والخصائص ٢/٩٦ ، =

٣٣ - أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا

ثم قال في الفعل وهو مبني :

وَقُولِي إِنَّ أَصْبَتْ لَقَدْ أَصَابَا

..... .

وقال آخر في الاسم المبني (١) :

يَا أَبْتَا عَمَّكَ أَوْ عَسَاكَ

..... ٣٣ -

وقال آخر في الحرف (٢) :

٣٤ - خَيْرُ أَنْتَ عِنْدَ النَّاسِ مِنِّي إِذَا الدَّاعِي الْمُثُوبُ قَالَ يَا لَا

الموضع العاشر : أن تكون في رؤوس الآي ، تشبيهاً بالقوافي كقوله تعالى :

« وَتَقْظُونَنَّا بِاللَّهِ الظُّنُونَا (٣) ، « وَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا (٤) ، « وَأَطْعَمَنَا الرُّسُولَا (٥) ،

على قراءة (٦) مَنْ أَثْبَتَ الْأَلْفَ فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ ، وَأَمَّا مَنْ حَذَفَهَا فِي الْوَصْلِ

= والإِنْصَافَ ٦٥٥ ، وابن يعيش ٢٩/٩ ، والمغني ٣٧٨ ، وابن عقيل ١٤/١ ، والأشعرى ١٢ ،

وشواهد المغني ٧٦٢ ، والخزانة ٦٩/١ ، ٣٣٨

(١) البيت في ملحقات ديوان ربيعة ١٨١ ، وقبله :

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَ

وهو في الخصائص ٩٦/٢ ، وكتاب اللامات ١٤٦ ، وأمالى الشجري ٧٦/٢ ، والإِنْصَافَ

٢٢٢ ، وابن يعيش ١١٨/٣ ، واللسان : (علل) - منسوباً إلى العجاج - والمغني ١٩٢ ،

والأشعرى ١٣٣ ، وشواهد المغني ٤٤٣ ، والهمع ١٣٢/١ ، معناه : حان وقت رحيلك

لعلك تجد رزقا .

(٢) نُسِبَ فِي نَوَادِر أَبِي زَيْدَ ٢١ إِلَى زَيْدِ بْنِ مَسْعُودِ الضُّبِّي ، وَهُوَ فِي الْخَصَائِصِ

٢٧٦/١ ، والمغني ٢٤١ ، وابن عقيل ٤٣/١ ، وشواهد المغني ٥٩٥ ، والهمع ١٨١/١ ،

والخزانة ٦/٢ . والمثُوبُ : الذي يكرر النداء .

(٣) الْأَحْزَابُ ١٠ (٤) الْأَحْزَابُ ٦٧ (٥) الْأَحْزَابُ ٦٦

(٦) أَثْبَتَ أَلْفَاتَهَا فِي الْوَقْفِ وَالْوَصْلِ نَافِعُ بْنُ عَامِرٍ ، وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَالْجَحْدَرِيُّ =

وأثبتها في الوقف فجعلها ألف وقف ، كما تقدم في فصل ألف الوقف ، وأما مَنْ
قرأها بإثبات الألف في الوصل وحذفها في الوقف فإشباعاً ، كما تقدم في فصل الإشباع ،
والعرب مُجْري الأسجاع - وهي الألفاظ الملتزم في آخرها حرف - مُجْري القوافي ،
كقوله عليه السلام / : « كَانَ الموتَ فيها على غيرنا كُتِبَ ، وكان الحقُّ فيها :
على غيرنا وَجِبَ » (١) ، وكقوله عليه السلام : هل أنتَ إلا إصبع دميته ،
وفي سبيل الله ما لقيتَ » (٢) ، فكما يُلحقونها في آخر القافية كما ذكر ، فكذلك
في الأسجاع ، والقرآن نزل على لغتهم ومنيع كلامهم ، ولذلك تجدد بعض السور فيها
شبه الأسجاع كآي عمّ والمزمل وغيرهما ، فهذا يوضح صحة ما ذكرت لك ، وبهذا
كان معجزاً لأنه نزل على مَهْيَع (٣) كلامهم ، ولا يستطيعون الإتيان بمثله مع
أشياء غير ذلك .

الموضع الحادي عشر : أن تكون للاستثبات بـ « مَنْ » (٤) في آخرها في
الوقف إذا كان في موضع نصب ، وذلك يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد
والثني والمجموع في لغة بعض العرب ، فتقول إذا قيل لك : رأيت رجلاً : مَنَا
ورأيت امرأة : مَنَا ، ورأيت رجلين : مَنَا ، ورأيت امرأتين : مَنَا ، ورأيت
رجالا : مَنَا ، ورأيت نساء : [مَنَا] ، فإذا وصلت أسقطت الألف فقلت :
مَنْ ... (٥) ، وبعض العرب يُلحق علامة التانيث والتثنية والجمع فيقول : مَنَّةُ
ومَنَيْنَ ومَنَات ومَنونَ ومَنِينُ ، والأول أكثر في كلامهم .

== ويعقوب وحزمة بحذفها في الوصل والوقف معاً ، وقرأ ابن كثير بالكسائي وابن محيصن
بفتحها في الوقف وحذفها في الوصل ، انظر النشر ٣٣٣/٢ ، القرطبي ٥٢٢٧

(١) الحديث موضوع ، انظر : « المصنوع في معرفة الحديث الموضوع » ١٨٧

(٢) رواه الترمذي في الشمائل ٢١٩

(٣) المَهْيَع : البين . (٤) انظر ابن يعيش ١٤/٤

(٥) خرم في الأصل ، وفي ابن يعيش ١٦/٤ : يقول إذا وصل مَنْ يافق .

الموضع الثاني عشر : أن تكون عوضاً من ضمة أول الحرف المصغر إذا كان موصولاً أو امم إشارة نحو قوله : التَّذِيَّ والتَّيَّ في تصغير : الذي والتي ، وذِيَّاً وتِيَّاً في تصغير ذا وتا ، و « أولياً » في تصغير : « أولى » المقصور ، قال الشاعر (١) :

٣٥ - أَلَا قُلْ لَيْتَا قَبْلَ مِرَّتِهَا اسْلَمِي . نَحْيَةً مُبْشَاتٍ لِيْنَهَا مُتَيَّمِ
الموضع الثالث عشر : أن تكون للإنكار (٢) : إذا كان قبلها مفتوح غير منون نحو قولك إذا أنكرت : رأيت أحمد : أأحمداء ، ورأيت عمراً : أأعمراء (٣)
هذا عند بعض العرب ، ومنهم من يزيد في آخر المنكر : إنه (٤) في الرفع والحفص وكذلك في النصب دون الألف ، قيل لبعضهم : أخرج إن أخصبت البادية ؟ فقال : أنا إنه ، ولا تزد الألف في الوقف في المنصوب المنون للفرق بينها (٥) فاعلمه .



-
- (١) البيت للأعشى ، وهو في ديوانه ١١٩ ، واللسان (مرر) رشواهد المنفي ٨٨٢
(٢) انظر : الكتاب ٤١٩/٢ ، وابن يعيش ٥٠/٩
(٣) في الأصل : « أأعمراء » والألف مقحمة .
(٤) « إن » تزد للتأكيد ، ثم تكسر النون لالتقاء الساكنين ، فحرف المد « زائد للإنكار » « وإن » لتأكيدهما والهاء لبيان حرف المد ، وحرف المد للإنكار والهاء للوقف ، انظر : ابن يعيش ٥٠/٩
(٥) في الأصل : « الفرق » وهو تحريف .

القسم الثاني من قسمي الألف

التي هي بدل من حرف أصلي

لها ثلاثة مواضع :

الموضع الاول : أن تكون بدلاً من النون الخفيفة في الوقف نحو قولك :
 اضربن زيدا واقتلن عمرا ، ولا تضربن ولا تقتلن ، إذا وقفت عليها أبدلتها
 ألفاً فقلت : اضربا واقتلا ولا تضربا ولا تقتلا ، سواء كان ذلك في النظم أو
 النثر ، فالتنثر كقوله تعالى : « لنسفعا بالناسية »^(١) ، « لنصدقن » ولنكونا^(٢) ،
 وإنما ذلك لأنها زائدة مثلها ، ولأنها حرف يعرب به مثلها / عند بعضهم ، ولأنها
 أمدٌ صوتاً منها وأكثر تبييناً منها للحركة . والنظم كقول الشاعر^(٣) :

٣٦ - وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

أراد : « اعبدن » ، وقال آخر^(٤) :

٣٧ - مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطَبًا جَزْلاً وَتَاراً تَأْجِجَا

(١) العلق ١٥ (٢) التوبة ٧٥

(٣) البيت للأعشى ، وثمة روايات لصدده ، فصدده في الديوان ١٣٧ والأزهية ٢٨٥

فَصَلِّ عَلَى حِينِ الْعَشِيَّاتِ وَالضُّحَى

وصدده في الكتاب ١٧٣/٢ :

فَإِيَّاكَ وَالْمَيِّتَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا

وانظر : أمالي الشجري ٣٨٤/١ ، وابن يعيش ٣٩/٩ ، واللسان : (نصب) ،

والإنصاف ٦٥٧ ، والممتع ٤٠٨ والمفني ٤١٢ ، والأشعرني ٥٠٥

(٤) نسب في الدرر إلى عبيد الله بن الحر الجعفي ١٦٦/٢ ، وهو في الكتاب ٥٢١/١ ، =

أراد : « تَأَجَّجْنَ » ، فحذف التاء الأصلية لدلالة تاء المضارعة عليها تخفيفاً ،
وأدخل النون عليه في الواجب للضرورة ، كقوله (١) :

٣٨ - يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّه مُعَمَّمًا

أراد « يعلمن » ، فأدخل النون في الواجب وليس بقياس ، وإنما جاء منه
ما جاء ضرورة أو شاذاً ، وأما الكوفيون فيجيزون ذلك قياساً ، وعلى مذهبهم
جرى المتنبي في قوله (٢) :

٣٩ - بَادٍ هَوَاكَ صَبَرْتَ أَوْ لَمْ تَصْبِرَا

أراد « تصبرن » فأجراه مجرى « يعلمن » في البيت المتقدم ، وأبدل جميعهم
الألف منها في الوقف كما رأيت .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من تنوين المنصوب فتقول في نحو رأيت
زيداً : « رأيت (٣) زيدا » .

وحكم الصحيح والمعتل في ذلك سواء ، نحو : رأيت موسى ، ورأيت عصا ،
إلا أن تكون تاء التانيث فإنها تبدل هاء في نحو : رأيت قائمه ، وذلك ليفارق

= والإنصاف ٥٨٣ ، وابن يعيش ٥٣/٧ ، واللسان : (نور) ، والأشعراني ٤٤٠ ،
والخزائن ٦٦٠/٤

(١) البيت في ملحقات ديوان العجاج ٨٨ ، والكتاب ١٧٧/٢ ، ونعناع ٥٥٢ ، ونوادر
أبي زيد ١٣ ، وأمالى الزجاجي ١٨٩ ، وأمالى الشجري ٣٨٤/١ ، وابن يعيش ٤٢/١ ،
والإنصاف ٦٥٣ ، وابن عقيل ٢٦٩/١ ، والأشعراني ٤٩٨ ، والخزائن ٥٦٩/٤ . وهو يصف
جبل علاه النبات .

(٢) الديوان ٣١٦/٢ وعجزه :

وَبُكَكَ إِنَّ لَمْ يَخْرِ دَمْعُكَ أَوْ جَرَى

(٣) في الأصل « ورأيت » ، والوار مقحمة .

ما فيه التاء أصلية^(١)، نحو رأيت إصلياً^(٢) وعفريتاً، وشربت ماءً فراثاً، وأكلته حوثاً وملتوثاً.

فالما «أخت» و«بنت» وهتت^(٣) قالتاء فيها مبدلة من واو لقولهم : أخوات وبنوات وهنوات، وهذا فصل من باب التصريف فيه اختلاف بين البصريين والكوفيين، وقد اضطرب فيه قول سيدييه في باب النسب^(٤)، وشرح ذلك مخرجنا عن المقصود لطوله.

وأما المقصور العرب، نحو : «عصا ورحى»، فلا خلاف بينهم أن الوقف فيه على الألف المبدلة من التنوين، نحو : رأيت عصا ورحى، وإنما الخلاف بين النحويين في الألف في حال الرفع والحذف - وإن كانوا يجمعين على أن تلك الألف بدل من حرف هو لام الفعل - فأكثرهم على أنها للوقف، لأن الواو والياء لا يثبتان في الوقف في مشهور اللغات، وأبو عثمان المازني^(٥) يرى أن الألف عوض من التنوين، والألف التي هي بدل من أصل محذوفة لاجتماعها ساكتين، لأن ما قبل الألف مفتوح أبداً في الحالات الثلاث : الرفع والنصب والحذف.

والصحيح مذهب الجماعة لأن التنوين^(٥) محذوف في الوقف * / البتة فلا تكون الألف في الوقف عوضاً منه أبتة.

(١) إلصليت : الشجاع ، والسيف إلصليت : الماضي .

(٢) انظر : أمالي الشجري ٧٠/٢ ، والممتع ٣٨٥

(٣) انظر الكتاب ٩٢/٢

(٤) بكر بن محمد ، من شجاة البصرة ، لزم الأخفش ، له كتاب التصريف الذي شرحه

ابن جنى ، توفي سنة ٢٤٩ ، انظر : بأخبار النحويين البصريين للسيرافي ٥٧ ، الزهرة ١٨٢ ، البغية ٤٦٣/٢

(٥) قوله : « التنوين » غير واضح في الأصل .

(٦) جرى تقديم وتأخير في ترتيب اللوحات أثناء تجليده المخطوطة في مكتبته تيمور .

وقد أعدنا ترتيبها كما كانت في الأصل ، وهذا ما جعلنا نسير في الترميم أثناء الفسخ والتحقيق على أساس الصفحة وليس على أساس اللوحة .

ومن العرب من يحذف هذه الألف في الوقف إذا كان الاسم غير مقصور
فيقول : رأيت زيدا ، قال الشاعر^(١) :

٤٠ - كَأَنِّي مُهْدَأٌ جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ لِبَرٍّ^٢
وقال آخر^(٣) :

٤١ - وَأَخَذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عِصَمَ

كما أن منهم من يقف على مالا ينصرف بالألف فيقول : رأيت أحدا ومساجدا ،
وعليه يحمل «قواريرا قواريرا»^(٣) ، على قراءة^(٤) من لم ينون الأول ومن تَوَتَّه
فهي عوض من التوين ، لأن من العرب من يصرف الجمع الذي لا نظير له في
الواحد فيقول : هذه مساجد ، حكى ذلك ابن جني في «سر الصناعة» ، وعليه

(١) البيت لعدي بن زيد وهو في ديوانه ٥٩ ، وقامه :

شَيْزُ جَنْبِي كَأَنِّي مُهْدَأٌ

وهو في الخصائص ٩٧/٢ ، واللسان : (هدأ) ، وابن يعيش ٦٩/٩ . الشتر : القلق -
المهدأ : من أهدأ الصبي إذا علاه لينام ، والقين : الحداد ، والدف : الجنب .

(٢) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٣٧ وصدره :

إِلَى الْمَرْءِ قَيْسٌ أُطِيلُ الشَّرَى

وهو في الخصائص ٩٧/٢ ، وابن يعيش ٧٠/٩ ، واللسان : (رأف) ، والحزانة ٤٤٥/٤ .
والعصم : ح عصمة وهي السبب ، أي المهد .

(٣) الدهر ١٦ ، ١٧

(٤) تَوَتَّ «قواريرا» الأولى نافع وابن كثير والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، ولم
ينون الباقون ، ووقف فيه يعقوب وحزرة بنير ألف والباقون بالألف . ونون «قواريرا» الثانية
نافع والكسائي وأبو بكر ، ولم ينون الباقون ، فنون قرأها بالألف ومن لم ينون أسقط
منها الألف ، انظر النشر ٣٧٨/٢ ، والقرطبي ٦٩١٤

تجاءة من قرأ : د سلاسل وأغلا وسعير (١) .
وإن كان الاسم مقصوراً فلا يوقف عليه [إلا] بالألف ، إلا في الضرورة
كقوله (٢) :

٤٢ - رَهْطٌ مَرْجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ

أراد : « المُعَلِّي » .

الموضع الثالث : أن تكون بدلاً من ياء الإلحاق نحو : « علقى (٣) »
و « معزى » وهما ملحقان بجعفر وهجرع (٤) ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها
فانقلبت ألفاً ، ويكون الاسم معها منوناً وغير منون ، فمن نون جعلها كالأصلية (٥) ،
إذ هي منازرة لراء « جعفر » وعين « هجرع » ، وإن كانت زائدة في الكلمة ،
ألا ترى أن « علقى » من التعلق ، و « معزى » جماعة المعز . ومن لم يثنونها
أجراها « تجرى المؤنث » ، إذ الألف فيها زائدة كما في ألف التانيث في « حبلى » و « سلمى »
وللزومها الكلمة كالألف التانيث امتنع الاسم من الصرف ، وقرأ قوله تعالى :
« ثُمَّ أَرْسَلْنَا رَسُولَنَا نُتْرَى (٦) » بالوجهين ، لأنها من المواترة وهي التسابع والتاء

(١) الإنسان ه ، قرأ نافع والكسائي وأبو بكر عن عاصم ربهام عن ابن عامر منوناً ،
والباقون بغير تنوين ، ووقف قبل « ابن كثير » وحزة بغير ألف والباقون بالألف ، انظر :
المصدر نفسه .

(٢) البيت للبيد ، وهو في ديوانه ١٩٩ ، وصدره :

وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ

وهو في أمالي الشجري ٧٣/٢ ، والخصائص ٢٩٣/٢ ، والأشعرى ٧٤٨ ، والتساج :
« رجم » . وقيل : قبيلة .

(٣) العلقى : ضرب من الشجر . (٤) المهجرع : الأحق .

(٥) في الأصل : « كالأصل » وهو تحريف .

(٦) المؤمنون ٢٤ ، قرأ أبو جعفر وابن كثير وأبو سرور بالتنوين ، وقرأ الباقون بغير
تنوين ، انظر : الفشر ٣١٥/٢ .

بدل من واو ، وبعضهم يجعلها إذا كانت ^(١) بغير تنوين فعلاً مضارعاً ، وليس بشيء ، لأنه قد تُنون في لغة أخرى ، وإنما هو مثل « عاتقى » وألفه بدل من ياء ملحقة ^(٢) يجعفر ، فاعلمه ، وامتناعه من الصرف لشبه التانيث اللازم .

واعلم أن الألف قد زيدت في نفس الكلمة للمدِّ خاصة ، فزيدت ثانية في مثل « ناصر » و « صابر » لبناء اسم الفاعل ، وكذلك في مثل : ساباط ^(٣) وقادوس ، وللتكسير في مثل جلايب ^(٤) ومفاتيح ثالثة ، وفي مثل : كتاب وسجمل وحمار ، ورابعة في مثل شمراخ ^(٥) وشملال ^(٦) وعشكال ^(٧) ، وخامسة في مثل : شكعات ^(٨) ومساقيات ^(٩) ، وكل ذلك مبدأ لغوي لا يتعائل ، وإنما يوقف فيه مع السماع ، فاعلمه .

* * *

-
- (١) في الأصل : « كان » . (٢) في الأصل : « تلحقه » وهو تحريف .
 (٣) ساباط : اسم موضع في المدائن .
 (٤) في الأصل « جلايب » وهو تحريف ، قال تعالى « يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَيبُهُنَّ » .
 (٥) الشمراخ : الذي يق عليه بسر أو عنب ، أو رأس الجبل ، أو أعالي السحاب .
 (٦) الشملال : السريع الخفيف من الإبل .
 (٧) المشكال في النخل كالمنقود في الكرم .
 (٨) الشكعات : ج شكاعة : شركة مثلاً في البعير .
 (٩) نخلة رامقة : طويلة وقد تكون مساقيات جميع مساقاة وهي حبة حامضة ..

الفصل الثاني : في الهمزة ومعانيها ومواضعها في كلام العرب مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف

١٩

لما انفردة فقلبان : قسم أصل وقسم بدل من أصل .
القسم التي هي أصل لها في الكلام ثلاثة عشر موضعاً :

الموضع الأول : أن تكون للتوصل إلى النطق بالسكن في ابتداء الكلمة (١)
واختلف فيها : هل يقال لها همزة أو ألف ؟ فبعضهم يسميها ألفاً مراعاة لأصلها
من الكون الذي هو مدّ صوت ، وبعضهم يسميها همزة مراعاة للنطق بها وهو
الأبئين ، ولكلا الوجهين نظر ، والأحسن أن تسمى بما هي عليه في النطق ،
لأن ذلك هو معنى الهمزة .

وكان الوجه فيها أن يقال لها همزة إيصال لا وصل لأنها لا تصل ، ولكن
توصل النطق إلى النطق بالسكن بعدها ، ولكن قيل همزة وصل على غير مصدر (٢)
أوصل ، كما قال الله تعالى : « أَتَبَيَّنْتُمْ » من الأرض نباتاً (٣) ، وعلى المصدر (٤)
يكون « إنبات » ، وقال الشاعر (٥) :

(١) انظر : سر الصناعة ١٢٦ ، ابن يعيش ١٣١/٩

(٢) في الأصل : « صدر » ، وهو تحريف .

(٣) نوح ١٧ (٤) في الأصل : « الصدر » ، وهو تحريف .

(٥) البيت لثقيف بن جزة كما في فرحة الأديب (عن هامش الخصائص ٣٠٩/٢) وصدره :

يَمَّا لَمْ تَشْكُرُوا الْمَعْرُوفَ عِنْدِي

وهو في الخصائص ٣٠٩/٢ وشرح أدب الكاتب الجواليقي ٤١٦ ، وقد شرحه بقوله :
« كان مجراني لكم لأنكم كفرتم بالإحسان ، فإن شئت أن أعود إلى الإحسان فعوداً إلى الشكر » .

٤٣- وَلَوْ شِئْنَا تَعَاوَدْنَا عِوَادًا

وكان القياس على المصدر ^(١) : تعاوداً ومعاودةً ، وذلك جائز كثير .
فإذا ثبت هذا فإن محالها في الكلام ثلاثة محال : الأول : الاسم ، الثاني :
الفعل ، الثالث : الحرف .

وأما الاسم فقسمان :

قسم هو أسماء معلومة لاتعدى ، وذلك : اسم واست واثنان وابنم وامرؤ
وايمن الله في القسم ، وما له من ذلك مؤنث أو مشى .

وقسم هو أسماء مصادر ، لكل فعل كانت في ماضيه [همزة الرصل] وهي عشرة
مصادر لعشرة أفعال ، وذلك : انفعال كانطلاق ، وافتعال كاتساب ، واقعيلال
كاقعيساس ^(٢) ، وافعيلال كاتشعرار ، وافيعيال كاغديدان ^(٣) ، وافعلال كاحمرار ،
وافعيلال كاحميرار ، وأفعيوال كاغليوط ^(٤) ، واستيفعال كاستخراج ، وافعيلال
كاسليقاء ^(٥) .

وأما الفعل فقسمان :

قسم هو أفعال تلك المصادر العشرة المذكورة ، وذلك عشرة أمثلة : انفعَل
كانطلق ، وافتَعَلَ كاتسَب ، واقْعَنَلَل كاقْعَنَسَس ، وافْعَلَل كاتشَعَر ، وافْعَوَعَل
كاغْدَوَدَن ، وافْعَل كاحْمَر ، وافْعَال كاحْمَار ، وافْعَوَل كاغْلَوَط ، واستَفْعَل
كاستَخْرَج ، وافْعَنَلَى كاسْلَقَى .

وقسم هو فعل الأمر من الأفعال العشرة المذكورة كانطلق ، وكذلك باقيا

(١) في الأصل : « الصدر » وهو تحريف .

(٢) الاقمنساس : الرجوع والتأخر . (٣) اغدردن النبت : طال .

(٤) اعلوطت البعير : تملقت بمنقه . (٥) اسلقى : نام على ظهره .

من كل فعل سُكِّنَ ثانيه في المضارع ولم تحذف منه همزة ، ولم يكن أخذ وأكل وأمر^(١) ، وذلك نحو : اضرب من ضرب يضرب ، واعلم من علم يعلم ، واشرف من شرف يشرف ، فإن كان قد حذفت همزته في المضارع رُدَّتْ في الأمر نحو : أكرم من أكرم يُكرم ، لأن الأصل [في] المضارع : يُؤكِّرم ، لكن / لما كانوا يستقلون اجتماعها مع همزة المتكلم فيه فحذفوها فقالوا : أكرِّم ، ثم أجريت الوار والتاء والنون التي للمضاربة في حذف الهمزة معها مجرى ما فيه همزة المتكلم لأن الباب في أنها للمضاربة واحد .

وأما أَخَذَ وأَكَلَ وأَمَرَ فَإِنَّ الأمر من هذه دون همزة : خذ ، كل ، أمر ، وهذه هي اللغة المشهورة فيها .

وحكى ابن جني أن من العرب من يقول : أؤمر ، أؤخذ ، أؤكل ، كسائر الأفعال التي يُسَكِّنُ ثانيها في المضارع ، والأفصح في أمر : « أمر » : أمر^(٢) ، قال الله تعالى : « وأمر أهلك بالصلاة »^(٣) ، وقد جاء في الخبر : « مروم بالصلاة لسبع »^(٤) .

وأما الحرف فهي لام التعريف خاصة ، نحو : الرجل والغلام ، وحكي عن الخليل^(٥) أنها همزة قطع ، والكلام معه يُذكر في فصل « أل » إن شاء الله . فجميع هذه الحُمة المواضع تسقط فيها الألف في الدَّرج وتثبت في الابتداء .

(١) إذا تحركت الفاء في المضارع أو حذفت في الأمر لا تثبت همزة الوصل لعدم سكوت الحرف الأول نحو : مُخذ ، مُقل ، مُشد .

(٢) أي إلا إذا سبقه راء كما في الآية : وأمر أهلك ... (٣) طه ١٣٢

(٤) رواية الحديث في أبي دارد ١١٥/١ « مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين ... »

(٥) الخليل بن أحمد الفراهيدي ، كان ذا عقل خصب ، واضع علم العروض وأستاذ سيديويه .

توفي سنة ١٧٥ ، انظر : أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٣٠ ، النزعة ٤٥ ، البغية ٥٥٧/١ .

ولا تثبت في الدّرج إلا في الضرورة ، كقوله (١) :

٤٤ - ألا لا أرى إثنين أحسن شيمةً على حدّثان الدهر مِنِّي وَمِنْ جُلٍّ .
وقال آخر (٢) :

٤٥ - وَكُلُّ إثنينٍ إلى افتراقٍ .
وقال آخر (٣) :

٤٦ - لَتَسْمَعَنَّ وَشَيْكاً في ديارِهِمُ اللهُ أَكْبَرُ يا ثاراتِ عُثْمَانَ
وقال آخر (٤) :

٤٧ - عَجِّلْ لَنَا هَذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَلِكَ الشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلِينَاهُ بِجَلٍّ
وأما قولهم : « يا الله » بقطع ألف الوصل ، فإنما ذلك لأن الألف واللام
صارقا منه كأنهما من نفس الكلمة ، أو هي عوض من همزة « إلاه » ، لأنها

(١) لم أمتد إلى قائله ، وهو في ابن يعيش ١٩/١ ، واللسان : (ثني) ، والأشعوني
٨١٤ ، والخزانة ٢٣٥/٣

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وقبلة في الحصائص ٤٧٥/٢

يَا نَفْسَ صَبْرًا كُلُّ حَيٍّ لَاقٍ

وهو في شواهد الشافعية ١٧٤ ، والدرر ٢١٦/٢

(٣) البيت لحان ، وهو في ديوانه ٢٤٨ ، وفي المنصف ٦٨/١ ، واللسان : (ثار) .
وشيكاً : سريماً ، يا ثارات فلان : أي يا أهل ثاراته المطالبين بدمه .

(٤) نسب في الدرر ٥٢/١ إلى غيلان بن حريث الربيعي ، وهو في الكتاب ٧٣/٢ ، وأول
صدره فيه :

دَعُ ذَا وَعَجَّلْ

والحصائص ٢٩١/١ ، واللامات ١٧ ، والأشعوني ٨٣ ، والمصحح ٧٩/١ ، والخزانة ٢٣٣/٣
وبعجل : حسب .

لا تجتمع معها إلا في الضرورة ، مع أن هذا الاسم ^(١) ... ، فجعلوا ذلك مزينةً على غيره من الأسماء .

وهذه الهمزة التي للوصل تكون أبداً مكسورة ^(٢) على أصل التقاء الساكنين سواء كلف ثالث للفعل مفتوحاً أو مكسوراً ، نحو : اعلم واضرب ، ويجوز ضمها ، إلا أنه إذا كان ثالث الكلمة مضموماً ضمّاً لازماً نحو : « اقتل » تتبع الهمزة الثالث ^(٣) .

فإن كان الضم غير لازم لم تضم ، وبقيت الهمزة مكسورةً نحو : امشوا واقتضوا ، لأن الأصل : امشيوا واقتضيوا ، فحذفت الياء استثقلاً ^(٤) ، وتبوع ما قبل الواو الواو .

كما أنه إذا كان الكسر عارضاً وكان الضم الأصل بقيت همزة الوصل مضمومةً نحو : ادعي ياهد ، لأن الأصل ادعوي ، فاستثقلت الضمة مع كسر الواو ، فأتبع ما قبلها كسرة ، وقلب الواو ياءً تخفيفاً .

ولا تكون همزة الوصل مفتوحةً إلا في موضعين / : أحدهما : أين الله ، والآخر : ألف لام التعريف ، وإنما ذلك لأن « أين » لفظ غير متصرف لا يكون إلا في القسم ، والفراء يجعله جمع « أين » ^(٥) ، فتكون الهمزة عنده

(١) سقط لم أثبت ، يحتل : « خاص بالله » .

(٢) انظر الخلاف في أصل حركة همزة الوصل بين البصريين والكوفيين : الإنصاف ٧٣٧

(٣) قال ابن يعيش ١٣٧/٩ : كرهوا أن يخرجوا من كسرة إلى ضمة ، لأنه خروج من ثقيل إلى ما هو أثقل منه ، ليس بينها إلا حرف ساكن .

(٤) قال ابن يعيش ١٣٧/٩ : إنما استثقلوا الضمة على الياء المكسور ما قبلها فحذفوها فبقيت ساكنة ، ووار الضمة بعدما ساكن فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وضت العين لتصح الواو الساكنة فبقيت الهمزة مكسورة على ما كانت .

(٥) نسب صاحب الإنصاف هذا القول إلى جميع الكوفيين وعقد لذلك مسألة ، انظر ٤٠٤ .

همزة قطع وهو فاسد ، لأن تلك الألف تسقط في الدرج كسائر ألفات الوصل كما قال الشاعر (١) :

٤٨- فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ : لَيَمُنُّ اللَّهُ مَا نَنْدُرِي

ولأنهم قد قالوا فيه : إِيْن الله يكسر الهمزة على الأصل ، وألف الجمع لا تكسر ، لا يقال في أفلس : إِفلس ، ولا في أعبد : إِعبد ، ولأنهم قد تصرّفوا فيه باللغات في الحذف ، فقالوا : إِيْم الله وإِيْم الله ، وم الله وم الله يوم الله ، والتصرّف في الحذف باب المفرادات ، إذ هي المستعملة أصلاً فخففت (٢) ، فلما كان غير متصرف عن القسم نقل ففتحت همزته تخفيفاً .

وأما ألف لام التعريف فلما كانت اللام معها حرفاً ، وكان أيضاً غير متصرف وليس بأصل في الكلام لمعنى في نفسه ، نقل أيضاً فخفف (٣) بفتح همزته فاعلم .

وما عدا هذه المواضع الخمسة من الاسم والفعل والحرف فالهمزة في أوله همزة قطع تثبت درجاً وابتداءً ، ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر كقوله (٤) :

٤٩- وَيَلْمُهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ

(١) البيت لنصيب ، وهو في ديوانه ٩٤ ، والكتاب ١٦٩/٢ ، والأزهية ٣ ، والنصف ٥٧/١ ، وسر الصناعة ٤٠٧/١ ، واللسان : (ين) ، والإنصاف ٤٠٧ ، وابن يعيش ٣٥/٨ ، وأما إلى القالي ٢٠٣/٢ ، والمتن ٣٥١ ، والمغني ١٠٦ ، وشواهد المغني ٢٩٩/١ .

(٢) في الأصل : « فخفت » وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « فخففت » وهو تحريف ، والضمير في « خفف » يعود إلى الحرف .

(٤) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٢٢٧ ، والكتاب ٢٩٤/٢ ، وسر الصناعة ٢٤٠/١ . وابن يعيش ١١٤/٢ ، والخزانة ٩٠/٤ . والطالبة : المقاب ، ولا كهذا : يريد الثوب ، يقول : لم أر . كنجاء رهبه منها نجاء ، وهو مطلوب .

وقال آخر^(١) :

٥٠- يَا الْمُغِيرَةَ رَبِّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ فَرَجَّتْهُ بِالْمَكْرِ مِنِّي وَالذَّهْلِ
أو في نادر كلام ، كما قرأ بعضهم : « إنها لحدى الكبير^(٢) » ، فأنسقط الهزءة
تخفيفاً ، ولا يقاس عليه .

أما قوله تعالى : « لكننا هو الله ربِّي^(٣) » ، فقال فيه بعضهم : الأصل فيه :
لكن أنا ، ثم نقلت [فتحة] همزة « أنا » إلى النون قبلها فصار : لا كننا ،
فأدغم تخفيفاً ، وكذلك قال بعضهم في قول الشاعر^(٤) :

٥١- أَلَا يَأْسِنَا بَرْقٌ عَلَى قُلُلِ الْجِمَى لَهْنُكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمٍ
إن الأصل فيه : لله إنك ، ودخله الحذف حتى صار إلى ما ترى ، وهذا
كلُّ متكلفٍ وشذوذ ، وإنما الألف في « لا كنا » إشباع ، وهو في الكلام
قليل ، و « لهنك » أصله : « لإنك » ، وأبدلت الهزءة هاءً ، كما قالوا :
هزعتُ الماشية وإياك في : أرحتُ الماشية وإياك .

الموضع الثاني : أن تكون للاستفهام ، وتدخل على الجمل الاسمية . والفعلية ،
كقولك : أزيد قائم ؟ وأقام زيد ؟ وتكون معادلة لـ « أم » تارة ، وغير

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي ، وهو في مستدرک ديوانه ١٣٤ ، وأما الشجري
١٦/٢ ، والمنع ٦٢٠

(٢) المدثر ٣٥ ، قرأ العامة بألف القطع ، وروى جرير عن ابن كثير بحذف الهزءة ، انظر :
القرطبي ٦٨٧٦

(٣) الكهف ٣٨-١٠ . وانظر أوجه الإعراب في القرطبي ٤٠٢١

(٤) لم أعتد إلى قائله ، وهو في ثعلب ٩٣ ، والخصائص ٣١٥/١ ، وأما القالي ٢١٨/١ ،
وأما الزجاجي ٢٥٠ ، والمغرب ١٠٧/١ ، واللان : « لهن » ، والمغني ٢٥ : « الحزاة ٢٣٩/٤ » .
والقل : القم ، وانظر تعليق ابن عصفور على البيت : المغرب ١٠٧/١

معادلة ، فإذا كانت معادلة كان [معنى] الكلام ^(١) إذا قلت : أقام زيد أم قعد :
أي الفعلين فعل ؟ وإذا قلت : أزيد قام أم عمرو : أيهما قام ؟ وإن كررت
في / الفعل أو جمعت كان المعنى : أي الأفعال ، أو أيهم ، وسيزاد هذا بياناً ٢٢
في فصل « أم » .

وإذا لم تعادل لم تحتج إلى « أم » كما مثل أولاً ، قال الله تعالى : « أنتم
أشدُّ رهبةً » ^(٢) ، وقال : « أتقولون على الله ما لا تعلمون » ^(٣) .
ويموز حذف هذه الهذرة إذا فهم المعنى ودل عليه قرينة الكلام ، كقولك :
زيد قام أم عمرو ؟ تريد : أزيد ، قال الشاعر ^(٤) :

٥٢ - لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا

بَسْبَعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانٍ

أراد : أبسبع ، وقال آخر ^(٥) :

٥٣ - تَرَوْحُ مِنْ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرُ

(١) قوله : « الكلام » غير واضح في الأصل .

(٢) الحشر ١٢ (٣) الأعراف ٢٨

(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، ورواية الديوان ٢٦٦ :

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَحَاسِبٌ

وهو في الكتاب ٥٦٧/١ ؛ والأزمية ١٣٥ ، وأمالى الشجري ٣٣٥/٢ ، وابن يمش ١٥٤/٨

، والمغني ٧ ، وابن عقيل ١٧١/٣ ، والحزانة ٤٤٧/٤

(٥) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٥٤ ، وعجزة :

وَمَاذَا عَلَيْكَ بَأْسٌ تَنْتَظِرُ

وفي الأصل « الحمى » وهو تحريف عن « الحي » .

الموضع الثالث : أن تكون للإيجاب وتحقق الكلام ، وفيه معنى الاستخبار كقوله تعالى : « أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا » ^(١) ، والمعنى : سيجعل فيها ، ومنه قول الشاعر ^(٢) :

٥٤ - أَلَسْتُ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونَ رَاحٍ
والمعنى : أنتم خير من ركب المطايا . فلفظ هذا النوع يعطي معنى الاستخبار والمعنى على الإيجاب ، والتحقيق على ما ذكرت لك ، وبه يحصل معنى المصحح فاعلمه .

الموضع الرابع : أن تكون للتسوية ، وصورتها في الكلام صورة الاستفهامية المعادلة ، إلا أن هذه تقدمها التسوية كقولك : « سَوَاءٌ عَلَيَّ أَمْتُ أَمْ قَعْدَتٌ » ، و « أَرْضَيْتَ أَمْ سَخَطْتَ » ، قال الله عز وجل : « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ » ^(٣) ، و « سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُ عَنَّا أَمْ صَبَرْنَا » ^(٤) ، وقال الشاعر ^(٥) :

٥٥ - سَوَاءٌ عَلَيْهِ أَيَّ حِينٍ أَتَيْتَهُ أَسَاعَةً تَحْسِرُ تُتَقَى أَمْ بِأَسْعَدِ

الموضع الخامس : أن تكون للتقرير مجرداً من معنى الاستفهام ، كقولك : [أ] أنت رأيتني أقوم ، ومعناه : أقرر بك معرفتي ^(٦) ، والفرق بينه وبين الاستفهام أن الاستفهام ممن لا يعلم لمن ^(٧) يعلم ، أو يتوهم منه العلم ليعلم والتقرير ممن يعلم لمن يعلم لشيئية على فعله فيكون جزاءً ، أو يتحقق أنه فعله عن قصد ، ومن الأول

(١) البقرة ٣٠

- (٢) البيت لجريز وهو في ديوانه ٨٩ ، والخصائص ٤٦٣/٢ ، والمغني ١١ ، وابن يعيش ١٢٣/٨ ، والسان : (قص) ، وشواهد المغني ٤٣ (٣) البقرة ٦ (٤) إبراهيم ٢١ (٥) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ٢٣٢ ، والبحر المحيط ٤٧/١ (٦) عبارة محرفة ، وقد أثبتنا صورتها . (٧) في الأصل : « فن » وهو تحريف .

قوله تعالى : «أنت قلت الناس اتخِذوني» (١) و «ألم تُربِّك فينا وليداً» (٢) ،
و «ألت بربكم» (٣) .

الموضع السادس : أن تكون للتويخ مجرداً من التقرير تارةً ومصاحباً له أخرى ،
فمن الأول قوله تعالى : «أذهبتم طياتكم في حياتكم الدنيا» (٤) ، ومن الثاني
قوله تعالى : «ألم تُربِّك فينا وليداً» (٥) ، وقول الشاعر : (٦)

٥٦ أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُون بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الدَّوْدَةُ وَالْإِخَاءُ

الموضع السابع : أن تكون للمضارعة في الفعل المبهم وهو الذي يحتمل الحال
والاستقبال ، نحو أضرِب وأخرج للتكلم وحده ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، وإنما
قيل لها همزة مضارعة / لأن الفعل إذا دخلت عليه صار يضارع بها الأسماء ، أي ٢٣
يشابهها ، والمشابهة تكون للأسماء من جهتين :

إحداهما : أن الفعل يدخله من الإبهام والتخصيص ما يدخل الاسم ، وذلك
أن الإبهام في الفعل هو احتماله الحال والاستقبال على السواء عند قومٍ ، وهو عند
قومٍ أظهر في الحال ، وعند قومٍ أظهر في الاستقبال ، وقومٍ ينكرون الحال
فيه ، ولكل طائفة حجة ، الكلام فيها يطول ، والصحيح احتمال الحال
والاستقبال ، هل على السواء أو على الاختلاف ؟ ، ليس هذا موضع تحقيقه ،
وتخصيصه هو أن يخلص لأحد الزمانين بقريضة تدلُّ على ذلك ، فإذا قلت :

(١) المائدة ١١٦ (٢) الشعراء ١٨ (٣) الأعراف ١٧٢

(٤) الأحقاف ٢٠ ، وهذا على قراءة الحسن ونصر رأيي العالية ، بهمزين مخففتين ، انظر :

القرطبي ٦٠١٩ (٥) الشعراء ١٨

(٦) البيت للحطيئة ، وهو في ديوانه ٩٨ ، ورواية صدره فيه :

أَلَمْ أَكُ مُسْلِمًا فَيَكُون بَيْنِي

وهو في المغني ٧٤٥ ، وابن عقيل ١٢٦/٢ ، والمعم ١٣/٢

« يضربُ » ، احتمل الحال والاستقبال ، فإذا قلت : « يضرب الآت » ، تخلص للحال ، وإذا قلت : « يضرب غداً » ، تخلص للاستقبال .

وأما إيهام الاسم فهو أنه يقع في أصوله على ما دخل تحت جنسه ، نحو : رجل وفرس وثوب وشبه ذلك ، وتخصيصه بالألف واللام والإضافة ، نحو : الرجل ورجلكم ، والغلام وغلأمكم ، هذه إحدى الجهتين .

وأما الجهة الأخرى : فهي أن الفعل يشبه الاسم إذا كان مثل : « فاعِل » ، في عدد الحروف والحركات والسكنات ، كضارب ويضرب ، فضارب من أربعة أحرف ويضرب مثله ، وأول ضارب متحرك وثانيه ساكن وثالثه متحرك ورابعه كذلك ، ويضرب مثله أربعة أحرف في ذلك ، وهذه الجهة ضعيفة لا تستقيم في كل فعل واسم ، إنما هي في بعض الأسماء والأفعال ، والأولى مستتبعة فعليها المفعول ، والذي صير الفعل له هو همزة المضارعة وسائر حروفها من الياء والتاء والنون ، وستذكر في مواضعها بحول الله .

الموضع الثامن : أن تكون للتعدية خاصة ، وذلك إذا كان الفعل ثلاثياً لا يتعدى لو نطبق به ، فنقدر أن الهمزة فيه زائدة ، كقولك : « ألقى ما في يدي » ، وقال تعالى : « وألقى ما في يمينك ^(١) » ، وقال الشاعر ^(٢) :

٥٧ - فَأَلْقَتْ عَصَاهَا وَأَسْتَقَرَّ بِهَا النَّوَى
كان الأصل في هذا الفعل أن يقال فيه : « ألقى ^(٣) ما في يميني » ، إلا أنه

(١) طه ٦٩

(٢) نسب في اللسان : « عصا » إلى معقر بن حمار ، أو عبد ربه السلمي ، أو سليم بن غامة ، وهو في القرطبي ١٤٧٤ ، وعجزه .

كَمَا قَرَّ عَيْنًا بِالْإِيَابِ الْمُسَافِرُ

و « استقر » في الأصل : « استقل » وهو تحريف .

(٣) في الأصل « لقي » وهو تحريف .

لم ينطق به إلا بالهمزة ، وحكمتنا أن الهمزة زائدة " لأنه من اللقاء ، فالأصل :
اللام والقاف والياء ، فعلنا بذلك أنه لا معنى لدخول الهمزة وزيادتها إلا تعدياً
الفعل الثلاثي الذي لم يستعمل النطق به وحده للمفعول .

وهذه الهمزة تُعَدِّي مالا يتعدَّى الى (١) واحدٍ نحو ما ذكر ، وما يتعدى إلى
واحد إلى اثنين ، نحو أَلْفَيْتُ زيداً قائماً ، ومنه (٢) :

٥٨ - فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا ٢٤

وما يتعدى إلى اثنين إلى ثلاثة كقولك : أعلتُ زيداً عمراً قائماً ومنه (٣) :

٥٩ - أُنْبِيتُ عَمْرًا غَيْرَ شَاكِرٍ نَعْمَتِي

الموضع التاسع : أن تكون للنقل خاصة ، ومعنى ذلك أنها تنقل الفعل من
الثلاثي إلى الرباعي ، فإن كان متعدياً في أصله بقي كذلك بعد النقل ، فالهمزة
لا تقيد فيه شيئاً سوى النقل خاصة ، وقد ينطق بثلاثيه وقد لا ينطق ، نحو :
أشكل الأمر ، فهذا لا ينطق بثلاثيه ، وإن كان الأصل من حيث إن حروفه
أصول ، ووزن أشكل : أفعل ، فالهمزة زائدة لمجرد النقل ، وتقول : لاح
البرق والاح ، فهذا ينطق بثلاثيه قبل الهمزة ، وهو غير متعدٍ ، وتدخل الهمزة
عليه فيبقى كذلك ، فيعلم أن الهمزة لا معنى لها فيه إلا مجرد النقل خاصة .

(١) قوله « إلى » متعلق بالفعل الأول « تُعَدِّي » .

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي ، وهو في ديوانه ١٢٣ ، والكتاب ١٦٩/١ ، وثعلب ١٢٣ ،
وأما في الشجري ٣٨٣/١ ، واللسان : (عتب) ، والإنصاف ٦٥٩ ، وابن يمين ٢٢٤/٩
وشواهد المغني ٩٣٣ ، والخزانة ٢٨٤/١ . والمستعَب : طالب العتبى وهو الرضا .

(٣) البيت لعنترة وهو في ديوانه ٢١٢ ، وعجزة :

وَالْكَفْرُ مَخْبِئَةٌ لِنَفْسِ الْمُنْعِمِ

وهو في حاشية البحري ١١٠

وسواء كان الفعل غير متعدٍ كما ذكر^(١) أو متعدياً كقوله : وقفت الدابة وأوقفها ومهرت المرأة وأمهرتها وسقيته وأسقيته ، فهذا يستعمل بغير الهمزة متعدياً ، وبالهمزة كذلك ، فعلم أن الهمزة ليس لها معنى إلا مجرد النقل خاصة ، قال الله تعالى : « سبحان الذي أسمى بعده »^(٢) ، وقال الشاعر^(٣) :

٦٠ - سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيئَهُمْ
وقال آخر^(٤) :

٦١ - سَقَى قَوْمِي بَنِي بَكْرٍ وَأَسْقَى
نُمَيْرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هِلَالِ
فجمع بين اللغتين .

الموضع العاشر : أن تكون للتعدية والنقل معاً ، وذلك أكثر من أن يحصى ، وذلك إذا كان الفعل في أصله ثلاثياً لا يتعدى فيصير بالهمزة رباعياً يتعدى ، ويكون متعدياً إلى واحدٍ فيصير إلى اثنين ، ويكون إلى اثنين فيصير إلى ثلاثة ، وذلك نحو : قام زيد وأقامتُ زيدا ، وكرم زيد وأكرمت ، وعطى زيد الكأس وأعطيته عمرا ، وعلمت زيدا منطلقاً وأعلمت عمراً زيدا منطلقاً ، قال الله تعالى : « وأترفناهم في الحياة الدنيا »^(٥) ، والأصل : ترفوا ، و« فأتبعنا بعضهم بعضاً »^(٦) .

(١) العبارة في الأصل محرفة « غير متعدياً ما ذكر » . (٢) الإسراء ١

(٣) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٩٣ وعجزه :

وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدُّنَ بِأَرْسَانِ

ورواية « سریت » فيه : « مطوت » وهو في الكتاب ٤٨٩/١ ، ومعاني القرآن ١/١٣٣ ،

واللسان : (مطا) ، وابن يعيش ٧٩/٥ ، والمغني ١٣٦ ، والأشعرني ٤٢٠ ، وشواهد المغني ٣٧٤

(٤) البيت للبيد ، وهو في ديوانه ٩٣ ، ورواية « بكر » فيه « مجد » ، ونوادر أبي زيد

٢١٣ ، واللسان « مجد » . (٥) المؤمنون ٣٣ (٦) المؤمنون ٤٤

والأصل تبع بعضهم بعضاً ، وعليه : « فن تبع هداي »^(١) ، وقال الشاعر^(٢) :

٦٢ فَأَتَبَعْتُهُمْ طَرْفِي وَقَدْ حَالَ دُونَهُمْ غَوَارِبُ رَمْلٍ ذِي أَلَاءٍ وَشَبْرِقٍ

وقال آخر^(٣) :

٦٣ فَأَتَبَعْتُهُمْ فَيَلَقَا كَالسَّرَا بَجَاوَاءٍ تُتْبِعُ شُخْبًا تَعُولَا

فجمع بينهما .

واعلم أن هذه الهمزة تقوم مقام الباء في التعدية ولا تجمع معها ، ويجري مجراها التضعيف ، وذلك أنك تقول : قام زيد ، فلا يتعدى ثم تقول : أمت زيداً ، فيصير يتعدى بالهمزة كما ذكر ، فإذا أدخلت بعد الفعل الباء بهذا المعنى سقطت الهمزة ، فتقول : أمت بزيد ، وإذا ضعفت الفعل بهذا المعنى سقطت / ٢٥ الهمزة ، فتقول : قومت زيداً .

وقد يخرج التضعيف إلى معنى تكثير الفعل خاصة نحو : كَسَرْتُ الْإِنَاءَ وَدَقَقْتُ الْحَبَّ ، كما تخرج الهمزة إلى معاني أخر ، وكذلك الباء ، وستذكر بحول الله .

الموضع الحادي عشر : أن تكون للنداء كـ « يا » وتستعمل في نداء القريب المصغي إليك ، وتمتد إذا بعد ، فتقول : أزيد ، وأعمرو ، وأخالد ، قال الشاعر^(٤) :

(١) البقرة ٣٨

(٢) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٦٩ . وطرفي : عيني ، غوارب الرمل : أوائله ، الألاء : شجر ، وكذلك الشبرق .

(٣) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ٢٠١ . والفيلق : الكتيبة ، وشهها بالسراب للون الحديد ، جأراء : علاها لون الصدأ والحديد ، اشخب : خروج اللبن من ضرع الناقة .

(٤) البيت لجرير ، وهو في ديوانه ٦٥٠ ، والكتاب ٣٣٩/١ ، والمعني ٤٩/٣ ، ومعجم البلدان : (شعبي) ، والأشعوني ٤٦٢ ، والخزائن ١٨٣/٢ . وشعبي : اسم مكان .

٦٤- أَعْبَدَا حَلًّا فِي شُعْبَى غَرِيْبَا أَلُوْمَا لَا أَبَالَكَ وَاغْتَابَا
وقال آخر (١) :

٦٥- أَحَارِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيْضَهُ
و (٢) :

٦٦- أَفَاطُمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ
وقال آخر (٣) :

٦٧- أَزْهِيْرُ إِنْ يَشِبِ الْقَدَالُ فَإِنَّهُ رُبَّ هَيْضَلٍ مَرَسٍ لَفَقْتُ بِهِيْضَلٍ
وهي أقل استعمالاً من « يا » لأنها لا تستعمل إلا في القريب المصغي إليك ، و « يا » تستعمل في القريب والبعيد ، لأنها أكثر منها حروفاً وأكثر مداً ، ولذلك لا تحذف كما تحذف « يا » لأنها لا دلالة لحذفها على قرب ، بخلاف « يا » فإنها مستعملة لما تحذفت أو ظهرت ، فاعلم .

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ٢٤ ، ورواية فيه :

أَحَارِ تَرَى بَرْقًا كَنَانٌ وَمِيْضُهُ كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيْبِي مُكَلَّلٍ

وهو في الكتاب ٢٥٢/٢ ، والخصائص ٦٩/١ ، وأمالى الشجري ٨٨/٢ ، والإنصاف ٦٨٤ ، وابن يمش ٨٩/٩ ، واللسان : (مكل) . وأحار : يريد : أحارث ، والوميض : اللع ، والحبي : السحاب ، والمككل : التراكب بعضه فوق بعض ، شبه انتشار البرق بحركة اليدين .

(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ١٢ ، وعجزه :

وَأِنْ كُنْتُ قَدْ أَرْمَعْتُ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

(٣) البيت لأبي كبير الهذلي ، وهو في ديوان الهذليين ٨٩/٢ ، والأزمية ٢٧٤ ، ورواية « مرس » فيه : « لب » ، وأمالى الشجري ٤/٢ ، ومسالمة وب البطليوسي ٢ ، والمغرب ٢٠٠/١ ، والإنصاف ٢٨٥ ، والمتن ٦٢٧ ، وابن يمش ٣١/٨ . القدال : ما بين الأذنين والعفا ، والميضل : الجماعة يُغزى بهم ، مرس : ذو مِرَاسَة وشدة .

الموضع الثاني عشر : أن تكون معاقبة لحرف القسم مقصورةً وممدودةً نحو قولهم : الله لأفعلن وآله لأفعلن ، وينبغي أن تكون عوضاً من باء القسم وحدها ، معاقبة لها خاصة من بين سائر حروف القسم لأنها الأصل فيه وفي غيره ، ومن جعلها عوضاً من حروف القسم مطلقاً فغايطٌ ، لأن غيرها من الحروف لا تتصرف كتصرفها ، اذ هي في القسم وفي غيره ، وفي كل مقسم به من ظاهر ومضمر بخلاف التاء والواو ومُنْ واللام اللازمة للتعجب فيه فهي أم الباب ، فلذلك ينبغي أن تكون الهمزة عوضاً منها لاغير

الموضع الثالث عشر : أن تكون الإنكار في أول الكلمة ، وذلك إذا أنكرت كلام غيرك أو أنكرت رأيه ، فتقول في نحو جاء زيد : أزيدنيه ، ورأيت زيدا : أزيدنيه ، ومررت بزيد : أزيدنيه برفع الدال ونصبها وجرها وذلك في المعرب لأن النون من « نه » هو التنوين ، والياء إشباع لحركة النون وبيان الإنكار ، والهاء لبيان المد والوقف .

ومن العرب من يزيد بعد تمام الاسم : « إن » ويلحقها الياء بعد ذلك لبيان الإنكار ، ويلحق الهاء للوقف ، فيقول : أزيدنيه ، وأزيداً إنه ، والياء بعد النون في الحالين لبيان الإنكار مع الهمزة فاعلم .



القسم التي هي بدل من أصل ^(١) .
اعلم أن هذه الهمزة تنقسم ثلاثة أقسام : قسمٌ بدلٌ من ألفٍ ، وقسمٌ بدلٌ من واو ، وقسمٌ بدلٌ من ياء .

فالقسم التي هي بدل من ألف لها في كلام العرب خمسة مواضع :
الموضع الأول : أن تكون بدلاً من ألف التانيث ^(٢) وهي المقصورة ولا يكون

(١) انظر : سر الصناعة ١/٨٢ ، والممتع ٣٢٠

(٢) في الأصل : « من هاء » ، وهو ٢٣٠ .

٢٦ ذلك إلا / في الوقف خاصة ، فتقول في رأيت سلمى وحبللى وخيزى ^(١) : سلماً وحبللاً وخيزاً ، حكى ذلك سيبويه عن العرب ^(٢) . وهل يقاس على ذلك أولاً ؟
الظاهر عندي أنه موقوف على السماع لقلته ولا يقاس إلا على الكثير .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من الألف المبينة للتأنيث في الضائر المتقدمة في فصل الألف ، وذلك أيضاً في الوقف خاصة ، وهو موقوف أيضاً على السماع لشذوذه ، وذلك أن من العرب من يقول في « هو يضربها ، إذا وقف : يضربها ، فيبدل من الألف همزة لأنها هي في المعنى ، كما تقدم في أول هذا المقصود الذي نحن بسبيله .

الموضع الثالث : أن تكون بدلاً من الألف المبذلة من التنوين نحو : رأيت فرساً ، وحكى سيبويه عن العرب : رأيت رجلاً ، ولا يكون ذلك أيضاً إلا في الوقف خاصة وهو قليل أيضاً .

وقلنا في جميع هذه المواضع الثلاثة المتقدمة إنَّ همزة فيها بدل من ألفٍ ، ولم نقل إنها أصل لكثرة الألف وقلة همزة ، والمطرود الكثير هو الأصل دون القليل ، وإن كان في بعض المواضع قد يكثر الفرع ويقل استعمال الأصل ويطرَح ، وسيرد عليك منه أشياء في داخل الكتاب إن شاء الله ، لكن ذلك لقيام الدليل على القلة والطرح ، فاعلمه .

الموضع الرابع ^(٣) : أن تبدل من ألف التأنيث الممدودة قياساً ، وذلك في نحو : حمراء وصفراء وخُنْفُساء ، وشبه ذلك . وكان الأصل في هذه الأمثلة وأشباهها بما فيه همزة التأنيث ممدودة أن تكون الألف فيها واحدةً ، إلا أنهم أرادوا أن

(١) قسمة خيزى : ناقصة . (٢) انظر : الكتاب ٣٤٢/٢

(٣) انظر : مر الصناعة ٩٤ ، المتع ٣٢٩

يبنيها بناءً آخرَ غير بناء المقصورة ، فزادوا ألفاً أخرى ، فاجتمعتا ساكتين فحركات الثانية منها لأنها المقصورة في الدلالة على التانيث ، إذ قد صارت الأولى كأنها ألف مد كالتى في « صِرْبَال » و « زِلْزَال » ، ولما كانت الكلمة المؤنثة معربة جرت الهمزة بوجوه الإعراب ، اذ هي مقطع جارٍ كاتر حروف الصحة .

ولا يجوز أن يدعى أن الهمزة منها أصل في نفسها غير بدل ، بدليل أنهم قالوا في صحراء في الجمع : صحراوات ، وفي النسب : صحراوي ، فلو كانت الهمزة أصلاً لبقيت في تصريف الكلمة كالهمزة من « قُرَاء » ، لانك تقول : قرأت وأقرأ ومقرئ وشبه ذلك ، وهذه دلالة في التصريف تدل على أصالة الكلمة أو انقلاب ما فيها أو زيادته من دلائل التصريف .

وتكون هذه الهمزة في الثلاثي من الاسماء مفرداً / نحو : صحراء ، ومصدراً ٣٧ نحو : السراء والضرراء ، وصفة نحو : امرأة خنساء^(١) وديمة^(٢) هطلاء ، واسم جمع نحو القصباء^(٣) والخلفاء^(٤) ، وتليق ماهو على بناء فعلاء نحو : ناقة عشراء^(٥) ، وامرأة ثقيساء ، وعلى فعلاء كسيرة^(٦) ، وهو في المزيد على الثلاثة : فعلياء ككبرياء ، وفعللاء كقاصعاء^(٧) ، وفاعولاء كعاشوراء ، وفعللاء كبركاء^(٨) ، وفعللاء كبروكاء^(٩) ، وفعللاء كعقرباء ، وفعللاء كخنفساء ، وفعللاء كزيمكاء^(١٠) الطائر ، وفعللياء كزكرياء ، وكل هذه مفردات .

-
- (١) الخنفساء : تأخر الأنف عن الوجه مع ارتفاع قليل في الأرنبة .
 - (٢) الديمة : المطر الكثير . (٣) القصباء : القصب .
 - (٤) الخلفاء : ببت ، وانظر في أبيات ألف التانيث المدردة : الأشعوني ٦٥١
 - (٥) العشراء : ما مضى على حملها عشرة أشهر . (٦) سيرة : ببت .
 - (٧) القاصعاء : ثم حجر الضب . (٨) البركاء : ساحة الحرب .
 - (٩) البروكاء : ساحة الحرب أيضاً . (١٠) الزمكى : منبت ذنب الطائر .

وتلتحق الجمع على أقتعلاء كآنياء ، وعلى فَعَلَاء كعلماء .

الموضع الخامس : أن تكون بدلاً من ألف الإلحاق وهي المشبهة بهمزة التانيث ، كما كان ذلك في المقصورة ، وذلك في نحو عِلْبَاء ^(١) وقرَفَاء ^(٢) الملحقين بِسِرْدَاح ^(٣) وفُسْطَاط ^(٤) ، والحكم فيها في العمل كالحكم في همزة التانيث . سواء ، إلا أن الفرق بينهما أن الهمزة في الفصل قبل هذا لجرد التانيث ، وهي هاهنا لجرد الإلحاق ، إلا أنها مشبهة لها في الزيادة ، وهو مصروف لاغير ، لأنه مذكر بخلاف مَعْرَى وَعَلَقَى ^(٥) ، فإنها مؤنثان ، فلذلك منعناهما ^(٦) وأمثالهما الصرف ، فاعلمه .

وقد أبدلت الهمزة من ألف المد في نفس الكلمة وهو موقوف على السماع ، فمن مجاء منه : الخاتم في الخاتم ، والعالم في العالم ، وهي لغة العجّاج قال ^(٧) :

٦٨ - فَيَخْدِفُ هَامَةً هَذَا الْعَالَمُ

وقرأ بعضهم : د عليهم ولا الضالّين ، ^(٨) ، بهمزة متحركة لالتقاء الساكنين . هي ومابعدا ^(٩) ، و د ولا جان ^(١٠) ،

(١) العلباء : عصب عنق البعير . (٢) القرقة : قشر شجرة طيب الرائحة .

(٣) السرداح : الناقة الطويلة . (٤) انفسطاط : مدينة مصر ، وبيت من شعر .

(٥) العَلَقَى : ضرب من الشجر . (٦) في الأصل « منعاما » وهو تحريف .

(٧) الديوان ١٠٦٠ ، رقبلة :

يَا دَارَ سَلْمَى يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي

وهو في سر الصناعة ١٠١/٨ ، واللسان : علم والمتع ٣٢٤ ، وابن يعيش ١٣/١٠ .

(٨) الفاتحة ٦ . ونسبها في سر الصناعة ٨٢ إلى أيوب السخيتاني .

(٩) أي الألف واللام التي بعدها ، قال ابن جني : « وذلك أنه كره اجتماع الساكنين :

الألف واللام الأولى فحرك الألف لالتقاءهما فانقلبت همزة لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج لا يتحمل الحركة .. فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه وهو الهمزة ، انظر :

سر الصناعة ٨٢ (١٠) الرحمن ٤٠ ، ونسبها في سر الصناعة ٨٣ إلى عمرو بن عبيد .

كذلك ، وعليه قوله : (١)

٦٩ - حَتَّى أَيْبَاضٌ مَلْبِيَةٌ

وقول الآخر : (٢)

٧٠ - وَأَمَّا يَبِيضُهَا فَادَّهَأَتْ

وهذا أكثر من الأول لأجل التقاء الساكنين ، وأقل من الأول قوله : (٣)

٧١ - بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَأَا وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَا

أراد : « فشر » و « تشاء » فحذف أكثر الكلمة اختصاراً وإيجازاً للعلم بذلك ، وأبقى بعضها دلالة على المراد ، وجعل الألف للوقف والإطلاق ، ثم همزها ليم وزن البيت وهو نادر جداً ، وكل (٤) ذلك موقوف على السماع فاعرفه .

والقسم التي هي بدل من واو لها موضع واحد : أن تكون بدلاً من واو وهو في المفرد إذا جمع (٥) ، نحو : « حلان » جمع « حلوب » ، « وركائب » جمع

(١) البيت ل : دكين كما في سر الصناعة ٨٣ رقمه :

رَاكِدَةٌ مِخْلَاتُهُ وَمَحْلَبُهُ وَجُلُهُ حَتَّى أَيْبَاضٌ مَلْبِيَةٌ

وهو في الخصائص ١٤٨/٣ ، والمتع ٣٢١ ، والمليب : موضع اللبة وهي وسط الصدر .

(٢) البيت ل : كثير ، وهو في الديوان ١١٣ ، وقامه :

وَلِلْأَرْضِ أَمَّا سُودُهَا فَتَجَلَّلَتْ يَبَاضًا وَأَمَّا يَبِيضُهَا فَادَّهَأَتْ

وهو في سر الصناعة ٨٤ ، والخصائص ١٤٨/٣ ، وابن يعيش ١٢/١٠ ، والمتع ٣٢٢ .

واددهأت : اسودت ، يريد اضطراب الأرض بعد وفاة عبد العزيز بن مروان .

(٣) لم أتمد إلى قائله ، و « فأا » في الأصل : « فا » وهي رواية ثانية ، ولكن يبدو من

تعليق المؤلف أنه يريد ما أثبتناه ، وهي رواية سر الصناعة ٩٤ ، والبيت في اللسان : (تا) ، والبحر المحيط ٣٥/١ ، والدرر ٢٣٦/٢ .

(٤) في الأصل : « وكان » وهو تحريف . (٥) انظر المتع ٣٤٠

ركوبة ، وكان الأصل : « حلاوب » و « ركلوب » إلا أنها لما اجتمعت ساكنة مع ألف الجمع ولا أصل لها في الحركة فتحرك^(١) ، فأبدلت همزة ، لأن الهمزة تقبل الحركة ولزمت ذلك .

٢٨ والقسم التي هي بدل من الياء لها أيضاً موضع واحد : أن تكون / أيضاً بدلاً منها ، وذلك في « فعيلة » إذا جمع على « فعائل » ، نحو : كتيبة وكتاب وصحيفة وصحائف ، وكان الأصل أن تثبت في الجمع فيقال : كتايب وصحايف ، إلا أنها لما اجتمعت ساكنة مع ألف الجمع ولم تتحرك في الأصل أبدلت همزة كما فعل بالواو في الموضع قبل ، ولزمت كازومها .

وأما المركبة فتكون مع الجيم واللام : أجل ، ومع الذال : إذ ، ومع الذاال والألف : إذا ، ومع الذاال والتون : إذن ، ومع اللام : أل ، ومع اللام مخففة مفتوحة والألف : ألا ، ومكسورة : إلی ، ومشددة مفتوحة : ألا ، ومكسورة : إلا ، ومع الميم : أم ، ومع الميم والألف : أما ، ومع الميم مشددة والألف : أمّا ، ومكسورة : إمّا ، ومع النون خفيفة مكسورة : إن ، ومفتوحة : أن ، ومشددة مكسورة : إن ، ومشددة مفتوحة : أن ، ومع الألف في باب الفصل : أنا ، ومع التاء أنت ، ومع التاء والميم : أنتم ، ومع الميم والألف : أنتما ، ومع النون المشددة : أنتن ، ومع الواو : أو ، ومع الياء مفتوحة : أي ، ومكسورة : إي ، ومع الألف مخففة مفتوحة : أيا ، ومكسورة مشددة : إيا .

فجملتها سبعة وعشرون حرفاً ، ونحن نذكر مواضع كل واحد منها باباً باباً بحول الله .

(١) في الأصل « متحرك » والتصويب من المتع ٣٤٠ حيث إنه يتقل عنه حرفياً .

باب أَجَلٌ^(١)

اعلم أن لـ « أَجَل » في الكلام موضعاً واحداً ، وهو أن تكون جواباً في الطلب والخبر^(٢) ، فتقول لمن قال : هل قام زيدٌ ؟ أَجَلٌ ، ولن قال خرج عمرو : أَجَلٌ .

ومعناها في الجواب التصديق للخبر والتحقيق للطلب ، قال الشاعر^(٣) :

٧٣ـ لَوْ كُنْتَ تُعْطِي حِينَ تُسْأَلُ سَامَحَتْ

لَكَ النَّفْسُ وَأَحْلَوْلَاكَ كُلُّ خَلِيلٍ

أَجَلٌ لا ، ولكنْ أَنْتَ أَشْأَمُ مَنْ مَشَى وَأَثْقَلُ مِنْ صَمَاءٍ ذَاتِ صَلِيلٍ
ولا تكون جواباً للنفي ولا للنهي^(٤) ، ولكن معناها معنى « نعم » ، وستذكر في بابها بحول الله .

باب إِذْ^(٥)

إِذْ « إِذْ » تكون حرفاً عند سيبويه ، رحمه الله ، في باب الشرط والجزاء بشرط اقتران « ما » بها^(٦) ، وكأن « ما » اللازمة لها عوض من إضافتها في أصلها ، إِذْ أصلها أن تكون ظرفاً للماضي من الزمان مضافةً أبدأً إلى الجملة ،

(١) انظر في (أَجَل) : الجنى ١٤٣ ، والمغني ١٥ ، الجمع ٧١/٢ ،
(٢) يرى الأخفش أنها في الخبر أجسن من نعم ، و « نعم » في الاستفهام أحسن منها ،

انظر : الجنى ١٤٤

(٣) البيتان لم أهتمد إلى قائلها ، ومما في النصف ٨٢/١ ، وأمالى القالي ١٦٤/٢ ، وفيه
« الأم » عوضاً من « أشأم » ، والجنى ١٤٣ ، واللسان : (سمح) ، والمتع ١٩٧

(٤) نقل صاحب الجنى ١٤٣ والمغني ١٥ هذا الرأي عن المؤلف منسوباً إليه .
(٥) انظر في « إِذ » المقتضب ١٧٧/٣ ، الأضداد للأنباري ١١٨ ، الجنى ٧٢ ، ابن يعيش

٩٥/٤ ، المغني ٨٤ ، الجمع ٢٠٤/١ (٦) انظر الكتاب ١/١٠٥

والتنوين [هو] المعوض منها ، نحو : جئت إذ قام زيد و « يومئذ يصدر »
الناس أشتاتاً^(١) .

وكان حقها أن تكون في كل موضع حرفاً ، إذ هي متوغة في البناء ، لا تخرج
٢٩ عنه أصلاً ، وهذا شيء حقه في الحروف وهو أصل فيها ، ولكن حكم باسميتها /
لأنها في معنى « حين » . وتكون معمولة كسائر الظروف ، فإذا صرفنا إلى الشرط
والجزاء قلنا : إذا قم أقم ، وإذا جئت فاضرب زيدا ، قال الشاعر (٢) :

٧٣ إذ ما أتيت على الرسول فقل له حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ
فجزمنا بها متصلة بـ « ما » الأفعال المضارعة ، وحكمنا على الماضية أنها
في موضع جزم ، وكان حكمها في ذلك حكم « إن » الشرطية ، فقوي حكمها
في الحرفية بنائها المذكور وبكونها على حرفين ، وبطلها الفعل باختصاصها به
وتأثيرها فيه ، وهذه خاصية الحروف . فلذلك جعلها سيويه في الحرفية كـ « إن »
المتفق على حرفيتها ، وغير سيويه يجعلها ظرفاً على أصلها في غير باب الجزاء (٣) ،
ويضمنها معنى « إن » كما يفعل بـ « متى » و « أين » ونحوهما من الظروف
في الجزاء .

والصحيح مذهب سيويه لحواص الحرفية فيها ولم يقم دليل على القطع باسميتها
كما دخل في غير باب الجزاء فاعلمه (٤) .

(١) الزلزة ٦

(٢) البيت للعباس بن مرداس وهو في ديوانه ٧٢ ، والكتاب ٥٠٥/١ ، والخصائص ١٣١/١ ،
والكامل ٢٤٩ ، ومنازل الحروف ٦١ ، وابن يعيش ٦/٧ ، والخزانة ٦٣٦/٣

(٣) ذهب المبرد وابن السراج وأبو علي إلى أنها باقية على اسميتها وأن مدلولها من لزمان صار
مستقبلاً ، انظر : الجني ٧٥

(٤) لم يذكر المؤلف معاني أخرى لـ : إذ كالتعليل والمفاجأة والزيادة .

باب إذا^(١)

اعلم أن « إذا » تكون حرفاً في موضعين :

الموضع الأول : أن تكون للمفاجأة ، كقولك : « خرجت فإذا الأسدُ خارجٌ » ، و « خرجت فإذا الأسدُ خارجاً » ، فإذا قلت : « خرجت فإذا الأسدُ خارج » ، فالأسد مبتدأ ، و « خارج » خبره ، وإذا قلت : « خارجاً » فانتصابه على الحال والخبر محذوف ، لدلالة المفاجأة عليه ، كأنك قلت : ما* أو لاقٍ ونحوهما .

وإذا قلت : « فإذا زيدٌ » ولم تذكر خبراً ولا حالاً ، فالخبر أيضاً محذوف للدلالة كما تقدم ، وتقديره نحو ما ذكر في جميع ذلك يدل^(٢) على اللقاء فجأة ، قال الله تعالى : « إن كانت إلا صيحة واحدة » فإذا هم خامدون^(٣) ، و « أولم يرَ الإنسانُ أنا خلقناه من نطفة فإذا هو خصيم مبين^(٤) » .

وزعم بعضهم أن « إذا » في هذا الموضع تنوب مناب « بالخطرة » وذلك إذا يذكر خبر ، فإذا قلت : « فإذا الأسد » فالتقدير عنده : فبالخطرة الأسد ، فتكون « إذا » على هذا عنده ظرفاً مكانياً .

وزعم أيضاً بعضهم أنها تكون بمعنى « فاجأني » فيكون الأسد على هذا فاعلاً بها ، لأنها في موضع فعل ، وكلا القولين فاسدٌ .

أما جعلها ظرفاً بمعنى « بالخطرة » ففاسد لأنها كان يجوز تقديمها على الاسم وتأخيرها بعده ، كما يجوز تقديم « بالخطرة » وتأخيرها ، ولزوم تقديم « إذا » في كل كلام تكون فيه للمفاجأة دليلٌ على الفساد .

(١) انظر في « إذا » : المقتضب ٥٥/٢ ، الأضداد للأنباري ١١٨ ، الأزمعي ٢١١ ، ابن يعيش ٩٥/٤ ، الجنى ١٤٧ ، المغني ٩٢ ، المص ٢٠٦/١ .

(٢) في الأصل : « تدل » وهو تصحيف . (٣) يس ٢٩ (٤) ين ٧٧

ووجه آخر إته لو كانت ظرفاً لم يكن لها موجب للبناء كما كان لها في غير
٣٠ المفاجأة وهو إضافتها إلى الجملة ، ولا جملة / هنا تم بها .

وأما جعلها في موضع الفعل ففساد أيضاً لوجهين :
أحدهما : أن الجملة تأتي بعدها تامة كقوله تعالى : « فإذا هو خصيم مبين »^(١) ،
فلا يصح هنا أن تقدر : ففاجأني [هو] خصيم مبين ، كما لا يصح « قام زيد
قائم » فهذا وجه .

والوجه الآخر : أن « إذا » حرف ، والمقدر في موضعه جملة من فعل
ومفعول ، ولا يكون حرف في معنى فعل ومفعول ، فاعرفه .

الموضع الثاني : أن تكون جواباً للشرط كالفاء ، إلا أنها لا تدخل [إلا] :
على جملة اسمية غير طلبية ، بخلاف الفاء كقولك : « إن تقم إذا عبد الله منطلق » ،
قال الله تعالى : « وإن تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ »^(٢) ،
فحلت « إذا » محل الفاء في هذا الجواب كما قال تعالى : « وإن تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ
بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ »^(٣) .

باب إِذَنْ^(٤)

اعلم أن سيبويه - رحمه الله - جعل معنى « إذن » الجواب والجزاء ، ويظهر
من لفظه أنها حيث توجد يكون معناها الجواب والجزاء معاً^(٥) ، وهذا فهم أكثر
للتحويين منه ، إلا أبا علي الفارسي فإنه فهم أنها جزاء في موضع وجواب في موضع ،
كما فهم من^(٦) قوله : « وأما نَعَمْ فَعِدَّةٌ وَتَصْدِيقٌ » ، قال : وإنها عدة في موضع

(١) يس ٧٧ (٢) الروم ٣٦ (٣) الشورى ٤٨

(٤) انظر في إذن : الكتاب ٤٨١/١ ، المقتضب ١٠/٢ ، ابن يعيش ١٢/٩ ، الجنى ١٤٤

المنني ١٥ ، الهمع ٦/٢

(٥) انظر : الكتاب ٤٨١/١ (٦) في الأصل : « في » وهو تحريف .

وتصديق في موضع ، على ما يذكر في بابها ، وإلا أبا علي الشلوبين ^(١) من المتأخرين فإنه فهم أنها : جواب وجزاء ، والجواب شرط ، فإذا قال القاتل : أزورك ، وقال له المجيب : إذن أكرمك ، فالمعنى عنده : إن تزرتني أكرمك .

والصحيح أنها شرط في موضع وجواب في موضع ، وإذا كانت شرطاً فلا تكون إلا جواباً ، وهذا هو المفهوم من كلام سيويه ، لأنه لم ينص على أنها معاً في موضع واحد ، وشهد لذلك كلام العرب فمنه قوله تعالى : « فعلتها إذن وأنا من الضالين » ^(٢) ، فإذا هنا جواب لا جزاء ، لأنه تصديق لقول فرعون ، إلا أنه بزيادة عليه ، وكذلك إذا قال القاتل : « أكرمك » فتقول له : « إذن أظنك صادقاً » ، فهذا جواب لا جزاء معه ، ويقال : أكرمك ، فتقول : إذن أزورك ، فهذا جواب وجزاء ، فعلى هذا لا تخلو من الجواب وتكون في بعض المواضع جزاء .

فأما قوله ^(٣) :

٧٤- أَزْجُرُ حِمَارَكَ لَا يَرْتَعُ بِرَوْضَتِنَا إِذَنْ يُرَدَّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ

فهو على تقدير كلام تكون « إذن » جوابه ، كأنه قيل : « لا يُرَدُّ » ، فقال في الجواب : « إذن يُرَدُّ » .

وزعم أبو علي الشلوبين أن المعنى في الآية ^(٤) : إن كنت فعلت الفعل - وأنا

(١) عمر بن محمد ، كان إمام عصره في العربية ، له « التوطئة » و « شرح الجزولية »

توفي سنة ٦٤٥ هـ ، انظر : البغية ٣٠٢/٢

(٢) الشعراء ٢٠ ، والآية قبلها : « وفعلت فعلتك التي فعلت وأنت من الكافرين قال... »

(٣) البيت لعبد الله بن عتبة الضبي كما في الفضليات ٣٨٣ ، وهو في الأصمعيات ٢٢٨ ،

والكناز ٤٨٢/١ ، والحاسة ٢٢٩/١ ، وابن يعيش ١٦/٧ ، واللسان : « كرب » ، والخزانة

٥٧٦/٣ . والمكروب : الشديد القتل ، وقوله « العير » وردت في الأصل : « العمر »

وهي محرفة .

(٤) إشارة إلى قوله تعالى : « فعلتها إذن وأنا من الضالين » .

٣١ كافر كما زعمت - فعلتها / وأنا من الضالين ، ولم يثبت في ذلك لنفسه كفرا ولا إيماناً في (١) هذا الفهم ، والأول أظهر .

فإذا ثبت هذا فـ « إذن » تكون في أول الكلام وفي وسطه وفي آخره ، على حسب الاعتماد عليها وعلى الكلام الذي تكون فيه

وتدخل على الجمل الاسمية والفعلية الماضية وغير الماضية ، فإذا دخلت على الجمل الاسمية لم تؤثر فيها ، كقولك : إذن أنا أكرمك ، وكذلك إذا دخلت على الأفعال الماضية والطلبية وفعل الحال ، نحو قولك : إذن أكرمك زيد ، وإذن أضربُ عمراً ، وإذن لا تقم ، وإذن يقوم زيد الآن .

فإذا دخلت على الأفعال المستقبلية فلا يخلو أن تتقدم عليها أو لا ، فإن تقدمت عليها فلا يخلو ألا يتقدمها شيء أو يتقدمها ، فإن لم يتقدمها شيء عملت في الفعل المذكور لأن الاعتماد عليها نحو قولك : إذن أكرمك ومنه قوله : « إذن يُردَّ » المتقدم في البيت (٢) .

وحكى عيسى بن عمر أنها قلغى مع التقدم (٣) ، وذلك شاذ لا يعتبر . وسواء ولبت الفعل المذكور أو فصل بينها وبينه بقسم ، كقولك : « إذن والله أكرمك » ، أو ظرف أو مجرور ، كقولك : « إذن يوم الجمعة أكرمك » ، « إذن بسبب همرو أحسن إليك » ، وإثما بقي التأثير مع الفصل بما ذكر لأن القسم معناه التوكيد ، ولأن الظرف والمجرور يجوز بها الفصل لكثرة استعمالها

(١) في الأصل : « وفي » ، والوار مقحمة .

(٢) إشارة إلى البيت المذكور قبل :

ازْجُرْ حِمَارَكَ لَا يَرْتَعُ بِرَوْضَتِنَا إِذَنْ يُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ

(٣) ونسب صاحب الجنى هذا القول إلى سيدييه بالإضافة إلى عيسى بن عمر ١٢٥ . وعيسى

ابن عمر من أوائل النحاة ، تلميذ ابن أبي إسحق ، صنف الجامع والإكمال ، توفي سنة ١٤٩

انظر : السيرافي ٢٥ ، النزعة ٢١ ، البنية ٢٣٧/٢

واتساع العرب فيها في غير موضع بوقوعها صفتين وصلتين وخبرين وحالين لما هو كذلك .

وإذ يُفصل فيها بين المضاف والمضاف إليه في الشعر مع شدة اتصالهما كما قال (١) :

٧٥- كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

وقال آخر (٢) :

٧٦- كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيغَالِهِنَّ بَنَّا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ

فأولى الفصل بها بين العامل (٣) والمعمول .

وإنما جاز الفصل بينها وبين معمولها بما ذكر وإن كانت حرفاً ، إذ الحرف لا يفصل (٤) بينه وبين معموله ، إلا إذا أشبه الفعل كـ « إِنَّ » وأخوانها لأنها أيضاً مشبهة بـ « ظننت » في التقديم والتوسط والتأخير والاعتداد عليها مرةً وعلى ما هو معمولها أخرى ، إلا أنها أضعف منها لكون هذه حرفاً ، وتلك فعل ، فاعلمه .

(١) 'نسب في الكتاب ١٧٩/١ إلى أبي حنيفة النعماني ، وهو في الخصائص ٤٠٥/٢ ، وأما في الشجري ٢٥٠/٢ ، واللسان : « عجم » ، والإنصاف ٤٣٢ ، وابن يعيش ١٠٣/١ ، وابن عقيل ٦٢/٣ ، والأشعرى ٣٢٨ ، والعيني ٤٧٠/٣ . يصف الديار فيشبهها بالكتاب ، ويزيل : يفرق ما بينها .

(٢) البيت الذي الرمة وهو في ديوانه ٧٦ ، والكتاب ٢٨٠/٢ ، والخصائص ٤٠٤/٢ ، وكتاب اللامات ١٠٩ ، وفيه « أنقاض » عوضاً من « أصوات » ، وسر الصناعة ١١ ، والإنصاف ٤٣٣ ، وابن يعيش ١٠٣/١ ، والحزانة ١٠٨/٤ . والايغال : الابعاد ، والضمير يعود إلى الإبل ، والأواخر : ج آخره الرحل ، وهي العود الذي يستند إليه الراكب ، والميس : شجر تتخذ منه للرحال ، وأصل الكلام : كان أصوات أواخر الميس أصوات الفراريح من إغالهن بنا .

(٣) قوله : « العامل » غير واضح في الأصل .

(٤) قوله : « لا يفصل » غير واضح في الأصل .

فإن تقدم «إذن» ، المذكورة شيء فلا يخلو أن يكون يطلب ما بعدها كالشرط والقسم والمبتدأ وما يدخل عليه ، أو حرف العطف أو غير ذلك .

فإن كان شيء مما ذكرنا ألغيت لا غير لأن الاعتماد على ما قبلها ، من ذلك نحو قولك / في الشرط : «إن قام زيد إذن أكرمك» ، فتجزئ «أكرم» ، لأنه جواب الشرط ، ولا تأثير لـ «إذن» ، وتقول في القسم : «والله إذن لأكرمك ولأكرمك» فلا تعمل «إذن» ، لأن ما بعدها جواب القسم ، وعليه قوله (١) :

٧٧- لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ يَمْثِلُهَا وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا :
ف «لا أقيلها» جواب القسم الموطأ عليه باللام الداخلة على «إِنْ» ، في أول البيت .

وتقول في المبتدأ : « [زيد] إذن يكرمك » ف «يكرمك» مرفوع لأنه خبر عن «زيد» ، وكذلك حكمه في خبر ما يدخل على المبتدأ والخبر من «كان» ، أو «إن» ، وشبهها ، كقولك : «كان زيد إذن يكرمك» ، و «إن زيداً إذن يكرمك» ، و «ظننت زيداً إذن يكرمك» ، لأن المفعول الثاني في باب «ظننت» حكمه أن يكون خبراً للمبتدأ في الأصل فهو كخبر «كان» ، و «إن» ، فأما قوله (٢) :

٧٨- لَا تَتَرَكَّنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا :

(١) البيت لكثير ، وهو في ديوانه ٧٨/٢ ، والكتاب ٨٢/١ ، وابن يعيش ١٣/٩ ، والمغني ١٥ ، والأشعرى ٥٥٤ ، وشواهد المغني ٦٣ ، والخزانة ٥٨٠/٣ . لا أقيلها : لا أتركها تفوتني .

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في اللسان : «شطر» ، وابن يعيش ١٧/٧ ، والجنى ١٤٤ ، والإنصاف ١٧٧ ، والمغني ١٦ ، وشواهد المغني ٧٠ ، والخزانة ٥٧٠/٣ . والشطير : الغريب .

فنصب « أهلك » و « أطير » لأن الاعتماد على « اذن » ، وخبر « إن محذوف .
للدلالة عليه ، كأنه قال : إني أتلّف ، وفسره بقوله : « اذن أهلك » ، وحذف
خبر « إن » ، قد سمع ، وسيأتي بيانه في بابها .

فإن دخل عليها حروف العطف فلا يخلو أن يراد بالجملة التي هي فيه العطف .
أو الاستئناف ، فإن أريد الاستئناف كان الاعتماد على « إذن » فعلت ، ويكون
الحرف حرف ابتداء نحو قولك : « أنا أكرمك وإذن أحسن إليك » ، وكان
الجملة الأولى لم تذكر .

وإن أريد العطف^(١) جاز في « إذن » وجهان : العمل مراعاةً للاعتماد عليها ،
وعدمه بالرفع^(٢) فيما بعدها اعتماداً على حرف العطف وهي متوسطة كما بين القسم
والجواب ، قال الله تعالى : « وإذن لا يلبثوا خلافك إلا قليلاً^(٣) » ، قرئ .
بأثبات النون في يلبثون على ترك العمل وحذفها على العمل .

فإن تقدمها خلاف ذلك كله كان الحكم لها ، ووضعها مع ما بعدها في
الموضع عارض لوصف أو غيره ، كقولك : « جاء زيد إذن يكرمك » ف « إذن .
يكرمك » جملة في موضع الحال .

فإن تأخرت عن الفعل المذكور ألغيت لا غير ، لأنها لا اعتماداً عليها مع كونها
حرفاً ، بخلاف « ظننت » مع معمولها لأنها فعل قوي .

واعلم أن « اذن » اختلف في صورة كتبها : فذهب أبي العباس المبرد^(٤) .

(١) انظر هذه المسألة في : اللغني ١٧ (٢) في الأصل « والرفع » .

(٣) الإسراء ٧٦ ، وقرأ أبيّ بحذف النون ، انظر البحر المحيط ٦/٦٦

(٤) محمد بن يزيد ، من نحاة البصرة ، أخذ عن الجرّمي والمازني ، له الكامل والمقتضب ،
توفي سنة ٢٨٥ ، انظر : أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٧٢ ، النزهة ٢١٧ ، البغية ١/٢٦٩

أنها تكتب بالنون في حالتى الوصل والوقف ^(١) ومذهب المازني أنها تكتب بالألف في كلتا الحالتين ^(٢) ، ومذهب القراء أنها إن عملت كتبت بالنون وإن لم تعمل ٣٣ كتبت بالألف /

فعلته من كتبها بالنون في الحالتين من الوصل والوقف أنها حرف ، ونونها أصلية فهي ك: أن وعن ولن .

وعائته من كتبها بالألف في الحالتين شبهها بالأسماء المنقوصة لكونها على ثلاثة أحرف بها ، فصارت كالتنوين في مثل « دماً » و « يداً » في حال النصب .

وعائته من فرق بين كونها عاملة ، فتكتب بالنون تشبيهاً بـ « عن » و « أن » كونها غير عاملة فتكتب بالألف تشبيهاً بالأسماء المذكورة كـ « دماً » و « يداً » .

والذي عندي فيها : الاختيار أن ينظر : فإن وصلت في الكلام كتبت بالنون عملت أو لم تعمل ، كما يفعل بأمثالها من الحروف [لأن ذلك لفظها مع كونها حرفاً لا اشتقاق لها] ^٣ ، وإذا وقف عليها كتبت بالألف ، لأنها إذ ذاك مشبهة بالأسماء المنقوصة المذكورة في عدد حروفها ، وأن النون فيها كالتنوين ، وأنها لا تعمل مع الوقف مثل الأسماء مطلقاً .

فإن قيل : شبهتها في الوصل بـ « عن » و « لن » و « أن » ، فينبغي أن تكتب بالنون لأنها حرف مثلها ، فالجواب : أن « لن » و « أن » و « عن » تخالف « إذن » من وجهين :

(١) نسب صاحب الجنى إلى المبرد قوله ١٤٦ : أشتهي كوي يد من يكتب إذن بالألف لأنها مثل « أن » ولن « ولا يدخل التنوين في الحروف .

(٢) قال صاحب الجنى ١٤٦ : « نسبة هذا القول إلى المازني فيها نظر لأنه إذا كانت يرى الوقف بالنون كما نقل عنه ، فلا ينبغي أن يكتبها بالألف » . وقال صاحب المغني ١٦ : « والمازني والمبرد بالنون » .

(٣) نقل صاحب الجنى رأي المؤلف حرفياً ، وما بين معقوفين لم يرد في نقله .

أحدهما : ما ذكرنا من أن « إذن » تشبه الأسماء في عدد الحروف كما تقدم .
و « أن ولن وعن » لا تشبهها في ذلك .

والآخر : أن « لن وأن وعن » لا تكون الاعاملة في معمرها فهي معه ^(١)
كشيء واحد وقفت أو وصلت ، و « إذن » إذا وقفت عليها قد تكون غير
عاملة ، إذ العمل لا يلزم فيها فصح لك ما ذكرت .

واختلف النحويون أيضاً في نصب ما بعدها ، إذا كان منصوباً بـ « يم » هو ؟ فقال
الخليل على ما حكى عنه أبو عبيدة ^(٢) : أنه ينتصب بإضمار « أن » بعدها .

وذهب سيديبه وأكثر النحويين أنها تنصب بنفسها .

وكان « من » نصب بإضمار « أن » ، قاسها على حتى وكى ولامها ولام الجود ،
ولا يصح القياس على ذلك ، لأن حتى وكى ولامها ولام الجود . إنما تنصب [بإضمار]
« أن » لجواز دخولها على المصادر ، وربما ظهرت « أن » مع بعضها في بعض
المواضع على ما يبين بعد ، ولما كانت « إذن » لا يصح دخولها على مصدر مفلوظ
به ولا مقدّر ، ولا يصح إظهار « أن » بعدها في موضع من المواضع لم يجوز
القياس في نصب ما بعدها على ما ذكر .

ومن الكوفيين ^(٣) من زعم أن « إذن » مركبة من « إذ » الظرفية و « أن »
فعلي هذا يكون نصب ما بعدها بـ « أن » المنطوق بها ، إلا أنها سهلت همزتها
بنقلها إلى ما قبلها من الذال وركبها تركيباً واحداً / ، وهذا فاسد من وجهين : ٣٤

(١) في الأصل : « معاً » وهو تحريف .

(٢) معمر بن المثنى ، من أوائل علماء اللغة والغريب والأنساب ، توفي سنة ٢٠٩ ، انظر :
أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٥٢ ، النزعة : ١٠٤ ، البنية ٢/٢٩٤

(٣) نسبة في الجنى إلى الخليل في أحد أقواله : ١٤٥

أحدهما : أن الأصل في الحروف البساطة ، ولا يدعى التركيب إلا بدليل .
نقاطع .

والثاني : أنها لو كانت مركبة من « إذ » و « أن » ، لكانت ناصبة على كل حال : تقدمت أو تأخرت ، وعدم العمل في المواضع المذكورة قبل دليل على عدم التركيب .

وإذا فسد المذهبان صح مذهب الجماعة من البساطة والعمل بنفسها ، وإنما عملت حيث عملت لطلبها المعمول واعتقاد الكلام عليها ، وإنما لم تعمل لأنّ الاعتماد عليها في الجوابية خاصة مع عدم طلبها لما تعمل فيه ، والعمل لما يعمل في العربية إنما هو لتضمن المعمول أو اللزوم لطلبه والاختصاص به ما لم يكن كجزء منه كالألف واللام وسين الاستقبال فلا يعمل إذ ذاك ، فاعلمه .

باب أل^(١)

اعلم أن هذه اللفظة هي التي يسمونها^(٢) النخويون الألف واللام وهما اللتان للتعريف ، وكلهم يذهبون إلى أنها اللام زبدت عليها ألف الوصل ، إلا الحليل وحده ، فإنه يزعم أنها حرف واحد يجملته بسيط ، ولذلك كان يسميه « أل » كقده .

واستدل على ذلك بقطع الهمزة بعدها في قولهم : يا الله ، وبالوقف عليها معاً من غير ما بعدهما في قول الشاعر^(٣) :

٧٩ - عَجِّلْ لَنَا هَذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَلِكَ

وقطعها في قوله في أول العجز بعده :

(١) انظر في « أل » : الجنى ٧٥ ، المغني ٤٩ ، الأشتوني ٨٢

(٢) كذا في الأصل على اللغة القليلة .

(٣) تقدم الشاهد برقم ٤٧ .

الشَّحْمُ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ يَجَلْ^(١)

وبالوقف عليها في نصف البيت ، كقوله^(٢) :

٨٠ - يا خَلِيلِيْ اخْبِيرَا واستَخْبِيرَا الـ منزل الدارسَ عَنْ حَيٍّ جَلالٍ
مِثْلَ سَحْقِ الْبُرْدِ عَفَى بِعَدَكِ الـ قَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيْبُ الشَّمَالِ

وبأن اللام لا تنفصل عن همزة ولا تنفصل همزة عنها كالقاف من « قد »
مع الدال منها وبقطعها في الابتداء ، وسقوطها في الدَّرَجِ عنده لكثرة الاستعمال .

والصحيح أنها لام التعريف ، دخلت عليها همزة الوصل كما قال الجمهور بدليل
أنها تسقط في الدرج كما تسقط سائر ألفات الوصل ، فتقول : بالرجل ، ومن
الرجل ، ولو كانت ألفها ألف قطع لثبتت في موضع من الدَّرَجِ ، ولم يوجد
ذلك ، فليست كقراءة من قرأ « حَلَدَى الْكُبْرَى »^(٣) ، لشذوذها ، وقد تقدم لم
تفتح مع اللام المذكورة .

وقد تقدم أن اسم الله تعالى اختص بقطع همزته دون غيره لكثرة استعماله
وتعظيمه ، ولذلك انفرد بأشياء لا تكون في غيره كزيادة الميم في آخره في قولهم
« اللهم » ، ودخول حرف / النداء عليه مع الألف واللام وغير ذلك مما ذكرناه ٣٥
من الخواص في كتاب « النَّحْوِيَّة فِي الْبَسْمَلَةِ وَالتَّحْلِيلِيَّة » .

(١) فصل صاحب كتاب اللامات مذهب الخليل ، فقال ص ١٨ : « أراد أن يقول :
« أَلْهَقْنَا بِالشَّحْمِ » فلم يستقم له القافية ، فأتى باللام ، ثم ذكر الألف مع اللام في ابتداء البيت
فقال : الشَّحْمِ ، فدل ذلك على أن الألف من بناء الكلمة » وانظر رد الزجاجي على الخليل
١٨ ، والنصف ٦٥/١

(٢) البيتان لمبيد بن الأبرص ، وهما في ديوانه ٢٠ ، والخصائص ٢/٢٥٥ ، وفيه (من أهل)
هرضاً من (عن سمي) ، والنصف ٦٦/١ ، والأشعري ٨٣ ، والخزانة ٢٣٦/٣ . والحلال :
جماعة البيوت .

(٣) انظر الحاشية ٣ من الصفحة ٤٥

ولاحظة أيضاً في قول الشاعر^(١) : « بدال » ، لأنه يريد « الشحم » فحذف
المعرف للوقف في نصف البيت لأنه يجري مجرى ما بعد « قد » في الاحتياج
والحذف للعلم به كما قال^(٢) :

٨١- أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلُ بِرَحَالِنَا وَكَانَ قَدِ
أي : « قد زالت » فحذف للعلم به ، كما حذف الآخر « كان » أو « ذهب »
في قوله^(٣) :

٨٢- فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا
ثم كرر اللفظ بعده على أصله .

وأما الوقف عليها في نصف البيت^(٤) فإن الأنصاف محل الوقف على الألف
واللام تارة وعلى غيرها أخرى كما قال^(٥) :

٨٣- وَغَرَّرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّ نَكَ لَا بَيْنَ بِالصَّيْفِ تَامِرُ

(١) إشارة إلى البيت .

عَجَّلْ لَنَا هَذَا وَالْحَقُّنَا بِذَالِ الشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَلِّ

(٢) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه ٣٠ ، والأزمية ٢٢١ ، والمنفي ١٨٦ ، واللان :
(فدد) ، وابن عقيل ١٥/١ وفيه « أرف » عوضاً من « أفد » ، وشواهد المنفي
٤٩٠ ، والحرانة ٧٠/١ . وأفد : قرب ، لم تزل : لم تنتقل .

(٣) نُسِبَ فِي أَدَبِ السَّكَّابِ ١٨٣ إِلَى التَّمَرِ بْنِ تَوَلْبٍ وَهُوَ فِي الْقُرْطُبِيِّ ٢٢٤

(٤) إشارة إلى قوله :

يَا خَلِيلِي أَخْبِرَا وَاسْتَخْبِرَا الدَّارِسَ عَنْ حَيٍّ حَلَالِ

(٥) البيت للحطيئة وهو في ديوانه ١٦٨ ، والخصائص ٢٨٢/٣ ، وابن يعيش ١٣/٦ ،
والمزهر ٣٦٩/٢ . ولابن : ذر لبن وتامر : ذوقر .

وقوله : (١)

٨٤ - يَأْنَفْسٍ صَبْرًا وَاضْطَجَا عَا نَفْسٍ لَسْتَ بِخَالِدَةٍ
وقال الآخر (٢) :

٨٥ - يَابْنَ أُمِّي وَلَوْ شَهِدْتُكَ إِذْ تَدُّ عُو تَمِيمًا وَأَنْتَ غَيْرُ مُجَابِرٍ
فقوله « وزعمت أن » وقول الآخر : « رأ واضطجعا » (٣) في موضع متفاعلن ، لأن البيتين من الكامل ، وقول الآخر « تَكُّ إِذْ تَدُّ » في موضع فعِلَاتِن (٤) وهو من الخفيف فلا فرق أن يضع آخر الجزء في نصف البيتين في بعض كلمة أو في آخرها ، وإذا كان في بعض الكلمة جائزاً فهو في الألف واللام المنفصلة في الأصل أجوداً .

وإنما ارتبطت اللام بالهمزة ، والهمزة باللام لأن اللام لا يصح أن يبدأ بها إلا بعد دخولها عليها ، وذلك في الابتداء ، ولذلك جعلتها أنا كقد ، فقلت باب « أل » ، وأما في الأصل فلا حاجة إلى الألف لأن التعريف إنما يفيد باللام خاصة ، الثابتة في الدرج والابتداء ، ولتماً لم يصح الابتداء بها دونها ولزمتها ، لذلك صارت معها كحرف واحد ، فلذلك قلنا ذلك وجعلنا لها باباً على حدة ، وإن كان الكلام عليها حقاً أن يكون في باب اللام .

ولاجتماع الألف واللام خواص ينبغي أن تبين هنا .

فمنها اختصاص اللام للتعريف دون غيرها من حروف المعجم وإنما ذلك لكونها لا يكثر في كلام العرب إدغام (٥) حرف من حروف المعجم ككثرتها (٦) في

(١) لم أمتد إلى قائله ، وهو في ابن يعيش ١٩/٩ ، واللسان : (خزم) .

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في أمالي الشجري ٧٤/٢ ، والخزانة ١٠/٤ .

(٣) في الأصل : « واضطجعا » والصواب ما أثبتناه .

(٤) في الأصل : « فاعلاتن » والصواب ما أثبتناه .

(٥) بعدها في الأصل « إلا » وهي مقحمة . (٦) أي ككثرته ادغام اللام .

غيرها ، في نحو : التائب والثابت والدائر والزائل والراحم والزاجر والظاهر والظاهر واللائم والناصر والناثر والضابط والسالم والشاهد ، وليس غيرها من الحروفِ ٣٦ في ذلك مثلها ، فدلّ على خفتها/عندهم وكثرة استعمالها ومزيّتها في ذلك على غيرها من الحروف .

ومنها العلةُ في أنْ كانت ساكنةً لاتتحرك ، وإنما ذلك لأن الساكن أشدّ اتصالاً^(١) بما بعده من المتحرك ، لأن المتحرك قد ينفصل في بعض المواضع كواو العطف وفائه ، والساكن لا ينفصل أصلاً .

ومنها : العلةُ في وضعها أول الكلمة ، ولم تكنْ في أثنائها ولا آخرها وإنما ذلك لشدة اعتنائهم بها لاعتنائهم بمعناها الذي هو التعريف ، ولو جعلوها في آخر [الكلمة] لزال الاعتناء مع أن المراد قبل النطق بالكلمة ذلك ، فجعله آخراً ضد ما قصِدَ له .

ولم يجعل في أثنائها لأنّ التعريف إنما هو للكلمة بأكملها ، يزول^(٢) بزوالها ويثبت بثبوتها بخلاف التصغير والتكسير ، فإنه لاحقٌ للكلمة بزيادةٍ فيها أو نقصانٍ منها وإلرادة التغيير في أثنائها .

لذلك فإذا صحّ ذلك كله فحكمها في المعنى أنّها تنقسم قسمين : قسم لا بد منها في الكلمة ، وقسم تكون فيها زائدةٌ .
فالقسم الذي لا بد منها فيها^(٣) تنقسم قسمين : قسم تكون فيه اسماً وقسم تكون فيه حرفاً .

فالذي تكون فيه اسماً : الأسماءُ المشتقاتُ كاسم الفاعل واسم المفعول نحو

(١) في الأصل : « اتصال » وهو تحريف .

(٢) في الأصل : « تزول » وهو تصحيف ، وكذلك « ثبت » .

(٣) في الأصل : « لا بد فيها منها » وهو تصحيف .

الضارب والمضروب ، فها هنا [اللام] بمعنى الذي ، وصلتها الاسم بعدها ، وفيه ضمير مستتر يعود عليها ، يبرز إذا عطف عليه كقولك : جاءني الضارب هو وزيد والمضروب هو وعمرو ، والمنشق هو المأخوذ من المصدر كالضارب من الضرب والقاتل من القتل^(١) .

وأما وصلهم لها بالجملة من المبتدأ وخبره في نحو قول الشاعر^(٢) :

٨٦ - مِنْ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ

وبالفعل وما يتصل به في نحو قول الشاعر^(٣) :

٨٧ - مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلَ
وقول الآخر^(٤) :

٨٨ - فَيُسْتَخْرَجُ الْيَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرٍ ذِي الشَّيْخَةِ الْيَتَقَصَّعُ
وقوله^(٥) :

(١) المؤلف في هذه المسألة مع البصريين ، على حين يرى الكوفيون أن الفعل هو أصل المشتقات ، انظر : الإنصاف ٢٣٥/١

(٢) لم أهتم إلى قائله ، وهو في كتاب اللامات ٣٦ وعجزه :

لَهُمْ دَأْنْتُ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

والجنس ٧٩ ، والإنصاف ٥٢١ ، والمغني ٤٩ ، وابن عقيل ٩٣/١ ، والأشعرني ٧٦/١ ، وشواهد المغني ١٩١/١ ، والخزانة ٣٣/١

(٣) البيت المبرزدق ، وهو في ديوانه غير موجود ، والإنصاف ٥٢١ ، والمقرب ٦٠/١ ، وابن عقيل ٩٢/١ ، واللسان : (أمس) ، وشواهد المغني ٤٦ ، والخزانة ٣٢/١

(٤) و (٥) البيتان لذي الحرق الطهوي كما في نوادر أبي زيد ٦٦ ، ٦٧ ، وهما في اللامات ٣٥ ، والإنصاف ١٥١ ، وابن يعيش ٢٥/١ ، ١٤٤/٣ ، والمغني ٥٠ ، وشواهد المغني ١٦٢/١ ، والخزانة ٣٤/١ . واليربوع : دويبة تحفر الأرض ، والناقء : حجر .

٨٩- يَقُولُ الْخَنَى وَأَبْغَضُ النَّاسِ كُلَّهُمْ

إلى رَبِّهِ صَوْتُ الْجِمَارِ الِيَجَدَّ

فليس من بابٍ وَصَلِهَا بِالمشتق ، وإنما ذلك من باب حذف بعض أجزاء
« الذي » لكثرة الاستعمال ، كما فُعِلَ ذلك في « اَيْنُ الله » ، وقال : « الذي »
وهو الأصل ، ثم « الذي » ثم « الذَّ » ، كما قالوا : ايمُ ومُ ، فمن ما جاء
على الأصل منه قولُ الشاعر (١) :

٩٠- فَمَازَا الْمَالُ فَأَعْلَمَهُ بِمَالٍ وَإِنْ أَنْفَقْتَهُ إِلَّا الَّذِي
٢٧ تنالُ به العلاءُ وتَصْطَفِيهِ لأَقْرَبِ أَقْرَبِيكَ وَلِلْقَصِيِّ /

ولا يُحتاج إلى الاستشهادِ على « الذي » لكثرة في النظم (٢) [و] في النثر ،
وقال الآخر في « الذَّ » بجذبِ الياء والاجتزاء بالكسر قبلها (٣) :

٩١- وَالَّذِي لَوْ شَاءَ لَكُنْتُ صَخْرًا أَوْ جَبَلًا أَصَمَّ مُشْمَخِرًا
وقال آخر في سكون الذال منه تخفيفاً (٤) :

٩٢- فَكُنْتُ وَالْأَمْرَ الَّذِي قَدْ كِيدَا كَالَّذِي تَرَبَّى زُبْيَةً قَاصِطِيدَا
ثم حذفت الكلمة واجتزأت عنها بالآلف واللام للزومها فيها وكثرة الاستعمال (٥) :

(١) لم أعتد إلى قائلها ، وهما في أمالي الشجري ٣٠٥/٢ ، والدرر ٥٥/١

(٢) قوله « النظم » غير واضح في الأصل .

(٣) لم أعتد إلى قائله ، وهو في الأزهية ٣٠٢ ، وأمالي الشجري ٣٠٥/٢ ، والإنصاف .

٦٧٦/٢ ، واللسان « الذي » والدرر ٥٦/١

(٤) لم أعتد إلى قائله ، وهو في الأزهية ٣٠٢ ، وأمالي الشجري ٣٠٥/٢ ، والإنصاف .

٦٧٢ ، رشواهد المغني ٧٤٩ ، والحزانة ٤٩٨/٢ ، وتربى زبية : حفر حفرة ،

(٥) انظر في لغات « الذي » : الأزهية ٣٠١ ، وأمالي الشجري ٣٠٤/٢

ويُتصور في هذا القسم أن تكونا للحضور فيه ، كقولك : هذا الضارب ،
حواياً أيها^(١) الضارب ، وأنت الضارب ، وأنا الضارب ، وأن تكونا للعهد ، نحو :
رأيت الضارب الذي رأيت والمكرم الذي أكرمت ، وأن تكونا للجنس
كقولك : ضرّ الفاسق ونفع العالم وأعجب الحسن .

والذي تكونان فيه حرفاً : الأسماء غير المشتقات نحو : الرجل والغلام . ويتصور
أيضاً في هذا القسم [أن تكونا] للحضور والعهد والجنس كما تُصوّر في الذي
قبله ، نحو : هذا الرجل ورأيت الرجل الذي رأيت ، وأهلك الناس
الدينار والدرهم .

والقسم الذي تكونان فيه زائدتين لاتفيدان فيه تعريفاً قسماً : قسم تزامن
فيه ، وهو : اللات والعزى والآن والتي والاسم الذي يسمى به ، وهما فيه
لمراعاة غلبة الصفة عليه كالكتاب والنجم والسمك^(٢) والزيدان ، وشبه ذلك
لأن هذه كانت صفات وغلبت على أهلها فسموا بذلك والألف واللام فيها ،
والاسم^(٣) العلم في الشعر كقوله^(٤) :

٩٣ - إِلَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِ كَأَنْتَ صَاحِبِي
وقوله^(٥) :

٩٤ - بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا

(١) في الأصل : « ياها » . (٢) السمك : نجم نير .

(٣) مطوف على « الكتاب » .

(٤) لم أحتد إلى قائله ، وبعده في المنصف ١٣٤/٣ :

مَكَانَ مَنْ أَنْشَأَ عَلَى الرَّكَائِبِ

وهو في أمالي القالي ١٤٤/١ ، والذيل ٣٦ ، واللسان : (ضرب) ، وابن يعيش ٤٤/١
(٥) الرجز لأبي النجم العجلي كما في ابن يعيش ٤٥/١ ، ١٣٢/٢ وبعده :

حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وهو في المنصف ١٣٤/٣ والإنصاف ٣١٧ ، واللسان : (وبر) ، والمغني ٥٢ ،
وشواهد ١٧٥ ، والدرر ٥٣/١ .

وقوله ^(١) :

٩٥ - وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَتَاتِ الْأَوْبَرِ
والحال شاذ في قولهم : ادخلوا الأول- فالأول ، وجاءوا الجماء- الغفير .
وقسم لا يلزمان فيه وهو الصفات والمصادر المسمى بها على معنى لمح الصفة في
أصل التسمية كالحن والفضل ، وقولهم في العدد وتمييزه : الخمسة عشر- الدراهم .
فهذان الموضعان مسموع الحذف فيها والإثبات .

باب ألا المفتوحة الهمزة المخففة ^(٢)

اعلم أن لها في الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون تنبيهاً واستفتاحاً وإذا لم تدخل صح الكلام
دونها ، تقول : ألا زيد منطلق ، وألا ينطلق زيد ، وألا انطلق ، وألا إن زيدا
منطلق ، فتدخل على الجمل الاسمية والفعلية ، قال الله عز وجل : « ألا يوم-
٣٨ يأتهم » ^(٣) و « ألا حين يستغشون ثيابهم يعلم ما يسرون وما / يعلمون » ^(٤)
و « ألا إنهم يتنون صدورهم » ^(٥) ، وقال الشاعر : ^(٥)

(١) لم أعتد إلى قائله ، وهو في ثعلب ٥٥٦ والخصائص ٥٨/٣ ، والإنصاف ٣١٩ .
واللسان : (حجر) ، والمغني ٥٣ ، وابن عقيل ١٠٧/١ ، وشراهد المغني ١٦٦ .
والمسائل وبنات الأبر : نوعان من الكأه .

(٢) انظر في ألا : الأهمية ١٧٢ ، الجنى ١٥٣ ، وابن يعيش ١١٣/٨ ، والمغني
٧٧ ، والمجمع ٧٠/٢

(٣) هود : ٨ (٤) هود : ٥

(٥) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٨ ، والأهمية ٢٨١ ، والخزانة
٣٢٦/٨ وعجزه :

بُصْبِحَ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

٩٦ - أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجِلِي
 وإذا وقعت بعد [ها] «إن» ، فتكون مكسورة الهمزة لأن محلها الابتداء
 كما ذكر .

الموضع الثاني : أن تكون عرضاً فتدخل على الجملة الفعلية لا غير ، كقولك ،
 «ألا تقوم» ، «ألا تقعد» ، وإذا وليتها الأسماء فعلى تقدير الأفعال كقولك :
 ألا زيدا ، وألا قتلاً ، قال الشاعر ^(١) :

٩٧ - أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا
 تقديره : « تعرفون ، أو شبهه » ^(٢) .

الموضع الثالث : أن تكون جواباً وهو قليل ، فيقول القائل : ألم تقم ؟
 ألم تخرج ؟ فتقول : ألا ، وهو شاذ بمعنى بلى ^(٣) .
 وأما «ألا» التي بعدها الاسم مبني ، ويرجع المعنى فيه إلى التمني كقول
 الشاعر ^(٤) :

(١) نسب في الحزانة ١/٣ هـ إلى عمرو بن قعاس الرادي ، وعجزه :

يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبَيَّتْ

وهو في الكتاب ٣٠٨/٢ ، والنوادر ٥٦ ، والأزهية ١٧٣ ، وابن يميح ٥/٧ ،
 والمعيني ٣٦٦/٢ . والمحصلة هي المرأة التي تميز الذهب عن الفضة .

(٢) ظاهر كلام المؤلف أن «ألا» التي للعرض بسيطة ، ويرى ابن مالك أنها مركبة من
 لا النافية والهمزة ، بخلاف التي للاستفتاح فلها غير مركبة ، انظر : الجنى ١٥٤

(٣) نقل صاحب الجنى ١٥٤ هذا الموضع عن المؤلف ، وفي طبقات النحاة لابن شبة
 الورقة ١٨٣ : أن أبا حيان نقل هذا الموضع عن المؤلف .

(٤) البيت لحسان وهو في ديوانه ١٢٣ ، ونسب في الحزانة ٧٧/٤ لخداش بن زهير ،
 وهو في الجنى ١٥٤ ، والمفني ٧٢ . والتجشؤ : خروج نفس من الفم ينشأ من امتلاء
 المعدة ، والتنانير : ج تنور وهو ما يُخَبَّرُ به .

٩٨ - أَلَا طِعَانٌ أَلَا فُرْسَانٌ عَادِيَّةٌ إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ عِنْدَ التَّنَائِيرِ

فهي « لا » التي للنفي والتبرئة دخلت عليها الهمزة ، فليست بسيطة وإنما هي مركبة في الأصل ، وسيدكر في باب اللام المركبة مع الألف إن شاء الله تعالى .

باب إلى المكسورة الهمزة المخففة^(١)

اعلم أن « إلى » حرف يخفض ما بعده من الأسماء على كل حال ولها في الكلام موضعان :

الموضع الأول : أن تكون للغاية في الأسماء ، واختلف النحويون : هل يدخل ما بعدها فيما قبلها أو لا يدخل ؟ ، فذهب بعضهم إلى أنه يدخل ، واستدلوا بقضايا العرف ، فإذا قال القاتل : اشتريت الشقة إلى طرفها ، فالطرف داخل في المشتري ، لأن العرف يقضي ألا تُشتري شقة إلا إلى آخرها ، إلا إذا قيل بالبعض منها ، وذهب بعضهم إلى أن ما بعدها لا يدخل في ما قبلها ، واستدلوا بأن القاتل : « اشتريت الموضع من الوادي إلى الوادي » ، [يريد] أن الوادي لا يدخل في الشراء ، وذهب بعضهم إلى أنه إن كان الثاني من جنس الأول دخل فيما قبله كاشتريت الغنم إلى آخرها ، وإن لم يكن من الجنس لا يدخل كقوله تعالى : « ثم أتيتموا الصيام إلى الليل »^(٢) .

وذهب بعض المتأخرين إلى أنه لا يدخل ما بعدها فيما قبلها إلا بقرينة من عرف أو عادة ، وإلا فلا ، قال : فإذا قلت : « ضربت القوم إلى زيد » فإن زيدا

(١) انظر في « إلى » الكتاب ٣٧٣/٢ ، المقرب ١٩٩/١ ، الجنى ١٥٤ ، الفنى

٢٧٨ ، ابن يعيش ١٤/٨ ، الجمع ٢٠/٢

(٢) البقرة : ١٧٨

لا بدخل في الضرب مع القوم ، وإذا قلت : « استوتبت الشقة إلى طرفها ،
دخل الطرف في الشراء لأن العرف والعادة يقضيان بذلك ، ومن عُرِفَ الشرع
بِحَمَلِ قوله تعالى : « ثم أَيْمَنُوا الصَّيَامَ / إِلَى اللَّيْلِ » (١) ، لأن الصوم الشرعي ٣٩
إنما يكون إلى غروب الشمس خاصة ، يتبين ذلك من قواعده ، وهذا هو الظاهر
منها حيث وقعت في الكلام إن شاء الله .

وعلى هذا الأصل والخلاف ينبغي خلاف الفقهاء في دخول المرافق في غسل الأيدي ،
والكعيبين (٢) في غسل الأرجل ، من قوله تعالى : « فاغسلوا وجوهكم وأيديكم
إلى المَرَافِقِ [وَاْمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ] وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ » (٣) فَمَنْ يرى
أن ما بعدها فيما قبلها داخلٌ أوجب الغسل في المرافق والكعيبين ، ومن لم يَرَ ذلك
لم يوجب ، والأحسن هناك إيجاب غسلها لوجهين : أحدهما زوالُ تَكَثُّفِ التَّحْدِيدِ
إذ فيه مشقة ، والثاني : أن الغسل أحوط ، وهو يرفع الخلاف ويبرئ الذمة
مِنْ وَهْمِ إِرَادَةِ ذلك شرعاً .

واعلم أن « إلى » وغيرها من حروف الجر التي تذكر في هذا الكتاب في
أبوابها لابد لها مما تتعلق به ، أي بما هو متضمن لها ومستدع لها لطلب الفائدة
واستقامة الكلام ، وهو إماً فعل صريح كمرّ ودخل وشبههما ، أو جار مجرّاه
بما هو في معنى الفعل أو واقع موقعه كأسماء الفاعلين وغيرها ، أو فيه راحة فعل
كأسماء الإشارة والفاظ التنبيه والنداء ونحو ذلك .

وهي وما بعدها في موضع معمول لما تتعلق به من الأفعال أو ما في معناها
بدليل حذف الحروف الجارة المذكورة ونصب ما كان مخفوضاً بها ، كقولك :
وصلت إلى كذا ووصلت كذا ، ومنه : تَخَشَّنْتُ بِصَدْرِهِ وَتَخَشَّنْتُ صَدْرَهُ (٤) ،

(١) البقرة ١٧٨

(٢) في الأصل : « والكعيبان » ، وهو سهو . (٣) المائدة ٦

(٤) خَشَّنْتُ صدره : أرغرت .

وبأنها تقوم مقام الفاعل في باب ما لم يُسمَّ فاعله كقولك مُرّ يزيد ، وسير إلى عمرو ، وبعطف المنصوب عليه في قول الشاعر (١) :

٩٩ - فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدَا
وَدُونَ مَعْدٍ فَلْتَرْعَكَ الْعَوَاضِلُ

بنصب «دون» الثاني ، وكذلك قول الآخر (٢) :

١٠٠ - كَأَنَّهُ مِنْ الْأَعْرَاضِ مِنْ دُونِ بَيْشَةَ
وَدُونَ الْغَمِيرِ عَامِدَاتٍ لِفَضْوَرَا

إنما اختصّت بالحذف لما بعدها لأن الأسماء العُمْدَ اختصّت بالرفع لحصول الفائدة بها والاعتماد عليها ، والفضلات اختصّت بالنصب لأنها ثوانٍ عن العُمْدِ إذ هي متممة للكلام ، وما كان منها بواسطة موصلة فهو أضعفها وهو الجار والمجرور فأعطي الثالث عن العمدة ، والثاني عن (٣) الفضلة التي بغير واسطة وهو الحذف .

وكل ما كان من الحروف مختصاً باسم طالبا له - لا كجزء منه كالألّف واللام - فحقه أن يعمل الحذف الخاص بالأسماء كحروف الجر - وأما «إن» وأخواتها فخرجت عن ذلك لعله تذكر في باب «إن» ، - وما اختصّ بفعل

(١) البيت للبيد وهو في ديوانه ٢٥٥ ، وفيه (باقيا) عرضا من (واد) ، والكتاب ٦٨/١ ، وسر الصناعة ١٤٧/١ ، والانصاف ٢٠٨ ، وشواهد المغني ١٥١ ، والخزانة ٥٢/٢ . وترتك : تكفك .

(٢) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٦٢ ، واللسان : (غر) . كائن من الأعراض : شبه حيلة الظمان مع الارتفاع بهذا الشجر ، والأعراض : ج عرض وهو الوادي ، وبيشة والغمير وغضر : مواضع . عامدات : قاصدات .

(٣) في الأصل : « أن » وهو تحريف .

طالباً له خاصة" ولم يكن كجزء منه كالسين ، فحقه أن يعمل / الجزم الخاص بالأفعال ٤٠
ك: لام الأمر وشبهها .

وما لم يختص باسم ولا فعل فلا يعمل فيه إلا بشبه ما كـ ما ، النافية ،
وستذكر ، فحروف^(١) الاستفهام والنفي والتأكيد تدخل تارة على الجملة الاسمية
نحو : أزيد قائم ، وما زيد قائم ، ولزيد قائم ، وتدخل تارة على الجمل الفعلية .
كقولك : أقام زيد ، وما قام زيد ، وليقوم زيد ، فلا تعمل في واحد منها لعدم
الاختصاص ، فاعلم هذا فإنه أصل ينتفع به إن شاء الله .

واعلم أن « إلى » إذا دخل ما بعدها فيما قبلها كانت بمعنى « مع » كقولك :
اجتمع مالك إلى مال زيد ، أي مع ، وعليه قوله تعالى : « ولا تأكلوا
أموالهم إلى أموالكم »^(٢) .

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى « في » وذلك موقوف على السماع لقلته ،
كقولك : جلست إلى القوم ، أي فيهم ، ومنه قول الشاعر^(٣) :
١٠١ - فَلَا تَتْرُكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلِبٌ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ
وقول الآخر^(٤) :

١٠٢ - وَإِنْ يَلْتَقِ الْحَيُّ الْجَمِيعُ تُلَاقِي
إلى ذروة البيت الرفيع المصمّد .
أي : في الناس ، وفي ذروة .

-
- (١) في الأصل « فحرف » ، وهو تحريف .
(٢) للنساء : ٤ . وفي الجن ١٥٥ : « وكون إلى بمعنى مع حكاه ابن عصفور عن
الكوفيين »
(٣) البيت للنايفة ، وهو في ديوانه ٧٨ ، والأزهية ٢٨٣ ، والمغني ٧٩ ، والخزانة ١٣٧/٤ ،
وانظر تأويل ابن هشام وابن عصفور للبيت في المغني ٧٩
(٤) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٢٥ ، وشرح القصائد ١٨٧ ، والأزهية ٢٨٤ ،
والخزانة ، ١٣٩/٤ . والمصمّد : الذي يصمّد الناس إليه لشرفه .

باب ألاّ المفتوحة المشددة^(١)

ليس لها في الكلام إلا موضع واحد وهي أن تكون تحضيضاً ، ولا عمل لها وتليها الأفعال لا غير لأنها تطلبها ، وإن وليتها الأسماء فعلى تقدير الفعل ، كما تقدم في « ألا » التي للعرض ، فتقول : ألا تقوم ، ألا تقعد ، ألا تضرب زيداً ، فإن قلت : ألا زيداً ، فعلى إضمار فعلٍ دل عليه الكلام .

وتبدل^(٢) همزتها هاءً ، فيقال هلاً تقوم ، هلاً تقعد ، هلاً تضرب زيداً ، ولا تنعكس القضية فتقول : إن همزة بدل من الماء لأن بدل الماء من الهمزة أكثر من بدل الهمزة من الماء ، لأنها لم تبدل إلا في : ماء وأمواه ، والأصل : ماء وأمواه ، قال الشاعر^(٣) :

١٠٣ - وَبِلْدَةٍ قَالِصَةٍ أَمْوَاؤُهَا

وفي « أهل » قالوا : آل ، والأصل : آل^(٤) ، فسمّوا الهمزة ، على خلاف في ذلك ، والماء قد أبدلت من الهمزة في إياك ، فقالوا هيئاك ، وفي أرحمت الماشية قالوا : هرححت ، وفي أرقّت الماء قالوا : هرقّت ، وفي أشياء غير هذه وإن كانت مسموعة ، وهي أكثر من المبدل هاؤه همزة فالجمل

(١) أنظر في « ألا » : الجنى ٢٠٥ المنني ٧٧

(٢) نقل صاحب الجنى هذا القول ٢٠٥ ، ونسبه إلى بعضهم .

(٣) لم أمتد إلى قائله ، وهو في سر الصناعة ١١٣ ربهده :

مَا صَحَّةٍ رَأَدَ الضُّحَى أَفْيَاؤُهَا

وهو في المنصف ١٥١/٢ ، وابن يعيش ١٥/١٠ ، والمتع ٣٤٨ ، واللان : (مهمه) . وأمواؤها : ج ماء ، وقلص الماء : كثر وقل ، من الأضداد ، والمراد الأول . مصح الظل : ذهب . رأد الضحى : روفه أروه بعد ارتفاع النهار .
(٤) الدبارة في الأصل محرفة : « وفي أهل قالوا : آل والأصل آل .

على الأكثرِ أولى^(١) ، فأمّا « أَلَا » ، في قوله تعالى : « أَلَا تَعْلَمُونَ عَلِيَّ »^(٢) ، و « أَلَا » يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ »^(٣) فهي « أَنْ » ، الناصبةُ للفعل دخلت عليها النافية ، ولذلك انتصب بعدها « تعلون » و « يَسْجُدُوا » بحذف النون ، لأن الأصل : تعلون ويسجدون ، فلما دخلت أَنْ نصبتهُ بحذفها ، وإن كانت (لا) نافيةً فهي زائدة في اللفظ لوصول العاملِ بعمله / إلى ما بعدها ، وهذا فصل ٤١- سيدكر مبنياً في باب ...^(٤) « إن شاء الله تعالى » .

باب إلّا المكسورة المشددة^(٥)

اعلم أن « إلّا » حرف معناه الاستثناء ، ولفظه موضوع لذلك كقولك : « قام القوم إلا زيداً » ، و « جاء زيد إلا أني لم ألقه » .

وهي تنقسم [قسمين] : قسم يُخْرِجُ بعض الشيء من كله وهو الذي يسمى الاستثناء المتصل ، وقسم بمعنى « لكن » ويسمى ما يكون له كذلك الاستثناء المنفصل ولاستثناء المنقطع .

وهل يكون ما بعدها منصوباً أو غير منصوب ؟ في ذلك تفصيل لا بد من بيانه^(٦) .

(١) نقله السيوطي في الأشباه والنظائر ١٨٩/١ بتصريف يسير .

(٢) النمل ٣١ (٣) النمل ٢٥

(٤) لم تتضح اللفظة في الأصل ولعلها « قادم »

(٥) انظر في « إلّا » : الكتاب ٣١٠/٢ ، الأزهية ١٨٢ ، المقرب ١٦٧/١ ، ابن

يعيش ٧٥/٢ ، الجنى ٢٠٦ ، المغني ٧٣

(٦) انظر في هذه التفريعات : المقرب ١٦٧/١ وما بعد ، حيث إن المؤلف ينقل عنه .

وهو أن يقال : الاسم الواقع بعد « إلا » ، لا يخلو أن يكون في استثناء متصل أو استثناء منقطع .

فإن كان في استثناء متصل فلا يخلو أن يكون المستثنى مقدماً أو لا يكون .
فإن لم يكن فلا يخلو أن تكرر « إلا » ، أولاً .

فإن لم تكرر فلا يخلو أن يتفرغ العامل الذي قبلها للعمل فيها بعدها أو لا يتفرغ .
فإن تفرغ فلا يخلو أن يكون ذلك العامل رافعاً أو ناصباً أو خافضاً .

فإن كان رافعاً ارتفع الاسم بعد « إلا » ، كقولك : « ما قام إلا زيد » ،
وما ضرب إلا عمرو ، وإن كان ناصباً أو خافضاً فلا يخلو أن يكون معموله محذوفاً أو لا .

فإن كان محذوفاً كان الاسم بعد « إلا » ، منصوباً كقولك في جواب هل ضربت أحداً وهل مروت بأحد بـ « ما ضربت إلا زيدا وما مروت إلا زيدا » ،
ومنه قول الشاعر^(١) :

١٠٤ - نَجَا سَالِمٌ وَالنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفْنُ سَيْفٍ وَمِثْرَا
أي : ولم ينج بشيء^(٢) .

وإن لم يكن له معمول محذوف كان ما بعد « إلا » ، على حسب ما يطلبه العامل ،
كقولك : « ما رأيت إلا زيدا وما مروت إلا بـ عمرو » .

وإن لم يكن قبل « إلا » ، عامل مفرغ لما بعده فلا يخلو أن يكون الكلام الذي قبله موجباً أو منفياً .

(١) البيت لحفظة بن أنس الهذلي ، وهو في ديوان الهذليين ٢٢/٣ ، ومجالس ثعلب ٥٥٦ : « وقرب ١٦٧/١ ، واللسان : (جفن) ، وأبرحيان ١٢٦/١ . وقوله : « والنفس منه شقة : أي كادت تخرج فبلغت شدقه .

(٢) قديها في التقرب ١٦٧/١ بقوله : « ولم ينج شيء »

فإن كان موجباً جاز في الاسم الواقع بعد «إلا» وجهان : النصب على الاستثناء مما قبله ، نحو : « قام القوم إلا زيدا » ، و « رأيت القوم إلا زيدا » ، و « مررت بالقوم إلا زيدا » ، هذا هو الكثير الفصيح ، ويجوز أن يجعله مع «إلا» بمنزلة «غير» تابعاً للاسم الذي قبلها ، فتقول : « جاءني القوم إلا زيداً » ، ورأيت القوم إلا زيدا ، و « مررت بالقوم إلا زيداً » .

وإن كان منفيّاً فلا يخلو الاسم الذي قبلها من أن يكون منفيّاً به لا التي للتبوة وهي النافية للجنس / أو لا يكون .

٤٢

فإن كان جازاً في الاسم أربعة أوجه : النصب على الاستثناء وهو الأكثر الأنصح ، والرفع على البدلية من الاسم قبلها على الموضع لأنه مرفوع على الأصل ، والنصب على أن يجعله مع «إلا» بدلاً على اللفظ ، والرفع على أن يجعله مع «إلا» في موضع بدل على الموضع ، وكلا الوجهين على أن تكون «إلا» بمعنى «غير» ، نحو : لا رجل في الدار إلا زيدا وإلا عمراً ، وإلا زيداً وإلا عمرواً .

وإن لم يكن النفي به لا المذكورة فلا يخلو أن يكون فيما قبل «إلا» (١) الباء الزائدة أو «مين» الزائدة ، أو لا يدخل عليه شيء منها .

فإن دخلتا جاز في الاسم الواقع بعد «إلا» أربعة (٢) أوجه : النصب على الاستثناء وهو الأنصح ، والبدلية فترفعه إن كان مرفوعاً وتنصبه إن كان منصوباً وتخفيضه إن كان مخفوضاً [و] على أن تكون «إلا» بمعنى «غير» إما على اللفظ وهو الثالث ، وإما على الموضع وهو الرابع ، نحو « ما زيد برجل إلا رجل سوء » ، برفع «رجل» ونصبه وخفضه على التأويلات المذكورة ، وتكون «ما» حجازية وتيمية ، وبحسب ذلك يختلف التقدير .

(١) بعد « فيما قبل إلا » في الأصل : « أربعة أوجه النصب على الاستثناء » وهي زيادة من قبيل انتقال النظر .

(٢) في الأصل : « أربعة » وهو تحريف .

ونحو قولك : « ما جاءني من أحدٍ إلا زيد » و « ما رأيت من أحدٍ إلا زيد » ، مرفوع والخفض في الأول ، وبالنصب والخفض في الثاني .

وإن لم يكن النفي بشيء من ذلك ^(١) جاز في الاسم الواقع بعدها ثلاثة أوجه أحسنها البدلية بحسب ما قبلها ، وبعده أن يكون منصوباً على الاستثناء ، وبعد ذلك أن تجعله مع « إلا » في تأويل « غير » ، على التبعية لما قبلها بحسبه من رفع ونصب وخفض ، نحو قولك : ما قام القوم إلا زيدا وإلا زيداً ، وما رأيت القوم إلا زيدا ، وما مررت بالقوم إلا زيدا وإلا زيداً .

فإن كان الاسم بعد « إلا » مستثنى مقدماً فلا يكون أول الكلام ، ولكن قبل مستثنى منه أو قبل صفته .

فإن كان قبله لم يجز فيه إلا النصب ، طلب العامل رفعاً أو نصباً أو خفضاً ، كقولك : ما قام إلا زيدا أصحابك ، وما رأيت إلا عمراً إخوتك ، وما مررت إلا خالداً بغلمانك ، وأما قوله ^(٢) :

١٠٥ - فَلَمْ يَبْقَ [إِلَّا] وَاحِدٌ مِنْهُمْ شَفَرٌ

رفع « واحد » فهو على تفرغ العامل ، و « شفر » بدل منه وهو ضعيف جداً .
وإن كان قبل صفته ^(٣) جاز فيه ما يجوز مع التأخير ، إلا أن الوصف أحسن وتقوى من غيره ، نحو قولك : جاء إلا الصالح المسلمون .

(١) أي لم يدخل عليه شيء كالباء ون الزائدين .

(٢) أي أهد إلى قائله ، وهو في اللسان « شفر » ، وفيه « واحد » ، وصدره :

رَأَتْ إِخْوَتِي بَعْدَ الْجَمِيعِ تَفَرَّقُوا

ونشر ١٦٩/١

(٣) عبارة المقرب « وإن قدمت على صفة المستثنى منه » وهي أوضح .

فإن كَرَّرْتَ [المستثنيات] ^(١) فلا يخلو أن تعطفها على الأولِ أو لا تعطف .

فإن عطفتَ كان المستثنياتُ بها على حسبِ / الأول نحو : قام القوم إلا زيدا ٤٣
وإلا عمراً وإلا خالداً .

فإن لم تعطفَ فلا يخلو أن تكونَ المكرراتُ هي المستثنى الأولُ أو لا تكون ، فإن كانت فهي على حسبِ في الإعرابِ لأنَّها كلُّها بدلٌ منه نحو قول الشاعر ^(٢) .

١٠٦ - مَالِكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ
لأن الرسيم والرمل هما العمل في المعنى .

فإن لم تكن [المكرراتُ هي] المستثنى فلا يخلو أن يمكنَ استثناءُ بعضها من بعض وألاً يمكن .

فإن لم يمكنَ فلا يخلو أن يكون العامل مفرغاً للعمل أو لا يكون ، فإن كان جعلتَ الأول بحسبه ونصبت ما بعده على الاستثناء نحو قولك : ما قام إلا زيداً إلا عمراً .

وإن لم يكن مفرغاً كانت كلُّها مستثناةً بما استثنى منه الأول .

ثم لا يخلو أن تتأخَّرَ عن المستثنى [منه] ^(٣) فيكون الأولُ منها على حسبِ إعرابه لو انفرد والباقي منصوبٌ على الاستثناء نحو : د ما قام القومُ إلا عمرو ^(٤)

(١) زيادة من المقرب ١٦٩/١

(٢) لم أتمد إلى قائله . وهو في الكتاب ٣٤١/٢ ، والمقرب ١٧٠/١ ، وابن عقيل ١٢١/٢ ، والأشعري ٢٣٢ ، والهمع ٣٠/٢ ، والعميني ١١٧/٣ . والشيخ هنا الجمل ، والرسم : ضرب من السير وكذلك الرمل .

(٣) زيادة من المقرب ١٧٠/١ (٤) في الأصل : « عمراً » .

إلا زيدا ، [أو يقدم عليه فلا يجوز إلا النصب نحو قولك : قام إلا زيدا
إلا عمراً]^(١) أحد .

وإن أمكن استثناء بعضها من بعض جعلت الآخر مستثنى من الذي قبله ،
والذي قبله من الذي قبله ، هكذا ما تكررت إلى أن تنتهي إلى الأول فيكون
إعرابه على حسب إعرابه لو انفرد ، والباقي منصوب لا غير ، نحو قولك :
عندي عشرة إلا خمسة إلا اثنين إلا واحداً .

فإن كان متقطعاً فلا يخلو أن يتوجه العامل الذي قبله إلا ، عليه
أو لا يتوجه .

وإن يتوجه فالنصب بإلا^(٢) ، نحو ما أخذت إلا الشيء الذي تركته ،
ومن قولهم : وما زاد إلا ما نقص^(٣) ، والمعنى في إلا ، معنى « لكن » ،
التقدير : [لكن] الذي تركت ، ولكن الذي نقص .

وإن توجه عليه [من جهة المعنى^(٤)] فلغة أهل الحجاز النصب لا غير ،
وبنو تميم يحرونه مجرى المتصل في جميع ما ذكر ، نحو قولك : ما جاءني أحد
إلا حمراً ، على مذهب أهل الحجاز ، و « إلا حمراً » على مذهب بني تميم ،
لأن معنى « جاء » يتوجه عليه .

هذا بيان إعراب الاسم الذي بعد « إلا » ، فتفهمه .

واعلم أن النويين اختلفوا في الناصب للاسم المستثنى بعد « إلا »^(٥) فذهب

(١) ما بين معرفين سقط من الأصل ، ونقلناه من المقرب ١٧٠/١ لأن المؤلف ينقل عنه .

(٢) في الأصل : « إلا » ، وهو تحريف .

(٣) انظر : الألفية ١٨٣ ، المقرب ١٧١/١ ، وقد شرحه بقوله في المقرب « فزاد »
لا يتوجه على « ما نقص » لأن « ما نقص » لا يوصف بأنه زاد .

(٤) الزيادة من المقرب ١٧١/١

(٥) انظر : الانصاف ٢٦٠/١ ، أسرار العربية ٨١

سيبويه ومن تبعه إلى أن الناصب له الفعل الذي قبل «إلا» ، أو ما جرى مجراه بواسطة «إلا» ،^(١) .

وذهب بعض الكوفيين^(٢) إلى أن الناصب له «أن» مقدرة بعد «إلا» ، تقديره عندهم في «قام القوم إلا زيدا» : «إلا أن زيدا لم يقم» ، وفي «ما قام القوم إلا زيدا» : «إلا أن زيدا ما قام» ، فحذف ذلك لدلالة الكلام عليه .

وذهب أبو العباس المبرد^(٣) إلى أن العامل فيه «إلا» ، لأنَّ النصب إنما كان بها ، ولولاها لم يكن اسم ولا نصب ، وهي بمعنى : أستاذني وحائته مُحَلَّة . / ٤٤ والصحيح من هذه المذاهب^(٤) . مذهب سيبويه لأنَّ الفعل الذي قبل «إلا» ، أو ما جرى مجراه هو الطالب للاسم الذي بعدها والمتضمن له ، ولولاه لم يكن ، والعمل إنما هو في كلام العرب للطالب المتضمن فلا عمل إلا بذلك .

إلا أن الطالب قسمان : قسم على الزوم لابد فيه من الطلب المطلوب ذكر أو لم يذكر ، وذلك في المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والحال ، فهذه الأربعة تطلبها جميع الأفعال أو ما يجري مجراها على الزوم ، لأنك ذكرتها أو لم تذكرها ، فالعامل يطلبها ويستدعيها ، إما بلفظه أو بصيغته وإما بتضمنه .

وقسم قد يكون للطالب وقد لا يكون فهو غير لازم ، وينقسم قسمين : قسم يطلبه دون واسطة كالمفعول به والمنصوب على التشبيه والتمييز ، نحو : ضربت زيدا ، وهذا أحسن الناس الوجه ، وطبت به نفساً ، وقسم يطلبه بالواسطة وهو أضعفها ، وذلك في نحو : «مرت بزيد» ، والمفعول معه «كاستوى الماء والحشبة» ، والمستثنى في نحو : «قام القوم إلا زيدا» ، ومنه عندي العطف في

(١) انظر : الكتاب ٤٣٣/١

(٢) نسب هذا القول في الإنصاف إلى الكسائي : ٢٦١/٢

(٣) انظر : المقتضب ٣٩٠/٤ ، ٣٩١

(٤) عدد صاحب الجنى ٢٠٨ ثمانية أقوال في ناصب المستثنى .

المفردات ، نحو ضربت زيدا وعمراً ، لأنّ الواو ليست بعاملية بنفسها ، ولا يتقدّر معها العامل ولا تنوب مناب العامل ، على مايبين في بابها .

وأما مَنْ ذهب إلى أنّ الناصب^(١) « أن » ، بعد « إلا » ، ففسد لأنّ « أن » ، حرف والحروف لا تحذف ويبقى عملها ، لأنّ عملها بحكم الشبه للفعل فزادها ذلك . ضعفاً ، ثم إنّ حذفها وحذف خبرها لا نظير له في كلامهم ، مع أنّ هذا يلزم منه أن يكون المستثنى أبداً منصوباً ، وقد جاء على خلاف ذلك ، على ما فصل قبل .

وأما مَنْ ذهب إلى أن النصب بالآء نفسها فيفسد أيضاً بأنه كان يلزم الاء^(٢) يكون ما بعدها إلاً منصوباً بالآء لأنها طالبة [له] على كل حال ، وقد وجد . خلاف ذلك كما تقدم ، هذا مع أن الحروف لاتقع موقعَ اجمل إلا في باب الجواب . ك : نعم وبلى .

وزعم بعضهم^(٣) أن « إلا » ، تكون بمعنى الواو واستشهدوا على ذلك . بقول الشاعر^(٤) :

١٠٧ - وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَيْكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ -

قال : والمعنى : والفرقدان ، لأنها يتفارقان ، والصحيح أن « إلا » ، هاهنا باقية على بابها من الاستثناء ، لأنّ الشاعر إنما أخبر بما شاهد لأنه شاهد المتواخين .

(١) في الأصل : « والناصب » وهو تحريف .

(٢) هذا مذهب الكوفيين - كما في الانصاف ٢٦٦ - وقال في الجني ٢١٠ : انه - مذهب الفراء والأخفش وأبي عبيدة .

(٣) البيت لعمر بن معد يكرب كما في الكتاب ٣٣٤/٢ ، وهو في الكامل ٧٦٠ ، والأزهية ١٨٢ ، والمتع ٥١ ، واللسان « إلا » ، والانصاف ٢٦٨ ، والمفني ٧٦ ، والأشعري ١٥٧/٢ ، والهمع ٢٢٩/١ ، والخزانة ٢١/٣ .

في الأرض يفارق كل واحد منها [أخاه] بالموت ، ولم يشاهد النجمين المسميين بالفرقدَيْن متفارقين بطول حياته ، فأخبر بذلك كما قال زهير (١) :

١٠٨ - ألا لا أرى على الحوادثِ باقيا ولا خالداً إلاَّ الجبالَ الرواسيا
وإلاَّ السماءَ والجبالَ وربَّنا وأيامنا معدودة [والليالي]

لأن ذلك عنده بحسب مشاهدته ، وكل شيء هالك إلاَّ وجهه سبحانه وتعالى .
وأما قوله تعالى : « إلاَّ تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ » (٢) ، وقوله تعالى :
« إلاَّ تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ فسادٌ كبير » (٣) ، فهي « إن » الشرطية
دخلت عليها « لا النافية » في المعنى الزائدة في اللفظ ، ولذلك انجزم الفعل بعدها
كما ينجزم بعد « إن » التي للشرط ، و « ما » الزائدة في نحو « فإِذَا تَرَيْنَ
من البشرِ أحداً » (٤) فليست من هذا الباب ، فاعلمه .

باب أم (٥)

اعلم أن « أم » يكون لها في الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون متصلة عاطفة في الاستفهام وتقع بين المفردَيْن
والجملتين ، ويكون الكلام بها متعادلاً ، والجملة التي بعدها مع ما قبلها في تقدير
المفردين ، وتقدر مع حرف الاستفهام بـ : أيها أو أيهم ، وجوابها أحد الشئين
والأشياء ، فتقول : أقام زيد أم عمرو ، ومعناه : أيها قام ، و « أقام زيد

(١) الديوان ٢٨٨ (٢) التوبة ٤٠

(٣) الأنفال ٧٣ (٤) مريم ٢٦

(٥) انظر في أم : الكتاب ٥٦٤/١ ، المقتضب ٢٨٦/٣ ، أمالي الشجري ٣٣٣/٢

المقرب ٢٣٠/١ ، الأزهية ١٣١ ، ابن يعيش ٩٧/٨ ، المحصص ٥٤/١٤ ، الجنى ٨١ ، المغني ٤٠

لم قعد ، ومعناه : أيها فعل ، والأحسن فيها تقدّم الذي يُسأل عنه من اسمٍ أو فعل ، نحو : « أزيد قأم أم عمرو ، و « أقام زيد أم قعد » ، ويجوز خلاف ذلك ، ويقال في الجواب : زيد أم عمرو ، أو : قأم أم قعد ، ولا يقال : نعم ولا ، فأمّا قول الشاعر ^(١) .

١٠٩ - أذو زوجةٍ بالمِصرِ أم ذو خصومةٍ
أراك لها بالبصرة العام ثلويًا

فقلتُ لها : لا إن أهلي جيرةٌ
لأَكثبةِ الدّهنِ جميعاً ومالٍ

وكان ^(٢) الوجه أن يقال : ذو زوجةٍ أو ذو خصومةٍ ، ولكنه لم يجاب على ذلك ولكنه نفاه جملةً ، واستأنف كلاماً آخر ، فكأنه قال : ليس ثوائي لواحدٍ بما سألتُ عنه ، وإن مالي وأهلي كائنان بالبصرة ، فهذا الداعي إلى إقاضي بها .

ويقع قبلها حرف الاستفهام ظاهراً أو مقدراً ، وقد ذكر ، ولا يشترط أن تتقدمها [الهزة] لا غير ، بل تتقدم « هل » إذا وقع الاستفهام عن كل جملة ، وإن كن المعنى المعادلة ، كما قال ^(٣) :

١١٠ - هل ما علمت وما استودعت مَكْتُومٌ
أم حبّلها إذ نأتك اليوم مصرومٌ

(١) البيتان لذي الرمة ، وما في ديوانه ٦٥٣ ، وأما الزجاجي ٩٠ ، ومجالس العلماء . ١٩٥ ، والمغني ٤٢ ، وشواهد ١٣٩ ، والمزهر ٣٧٦/٢

(٢) في الأصل « كُن » ، وهو تحريف .

(٣) البيت لعلامة بن عبدة ، وهو في الديوان ٥٠ ، والكتاب ٥٦٩/١ ، ومنازل الحروف ٦٤ ، والأزمية ١٣٧ ، وأما الشجري ٣٣٤/٢ ، والتنبيه ٩٨ ، واللسان : (أم) ، وابن يمشي ١٥٣/٨ ، والحزانة ٥١٦/٤

لأنّ المعنى : أيّ هذين كان .

الموضع الثاني : أن تكون منفصلة فلا تكون عاطفة^(١) ، ويقع قبلها الاستفهام وغيره ، فنقول : أقام زيد أم انطلق عمرو ، ويقوم زيد أم^(٢) ينطلق عمرو ، ولا يقع بعدها إلا الجملة المنفصلة من الأول ، وتتقدر بـ « بل » والهمزة في موضع ، ودون همزة في موضع فعناها الإضراب^(٣) / عن الأول والرجوع إلى الثاني باستفهام أو غيره ، خلاف ما ذكره أكثرهم أنها تتقدر بـ « بل » والهمزة معاً .

فأما ما تتقدر بـ « بل » والهمزة معاً فما جاء من قولهم : « إنها لإبل أم شاء^(٤) » ، المعنى : بل أمي شاء ، وأما ما تتقدر بـ « بل »^(٥) خاصة فقوله تعالى : « الله خير أمّا تشركون » ، و « أم من خلق السموات والأرض »^(٦) ، الأولى متصلة ، والثانية منفصلة ، والمعنى : « بل الذي خلق السموات والأرض خير » ، فلا استفهام هنا ، ويقع الجواب بعد هذه المنفصلة بـ نعم ولا ، إذا تقدّمها الاستفهام لأن الكلام جملتان يصحّ الجواب عن كل واحدة منها بـ نعم وحدها أو لا ، فاعلمه^(٧) .

(١) قال صاحب الجنى ٨١ : المغاربة يقولون إنها ليست بعاطفة لاني مفرد ولا في جملة ، وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد .

(٢) في الأصل : « أر » وهو تحريف .

(٣) انظر : الكتاب ١/٥٦٧ ، ابن يعيش ٨/٩٧ ، الأزهية ١٣٦

(٤) في الأصل : « به » وهو تحريف .

(٥) الآيتان : ٥٩ ، ٦٠ من النمل .

(٦) في الأزهية فائدتان نوردهما لأهميتها في هذا الباب :

الفائدة الأولى ١٣٣ : « والعطف بعد ألف الاستفهام وبعد ألف التسوية جيماً بـ أم ، وإذا استفهمت بحرف غير ألف من حروف الاستفهام عطفت بعده بـ أو ولم ، تعطف بـ أم لأن أم لا تعادل من حروف الاستفهام إلا الألف خاصة تقول : هل تقوم أو تقعد : فإن =

الموضع الثالث : أن تكون بمعنى الألف واللام التي للتعريف ، فتقطع همزها في الابتداء ، وتسقط في الدرج مثل ألف لام التعريف ، فمن ذلك قوله عليه السلام : « ليس من أم بر أم صيام في أم سفر »^(١) ، المعنى : ليس من البر الصيام في السفر ، إلا أنه لا يقاس على ذلك لقلته .

باب أما المفتوحة المخففة^(٢)

اعلم أن ل « أما » موضعين :

الموضع الأول : أن يكون معناها العرض كأحد معاني « ألّا » المتقدمة الذكر ، فتقول : « أما تقوم » ، « أما تقعد » ، والمعنى : انك تعرض عليه فعل القيام والعود ، لتري هل يفعلها أو لا ؟ ، فلا يكون بعدها إلا الفعل كـ « ألّا » المذكورة ، فإن أتى بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل ، فتقول : « أما زيداً أما عمراً » ، والمعنى : أما تبصر زيداً ونحو ذلك من تقدير الفعل الذي يدل عليه قرينة الكلام^(٣) .

= حذف حرف الاستفهام عطفت به أو : ما أبالي زيد قام أو قعد . « الفائدة الثانية : ١٤٣ : « اعلم أن « أو » هي للسؤال عن شيء بغير عينه والجواب فيها نعم أو لا ، وأم للسؤال عن شيء بعينه ، والجواب أن تذكر أحد الاسمين ، وذلك إذا سأل سائل : أقام زيد أو عمرو ، فإنه لا يعلم أقام أحدهما أو لم يقوم . . . فالجواب أن تقول نعم أو لا » .

(١) رواية البخاري ٣/٣٠ ، ومسلم ٣/١٤٢ على اللغة الشائعة ولم نجده على لغة حمير .

(٢) أنظر في « أما » : الجنى ١٥٧ ، ابن يعيش ١١٣/٨ ، المغنى ٥٦ ، الهمع ٧٠/٢ .

(٣) نقل صاحب الجنى عن المؤلف مضمون ألا التي للعرض ١٥٧ - ١٥٨ ، ولكنه قال : إنها مركبة من الهزة وما النافية .

الموضع الثاني : أن يكون معناها التنيه والاستفتاح مثل « ألا ، وذلك قولك : أما زيدٌ قائمٌ ، وأما قام زيدٌ ، وأما إنَّك قائمٌ ، فبأبها الجمل الاسمية والفعلية . « إن » ، المكسورة ، ومن ذلك قولُ الشاعر ^(١) :

١١١ - أما وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي

أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمَرُهُ الْأَمْرُ

وقد تكون « أما » همزة داخلية على « ما » النافية فيكون معنى تركيبها التقرير والتوبيخ ، كما يكون ذلك في الهمزة ولَمْ ، نحو أَلَمْ يَقَمْ زيدٌ ، كما ذكر في باب الهمزة ، أو كد أليس ، في نحو قولك : « أليس زيدٌ قائماً » ^(٢) ، كما قال الله تعالى : « أليسَ اللهُ بأَعْلَمَ بالشَّاكِرِينَ » ^(٣) ، فأما [أما] المذكورة في أول الباب في الموضعين فبسيطة ، وثالثها مركبة ، فاعلمه .

باب أَمَّا المفتوحة المشددة ^(٤)

اعلم أن « أَمَّا » تكون بمعنى « مها » ^(٥) ، الشرطية ولا تعملُ عنها ، ويكون فيها معنى التفصيل زائداً لذلك / ، فتقول : أَمَّا زيدٌ فمَنْطَلِقٌ ، وأَمَّا ٤٧ أخوك فشَاخِصٌ ، والمعنى : مها يكن من شيء فزيدٌ مَنْطَلِقٌ أو أخوك شَاخِصٌ ^(٦) ،

(١) نسب في الحماسة ٦٦/٢ الى أبي صخر الهذلي . وهو في أمالي القالي ١٤٧/١ ، وابن يعيش ١١٤/٨ ، واللسان « رمث » ، والمغني ٥٦ ، وشواهد ٦٢

(٢) في الأصل : « قائم » وهو تحريف .

(٣) الأنعام ٥٣

(٤) انظر في « أَمَّا » المقتضب ٢٧/٣ ، الأزهية ١٤٨ ، أمالي الشجري ٣٤٣/٢ ،

الجنى ٢١١ ، المغني ٥٧

(٥) في الأصل : « أن » وهو سهو .

(٦) زاد في الجنى ٢١١ : فحذف فعل الشرط وأداته ، وأقيمت « أما » مقامها فصار التقدير : أما زيد مَنْطَلِقٌ ، فأخرت الفاء الى الجزء الثاني لضرب من إصلاح اللفظ .

قال الله تعالى : « فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ، وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ » (١) ، فدخلت الفاء في جوابها كما تدخل في أجوبة الشرط لما فيها من معنى « منها » وفيها اختصاص بالتفصيل كما ذكر .

وقولهم في ابتداء الكتب والرسائل : « أمّا بعد » ، فعناء : منها يكن من شيء بعد حمد الله ، فثبت (٢) « أمّا » مناب أداة الشرط وفعله ، ولكن لما قضي سياق الكلام خرجت عن محلها الفاء من ابتداء الجملة وصارت في الخبر ، قلت : « أمّا زيد » فنطلق ، « قال الشاعر » (٣) :

١١٢ - أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارُ تَجْمَعُنَا

والعنى : منها يكن من شيء فالرحيل دون بعد غد .

ولا يلزم تكريرها خلافاً لبعضهم ، فإنه يرى أن التفصيل لا يكون إلا بتكرار الفصل بين وبين الأول ، وهذا غير لازم ، اللهم [إن كان في اللفظ معاً ، وأما في المعنى فلا يلزم (٤)] ، ومنه « أمّا الرحيل » البيت ، وهي عند بعضهم فصل الخطاب الذي في قوله تعالى : « وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّـلَ الْخِطَابِ » (٥) لأن داود عليه السلام أول من نطق بها .

(١) الضحى ٩ - ١١

(٢) في الأصل : « فذايب » وهو تصحيف .

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، وهو في ديوانه ٤٠٢ ، والكتاب ١ / ١٢٤ ، وابن يعيش ٧٨ / ٧ ، واللسان : (قول) .

(٤) في الأصل : « وإن كان في اللفظ فنعلم رأما المعنوي » وما أثبتناه هو من نقل صاحب الجنى عن المؤلف .

(٥) سورة ص ٢٠

ويجوز أن تقلب ميمها الأولى ياءً تخفيفاً كقوله (١) :

١١٣ - رَأَتْ رَجُلًا أَيَّمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ
فَيَضْحَى وَأَيَّمَا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصِرُ
أراد « أمّا » ، فخفف ، وأمّا قول الشاعر (٢) :

١١٤ - وَمَا أَنْتَ أَمَّا ذِكْرُهَا رَبْعِيَّةٌ يُخِطُّ لَهَا مِنْ ثَرَمَدَاءَ قَلِيلٍ
فإنها « أم » ، (٣) المقطوعة دخلت على « ما » ، الاستفهامية ، وأمّا قول الآخر (٤) :

١١٥ - أبا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
فهي « أن » ، دخلت في المعنى على « كنت » ، فحذفت « كان » ، وعوض
منها « ما » ، وانفصل الضمير فصار « أنت » ، ولذلك انتصب « ذا نفر » بعده ،
فليسا من الباب .

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، وهو في ديوانه ٩٤ ، وروايته « أمّا » . وانظر :
الأزهية ١٥٧ ، والمتن ٣٧٥ ، واللسان : (ضحا) ، والمغني ٥٧ ، والأخضر ٦٠٨ ،
وشواهد المغني ١٧٤ ، والحزانة ٤٢١/٢ . يضحى : يظهر للشمس ، يخصر : إذا أصابه البرد .

(٢) البيت لعلامة ، وهو في ديوانه ٣٥ ، واللسان : (ثرمد) ، والدرر ١٧٩/٢ .
(٣) في الأصل : « أن » ، وهو تحريف .

(٤) البيت لعباس بن مرداس ، وهو في ديوانه ١٢٨ ، والكتاب ٢٩٣/١ ، والأزهية .
١٥٦ ، والمقرب ٢٥٩/١ ، وأمالى الشجري ٣٤/١ ، وابن يعيش ٩٩/٢ ، والمغني ٣٤ .
وشواهد ١١٦ . وأصل التركيب في البيت : لأن كنت ذا نفر ، فحذفت لام العلة .
وحذفت « كان » فانفصل الضمير ، فوجب زيادة « ما » للتعويض ، وأدغمت النون في الميم .
وانظر في هذه المسألة : أمالي الشجري ٣٣٥/١ ، وابن يعيش ٩٩/٢ ، والشذور ١٨٦ .

باب إمّا المكسورة المشددة^(١)

اعلم أن « إمّا » حرفٌ من حروف العطفِ خلافاً لبعض النحويين كإبي عبي الفارسي^(٢) ومن تبعه ، فإنه يذهب إلى أنها ليست حرفَ عطفٍ ، لأنَّ حرفَ العطفِ لا يخلو من أن يعطف مفرداً على مفرد أو جملةً على جملةٍ ، وأنت إذا قلت : « ضربتُ إمّا زيدا وإمّا عمراً » تجدها أول ، قبل المعطوف عليه بحريةٍ عن العطف ، وتجد الواوَ ثانيةً قد دخلت عليها وهي حرفُ عطفٍ فلا يجتمع حرفا عطف .

والصحيح أنها حرف عطف وهو نصُّ الصيِّمري^(٣) في تبصيرته لأنه قال :
 ١٨ وإمّا دخلت « إمّا » الأولى لتؤدِّن أن الكلامَ / مبنيٌ على ما لأجله جيء بها ، ودخلت الواوُ ثانيةً تنبئ بأن « إمّا » الثانية هي الأولى ، قال : لا يصحُّ أن تكون الواوُ عاطفةً للكلام لأنه فاسد ، لأنَّ الواوَ مُشتركةٌ^(٤) لفظاً ومعنى ، والكلامُ نسي فيه « إمّا »^(٥) ليس على ذلك بل على المخالفة من جهة المعنى .

وهذا الذي ذكر الصيِّمري هو الحقُّ ، وهو ظاهرٌ مذهب سيدييه ومذهب أئمة المتأخرين المحذِّفين كإبي موسى الجزولي^(٦) وغيره ، وفيه الردُّ على أبي علي وأتباعه ضرورةً .

(١) انظر في « إمّا » المقتضب ٢٨/٣ ، الجنى ٢١٣ ، الأزهية ١٥٨ ، أمالي الشعرى ٢٤٣/٢ ، ابن يمش ٩٧/٨ ، المغرب ٢٣١/١ ، المغني ٦١

(٢) انظر : ابن يمش ١٠٣/٨

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن علي ، له التبصرة ، كتاب شهر في المغرب ونقل عنه أبو حيان .
 بحر : البقية ٤٩/٢

(٤) في الأصل : « مشتركة » وهو تحريف .

(٥) في الأصل : « ان » وهو تحريف .

(٦) عيسى بن عبد العزيز ، أخذ عنه الشلوين ، شرح أصول ابن السراج ، وله المقدمة مشهورة وهي حواشٍ على جل الزجاجي ، مات سنة ٦٠٧ . انظر : البقية ٢٣٦/٢

ولها في الباب أربعة معانٍ : معنيان في الطلب ومعنيان في الخبر . فاللذان في الطلب هما التخيير كقولك : « كُلْ إِمَّا مِمَّاكَ وَإِمَّا جِبْنًا » ، والإباحة ، كقولك : « خُذْ إِمَّا دِينَارَ ذَهَبٍ وَإِمَّا نِصْفَيِ دِينَارٍ » . ومنه قوله تعالى : « فإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً » (١) .

والفرق بينهما أن المأمور ، [له] أن يجمع بين الشيئين في الإباحة وليس له ذلك في التخيير .

والمعنيان اللذان في الخبر الشك (٢) ، كقولك : قام إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُوٌ ، وقنيلُ الإبهام كذلك ، إلا أن الفرق بينهما (٣) أن التخيير في الشك لا يعلم مَنْ فَعَلَ الفعل ، وفي الإبهام يعلمه ويريد الاستبهام على السامع .

وأكثر ما تكون (٤) مكسورة همزة كما تقدم ، وقد جاء فتحها كما قال الشاعر (٥) :

١١٦ - تَنْفَحُهَا أَمَّا شَمَالُ عَرِيَّةٌ وَأَمَّا صَبَا جِنَحِ الظَّلَامِ هَبُوبُ
هكذا روي بفتح الهمزة فيها ، وقد جاء فيها قلب ميمها الأولى ياءً (٦) تخفيفاً كما فُعِلَ بـ « أَمَّا » في الباب [قبل هذا] ، قال الشاعر (٧) :

(١) محمد ، ونص الآية : « فشدوا الوثاق فإِذَا » .

(٢) غير واضحة في الأصل .

(٣) نسب في الحزاة ٤٣٢/٢ لأبي القمقام ، وهو في المقرب ٢٣١/١ ، والهمع ١٣٥/٢

والدرر ١٨٢/٢

(٤) وهي رواية الحزاة .

(٥) البيت لسعد بن قرط كما في الحزاة ٤٣١/٤ ، وصدده :

يَا لَيْتَمَا أُنْمَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا

ونسب في اللسان : « أما » إلى الأحوص . وهو في المغني ٦٢ ، والاشموني ٤٢٥ ،

وشواهد المغني ١٨٦ ، والهمع ١٣٥/٢

١١٧- أَيْمًا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمًا إِلَى نَارٍ

وهو قليلٌ مِنْ جَهةٍ ما ذكرنا^(١) ، ومن جَهةٍ [حذف] الواو قبل الثانية ، كما جاء حذف [ما] منها ضرورةً ، قال الشاعر^(٢) :

١١٨- فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبِرٍ

والتقدير : فإِذَا^(٣) تجزَع جزءاً ، وإِذَا تتخذ إجمالاً صبرٍ ، والأكثر أيضاً فيها أَنْ تُكْرَّرَ ، وقد جاءت دون تكرارٍ ، قال الشاعر^(٤) :

١١٩- تُهَاضُ بُدَايِرَ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِذَا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَ خَيَالُهَا

وقد نَابَتْ دِنْ ، إِنْ ، الشرطية ود لا ، النافية مَنَابَ الثانية وهو قليل ، قال الشاعر^(٥) :

١٢٠- فَإِذَا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِحَقٍّ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَشِيٍّ مِنْ سَمِينِي

وإِلَّا فَاطْرِحْنِي وَأَتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

(١) غير واضحة في الاصل ،

(٢) البيت لأريد بن الصمة كما في الخزائنة ٤/٤٤٢ ، صدره :

لَقَدْ كَذَبْتُكَ نَفْسُكَ فَكَذِبَتْهَا

وهو في الكتاب - غير منسوب - ١/٢٦٦ ، والكامل ١١٤ ، وابن يمش ٨/١٠١

(٣) قوله : « فإِذَا » غير واضح في الاصل .

(٤) البيت في ديوان الفرزدق ٢/٧١ ، وفي ديوان ذي الرمة ٦٧٢ ، ورواية « تهاض »

فيه « نَلِيمٌ » ، وهو في الفراء ١/٣٩٠ ، والأزهية ١٥١ ، وأمالى الشجري ٢/٣٤٥ ، والمقرب

١/٢٣٢ ، والجنس ١٥٣ ، وشواهد المغني ١٩٣ ، والهمع ٢/١٣٥ . وتهاض : اسم علم .

(٥) البيت للشبب العبدي كما في حاشية البحري ٥٩ ، وهو في أمالي الشجري ٢/٣٣٤ .

والأزهية ١٥٠ ، والمغني ٦٣ ، وابن يمش ٤/١٥١ ، والمقرب ١/٢٣٢ ، والأشئوني ٤٢٦ ،

وشواهد المغني ١٩٠ ، والخزائنة ٤/٤٢٩

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

١٢١ - فَأَمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٍ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا
هـ وقوله (٢) :

١٢٢ - فَأَمَّا تَرَيْنِي لَا أَعْمَضُ سَاعَةً مِنْ اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ أَكِبَّ فَأَنْعَسَا

وقوله تعالى : « فَأَمَّا تَرَيْنِ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا » (٣) فليست « إِمَّا » هذه من الباب وإنما هي التي للشرط دخلت عليها ما الزائدة للتوكيد ولذلك / انجزم ما بعدها ٤٩ من ... (٤) ، ودخلت النون على الفعل (٥) في الآية للتوكيد مشددة ، وحذفت في البيتين النون التي للرفع للجزم ، وأعل على ما يقتضيه تصريف « رأى » ، ويجوز حذف « ما » في هذه ، وتبقى « إن » الشرطية ، فليست من الباب فاعلمه .

(١) البيت للأعشى وهو في ديوانه ١٧١ ، وروايته : فإن تمهيدني ، والكتاب ٤٦/٢ وصدره فيه :

فَأَمَّا تَرَيْنِي لِمَتِّي بُدِّلَتْ

وهو في أمالي الشجري ٢٢٧/١ ، والمخصص ٨٢/١٦ ، وابن يعيش ٩٥/٥ ، واللسان : « حدث » والأشعر ١٧٤/١ ، والعيبي ٤١٦/٢ ، والخزائن ٥٧٨/٤

(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٠٥ ، والمقتضب ١٤/٣

(٣) مريم ٢٦

(٤) خرم في الاصل ، لعله « الأفعال »

(٥) في الاصل : « عل ما » وهو تحريف .

باب إن المكسورة المخففة

اعلم أن له في الكلام خمسة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون حرفاً للشرط ، فتجزم فعلين مضارعين ، أحدهما هو الشرط والثاني هو الجزاء ، هذا هو الأصل فيها وفي أدوات الشرط ، وهو الكثير ، ثم يجوز أن تدخل على ماضين فلا تؤثر فيها لبنائها وهما في المعنى مستقلان ، ويجوز أن تدخل على ماضٍ ومضارع فيبقى الماضي مبنياً ، قال أكثر النحويين : ويكون المضارع إذ ذاك مفعولاً فلا تؤثر فيه إذا لم تؤثر في الذي يليها ، واستشهدوا على ذلك بقول زهير ^(١) :

١٢٣ - وَإِنْ أَتَدَّ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمٌ
يرفع ، يقول ، ، وهو عندي على حذف الفاء من الجواب ضرورة ^(٢) ، كما قال ^(٣) :

١٢٤ - يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ
أراد : « فصرع » ، فحذف الفاء للضرورة ، فبقي الفعل مرفوعاً على أصله مع الفاء .

(١) انظر في « إن » الكتاب ٥٥٥/١ ، المقتضب ٤٩/١ ، الأضداد ١٨٩ ، الأهمية

٣٢ ، الجنى ٨٢ ، المغني ١٧

(٢) البيت في ديوانه ١٥٣ ، وأما في القالي ١٩١/١ ، والإنصاف ٦٢٥ ، والأشعرى

٥٨٥ ، وشواهد المغني ٨٣٨

(٣) وهو مذهب الكوفيين والمبرد ، ورفع عند سيبويه على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفاً ، وقال بعضهم : لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضياً ضعفت عن العمل في الجواب ، انظر : الأشعرى ٨٥/٣

(٤) نسب في الكتاب ٥١١/١ إلى جرير بن عبد الله البجلي ، ونسب في الخزائنة

٦٤٤/٣ إلى عمرو بن الحارث ، وهو في أمالي الشجري ٨٤/١ ، وابن يعيش ١٥٨/٨ ، والمقرب

٢٧٥/١ ، والإنصاف ٦٢٣/٢ ، واللسان : (بجل) ، وابن عقيل ١٠٢/٤ ، وشواهد التصحيح

١٨٧ ، والمغني ٦١٠ ، والأشعرى ٥٨٦ ، وشواهد المغني ١٩٧

فأما في الكلام فلا أهم منه شيئاً ، وإذا جاء بقياسه الجزم لأنه أصل العمل في المضارع ، تقدم الماضي أو لم يتقدم ، وذكر بعض المتأخرين أنه يجوز فيه الجزم على أصل العمل ، والرفع موافقة للماضي قبله في عدم العمل ، ووجه الرفع ما ذكرت لك في الشعر .

ثم قد تدخل على مضارع وماضي فتعمل في الأول لأنه مضارع ، ولا تعمل في الثاني لأنه مبني ، وذلك أيضاً قليل ، كقوله (١) :

١٢٥ - مَنْ يَكِدُّنِي بِسَيٍّ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

واعلم أن الفاء تدخل في الجواب إن لم يكن بعدها فعل ماض ولا مضارع لازمة ، ويجوز دخولها ، مع الماضي والمضارع إلا إن كان الماضي [مقترناً] به وقد ، فتأزم ، كقوله تعالى : « وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ » (٢) :

و « إذا » تجري مجرى الفاء في الجواب إلا أنها لا تكون إلا مع الجملة الاسمية غير الطلبية فتأزم ، فتقول : إن تقم فعمرو منطلق ، أو فانطلق ، أو فقد انطلق زيد ، أو فاغفر لزيد ، أو فلا تعاقبه ، وإن يقيم زيد إذا عمرو منطلق ، كقوله تعالى : « وَإِنْ نَصَبُهُمْ سَبْطٌ بِمَا قَدَّمْتِ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ » (٣) .

وأما نحو « إن يقيم زيد فقام عمرو » أو « فلم يقيم عمرو » فيجوز هناك حذف الفاء والإثبات ، فإن أثبتتها فهي الجواب ، والفعل على أصله من الرفع ٥٠

(١) البيت لأبي زبيد الطائي كما في نوادر أبي زيد ٦٨ ، وهو في المقتضب ٥٩/٢ ، والمقرب ٢٧٥/١ ، وابن عقيل ١٠٠/٤ ، والأشعرى ٥٨٥ ، والخزانة ٦٥٤/٣ ، والشجاء الشوك ، (٢) آل عمران ١٨٤ (٣) الروم ١٣٦

ان كان مزارعاً ، وإن حذفتها فالفعل 'الجواب' ، والفعل '١١' مجزوم ، إلا إن أردتها ، وبأنه ضرورة كما ذكر .

واعلم أنه يجوز حذف الفعل وإبقاء الجواب للعلم بذلك لقريظة (٢) حال أو سياق كلام كقوله (٣) :

١٢٦ - فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ
أراد : « وإن لا تطلقها » فحذف لدلالة ما تقدم ، كما أنه يجوز حذف الجواب لدلالة ما تقدم عليه ، كقولك : « أقوم إن قام زيد » ، التقدير : أقم ، وربما حذف الشرط والجواب معاً للدلالة أيضاً وهو قليل ، كقوله (٤) :

١٢٧ - قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى : وَإِنْ
كَانَ غَنِيًّا مُعْدِمًا ! قَالَتْ : وَإِنْ
المعنى : وإن كان غنياً معدماً أتزوجه .

ويجوز أن يسد القسم وجوابه مسد جوابها كقولك : « إن قام زيد والله لأضربنه » .

واعلم أن النحويين اختلفوا في العامل في الفعلين (٥) : الشرط والجزاء ، فقال

(١) قوله « والفعل » غير واضح في الأصل .

(٢) في الأصل : « القريظة » وهو تحريف .

(٣) البيت للأحوص وهو في ديوانه ١٩٠ ، وأمالي الزجاجي ٨٢ ، وأمالي الشجري ٣٤١/١ ، والإنصاف ٧٢ ، والمقرب ٢٧٦/١ ، والمغني ٧٢٠ ، وابن عقيل ١٠٧/٤ ، وشواهد المغني ٧٦٧

(٤) البيت في ملحقات ديوان روبة ١٨٦ ، وهو في المغني ٧٢٤ ، والمقرب ٢٧٧/١ ، والأشموني ٥٩٢ ، وشواهد المغني ٩٣٦/٢ ، والحزانة ٦٣٠/٣ ، والرواية المشهورة « فقيرا » .

(٥) انظر : الإنصاف ٦٠٢ ، والأشموني ٥٨٤/٣

بعضهم : إنَّ العامل في الفعلين معاً أداة الشرط ، وقال بعضهم : العامل في الشرط
الأداة ، والعامل في الجزاء الأداة والفعل الأول ، وقال بعضهم : العامل في الأول
الأداة والعامل في الثاني الأول ، ولكل طائفة حجة بطول بسطها هنا .

والصحيح أن الأداة هي العاملة في الفعلين معاً ، وهو مذهب سيبويه وأكثر
النحويين ، لأنه قد تقدّم أن العمل إنما هو بالاستدعاء والتضمن للتأثير في المستدعي
على طلبه من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ، إما بالأصالة كالفعل والحرف
في الاسم والحرف في الفعل ، وإما بالشبه كالاسم في الاسم والحرف في الاسم ،
فالأول نحو : قام زيد ، ويزيد ، ولم يقم ، وإن يقيم أقم ، والثاني : كضارب
زيداً ، وحسن وجهه ، وإن زيدا قائم ، هذا هو الأصل في هذه الصناعة ، وهو
باب نافع إن شاء الله .

فعلى هذا لا يصح عمل فعل في فعل لأنه لا يتضمنه بنفسه ولا يستدعيه ،
فبطل القول الثالث ، ولا عاملان في معمول واحد لأن كل واحد منها لا يطلبه
من حيث طلبه الآخر فبطل القول الثاني ، والله أعلم .

الموضع الثاني : أن تكون حرفاً للنفي ك ما و لا و ليس ، فتدخل على
الأفعال والأسماء ، ولا تؤثر فيها لأنها ليست بمختصة ، وما لا يختص لا يعمل ،
فتقول : إن قام زيد ، وإن يقوم زيد ، وإن زيد قائم ، وإن زيد إلا قائم ،
غبي ك ما ، في هذا المعنى ، قال الله تعالى : « بَلْ إِنْ يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ
بَعْضاً إِلَّا غُرُوراً » (١) ، وقال : « مَكُنَّاهُمْ فِي مَا إِنْ مَكُنَّاكُمْ فِيهِ » (٢) ،
وقال : « إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ » (٣) .

وقد عملتها أبو العباس المبرد إجراء لها تجرى « ما » الحجازية ، فرفع بها / ٥٩

(١) فاطر ٤٠ (٢) الأحقاف ٢٦ (٣) الملك ٢٠

ما كان مبتدأ ونصب ما كان خبراً ، كقولك : ان زيد قائماً ، وأنشد قول الشاعر (١) :
 ١٢٨ - إن هو مُستَوِيّاً على أَحَدٍ إِلَّا على أَضعَفِ المجَانِينِ
 وهذا البيت من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه إذ لا نظير له .

وعلم عليها هو الكثير والأصل ، لعدم الاختصاص كما ذكر ، لأنه لا يعمل
 إلا ما يخص كحروف الجر وحروف الجزم ، هذا ما يمكن كجزء منه كالآلف
 واللام وسين الاستقبال .

الموضع الثالث : أن تكون مخففة من الثقيلة فتكون للتوكيد في الجملة
 كالتيمة وتدخل على المبتدأ والخبر وعلى ظننت وأخواتها وسائر نواسخ الابتداء من
 من الأفعال كـ كان ، وأخواتها و كاد ، ويجوز فيها الإلغاء والإعمال كالمثقة (٢) ،
 نحو : إن زيدا قائم ، وإن زيداً لقائم ، فإذا أُعْمِلَتْ لم تازم اللام في الخبر
 كالمثقة ، وإذا أُلغيت لزم اللام في الخبر ، فرقاً بينها وبين النافية ، والقياس
 فيها ألا تعمل إذ لا اختصاص لها كما تقدم ، إذ يجوز دخولها على المبتدأ
 والخبر وعلى نواسخ من الأفعال المذكورة ، لكن عُمِلَتْ بمراعاة أن تلك
 الأفعال يجوز سقوطها بعدها فتبقى بخاصة بالأسماء .

وبما يدل على مراعاة الابتداء في الأصل دخول اللام المذكورة في معمول
 تلك الأفعال فتقول : إن ظننت زيدا قائماً ، كما تقول : إن زيدا قائم ،

(١) لم أحتد الى قائله ، ومر في الأرمية ٣٣ والشطر الثاني فيه :

إِلَّا على حِزْبِهِ المَلَاعِينِ

والقرب ١٠٠/١ ، وابن عقيل ١٨٤/١ ، والأشوسني ١٢٦ ، والهج ١٢٥/١ ،
 والخزانة ١٦٦/٤

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن « إن » المخففة لاتعمل . وذهب البصريون إلى أنها تعمل .
 انظر : الإنصاف ١٩٥

وكذلك تقول : « إن كان زيدٌ يضربك » ، قال الله تعالى : « وإن كنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ » (١) و « إن كاذبٌ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا » (٢) ، فتلزم اللام في معمول هذه الأفعال كما تلزم في خبر الابتداء للعلّة المذكورة .

ولا يجوز دخولها - أعني « إن » الخفيفة - على غير نواسخ الابتداء من الأفعال ، خلافاً للكوفيين فإنهم يميزون ذلك قياساً على قول الشاعر (٣) :

١٢٩ - شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا
حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وقول بعض الفصحاء : « إن قَتَعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطًا » (٤) ، وهما من الشذوذ بحيث لا يقاس عليهما .

الموضع الرابع : أن تكون زائدة بعد « ما » النافية (٥) فيقول : ما إن زيدٌ منطلقٌ ، وما إن انطلق زيدٌ ، تقديره : ما زيدٌ منطلقٌ وما انطلق زيدٌ ، قال الشاعر (٦) :

(١) يوسف ٣ (٢) الفرقان ٤٢

(٣) البيت لماتكة بنت زيد كما في الخزائنة ٣٤٨/٤ ، وهو في كتاب اللامات ١٢١ ، والأزمية ٣٧ ، والإنصاف ٦٤١ ، والمقرب ١١٢ ، والمغني ٢١ ، وابن عقيل ٢٢١/١ ، والأشموني ١٤٥/١

(٤) انظر المقرب : ١١٢/١ . وقمته بالسوط : علاه به .

(٥) ذهب الكوفيون إلى أن « إن » إذا وقعت بعد « ما » فإنها بمعنى « ما » وجاءت لتأكيد النفي ، وذهب البصريون إلى أنها زائدة . انظر الإنصاف ٦٣٦

(٦) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ٣٢ ، وتمامه :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَأْمُوا قَمًا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

وهو في الأزمية ٤١ ، والمقرب ٢٠٥/١ ، واللسان : (حلف) ، والمغني ١٨٨ ، وشواهد للمغني ٣٤١ ، والخزائنة ٢٢١/٤ . الفاجر : الكاذب ، والصالي الذي يصطلي النار .

١٣٠ - قَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

وإذا دخلت (١) على « ما » الحجازية أبطلت عملها ، فرجع خبراً للمبتدأ ما كان خبراً لها ، نحو قول الشاعر (٢) :

١٣١ - قَمَا إِنْ طَبْنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَائِنَا وَدَوْلَةٌ آخِرِينَ

وأما « إن » التي في قوله تعالى : « إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا » (٣) فذكر بعض المفسرين للحروف أنها بمعنى « لقد » ، والصحيح أنها مخففة فهي مثل التي في قوله تعالى : « إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ » (٤) وقد فسرت .

٥٢ وأما قوله تعالى : « وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ » (٥) ، فقال بعض النحويين فيها ، وفي قوله ﷺ : « وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ » (٦) : « إِنْ » « إِنْ » فيها بمعنى « إذا » وليس بصحيح ، بل هي من باب التي للشرط والجزاء المتقدمة ، وحذف جوابها للدلالة عليه ، وتقديره : إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ علوكم ، وفي الحديث : إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِحِقَّتْ بِكُمْ ، ولا يلزم في الشرط أن يكون فعله لم يقع ، وإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْأَصْلَ ، فقد تكون صورته صورة الواقع لتحقق وقوعه .

(١) يعني إن الزائدة .

(٢) البيت : فرقة بن مسيك كما في الكتاب ٥٥٦/١ ، وهو في منازل الحروف ٦٨ ، والمختصص ١٠٨/٣ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، والأزمية ٤٠ ، وابن يعيش ١٢٠/٥ ، والمفني ٢٥ ، والجمع ١٢٣/١ ، وشراهد المفني ٨١ ، والخزانة ١١٢/٤ . والطب : شرحته بالمادة والملة .

(٣) الإسراء ١٠٨ (٤) الشعراء ٩٧ (٥) آل عمران ١٣٩

(٦) قطعة من حديث طويل رواه مسلم ٢١٨/١

وممّا جاء من نحو ذلك قوله تعالى « أَتَى أَمْرٌ أَهْدٍ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ »^(١) يعني الساعة ، وقد يوضع المضارع موضع^(٢) الماضي ، قال الشاعر^(٣) :

١٣٢ - لَعَمْرِي لِقَوْمٍ قَدْ نَرَى أَمْسَ فِيهِمْ

مَرَابِطَ لِلْأَمْهَارِ وَالْعَكَرِ الدَّيْرِ

على معنى حكاية الحال وهو أظهر في الحديث .

الموضع الخامس : أن تكون في الكلمة بين آخرها وبين ياء الإنكار وصلة لها وذلك إذا كانت الكلمة مبنية أو لا يظهر فيها الإعراب كقولهم في إنكار أنا إني ، قيل لبعضهم : أترجع إن أخصبت البادية ؟ فقال : أنا إني^(٤) ، فيلزم على هذا كسر نونها لأجل الياء ، وإنما زيدت « إن » محافظة على آخر الكلمة ، وقد تقدّم معنى الإنكار ، ومن العرب من يزيد « إن » في آخر المعربات ، فيقول : أزيد إني ، ومنهم من يكسر التنوين ويستغني عنها فيقول : أزيدني ، وقد ذكر فاعله .

باب أن المفتوحة الخفيفة^(٥)

اعلم أن لها في الكلام أربعة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون مصدرية ، أي مع الجملة التي بعدها في موضع المصدر مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً ، على حسب العامل الداخل عليها ، وسواء دخلت

(١) النحل ١

(٢) في الأصل : « وضع » وهو تحريف .

(٣) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١١٢ ، والبحر المحيط ٤٢٧/١ . والعكرة من الإبل : ما بين الستين إلى السبعين ، والجمع عكر ، والذر : الكثير .

(٤) انظر : الكتاب ٢/٢٠٤

(٥) انظر في « أن » : الكتاب ١/٥٥٥ ، المقتضب ١/٤٨ ، الأزمية ٥١ ، ابن

يعيش ١٨/٧ ، الجنى ٨٥ ، المغني ٢٤ ، الهمع ٢/٢

على ماضٍ أو مضارع ، نحو : أعجبتني أن ضربت^(١) ، وأريد أن أكرمك ، وأمرتك أن تقعد^(٢) ، والتقدير : أعجبتني ضربك ، وأريد إكرامك ، وأمرتك بالعود ، قال الله عز وجل : « أكان للناس عجباً أن أوحينا^(٣) ، تقديره : وحيناً^(٤) ، وقال تعالى : « وعجبوا أن جاءهم منذرٌ منهم^(٥) » ، تقديره : من جمعي ، وقال تعالى : « وأن تعفوا أقرب للتقوى^(٦) » ، « وأن تصوموا خير لكم^(٧) » ، تقديره : عفوك وصومكم .

إلا أنها إذا دخلت على المضارع خصته^(٨) للاستقبال .

وهي أم نواصب الأفعال لكونها تقدّر مع بعض ما يظهر أنه ناصبٌ بنفسه كحتى ولازم كي ولازم الجحود ، على ما يبيّن في أبوابها ، وإذا نصبت فلا تقع بعد^(٩) أفعال التحقّق كعلمت وأيقنت وتحققت^(١٠) ، وتقع قبلها غيرها من الأفعال / ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ « لا » النافية ، لأنها تكون زائدة في اللفظ في مواضع ، وستبيّن في بابها ، ولا يجوز الفصلُ غيرها ولا يتقدّم عليها شيء من صلتها لأنها مصدرية ، وكلّ حرف مصدري فلا^(١١) يصح أن يتقدّم عليه شيء من صلتها لأنه معه كالدال من زيد ، ولذلك لا يفصل بينها .

وإذا كانت مصدرية ناصبة فهي لازمة للعمل في المضارع ، وإن جاء خلاف ذلك فضرورة لشبهها بـ « ما » المصدرية ، كما قال الشاعر^(١٢) :

(١) في الأصل : « ضربتك » (٢) يونس ٢

(٣) في الأصل : « في وحيناً » (٤) ص ٤ (٥) البقرة ٢٣٧ (٦) البقرة ١٤٨

(٧) في الأصل : « خاصته » وهو تحريف .

(٨) في الأصل : « بعدها » وهو تحريف .

(٩) لأنها حين يسبقها فعل من أفعال اليقين تكون مخففة من الثقل .

(١٠) الفاء زائدة .

(١١) البيت لم أهد إلى قائله ، وهو في ثعلب ٣٢ ، وابن يعيش ١٥٠/٧ ، واللسان

(انن) ، والانصاف ٥٦٣ ، والمغني ٢٨ ، والأشعرى ٥٥٣ ، والخزانة ٥٥٩/٣

١٣٣ - أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنْ السَّلَامِ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا
وقيل : هي مخففة من الثقيلة ، وعدم الفصل بينها وبين ما تدخل عليه
ضرورة^(١) ، ومثله^(٢) :

١٣٤ - أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطُّنْجَلِ
ولا تحذف من اللفظ ويبقى عملها ، بل يُرفع الفعل بعدها كقوله تعالى :
« قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ »^(٣) أي : أن أعبد ، إلا عند
الكوفيين^(٤) ، فإنهم يميزون حذفها مع النصب قياساً على قول الشاعر^(٥) :

١٣٥ - أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعَى
وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي
على رواية من نصب « أحضر » ، وقوله^(٦) :

١٣٦ - وَنَهْنَهتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ

(١) لأن الجملة الفعلية التي بعدها يفصل فيها بين « أن » المخففة والفعل به قد وحرف
التنقيس واللفي وأداة الشرط ورب

(٢) لم أجد إلى قائله ، وهو في ابن يعيش ٢٩/٧ ، واللسان (طلع) ، والأشموني
١٤٧ ، والبحر المحيط ٢١٣/٢ ، والعيني ٢٩٧/٢ ، وفي الأصل « لا يرتعون »
فيضطرب الوزن .

(٣) الزمر ٦٤ (٤) انظر في هذه المسألة : الفراء : الزمر ٦٤ ، المقتضب ٨٥/٢
(٥) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ٢٧ ، وشرح القصائد ١٩٢ ، والكتاب ٥٢٨/١
ورتاب ٣١٧ ، والخزانة ١١٩/١

(٦) نسب في الكتاب ٣٠٧/١ إلى عامر بن جوين وصدده :

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدٍ

ونسب في الإنصاف ٥٦١ إلى عامر بن الطفيل ، وهو في المغرب ٢٧٠/١ ، واللسان
(خبس) ، والمغني ٧١٢/٢ ، وشواهد التوضيح ١١٠ ، والأشموني ١٢٩ ، والعيني ٤٠١/٤
والخباسة : الغنية . نهنت : زجرت .

أي أن أفعله ، وقول بعضهم : مرّةً يحفرها^(١) ، أي أن يحفرها ، وذلك من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

ولا تحذفُ ويبقى عملها قياساً إلا في باب حتى وكى الجارة ولامها ولام الجحود والواو والفاء في الجواب ، وأو بمعنى إلا أن ، و د إلى أن ، ، على ما يذكر مبيّناً في أبوابها إن شاء الله .

الموضع الثاني : أن تكون مخففة من الثقيلة ، فتدخل على الجمل الاسمية لا الفعلية^(٢) ، فإن دخلت على الفعلية فلا بد من فصل بينها وبينها في الإيجاب بقد والسين وسوف ، وفي النفي بلا ، ما لم يكن الفعل لا يتصرف كنعيم وبئس وليس وعسى ، فلا يحتاج إلى الفصل لشبه الفعل الذي لا يتصرف بالأسماء . وهي موضوعة للتوكيد كالثقيلة وناسبة مثلها لأن اختصاصها بالاسم أبداً ، وبما يدل على ذلك أنها لا تدخل على الأفعال إلا بالفصل بشيء مما ذكر ، إلا إن كان لا يتصرف للعلة المذكورة ، وكل ما يختص بالأسماء يعمل فيها ، وما لا يختص لا يعمل ، ويزاد هذا بياناً في المفتوحة المشددة ، إلا أن الحظيفة المذكورة يكون اسمها أبداً ضمير أمر وشأن^(٣) .

وكذلك حكمها إذا دخلت على الجملة الاسمية ، فتقول : علمت أن زيد قائم ، وتقول : علمت أن سيقوم ، أو : أن قد تقوم ، أو : أن سوف تقوم ، أو : أن ليس تقوم ، أو : أن نعم الرجل زيد ، أو : أن بش الرجل عمرو ، والتقدير في ذلك كله : أن الأمر أو الشئ ، قال الله تعالى : هـ وأن لا إله إلا هو فهل أنتم مسلمون ،^(٤) ، وقال تعالى : و علم أن

(١) انظر : سر الصناعة ٢٨٦/١ ، المقرب ٢٧٠/١

(٢) أي أنها لا تباشر الجمل الفعلية وإنما لا بد من الفصل بينها وبين الجملة الفعلية .

(٣) قال صاحب الجنى ٨٧ : منبذ الصكوفين في أن المخففة أنها لا تعمل لافي ظاهر

ولا في مضمير ، وأجاز سيبويه أن تلتى لفظاً وتقديراً .

(٤) هود ١٤

سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ، (١) ، وقال الله تعالى : « وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى » ، (٢) وقال تعالى : « وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ » ، (٣) ، وقال الشاعر (٤) :

١٣٧ - فِي فِتْيَةِ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا
أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَتَنَعَّلُ
أي : إن الأمر كلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَتَنَعَّلُ هَالِكٌ ، وقال آخر (٥) :

١٣٨ - أَنْ نِعْمَ مُعْتَرِكُ الْجِيَاعِ إِذَا خَبَّ السَّفِيرُ وَسَابَى الْخَمْرِ
ولا يجوز أن تعملَ في الاسم عملَ المقتلة بدون (٦) أمرٍ أو شأنٍ فيبرز ظاهراً أو مضمراً ، إلا في الضرورة ، كقوله (٧) :

١٣٩ - فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي
طَلَاقَكَ لَمْ أَجَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

(١) المزمّل ٢٠ (٢) النجم ٣٩ (٣) الاعراف ١٨٥

(٤) البيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٥٩ ، وعجزه فيه :

أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحَيْلَةِ الْحَيْلُ

وهو في الكتاب ١٣٧/٢ ، والأزهية ٥٦ ، والخصائص ٤٤١/٢ ، والنصف ١٢٩/٣ ، وأما الشجري ٢/٢ ، والإنصاف ١٩٩ ، وابن يعيش ٨١/٧ ، والخزانة ٤٦٦/٢ ، والهمع ١٤٢/١

(٥) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ٨٨ ، والدرر ١١٩/١ ، والمترنك : المزدحم ، الذي يجتمع فيه الناس ، وسابى الخمر : المشتري ، وردّ سابى الخمر على نعم ، خب السفير أسرع ورق الشجر تحته الريح .

(٦) في الأصل : « عن » وهو تحريف .

(٧) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الأزهية ٥٥ ، والمقرب ١١١/١ ، والإنصاف ٢٠٥ ، واللسان : (حرر) ، والمغني ٢٩ ، وابن يعيش ٧١/٨ ، وابن عقيل ٢٢٢/١ ، والأشموني ١٤٦ ، وشواهد المغني ١٠٥ ، والخزانة ٤٦٥/٢

لأن تخفيفها أوجب حذفه لأنه بالتخفيف زال الاختصاص بالأسماء لفظاً فاعلمه .
 الموضوع الثالث : أن تكون عبارةً وتفسيراً ، إمّا للطلب وإمّا للكلام ،
 فنقول : أمرتك أن لم ، وانطلقت أن مشيت ، ومعناها في المكانين معنى
 « أي ، المفرة ، قال الله تعالى : « ما قلنت لهم إلا ما أمرتني به أن
 أعبدوا الله ربّي » (١) وقال : « وانطلق الملائم منهم أن امشوا » (٢) ، والمعنى :
 « أي عابدوا الله ، وأي امشوا ، وكأنه في التقدير : إلا ما أمرتني به من العبادة ،
 وانطلق الملائم منهم بالمشي » (٣) .

الموضوع الرابع : أن تكون زائدة ، وذلك بعد « لَمَّا » وقبل « لو » ،
 على اطراد ، فنقول : لَمَّا أن جاء زيد أحسنت إليك ، وأن لو قام زيد
 لخرجت ، قال الله تعالى : « فَلَئِمَّا أن جاء البشير » (٤) ، وقال تعالى :
 « وأن لو استقاموا على الطريقة » (٥) ، وقال الشاعر (٦) :

١٤٠- وَلَمَّا أَن تَوَاقَفْنَا قَلِيلًا أَتَخَنَّا لِلْكَلَائِلِ فَارْتَمَيْنَا
 وقال آخر (٧) :

١٤١- أَمَّا وَاللَّهِ أَن لَوْ كُنْتُ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْقَمِينِ

(١) المائدة ١١٧ (٢) سورة ص ٦

(٣) منعب البصريين أن « أن » المفرة قسم قائم برأسه ، ونقل عن الكوفيين أنها
 عندهم المصدرية ، انظر : الجني ٨٨

(٤) يوسف ٩٦ (٥) الجن ١٦

(٦) لم أمتد إلى قائله ، وهو في المقرب ١١٥/١

(٧) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الإنصاف ٢٠٠ ورواية « القمين » فيه « العتيق » ،
 والمقرب ١٠٣/١ ، والمنسي ٣١/١ ، والهمع ٤١/٢ ، وشواهد المغني ١١١ ، والخزانة
 ١٤١/٤ . والقمين : الجدير بالشيء .

ولا تَرَادُ مع غيرِها إلا شاذاً ، كقوله (١) :

١٤٢ - كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

على رواية مَنْ خَفَضَ ظَبِيَّةً (٢) ، وأما قوله تعالى : «يُسَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا» (٣) ، فزعم بعضهم أَنَّ «أَنَّ» ها هنا بمعنى «لِثَلَا» (٤) ، وكذلك قوله تعالى : «أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى» (٥) ، وليس بصحيح من حيث جعلها قسماً زائداً على ما ذكرنا ، وإنما هي راجعة إلى المصدرية المذكورة حذفَ قبلها حرفُ الجر ، لأنَّ حذفه معها ومع «أَنَّ» مطرود ، وقد تقدّم من ذلك شيءٌ قبل ، وحذقتُ بعدها «لا» ، النافية لأنها تحذف في بعض المواضع للعيان بذلك كما حذقتُ في قوله تعالى : «تَفْتَأُ تَذْكُرُ» يونس (٦) ، وفي قول الشاعر (٧) :

(١) نسب في الكتاب ١٣٤/٢ إلى ابن صريم الشكري ، مصدره :

وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بَوَاجِهٍ مُقَسِّمٍ

ونسب في الاصمعيات ١٥٧ إلى علباء بن أرقم ، ونسب في اللسان «قسم» إلى كعب بن أرقم ، وهو في أمالي القاضي ٢٠٦/٢ ، والنصف ١٢٨/٣ ، والمقرب ١١١/١ ، وابن يعيش ٨٣/٨ ، وأمالي السهيلي ١١٦ ، والمغني ٣٢ ، والشذور ٢٨٤ ، والمغني ٣٠١/٢ .
والوجه المقسم : الحسن ، تعطو : تمد عنقها ، وارق السلم : شجر السلم المورق .

(٢) انظر تخريج روايات «ظبية» في الشذور ٢٨٤

(٣) النساء ١٧٦

(٤) وهو ماذهب إليه الهرري في الأزهية ٦٤

(٥) البقرة ٢٨٢ (٦) يوسف ٨٥

(٧) البيت للملك بن خالد الخناعي كما في ديوان الهذليين ٢/٣ ورواية الصدر فيه :

وَالْخُنُسُ لَنْ يُعْجِزَ الْيَّامَ ذُو حَيْدٍ

ونسب في الكتاب ١٦٦/٢ إلى أمية بن أبي عائذ ، ونسب في ابن يعيش ٩٨/٩ إلى عبد مناة الهذلي ، وهو في اللامات ٧٣ ، وأمالي الشجري ٣٦٩/١ ، والمغني ٢٠٦ ، وشواهد ١٥٦ ، والحزانة ٢٣١/٤ . يريد بندي الحيد : الوعل ، الشمخر : الجبل الشامخ الطيان والاس : نوعان من النبات ،

١٤٣ - تَالِهٌ يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ
يَمُشُّ خَيْرٌ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْآسُ
، وإن اختلف الموضعان في الدلالة .

باب إن المكسورة المشددة ^(١)

اعلم أن لها في الكلام موضعين :

الموضع الأول : أن تكون للتوكيد في الجملة الاسمية وهي داخلة على المبتدأ والخبر ، فيصير ما كان مبتدأ اسماً لها فتصيه ، وما كان خبراً ^(٢) خبراً لها فترفعه .

وكانت حقاً وحقاً أمثالها من الحروف التي تعمل عملها أن تخفيض الاسم بعدها لأنها اختصت بالأسماء ولم تكن كجزء منها ، وكل ما اختص بالأسماء ولم يكن كجزء منها عمل فيها الحذف كحروف الجر ، إلا أن « إن » وأخواتها أشبهت الأفعال المتعدية إلى مفعول به واحد ^(٣) من نحو : ضرب زيد عمراً ، بكونها طلبت اسمين كطلبها لهما ، وتضمنتها كتضمنها ، وإن اختلفا فيه ^(٤) ، فعملت ذلك العمل لشبهها له فيما ذكر ، إلا أنه تقدم المنصوب لازم ^(٥)

(١) انظر في « إن » : الكتاب ٥٣٩/١ ، والمغرب ١٠٦/١ ، وابن يعيش ٥٩/٨ ، والجنى ١٥٨ ، والفني ٣٦

(٢) في الأصل : « وما كان خبراً لها خبراً لها »

(٣) انظر في أوجه مشابهة « إن » للفعل : الإنصاف ١٧٧/١ ، أسرار العربية ٦١

(٤) الميزة في الأصل معرفة : « بكونها طلبت اسمين بعدما لطلبها وتضمنتها كتضمنه » . وإرجاع الضمائر كما يلي : بكونها (بكون إن) ، كطلبها (طلب الأفعال المتعدية) ، لهما (للاسمين) وتضمنتها (تضمنت إن وأخواتها الاسمين) كتضمنها (تضمن الأفعال المتعدية للاسمين) ، وإن اختلفا فيه (في العمل) فعملت الأفعال المتعدية الرفع ثم نصب وعملت إن وأخواتها النصب ثم الرفع .

(٥) في الأصل : « لازماً » ، الضمير في « انه » للشأن .

على المرفوع في بابها ، تنبهاً على أن عملها بحق الشبه لا بحق الأصل ، ولم تصرف تصرف الأفعال ، فلا يجوز في معيولها تقديم آخرها على الأول ولا عليها لذلك .

فإذا ثبتت هذه المقدمة فلد : أن أحكام^(١) تختص بها لابد من ذكرها :
فمنها : أنه لا يجوز حذف اسمها لأنه عمدة ، مبتدأ في الأصل إلا إن كان ضمير شأن فيجوز حذفه^(٢) في الشعر كقوله^(٣) :

١٤٤ - إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَازِرًا وَطِبَاءً
وتقديره : إِنَّ مَنْ . وأما حذف خبرها فيجوز للدلالة عليه ، كقوله^(٤) :

١٤٥ - وَيَقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقد كبرت فقلت : إِنَّهُ
أي : إِنَّهُ قد كان ذلك ، [و] كقوله^(٥) :

١٤٦ - إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًا وَإِنْ فِي السَّفَرِ مَا مَضَى مَهَلًا
أي : إِنَّ لَنَا مَحَلًّا .

ومنها : أنه لا يصح أن تدخل على مبتدأ فيه معنى الاستفهام نحو : مَنْ

(١) انظر في هذه الأحكام المقرب ١٠٦/١ وما بعد .

(٢) في الأصل : « حذفها » وهو تحريف .

(٣) البيت للأخطل ، وهو في ديوانه ٢٧٦ (مطبوعة بيروت) ، وأما الشجري ٢٩٥/١ ، والمقرب ١٠٩/١ ، وابن يعيش ١١٥/٣ ، والمغني ٣٦ ، والخزانة ٤٥٧/١ .

(٤) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات وهو في ديوانه ٦٦ ، وانكتاب ٥٥٥/١ ، وأما الشجري ٣٢٢/١ ، وابن يعيش ١٣٠/٣ ، واللسان والتاج : (أنن) ، والمغني ٣٧٠ ، وشواهده ١٢٦ .

(٥) البيت للأعشى ، وهو ديوانه ٢٣٣ ، والكتاب ١٤١/٢ ، والخصائص ٣٧٣/٢ ، وأما الشجري ٣٢٢/١ ، وأما السهيلي ١١٥ ، والمقرب ١٠٩/١ ، وابن يعيش ١٠٣/١ ، واللسان : (حلل) ، والمغني ٨٧ ، وشواهده ٢٣٨ ، والخزانة ٣٨١/٤ . ووقع في الأصل تحريف « مد مضى نهلا » .

القائم ؟ أو معنى الشرط نحو : مَنْ يَقُمْ أَمَّ إِلَيْهِ . أو كم الخبرية نحو : كم من قثمٍ ذاهبٌ ، أو ما التعجبية نحو ما أحسنَ زيداً ، وأخواتها المحتاجةُ إلى اسمٍ وخبرٍ مثلها في ذلك ، وأما خبرها فلا يكون « كم » ، الخبرية كما ذكر ولا جملةً طليقةً وهي التي لا تحتلُّ الصدقَ والكذبَ ، فأمّا قول الشاعر : (١) .

١٤٧ - إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تُنْصِبُكَ لِلْكَذِبِ

فعلى تقدير : يقال فيها ، وحذفُ القول في كلام العرب والقرآن كثيرٌ (٢) ، نحو قوله تعالى : « فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً ، ما أصابك » (٣) أي : يقولون : ما أصابك ، وقوله تعالى : « فأمّا الذين أسودّت وجوههم أكفرتم » (٤) أي : فيقال لهم : أكفرتم ، ومواضعه في القرآن كثير .

ومنها : أنه يدخل في خبرها أو ما جرى مجراه اللامُ دونَ سائر أخواتها (٥) ، ٥٦ « إلا » « لكن » (٦) / لما يُبين في بابها ، فتقول : « إنَّ زيداً لقائمٌ وفي اسمها بشرط الفصل ، نحو قوله تعالى : « إنَّ في ذلك لآية » (٧) وفي انفصل المضمَر الذي بين اسمها وخبرها نحو : « إنَّ زيداً لهُ القائم وقوله تعالى : « إنَّك لأنَّ الحليمُ الرشيد » (٨) و « إنَّ هذا لهُ البلاءُ المبين » (٩) ، وفي معمول خبرها شرطٌ تقدّمه

(١) البيت لجميع الأسدي كما في المنضيات ٣٤ و صدره :

وَلَوْ أَصَابَتْ لَقَالَتْ وَهِيَ صَادِقَةٌ

وهو في أمالي الشجري ٣٣٢/١ ، والخزانة ٢٩٥/٤ . والرياضة : التذليل والمعالجة ، وتنصّبك : تتعبك ، والكذب متعلق بالرياضة .

(٢) انظر أمثلة على إضمار القول في : « إعراب القرآن المنسوب للزجاج » ١٤/١ وما بعده .

(٣) النساء ٧٨ ، ٧٩ (٤) آل عمران ١٠٦ (٥) في الأصل : « أخوا » .

(٦) أجاز الكوفيون زيادة اللام في خبر « لكن » انظر الإنصاف ٢٠٩/١

(٧) الحجر ٧٧ (٨) هود ٨٧ (٩) الصفات ١٠٦

على الخبر نحو : « إنَّ زيداً لفي ^(١) الدار قائمٌ » ، ومنه قولُ الشاعر ^(٢) :

١٤٨ - إنَّ امرأً خَصَنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ

ومنه قوله تعالى : « لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ » ^(٣) ، وفي ما يجِلُّ بَحْلُ الخبر من ظرفٍ ومجرورٍ نحو قولك : « إنَّ زيداً لفي ^(٤) الدار » وإنَّ زيداً لَعِنْدَكَ ، قال تعالى : « إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ » ^(٥) ، وفي المضارع نحو : « إنَّ زيداً ليقوم » وقوله تعالى : « وَإِنَّ رَبَّكَ لَيُحْكِمُ بَيْنَهُمْ » ^(٦) ، والماضي الذي لا يتصرفُ ، نحو إِنَّكَ لَنِعْمَ الرَّجُلُ والمتصرف بشرط « قد » نحو : « إنَّ زيداً لَقَدْ قَامَ » ، وإنَّما دخلت اللامُ في هذه هذه المواضع مع « إنَّ » المكسورة لتناسُبها في التوكيد وفي عدم تغييرها ^(٧) لهبتداً أو الخبر عن معنى الابتداء والخبر ، إلا أنه لا يجتمعان مُتَّصِلَيْنِ إلا « إنَّ » قُلبت همزة « إنَّ » هاءً كقوله ^(٨) :

١٤٩ - أَلَا يَأْسَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلُلِ الْحِمَى

لَهَيْتَكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمٍ

وإنَّما قُدِّمَت اللامُ على « إنَّ » ، لأنَّ « إنَّ » عاملةٌ واللام غير عاملة فتولي العاملُ معموله ، فإذا تأخرتْ فُصِّلَ بينها على نحو ما ذكرَ لاجتماع حرفين مؤكِّدين . ولا يصحُّ قولُ مَنْ قال : « إنَّ » « إنَّ » مؤكدة للجملة واللام مؤكدة

(١) في الأصل : « في » وهو تحريف .

(٢) نُسِبَ في الكتاب ١٣٤/٢ إلى أبي زبيد الطائي ، وهو في الإنصاف ٤٠٤ ، وابن يعيش ٦٥/٨ ، واللسان : (خصص) ، والمغني ٧٥٢ ، والأشعرني ٣٣٠ ، والهمع ١٣٩/١ ، وشواهد المغني ٩٥٣ .

(٣) الحجر ٧٢ (٤) في الأصل « في » وهو تحريف .

(٥) الانفطار ١٣ (٦) النحل ١٢٤ (٧) في الأصل : « تغييرها » .

(٨) تقدم برقم ٥١

للخبر لوجهين : أحدهما : أن التوكيد سواء كان بـ « إن » أو اللام إنما عدل هو للأخبار لأنها التي تقع بها الفائدة ، وإثما وُضِعَ الاسم للإسناد إليه . والثاني : أن اللام قد تدخل في اسمها كما ذكر ، فينبغي على هذا أن تكون مؤكدة للاسم خاصة ، وهذا لا يصح .

ومنها (١) : جواز الرفع في المعطوف على اسمها إذا كان بعد الخبر نحو : « إن زيدا قائم وعمرو » ، وقوله تعالى : « إن الله بريء من المشركين ورسوله » (٢) ، على قراءة « من قرأ بكسر » « إن » ورفع « رسوله » خارج السبعة (٣) ، وإنما ذلك لكونها مع اسمها في موضع مبتدأ إذ لم تغير معناه وإن كانت ناصبة ، فإذا قال القائل : « إن زيدا قائم وعمرو » فهو في تقدير : زيد قائم وعمرو ، ولا بد (٤) ، ولا ينكر هذا العطف فإنه قد جاء بعد خبرها وخبر ليس على الموضع بالنصب كقوله (٥) :

١٥٠ - فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ
وكقوله (٦) :

١٥١ - لَعَمْرُكَ مَا قَلْبِي إِلَى أَهْلِهِ بِحُرٍّ
وَلَا مُقْصِرٍ يَوْمًا فَيَأْتِينِي بِقُرٍّ

- (١) أي من أحكام « إن » . (٢) التوبة ٣
(٣) قال أبو حيان ٦/٥ : قرأ الحسن والأعرج : « إن الله بكسر الهمزة ، على إظهار القول ، ولم ينص على أنه قد قرأ أيضا برفع « رسوله » .
(٤) في الأصل : « وعمرو ولا بد » ، ولعل « ولا بد » مقحمة .
(٥) البيت لعقبة الأسدي كما في الكتاب ٦٧/١ ، صدره :

مُعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْجِحُ

- وهو في سر الصناعة ١٤٧ ، وأمالى القالي ١٣٥/١ ، والإنصاف ٣٣٢ ، واللسان : (غمز) ، والمغني ٥٣٠ ، وشواهد ٨٧٠ ، والخزانة ٢٦٠/٢ . وأسجح : أرفق وسهل .
(٦) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٠٩ . والحر هنا : الصابر ، والمقصر : النازع عما هو عليه من الجزع ، والقر : الاستقرار .

برفع «مقصّر» ونصبه وخفضه ، فالرفع عطفاً على موضع «بحر» ، على مذهب
 مبني تميم ، والنصب / عطفاً على موضعه على مذهب أهل الحجاز ، والخفض [عطفاً] ٥٧
 على اللفظ ، ومثل ذلك النعت على الموضع في باب النداء وغيره إذا كانت «مِنْ»
 ترائدة نحو قوله تعالى : « مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ » (١) برفع «غير» ، على موضع
 «إله» لأنه مبتدأ في الأصل ، و «مِنْ» زائدة ، و «لكن» تجري مجرى
 «إِنْ» ، فيما ذكر .

ومنها : أنه يجوز فيها التخفيف ، وقد ذكر حكمها إذا كانت كذلك (٢) .

ومنها : أنه يجوز اتصال نون الوقاية بها ، لأنها أشبهت الفعل في فتح آخرها
 فحفوظ على فتحه ، فإن وُجِدَتْ دون نون الوقاية ، فالتون الأصلية محذوفة لاجتماع
 النونين المتحركتين ، ودلت نون الوقاية عليها ، ولا تقول : إنها المحذوفة لأنها
 «وُضِعَتْ» لمعنى هو باق ، فكان ينبغي أن تبقى معه كقوله تعالى : «إِنِّي أَنَا رَبُّكَ»
 «فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ» . (٣)

وإذا لحقتها «ما» فتقول : إِنَّمَا ، وتدخل على الجملة الاسمية . فبعضهم
 يجعلها كصفة فيرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر وهو المسموع ، نحو قولك : إِنَّمَا
 زَيْدٌ قَائِمٌ ، وقال تعالى : « إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ » (٤) ، وبعضهم يُعْمِلُهَا
 كعملها دون «ما» ، فتكون «ما» زائدة غير مؤثرة ، فتقول : إِنَّمَا زَيْدٌ
 قَائِمٌ ، قياساً على «أَيْت» فإنه قد سُمِعَ نصب ما بعدها بها ومعها [ما] ، وترك
 العمل ، وسأقي في بابها .

والصحيح أنها لا تعمل بحكم السماع كما ذكر ، وبحكم القياس لأنها لا تختص
 بجملة اسمية ولا فعلية إذ تقول : إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَإِنَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ ، ولا يعمل
 إلا ما يختص ، وهذا أصل مبني عليه كثير من أبواب العربية ، وقد مضى منه
 شيء وسيرد عليك شيء منه إن شاء الله .

(١) المؤمنون ٢٣ (٢) انظر : الورقة ٥١

(٣) طه ١٢ (٤) النساء ١٧١

ومعنى « إنمّا » فى كلام العرب الحصر والتخصيص ^(١) بأحد الطرفين ،
فإذا قال قائل : قام زيد وعمرو ، فتقول : إنمّا عمرو القائم ، وإنمّا قام
عمرو ، ومن كلامهم : إنما الكريم يوسف ، ويعبر عنها بعض الأصوليين أنها
لتحقيق المتصل وتحقق المنفصل ، وهذا راجع إلى المعنى الذى ذكرت لك من
الحصر والتخصيص ، وتسمى عند النحويين حرف ابتداء ، إذ الاسماء بعدها
مبتدأ لا غير ، وحكمها فى الحصر والاختصاص حكم « إلا » وكذلك فى
حكم تأخير الفعل وتقديه على الوجوب فى باب الفاعل والمفعول ، نحو : إنما
ضرب زيدا وعمرو ، وإنمّا ضرب عمرو زيدا .

الموضع الثانى : أن تكون جواباً بمعنى « نعم » فتقع بعد الطلب والخبر ،
فإذا قال القائل : اضرب زيدا فتقول : إنّه ، أي : نعم ، وتقول : قام زيد ،
فتقول : إنّه ، أي نعم ، قال الشاعر ^(٢) :

١٥٢ - وَقَائِلَةٌ : أَسَيْتَ فَقُلْتُ جَيْرٌ أَسِيٌّ إِنِّي مِنْ ذَاكَ إِنَّهُ .

٥٨ أي : نعم ، والهاء للوقف ، وقال / الرادّ حين قال القائل : « لعن الله ناقة »
حملتني إليك ، : إن راكبها ^(٣) ، أي : نعم ، ولعن راكبها . وأمّا قول
الآخر ^(٤) :

١٥٣ - وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا لَكَ وَقَدْ كَبُرْتَ فَقُلْتُ : إِنَّهُ .

فيُحتمل أن تكون فيه بمعنى نعم ويحتمل أن تكون على مواضعها الأولى .

(١) قال أبو حيان : « إن فُهم حصر فمين سياق الكلام لا منها ، ولو أفادت الحصر
لأفادته أخواتها المكسورة بـ « ما » ، والجمهور لا يوافقون على ذلك ، انظر : الجنى ١٦٠

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو فى اللسان : « أساء » ، والمغنى ١٢٨ ، وشراؤه ٣٦٢ ،
والخزانة ٢٣٨/٤

(٣) القائل عبد الله بن الزبير ، انظر الخبر فى : الخزانة ٦٢/٤

(٤) تقدم برقم ١٤٥

والهاء ضمير اسمها والخبر محذوف أي : كان ماقلن ، كما حذف الآخر « كان »
أو « ذهب » في قوله : (١)

١٥٤ فسوف تصادفه أينما
والآخر « زالت » في قوله (٢) :

١٥٥ - لما تزل يرحالنا وكان قد

باب أن المفتوحة المشددة (٣)

اعلم أن لها في الكلام موضعين :

الموضع الاول : أن تكون للتوكيد كالمكسورة المشددة المذكورة قبل
هذا ، والكلام عليها في دخولها على المبتدأ والخبر ونصب الأول اسماً لها ورفع
الثاني خبراً لها كالكلام على « إن » المكسورة المذكورة ، لا فرق بينها في ذلك
ولا على ما تدخل عليه من المبتدآت والأخبار التي ذكرت في بابها ، فنقول : علمت
أن زيدا قائم ، كما تقول : إن زيدا قائم .

وأحكامها في العمل بالتشبيه وغيره واحدة كما ذكر ، إلا أن الفرق بينهما
أن هذه مفتوحة وتلك مكسورة وأن هذه أبداً تكون في موضع اسم مفرد
معمولٍ لغيره ، نحو : « أعجبتني أنك قائم وكرهت أنك خارج » و « عجبت
من أنك ذاهب » ، التقدير : أعجبتني قيامك ، وكرهت خروجك ، وعجبت من
ذهابك ، وأن « إن » المكسورة تكون في موضع المبتدأ وخبره حيث وقعا
أول الكلام ، أو أثناءه .

وعدد لها بعض النحويين مواضع (٤) وزاد فيها بعضهم على بعض ، منها ابتداء

(١) تقدم برقم ٨٢ (٢) تقدم برقم ٨١

(٣) انظر في « أن » : الكتاب ٥٣٩/١ ، المغرب ١٠٦/١ ، ابن يعيش ٥٩/٨

الجنى ١٦٢ ، المغني ٣٩

(٤) المواضع التي سيذكرها الآن لأن المكسورة مع أن الباب لأن المفتوحة .

الكلام ، نحو : إن زيدا منطلق ، ومنها بعد القسم ، نحو : والله إن زيدا قائم .
ومنها إذا كان [في] خبرها اللام نحو : علمتُ إن زيدا لمنطلق ومنها : بعد
القول المجرد من معنى الظن وعمله ، نحو : قال زيدٌ إن عمراً منطلقاً ، ومنها بعد
« ألا » الاستفاحية ، نحو : ألا إن زيدا قائم ، ومنها بعد « ثم » ، نحو : قمتُ
ثم إنك تقعد ، ومنها بعد « حتى » ، نحو : قمت حتى إنك منطلقاً ، ولا معنى
لتعديد (١) هذه المواضع لأن كل واحدٍ منها يصلح للبند والخبر فيه ، فذلك يجمعها .

والكلام يتصور فيه للكسورة الهزئة تارةً والمفتوحة تارةً ، ولهما فيه تارةً
بحسب صلاح المفرد أو الجملة أو صلاحها ، وبعضهم حصر (٢) مواضعها بأن قال :
ما صلح في موضعها الاسم والفعل معاً فهي مكسورةٌ فيه ، وما صلح فيه الاسم
لا غير أو الفعل (٣) / لا غير فهي مفتوحةٌ ، احترازاً من « لولا » و « لو » فإن
« ان » مفتوحةٌ بعدها ، و « لولا » يليها الاسم لا غير ، و « لو » يليها الفعل لا غير .

وليس الأمر كذلك ، وإنما ولي « لولا » أن المفتوحة لأن « لا » في موضع
الفعل ، وذلك الاسم يرتفع به فهي على موضعها من حلولها موضع الاسم المفرد
المعمول لا في موضع المبتدأ والخبر على ما زعموا ، لما يذكر في بابها (٤) ، وإنما
ولي « ان » أن المفتوحة المذكورة لأن الفعل مقدّرٌ بعدها فهو مرفوعٌ به مفردٌ
معمول له حلت محله ، فإذا قلت : « لو أن زيدا قائم لا كرمته » ، فالتقدير :
لو صح أو ثبت (٥) ، فإن هذا الفعل قد حُذِف اختصاراً لطلبها له وفاعله بعده .

(١) في الأصل : « لتعديدها » .

(٢) لعله : اختصر .

(٣) في الأصل : تكرار قوله « أو الفعل » .

(٤) هذا المنع على الرأي الذي يقول به المؤلف ، فإما بعد (لولا) مرفوع بانضمام
وقد حُذِف « انعدم » وثابت « لا » منابها وسوف يفصل المؤلف هذا الرأي في
باب لولا .

(٥) هذا منع الكوفيين والمبرد ، ومنع سيبويه على الابتداء والخبر محذوف -
انظر : الجني ١٦٤

ومنه قول بعضهم : « لو ذات سِوارٍ لطمتي »^(١) أي : لو لطمتي ، وعليه قواه تعالى :
« لو أن الله هداني لكنت من المتقين »^(٢) ، ولما كانت « لو » طالبة للفعل جاز
تقديره بعدها .

و « أن » ، هذه لا يُعطَف على موضعها مع اسمها في نحو : علمتُ أن زيدا
قائم وعمره « وتلك »^(٣) يُعطَف على موضعها مع اسمها وإثباتها ذلك لأن « إن »
المكسورة مع اسمها في موضع مبتدأ والمفتوحة مع اسمها وخبرها في موضع اسم
مفرد معمول كما ذكرنا .

و « أن » ، هذه إذا خُفِّفَتْ لا تعمل [إلا] في ضمير الأمر والثأن إلا في
الضرورة ، كما ذكر في بابها ، والمكسورة المشددة ليست كذلك .
و « أن » ، هذه إذا خُفِّفَتْ تدخل على غير الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر
بشرط الفصل كما ذكر في بابها ، والمكسورة ليست كذلك .

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى « لعل » ، كقولك : قمتُ لأتُكَّ تَكْرُمَني ،
أي : لعلك تَكْرُمَني ، قال الله تعالى : « وما يُشْعِرُكُمْ » [أتُها إذا جاءتُ
لا يُؤْمِنُونَ »^(٤) ، وقال الشاعر^(٥) :

١٥٦ - عوجا على الطلل المَجِيلِ لأنَّا
نَبْكِي الدِّيارَ كما بَكَى ابنُ حِزامٍ

أي : لعلنا .

(١) هو مثل عربي ، انظر : مجمع الأمثال ٨١/٢ ، وجهرة الأمثال للعسكري ١٩٣/٢

(٢) الزمر ٥٧ (٣) أي : « إن » (٤) المؤمنون ١٠٩

(٥) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١١٤ ، وابن يعيش ٧٩/٨ ، والمزهر ٤٧٦/٢ ،

والخزانة ٣٧٦/٤

باب : أنا وأنت وأنتِ وأنتما وأنتن^(١)

اعلم أن هذه الألفاظ أصلها ضمائر منفصلة تعود على متكلم أو مخاطب مذكراً أو مؤنثاً مفرداً أو مثنى أو مجموع^(٢) ، ويجري مجراها ونحوها من باب النون ، و « هو وهي وهما وهم وهن » من باب الهاء ، فهي بالعودة على الأسماء أسماء وهي في موضع معمولات إذا كانت أسماء ، وإنما ذكرتها في الحروف لأنها قد تكون في بعض المواضع ليس لها محل من الإعراب فليست بأسماء ، فيحكم عليها بالحرفية ، وذلك في باب الفصل الذي يسميه الكوفيون العباد .

وإنما سَمَّاهُ البصريون بابَ الفصل لأن هذه الألفاظ / المذكورة يُفصلُ بها بين الخبر وذو الخبر من غير اعتدادٍ بها في الإعراب ، ولا احتياجٍ إليها في العودة على الأسماء وإنما وضعت تأكيداً . ٦٠

وسَمَّاهُ الكوفيون عماداً لأن ما بعدها قد يعتمد عليه في بعض المواضع فيه ، ويجعلونها حينئذ أسماء^(٣) .

والصحيح أنها في هذا الباب حروف^(٤) ، لا يحتاج إليها في العودة ولا يكون لها في بعض المواضع فيه محل إعراب .

وهذه الألفاظ تدخل بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله المبتدأ والخبر ، وذلك في باب « كان » وأخواتها ، وفي باب « ظننت » وأخواتها ، وفي باب « أعلمت » وأخواتها ، وفي باب « ما » النافية و « لا » أختها عند بعضهم ، وفي باب « لا » التي لنفي الجنس ، إلا أنه بشرط [أن يكون] المبتدأ والخبر معرفتين ،

-
- (١) انظر في ضمير الفصل : الكتاب ٤٦١/١ ، والمقتضب ١٠٣/٤ ، وأمالى الشجري ١٠٧/١ ، والإنصاف ٧٠٦/٢ ، والجنى ١٤٠ ، وابن يعيش ١٠٩/٣ ، والمغني ٤٦٦ .
 (٢) العبارة في الأصل : « مذكر أو مؤنث مفرداً أو مثنى أو مجموع » وهي محرفة .
 (٣) قال ابن هشام : « سمي عماداً لأنه يعتمد عليه معنى الكلام » . انظر : المغني ٤٩٠ .
 (٤) في الأصل : « حرف » ، وهو تحريف .

وما أصله كذلك ، أو نكرتين تقاربان المعرفة ، وذلك للفصل [بين معرفتين أو]
بين معرفة ونكرة كذلك^(١) ، فتقول : زيد هو القائم ، وإن زيدا هو القائم ،
وكان زيد هو القائم ، وظننت زيدا هو القائم ، وأعلمت زيدا عمرا هو القائم ،
وما زيد هو القائم ، ولا رجلا هو أفضل منك ، ولا رجلا هو أفضل منك ،
وتقول في المعرفة والنكرة التي تقارب المعرفة لأنها لا تقبل الألف واللام كما
لا تقبلها المعرفة^(٢) ، ولذلك صح الابتداء بها .

إلا أن هذه الألفاظ المذكورة لا تظهر حرفيتها نصا إلا إذا كان الخبر
منصوبا ظاهرا الإعراب ، وذلك في باب « كان » وفي باب « ظننت » وفي باب
« أعلمت » وفي باب « ما » المجازية ولا المشبهتين بـ « ليس » المذكورة تماثلها
قبل ، ولا تظهر في باب المبتدأ ولا في باب « إن » ، ولا في باب لا النافية
للجنس لارتفاع أخبارها ، فتكون هذه الألفاظ إن شئت فصلا ، وإن شئت
مبتدآت وما بعدها أخبارها ، وتكون إذ ذاك أسماء ، وليست غرضنا إلا إذا
كانت فصلا ، وكذلك إذا لم يظهر الإعراب في أخبارها [فلا] تحتاج^(٣) إلى
خبر منصوب لكونه مبنيا أو مقصورا أو مضافا إلى [باء] التكلم ، نحو :
كان زيد هذا ، وكان زيد المعطى وكان زيد غلامي ، وكذلك الحكم في باب
« ظننت » و « أعلمت » و « ما » و « لا » المشبهتين بـ « ليس » .

واعلم أن هذه الألفاظ إذا انتصب ما بعدها من الأخبار المذكورة فلا يصح
أن تقع مبتدآت لبقائها دون أخبار ، وإذا وقعت بين منصوبين في باب
« ظننت » و « أعلمت » فلا يصح فيها أن تكون تابعة لما قبلها على البدل
لأن ما قبلها واضح البيان لظهوره ، ولا يبين ظاهره بضمير لعكس معنى

(١) العبارة في الأصل محرفة : « وذلك الفعل من أو معرفة أو نكرة كذلك »

(٢) أثبت ابن يعيش مثالا لهذه الحالة ١١٢/٣ : « كان زيد هو خيرا منك » وسط
المثال من الأصل .

(٣) في الأصل : « يحتاج » وهو تصحيف .

٦١ البديل ، ولأن صيغة المرفوع لا تتبع / المنصوب ولا المحفوض إلا نادراً ، نحو : مررت بك أنت .

واعلم أن هذه الألفاظ تجري^(١) [على] ما قبلها من الأفراد أو التثنية^(٢) أو الجمع أو التذكير أو التأنيث أو الحضور ، فتقول : زيدٌ . أو القائم ، وأنا أنا القائم ، وظننتكما أننا القائمتين ، وظننتنا نحن القائمين ، أو نحن القائمتين ، وظننتكن أنتن القائمتين ، قال الله تعالى : « إنكم الظالمون »^(٣) ، و « اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك »^(٤) ، و « كنّا نحن الوارثين »^(٥) ، و يرى الذين أتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق^(٦) ، و كنت أنت الرقيب عليهم^(٧) ، و ولكن كانوا هم الظالمين^(٨) . فأمّا قول الشاعر^(٩) :

١٥٧ - وَكَأَنَّ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أُصِبتُ هُوَ الْمَصَابِ

فهو على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، كأنه قال : يرى مصابي هو المصاب ، ولولا ذلك لقال : أنا المصاب .

وقد حكى الأَخفش دخول الفصل بين الحال وذوي الحال نحو : جاءني زيد هو ضاحكاً ، ولا يقاس عليه لقلته .

وما عدا هذه المواضع التي ذكرنا فإن هذه الألفاظ فيه ضمائر أسماء فاعرفه ، والله الموفق .

(١) في الأصل : « يجري » وهو تصحيف .

(٢) في الأصل : « التثنية » وهو تصحيف .

(٣) الأنبياء ١٤ (٤) الأفعال ٣٢ (٥) القصص ٥٨ (٦) سبأ ٦

(٧) المائدة ١١٧ (٨) الزخرف ٧٦

(٩) البيت لجبر ، وهو في ديوانه ٢٤٤/١ ، والمقرب ١١٩/١ ، وابن يعيش

١١٠/٣ ، والمغني ٥٤٨ ، والأشعر ٦٣٩ ، والهمع ٦٨/١ ، وشراهد المغني ٨٧٥

باب أو^(١)

اعلم أن لها في الكلام موضعين :

الموضع الأول : أن تكون حرف عطفٍ فتعطفُ مفرداً على مفرد ، وجملة على جملة ، ويكون لها في هذا الموضع خمسة معان .

أحدها : أن تكون تخييراً فلا تقع إلا بعد الطلب نحو قولك : كل سمكاً أو اشرب لبناً ، أي : افعل أحد هذين .

الثاني : أن تكون إباحةً ، ولا تقع أيضاً إلا بعد الطلب ، نحو قولك : جالس الحسن أو ابن سيرين .

والفرق بين التخيير والإباحة أن للكاتب المخاطب أن يجمع بين الشيئين في الإباحة وليس له ذلك في التخيير ، يفعل أحد الشيئين ويترك الآخر ، وإن تركها معاً عوقب أو ذُم ، وكذلك إن جمع بينهما^(٢) . وتظهر هذه الفائدة في الأحكام الشرعية في علم الأصول .

الثالث من المعاني : أن تكون للشك نحو قولك : ما أدري أزيد قاماً أو عمرو^(٣) ، ولا تقع إلا بعد الخبر لا غير كما مثَّل .

والرابع : أن تكون للإبهام ، وذلك في الخبر أيضاً ولا يكون ذلك إلا

(١) انظر في أو : الكتاب ١/٤٩٩ ، ٥٦٩ ، المقنن ٣/٧٥ ، الأضداد ٢٧٩ ، الأزمية ١١٥ ، أمالي الشجري ٢/٣١٤ ، المقرب ١/٢٣٠ ، ابن يعيش ٨/٩٧ ، الجنى ٩٠ ، المغني ٦٤ ، الجمع ٢/١٠ ، المحصص ٥٤ .

(٢) قال ابن هشام : وإن أدخلت « لا » الناهية امتنع فعل الجميع نحو « رلاتطع منهم آثماً أو كفوراً » . انظر : المغني ١٤ .

(٣) هذا المثال لا يصلح لأر ، وإنما يصلح لأم ، لأن الهمزة يأتي بعدها « أم » ولأنه قد نص على أن « أو » التي للشك لا تقع إلا بعد الخبر ، ومثل ابن هشام بقوله تعالى : « لبشنا يوماً أو بعض يوم » .

في حق السامع دون الخبر فخر قولك : زيدٌ قام أو عمرو ، والفرق بينها أن الشك لا يعلمه الخبير والإبهام يعلمه ويُسبِّمُ على السامع لمعنى ما .

الخامس : أن تكون تفصيلاً ، فخر قولك : « زيدٌ منطلقٌ أو عمروٌ شاخصٌ » ، ومعناه أن الانطلاق لزيدٍ والشخص لعمرٍ ، ومنه / قوله تعالى : « وقالوا كُونُوا هُوداً أو نَصَارَى تَهْتَدُوا » ^(١) أي قالت اليهود للنصارى : كُونُوا هُوداً تَهْتَدُوا ، وقالت النصارى لليهود : كُونُوا نَصَارَى تَهْتَدُوا .

فأما قوله تعالى : « فَاَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أو يَزِيدُونَ » ^(٢) فـ « أو » هنا عند بعضهم بمعنى « بل » وعند بعضهم بمعنى الواو ، والصحيح أنها التي للإبهام ، فهي راجعة لبعض المعاني المتقدمة الذكر .
وأما قول الشاعر ^(٣) :

١٥٨ - وَكَانَ سَيَّانٍ أَنْ لَا يَسْرُحُوا نَعَمًا

أَوْ يَسْرُحُوهُ بِهَا وَاعْبَرَتِ الشُّوحُ

وقال الآخر ^(٤) :

١٥٩ - وَقَدْ زَعَمْتُ لَيْلِي بِأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيَّهَا فُجُورُهَا

(١) البقرة ١٣٥ (٢) الصفات ١٤٧

(٣) البيت لأبي ذؤيب كما في اللسان : (سوا) ، والذي في ديوان الهذليين

١٠٨/١ يتان :

وَقَالَ مَا شِئْتُمْ : سَيَّانٍ سِيرُكُمْ وَأَنْ تُقِيمُوا بِهِ وَاعْبَرَتِ الشُّوحُ

وَكَانَ مِثْلَيْنِ أَلَّا يَسْرُحُوا نَعَمًا

حَيْثُ اسْتَرَادَتْ مَوَاشِيَهُمْ وَتَسْرِيحُ

والذي في الخزانة ٣٤٢/٢ أنه مطلق من بيتين ، وهو في ابن يعيش ٩١/٨ ، والمفني ٦٥ ، وشواهد ١٩٨ . سيان : مثلان ، والسوح : جماعة الساحة .

(٤) البيت لتوبة بن الحمير كما في أمالي القالي ٨٧/١ ، وهو في الأزمية ١١٩ ، وأمالي الشجري ٢١٧/٢ ، والمفني ٦٥

ف « أو » هنا بمعنى الواو ، وهو قليل لا يقاس عليه ، وإنما الباب الكثير ما ذكرنا ^(١) .

واعلم أن « أو » إذا وقع قبلها الاستفهام فيصح أن يكون بالهمزة وبغيرها من أدوات الاستفهام ، بخلاف « أم » ، عدد بعضهم ، وأنها لا تتقدّر معها ^(٢) . إذا كانت بـ « أي » ، كما تقدّرت مع « أم » ، فإن جوابها يكون : نعم أو لا ، بخلاف « أم » ، وإنما ذلك لأنها ^(٣) عطفت استفهاماً على استفهام ، فكان كل واحدٍ منها قائم بنفسه بخلاف أم ، فإنها مع ما قبلها مقدّرة بـ « أي » ، فلذلك لا يكون جوابها إلاّ أحد الشيئين أو الأشياء ^(٤) ، وقد بيّن ذلك في بابها ^(٥) .

الموضع الثاني : أن تكون ناصبة بإضمار « أن » ، فيكون معناها معنى إلاّ مع « أن » ، نحو قولك : لألزمك أو تقضيني حقي ولأسيرن في البلاد أو أستغني ، قال الشاعر ^(٦) :

١٦٠ - فسير في بلاد الله والتمس الغنى
تعيش ذا يسار أو تموت فتعذرا
وقال آخر ^(٧) :

١٦١ - فقلت له لا تبك عينك إنما
نحاول ملكاً أو نموت فتعذرا
وذكر بعضهم أن « أو » تنصب بمعنى ما ذكر وبمعنى « إلى أن » ، وبمعنى

(١) ذهب الكوفيون إلى أن « أو » تكون بمعنى الواو وبمعنى « بل » ، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون ، انظر : الإنصاف ٤٧٨ ، وقد أورد صاحب الأزهية ١١٧ كثيراً من الشواهد العربية على (أو) التي بمعنى المطف .

(٢) أي : وأنّ « أو » لا تتقدّر مع الهمزة .

(٣) أي : لأن « أو » . (٤) انظر الأزهية ١٤٣ (٥) انظر ص ٩٣

(٦) البيت لمروة بن الورد ، وهو في ديوانه ٨٩ ، والمقرب ٢٦٣/١

(٧) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٦٦ ، والكتاب ١/٥ ، والخصائص ٢٦٣/١ ، واللامات ٥٦ ، وابن يعيش ٢٢/٧ ، واللسان : (أو) ، والأشعري ٥٥٨ ، والخزّالة ٦٠٩/٣

« كي » ، وتُجمع فيها المعاني الثلاثة في كل موضع ، وهذا ليس بصحيح ، لأنَّ
اليتين المذكورين لا يصحُّ فيها معنى « كي » ، وإنَّ كان يصحُّ فيها معنى « إلى أن » ،
وإنما حلهم على هذا صلاح التقديرات الثلاثة ^(١) في نحو : لألزمك أو تقضي
حقي ، ولأسيرن في البلاد أو أستغني ، وإنما الصحيح أنها لازمة لمعنى « إلا »
إنَّ ، في كل موضع ، فعليه المعول دون « إلى أن » ، و « كي » ، لأن ذلك
لا يطرد فيها في كل موضع .

واعلم أنَّ « أو » ، هذه إذا حُققَ معناها رجعت إلى معنى العاطفة اسماً على
اسم ، فإذا قال القائل : لألزمك أو تقضي حقي ، فالمعنى : أنا ملازم لك
أو قاض أنت حقي ، فكأنه في الأصل : ليكون مني لزوم لك أو قضاء
منك لحقي ، فكأنك / عطفت مصدراً على مصدر ، وبذلك صحَّ عندنا إضمارُ
٦٣ « أن » ، بعدها ليصير مابعدها مصدراً معطوفاً في المعنى على مصدر آخر من
معنى الكلام ، خلافاً للكوفيين : فإنهم ينصبون بها نفسها ^(٢) ، ولو كانت
قاصبة بنفسها لكانت قاصبة في كل موضع ، فعدم اطراد ذلك يدلُّ على فساد
منهجه ، فثبت عليه .

باب أي المفتوحة الخفيفة ^(٣)

اعلم أنَّ لها في الكلام موضعين :

الموضع الأول : أن تكون تنبيهاً ^(٤) ونداء مثل « يا » ، « إلا » أنها

(١) في الأصل : « الثلاث » وهو تحريف .

(٢) هذا رأي الكسائي فحسب ، ويرى الفراء أنه انتصب بالخلاف ، انظر : الجني ٩٢

(٣) انظر في أي : أمالي الشجري ٢/٢٩٥ ، ابن يعيش ١/١٣٩ ، الجني ٩٢ ،

دلغني ٨٠ ، المص ١/٩١ ، ٢/٧١ ،

(٤) في الأصل « تنبيه » .

تختصُّ بالقرب منزلة المصغي إليك ، لتقارب لفظها ، وهي في النداء أبعدُ من
الهمزة ، فهي في المنزلة الوسطى من الهمزة و « يا » .

ويجوز مدها إذا بعدت المسافة فيكون المد فيها دليلاً على بُعد المسافة (١) ،
وأنَّ السامع بحيث لا يسمع النداء إلاَّ مع المد ، فتقول : أي زيد ، وآي
زيد إذا مددت ، قال الشاعر (٢) :

١٦٣ - أَلَمْ تَسْمَعِي أَيَّ عَبْدٍ فِي رَوْتَقِ الضُّحَى

بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهْنٌ هَدِيرُ

ولا يجوز حذفها وإبقاء المنادى ، وإن وجدنا منادى دونها قرئنا الحذف
ل « يا » وحدها ، لأنها أمُّ الباب في النداء ، والتصرف إنما ينبغي أن يكون
لها خاصة ، وسيأتي في بابها لم (٣) كانت أمُّ الباب ؟

الموضع الثاني : أن تكون عبارة وتفسيراً ، وهي التي تقع في موضعها
« أن » ، المذكورة في بابها فتقول : ثم أي انطلق ، وأمرتك أن تكرم زيداً
أي تعطيه درهماً ، قال التنوخي (٤) : تناس البرق أي لا أستطيع مُرى .

(١) نقل صاحب الجنى هذا الكلام عن المؤلف ونصُّ عليه ، وجاء في نقله « دليلاً على البعد » .

(٢) البيت لكثير عزة ، وهو في ديوانه ٢٣١/١ ، والسان « يا » ، والمفني ٨٠ ،

وشواهد ٢٣٤ ، والدرر ١٤٧/١ .

(٣) في الأصل : « لما » وهو تحريف .

(٤) جاء في البقية ٢٩٥/١ : « أحداً بن إسحاق التنوخي ، عالم باللغة ونحو الكوفة ،

فقيه عالم ، توفي سنة ٣١٨ هـ » ويحتمل أن يكون التنوخي هذا شاعراً وأن يكون الشاهد
شطر بيت . والسرى : السير في الليل .

باب إي المكسورة الخفيفة^(١)

اعلم أن « إي » المذكورة لا تقع في الكلام إلا جواباً مع القسم به قبله فإذا قال القائل : هل قام زيد ؟ ، فتقول في الجواب : إي والله ، وإي وربي ، قال الله تعالى : « إي وربي إنه لحق »^(٢) .

ومعناها الإثبات والتوكيد^(٣) ، قال بعضهم : هي بمعنى حقاً ، يريد : في المعنى ، لا في الوقع موقعها ، إذ تلك اسمٌ وهذه حرفٌ .

باب أيا المفتوحة الخفيفة^(٤)

اعلم أن « أيا » معناها التنبيه ، ويُنادى بها كما ينادى بـ « يا » ، إلا أنها تكون لازمة لنداء البعيد مسافةً أو حكماً كالنائم والغافل ، ولذلك كانت على ثلاثة أحرف آخرها ألفٌ تحمِلُ المدَّ ماضت ، لأنَّ مدَّ الصوت بها يتمكن .

ولا يجوز حذفها وإبقاء المنادى ، وإذا وجدنا منادى دون حرف نداءٍ ٦٤ حكمتنا بالحذف لـ « يا » ، لأنها أمُّ الباب^(٥) ، / على ما يبيِّن في بابها بحول الله ، فتقول : أيا زيدُ ، وأيا عبد الله ، قال الشاعر^(٦) :

١٦٣ - أيا ظبيَّةَ الوعساو بينَ جُلاجلٍ وبَيْنَ النَّقا أأنتِ أم أمُّ سالمٍ

(١) انظر في إي : الجنى ٩٣ ، المغني ٨٠ ، الجمع ٧١/٢ (٢) يونس ٥٣

(٣) لم يقصر صاحب المغني وقوع إي جواباً مع القسم به قبله ، وإنما تكون لتصديق الخبر والإعلام المستخبر ولوعده الطالب . المغني ٨٠

(٤) انظر في « أيا » المقرب ١٧٥/١ ، الجنى ١٦٩ ، المغني ١٤

(٥) نقل صاحب الجنى هذه الفكرة عن المؤلف ونصَّ على ذلك ١٦٩

(٦) تقدم برقم ٢٦

وقال آخر^(١) :

١٦٤ - أَيَارَاكِبَا إِمَّا عَرَضَتْ قَبْلُغْنُ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ أَلَا تَلَايَا
وَيُرَى : يَا رَاكِبَا .

باب إِيَا المَكْسُورَةِ المَشْدُودَةِ^(٢)

اعلم أن « إِيَا » لم تَأْتِ في كلام العرب إلا وصلةً للضمير المنصوب لِيَعْلَمَ أنه مفعولٌ مما كان يَتَّصِلُ بِهِ من الفعلِ والاسم الذي في معناه ، وبعضهم يسميها دِعَامَةً ، إلا أنها قد تُنْزَلُ في بعض المواضع منزلة فعل الأمر للزوم^(٣) حذفه معها ، وذلك قولهم : إِيَاكَ والشرُّ ، وإِيَاكَ وَأَنْ يَحْذِفُ أَحَدُكُمْ الْأَرْبَ^(٤) ، وقولُ الشاعر^(٥) :

١٦٥ - فَإِيَاكَ إِيَاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ
والمعنى : أحذر نفسك من ذلك كله ، فلما حُذِفَ الفعلُ لكثرة الاستعمال

(١) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي كما في المفضليات ١٥٦ ، وهو في الكتاب ٢٠٠/٢ ، والخصائص ٤٤٨/٢ ، والجمهرة ٢٧٢ ، وتعلب ٤٨٨ ، والمقتضب ٢٠٤/٤ ، وأما القالي ١٣٢/٣ ، والأشعوني ٤٤٥ ، وابن عقيل ٧/٤ ، والعيني ٤٢/٣

(٢) انظر في « إِيَا » : الكتاب ٤٤٦/١ ، الجنى ٢١٦

(٣) في الأصل : « للزوم » وهو تحريف .

(٤) في ابن يعيش ٢٦/٢ : « وإِيَايَ » وشرح المثال بقوله : يعني يرميه بسيف أو ما أشبهه .

(٥) نسبة في الخزانة ٦٣/٤ إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشي ، وعجزه :

إِلَى الشَّرِّ دَعَاكَ وَاللَّشْرُ جَالِبُ

وهو في الكتاب ٢٧٩/١ ، والخصائص ١٠٢/٣ ، واللامات ٥٨ ، والمغني ٧٥٦ ، واللسان : (أَيَا) ، والأشعوني ٤٨٠ ، والعيني ١١٣/٤

بقي المضمر وحدة ، فجعلنا له « إِيَّا » دِعامَةً لثلاثٍ يبقى منفصلاً من الفعل^(١) ،
أو ما في معناه ، فعلى هذا تتصل « إِيَّا »^(٢) بالمضمر المتصل على جميع أنواع
صيغته : من صيغة نصبٍ وتذكير وتأنيت وإفراد وتثنية وجمع وغيبة وحضور
وتكليم ، فيصير حينئذٍ منفصلاً من الفعل أو ما في معناه من الأسماء ، فتقول :
إِيَّاي وإِيَّانا وإِيَّاكَ وإِيَّاكَ وإِيَّاكُمْ وإِيَّاكُمْ وإِيَّاهُ وإِيَّاهُنَّ وإِيَّاهُنَّ ، وإِنَّمَا
يُفَعَّلُ ذلك لإرادة تقدّم المضمر على الفعل أو ما جرى مجراه لاعتناء أو موجب
كقوله تعالى : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ »^(٣) ، « وإِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ »^(٤) ،
« وما كَانُوا إِِيَّانَا يَعْبُدُونَ »^(٥) ، « وإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى »^(٦) .

والأصل في ذلك كَلَمَةُ الاتصال بالفعل أو [ما] في معناه لأنه ضعيف
لكونه في الأصل على حرفٍ واحد ، فاتَّصَلَ بما قبله لِيَقْوَى النطق به ، وَلَمَّا
اتَّصَلَ بما قبله صار معه كالكلمة الواحدة ، فإذا وقع الاعتناء أو موجب التقديم
تقدّم ، فلم يَصِحَّ النطق به وحده فجعلت « إِيَّا » له دِعامَةً لِيَقْوَى بها النطق
ولا يجوز انفصاله مع التأخير إلا في الضرورة ، كقوله^(٧) :

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ - ١٦٦

أو قوله^(٨) .

(١) في الأصل « فعل » وهو تحريف . (٢) في الأصل « إِيَّاه » وهو تحريف ،

(٣) الفاتحة هـ (٤) سبأ ٤٠ (٥) القصص ٦٣ (٦) سبأ ٢٤

(٧) البيت لحيد الأرقط كما في الخزائن ٤٠٦/٢ ، وقبله :

أَتَتَكَ عَنَسٌ تَقَطَّعُ الْأَرَاكَ

وهو في الكتاب ٣٦٢/٢ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، وأمالى الشجري ٤٠/١ ، والإنصاف

٦٩٩ ، وابن يعيش ١٠٢/٣

(٨) بعده بياض قدّر بيت من الشعر .

ولا يَصِحُّ أن يقالَ في «إيّا» إنه اسمٌ مضمَرٌ / ، والمضمَرُ الذي بعده ٦٥
حرفُ خطابٍ أو غيبةٍ لاغير كما زعمه بعضهم^(١) ، وعُضَدَهُ ابنُ جني في «مر
الصناعة»^(٢) ، لفسادِ ذلك بوجهين :

أحدهما : أن «إيّا» لو كان ضميراً لعاد على شيءٍ ولا يعودُ على شيءٍ ،
فبطلَ كونه ضميراً . والثاني : أنه لا يتبدّلُ في تثنيةٍ ولا جمعٍ ولا تأنيثٍ
ولا تذكيرٍ ولا غيبةٍ ولا حضورٍ ، ولو كان ضميراً لتبدّلَ بحسبِ ذلك ، وإنّما
يتبدّلُ بحسبِ ذلك ما بعده وهو العائدُ على الأسماءِ ، فهو المضمَرُ لاغيرُ ، و«إيّا»
دعامةٌ ، فإذا كان متصلاً بالفعل أو ما في معناه قيل له ضميرٌ متصلٌ ، وإذا كان
متصلاً بـ «إيّا» قيل له ضميرٌ منفصلٌ ، أي فصلت «إيّا» بينه وبين ما يجب
أن يكون متصلاً به ، فهي حرفٌ ، فاعلمه .

وأما ما حكى الخليلُ من قولهم : «إذا جاوز الرجلُ السنينَ فإيّا» وإيّا
الشواب»^(٣) ، فلا ينكر اتصال «إيّا» بالظاهر تكررًا لها ، وهو بقوي
أنّما ليست اسمًا ولا ضميرًا ، وإخراجُ الضمائرِ الاسميةِ إلى الحرفيةِ لمجردِ الخطابِ
والغيبةِ تحيرةٌ وتكلفٌ بغيرِ دليلٍ قاطعٍ لإخراجِ أصلٍ إلى فرعٍ ، وكثيرٍ
إلى قليلٍ .

وما زعمَ بعضهم^(٤) من أن الجميعَ اسمٌ واحدٌ ، لا خفاءَ بفساده لظهور التركيب .
وما زعمَ بعضهم أنها تأنيثٌ «أي» التي في النداءِ ، لأنها وصلةٌ فحسنٌ

(١) التزم المؤلف برأي الكوفيين ، انظر : الإنصاف ٦٩٥ ، وانظر مذاهب النحويين
في إيّا : الجنى ٢١٦

(٢) انظر مر الصناعة ٣١١

(٣) انظر الكتاب ٢٧٩/١ ، ومر الصناعة ٣١١ ، والمرجّل في شرح الجمل ٣٨٤ .
والشواب : ج شابة .

(٤) حكاه ابن كيسان عن بعض النحويين ، انظر مر الصناعة ٣١١

لو اطرّد له أي ، مؤنثٌ فعلم كونه في غير هذا الباب يضعف هذا القول ، ثم إن ثابته أي ، لا معنى له مع وجود وقوعه مع المذكر في نحو : إيتاك يارجل ، اللهم إلا أن يكون يعني به النفس فيؤنث عليها فيسوغ ، ولكنه يضعف لعدم اطراده في غير هذا الباب .

فالأولى الحمل على الحرفية لأنه لا معنى له في نفسه ، وإنما معناه في غيره : كسائر الحروف ، ومعناه هنا الاعتماد عليه في النطق بالمضمر المتصل^(١) دونه . هذا آخر الكلام على الحروف التي المهمزة فيها أولاً مركبة مع غيرها من الحروف لمعنى في كلام العرب على ما انتهى إليه العلم .

[أصبح وأمسى]

وبقي في الباب لفظتان : إحداهما أصبح والأخرى أمسى ، وكان حقشهما أن يذكر في بابين على الترتيب بعد د أل ، وقبل د أن ، ، ولكن لما كانا في كلام العرب فعلين لم أذكرهما في الحروف ، ولكن قد وردا زائدين في التعجب خاصة ، قالوا ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها ، فيكونان إذ ذاك حرفين ، لأن الأفعال والأسماء لا تزداد ، وإنما تزداد الحروف ، وإن كان اللفظ للفعل ، كما زادوا د كان ، في هذا الباب وفي قول الشاعر / (٢) :

١٦٧ - سَراةُ بني أبي بكرٍ تَسَامِي على - كان - المسومة العراب
وكما^(٣) زادوا د أرى ، في قولهم : أخذته بأرى ألف درهم ، وإن كانا فعلين في اللفظ ، ولكن ذلك شاذ لا يقاس عليه .

(١) نقل صاحب الجنى هذا الرأي عن المؤلف ٢١٦

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في سر الصناعة ٢٩٨ ، والأزهية ١٩٧ ، وأسرار العربية ١٣٦ ، وابن يمش ٩٨/٧ ، وفيه جواد عوضاً من «سراة» ، واللسان (كن) ، وابن عقيل ١٦٩/١ ، والهمع ١٢٠/١ ، والخزانة ٣٣/٤ . والسراة : الشرفاء . والمسومة : الخيل المملعة .

(٣) في الأصل : «ولاء» وهو تحريف .

ويُحتمل أن « أصبح وأمسى ، و كان ، في باب التعجب على أصلها من الفعلية ، ويكون في كل واحدٍ منها ضميرُ اسمها ، وما بعدها خبرُها ، ويكون التعجبُ واقعاً عليها لخروجها في معاني أخبارها في الظنير في استعظام أخبارها ، وهذا استنبه من أن تُجعل زوائد حروفاً ، فالقول بهذا أحسن .

ولكن قد يُعترضُ هذا القولُ الأولُ بأنَّ « أصبح وأمسى وكان ، تدل على الزمان ، والحرف لا يدلُّ على زمانٍ ، ويُعترضُ القول الثاني بأنَّ فعلَ التعجب لا يكونُ إلا على وزن « أَفْعَلَ » وأصبح وأمسى ليسا منقولين من ثلاثي ، ولا يُبنى للتعجب إلا ما هو ثلاثي في الأصل .

فالذي ينبغي أن يُقال في « أمسى وأصبح وكان ، إنها أفعالٌ تَوَامٌ ، وفواعلُها مصدر من الفعل أو في معناه من الكلام الذي ^(١) هي فيه وتحلُّها : التأخير بعده ، لكن قيل لها زوائد لدخولها بين ما يحتاج بعضه إلى بعض ، ولأنها يصلح الكلام دونها ، فقولهم : « ما أصبح أبدها ، وما أمسى أدفاها ، في التعجب أفعالٌ مؤخرَةٌ في الأصل ، والتقدير : ما أبدها أصبح ذلك وما أدفاها أمسى ذلك وما أحسن زبداً كان ذلك ، وكذلك قوله ^(٢) :

١٦٨ - على - كان - المُسَوِّمَةُ العِرَابِ

التقدير : وكان ذلك ، وقولهم : أخذته بأرى ألف درهم ، الأصل : أخذته بألف درهم أرى ذلك جيداً ، فحذف مفعولها لدلالة الكلام عليها فاعلمه .

(١) في الأصل : « التي » وهو سهو .

(٢) تقدم برقم ١٦٧

باب الباء

اعلم أن الباء تكون في كلام العرب مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف

باب الباء المفردة^(١)

اعلم أن الباء المفردة لا تكون في كلام العرب إلا جارة لا غير ، تخفّض ما بعدها على كل حال ، وهي على ثلاثة أقسام : قسم لا يمكن أن تكون زائدة قطعاً ، وقسم لا تكون إلا زائدة قطعاً ، وقسم يحتمل أن تكون زائدة وأن لا تكون .

٦٧ ونعني بالزائد الذي دخوله كخروجه ، لأن النحويين جرت عادتهم أن يُسمّوا الباء والكاف واللام زوائد^(٢) وإن كانت لا يجوز أن يستعمل الكلام دونها لثلاث يظن أنها من نفس الكلمة لكونها متصلة بما بعدها بعض كلمة كالباء من بيت ، والكاف من كلام ، واللام من لبد^(٣) والتاء من تميم ، فهذا إطلاق . ويطلقون الزائد على ما يستقيم الكلام دونه كما في قوله تعالى : وفيما تقتضيه^(٤) ، وفيما رحمة^(٥) .

ويطلقون الزائد على ما يصل العامل إلى ما بعده ولا يمنعه من ذلك ، وإن كان معنى لا يصح الكلام دونه ، وذلك كـ لا ، في نحو قوله تعالى : وحسبوا ألا تكون فتية^(٦) ، بنصب تكون ، وكـ لا ، الواقعة بين الجار والمجرور في نحو قولهم : وجئت بلا زائد ، فالزائد الذي عنيت هو الأول^(٧) الذي يستقيم الكلام مع عدمه كاستقامته معه دون الإطلاقين الآخرين .

(١) انظر في الباء : المخصص ٥١/١٤ ، ابن يعيش ٣٢/٨ ، ١٣٨ ، ١٠٠/٩ ، الجنى ١٠ ، الغني ١٠٦ ، الهمع ٢٠/٢

(٢) يعنون: نحو يزيد وكزيد ولزيد ، وانظر سر الصناعة ١٣٥/١

(٣) اللبد : الكثير (٤) النساء ١٥٥ (د) آل عمران ١٥٩ (٦) المائدة ٧١

(٧) وهو اندي دخوله كخروجه .

القسم الأول الذي لا يمكن أن تكون فيه زائدة ، لها فيه اثنا عشر معنى .

المعنى الأول : أن تكون للتعدية ، فإذا كان الفعل لا يتعدى فأدخلتها صار يتعدى نحو قوله : قامَ زيدٌ ، فهذا لا يتعدى ، ثم تقول : « قامَ زيدٌ بعمره » فيصير يتعدى ، قال الله تعالى : « ولو شاءَ الله لذهبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ » (١) . ومعناها معنى همزة التعدية ، والتضعيف بعناهما إذا (٢) قلت : أمت زيدا وقومته ، وقد ذكر في باب همزة ، فمعنى قوله تعالى : « لذهبَ بِسَمْعِهِمْ » ، لأذهبَ بِسَمْعِهِمْ .

المعنى الثاني : أن تكون للاسعانة نحو قولك : كتبت بالقلم ، وضربت بالسوط ، والمعنى أن الكتب وقع منك بآلة وهو القلم ، والضرب وقع بآلة وهو السوط ، فهما المعنيان [الداخِلان] على الفعلين ، قال الشاعر (٣) :

١٦٩ - نضربُ بالسَّيفِ ونَرْجُو بالْفَرْجِ

فأدخل الباء في السيف لهذا المعنى ، وذلك في القلم وشبهه .

المعنى الثالث : أن تكون للإلصاق ، نحو مررتُ بزيدٍ وقُدْتُه بعصاه ، وجذبته بشعره ، معنى ذلك كله أنك ألصقت المورَ بزيدٍ والقود بالعصا والجذب بالشعر ، ومنه : وصلتُ هذا بهذا ، أي ألصقته به ، فالإلصاق يكون لفظياً ومعنوياً ، كما مُثِّلَ ، قال الله تعالى : « وإذا مرُّوا بهم يتغامزون » (٤) وقال « ليكفُّروا بما آتيناكم » (٥) ، وقال « وقد كفروا به مِن قَبْلُ » (٦) وهذا

(١) البقرة ٢٠

(٢) في الاصل : « أنا » وهو تحريف .

(٣) نسب في الخزانة ١٥٩/٤ إلى النابغة الجعدي ، وقبلة :

نَحْنُ بَنُو جَعْدَةَ أَصْحَابُ الْفَلَجِ .

وهو في أدب الكاتب ٤١٨ ، والإنصاف ٢٨٤ ، والمفني ١١٥ ، وشراوده ٣٣٢ والفلج : الماء الجاري .

(٤) المطففين ٣٠ (٥) الروم ٣٤ (٦) سبا ٥٣

المعنى في كلام العرب في الباء أكثر من غيره فيها ، حتى إن بعض النحويين قد ردّوا أكثر معاني الباء إليه ، وإن كان على بُعد ، والصحيح التنويع كما ذكر ويذكر .

٦٨ المعنى الرابع : المصاحبة وهي التي تعطي / معنى « مع » نحو قولك : جئت به ، وجاء البرد والطيالة^(١) ، قال الله تعالى « فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ »^(٢) أي : مع جنوده .

المعنى الخامس : السؤال ، فتكون بمعنى « عن » نحو : « سألتك بزيد » أي عنه ، قال تعالى : « سأل سائل بعذاب واقع »^(٣) ، أي : عن عذاب ، وقال الشاعر^(٤) :

١٧٠ - فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي بَصِيرٌ بَأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبٌ
أي : عن النساء .

المعنى السادس : السبب ، نحو قولك : ضربتك بخالفتيك ، وأحسنت إليك يا كرامك ، قال الله تعالى : « فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ »^(٥) ، وقال : « فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ »^(٦) ، وقال : « فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ »^(٧) ، معنى ذلك كله بسبب .

المعنى السابع : معنى التعجب ، نحو قولك : أحسن بعمرور ، وأكرم به ، ومعنى ذلك : ما أحسنه وما أكرمه ، أي : هو حسن جداً وكريم

(١) لا موضع للشاهد في مثاله ، لعلها بالطيالة ، فهي تشبه قولهم : جاء البرد والطيالة .

(٢) الإسراء ٧٨ (٣) المعارج ١

(٤) البيت لعقمة بن عبدة . وهو في الديوان ٣٥ ، والفضليات ٣٩٢ ، وحاسة البحري

١٨١ ، وأدب الكاتب ٣٩٧ ، شرح أدب الكاتب ٣٥٥ ، والأزهية ٢٩٥ ، واللان

(با) ، والهمع ٢٢/٢

(٥) العنكبوت ٤٠ (٦) آل عمران ١١ (٧) الأنفال ٥٥

جداً ، قال الله تعالى : « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ »^(١) ، و « أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ »^(٢) ،
 المعنى : هؤلاء يَمْنُ « يُتَعَجَّبُ مِنْهُمْ » أو هذا يَمْنُ « يُتَعَجَّبُ مِنْهُ » ، إذ لا يَصِحُّ^٣
 «التعجبُ» من الله تعالى لإحاطة علمه بالكلية والجزمي على ما هو عليه سبحانه ،
 «التعجبُ» لا يكونُ إلا « بما خفي سببه » ، ولا يَصِحُّ أن تكونَ هذه الباءُ زائدةً
 لثلاثٍ يَفْسُدُ معناها ويُخْرَجُ الكلامُ عن التعجب ، وإن كان مابعداً في موضع
 فاعلٍ عند قومٍ وفي موضع مفعولٍ عند آخرين .

المعنى الثامن : الظرفية ، فتكون بمعنى « في » ، نحو قولك : زيدٌ بالبصرةِ
 وعبدُ الله بالكوفةِ ، قال الله تعالى : « أَنْ تَبْشُرَ آقَوْمِيكُم بِبَصَرٍ يَبُوتَا »^(٤) ،
 أي : في مصر ، وقال الشاعر^(٥) :

١٧١ - بِهَا الْعَيْنُ وَالْأَرَامُ يَمِشِينَ خَلْفَةً وَأَضْلَاوُهَا يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ بَجْتَمٍ
 أي : فيها ، وقال آخر^(٥) :

١٧٢ - أَذْوَزُوجَةٍ بِالْمَصْرِ أَمْ ذُوْخُصُومَةٍ
 أي : في المصرِ .

المعنى التاسع : معنى الحال ، كقولك : خرج زيدٌ بثيابه ، أي : وثيابه
 عليه ، أي : وهذه حاله ، قال الشاعر^(٦) :

١٧٣ - وَمُسْتَنَّةٍ كَأَسْتِنَانِ الْخَرُوفِ فِي قَدْ قَطَعَ الْحَبْلَ بِالْمِرْوَدِ

(١) مريم ٣٨ (٢) الكهف ٢٦ (٣) يونس ٨٧

(٤) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ٥ ، وفي شرح القصائد ٢٣٩ . والعين : البقر ،
 الأرام : الظباء البيض ، خلفه : يخلف بعضها بعضاً . والأطلاء : ج الطلاء وهو ولد البقرة
 (٥) تقدم برقم ١٠٩

(٦) لم أمتد إلى قائله ، وإنما ذكر في اللسان (خرف) أنه لرجل من بني الحارث
 وهو في سر الصناعة ١٥١ ، والكامل ٤٧٩ ، وابن يعيش ٢٣/٨ . والمستنة : الطعنة
 قار دمه ، وأستنان الحروف : أي إن دمه مر على وجه ولد الفرس ، والمرود : حديد
 توتد في الأرض يشد فيها حبل الدابة .

أي : والمبرود فيه ، أي : هذه حالة .
 المعنى العاشر : أن تكون العوض كقولك : بعثت هذا بهذا ، وأعطيت
 ذاك بذاك ، قال الله تعالى : « وَبَدَلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْنِ »^(١) ، وقال الشاعر^(٢) :
 ١٧٤ - هذا بذاك ولا عتب على الزمن

أي : عوض جنتيهما ، وعوض ذلك .
 المعنى الحادي عشر : أن تكون للقسم ، كقولك : بالله لتخرجن ، وبك
 لأفعلن ، قال الشاعر^(٣) :

١٧٥ - بالله ربك إن أتيت فقل له هذا ابن هرمة واقفاً بالبابة
 / ويشاب هذا بسؤال ، وقال آخر^(٤) : ٦٩

١٧٦ - رأى برقاً فأوضع فوق بكره
 فلا بك ما أسال ولا أغاماً
 وقال آخر^(٥) :

١٧٧ - ألا نادى أمانة بأحتمال لتقتلني فلا بك ما أبالي
 المعنى في الآيات : وحق الله وحقق .

فأما الباء في قولهم « طفت بالبيت » وقوله تعالى : « وامسحوا برؤوسكم »^(٦)
 في الآية^(٧) ، فذهب بعضهم إلى أن الباء في ذلك للتبعض ولذلك أجاز أصحاب

(١) سبأ ١٦

(٢) البيت للشافعي وهو في ديوانه ٨٣ وصدره : فأصبحوا ولسان الحال ينشدهم .

(٣) البيت لابن هرمة ، وهو في ديوانه ٧٠ وابن يعيش ١٠١/٩

(٤) نسب في النوادر ١٤٦ إلى عمرو بن ربوع ، وهو في الخصائص ١٩/٢ وابن يعيش ٣٤/٨

(٥) نسب في حسان أبي تمام ٤١٥/١ إلى فتوية بن سلمى ، وهو في الخصائص ٩٩/٢

واللسان (طلل) ، وابن يعيش ١٠١/٩ . والاحتمال : الارتمال .

(٦) المائدة ٦ ، وفي الأصل : « فامسحوا » وهو سهو .

(٧) في الأصل : « في الآيتين » وليس في القرآن الكريم سوى هذه الآية .

مالك المسح في الوضوء ببعض الرأس ، وانتهى الخلاف بينهم في التبعض إلى إجازة
قدّر الأئمة من الرأس في المسح ، والصحيح أن الباء في ذلك كله للإصاق ، كما
تقدّم في المعنى الثالث ، وإنشأ التبعض الذي يمكن في التمثيل في الآية (١)
على المجاز ، لا أصل للباء فيه ، فهو مثل قواك : ضربت زيدا ، وأنت تريد
بعضه ، بإطلاق اللفظ مجازاً .

المعنى الثاني عشر : التشبيه كقواك : لقيت به الأسد وواجهت به الهلال ،
كأنك قلت : لقيته فكأنني لقيت الأسد ، وواجهته فكأنني واجهته الهلال ،
قال العجاج (٢) :

١٧٨ - لا قوا به الحجاج والإصحارا به ابن أجلي وافق الإسفارا
كأنه قال : وجدوا به ابن أجلي ، فاعلمه .

★ ★ ★

القسم الثاني الذي لا تكون فيه إلا زائدة ، لها ستة مواضع :

الموضع الأول : المبتدأ إذا كان « حَسْبُ » ، كقواك : « بحسبك أن
تقوم » ، أي : حَسْبُكَ ، قال الشاعر (٣) .

١٧٩ - بحسبك في القوم أن يعلموا بأنك فيهم غني مُضِرُّ
وقال آخر (٤) :

(١) في الأصل : « في الآيتين »

(٢) هو في ديوانه ٢٣ ، وأمالى القالي ٢٤٤/١ ، واللسان (جلا) . وابن أجلي :
المنكشف المشهور الأمر ، ولاقوا به : أي بذلك المكان ، والإصحار : وجدوه مصحرا ،
وافق الإسفار : أي واضحا كالصبح .

(٣) نسب في اللسان « يا » إلى الأشعر الرقبان ، وهو في سر الصناعة ١٥٤/١ .
والخصائص ٢٨٢/٢ ، والإنصاف ١٧٠ ، وابن يعيش ٢٣/٨ . والمضر : الذي يروح عليه
الكثير من المال .

(٤) لم أهد إلى قائله ، وهو في الحماسة ١٩٩/٢ ، والإنصاف ١٦٩

١٨٠ - بِحَسْبِكَ أَنْ قَدْ سُدتْ أَخْزَمَ كُلِّهَا
لِكُلِّ أَنْاسٍ سَادَةٌ وَدَعَائِمُ
أي : حسبك علمهم ، وحسبك سيادتك .

الموضع الثاني : خبر ليس ، نحو قولك : ليس زيد بقائم ، قال الله تعالى :
« أليس الله بكاف عبده »^(١) وقال الشاعر^(٢) :

١٨١ - فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

الموضع الثالث : خبر « ما » ، نحو قولك : ما زيد بقائم ، قال الله تعالى :
« وما هم بمؤمنين »^(٣) « وما ربك بظلام للعبيد »^(٤) ، وقال الشاعر^(٥) :

١٨٢ - مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتَهُ
وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

وسواء كانت « ما » حجازية أو نيمية فالباء داخلة في خبرها زائدة .

الموضع الرابع : فاعل كفى ، كقولك : كفى بك شاهداً ، قال الله تعالى :
« وكفى بالله شهيدا »^(٦) ، « وكفى بالله وكيلا »^(٧) .

ولا تدخل هذه الباء في فاعل « كفى » ، إلا إذا كانت غير متعدية .
بمعنى : « اكفى » ، فإن كانت متعدية إلى مفعولين فلا تدخل الباء في فاعلها
كقوله تعالى : « وكفى الله المؤمنين القتال »^(٨) و « إننا كفيناك

المستهزئين »^(٩) ، ومنه قول العربي : / يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ^(١٠) ، والمفعول الثاني هنا
محذوف اقتصاراً .

(١) الزمر ٣٦ (٢) تقدم برقم ١٥٠ (٣) البقرة ٨ (٤) آل عمران ١٨٢

(٥) تقدم برقم ٨٧ (٦) النساء ٧٩ (٧) النساء ٨١ (٨) الأحزاب ٢٥

(٩) الحجر ٩٥ (١٠) انظر المقرب ١٧٦/١

الموضع الخامس : مفعول كفى عند بعضهم في الضرورة كقول الشاعر (١) :

١٨٣ - فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

وابن أبي العافية (٢) الإشبيلي المتأخر يجعل « الباء » في البيت داخلة على فاعل « كفى » كما في الموضع الرابع ، ويجعل « حب النبي » بدل إشمال (٣) من الضمير على الموضع ، لأن الضمير مخفوض لفظاً مرفوعاً معنى وهو حسن ، وعليه سحّل بعض المتأخرين بيت المتنبّي (٤) :

١٨٤ - كَفَى بِجِسْمِي نُحُولًا أَنَّنِي رَجُلٌ لَوْلَا مُحَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي

الموضع السادس : الفاعل في الضرورة ، كقوله (٥) :

١٨٥ - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ

أي : أَلَمْ يَأْتِيكَ (٦) خبرٌ بما لَاقَتْ ، كما قالوا : « قد كان من مطر (٧) » ، أي نازل من مطر أو شبهه ، والأخفش يجعل « مِنْ » هنا زائدة وكلاماً ضعيفاً ، ويُروى : « أَلَا هَلْ أَتَاكَ » (٨) و « أَلَمْ يَأْتِكَ » بغير ياء .

(١) اختلف في نسبه - كما في الحزانة ٥٤٥/٢ - بين كعب بن مالك ، وعبد الله بن رواحة وبشير بن عبد الرحمن ، وهو في الكتاب ١٠٥/٢ ، وثعلب ٢٧٣ ، وأما الشجري ١٦٩/٢ والأزهية ١٠١ ، واللسان (من) ، والمغني ١١٦ ، وشواهد ٣٣٧ ، والهمع ٩٢/١

(٢) في الأصل : « ابن أبي العالية » ولم نجد رجلاً بهذه الكنية ، ولعل الصواب ابن أبي العافية وهو محمد بن عبد الرحمن ، فقيه بالغة والعربية توفي ٥٨٣ ، انظر : البنية ١٥٤/١

(٣) في الأصل : « إشمال » وهو تحريف .

(٤) الديوان ٤٠٤/٤

(٥) البيت لقيس بن زهير كما في النوادر ٢٠٣ ، وسر الصناعة ٨٨ ، والخصائص

٣٣٣/١ ، وإيضاح الزجاجي ١٠٤ ، وأما الشجري ٨٤/١ ، والممتع ٥٣٧ ، وابن يعميش ٢٤/٨ . وتنمي : تبلغ ، واللبنون : جماعة الإبل ذات اللبن .

(٦) كذا كما رويت في البيت . (٧) انظر : المغني ٣٦٠

(٨) في الأصل : « أتاك » وهو تحريف ، والتصويب من سر الصناعة ٨٩/١

ومثل زيادتها في للفاعل للضرورة زيادتها في خبر الابتداء كقوله^(١) :

١٨٦ - أُنْتُ مِنْ بَيْتٍ يَلْدُ دُخُولُهُ

وَظِلُّكَ لَوْ يُسْطَاعُ بِالْبَارِدِ السَّهْلِ

وقال الآخر^(٢) :

١٨٧ - فَنَعُكَا بَشِيٍّ يُسْطَاعُ

أي : شيء ، ويحتمل أن يكون الخبر محذوفاً أقيم الجار والمجرور مقامه ، كأنه قال : فنعكها كائن أو حادث أو مستقر ، وهو أجود من الزيادة لكون الجار والمجرور يعان خبراً للبداً قياساً .

وأما قوله : « أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْصِ بِخَلْقَيْنٍ » [بقادر] ،^(٣) ، فذكر أبو الحسين ابن عصفور الإشبيلي^(٤) أن ذلك من الشاذ^(٥) ، وفيه عندي تسويغ لدخول الباء الزائدة لتصدير الكلام بالنفي ، والباء في تمام فائدته ، فكانت كائنها في خبر « ما ، إذ » ، « آله » ، نفي كما أن « ما ، نفي » .

★ ★ ★

(١) لم أمتد إلى قوله ، ورواية الصدر في أمالي القاضي ٣١٩/٢

بِنَا أَنْتَ مِنْ بَيْتٍ دُخُولُكَ لَذَّةٌ

وهو في السط ٨٤٢/٢

(٢) نسب في حاشية أبي تمام إلى رجل من قديم ٦٨/١ ، وصدره :

فَلَا تَطْمَعُ أَبَيْتَ اللَّعْنِ فِيهَا

وهو في شراهد التوضيح ٣١ ، والمفني ١١٧ ، والأشبروني ٥٢ ، والخزاعة ٤١٣/٢

(٣) الأحقاف ٣٣

(٤) هو علي بن مؤمن - امل لواء العربية في زمانه بالأندلس ، له : الممتع والمقرب وشرح الجمل ، توفي سنة ٦٦٣ ، انظر : البغية ٢١٠/٢

(٥) أي : دخول الباء في « بقادر »

القسم الثالث الذي يحتمل أن تكون فيه زائدة "وَأَلَا" تكون ، ماعدا ما ذكرنا من القسمين نحو قوله تعالى : « تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ »^(١) ، فيحتمل أن تكون الباء زائدة ، ويكون التقدير : 'تَنْبُتُ الذَّهْنُ' ، أي : تخرجُ منه ، ويحتمل أن تكون الباء باء الحال كأنه قال : تَنْبُتُ شَجَرُهَا وَالذَّهْنُ فِيهَا ، فتكون من المعاني التي ذكرنا أولاً ، وكذلك قول الشاعر^(٢) :

٧١ ١٨٨ - شَرِبْتُ بِمَاءِ الدَّحْرِ ضَيْنٌ فَأَصْبَحْتُ

زَوْرَاءَ تَنْفِرُ عَنْ حِياضِ الدَّيْلَمِ

وقول الآخر^(٣) :

١٨٩ - شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعْتُ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهْنٌ نَيْجٌ

إن جعلنا الباء زائدة^(٤) في البيتين كان الماء مفعولاً لشربت أو لشربنا ، وإن كانت غير زائدة فهي الظرفية أو التي للإلصاق التي فيها معنى التبعيض ، كما تقدم^(٥) ، فقس على هذه الثلاثة الأقسام ما يرد عليك من الباء في كلام العرب تجده واحداً منها إن شاء الله .

(١) المؤمنون ٢٠

(٢) البيت لمترة وهو في الديوان ٢٠٩ ، والأزمية ٢٩٤ ، وأما الشجري ٢٧٠/٢ ، واللسان (دحض) ، وابن يمين ١١٥/٢ . والزوراء : المائلة ، والديلم : الأعداء .

(٣) في الأصل : « منالج » وهو تحريف ، والبيت في ديوان الهذليين ٥١/١ لأبي

ذؤيب ، وروايته :

تَرَوْتُ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَنْصَبْتُ عَلَى حَبَشِيَّاتٍ لَهْنٌ نَيْجٌ

وهو في أمالي الشجري ٢٧٠/٢ ، والأزمية ٢٩٤ ، والمخصص ٦٧/١٤ ، وأدب الكاتب

٥٨٠ ، واللسان (شرب) ، وابن عقيل ٤/٣ ، والأخوئي ٢٨٤ ، والحزاة ١٩٣/٣

والنسيج : المر السريع مع الصوت ، ومتى : من ، وهي لغة هذيل .

(٤) في الأصل : « الزائدة » وهو تحريف .

(٥) استشهد الهروي بالبيتين على أن الباء بمعنى « من » ، انظر : الأزمية ٢٩٤

واعلم أن الباء وسائر حروف الحذف لابد أن تكون متعلقة بفعل أو مافيه معنى الفعل أو راتحة الفعل ، لأن الجار والمجرور في موضع معمول مستدع^(١) لواحد من ذلك .

إلا أن حقيقة المتعلق إنما هي في غير الزائد ، وأمّا الزائد فبعضهم يجعله متعلقاً وبعضهم لا يجعله متعلقاً ، وبعضهم يجعله متعلقاً إن كان في الكلام فعل^(٢) أو معناه كـ « ليس » ، وإن لم يكن كـ « ما » ، الحجازية فلا يجعله متعلقاً وهو الصحيح لأن عمله تشبيهاً^(٣) بغير الزائد إذ لا حاجة إليه فكان ينبغي أن لا يعمل ، فإذا عمل وكان في الكلام ما^(٤) يتعلق [به] كان الشبهة لغير الزائد من جهتين^(٥) ، نحو : « ما جاء من أحد » ، وإن كان لشيء له يتعلق به كان الشبهة لغير الزائد من جهة واحدة وهو العمل فقط ، فتعلق الزائد لا ضرورة له كغير الزائد ، إذ لا حاجة إليه لازمة ، فاعلمه .

باب الباء المركبة مع غيرها من الحروف

وهي تتركب مع الجيم واللام : يجمل ، ومع اللام وحدها : بل ، ومع اللام والألف : بلى ، وما عدا ذلك من التركيب مغفل .

باب يجمل^(٦)

اعلم أن هذه اللفظة ليس لها في الكلام إلا معنى واحد^(٧) [وهو] الجواب ،

-
- (١) في الأصل : « مستدعى » وهو تحريف .
 - (٢) في الأصل : « فعلا » وهو تحريف .
 - (٣) كذا على تقدير : يشبه تشبيهاً :
 - (٤) في الأصل : « بما » وهو تحريف .
 - (٥) أي : أنه عمل الجر وله ما يتعلق به .
 - (٦) انظر في « يجمل » : الجنى ١٦٩ ، الفنى ١١٩ ، الهمع ٧١/٢
 - (٧) في الأصل : « واحداً » وهو تحريف .

بمعنى نعم ، وهذا إذا كانت حرفاً ، وتكون اسماً بمعنى حَسِبَ كقوله (١) :
 ١٩٠ - عَجَلْنَا لَنَا هَذَا وَأَلْحَقْنَا بِذَلِكَ الشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ يَجَلْ
 وقوله (٢) :

١٩١ - أَلَا يَجَلِي مِنَ الشَّرَابِ أَلَا يَجَلْ

باب بل (٣)

اعلم أن معنى « بل » في كلام العرب الإضراب عن الأول إما تركاً له
 وأخذاً في غيره لمعنى يظهر له ، وإما لأنه بَدَاءٌ (٤) نحو قولك : ضربتُ زيداً
 بل عمراً ، واضرب زيداً بل عمراً ، وإما لغلطه بذكر لفظه وأنت تريد
 غيره ، نحو : رأيت رجلاً بل حمراً ، وهذا لا يقع في القرآن ولا في فصيح
 كلام في حال تبليغ ، وإما للنسيان ، وهو أيضاً / لا يصح في القرآن ولا في ٧٢
 كلام مبلّغ عن الله تعالى ، والأمثلة في كليهما واحدة ، وإما يقع الفرق بين
 الموضعين من جهة المعنى ، وهو أن النسيان وضع شيء على غيره من غير علم
 به ولا خطور بالبال ، والغلط وضع شيء على غيره بضمي الوهم إليه ثم يظهر
 المقصود ، وإما البداء فهو وضع شيء على معنى بالقصد ، ثم يتبين أن الأولى

(١) في الأصل : « كقولك » وهو تحريف ، وتقدم الشاهد برقم ٤٧

(٢) البيت لطرفة وهو في الديوان ٨٩ ، صدره :

أَلَا إِنِّي شَرِبْتُ أُسُودَ حَالِكَا

وهو في المغني ١١٩ ، وشراهد المغني ٣٤٥

(٣) انظر في « بل » : الأزهية ٢٢٨ ، المقرب ٢٣٢/٨ ، ابن يعيش ١٠٤/٨ ،

الجنى ٩٣ ، المغني ١١٩

(٤) سيشرح المؤلف « البداء » بعد قليل .

غير ذلك الشيء ، ففي المدح يؤتى بأحسن ، وفي الذم يؤتى بأفجع ، كقولك : هندُ شمسٌ [بل] دنيا ، وهندُ ليلٌ [بل] كابوس ، أو شبه ذلك .

ودخول « بل » في هذه المواضع يصرف المراد بالأول إلى الثاني ، واستعمالها دون « بل » قبيح ، فإذا صح هذا ف « بل » لها موضعان :

الموضع الأول : أن تكون حرف عطفٍ مشرّكاً ما بعده مع ما قبله في اللفظ ، وهو الاسمية في الأسماء ، والفعلية في الأفعال ، والرفع والنصب والحذف والجزم ، ولا تُشركُ في المعنى لأنَّ الفعلَ لأحدهما دون الآخر وهو الثاني ، سواء كان الأول موجباً أو منقياً ، نحو : قام زيد بل عمرو ، وما قام زيد بل عمرو ، فالقيام في كلا الحالين للثاني دون الأول [و] إنَّ ظهرت أداة النفي بعدها مع الفعل ، فيكون الإضراب عن النفي للأول وجعله للثاني ، نحو : ما قام زيد بل ما قام عمرو .

وخالف أبو العباس المبرد في هذا ، وزعم^(١) أن « بل » تضربُ عن الأول إثباتاً وتثبتُ للثاني ، وتضربُ عن الأول نفياً وتثبتُ^(٢) للثاني ، فإذا قال القائلُ : قام زيد بل عمرو ، فالقائمُ عمرو لا غير ، وإذا قال : ما قام زيد بل عمرو ، فنفيُ القيام عن عمرو ، والإضرابُ عن النفي للأول^(٣) .

ومذهبه لا يصحُّ لأنَّ « بل » عندنا وعنده ليس حرفَ عطفٍ مشرّكاً في المعنى ، وإنشأها هو في اللفظِ خاصةً ، فلا يُقدَّرُ بعدها غير الفعل خاصةً من غير نفي ، إذ النفي هو المعنى الذي تُشركُ فيه الحروفُ المشرّكة في المعنى كالواو ، فإذا لاحظَ ل « بل » في تقدير نفي بعدها ، وإن كان وقع الخلاف بين ما بعدها مع ما قبلها في الإضراب لا غير وكان الكلام الأول لم يكن ،

(١) انظر : المقتضب ١٢/١

(٢) قوله : « وتثبت » غير واضح في الأصل ، والمعنى : تثبت النفي للثاني

(٣) أي : أن تكون فاقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها .

حوالدا كان قبلها إيجاباً أضربت عنه لا غير ، وجعلته الثاني ، وكان الأول أيضاً لم يكن ، وكذلك إذا كان الأول إيجاباً والثاني نفيّاً أو بالعكس ، وقد اتفق معنا في باب « ما » الحجازية أننا إذا عطفنا على خبرها خبراً آخر بـ « بل » ، ما وقع لا غير ، فنقول : ما زيد قائماً بل قاعدٌ ، وكان ينبغي على مذهبه أن يُجيزَ النصب / في « قاعد » على تقدير « ما » أخرى ، ولا يقول به ، فدلّ ٧٢ على تناقض كلامه ، وقد نصّ على هذا الفصل في باب « ما » من « المختضب » له (١).

الموضع الثاني : أن تكون حرف ابتداء وذلك إذا لم يقع تشريك بين ما بعدها وما قبلها ، وتكون عاطفة جملة على جملة مضرب عن الأولى ، نحو : اضرب زيدا بل أنت قائم ، أو قام زيد بل عمرو منطلق ، أو زيد خارج بل أخوك منطلق ، أو ما فعلت هذا بل عند الله منطلق ، قال الله تعالى : « ق ، والقرآن المجيد ، بل عَجَبُوا » (٢) ، و « ص ، والقرآن ذي الذكر . يَلِّ الدِّينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ » (٣) ، فهذا حرف ابتداء لا غير ، وقال تعالى : « بَلْ لَّيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذِكْرِي ، بَلْ لَمَّا يَنْزِقُوا عَذَابٍ » (٤) ، فهذه تعطف جملة على جملة ، والإضراب لازم لها على كل حال .

وذكر بعضهم أن « بل » تكون حرف خفض للكرة بمنزلة « رُبَّ » ، وأنشد على ذلك (٥) :

(١) المختضب ٤/١٨٨ ، ٢٠١

(٢) الآية ٢١ من سورة ق (٣) الآية ٢١ من سورة ص (٤) سورة ص ٨

(٥) البيت لسور الذئب كما في اللسان : (بلل) ، وبعده :

قَطَعَتْهَا إِذَا الْمَهَا تَجَوَّتْ

وهو في سر الصناعة ١٧٧ ، والخصائص ٣٠٤/١ ، والإنصاف ٣٧٩ ، وابن يمش ٢٠٨/١١٨ ، وشراهد الشافية ٢٠٠ . والجوز : الوسط ، والتهاء : المغازة يتيه فيها السالك . والجحفة : الترس ، وتجوفت : دخلت جوف غبها .

١٩٢ - بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْجَحَقَتْ

و (١) :

١٩٣ - بَلْ بَلَدٍ مِلْهُ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ

وقال الآخر (٢) :

١٩٤ - بَلْ مَنْ رَأَى الْبَرْقَ بَتُّ أَرْقُبُهُ

وليس كذلك بل ما بعدها مخفوض بـ « رُبَّ » مضمرة ، فإنَّها تَضْمَرُ ويقي عملها دون « بل » وغيرها من حروف العطف ، كقوله (٣) :

١٩٥ - رَتَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ

أراد : رب رسم دارٍ

(١) البيت لرؤبة ، وهو في ديوانه ١٥٠ ، وبمعه :

لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُهُ

وهو في الإنصاف ٥٢٦ ، واللسان : (نذل) ، والجني ٩٤ ، والمفني ١٢٠ ، والشذور ٣٢٣ ، وابن عقيل ٢٦/٣ ، والأشعري ٢٩٩ ، وشواهد المفني ٣٤٧ . والفجج : ج فجج وهو للطريق الواسع ، قتمه : أصله : القتام وهو الغبار ، والجهرم : البساط .

(٢) البيت لـ : ليد ، وهو في ديوانه ٢٩ ، وروايته فيه : ياهل ترى ، وعجزه :

يُزْجِي حَبِيًّا إِذَا خَبَا ثَقْبًا

وفي الأصل : « البرق يشري بت أرقبه » فيضطرب عروضا ، وهو في الكتاب ٣٦٩/٢ ، والأزمية ٢٣١ . ويَزْجِي : يسوق ، والحبي : السحاب المرتفع ، وثقب : أضاء . (٣) البيت لجميل ، وهو في ديوانه ١٨٧ ، وعجزه :

كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ

وهو في الخصائص ٢٨٥/١ ، وسر الصناعة ١٤٩ ، وأمالى القالي ٢٤٣/١ ، والسمط ٥٥٧ ، وابن يمين ٥٢/٨ ، والمفني ١٢٩ ، وابن عقيل ٢٧/٣ ، واللسان : (جلال) ، وشواهد المفني ٤٠٣ ، والميني ٣٣٩/٣ ، والحزانة ١٩٩/٤

إذا دخلت « بل » فهي حرف ابتداء كلام واضراب عن كلام مقدر مخالف لما هي فيه ، ولا يلزم أن يكون بعدها إذا كانت حرف ابتداء مبتداً ألا ترى قول الشاعر (١) :

١٩٦ - بَلْ هَلْ أُرِيكَ حُمُولَ الْحَيِّ غَادِيَةً

كَالْتَنَّخْلِ زَيْنَهَا يَنْعُ وَإِفْضَاحُ

إنه أدخلها على « هل » وليست مبتداً ، وإنشأ لها صدر الكلام ، وكذلك في الأبيات الثلاثة المتقدمة (٢) ، وهي حرف ابتداء كلام وإن كان بعدها « رب » لأنها لا يُصدّرُ بها الكلام ، فإن كانت حرف جرّ تراها في بابها إن شاء الله .

باب بلى (٣)

اعلم أن « بلى » تعطي من الإضراب ما تعطي « بل » ، إلا أنها لا تكون أبداً إلا جواباً للنفي (٤) ، دخلت عليه همزة الاستفهام أو التقرير أو التوبيخ أو لم تدخل ، فتقول في جواب النفي عارياً من الهمزة ، إذا قال القائل : ما قام زيد : بلى ، ومعناه : قام زيد ، فحلت محلّ الجملة الواجبة جواباً للنفي . وكذلك تقول في جوابه إذا دخلت عليه الهمزة للمعاني المذكورة ، فتقول في جواب : ألم يقم زيد : بلى ، والمعنى : قام زيد . وسواء في ذلك لم وما

(١) البيت لأبي ذؤيب وهو في ديوان الهذليين ١/٤٥ ، والرواية فيه : « يامل » ، والكتاب ٣٦٨/٢ ، والأزمية ٢٣٠ ، والمخصص ١١/١٢٢ ، واللسان : (حمل) . وقوله : كالنخل ، شبه الإبل بالنخل . النع : إدراك الثمر ، والإفضاح : يقال : قد أفضح البسر ، إذا ما اختلط في خضرة بصفرة أو حرة .

(٢) أي : وردت ولها صدر الكلام .

(٣) انظر في « بلى » أمالي السهيلي ٤٤ ، الجني ١٦٩ ، المغني ١٢٠ ، المص ٧١/٢

(٤) قال ابن هشام : « وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يُجاب بها الاستفهام المجرد ،

انظر : المغني ١٢١

٧٤ وليس أو غير ذلك من أدوات النفي ، قال الله تعالى : « وقالوا لن نَمَسَّنَا |
لنأمر إلا » أباماً معدودة ، ثم قال بعد « بلى » (١) ، وقال : « ألم يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ »
قالوا : بلى ، (٢) ، وقال : « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ » قالوا : بلى ، (٣) ، وقال تعالى :
« أَلَيْسَ الْإِنْسَانُ أَثْنٌ نَجَمَ عَظَمَتِهِ [بلى قادرين] » (٤) ، والمعنى فيها :
في ذلك كلمة الإيجاب والإثبات لما سُئِلَ عنه بالنفي ، أو قرر أو نفى أو توهم .
نفيه ، وهي في ذلك تقيضة ، نعم ، (٥) ، وستين في أبوابها بحول الله تعالى .

باب التاء (٦)

اعلم أن التاء لا تكون في كلام العرب إلا مفردة ، ولا تتوَكَّب مع غيرها
من الحروف ، وهي تقسم قسمين : قسم أصل وقسم بدل من أصل .
القسم التي هي أصل لها في كلام العرب أربعة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون للمضارعة في الفعل ، ومعنى المضارعة المشابهة .
وقد تقدم معناها وبيانها في باب الهمزة ، إلا أن الذي يجب أن تعلم هنا أن
التاء تدل في الفعل المضارع على الواحد المخاطب ، نحو : أنت تقوم ، والمخاطبة
نحو : أنت تقومين يا هند ، والمخاطبتين مذكرتين نحو : أنتما يازيدان تقومان ،
أو مؤنثتين نحو : أنتما ياهندان تقومان ، والجماعة المذكرتين المخاطبتين نحو :
أنتم يازيدون تقومون ، أو المؤنثتين المخاطبتين ، نحو : أنتن ياهنداتن تقومن ،
والغائبة نحو : هي تقوم ، والغائبتين نحو : ياهندان تقومان ، قال الله تعالى :
في المذكر : « وما تَكُونُ في شأنٍ وما تَتَلَو منه من قرآن » (٧) ، وقال :

(١) البقرة : ٨١ ، ٨٠ (٢) الملك : ٨ ، ٩ (٣) الأعراف : ١٧٢ (٤) القيامة : ٣
(٥) ثمة شواهد تدل على أن « نعم » وافق « بلى » بعد النفي المقرون بالاستفهام .
وقد تأولوا هذه الشواهد . انظر : أمالي السبلي ٤٥ ، الجنى ١٧٠
(٦) انظر في التاء : الكتاب ٣٨/٢ ، المذكر والمؤنث للمبرد ، ابن يعيش ٩١/٥ ،
الجنى ١٩ ، المغني ١٩٣
(٧) يونس : ٦١

« لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى » (١) ، وقال : « وَلَكِنْ لَا تَفْتَقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ » (٢) ، وقال : « إِنَّ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا » (٣) ، وقال : « وَلَا تَبْرُجَنَّ تَبْرُجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى » (٤) ، وقال الراجز (٥) :

١٩٧ - يَابْنَةُ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي

وقال الشاعر (٦) :

١٩٨ - تَقُولُ سُلَيْمَى لَا تَعْرِضْ لِتَلْفَةِ

وَلَيْلِكَ عَنْ لَيْلِ الصَّعَالِيكِ نَائِمِ

واعلم أن هذه التاء كان ينبغي أن يقال فيها : ببدل من الواو لأن الواو أخذت الياء والألف اللتين هما حرفا المضارعة ، لأن الجميع حروف علة تتراد وتنفص وتغير بالقلب والبدل ، إلا أن الواو إنما لم توجد في الفعل المضارع لمعنى المضارعة ، كما وحيدت الواو في تصرف « أولج » حين قالوا : أولج يده في كذا وأتلج ، فلم يحكم على التاء المذكورة بالبدل ، ولكن يقال (٧) : إنها عوضت من الواو لأن محل هذا الموضع الواو ، إلا أنها لما وقعت أولاً لم يحكم بها لأن الواو لا تتراد / ، فهي تشبه الواو في غير هذا الموضع في البدل منها ، ٧٥ وكأنها هنا بدل وليست ببدل ، ولكن [حلت] محل الواو في جريانها مجرى الياء في هذا الموضع ، ولزمت هنا لأنها أولى فهي أقوى من الواو لأن التاء لا تتغير ولا تبدل ولا تتعرض لذلك تعرض الواو فاعلمه .

(١) طه : ٤٦ (٢) الإسراء : ٤٤ (٣) التحريم : ٤ (٤) الأحزاب : ٢٣
(٥) البيت لأبي النجم كما في الكتاب ٢/٢١٤ ، وبعده :

جَعَلُوا الْأَسْمِينَ كَأَسْمِهِ وَاحِدَ

وهو في نوادر أبي زيد ١٩ ، ومناسزل الحروف ٥٦ ، وابن يعيش ٢/١٢ ، واللسان : (قوب) ، والأشعوني ١٥٧ ، وشواهد الغني ٥٤٥ ، والدرر ٢/٧٠
(٦) البيت لعمر بن براقة كما في أمالي القاضي ٢/١١٩
(٧) في الأصل : « يقول » وهو تحريف .

الموضع الثاني : أن تكون للتأنيث وهي له على ثلاثة أقسام : قسم تكون له في الاسم ، وقسم تكون له في الفعل ، وقسم تكون له في الحرف .

[فالقسم الذي في الاسم تكون في المفرد والجمع]

القسم الذي في المفرد تكون فيه أبداً آخرام لمعان : أحدها الفرق إمّا^(١) بين المذكّر والمؤنث في الاسم ، نحو : امرئ وامرأة ، أو في الصفة نحو : قائم وقائمة ، وإمّا بين المفرد واسم الجمع نحو : وردة وورد ، وإمّا بين اسم الجمع والمفرد ، وذلك [نحو] : كمؤ وكماة لا غير ، وإمّا بين المفرد والجمع نحو : بقّال وبقّالة .

والثاني : التوكيد في الصفة للمباغة ، نحو : نسابة للعالم بالنسب ، وفي الجمع كذلك نحو : حجارة وجمالة ، وفي التأنيث كذلك نحو : ساة وبقرة .

والثالث : النسب^(٢) مفرداً نحو : المهالبة في المنسوين للمهلب فهم في معنى المهلبين ، ومع العجمة نحو : السبايجة^(٣) في المنسوين إلى « سبيج »^(٤) وهذا أعجمي في معنى « سبجيين » .

والرابع : العجمة وحدها نحو : « موازجة »^(٥) .

والخامس : تأنيث اللفظ فقط نحو : غرفة وبسطة .

والسادس : العوض إمّا من فاء اللفظة ، نحو : وعد عِدّة وزن زنة ، والأصل : وَعَدْتُ وَوَزَنْتُ ، وإمّا من عينها نحو : أعاد إعادة وأجاد إجادة ، والأصل : إعواداً واجواداً ، وإمّا من ياء الجمع نحو : فوازنة ، والأصل : فرازين جمع فِرْزان^(٦) ، وإمّا من ياء الإضافة نحو قوله تعالى : « يا ابت لا تعبد الشيطان »^(٧) ، لأنها لا تجمع معها في هذه المواضع .

(١) في الأصل : « لما » وهو تحريف .

(٢) في الأصل : « للفسب » .

(٣) في الأصل : « السبايجة » وهو تصحيف ، والتصويب من المذكر والمؤنث للمبرد ٨٩

(٤) في الأصل : « سبيج » وهو تصحيف ، والتصويب من المذكر والمؤنث للمبرد ، وفي اللسان (سبيج) : والسبايجة : قوم ذو جلد من السند والهند .

(٥) الموازجة : ج المَوَزَج وهو الخفّ وانظر : المغرب للجواليقي ٣١١/١

(٦) الفِرْزان : الملكة في لعبة الشطرنج . (٧) مريم ٤٤

والسابع : الإقحام ، كقول الشاعر^(١) :

١٩٩ - كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أقاسيه بطي والكواكب

بفتح التاء في « أميمة » لأنها قد حذفت من المؤنث في الترخيم ، فليست من الأقسام المذكورة ، ولكن ليُعلم أنها اسم^(٢) مؤنث مرخَّم ، والإقحام هنا إثمًا هو الزيادة ، وإن كان في غير هذا الموضع الإدخال بين شيئين متلازمين ، على أن سيويوه^(٣) - رحمه الله - جعل الإقحام هنا للتاء بين الحرف الذي قبلها وحركته ، وهذا توهّمٌ بعيد ، لأن الحرف لا يتصور دخولُه بين حركة وحرف إذ لا إحقَ فيها في حال تحريكه ، فلا يُحتمل دخول شيء^(٤) بينها ، ٧٦ وتحقيق القول ليس هذا موضعه .

وزاد بعض النحويين في معاني التاء المذكورة التحديد ، في العدد نحو قوله تعالى : « فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة »^(٥) ، وهذا راجع إلى تأنيث اللفظ كشاة ، ويتصور معه التحديد في العدد فليس تدخل له التاء وحده .

فإذا ثبتت هذه المعاني في التاء المذكورة فاعلم أن الكوفيين يزعمون أنها هاء في الأصل لأن الوقف عليها هاء ، وليس ذلك بصحيح ، لأن الوقف عارض واللفظة تاء ، وهو الأصل ، فلا يُعدل عن الأصل إلا بدليل قاطع .

(١) البيت للنايفة ، وهو في الديوان ٥٤ ، والكتاب ٢/٢٠٧ وكتاب اللامات ١٠٢ ، وأما الشجري ٢/٨٣ ، والميني ٤/٣٠٣ ، والخزائنة ٢/٣٢١ . كليني : دعيني وهمي .

(٢) قوله : « اسم » غير واضح في الأصل .

(٣) ذكر سيويوه ١/٣٦٨ ما يتعلق بحركة « أميمة » ، وليس في كلامه ما قاله المؤلف عنه ، وعذرتُه « فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء » .

(٤) قوله : « شيء » : غير واضح في الأصل (٥) الحاقة ١٣

والدليل^١ على أن الوقف لا يعتد به أنهم يشددون الخفف فيه كقوله^(١) :

٢٠٠ - بيازل وِجْناء أو عَيْهَلْ

وقوله^(٢) :

٢٠١ - ضَخْمٌ يُحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْجَمًا

فإذا صاروا إلى الأصل تخففوا ، وهو الأصل ، مع أن العرب قد وقفت^٣ على هذه التاء على الأصل من غير بدل إلى الهاء ، قال الراجز^(٤) :

٢٠٢ - بَلْ جَوِزَ تَيْهَاءَ كَطَهَّرَ الْجَحَفَتِ

وقال آخر^(٥) :

٢٠٣ - اللَّهُ نُجْجَاكَ بِكَفِّيْ مَسْلَمَتِ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَتِ

صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتِ

وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتِ

(١) البيت لمنظور بن مرثد الأديبي كما في نوادر أبي زيد ٥٣ ، وبعده :

كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الْكَلْكَلِ

وهو في الكتاب ٣٣٩/٢ ، والخصائص ٣٥٩/٢ ، وسر الصناعة ١٧٨/١ ، والمحتسب ١٠٢/١ ، وتعلب ٦٠٣ ، والإنصاف ٧٨٠ ، وابن يعيش ٦٨/٩ ، واللسان : « كال » وشراهد الشافية ٢٤٦ ، والخزانة ٤٩٤/٤ . والبازل من الإبل : الذي أتم الثامنة ، والناقة الوجناء : الصلبة التامة الخلق ، والعبل : الطويلة السريعة ، والكلكل : الصدر .

(٢) البيت في ملحقات ديوان روبة ١٨٣ ، وامل الصواب : « ضخما » لأن قله :

مَتَّ جِثَّتْ حَيَّةٌ أَصَمَّا

وهو في الكتاب ٢٩/١ ، وسر الصناعة ١٧٩ ، والمنصف ١٠/١

(٣) تقدم برقم ١٦٢

(٤) الأبيات لأبي النجم كما في تعلب ٢٧٠ ، وهي في الخصائص ٣٠٤/١ ، وسر الصناعة ١٧٧ ، واللسان : ما ، والأشعرني ٧٥٦ ، وشراهد الشافية ٢١٨ ، والخزانة ٢٨٧/٣ ، والغلصمة : رأس الحلقوم .

كما أنه قد جعلوا التاء المذكورة هاءً إجراءً للوصل مُجرى الوقف في العدد ، فقالوا : ثلاثة أربعة^(١) ، وليس في ذلك حُجَّةٌ للكوفيين لِقُلَّتْ ، كما أنهم أجروا هاءَ الوقف مُجرى هاءِ التانيث ، قال الشاعر^(٢) :

٢٠٤ - العاطِفُونَ حِينَ ما مِنْ عَاطِفٍ

وَالْمُسْبِغُونَ يَدًا إِذَا ما أَنْعَمُوا

وقد يُسَكَّنُ تَلْكَ التاءُ كَقَوْلِهِ فِي الْآيَاتِ : «وَبَعْدَ مَتِّ» ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بعد ما ، ثم أُبْدِلَ مِنَ الْأَلْفِ [تَاءٌ] فِي الْوَقْفِ ، كما قال الآخر^(٣) :

٢٠٥ - قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أُمُكَيْنَةٍ مِنْ هَاهُنَا وَمِنْ هُنَا
إِنْ لَمْ تُرَوْهَا فَهَ ؟

أراد : فما تصنع ؟ ثم وقف بعد حذف «تضع» فقال : «فما» ، ثم أبدل الألف هاءً في الوقف فقال : فهـ ، فأجراها الآخر مُجرى تاءِ التانيث تشبيهاً بها^(٤) فقال : «بعد مت» ، كما قال : «مسلت» .

وأما : «أخت» ، و«بنت» ، و«هنت» ،^(٥) ففُعِلَ الْأَكْثَرُونَ إِلَى أَنْهَلِ عوضاً من لامِ الكلمة لأنها واو أو ياء في الأصل ، فأصلها : أَخَوَةٌ وَهَنَوَةٌ وَبَنَوَةٌ^(٦) .

(١) انظر : سر الصناعة ١٧٧/١

(٢) البيت لأبي وجزة السعدي كما في اللسان : (ليت) ، وهو في ثعلب ٣٧٤ ، وسر الصناعة ١٨٠ ، والأزهية ٢٧٣ ، والمخصص ١١٩/١٦ ، والإنصاف ١٠٨ ، والمتبع ٢٧٣ ، والأشعولي ٨٨٢ ، والحزانة ١٧٥/٤ . وانظر شرح الشاهد في سر الصناعة ١٨٠/١

(٣) لم أفتد إلى قائله ، وهو في سر الصناعة ١٨٢ ، والمختص ١٥٦/٢ ، والمتبع ٤٠٠ ، وابن يعيش ٨١/٩ ، والجمع ٧٨/١ ، والدرر ٥٢/١ . وفاعل «وردت» يعود إلى الإبل .

(٤) انظر سر الصناعة ١٨٢/١

(٥) انظر الكتاب ٩٢/٢ ، سر الصناعة ١٦٥/١ ، أمالي الشجري ٦٨/٢ ، ابن يعيش ٦/٥ .

(٦) في الأصل : «بنية» وهو سهو من الناسخ لأن المؤلف ينص على أنها (واو في الأصل) .

وأعلوها بالحذف كما أعلوا مذكّرها ، وكذلك كلتا وثنّتان ، لأن أصلها :
كلّوا ومن ثنّيت .

وذهب بعضهم إلى أنّها علامة تأنيث كما تقدّم في المعاني المذكورة ، والصحيح
أنّها عوض من لام الكلمة التي هي واو (١) في الأصل كما تقدّم ، ولكن مع ذلك
٢٧ تدلّ على التأنيث بلفظها ، ويخرّج من / مذهب سيويه القولان ، وظاهر مذهب
أنّها بدل ودالة على التأنيث ، وهذا نصّه في باب من أبواب ما لا ينصرف (٢) .
وبدلّ على أنّها بدل (٣) أنّ ما قبلها ساكن ، ولا يكون ما قبل تاء التأنيث
إلا متحرّكا وبدلّ في و كلتا ، [على] أن تاءها بدلّ أن تاء التأنيث لا تكون
قبل الآخر ، إنّما تكون أبداً آخر مع أنه ليس في الكلام وزنٌ « فِعْتَل » (٤) ،
ولكل واحد من هذه الألفاظ تعليل مستقصى في أبواب التصريف يطول ذكره
في هذا الكتاب .

والقسم الذي تكون له التاء في الجمع قد تكون في مذكّره نحو : حمامات
ومُرادِفات (٥) وتكون في مؤنّته نحو : هندات وفاطمت وحُبليات وصحراوات ،
وهي دالة على التأنيث والجمع فلذلك تُجمع معها في الجمع تاء أخرى
فيقال : فاطمات .

وتكون هذه التاء في الجمع دالة على السلامة به ، وعلى أن الجمع للقلّة من
العشرة فما دونها ، إلاّ إن قام دليل على الكثرة أو قرينة كلام ، وتكون
حركة إعراب الاسم الذي هي فيه بالكسرة في حال النصب والحذف ، والضمّة

(١) قوله : « واو » غير واضح في الأصل .

(٢) انظر الكتاب ٩٤/٢ ، وذلك في باب من أبواب النسبة ولم أجدها في باب ما لا ينصرف .

(٣) انظر مر الصناعة ١٦٥/١

(٤) في الأصل « فَعِيل » والتصويب من مر الصناعة ١٦٨

(٥) السرداق : كل ما أحاط بشيء ، وعندها الجواب في معربة وقال إنّها المدحليز .
انظر المعرب ٢٠٠

في حال الرفع ، نحو : جاء الهندات ورأيت الهندات ومررت بالهندات ، وإنما ذلك بحتمل النصب على الحذف فيه كما حُمِلَ في مذكَّره في قولهم : رأيت الزيدَينَ ومررتُ بالزيدَينَ ، وقد تقدَّم الكلام فيه في باب الألف ، والمذكر أصل للمؤنث فعومِلَ في ذلك معاملة .

ولا تكون هذه التاء مفتوحة في النصب إلا شاذاً كقوله (١) :

٢٠٦ - ثَبَاتًا عَلَيَّهَا ذُلُّهَا وَآكُثْيَاهَا.

وأما تنوينها ففيه كلام سيذكر في باب النون إن شاء الله تعالى .

والقسم الذي تكون له في الفعل (٢) ، تكون فيه إذا كان ماضياً لفظاً سواء كان في المعنى مستقبلاً أو لم يكن ، نحو قامت هندُ أُمسَ ، وإن قامت هندُ غداً قمتُ ، وهي حرف تقدَّمتْ على الاسم المؤنث أو تأخرتْ عنه ، نحو : هند قامتْ ، وقامت هند ، فأما مع تقديم الاسم فين ، وأما مع تأخيره عنه فيدلُّ على حرفيتها كون ضمير التثنية وهو الألف يبرز معها ، نحو : الهندان قامتتا ، فيجتمع مع الضمير ، ولو كانت اسماً ما اجتمع ضميران ، وذلك في كلام العرب ، وأصلها أن تكون ساكنة ولا تكون متحركة إلا بالفتح مع الألف خاصة لأجلها (٣) ، وبالكسر إذا التقت مع ساكن آخر على أصل التقاء الساكنين (٤) ،

(١) البيت لأبي ذؤيب ، وهو في ديوان الهذليين ٧٩/١ وصدده :

فَلَمَّا اجْتَلَاهَا بِالْأَيَّامِ تَحَيَّزَتْ

وهو في الخصائص ٣٠٤/٣ ، وابن يعيش ٤/٥ . والشاعر يصف إخراج النحل من بيوتها . اجتلاها : طردها ، والأيام : الدخان ، تحيزت : اجتمع بعضها إلى بعض ، وثبات : ج ثبة وهي الجماعة .

(٢) انظر : ابن يعيش ٩١/٥ (٣) نحو : قامتتا . (٤) نحو : قامت البنت .

وتكون أبدأ مع التأخير عن الاسم في الفعل لازمة ثابتة على كل حال إلا في
الضرورة كقوله (١) :

٢٠٧ - فَلَا مُزْنَةَ أَوْدَقْتُ وَذَقَهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

والأصل : « أبقلت » ، وليس من لغة هذا / الشاعر النقل فيثبت التاء
ويكسرها ويصح الوزن .

وأما إذا تقدمت على الاسم المؤنث فلا يجوز أن يكون حقيقياً أو لا يكون
فإن كان حقيقياً نحو : « المرأة » فلا يجوز أن يفصل بينها (٢) وبينه أو لا يفصل ،
فإن فصل فلا يجوز أن يفصل به « إلا » ، أو غيرها ،

فإن فصل به « إلا » ، لم تثبت ، نحو « ما قام إلا امرأة » ، لأن المعنى :
« ما قام أحد إلا امرأة » ، وإن فصل بغير « إلا » ، فالأحسن الإثبات نحو :
« قامت يوم الجمعة امرأة » ، ويجوز حذفها [و] من كلامهم : حضر القاضي
اليوم امرأة ، ومهما طال الفاصل كلف الحذف أحسن .

وإن لم تفصل فهي ثابتة لازمة ، نحو : قالت امرأة ، فأما قولهم : « قال
فلانة » فشاذا لا يقاس عليه .

فإن كان غير حقيقي نحو : ثمرة وشمس ، فإن فصلت به « إلا » ، فالحذف
ليس إلا ، كما ذكر في الحقيقي ، وإن فصلت بغيرها فكذلك .

وإن لم تفصل جاز الحذف والإثبات ، لأن التذكير والتأنيث لا يتحققان

(١) نسب في الكتاب ٤٦/٢ ، إلى عامر بن جوين ، وهو في الكامل ٦٦٠ ، والمذكر
والمؤنث ١١٢ ، والخصائص ٤١٢/٢ ، والخصص ٨٠/١٦ ، والمقرب ٣٠٢/١ ، وأما
الشجري ١٦١/١ ، وابن يفيش ٩٤/٥ ، والمقني ٧٣١ ، وابن عليل ٥١/٢ ، واللسان
(خصب) ، والعيني ٤٦٤/٢ . والمزنة : زاحدة المزن : السحابة البيضاء ، والودق :
الطر ، وبقل المكان : إذا نبت بقله .

(٢) في الأصل : « بينه » وهو تحريف .

إلا بالفروج فتقول : طلع الشمس وطلعت الشمس ، قال الله تعالى : « فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ، ^(١) ، قال العربي : « جاءته كتابي فاحتقرها ، ^(٢) ، لأن الموعظة عظة والكتاب صحيفة ، هذا حكم المؤنث المفرد ، وتثنيته وجمعه ^(٣) مثله فقس عليه .

فأما قول الشاعر ^(٤) :

٢٠٨ - عَشِيَّةَ قَامَ النَّائِحَاتُ وَشَقَّقَتْ جُيُوبُ بَأْيَدِي مَأْتَمٍ وَخُدُودُ
فهو على تقدير جمع النساء النائحات ، فلذلك حذف التأء مع عدم الفصل في [المؤنث] الحقيقي ، والجمع لفظه مذكر وإن كان مؤنثاً في المعنى ، فيذكر ويؤنث مراعاةً للفظه تارةً وللمعنى أخرى ، وحكم جمع التكسير واسم الجمع المؤنث حكم جمع المذكر السالم كما ذكر .

وأما ضمير الجمع المكسر المؤنث فلا يذكر إلا شاذاً ، كقوله عليه السلام : « خير نساء ركب الإبل صالح نساء قريش ، أحنأه على ولدٍ في صغره وأرعاه على زوجٍ في ذات يده » ^(٥) .

وأما جمع المذكر المكسر ، فإذا تقدم الفعل عليه جاز فيه التذكير والتأنيث للأفراد والجماعة ، قال تعالى : « قَالَتْ وَسَلِّمَ فِي اللَّهِ سَكَتٌ » ^(٦) ، وقالت الأعراب آمناً ^(٧) وهو الكثير ، ويجوز الحذف وإن كان مسلماً فالتذكير

(١) البقرة ٢٧٥ (٢) انظر الخصائص ٢٤٩/١

(٣) ضبطت في الأصل : « وجميه » وليس لها وجه .

(٤) البيت لأبي عطاء السندي كما في الحماسة ٣٣٦/١ ، وهو في أمالي لقال ٢٦٨/١

واللسان : (أتم) .

(٥) نص الحديث فيه سقط وتحريف في الأصل : « خير نساء ركب الإبل صواب

قريش أحنأه على ولد وأن علاه على زوج في ذات يده » ، وقد رواه أحمد ٣٣٣/٤

(٦) إبراهيم ١١ (٧) المعجمات ١٤

الشائع المطرّد نحو قوله تعالى : « قال الكافرون »^(١) ، « وقال الذين لا يرجون لقاءنا »^(٢) ، ونجوز التاء مراعاةً للجماعة وهو قليل ، منه قول الشاعر^(٣) :

٢٠٩ - قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ
يَأْبُوسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامِ

وَأَمَّا ضميره «فإن» كان مستلماً أو مكسراً حقيقياً يعقل فإنه «٤» يثبت جمعاً ، وكذلك في التثنية نحو : الزبدون خرجوا / ، والرجال خرجوا ، والرجلان ٧٩ خرجا ، وإن كان مكسراً لا يعقل كان مفرداً بالتاء . والنون التي لجماعة المؤنث نحو : « الأنعام عبّدت » و « عبّدت » ، هذا إن كان للقلّة فإن كان للكثرة فالأفصح إثبات التاء نحو : « الجزوع انكسرت » ويجوز : انكسرُنْ ، وأمّا إفراده وتذكيره فلا يجوز إلا نادراً كقوله تعالى : « وإنّ لكم في الأنعام لعبرة » نسقيكم بما في بطونه «^(٥) ، وكذلك إفراد ضمير التثنية لا يجوز إلا شاذاً كقول الشاعر^(٦) :

٢١٠ - وَمِيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ وَجْهًا وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنُهُ قَدَالًا

وما عدا ذلك فلا تدخلُ التاء فيه إلا «إن» كان مضافاً إلى مؤنث بينه وبينه

(١) سورة ص : ٤ (٢) الفرقان : ٢١

(٣) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه ٢٢٠ ، والكتاب ٢٧٨/٢ ، والخصائص ١٠٦/٣ ، واللامات ١١١ ، والدليل ١٣٩ ، وأمالى الشجري ٨/٢ ، والإنصاف ٣٣٠ - والسان : (خلا) ، والجمع ١٧٣/١ ، والخزانة ١٣٠/٢ . وخالوا : تخلوا من حلقة بهم

(٤) قوله : « فإنه » غير واضح في الأصل . (٥) النحل ٦٦

(٦) البيت لذى الرمة وهو في ديوانه ٤٣٦ ، ورواية « وجهاً » فيه : خدا ، والخصائص ٤١٩/٢ ، والكامل ٧٦٨ ، وابن يعيش ٩٦/٦ ، والسان : ثقل ، والشذور ٤١٧ ، والجمع ٩١/١ ، والخزانة ١٠٨/٤ . والسالفة : أعل العنق ، والقذال : مؤخر الرأس فوق القفا .

مناسبة" في نَعْضِيَّةٍ أو غيرِها ، فإنه يُعامل مُعاملته في التانيث كقولهم :
'قَطِعتُ' بعضُ أصابعه ، وقول الشاعر (١) :

٢١١ - لَمَّا أَتَى خَبَرَ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعْتُ

سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالِ الْخُشْعُ

وقال آخر في الضير (٢) :

٢١٢ - وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَقَقْنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارِ

القسم الذي تكون له في الحرف هو ثلاثة ألفاظ : أحدها « رب » في قولهم :
ربما فعلت ، والثاني « ثم » في قولهم : ثمّت فمت ، كما قال الشاعر (٣) :

٢١٣ - يَثْمُتَ لَا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمْ وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَهُ فَيُعْقِبَا

والثالث : « لات » في نحو قولك : « لات حين خروج » ، و « لات »
حين زوال ، ومنه قوله تعالى : « ولات حين مناص » (٤) ، وقول الشاعر (٥) :

٢١٤ - طَلَبُوا صَلَحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ أَوَانٍ

وقول الآخر (٦) :

(١) البيت لجري ، وهو في ديوانه ٩١٣ ، والخصائص ٤١٨/٢ ، والكتاب ٥٢/١ ،
والأضداد ٢٩٦ ، والكامل ٤٨٦ ، واللسان : (ح ر ث) ، والخزانة ١٦٦/٢

(٢) البيت للمجنون وهو في ديوانه ١٧ ، والمغني ٥٦٧ ، والخزانة ٢٢٧/٤

(٣) البيت للأعشى وهو في الديوان ١١٧ ، والكتاب ٤٩٥/١ ، والأهمية ٢٧٢

(٤) سورة ص : ٣

(٥) نسب في الإنصاف ١٠٩ إلى أبي زيد الطائي ، وهو في الخصائص ٣٧٧/٢

وقيد « بقاء » عوضاً من « أوان » ، واللسان : (أ ر ن) ، والمغني ٢٨٢ ، والأشعري ١٢٦ ،

وابن يعيش ٣٢/٩ ، والشذور ٢٠٩ ، وشواهد المغني ٦٤٠ ، والخزانة ١٥١/٢ . وزيد في

الأصل « حين » بعد « لات » في الصدر ، وبها يضطرب البيت عروضيًا .

(٦) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٣ ، والجمهرة ١١٩ ، والقرب ١٠٥/١ ، وابن يعيش

١٧/٣ . واللسان (هنا) ، والدرر ٩٩/١ . ولات هنا : أي ليس هنا وقت ذكرها .

٢١٥- لَاتَ هَنَا ذِكْرِيُ جَيِّرَةً أَوْ مَنْ
تَجَاء مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ
و«هَئَا» فِي الْبَيْتِ بِمَعْنَى الْحِينَ .

وَلَا تَكُونُ التَّاءُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ إِلَّا مَفْتُوحَةً فِي الْأَصْلِ ، فَإِذَا وَقَفْتَ
سَكُنْتَ لِأَغْيَرِ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِتَفَرِّقَ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ ، إِذْ هُوَ أَوْفَعُ
مِنْهَا ، لِأَنَّهَا إِذَا مُحَرَّكَتْ قَوَّتْ الْحَرْفَ ، وَكَانَتْ بِالْفَتْحِ تَخْفِيفًا ، وَهِيَ لِلتَّائِيثِ
الْكَلِمَةِ لَا غَيْرَ ، لَا عَلَى مَعَانِي (١) التَّائِيثِ الْمَذْكُورَةِ قَبْلُ ، وَلِ«رُبَّ» وَ«ثُمَّ»
و«لَاتَ» أَحْكَامٌ سَتَبَيِّنُ فِي أَبْوَابِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

الْمَوْضِعُ الثَّلَاثُ مِنْ مَوَاضِعِ التَّاءِ أَنْ (٢) تَكُونُ لِلخُطَابِ خَاصَةً "بَجُرْدَةٍ" مِنْ
الْأَسْمَاءِ ، وَذَلِكَ فِي أَنْتَ وَأَنْتِ وَأَنْتَا وَأَنْتُمْ وَأَنْتَنَ الْمَذْكُورَةِ فِي بَابِ الْفَصْلِ مِنْ بَابِ
الْمُزْمَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَإِنَّمَا أَحْكَمْنَا عَلَيْهَا أَنَّهَا لِلخُطَابِ خَاصَةً لِأَنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ أَصْلُهَا
وَهُوَ «أَنَا» ، ضَمِيرًا لِلْمُتَكَلِّمِ مَذْكُورًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا ، فَلَمَّا صِرْنَا إِلَى الْخُطَابِ وَقَعَ
الِاتِّبَاسُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ فَجُعِلَتِ التَّاءُ لِذَلِكَ (٣) ، وَأَمَّا الْمِيمُ فِي : أَنْتَا وَأَنْتُمْ ،
وَالنُّونُ فِي : أَنْتَنَ فَرَأَيْتَ أَنَّ عَلَى التَّاءِ وَاسْتَبَيَّنَ فِي بَابِهَا .

وَفُتِحَتْ (٤) هَذِهِ التَّاءُ فِي التَّذْكِيرِ لِأَنَّهُ قَبْلَ الْمُؤَنَّثِ وَثَانٍ / عَلَى الْمُتَكَلِّمِ فَأَعْطِيَ
ثَانِيَّ الْحَرَكَاتِ وَهِيَ الْفَتْحَةُ إِذْ هِيَ بَعْدَ الضَّمَّةِ ، وَكَثُرَتْ فِي الْمُؤَنَّثِ لِأَنَّهُ الثَّانِي
عَنِ الْمَذْكُورِ (٥) وَالثَّلَاثُ عَنِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَأَعْطِيَ الْكُسْرَةَ الَّتِي هِيَ فِي الدَّرَجَةِ الثَّلَاثَةِ
مِنَ الضَّمَّةِ وَهِيَ مِنَ الْيَاءِ الْمُنْفَلَةِ فِي الْخُرُوجِ (٦) .

(١) فِي الْأَصْلِ : «مَعْنَى» وَهُوَ سَهْوٌ .

(٢) الْمَوْضِعُ الْأَوَّلُ أَنْ تَكُونَ لِلْمُضَارَعَةِ وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي أَنْ تَكُونَ لِلتَّائِيثِ .

(٣) هَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ ، وَعِنْدَ الْفَرَّاءِ أَنَّ الْجُمُوعَ هُوَ الضَّمِيرُ ، وَعِنْدَ ابْنِ كَيْسَانَ

أَنَّ التَّاءَ هِيَ الْأَسْمَاءُ ، انْظُرِ الْجَنَى ٢٠

(٤) قَوْلُهُ : «وَفُتِحَتْ» غَيْرُ وَاضِعٍ فِي الْأَصْلِ وَكَذَلِكَ مَا يَلِيهِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : «الْمُؤَنَّثُ» وَهُوَ سَهْوٌ .

(٦) صُورَةُ الدَّرَجَاتِ فِي ذَمَنِ الْمُؤَلِّفِ كَمَا يَلِي :

١ - الْمُتَكَلِّمُ وَحَرَكَتُهُ الضَّمَّةُ . ٢ - التَّذْكِيرُ وَحَرَكَتُهُ الْفَتْحَةُ . ٣ - التَّائِيثُ
وَحَرَكَتُهُ الْكُسْرَةُ .

ولما كانت التثنية والجمع أكثر من الواحد المذكور أو المؤنث أعطيتهما [زوائد] لنقلها ونقلها^(١) لنوع من المعادلة ، وفترق بين التثنية والجمع بالميم^(٢) والألف^(٣) ، والميم والواو^(٤) ، والميم للتعظيم والتكثير ، والألف للتثنية ، والواو للجمع ، والنون لجمع المؤنث .

الموضع الرابع : أن تكون زائدة في صيغة اللفظة [إمّا] في أولها دلالة على أن الفضل للآتين فما زاد ، نحو : تفاعل كتضارب وتقاتل ، أو للاستعمال كتعارج وتعامى ، وفي « تَفْعَلْ » للاستعمال أيضاً نحو : تعلم وتحنل وتلقى ، وإثناً ثانية في « افعل » للطلب كاشتب ، وإثناً ثالثة فيه في « استفعل » كذلك^(٥) ، [نحو] : استخرج واستدل واستكبر ، وقد تأتي في « افعل » و « استفعل » لغير ذلك^(٦) ، اكتفينا بشيء منها فافهم والله الموفق .

* * *

القسم الثاني التي هي بدل من أصل لها في الكلام موضعان :

الموضع الأول : أن تكون بدلاً من واو القسم^(٧) للقسم نحو قولك : تالله لأخرجن ، والأصل : والله لأخرجن ، قال الله عز وجل : « تالله لأكنين أصنامكم^(٨) » ، و « تالله لنسألن » مما كنتم تقترون^(٩) ، و « تالله تقتلن » تذكر يوسف^(١٠) ، وقال الشاعر^(١١) :

٢١٦- تالله يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسْ

-
- (١) أي : لتقل التثنية والجمع ، ونقل الزوائد .
 (٢) في الأصل تكرار لفظ « بالميم » . (٣) أي : في التثنية فتقول : أنتا .
 (٤) أي : في الجمع فتقول : أنتم ، وإن شئت قلت : أنتم ، وثبوت الواو مر
 الأصل ، انظر ابن يعيش ٩٥/٣ .
 (٥) في الأصل : « لذلك » وكذلك أي لالطلب .
 (٦) انظر في معاني الزيادات : المتع ١٨٠ (٧) انظر : المتع ٣٨٤
 (٨) الأنبياء ٥٧ (٩) النحل ٥٦ (١٠) يوسف ٨٥ (١١) تقدم برقم ١٤٣

وإثنا حكمنا على هذه التاء أن تكون بدلاً من الواو دون الباء التي هي فيه أصل من حروف القسم^(١) [و] دون أن تكون أصلاً بنفسها لثلاثة أوجه :
أحدها : إثنا رأيناها لا تدخل إلا في اسم الله خاصة دون غيره من الأسماء المعظمة ، إلا ما حكى الأخفش من دخولها على « رب الكعبة » في قولهم :
توب الكعبة ، وذلك شاذ ، ولما رأينا الواو تدخل على اسم الله وغيره من الظواهر رأينا الباء تدخل على كل مقسم به . من الظواهر والمضمرات كما تقدم في بابها علمنا أن للتاء مرتبةً ثالثةً صَعُفَتْ بها عن أن تكون مثلها ، فعلمنا أنها ثالثة عن الباء ثانية عن الواو في الاستعمال فأجريت مجرى الباء في الحذف ، وأجريت الواو مجراها في ذلك ، والواو ثانية عن الباء ، لأنها من الشفتين مثلها ، والتاء ثانية عن الواو لأنها بدلٌ منها في بعض المواضع نحو : أولج^(٢) وأتلج . . . (٣) ، واتعد واتزن في أوْتَعَدَ وإوْتَزَنَ على / الوجوب ، وهذا هو الوجه الثاني .

الثالث : أن الواو مفتوحة والتاء مفتوحة والباء مكسورة ، فهي أقرب إلى الواو بهذا الشبه منها إلى الباء ، فحكمنا أنها ثانية عنها ومبدلة منها ، والتاء في باب القسم تلزم الحذف كما لزمته الباء والواو .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من همزة الوصل الداخلة على « الآف » ، نحو قولهم فيما حكى أبو زيد حبك تلان^(٤) ، يريد الآن ، وقول الشاعر^(٥) :

(١) في الأصل : « المد » وهو سهو . (٢) في الأصل : « أبلج » وهو تحريف .

(٣) كلمتان مخرومتان لم أتبينها .

(٤) انظر سر الصناعة ١٨٥/١

(٥) البيت لجبل وهو في ديوانه ٢٢٩ وصدوره .

نَوَّلِي قَبْلَ يَوْمِ نَائِي جَسَانَا

وهو في الخزانة ١٤٩/٢ منسوباً إلى عمرو بن أحر الباهلي ، والبيت في سر الصناعة ١٨٥/١ ، والإنصاف ١١٠ ، والمزهر ٢٣٧/١ . والنوال : العطاء .

٢١٧ - وَصَلِينَا كَمَا زَعَمْتَ ثَلَاثًا

يريد : الآن ، وقال بعض النحويين : إنها زيدت في « حين » أولاً لأنه
أوان ك « الآن » وأنشدوا (١) :

٢١٨ - العَاطِفُونَ حِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ

وَالْمُسْبِغُونَ يَدَا إِذَا مَا أَنْعَمُوا

وكذلك قالوا في قوله تعالى : « وَلَاتَحِينَ مَنَاصِرَ » (٢) وشبهه في الآيات
المتقدمة الذكر في الباب .

والصحيح عندي أن « التاء زائدة على « لا » وعلى « العاطفون » لما ذكر في
أول هذا الباب وفي أثباته ، ولأنه لم توجد « تحين » في غير هذين الموضعين ،
ووجدت « لات » مع غير الحين (٣) ، وإجراء هاء الوقف مجرى هاء التانيث ،
كما ذكر داخل الباب ، فاعلمه (٤) .

باب التاء

اعلم أن التاء لم تنجى مفردة في كلام العرب ، وإنما جاءت مركبة مع الميم
المشددة خاصة : [ثم (٥)] ، ولها في الكلام موضعان :

الموضع الأول : أن تكون حرف عطف مفرداً على مفرد وجملة على جملة ،
فإذا عطف مفرداً على مفرد من الأسماء والأفعال شركت بين الأول والثاني في
اللفظ الذي هو الاسمية أو الفعلية ، والرفع أو النصب أو الحذف أو الجزم ،

(١) تقدم برقم ٢٠٤ (٢) سورة ص ٣

(٣) في الأصل : « الحين » وهو تحريف .

(٤) قال صاحب الجنى الداني ١٩ : « وأقسام التاء ثلاثة : تاء القسم وتاء التانيث وتاء
الخطاب ، وما سوى هذه الأقسام فليس من حروف المعاني » .

(٥) انظر في « ثم » شرح الفصل ٨/٩٤ ، الجنى ١٧٢ ، المغني ١٢٤

والمعنى^(١) الذي هو إثبات الفعل لهما أو نفيه عنها ، نحو قولك : قام زيد ثم عمرو ، ورأيت زيدا ثم عمرا ، وميرت بزيدا ثم عمرو ، وزيد يقوم ثم يقعد ، ولن يقوم ثم يقعد ، ولم يقم ثم يقعد .

والشرط^(٢) بين الجملتين يكون تشريكهما في الخبر أو العطف أو فيها^(٣) من غير مراعاة لإسمية علي فعلية أو بالعكس ، فبقول : ثم ثم أقعد ، وما قام زيد ثم عمرو ، ويجوز : قام زيد ثم عمرو منطلق ، وقام عمرو ثم ضرب زيدا ، كل ذلك جائز ، وكذلك يجوز اجتماع النفي والإثبات فيها كبقوله عز وجل : « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا كَفَرُوا بِالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا »^(٤) .

وإختلف الكوفيون والبصريون من النحويين : هل تعطي رتبة أولا تعطي ، فذهب الكوفيون إلى عدم الترتيب ، واحتجوا بقول الشاعر^(٥) : / ٨٢

٢١٩ - إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ
والصحيح مذهب البصريين بدليل استقراء كلام العرب أنها لا تكون إلا مرتبة ، وما احتج به الكوفيون لأحجية فيه لوجهين :

أحدهما : أنه قد يحتل أب يسود الوالدان بسيادة الولد ، والجد بسيادة الوالد ، وهذا موجود حقا ، فلا يلزم أن تكون سيادة أحدهم قبل الآخر .

(١) قوله : « والمعنى » اسم معطوف على « اللفظ » .

(٢) في الأصل : « بينهما » وهو تحريف . (٣) البروج ١٠

(٤) البيت لأبي نواس وهو في ديوانه ٤٩٣ ، ورواية الديوان :

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ قَبْلَهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

والبيت في الأصل أصابه زيادة وتحريف فقد روي هكذا :

ثُمَّ إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ سَادَ بَعْدَ ذَلِكَ جَدُّهُ

وهو في النفي ١٢٥ ، والأشعراني ٤١٨ ، والمص ١٣١/٢ ، والخزائن ٤/١١١

والثاني : أن تكون سيادةُ الجدِّ قبلَ الوالد^(١) ، والوالد قبلَ الولد ، ولا يعلمُ المتكلمُ بالإخبارِ السيادةَ ، فيخبرُ على نحو ما عَلِمَ لا على الأصل ، وما احْتَمِلَ لا مُحِجَّةَ فيه .

الموضع الثاني : إما أن تكون حرف ابتداء على الاصطلاح ، أي يكون بعدها المبتدأ والخبر ، وإما ابتداء كلام ، فالأول نحو أن تقول : « أقولُ لك اضربْ زيداً ثم أنت تتركُ الضربَ » ، ومنه قوله تعالى : « قلُ اللهُ ينجيكم منها ومن كلِّ كربٍ ثم أنتم تشركون »^(٢) ، وإما ابتداء كلام^(٣) ، كقولك : هذا زيد قد خرج ثم إنك تجلسُ ، قال الله عز وجل : « فبارك الله أحسن الخالقين »^(٤) ، ثم قال : « ثم إنَّكم بعد ذلك لمَيتون » ، ثم إنَّكم يومَ القيامة تُبعثون^(٥) ، وقد يرجع هذا إلى عطف الجمل ، إذا كان الجملتان في كلام واحد ، وذلك بحسب إرادة المتكلم ، والأظهر في الجمل الانفصال^(٦) في المراد إلا حيث يدلُّ الدليل على أن مقصود الكلام واحد ، فاعلم ذلك والله الموفق بمنه .

باب الجيم

اعلم أنَّ الجيم لم تجيء في كلام العرب مفردة ، وإنما جاءت مركبة مع لامين لاغير « جَلَلٌ » ومع الياء والراء تنند بعضهم .

(١) في الأصل : « الولد » وهو تحريف . (٢) الأنعام ٦٤
(٣) نقل صاحب الجنى هذه الفكرة عن المؤلف ١٧٣ ، وورد في نقله « وابتداء الكلام » .
(٤) المؤمنون ١٤ (٥) المؤمنون ١٤ ، ١٦٠
(٦) عبارة الأصل : « والأظهر في انفصال الجمل الانفصال » والتصويب من نقل صاحب الجنى عن المؤلف ١٧٣

باب جَلَلٌ^(١)

اعلم أنَّ جَلَلٌ [ليس]^(٢) لها في كلام العرب إلا معنى الجواب خاصة ، يقول القائل : هل قام زيد فتقول في الجواب : جَلَلٌ ، ومعناها نعم^(٣) ، حكى ذلك الزجاج في كتاب الشجرة فعلى هذا لا تعمل شيئاً ، إنما هي نائبة مناب الجمل الواقعة جواباً ، وهي بعد في كلامهم قليلة الاستعمال .

باب جَجِيرٌ^(٤)

اعلم أنَّ جَجِيرٌ جعلها أبو موسى الجزولي من المتأخرين حرفاً ، وجعلها في باب الحروف الواقعة جواباً في كراسة وجعلها بمعنى نعم^(٥) ، وذكر غيره أنها بمعنى «حقاً» من غير تعرُّض لاسميتها ولا حرفيتها ، وليست عندي جواباً ، وإنما هي اسمٌ بمعنى «حقاً» ، مُضَمَّنَةٌ معنى القسم ، إذ هي عوض منه وفيها معنى التوكيد ، فتقول : جَجِيرٌ لأفعلن / كما تقول : حقاً لأفعلن فهي كـ «عوض» ، في قولهم : «عوض لأضربك» وهي^(٦) من أسماء الدهر نزلت منزلة المقسم به تَبَيَّنَتْ على حركة الالتقاء الساكنين : الراء والياء ، وكانت الحركة كسرة على أصل التقاء الساكنين .

والدليل على أنها اسمٌ شيئان :

- (١) انظر في جلال : الجنى ١٧٤ ، المغني ١٢٨
- (٢) سقطت «ليس» من الأصل ، وثبتت في نقل صاحب الجنى عن المؤلف ١٧٤
- (٣) كرر الناسخ كتابة السطر كله ، وانظر : المغني ١٢٨
- (٤) انظر في «جير» : الجنى ١٧٤ ، المغني ١٢٨ ، الهمع ٧٢/٢
- (٥) وهو مذهب ابن مالك ، انظر دليله في : الجنى ١٧٤
- (٦) أي : جير .

أحدهما : أن معناها «حقاً» ، وما حلّ من الألفاظ المشكّلة في الحرفية والاسمية محلّ الاسم مُحَكِّمٌ عليه بالاسمية ، إلاّ إن قام دليلٌ على حرفيته ككاف التشبيه التي معناها «مثل» ، [نحو] قول الشاعر (١) :

٢٢٠ - لَمْ يَفْعَلُوا فِعْلَ آلِ حَنْظَلَةٍ إِنَّهُمْ جَيْرٌ بِئْسَ مَا اتَّعَمَرُوا
والثاني : أنها قد ثبوتت في الشعر مراعاةً لأصلها من الاسمية ، قال الشاعر (٢) :

٢٢١ - وَقَائِلَةٌ : أَسَيْتَ فَقُلْتُ : جَيْرٌ

أَسِيٌّ إِنِّي مِنْ ذَلِكَ إِنَّهُ
فهذا التنوين وإن كان تنوين ضرورة لا يكون إلاّ في الأسماء التي أصلها التمكن كتنوين المنادى العلم في قول الشاعر (٣) :

٢٢٢ - يَاعِدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي
وقول الآخر (٤) :

٢٢٣ - سَلَامُ اللَّهِ يَامَطَرُ عَلَيْهَا

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٣٢

(٢) تقدم برقم ١٥٢

(٣) نسب في الدرر ١٤٩/١ إلى مهمل بن ربيعة وصدره :

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ

وهو في النصف ٢١٨/١ ، وأمالى الشجري ٩/٢ ، والسان (وقى) ، والأشعوني ٤٤٨ ،
والخزاعة ١٦٥/٢ . والأراقي : ج واقية كل ما رقيت به شيئاً .

(٤) البيت للأحوص ، وهو في ديوانه ١٨٩ ، والكتاب ٢٠٢/٢ وعجزه :

وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَامَطَرُ السَّلَامُ

وهو في ثعلب ٧٤ ، وأمالى الزجاجي ٨١ ، وأمالى الشجري ٤٣١/١ ، والأزمية
١٧٣ ، والإنصاف ٣١١ ، والشذر ١١٣ ، والتصريح ١٧١/٢ ، وابن عقيل ١٠/٤ ،
وشواهد المغني ٢٦٠ ، والمعيني ١٠٨/١ ، والخزاعة ٢٩٤/١

وكتوبن ما لا ينصرف منها ، نحو قول الشاعر (١) :

٢٢٤ - قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرُقِ الْجَمَى

ولا يكون تنوين الضرورة في فعلٍ ولا حرفٍ ولا في متوغلٍ في البناء كالضمير ،
إلا في القوافي للترغم ، وليس من باب الضرورة ، فصح بهذا أن « جِئِرَ » اسمٌ
ممكن في الأصل ، إلا أنه قل استعماله إلا في القسم كما ذكر ، فلا مدخل له في
الحروف ، وإثبات ذكرته لاستشكاله ولعدم تبيين النحويين له ، فاعرفه ، والله الموفق .

باب الحاء

اعلم أن الحاء لم تجيء في كلام العرب مفردة ، وإثبات أنت مركبة مع
الألف والسين والألف : حاشا ، ومع التاء مشددة والألف : حتى .

باب حاشى (٢)

اعلم أن حاشى تكون فعلاً ، ومضارعها « أحاشى » ، وليست غرضنا ،
وتكون حرفاً خافضاً (٣) ، والغالب عليها الحرفية ، ولذلك جعلها سيبويه تخفض
أبداً ، وجعلها بعض المتقدمين فعلاً قياساً على قول العرب :

(١) البيت للمجاج ، وهو في دبرانه ٤٩ ، وروايته : « أوالفا » وقيله :

وَالْقَاطِنَاتِ الْبَيْتِ غَيْرِ الرُّيَمِ

وهو في الكتاب ٢٦/١ ، والخصائص ١٣٥/٣ ، وأما القالي ١٩٥/٢ ، والإنصاف
٥١٩ ، واللان (حم) ، وابن عقيل ٨٥/٣ ، والأشعري ٣٤٣

(٢) انظر في حاشى : الكتاب ٤٤٢/١ ، ابن يعيش ٤٧/٨٠٨٤/٢ ، الجنى ٢٢٥ ، المغني ١٢٩

(٣) نسب صاحب الإنصاف كونها فعلاً ماضياً إلى الكرويين ، وكونها حرفاً جاراً إلى
البصريين ، انظر الإنصاف ٢٧٨/١

« اللهم اغفر لي ولكل من سَمِعَ ، حاشى الشيطان وأبا الاصبع »^(١) ، ولا يُعَوَّلُ على ذلك لقلته ، وإثباتا يُعَوَّلُ على فعليتها إذا [كان] مضارعها « أحاشي » بمعنى أستثني وأقول : حاشَ الله .

فإذا كانت خافضة كانت حرفاً على كل حال وهو المستعمل فيها كثيراً ، ومعناها الاستثناء كـ « إلا » ، وهي وما بعدها في موضع معمول كساثر حروف الجر كما تقدم في الباء ، فإذا كان الفعل لا يتعدى صار يتعدى بها / فتقول :
قام القوم حاشى زيد ، فيتعدى « قام » إلى « زيد » بواسطة « حاشى » ، كما يتعدى بواسطة الباء إلى « زيد » ، إذا قلت : « قمتُ بزيد » .

وفيهما لغتان : إثبات الألف قبل الشين وحذفها ، وإثباتها^(٢) الكثير ومن حذفها قول الشاعر^(٣) :

٢٢٥ - حَشَى رَهْطِ النَّبِيِّ فَإِنَّ مِنْهُمْ جُوراً لَا تُكَدِّرُهَا الدَّلَالُ
وقد يجوز حذف ألفها الآخرة اختصاراً كقوله تعالى : « حاش لله ما هذا بشراً »^(٤) و « حاش لله ما علمنا عليه من سوء »^(٥) ، وذلك^(٦) لكثرة الاستعمال ، ويظهر من مذهب الزجاج أنها اسم مضاف تارة إلى ما بعده وتارة تظهر اللام قبل المضاف إليه ، يقال : حاشى الله^(٧) ، وحاش لله ، كما يقال : معاذ الله ومعاذ لله . وحكى عن الفراء أنه فعل لا فاعل له^(٨) ، وحكى عن بعض الكوفيين أنها فعل في الأصل وحكى أنها كـ « نعلم » في قول الشاعر^(٩) :

(١) انظر : ابن يعيش ٨٥/٢ ، وفيه : « ابن الأصبع » .

(٢) في الأصل : « فائباتها »

(٣) لم أمتد إلى قائله ، وهو في المقرب ١٧٢/١ ، والسان (حشا) .

(٤) يوسف ٣١ (٥) يوسف ٥١ (٦) في الأصل : « ولذلك » وهو تحريف -

(٧) في الأصل : « حاش لله » وهو تحريف .

(٨) انظر شرح الكافية ٢٢٤/١ ، والهمع ٢٣٢/١

(٩) لم أمتد إلى قائله وهو في المقرب ٦٥/١ وعجزه :

وَأَيَّامٍ لَيَالِيهَا قِصَارُ

٢٢٦ - فَقَدْ بُدِّلَتْ ذَاكَ بِنُعْمٍ بِالْ

هذا قولٌ بعضهم ، والصحيح أن « حاش » في الآيتين فعلٌ حذِفَ آخره لكثرة الاستعمال ، وفاعله مضمَر يعودُ على يوسفَ عليه السلام ، ومفعولُه محذوفٌ اختصاراً كأنه قال : حاشي يوسف الفعلةَ لأجل الله ، وهذه التي مضارعُها « يحاشي » ومعناها المجانبة ، وما فسَّره به بعضهم من التفسير وخرجوا به عن الأصول بعيدٌ .

باب حتى^(١)

اعلم أن « حتى » معناها الغاية في جميع الكلام ، إلا أنها تكون تارة حرفاً جاراً للأسماء ، وتارة ينتصبٌ بعدها الفعلُ المضارعُ ، وتارة عاطفةٌ تشريك بين الأول والثاني في اللفظ والمعنى كـ « ثم » المتقدمة الذكر ، وتارة تقع بعدها الجمل الاسمية والفعلية فلا تعمل فيها فترجع إلى باب العطف وإلى باب حروف الابتداء ، وإذا مُحِقَّتْ هذه المواضع واعتُبرتْ رَجَعَتْ « حتى » فيها إلى ثلاثة أقسام : قسمٌ تكونُ حرفَ ابتداءٍ ، وقسمٌ تكونُ حرفَ عطفٍ وقسمٌ تكونُ حرفَ جرٍ ، ولكلٌ قسم من هذه الأقسام حكمٌ لا بدَّ من بيانه .

القسم الأول التي هي حرف ابتداء تليها الجملة الاسمية والفعلية من غير عمل ، نحو : قام القوم حتى يخرجُ عمرو بالرفع وقام القوم حتى عمرو خارجٌ ، قال الله تعالى : « وزُلْزِلُوا حتى يقولُ الرسولُ^(٢) » على قراءة من رفع « يقولُ الرسولُ » ، وقال الشاعر^(٣) :

(١) انظر في « حتى » للكتاب ٤٨٣/١ ، المقتضب ٣٨/٢ ، الأزمعي ٢٢٣ ، أمالي السبلي ٢ : انقرب ١٩٨/١ و ٢٦٨/١ ، ابن يعيش ١٥/٨ و ٩٤/٨ ، أسرار العربية ١٠٥ ، الجنى ٢١٩ ، المغني ١٣١

(٢) البقرة ٢١٤ والرفع قراءة نافع ، انظر النشر ٢١٩/٢ ، القرطبي ٨٤٢
(٣) البيهقي للفرزدق ، وهو في ديوانه ٢١٧/١ ، والكتاب ٤٨٤/١ ، وابن يعيش ١٨/٨ ، والمغني ١٣٧ ، وشواهد ١٢ ، والخزانة ١٤١/٤

٢٢٧ - فَيَا عَجَبًا حَتَّى كَلَيْبُ تَسْبِيهِ كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مُجَاشِعُ

٨٥

وقال آخر (١) :

٢٢٨ - حَتَّى كُلُّنَا غَيْرُ لَابَسِ

وقال آخر (٢) :

٢٢٩ - وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ

القسم الثاني التي هي حرف عطف هي التي تُشَرِّكُ بين المفردَيْنِ والجمليْنِ في الكلام ، كقولك : قام القوم حتى قام زيدٌ ، وبين الاسمين في اللفظ والمعنى ، في اللفظ من الرفع والنصب والحذف ، وفي المعنى من النفي والإثبات ، ويشترط فيها في العطف شرطان : أحدهما : أن يكون الثاني جزءاً من الأول أو مناسباً له كقولك : قام القوم حتى زيدٌ ، أو أكلت السمكة حتى رأسها ، وأسرع القوم حتى حميرهم ، [والشرط] الثاني أن يكون [الثاني] عظيماً إن كان الأول حقيراً ، أو حقيراً إن كان الأول عظيماً ، أو قوياً إن كان الأول ضعيفاً ، أو ضعيفاً إن كان الأول قوياً ، لأنَّ معناها الغاية نحو قولك : مات الناس حتى الأنبياءُ ، ونهض الحاجُّ حتى المشاةُ ، وكلُّ الناس حتى الركائبُ (٣) وضعف الناس حتى السلطانُ . وما بعدها في هذا القسم داخلٌ فيما قبلها ، قال الشاعر (٤) :

(١) البيت لسحيم ، وهو في ديوانه ١٦ ، وتماه :

إِذَا شَقَّ بُرْدٌ شَقَّ بِالْبُرْدِ بُرْقُعٌ دَوَالِيكَ حَتَّى كُلُّنَا غَيْرُ لَابَسِ

وهو في الخصائص ٤/٥ ، والكتاب ٣٥٠/١ ، وتعلب ١٣٠ ، وأُمالي الزجاجي ١٣١ ، وابن يعيش ١١٩/١ ، واللسان (دول) ، والأشعري ٣١٣ ، والعيني ٤٠١/٣ ، والهمع ١٨٩/١ ، والمزهر ١٩٥/٢ ، والخزانة ٩٩/١ . وقد كان العرب يزعمون أن المتحابين إذا شق كل واحد منهما ثوب صاحبه دامت مودتهما .

(٢) تقدم برقم ٦٠ (٣) الركوب من الدواب هي المخصصة للركوب .

(٤) البيت لمروان بن سعيد كما في الكتاب ٩٧/١ (نسبة الكتاب ابن مروان والتصويب

من البغية ٢٨٤/٢) وهو في ابن يعيش ١٩/٨ ، وأسرار العربية ٢٦٩ ، والمغني ١٣٢ والأشعري ٤١٩ ، والعيني ١٣٤/٤ ، والهمع ١٣٦/٢ ، وشواهد المغني ٣٧٠

٢٣٠ - ألقى الصَّحِيفَةَ كَيَّ يَخْفَفَ رَحْلَهُ
وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

على روايةٍ مَنْ نصب « النعل » .

القسم الثالث التي تكون خافضةً ، تنقسمُ فيه قسمين : قسمٌ تدخلُ على الأعيانِ ، وقسمٌ تدخلُ على المصادر .

فالتي تدخلُ على الأعيانِ تدخلُ عليها على معنى « إلى » فهي لانتهاء الغايةِ مثلها ، تخالفُها في أن ما بعدها لا يكونُ إلا داخلًا فيها قبلها اتفاقاً ، إن كانَ الفعلُ متوجهاً عليه نحو : قامَ القومُ حتى زبدِ ، وأكلتُ السمكةَ حتى رأسِها ، فإن لم يتوجهْ الفعلُ عليه فلا يدخلُ فيه ، نحو سِرْتُ حتى الليلِ .

والتي تدخلُ على المصادرِ لا يدخلُ ما بعدها فيها قبلها نحو : سِرْتُ حتى غروبِ الشمسِ ، وقوله تعالى : « سلامٌ هي حتى مطلعِ الفجرِ » (١) ، وفي هذا القسمِ يجوزُ أن تدخلُ على الفعلِ المضارعِ فتنصبه .

واختلافٌ في نصبه يَمَّ (٢) هو (٣) ؟ فقل : بها بنفسها ، وقيل : بإضممار « أن » ، فمن قال إنها تنصبُ بنفسها ، فلأنه لم يَر « أن » في موضعٍ من المواضعِ بعدها تنصبُ الفعلُ فجعلَ الحكمَ لها ، وإنشأَ رآها تلي الفعلَ وينتصبُ بعدها فجعلَ الحكمَ في النصبِ لها ، ومن قال : إنها تنصبُ بإضممار « أن » راعى شئين : أحدهما أن « أن » والفعلَ في موضعِ المصدرِ فإذا قلت : سار (٤) القومُ حتى يدخلوا المدينةَ ، فالمعنى : حتى دخول (٥) المدينةَ فرددتها إلى القسمِ

(١) سورة القدر • (٢) في الأصل : « بما » وهو تحريف .

(٣) ذهب الكوفيون إلى أن « حتى » تكون حرفٌ نصبٍ ينصبُ الفعلَ من غير تقدير « أن » ، وذهب البصريون إلى أن الفعلَ منصوبٌ بتقدير « أن » ، انظر الإنصاف ٩٧ هـ .

(٤) في الأصل : « صار » وهو تحريف .

(٥) في الأصل : « دخلوا » وهو تحريف .

الداخلة على المصادر الخافضة ، والثاني : أنهم وجدوا « حتى » خافضة ولا يخفِضُ
إلا ما يختص بالاسم / فلما دخلت على الفعل علموا أنه لابد من تقدير « أن » ، ٨٦
لتصيرَه إلى المصدر المحفوض الذي اختصت به فخفضته ، ولا تضرب فتكون
مختصة غير مختصة وهذا تناقض ، وهذا بين صحيح لا مدفع فيه .

واعلم أن « حتى » إذا دخلت على الفعل المضارع لا يلزم النصب فيه بل يجوز
أن ينتصب تارة بإضمار « أن » ، ويجوز أن يبقى مرتفعاً ، والموضع للرفع
والنصب تختلف بسبب اختلاف أحوالها ، فلا بد من ضبط لها وحصر ، حتى
يعلم ما يلزم فيه النصب وما يلزم فيه الرفع ، وما يجوز أن فيه على السواء ،
والأولى بأحدهما ، إن شاء الله فنقول (١) :

لا يخلو « حتى » وما بعدها من الفعل من أن يقع خيراً لذي خبر ، أو لا يقع .
فإن وقع نصب الفعل لا غير لأن « حتى » فيه بمعنى « إلى أن » ، أو
« كي » ، نحو قولك : « كان سيدي حتى أدخل المدينة » لأن المعنى : إلى أن
أدخل المدينة ، أو كي أدخل المدينة (٢) وإن لم يقع خيراً فلا يخلو أن يكون
ما قبل حتى سبباً لما بعدها أو لا يكون ، فإن كان فلا يخلو أن توجه أو تنفيه
فإن أوجبته فلا يخلو أن تكثره أو تقله أو لا تكثر ولا تقل .

فإن كثرته كان الرفع في الفعل الذي بعدها أقوى من النصب نحو : كثر
ما سرت حتى أدخل المدينة .

وإن قللته كان النصب أقوى من الرفع نحو : قلما سرت حتى أدخل
المدينة ، وإن لم تقلل ولم تكثر ، فلا يخلو أن تريد بالفعل بعدها الماضي أو
الحال أو لا تريد .

(١) اعتمد المؤلف في تفصيله التالي على المقرب ٢٦٨/١ وما بعد .

(٢) ضابط النصب عند ابن هشام أن يكون الفعل مستقبلاً بالنظر إلى زمن التكلم .

فإذا أردتَ فالرفع نحو : سرتَ حتى أدخلُ المدينة ، بمعنى دخلتها أو أدخلها الآن ، ومن كلامهم : « مَرَضَ حتى لا يُوجوه »^(١) ، أي : حتى هـ و الآن لا يُرجى .

وإن لم تُردَ واحداً منها نصبتَ^(٢) ، وكانت بمعنى « إلى أن » أو ، « كي » ، نحو : « سرتَ حتى أدخلها غداً » ، بمعنى إلى أن أدخل أو كي .

فإن نصبتَ السببَ قبلها فلا يخلو أن تقدّرَ « أن » النفيَ دخل بعد^(٣) [دخول]^(٤) « حتى » أو لا تقدّر ، فإن قدّرتَ فالأمرُ على ما كان عليه قبله^(٥) من [جواز]^(٦) النصب على معنى « إلى أن » أو « كي » والرفع على أن تريدَ الحالَ أو الماضي كما تقدّم .

وإن قدّرتَ « أن » حتى ، دخلتَ في الكلام بعدَ [دخول]^(٧) النفي لم يَجْزُ فيما بعدها إلا النصبُ على معنى « إلى أن » أو « كي » ، [نحو : ماسرتَ حتى أدخل المدينة^(٨)] على التقدير الثاني^(٩) والرفع على التقدير الأول^(١٠) .

وإن لم يكن ماقبلها شيئاً لما بعدها لم يَجْزُ في الفعل الواقع بعدها إلا أن يكون منصوباً على معنى « إلى أن » ، لأنه لا يصحُّ أن يكونَ إلا مستقبلاً نحو « سرتَ حتى يخطبَ الخطيبُ » ، المعنى : إلى أن يخطب .

٨٧ فهذا حصرُ هذا الموضع ، ويرجع الكلامُ فيه / إلى أن تعلمَ أنه كلُّ موضعٍ صلحت [فيه] بمعنى « إلى أن » أو « كي » انتصبَ مابعداً وإن لم تصلحْ

(١) انظر : الكتاب ٤٨٥/١ ، والمقتضب ٤٠/٢ (٢) أي : أردت الاستقبال .

(٣) في الأصل : « قبل » والتصويب من المقرب ٢٦٩/١

(٤) مابين معقوفين من المقرب ٢٦٩/١ (٥) عبارة المقرب : « قبل النفي » .

(٦) زيادة في المقرب ٢٦٩/١ (٧) زيادة في المقرب ٢٦٩/١

(٨) زيادة في المقرب ٢٧٠/١ (٩) أي قدرت الاستقبال .

(١٠) أي قدرت الماضي أو الحال .

فالرفع ، وقد يكونُ الرفع لازماً في بعض المواضع ، وقد يكونُ النصبُ لازماً في بعضها ، وقد يجوز الأمران على السواء ، وقد يغلبُ الرفعُ ويغلبُ النصبُ على حسب التفصيل .

واعلم أنَّ « حتى » التي تكون خافضة لا تخفض إلا الظواهر كما ذكر ، ولا تخفض المضمَر إلا في الضرورة كقوله ^(١) :

٢٣١ - فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَى أَنَا فَتَى حَتَّى يَأْتِيَ أَبِي يَزِيدَ

باب الحاء

اعلم أنَّ الحاء لا تكون في كلام العرب مفردة ، وإنما تكون مركبة مع الألف واللام .

باب خلا ^(٢)

وهي حرف استثناء تخفض ما بعدها فيه ^(٣) ، نحو قولك : قام القوم خلازيد . هذا هو الكثير فيها ، وحكمها في ذلك حكم « حاشي » المتقدمة الذكر .

وقد تكونُ ناصبة لما بعدها فيه ، فتكون إذ ذاك فعلاً ، وذلك فيه سائغ ، مثل حاشي ، ويكون إذ ذاك فيها مضمَر فاعلٌ ، يعلمُ من سياق الكلام ، والمنصوب بعدها مفعولٌ بها ، [نحو] إذا ^(٤) قلت : قام القوم خلازیداً ^(٥) والجملة في موضع الحال ، كأنك قلت : خالين من زيد ، وكذلك حكمُ « حاشي » في ذلك .

-
- (١) في الأصل : « لا يلقى لنا من فتى » وهو خطأ من النسخ قوم ألف « أناس » لاما وسينها « من » ، والبيت لم أجد إلى قائله وهو في المغرب ٩٤/١ ، وابن عقيل ٨/٣ ، والأشعري ٢٨٦ .
 (٢) انظر في خلا : الكتاب ٣٤٨/٢ ، ابن يعيش ٤٩/٨٠٧٧/٢ ، الجني ١٧٥ ، المغني ١٤٢ .
 (٣) أي في الاستثناء . (٤) في الأصل : « فإذا » والقاء مقحمة .
 (٥) المثال في الأصل : « قام القوم خلا بعضهم زيدا » وكلمة « بعض » مقحمة .

فإذا أدخلت عليها « ما » فقلت : قام القوم ما خلا زيدا^(١) ، كان النصب الكثير الشائع ، وتكون « ما » إذ ذاك مصدرية ، كأنك قلت : خلوا من زيد ، والمصدر في موضع الحال كما تقدم ، وأبو عمر^(٢) الجرمي يخفض بها ، ويجعل « ما » زائدة ، دخولها كخروجها ، فإن كان ذلك قياساً منه فهو فاسد لأن « ما » لا تكون زائدة أول الكلام لأنها ضد الاعتناء الذي قدمت له^(٣) ، وإن كان يحكي ذلك عن العرب فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

الذال غفل

باب الذال

اعلم أن الذال لم يجيء مفردة في كلام العرب . وإنما جاءت مركبة مع الألف .

باب ذا^(٤)

ولها في الحرفية موضع واحد ، وهي مفعول للفعل الموجه عليها ، أو مجرور نحو قولك : ماذا صنعت ؟ وماذا جئت ؟ وماذا خفت ؟ والتقدير : أي شيء صنعت ، وأي شيء جئت ، ومن أي شيء خفت ، فتكون « ذا » مع « ما » كشيء واحد بمعنى : أي شيء .

وإنما حكمنا على أن « ذا » حرف لأنها قد توجد « ما » الاستفهامية/وحدها دونها ، ومنها الاستفهام ، وتوجد معها أيضاً ، وهي معها بذلك المعنى ، فحكمنا أنها وصلة لها .

(١) قال صاحب الجنى : ١٧٥ « خلا » هنا فعل لأن (ما) المصدرية لاتوصل بحرف الجر وإنما توصل بالفعل .

(٢) في الأصل : « أبو عمر » وهو تحريف . (٣) انظر الصفحة ٧٤

(٤) انظر في « ذا » الأزهية ٢١٤ ، الجنى ٩٤ ، المغني ٣٣٢

ويكون جوابها في المنصوب منصوباً وفي المحفوض محفوضاً ، فإذا قيل لك :
 ماذا صنعت ؟ فالجواب : خيراً ، أي صنعت خيراً ، وإذا قيل : بماذا
 جئت ؟ فالجواب : بزادي أو راحلتي أو شبه ذلك ، وإذا قيل : بماذا خفت ،
 فالجواب من كذا وكذا .

وربما وقعت « ما » في موضع خبر « كان » فتكون في تقدم « كان »
 عليها خارجة عن أدوات الاستفهام في كونها ^(١) يقع ما بعدها خبراً لها ، وجميع
 أدوات الاستفهام لها صدر الكلام فتتقدم ^(٢) على « كان » فتقول : إذ ضربت
 بزيداً فكان ماذا ، أي : فأي شيء كان ، فاتصال « ذا » بها أخرجها عن
 حكم أدوات الاستفهام ، في ذلك قال الشاعر ^(٣) :

٢٣٢ — وَمَاتَ عِشْقًا فَكَانَ مَاذَا

وأما قول الله تعالى : « ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو » ^(٤) فمن قرأه
 بالنصب فهو من بابنا ، و « ذا » مع « ما » حرف ، وهي في موضع مفعول
 « ينفقون » فتوجه عليها الفعل ، ولذلك كان الجواب بالنصب لأن التقدير
 ينفقون العفو ، وحكم الجواب أن يكون على وقت السؤال . ومن قرأ بالرفع
 في « العفو » فهو على التقدير « هو » وتكون (ما) إذ ذاك في موضع مبتدأ ،
 وذا هنا اسم بمعنى الذي ، وبعد (ينفقون) ضمير مفعول محذوف تقديره :

(١) أي : في كون أدوات الاستفهام . (٢) في الأصل « فيتقدم » وهو نصيف .
 (٣) البيت لفضل الشاعرة كا في الأغاني ٣١٣/١٩ ، صدره :

فَعَاتَبُوهُ فَزَادَ عِشْقًا

وهو في أمالي القالي ٢١/٢

(٤) البقرة ٢١٩ وقراءة الجمهور بالنصب وقرأ أبو ممر بالرفع . انظر القرطبي ٨٦٩
 والشر ٢١٩/٢

ينفقونه^(١) ، وليس هذا من بابنا ، لأن^(٢) « ذا » فيه اسم^(٣) وعليه قوله^(٤) :
 ٢٣٣ - ألا تَسْأَلَانِ المرءَ ماذا يُحَاوِلُ أَنَحْبُ فَيَقْضِي أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

باب الراء

اعلم أن الراء لم تجيء مفردة في كلام العرب إلا في صيغة الكلمة شاذاً
 للبالغة ، قالوا : سَبَطَ الشعر وسبط^(٥) ، ولا يقاس على ذلك .
 وإنما جاءت مركبة مع الباء مشددة .

[باب] رب^(٦)

وهي حرف^(٧) يكون لتقليل الشيء في نفسه ويكون لتقليل النظير^(٨) ،
 فالتى لتقليل الشيء في نفسه [نحو] قول الشاعر^(٩) :

-
- (١) في الأصل : « ينفقون » وهو تحريف .
 (٢) البيت لـ « ليبد » وهو في ديوانه ٢٥٤ ، والكتاب ٤١٧/٢ ، والفراء ٤٣٩/١ ،
 وثعلب ٤٦٢ ، وكتاب اللامات ٥٠ ، والأزهية ٢١٦ ، وأمالي ابن الشجري ١٧١/٢ ،
 والمخصص ١٠٣/١٤ ، وابن يعيش ١٤٩/٣ ، واللسان (حول) ، والأشعري ٧٣ ، والعيني
 ٤٤٠/١ . والنحس هنا : النذر .
 (٣) سبط الشعر : طال واسترسل .
 (٤) انظر في رب : مسألة رب لابن السيد ، الأزهية ٢٦٨ ، أمالي الشجري
 ٣٠٠/٢ ، أسرار العربية ١٠٤ ، المقرب ٩٩/١ ، ابن يعيش ٢٦/٨ ، الجنى ١٧٦ ،
 المغني ١٤٣ ، الجمع ٢٥/٢ .
 (٥) يرى البصريون أنها حرف ، ويرى الكوفيون أنها اسم ، انظر : الإنصاف ٨٣٢
 (٦) اختلف النحويون في معناها بين التقليل والتكثير ، ومذهب المؤلف هو مذهب
 الجمهور ، انظر مسألة رب ٤ ، ٩ ، ابني ١٧٧
 (٧) « رب » في الكتاب ٢٦٦/٢ إلى رجل من أزد السراة . وهو في الخصائص ٣٣٣/٢ ،
 والمقرب ١٩٩/١ ، وابن يعيش ١٢٦/٩ ، والمغني ١٤٤ ، والأشعري ٢٦٨ ، وشواهد المغني
 ٣٩٨ ، والخزانة ٣٨١/٢

٢٣٤ - أَلَا رَبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ

وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ آبَاؤُ

وَذِي شَامَةِ سَوْدَاءٍ فِي حُرٍّ وَجْهِهِ مُجَلَّلَةٌ لَا تَنْقُضِي لِأَوَانِ

فالمولود الذي ليس له أب عيسى عليه السلام ، وذو الولد الذي لم يلدّه أبوان هو آدم عليه السلام ، وذو الشامة السوداء في حُرٍّ وجهه هو البدر ، وشامة الأرنب في وسطه ، وتسمى ^(١) الكلفة والكلف ، ولذلك قال المعري ^(٢) : ٨٩

٢٣٥ - وَمَا كُفْلَةُ الْبَدْرِ الْمُنِيرِ قَدِيمَةٌ

وَلَكِنَّهَا فِي وَجْهِهِ أَثَرُ اللَّطْمِ

فهذه الثلاثة ليس لها نظير في الوجود .

وأما التي لتقليل النظير فهي الكثيرة الاستعمال ، ومنها قول الشاعر ^(٣) :

٢٣٦ - فَإِنْ أُمْسِرَ مَكْرُومًا فَإَارُبَّ قَيْنَةٌ

مَنْعَمَةٌ أَعْمَلْتُهَا بِكَرَانِ

والمعنى أن كثيراً من هذه القينات كان لي ، وقل مثلها لغيري . فاطلاق

النحويين على « رُب » ، أنها تقليل إثمًا يعثون النظير الذي هو الغالب فيها .

ثم اعلم أن لها أحكاماً تختص بها ^(٤) :

منها : أنشأ إذا دخلت على ظاهر فلا يكون بعدها إلا « نكرة » أبداً ، نحو :

« رُب رجلٍ لقيت » لأن التقليل والتكثير لا يكونان إلا في النكرات ،

(١) في الأصل : « ويسى » وهو تصحيف .

(٢) البيت في نروح سقط الزند ٩٦٧/٣ وفيه « الدم » عوضاً من « اللطم » .

(٣) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٨٦ ، ومساءلة رب ١٩ . والقينة : الجارية

المغنية ، والكران : العود الذي يضرب به .

(٤) انظر في هذه الأحكام : المبروي في الأزهية ٢٦٨ ، وأما في الشجري ٣٠٠/٢

ولذلك يُجزم على ما بعد « كم » ، بالتكثير ، فإن جاء بعدها ما يُؤهِمُ التعريفَ فليس معرفةً ، كقوله (١) :

٢٣٧ - يَارُبَّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٌ يَبِيضَاءُ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقٍ
وقول الآخر في « كم » ، (٢) .

٢٣٨ - وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفُرُ
فإن « مثل » في الموضعين نكرةٌ ، وإن كان مضافاً إلى المعرفة ، لأنه لم يتعرّف بما يضاف إليه من المعارف في الغالب ، لأنه وأمثاله من « شبه » و « نحو » ، ونحوهما يعطي العموم فهو في معنى النكرة .

فإن دخلت « رب » على مضمرة فلا يكون إلا مفسراً بنكرة منصوبة نحو : « ربه رجلاً » وهذا الضمير نكرةٌ أبداً بدليل تفسيره بالنكرة ، ولا التفات فيه لكونه مضمراً ، إذ من المضمرات ما يعود على نكرة ، ومنها ما يعود على معرفة ، إلا أن ما عاد على نكرة نحو : رأيت رجلاً فكلّمته فتعريفه إثما هو بالعودة خاصة لا بالعِلْم ، فنأطلق عليه معرفةً فهذا المعنى أطلق فأعرفه .

ولا بُشَى هذا الضمير ولا يؤثت ، بل يبنى على صورة المذكر المفرد ،

(١) البيت لأبي عحجن الثقفي كما في الكتاب ٤٠٧/١ ، وليس في ديوانه ، وهو في ابن يعيش ١٢٦/٢ . والقرينة : الشابة الحديثة . متمتها بطلاق : أي عند الطلاق ، والتمتة : ما وصّلت المرأة به بعد الطلاق من ثوب أو خادم أو دراهم .
(٢) البيت لتأبط شراً كما في الحاشية ١٨/١ ، صدره :

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَلَمْ أَكُ آتِبًا

وهو في الإنصاف ٥٥٤ ، وابن يعيش ١٣/٧ ، وابن عقيل ١٨٨/١ ، والأشعراني ١٢٨ ، والخزائن ٥٤٠/٣ . وأبت : رجعت ، ونهم : اسم قبيلة ، والضمير في « مثلها » يعود إلى هذيل ، وفي « تصفر » كناية عن تأسفه على خلاصه منها .

وما كان من تذكير أو تأنيت أو تثنية أو جمع ففي التفسير بعده ، وحكى الفراء التأنيت والجمع والتثنية فيه ، وذلك قياساً على باب « نِعَم » ، وهو شاذ فيه وكذلك الحكم فيما عطف من الأسماء المضافة إلى ضمير النكرة الداخلة عليه « رب » في التذكير ، نحو : « رب رجل وأخيه لقيتهما » ، ومن كلامهم : « رب شاة وسخلتها بدرهم »^(١) .

ومنها : أن لها أبدأ صدر الكلام ، نحو : رب رجل لقيته ، وإنما ذلك لأنها نقيضة « كم » ، الخبرية في التذكير^(٢) ، وإنما لزم « كم » ، الخبرية الصدر لأنها تشبه الاستفهامية في اللفظ ، فتقول : كم رجل ضربت ، كما تقول في الاستفهامية : كم رجلاً ضربت ، ولما فاقضت « كم » ، الخبرية « رب » ، فثبت أنها للتقليل وهي للتذكير / جعلت « رب » ، مثلها في لزوم الصدر^(٣) ، والعرب تحمل ٩٠ الشيء على النقيض كما تحمله على النظير ، كحملهم « لا » النافية للجنس في نصبها بعدها على « إن » ، التي للتوكيد في نصب ما بعدها وهي نقيضتها كما ترى ، فهذا في النقص ، وفي النظير حملهم « كم » ، الخبرية على الاستفهامية في لزوم الصدر ، و « عن » ، الاسمية^(٤) على « عن » ، الحرفية في لزوم البناء ، وهذا باب ذكره ابن جني في كتاب « الخصائص » ، فأغنى عن تطويل الكلام فيه^(٥) .

ومنها : أنه يجوز حذفها لدلالة معمولها^(٦) اللازم للخفض والتذكير عليها كقوله^(٧) :

٢٣٩ - رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ
وأما ما ذكره بعضهم من أنها إذا حذفت عوض منها الواو والفاء على

(١) انظر : الكتاب ٣٠٠/٢ ، والمقتضب ١٦٤/٤

(٢) في الأصل : « التذكير » وهو تحريف .

(٣) قوله : « الصدر » غير واضح في الأصل .

(٤) في الأصل : « الاستفهامية » وهو سهو .

(٥) انظر : الخصائص : ٢٠١/٢ ، ٣١١ ، ٣٨٩

(٦) قوله : « معمولها » غير واضح في الأصل (٧) تقدم برقم ١٩٥

ما يذكر في بابها فليس كذلك ، وإنما الواو والفاء قبلها حرفا ابتداء^(١) بدليل حذفها دونها ، وبدليل دخول « بل » على معمولها كقوله^(٢) :

بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْجَحَفَتِ ٢٤٠ -

وقد تقدم ذكر هذا في باب « بل » .

ومنها : أن تاء التانيث تدخل عليها مفتوحة^(٣) كـ « لات » فتقول : ربنا يقوم زيد^(٤) ، قال الشاعر^(٥) :

٢٤١ - [أَقْرَةُ] رَبَّنَا كَيْلَةً غَبَقْتُكَ فِيهَا صَرِيحَ اللَّبَنِ

ومنها : أن فيها لغات^(٦) : ضمُّ الراء وتشديد الباء فتقول : « رَبِّ » وهو الكثير فيها ، و « رَبِّ » بفتح الراء وتشديد الباء ، و « رَبِّ » بضم^(٧) الراء وتخفيف الباء ، وقرئ قوله تعالى : « رَبِّمَا يُوْذُ الَّذِينَ كَفَرُوا »^(٨) . بضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها ، و « رَبِّ » بفتح الراء وتخفيف الباء ، وعليها قول الشاعر^(٩) :

٢٤٢ - أَزْهَيْرُ إِنْ يَشِبِ الْقَدَالُ فَإِنَّهُ رَبَّ هَيْضَلٍ مَرَسٍ لَفَفْتُ هَيْضَلٍ

و « رَبِّ » بضم الراء والباء وتخفيفها ، و « رَبِّ » بضم الراء واسكان الباء

ومنها : أن الفعل الذي بعد معمولها إذا كان مضارعاً فهو [في] معنى الماضي ، نحو : « رب رجل يقوم » بمعنى قام .

(١) يعني بقوله : « حرف ابتداء » ؛ حرف استئناف . (٢) تقدم برقم ١٩٢

(٣) البيت لحظلة الجرمي ، وهو في أمالي القاضي ٣٠٦/٢ . وقرة اسم ابنه ، وفي الأصل « تحفتك » عوضاً عن « غبتك » وهو تحريف .

(٤) في « رب » ست عشرة لفة أحصاها ابن هشام في المغني ١٤٧

(٥) في الأصل بفتح .

(٦) الحجر ٢ ، قرأ نافع وعاصم بالتخفيف ، والباقرن بالشدید . انظر النشر

٢٨٩/٢ ، والقرطبي ٣٦١٨

(٧) تقدم برقم ٦٧

ومنها : أنه يجوز أن يحذف هذا الفعل بعدها لدلالة السياق عليه ، لأنها جواب لكلام قبلها أو في تقديره ، فنقول : « رب رجل » ، تريد : قام ، إذا دلّ الدليل .

ومنها : أن الأكثر في معمولها أن يكون موصوفاً عوضاً من الفعل الذي يحذف ، نحو : « رب رجل صالح » ، والمعنى : قام ، إذا دلّ عليه الدليل ، ومنه قول الشاعر (١) :

٢٤٣ - أَلَا رَبَّ يَوْمَ لَكَ مِنْهُمْ صَالِحٌ

المعنى : شهدته أو حضرته أو نحوها .

ومنها : أنها تدخل عليها « ما » ، على ثلاثة أوجه :

إمّا أن تكفّرها عن العمل في النكرة فيرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، والمبتدأ معرفة وهو قليل كقول الشاعر (٢) :

٢٤٤ - رَبِّمَا الطَّاعِنُ الْمَوْبِلُ فِيهِمْ وَعَنَّاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

وإمّا أن توطئها للدخول / على الفعل ، فنقول : ربما يقوم زيد ، ويكون ٩١ الفعل المضارع إذ ذاك في معنى (٣) الماضي ، والمعنى ربما قام ، فأما قوله تعالى :

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ١٠ ، وعجزه :

وَلَا يَسِيماً يَوْمٌ بَدَارَةٍ جُلْجُلٍ

وهو في مائة رب ١٥ ، وشرح القصائد ٣٢

(٢) البيت لأبي دؤاد كما في الأزهية ٩٣ ، وفيه « الجامل » عوضاً من « الطاعن » وهو في أمالي الشجري ٢/٢٤٣ ، وابن يعيش ٢٩/٨ ، والمغني ١٤٦ ، والأشعراني ٢٩٨ وابن عقيل ٣/١٠٣ ، وشراهد المغني ٤٠٥ ، والخزانة ٤/١٨٨ . والجامل : جماعة الإبل ، والمؤبل : كثير الإبل ، والعناجيج : أحسن الخيل ، والمهارة : أول ما ينتج من الخيل ، وفي الأصل « المهاري » وهو تحريف .

(٣) قوله « معنى » غير واضح في الأصل .

« رَبُّمَا يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ »^(١) ، وذلك يومَ القيامة ، فلأنَّ المحقق وقوعه مثل الواقع ، ولذلك قال الله تعالى : « أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ »^(٢) يعني الساعة .

وأما قول الشاعر^(٣) :

٢٤٥- فَإِنْ أَهْلِكَ قَرَبٌ فَتَى سَيْبِكِي عَالِي مَحْضَبٍ رَخَصَ الْبَنَانِ-
فأدخل « رب » على معمول الفعل بعده وهو إضمارُ القول ، كأنه قال : أقول فيه : سيبكي ، والقول كثيرأ ما يُحذف في أثناء الكلام ، كقوله تعالى : « وَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ [أَكْفَرْتُمْ] »^(٤) أي : فيقال لهم : أَكْفَرْتُمْ ، وهو في القرآن كثير^(٥) .

وأما زائدة دخولها كخروجها فتبقى داخلية على النكرة كما كانت ، كقول الشاعر^(٦) :

٢٤٦- رَبَّما ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةِ مَجْلَاءِ
وهو قليل .

(١) الحجر ٢ (٢) النحل ١

(٣) البيت لجندركا في أمالي القاضي ١/٢٧٨ ، وفيه : « مهذب » عوضاً من « مخضب » ، وهو في البحر المحيط ٤/٤٤٤ ، والمغني ١٤٦ ، وشواهد ٤٠٧
(٤) آل عمران ١٠٦

(٥) انظر أمثلة على ذلك في إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٤/١ وما بعد .

(٦) البيت لعدي بن رعاء كما في الأصمعيات ١٥٢ ، وهو في الأزهية ٨٠ ، وأمالي الشجري ٢/٢٤٤ ، وحاشية الشجري ١/١٩٤ ، والمغني ١٤٦ ، والأشعري ٢٩٩ ، والعيني ٣/٣٤٣ ، وشواهد المغني ٤٠٥ ، والحزانة ٤/١٨٧

الزاي والطاء والظاء غُفْل

باب الكاف

اعلم أن الكاف جاءت في كلام العرب مفردة ومركبة .

باب الكاف المفردة^(١)

اعلم أن الكاف المفردة لها في الكلام موضعان :

الموضع الأول : أن تكون حرف جر فتخفّض ما بعدها أبداً وتقسّم فيه قسمين : قسم تكون جارة لا يجوز زيادتها ، وقسم تكون جارة زائدة .

القسم الجارة غير الزائدة لا تكون أبداً إلا للتشبيه^(٢) ، نحو قولك : زيد كعمرو وعبد الله كجعفر ، على أن النحويين قد اختلفوا في هذه الكاف ، فذهب بعضهم إلى أنها حرف حتى يقوم الدليل على أنها اسم ، واحتجّ لذلك بأنها على حرف^(٣) واحد ، وذلك شأن الحروف كالباء والفاء والواو والتاء في القسم واللام الجارة وغيرها ، وذهب بعضهم إلى أنها اسم حتى يقوم الدليل على أنها حرف ، واحتجّ لذلك بأنها في معنى « مثل » وما معناه اسم فهو اسم ، وبأنها تكون فاعلة في نحو قول الشاعر^(٤) :

٢٤٧ - أَتَنَّتْهُونَ وَلَكِنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ

كَالطَّعْنِ [يَذْهَبُ] فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ

(١) انظر في الكاف : أمالي السهيلي ٤٠ ، الجنى ٢٨ ، المغني ١٩٢ ، والمخصص ٤٩/١٤ .

(٢) أثبت ابن هشام معنى التعليل ، انظر المغني ٩٢ .

(٣) قوله « حرف » غير واضح في الأصل .

(٤) « يذهب » غرومة في الأصل ، والبيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٦٣ ، والخصائص ٣٦٨/٢ ، وسر الصناعة ٢٨٣ ، وأمالي الشجري ٢٢٩/٢ ، وابن يعيش ٤٣/٨ ، وابن عقيل ١٩/٣ ، واللسان « دنا » ، وشراهد المغني ٩٦٧ ، والحزانة ١٣٢/٤ . يقول : لا ينهى الظالم عن ظلمه إلا الطمن الذي تغيب فيه القتل .

وقول الآخر (١) :

٢٤٨ - وَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِيرُ
صَعِيفٍ وَلَمْ يَغْلِبِكَ مِثْلُ مُغْلَبٍ

ومجرورة في نحو قول الشاعر (٢) :

٢٤٩ - وَرُحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ يُجَنَّبُ وَسَطُنَا
تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِي

وقول الآخر (٣) :

٢٥٠ - وَزَعْتُ بِكَالْهَرَاوَةِ أَعْوَجِي
لَأَنَّ الْفَاعِلَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْأَسْمَاءِ ، وَلَا تُجْعَرُ إِلَّا الْأَسْمَاءُ .

وزهب بعضهم من المتأخرين إلى التفصيل فيها : بأنها إن كانت معمولة فهي اسم ، وإن كانت زائدة من القسم الثاني الذي يذكر بعد هذا ، كقول الشاعر (٤) :

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٤٤ ، والمزهر ٤٨٧/٢ ، والخرانة ٢٦٤/٤

(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٧٦ ، وأدب الكاتب ٣٩٣ ، وأما الشجري ٢٢٩/٢ ، واللسان : (كيف) ، والخرانة ٢٦٢/٤ . وابن الماء : طائر ، وسطنا : بيتنا . يقول : رحنا بفرس كأنه ابن الماء في خلفه ، تعجب به العين .

(٣) نسب في الاقتضاب إلى ابن غادية السلمي ، وهو في أدب الكاتب ٣٩٣ ، والجواليقي ٣٥٠ ، والمقرب ١٩٦/١ ، واللسان : (ثوب) ، ووزعت : كفت في الحرب من يتقدم بفرس مثل الهراوة (العصا) صلبة ، وأعوجي : منسوب إلى فحل يدعى أعوج .

(٤) البيت لحطام الجاشعي كما في الكتاب ٣٢/١ ، وقبلة :

غَيْرَ رَمَادٍ وَحَطَامٍ كَتَفَيْنِ

وهو في الجواليقي ٣٥١ ، وسر الصناعة ٢٨٢ ، والخصائص ٣٦٨/٢ ، ومجالس العلماء ٧٣ ، ومغلب ٣٩ ، واللسان : (رنب) ، وابن يعيش ٤٢/٨ ، والمغني ١٩٧ ، والمزهر ٢٢٣/١ ، والعيني ٩٥٢/٤ ، وشواهد الشافية ٥٩ ، وكتفينا : أراد كنيهين ، تشبيه كنيه وهو الحظيرة ، والمصاليات : الأثافي وهي الحجارة تحت القدر ، وككأ يؤثفان : أي مثل ما نصبت أثافي ، لم يزلن .

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَنُ

٢٥١ -

وبحو قوله تعالى : « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » (١) ، وكانت في صلة الذي أو أخواته من الموصولات - ما عدا أي - فهي (٢) حرف ، لأن الفاعلية والمجرورية لا تكونان إلا في الأسماء ولأن الزيادة لا تكون إلا في الحروف ، وأن صلة الموصول لو جُعِلَتْ فيها الكافُ اسماً لأدعى إلى حذف المبتدأ الذي تكون الكافُ مع ما بعدها خبره ، فيكون التقدير : جاء في الذي هو كزيد ، في نحو قولك : جاءني الذي كزيد ، وحذف المبتدأ لا يجوز إلا في صلة « أي » كقوله تعالى : « ثُمَّ لَنْ نَزْعَنَ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَهْلَهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا » (٣) ، وقول الشاعر (٤) :

٢٥٢ - إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ قَسَلُمُ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

لمعنى مذكور في كتب النحويين (٥) ، أو في الصلة إذا كان فيها طول كقوله : « ما أنا بالذي قائل لك سوءاً » (٦) ، أو في نادر من كلام ، كقراءة مَنْ قَرَأَ : « ما بعوضة » فما فوقها (٧) و « تماماً على الذي أحسن » (٨) برفع « بعوضة » و « أحسن » ، وأما غير ذلك فلا ، وإن الكاف في غير الموضعين يُحتمل أن تكون اسماً وأن تكون حرفاً .

(١) الشورى ١١

(٢) قوله : « فهي حرف » جواب : « وإن كانت زائدة » . (٣) مريم ٦٩

(٤) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الإنصاف ٧١٥ ، وابن يعيش ١٤٧/٣ ، والمغني

٨٢ ، والأشعري ٧٧ ، وشراهد المغني ٢٣٦ . والخزانة ٥٢٢/٢

(٥) قال الأشعري ٣١/١ : « لأنها لما حُذِفَ صدر صلتها نُزِلَ ما هي مضاف إليه

منزلة فصار كأنها منقطعة عن الإضافة لفظاً ونية ، مع قيام موجب البناء » .

(٦) انظر : الكتاب ٣١٤/١ ، والمحتسب ٦٤/١

(٧) البقرة ٢٦ ، وهي قراءة الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة كما في القرطبي ٢٠٨

(٨) الأنعام ١٥٤ ، والرفع قراءة الحسن والأعمش ، كما في الانحاف ١٣٢ ، وقراءة

يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق كما في القرطبي ٢٥٧٨ ، وانظر مناقشة هاتين القراءتين تفصيلاً في : سيبويه والقراءات ٢٦

والصحيحُ عندي من هذه الأقوال أن تكون حرفاً إلا: إذا قام الدليل القطعي على الاسمية من كونها فاعلة لا غير، أو مجرورة لا غير، في مثل الآيات المذكورة، وفي مثل قول الآخر^(١):

٢٥٣ - قَلِيلُ غِرَارِ النَّوْمِ حَتَّى تَقْلَصُوا
عَلَى كَالْقَطَا الْجُونِي أَفْزَعَهُ الزَّجْرُ
وقول الآخر^(٢):

٢٥٤ - أَيْبْتُ عَلَى مَيٍّ كَثِيْبًا وَبَعْلُهَا عَلَى كَالْنَقَا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطِّحُ
في هذه الآيات قد دلَّ الدليل على اسميتها كما ذكر .

وأما ما كان من نحو قولك: «زيد كعمرو» فحملها على الحرفية وتكون جارة، وهي وما بعدها في موضع خبر المبتدأ محذوفاً، أحلاً محلّه، عاملاً فيها، كسائر حروف الجر مع ما بعدها بعد المبتدآت، فإذا قلت: زيد من بني تميم والمال لك وزيد في الدار، وشبه ذلك، فالجبر للبتدأ مقدّر من الكون والاستقرار الشاملين جميع^(٣) الأفعال، تقديره: كائن أو مستقر، وبه يتعلّق الجار والمجرور وأحلاً محله، فكذلك في الكاف إذا قلت: «زيد كعمرو» فالتقدير: زيد كائن كعمرو .

(١) البيت للأخطل، وهو في ديوانه ٢١٢ . والمخصص ٤٩/١٤ ، وسر الصناعة ٢٨٧ . وتقلصوا: شمروا وأسرعوا ، والجوني: نوع من القطا أسود اللون .

(٢) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ٨٥ ، وروايته فيه:

أَيْبْتُ عَلَى مِثْلِ الْأَشَافِي وَبَعْلُهَا يَيْبْتُ عَلَى مِثْلِ النَّقَا يَتَبَطِّحُ

وهو في سر الصناعة ٢٨٧/١ ، والحزانة ٢٦٢/٤ . والنقا: الرمل الأبيض ، والمعالج: حاتراكم من الرمل ودخل بعضه في بعض ، والأشافي ج إشفى وهو الخرز .

(٣) في الأصل: «يحيي» وهو تحريف .

فإن قيل : فيلزمك على هذا في الآياتِ المتقدمة أن يكون المعمولُ مخذوفاً ،
 وتكونُ الكافُ وما بعدها / حرفَ جرٍّ ومجروراً . في موضع الصفة للمحذوف ^(١) ٩٣
 الذي هو المعمول في الأصل ، كما كان ذلك في خبر المبتدأ ، فيكون التقديرُ في
 البيت الأول : شيء كالطعن ^(٢) ، وفي الثاني : أحد كفاخر ، وفي الثالث : بفرس
 كابن الماء ، وفي الرابع : بفرس كالمراوة ، وفي الخامس : على نوقٍ كالقطا ،
 وفي السادس : على سرير ^(٣) كالنقا ، ويكون البابُ للحرفية مطلقاً .

فالجوابُ أنه إذا قُدِّرَ ذلك في الآيات وما كان نحوها امتنعَ لوحيين :
 أحدهما : أننا لو جعلنا الكافَ حرفاً لاحتجنا إلى محذوفين : المعمولِ وصفته
 التي يتعلق بها الجارُّ وهو كائن أو مستقر ، وذلك إجحافٌ وغير جائزٍ ^(٤) .
 والثاني : أنه لا يُحذفُ الموصوفُ وتقام صِفَتُهُ مقامه إلا إذا كان مختصاً
 معلوماً ، وكان اسماً خالصاً ، فإن جاء الجارُّ والمجرورُ صفةً فشاذٌ كقوله ^(٥) :

٢٥٥ - جَعَلْتُ لَهَا عُودَيْنِ مِنْ نَشْمٍ وَآخَرَ مِنْ ثَمَامَةٍ
 أراد : عوداً من نشم ، وقوله ^(٦) :

٢٥٦ - قَرِيقَانِ مِنْهُنَّ جَارِعٌ بَطْنٌ نَخْلَةٍ
 وَآخَرُ مِنْهُنَّ قَاطِعٌ نَجْدٌ كَبْكَبٍ

-
- (١) في الأصل : « المحذوف » وهو تحريف .
 (٢) في الأصل : « كالزيت » وهو سهو .
 (٣) في الأصل : « سبام » وهو تحريف .
 (٤) ذلك لأن التقدير في « كابن الماء » : « فرس كائن كابن الماء » .
 (٥) البيت لعبيد بن الأبرص ، وهو في ديوانه ١٢٦ ، وأدب الكاتب ٥٤ ، وابن
 يعيش ١١٧/١٠ ، وشواهد الشافية ٣٦٢ . والنشم والثمام : نوعان من الشجر . وقوله « لها »
 وردت في الأصل « له » ولعله تحريف لأن الشاعر يتحدث عن الحامة في بيت قبله .
 (٦) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٤٣ ، والبحر المحيط ٤٧٣/٨ ، واللسان :
 (جزم) . والتجد : الطريق في الجبل ، وكبكب : اسم جبل .

أراد : فريق منهم ، ولا يُعول عليه .

وقد تكون الكاف جائرة غير زائدة ، ولا تكون للتشبيه بل بمعنى الباء
أو على ، كقول العجاج حين قيل له : كيف أصبحت ، فقال : كخير^(١) ، بمعنى :
بخير . أر على خير ، فلا يعول على ذلك لشذوذه .

وأما قول العرب : « كن كما أنت »^(٢) فقال أبو الحسن الأخفش : معناه .
كن على فعل هو أنت ، وهذا فاسدٌ لتفسير الفعل بالذات ، وإنما هو بمعنى : كن
الآن على صفة كنتَ عليها قبلُ ، فالتقدير : كن بمثابة الآن كما كنت قبلُ ،
وحذفت الصفة ، وأقيم الموصوف مقامها ، فالكاف على بابها من التشبيه ، ومنه .
قوله تعالى : « كما أنزلناه من السماء »^(٣) على القسمين^(٤) ونحوه .

وكان الأصل في « كن كما أنت » : كن كك ، فلما كانت الكاف لا تدخل
على المضمر فُصِّل بين المضاف والمضاف إليه بـ « ما » فكفَّت الكاف عن العمل ،
فرجع الضمير الجرور^(٥) مرفوعاً لانفصاله .

ولك فيه وجه آخر وهو أحسن ، وهو أن يكون الأصل : كن كما كنت ،
فحذفت « كان » وانقل الضمير لحذفها ، كما قال الشاعر^(٦) :

فَتَتَرَكُنَا الْإَيَّامُ وَهِيَ كَمَا هِيََا ٢٥٧

(١) انظر : سر الصناعة ٣١٨

(٢) انظر : سر الصناعة ٣١٨ . وعبارة الأخفش « كن على الفعل الذي هو أنت عليه » .

وانظر أغاريب « كن كما أنت » في المغني ١٩٣

(٣) يونس ٢٤ ، وأول الآية : « إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ . . . »

(٤) كذا في الأصل . (٥) في الأصل : « المرفوع » وهو سهو .

(٦) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ٢٨٨ وصدره :

أَلَا لَا أَرَى ذَا إِمَّةٍ أَصْبَحَتْ بِهِ

وفي الأصل « فتتركنا » ، ولعله تحريف ، لأن الحديث عن ذي الإمة وهي الحال الحسنة .

ويكون حذف « كان » وإقامة الضمير المتصل فيصير منفصلاً ، كقول الشاعر (١) :
 ٢٥٨ - أيا خراشةً أمّا أنتَ ذا نفرٍ فإنّ قومي لم تأكلهم الضبعُ
 وإنما كان هذا الوجه أحسن من الأول ، لأنّ [كان] كثيراً ما تُحذف ، فاعلم .

★ ★ ★

٩٤

القسم الجارّة / الزائدة لها ثلاثة مواضع :
 الموضوع الأول : أن يكون دخولها كخروجها ، نحو قوله تعالى : « ليس كمثله شيء » (٢) ، وقول الشاعر (٣) :

٢٥٩ - فصيّروا مثلَ كعصفٍ مأكولٍ

وقول الآخر (٤) :

٢٦٠ - وصالياتٍ ككَمَا يُوثِقِينَ

و [الكاف] في جميع هذه المواضع زائدة لاستغناء الكلام عنها للتأكيد ، لأنّ معناها معنى « مثل » وهي لا تتعلق بشيء ، وإنما خفضت بالتشبيه لغير الزائدة كما ذكر في الباء في بابها ، ولا يجوز أن تُحمَل (٥) هنا على أنّها اسم لفساد المعنى ، لأنّ التقدير يكون : « ليس مثل مثله » ، فيثبت لله تعالى مثل ، ويُنفى عنه مثل آخر ، وهذا ظاهر .

(١) تقديم برقم ١١٥

(٢) الشورى ١١ . وذهب قوم إلى أن الكاف ليست بزائدة هنا ، ولهم في ذلك أقوال ، انظر : الجنى ٣٣

(٣) البيت في ملحقات ديوان روبة ١٨١ ، وقوله :

وَلَعَيْتُ طَيْرَهُمْ أَبَابِيلُ

وهو في الكتاب ٤٠٨/١ منسوباً إلى حُمَيد الأرقط ، وسر الصناعة ٢٩٦ ، واللان : (عصف) والمغني ١٩٦ ، والمع ١٥٠/١ ، وشواهد المغني ٥٠٣ ، والدرر ١٣٣/١ ، وأبَابِيل جاجات ، والمصنف : التبن .

(٤) تقدم برقم ٢٥١ (٥) في الأصل : « يحمل » وهو تصحيف .

وأما الكاف في «ككها»^(١) فيحتمل أن تكون الكاف الأولى الزائدة ،
ويحتمل أن تكون الثانية ، والأحسن أن تكون الأولى^(٢) ، لأن الثانية [هي]
العامة التي تلي المعمول فقويت في الثبوت ، ويجوز أن تكون الثانية وهو الأظهر
كما تقدم ، واجتمعت مع حرف آخر مثلها كقوله^(٣) :

٢٦١ - وَلَا لِمَا بَنَّا أَبَدًا دَوَاهِ

وميجوز أن تكون اسماً لدخول حرف الجر عليها فتكون مثل «بكان الماء»^(٤) .

وأما قوله : «مثل كعصف» فهي ما هنا زائدة بين المضاف والمضاف إليه ،
بمثلة «ما» و «لا» في نحو قوله^(٥) :

٢٦٢ - أَيَا طَعْنَةً مَا شَيْخٍ كَبِيرٍ يَفْنٍ بِأَيِّ

وقول الآخر^(٦) :

٢٦٣ - وَشَيْمَةٌ لَا وَا نِ وَلَا وَا هِنِ الْقَوَى

-
- (١) إشارة إلى قوله : «وصاليات ككها يؤثفين» .
(٢) ط حين قال ابن جني في سر الصناعة ٢٨٣ ، وينبغي أن تكون الزائدة هي
الثانية لأن حكم الزائد ألا يبتدأ به .
(٣) نسب في الخزنة ٣٠٨/٢ لمسلم بن معبد الوالي ، صدره :

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي

- وهو في الخصائص ٢٨٢/٢ ، وسر الصناعة ٢٨٣/١ ، والفراء ٦٨/١ ، والمقرب ٢٣٨/١
والإنصاف ٥٧١ ، وابن يمش ١٧/٧ ، والأشموني ٤١٠ ، وشواهد المغني ٥٥٥ ، والجمع ٧٨/٢
(٤) إشارة إلى بيت امرئ القيس : ورشنا بكابن الماء
(٥) البيت للفيند الزماني كما في الحاشية ٢٠٨/١ ، وهو في اللسان : (قفي) ، والخزنة
١٧٥/٢ ، و«ما» زائدة . واليفن : الهرم .
(٦) البيت للناطقة الذبياني وهو في ديوانه ١٦٩ ، وعجزه :

وَجَدُّ إِذَا حَانَ الْمُفِيدُونَ صَاعِدِ

والشيمة : الطبيعة ، والواني : الضعيف ، والجد : الحظ ، والصاعد : النامي ، إذا حان
المفيدون : إذا لم ينبجح المستفيدون .

وقد خولف في هذه المواضع ، والصحيح ما ذكرت لك .

وبما اتفقَ على الحرية فيه قولُ الشاعر (١) :

٢٦٤ - إِلَّا كَنَاشِرَةَ الَّذِي ضَيَّعْتُ كَالْغُضَنِ فِي غُلَوَائِهِ الْمُتَنَبِّتِ
وقوله (٢) :

٢٦٥ - إِلَّا كَمُعْرُضٍ الْمُحَسَّرِ بَكْرَهُ عَمْدًا ، يُسَبِّبُنِي عَلَى الظُّلَمِ
وقوله (٣) :

٢٦٦ - إِلَّا كَخَارِجَةِ الْمُكَلَّفِ نَفْسَهُ

ف د إلا ، في هذه الأبيات بمعنى د لكن ، لأنه استثناء منقطع والكاف زائدة دخولها كخروجها .

والكاف في هذين القدمين لا تجر إلا الظاهر ، ولا تجر المضر إلا في الضرورة كقوله (٤) :

(١) البيت لعنن بن دجاجة كما في الكتاب ٣٢٧/٢ ، وهو في سر الصناعة ٣٠١ .
وناشرة : اسم رجل ، والغواء : النماء والارتفاع ، والمتنبت : النمس المفدى .

(٢) البيت للناطقة الجهمدي ، وهو في ديوانه ٢٣٤ ، والكتاب ٣٢٩/٢ ، وللقضب : ١٤٧/٤ .
وسر الصناعة ٣٠١/١ . ومعروض : اسم رجل ، والمحسر : المتعب ، والبكر : الفقي من الإبل وهو لا يحتمل الإنجاب لضعفه ، يسببني : يكثر من سي .

(٣) البيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٢٣١ وعجزه :

وَابْنِي قَبِيصَةَ أَنْ أُغَيَّبَ وَيَشْهَدَا

وهو في سر الصناعة ٣٠٢/١ . وخارجة : اسم رجل ، يعني أن خارجة يكلف نفسه أن يحضر حين أغيب .

(٤) البيت لرؤية ، وهو في ديوانه ١٢٨ ، والكتاب ٣٨٤/٢ منسوباً إلى العجاج ، وابن عقيل ١٠/٣ ، والهمع ٣٠/٢ ، والخزاعة ٢٧٤/٤ ، والدرر ٢٧/٢ . والبعل : الزوج .
والحلية : الزوجة ، والحاظِل : المانع من التزويج ، يعني أن الحمار يمنع أنه من حار آخر .
و « حاظلا » في الأصل : خاضلا : وهو تحريف .

٢٦٧ - فَلَا أَرَى بَعْلًا وَلَا حَلِيلًا كَهُ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا

الموضع الثاني : قولهم : « له علي كذا وكذا درهماً »^(١) ، و « دا ، في الأصل اسم إشارة والكاف زائدة » ، إلا أنها رُكِبَتْ تَرْكِيبًا وَاحِدًا ، وَجُعِلَتْ^(٢) كناية عن العدد ، فإذا قال القائل : « كذا درهماً »^(٣) ، محمل على ثلاثة لأنه أقل للعدد المضاف إلى الجمع ، ويقع عليه إلى العشرة ، وإذا قال : « كذا درهم » ، محمل على المائة التي هي أقل العدد المضاف إلى المفرد ويقع على الآف ، وإذا قال : « كذا درهماً » ، محمل على / العشرين ، لأنها أقل العدد المفسر بواحد منسوب إلى التسعين ، وإذا قال : « كذا وكذا درهماً » ، محمل على أحد عشر لأنها أقل العدد المركب ، وإذا قال : « كذا وكذا درهم » ، محمل على واحد وعشرين لأنه أقل العدد المعطوف إلى التسعة والتسعين ، وإذا قال : « كذا كذا درهم » ، محمل على ثلاثمائة ، لأنه أقل العدد المضاف إلى المفرد ، وهكذا تعتبر هذه الكنايات في الإقرار فاعلمه .

وهي كناية مبهمّة مركبة في الأصل كـ « حبذا » بمعنى المحبوب ، والأصل فيه : « أحب أو أحب »^(٤) وهذا الذي للإشارة ، رُكِبَ وَجُعِلَ بِنَزْلَةٍ لَفْظٍ وَاحِدٍ جَارٍ عَلَى الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ وَالْمُفْرَدِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، لَا فَرْقَ بَيْنَهَا إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْكِنَايَةِ وَعَدِمِهَا .

ولا تتعلق الكاف بشيء بل عليها مع ما بعدها كلفظ واحد ، وإنما حكمنا عليها بالتركيب لوجود^(٥) كل واحد منها على انفراد قبل هذه الكناية فاعلم .

(١) انظر سر الصناعة ٢/١ ٣ (٢) في الأصل : « حملًا » وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « درهم » وهو تحريف ، وانظر في هذا التفصيل المغني ٢٠٥ . وقد نسب إلى فقهاء الكوفة .

(٤) العبارة في الأصل : « والأصل فيه أحب أب حب وحب ودا » وفيها « وحب » مقحمة . وحب وأحب لفتان ، انظر : ابن يعيش ١٣٨٠٧ .

(٥) في الأصل : « لوجودها » .

الموضع الثالث . قولهم : « كائِنْ من رجل عندك » ، ومنه قوله تعالى :
« وَكَائِنْ مِنْ دَابَّةٍ لَاتَحْمِلُ رِزْقَهَا » (١) ، وقول الشاعر (٢)

٢٦٨ - وَكَائِنْ تَرَى مِنْ صَامِتٍ لَكَ مُعْجِبٍ
زِيَادَتُهُ أَوْ نَقْصُهُ فِي التَّكَلُّمِ
وقول الآخر : (٣)

٢٦٩ - وَكَائِنْ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أُصِيبْتُ هُوَ الْمُصَابَا
ومعناها معنى « كم » فهي كناية عن عددٍ مبهم واقع على جميع المعدودات
ومعناها الكثير ، فهي كـ « كم » الخبرية في نحو قوله : (٤)

٢٧٠ - وَكَمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَحْصَحٍ وَكِشْبَانٍ رَمْلٍ وَأَعْقَادِهَا
وهي مركبة من كاف التشبيه المذكورة و « أي » الاستفهامية ، إلا أنهما
يجعلان لفظاً واحداً بمنزلة [كم] المذكورة .

وإذا بقي المعنى في المركب على ما كان عليه قبله صح لنا أن ندعيه ، وإذا
لم يسغ لنا ذلك لم يصح لنا أن ندعيه ، ألا ترى بعضهم قال : « مها » في الشرط
مركبة من « مه مه » بمعنى اكفف اكفف ، وهذا معنى لا يصح بقاؤه في
الشرط ، فإذا جعلناها مركبة من « ما - ما » وأبدلنا ألف « ما » الأولى هاء
صح لنا ذلك لأن معنى « ما » الشرطية موجود في التركيب كما كان قبله .

(١) المنكبوت ٦٠

(٢) البيت لزهير من معلقته على رواية الزوزني ١١١ وليس في ديوانه برواية ثعلب ، وهو

في سر الصناعة ، ٣٠٦ ، وابن يعيش ١٣٥/٤

(٣) تقدم برقم ١٥٧ (٤) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٧٣ وروايته فيه :

وَكََمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَفْصَفٍ وَدَكْدَاكِ رَمْلٍ وَأَعْقَادِهَا

وهو في تفسير القرطبي ٤٢٨٦ . والصحيح : الأرض المستوية الواسعة ، والأعقاد : ج
عقدة وهو المنعقد من الرمل المتراكب .

وفي «كائِن» لغات : إحداهما ما تقدم ، والثانية في قوله : « وكانن بالأباطع » ، والثالثة « كائِن » بهمزة ساكنة بعدها ياء ونون على مثال « تائِي » ، والرابعة : كئِيء ياء ساكنة بعدها همزة ونون كشئِيء ، والخامسة : كئِيء على مثال طِيء ياء مشددة ونون بعدها / ، وهذه النون هي قنُون « أي » المذكور أصلاً ، فـ « كائِن » هو أصل التركيب ، ثم تصرفت العرب فيها بالتقديم والتأخير والتخفيف لما كثر استعمالها ، كما فعلوا بـ « اين الله » حين فتحوا همزتها وكسروها ، وحذفوا نونتها وألفها وياءها وتركوها على حرف واحد ، فلما سهّلوا همزتها^(١) وصارت ألفاً بقيت الياء طرفاً فقلبوها همزة لتقوى ، كما فعلوا بكساء وريداء ، ثم نقلوا الهمزة عن موضعها بالتقديم فقالوا : « كائِن » ثم خففوا الهمزة بأن سهّلوا ياءً وقالوا : « كئِيء » ، ومن قال : « كائِن » كئائِيء تخفّف فحذف الياء المدغمة وتسكن^(٢) الهمزة ، وكل ذلك ليردوا استعمالها كثيراً في باب التكثير ، كما فعلوا بـ « اين الله » كما ذكر في القسم فاعلمه .

الموضع الثاني من موضعي الكاف المفردة : أن تكون حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب ، إلا أنها أبدأ تفتّح للمذكر وتكسر للمؤنث ، وتلحقها ميم التثنية وألفها وميم الجمع وواوها ونون جماعة المؤنث ، كما يفصل بكاف الضمير ، وهي أبدأ تكون بعد الكلمة أو بعد ضمير الفاعل الضمير المتصل .

فأما التي بعد الكلمة فآتي بعد أسماء الإشارة كلها ، التي أصولها ذا للمذكر ، وذِي وِتي للمؤنث^(٣) ، وذان للمذكرين وتان للمؤنثين وأولى مقصورة وممدودة لجميع المذكرين والمؤنثات ، ثم قد تدخل هاء التنبيه عليها بجمع ، ثم تدخل كاف الخطاب المذكورة عليها آخر ، ثم قد تدخل الهاء والكاف معاً وهو قليل ، ثم قد تدخل اللام زائدة بينها وبين الكاف للتوكيد .

(١) أي : كائِن . (٢) في الأصل : « رتسكين » وهو تحريف .

(٣) أفحمت : « رتا » في الأصل ، قبل : « رذان » .

فإذا قلت : ذاك وذانك وذيتك وتيك وتانك وتيتك وأولئك فلا محل للكاف في ذلك كله من الإعراب ، وإنما هي حرف " دال " على الخطاب كالثناء في أنت وأنتِ وانما وأنتن .

وتلحق أيضاً هذه الكاف في « هاءك » بمدودة ومقصورة ، بمعنى (خذ) وحكمها معها في الحرفية وإلحاق الميم والألف والواو والنون حكم التي بعد أسماء الإشارة .

وتلحق أيضاً في قولهم : « النجاءك » بمعنى انج ، وحكمها حكم ما تقدم . ومن العرب من يفتح الكاف ويفردوها بعد أسماء الإشارة سواء كان المخاطب مذكراً أو مؤنثاً مفرداً أو ثنية أو جمعاً ، والأول أكثر .

وإنما حكمنا على هذه الكاف بالحرفية وأنها لا موضع لها من الإعراب لكونها ليست صيغة ضمير مرفوع ، وإنما هي صيغة ضمير منصوب / كضربك ، أو مخفوض ٩٨ كمررت بك ، والنصب لا حظ له فيها بعد أسماء الإشارة لأنها (١) ليست عوامل في المفعول به ، وبعد « ها » (٢) لأن مفعولها يأتي بعد ذلك فتقول : هاءك درهماً ، ولا تحتاج إلى مفعولين ، وإنما تتعدى إلى واحد لا غير ، وبعد « النجاء » لأنها في معنى انج فهي لا تتعدى .

ولا يصح الحذف بعد أسماء الإشارة (٣) بالإضافة لأنها معارف بالإشارة ، فبطل العمل جملة ، فلم يكن لها محل من الإعراب فهي حرف .

وأما الكاف التي بعد الضمير في قولهم : « أرايتك زيداً ما صنع » [ف] المعنى : أرايت زيداً ما صنع (٤) ، وفي قولهم : لستك زيداً ، المعنى : لست زيداً ،

(١) أي : لأن أسماء الإشارة .

(٢) في الأصل : « هاء » وهو تحريف .

(٣) أقحمت « إلا » بعد قوله : « الإشارة » .

(٤) ذهب سيبويه إلى أن الكاف هنا حرف خطاب ، وذهب الفراء إلى أنها فاعل والثناء حرف خطاب ، وحكي عن الكسائي أن الكاف مفعول به والثناء فاعل ، انظر الجنى ٣٤ ، المغني ١٩٨

الكاف في هاتين حرفي خطاب أيضاً لا محل لها من الإعراب ، إذ لا يصح أن تكون صيغة ضمير المرفوع ، ولا تكون في موضع نصب لأن منصوبي رأيت بعد الكاف ، وهما : زيداً ما صنع ، وخبر ليس أيضاً بعدها ، وهو زيداً .

ولا يصح أن يكون (١) بدلاً من الكاف على أن تكون (٢) خبر ليس ، لأن المخاطب واضح فلا يبدل منه لوضوحه ، ولا يصح أن تكون الكاف في موضع خفض لأنه لا عامل خفض قبلها بخفضها ، فلما بطل العمل جملة صحت حرفيتها في الموضعين ، فاعرفه وبالله التوفيق .

باب الكاف المركبة

اعلم أن الكاف تتركب مع الهزمة والنون مشددة : كان ، ومع اللام المشددة والألف ، كلاً ، ومع الميم والألف : كما ، ومع الياء : كي

باب كان (٣)

اعلم أنه قد اختلف أئمة النحويين في « كان » : هل هي حرف مركبة أو بسيطة ، فذهب الخليل وبعض البصريين المتأخرين إلى أنه مركب ، وذهب أكثرهم إلى أنه بسيط (٤) ، وعضد أبو الفتح ابن جني المذهب الأول (٥) لوجود

(١) أي : أن يكون « زيداً » وفي الأصل « تكون » وهو تصحيف .

(٢) أي : أن تكون الكاف وفي الأصل « يكون » وهو تصحيف .

(٣) انظر في كان : المقتضب ١/١٤٠ ، ٥/١٠٨ ، ابن يعيش ٨/٨١ ، الجني

٢٢٩ ، المغني ٢٠٨

(٤) بل إن معظم النحاة يقولون بالتركيب ، حتى إن بعضهم يقول : لا خلاف في أن

« كان » مركبة ، انظر الجني ٢٢٩ ، والمغني ٢٠٨

(٥) انظر سر الصناعة ٣٠٣

كاف التشبيه وحدها^(١) ، ولوجود « أن » التي للتوكيد وحدها [ومنع التركيب]^(٢) .
وقد قلنا في مواضع من الكتاب : إنَّه إذا وُجدَ المعنى الذي كان في الأفراد
مع التركيب صحَّ ادعاؤه ، ولكن هنا يُعْضَدُ في الباطة مذهب الأكثرين لوجوه :
منها أن الألفاظ في الأصل بسيطة والتركيب طاريء فالالتفات إلى الأصل
أحسن ، إذ لا ضرورةَ توجبُ التركيبَ / ولا قَطْعَ بموجبه .

٩٨

ومنها - وهو الأقوى - أنه لو كان مركباً لكانت الكاف حرفَ جر ،
فيلزمها : يَمْ^(٣) تتعلّقُ قبلها ، إذ ليست زائدةً ، ألا ترى أن المعنى عند الحليل
وَمَنْ عَضَدَ مذهب في نحو : كَانَ زيدا الأسد : إنَّ زيدا كالأسد ، وهذا وإن كان
المعنى عليه فالكاف [لها] في التأخر متعلّقٌ ، وليس لها ذلك في التقديم .

ومنها أن الكاف إذا كانت داخلةً على « أن » ، لزم أن تكون وما عَمِلَتْ
فيه في موضع مصدرٍ مخفوضٍ بالكاف ، فترجعُ الجملةُ التامةُ جزءَ جملةٍ فيكون
التقدير في : كَانَ زيدا قائمٌ : كقيام^(٤) زيد ، فيحتاج إلى ما يَتِمُّ الجملةُ ،
و « كَانَ زيدا قائمٌ » كلامٌ قائمٌ بنفسه لا محالة .

ومنها : أنه لا تتقدَّرُ بالتقديم والتأخير في بعض المواضع ، فنقول : كَانَ
زيداً قائمٌ ، وَكَانَ زيدا في الدارِ ، وَكَانَ زيدا عندك ، وَكَانَ زيدا أبوه قائمٌ ،
ولو كان على التقديم والتأخير لكُنْتَ تقولُ : إن أصل ذلك : أن زيدا قائمٌ ،
وأن زيدا كفي^(٥) الدار ، وأن زيدا كعندك ، وأن زيدا كأبوه قائمٌ ، وذلك
لا يجوزُ لأن الكاف التي للتشبيه الجارّةُ لا يصحُّ دخولها إلا على الأسماء لا غير ،

(١) أقحم بمد قوله : « وحدها » : ومنع « التركيب » وذلك من قبيل انتقال النظر .

(٢) كذا في الأصل ، وهذا يناقض ما ذكره عن مذهب ابن جني قبل قليل ، وهو
الذي فصله في سر الصناعة ٣٠٠ .

(٣) في الأصل : « بما » وهو تحريف .

(٤) في الأصل « كقيام » والتصويب من نقل الجني عن المؤلف ٢٣٠

(٥) في الأصل : « لفي الدار » وهو سهو .

فذلّ ذلك على أنّها ليست مركبة كما ذهبوا إليه ، وإنّ كان المعنى يعطي ما يعطي التركيب من التشبيه والتوكيد الموجودين قبل التركيب ، ولا حجة في العمل رفعا أو نصبا لأنّه قد وُجِدَ ذلك في «لعلّ» و «ليت» وهما غير مركبين من «أنّ» ، فاعلم ذلك .

فإذا ثبتت البساطة فإنّ «كان» تكون مشددة وتُخَفَّف ، فإذا كانت مشددة فإنها تعمل عمل «أن» المفتوحة المشددة ، ولا فرق بينهما في أكثر الأحكام المذكورة في بابها ، إلا أنّها لا تكون في موضع معمول بخلاف «أن» ، إذ هي مصدرية كما ذكر ، وهذه مع ما بعدها كلام قائم بنفسه ، فتكون في ابتداء الكلام كقولك : كان زيدا قائم .

ويموز وقوعها في موضع وقوع الجمل إذا كان المعنى على التشبيه ، والجمل تقع صفة لموصوف ، وصلة لموصول ، وخبرا لذي خبر ، وحالا لذي حال ، فتقول في الصفة : مررت برجل كأنه قائم ، وفي الصلة : جاء الذي كأنه قائم ، وفي الخبر : زيد كأنه قائم ، وفي الحال : رأيت زيدا كأنه قائم ، ومن الحال قوله تعالى : فما لهم عن التذكرة معترضين كأنهم محمرون مستنفرة ، (٢) ، ومن الخبر قول الشاعر (٣) :

٢٧١ - وَهْنٌ كَأَنَّهِنَّ نِعَاجٌ رَمَلٍ يُسَوِّنَ الذُّيُولَ عَلَى الْحِدَامِ

٩٩ ومن أحكامها : أنّها يجوز أن تعمل في الحال لوجود معنى التشبيه فيها كقوله (٤) :

(١) في الأصل : «الذي هو قائم» .

(٢) المدثر ٤٩ ، ٥٠ .

(٣) البيت للزبابة ، وهو في ديوانه ١٠٤ (مطبوعة بيروت) . والحدام : ج خدمة . وهي الساق ، ونعاج الرمل : الجميلات الواسعات العيون .

(٤) البيت للزبابة وهو في ديوانه ١١ ، والخصائص ٢ / ٢٧٥ ، وأمال الشجري ١٥٦/١ والخزانة ١٨٥/٣ . والسفود : حديدة يشوى بها ، والمفتأد : المشتوى .

٢٧٢ - كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ

سَفُودٌ شَرِبَ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدٍ
وإذا كانت مخففة "مُجَمَّعٌ" أيضاً عليها بما "مُجَمَّعٌ" على "أَنْ" ، المشددة من الأحكام
المذكورة في بابها ، إلا أنها يجوز أن يكون اسمها ظاهراً وضميراً أمرٍ وشأنٍ ، كقوله^(١) :

٢٧٣ - كَأَنَّ وَرِيدَيْهِ رِشَاكٌ خُلِبَ
وقول الآخر^(٢) :

٢٧٤ - كَأَنَّ ظَنِيَّةً تَغْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ
على روايةٍ مَنْ "نَصَبَ" ظَنِيَّةً ، ، وُروِي فيها الرفعُ على أن يكون اسمها
مضمراً خُفِيفَ اختصاراً ، أراد : "كانها ظنية" ، ، وُروِي فيها الحُفْضُ على أن
تكون الكافُ جارةً و "أَنْ" ، زائدةٌ وهو شاذ .

وقد تقدّم إحالة ما تجتمع "إِنْ" ، المكسورة مع أن المفتوحة من^(٣) الأحكام
في بابيها ، فقس أحكام "كَأَنَّ" ، على أحكام المفتوحة في غير^(٤) . استثنى هنا نصب^(٤) .

(١) البيت لرؤبة ، وهو في ديوانه ١٦٩ وقبله :

وَمُعْتَدٍ فُظِي غَلِيظِ الْقَلْبِ

والكتاب ٥٦٢/١ ، والمقرب ١١٠/١ ، والإنصاف ١٩٨ ، والحزانة (٤ / ٥٦٦)
والوريدان : عرقان في الرقبة ، والرشاء : الحبل ، والخلب : الليف أو البشر .

(٢) تقدم برقم ١٤٢

(٣) في الأصل : «مع» وهو تحريف .

(٤) قال ابن السيد : «إذا كان خبر "كأن" فعلاً أو جملة أو صفة فهي للظن
والحسبان ، نحو : كأن زيدا قام ، وكأن زيدا أبوه قائم ، وكأن زيدا قائم» . الجنى ١٣١

باب كلاً^(١)

اعلم أن « كلاً » في كلام العرب معناها الزجر^(٢) والردع^(٣) ولا تع
وهي بسيطة عند النحويين ، إلا أن ابن العريف^(٤) جعلها مركبة
كُلٌّ ولا ، وهذا كلامٌ خَلَفٌ ، لأن « كُلٌّ » لم يأت لها معنى في -
فلا سبيل إلى ادعاء التركيب من أجل « لا » ، إذ لا يُدعى التركي
فبما يصح له معنى في حال الأفراد ، فهذا كلامٌ لم يوافق فيه أحداً من
التركيب في غيره .

فإذا قال القائل : اقتُلْ زيداً ، قلتَ له : كلاً ، أي ارتدعْ =
أو ازجرْ ، ومنه قوله تعالى : « يقول الإنسان يومئذ : أين المَفْرُءُ »
وقوله تعالى : « كلاً » بل رانَ على قلوبهم ما كانوا يكسبون ،^(٥) وهي في
في مواضع كثيرة .

وهل يوقف عليها دون ما قبلها أو على ما قبلها دونها ؟ فيه اخته
والصحيح أنه يوقف عليها في بعض المواضع مع وصل ما قبلها بها ، وفي
المواضع يوقف على ما قبلها ، وذلك بحسب مواضعها من المعنى ، وهذا لا
إلا بتتبع مواضعها واحداً واحداً ، وهذا بطول ويخرجنا عن المقصود ،
الغرض هنا تفسير المعنى الذي وُضِعَتْ له وقد حصل فاعلمه والله الموفق

(١) انظر في كلا : ابن يمش ١٦/٩ ، الجنى ٢٣٣ ، المفني ٢٠٥

(٢) للتحوير آراء أخرى في معنها ، انظر الجنى ٢٣٣ ، المفني ٢٠٦

(٣) الحسن بن الوليد القرطبي ، كان نحوياً مقمداً ، خرج إلى مصر ورأس فقه

٣٦٧ . انظر البقية ١/٢٧٥

(٤) القيامة ١٠ (٥) الطففين ١٤

باب كما^(١)

اعلم أن « كما » تكون تارة مركبة من كاف التشبيه الجارة و « ما »^(٢) ،
الموصولة وهي التي بمعنى الذي كقولك : « ضربتُ حماراً كما ضربتها » ، أي
أي كالحمار الذي ضربتها ، [أ] و ما المصدرية ، وهي التي ما بعدها معها في تقدير
المصدر / ، كقولك : ضربتُ كما ضربتُ ، المعنى : كضربك ، ومن الأول
قوله تعالى : « كما أنزلنا على المقتسمين »^(٣) ، ومن الثاني قوله تعالى : « فاستقيم
كما أمرت »^(٤) أي استقامة كالاستقامة التي أمرت بها ، فالكلام عليها هو
الكلام على الكاف المفردة في بابها .

وتكون « كما »^(٥) بسيطة وهي مقصدنا ، ولها ثلاثة مواضع .

الموضع الأول : أن تكون بمعنى « كي » ، فتنصب ما بعدها كما تنصب .
« كي »^(٦) ، كقولك : « أكرمته كما تكرمني » ، أي كي تكرمني ،
قال الشاعر^(٧) :

(١) انظر في « كما » : الجني ١٩٤ ، المفني ١٩٤

(٢) في الأصل : « وإمّا » وهو تحريف .

(٣) الحجر ٩٠ (٤) هود ١١٢ (٥) في الأصل : « ما » وهو تحريف .

(٦) هذا مذهب الكوفيين ، ولا يميز البصريون ذلك ، ويتأولون شواهد الكوفيين .

انظر الإنصاف ٥٨٥/٢

(٧) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ١٠١ ، وروايته :

إِذَا جِئْتَ فَأَمْنَحْ طَرْفَ عَيْنِيكَ غَيْرَتَا

لَكِي يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

وهو في ثعلب ١٢٧ ، والجني ١٩٥ ، والمفني ١٩٢ ، والأشعري ٥٥٠ ، وشواهد

المفني ٤٩٨ ، والجمع ٦/٢ ، والخزانة ٥٩٣/٣

٢٧٥ - وَطَرَفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَانصَرَفْتَهُ
 كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَىٰ حَيْثُ تَنْظُرُ
 أي : كي يحسبوا ،
 الموضع الثاني : أن تكون بمعنى « كان » ، فتقول : « شمتني كما أنا أبغضه ،
 أي : كاني أبغضه ، ومنه قول الشاعر ^(١) :

٢٧٦ - تُهَدِّدُنِي بِجُنْدِكَ مِنْ بَعِيدٍ كَمَا أَنَا مِنْ خُزَاعَةٍ أَوْ ثَقِيفٍ
 الموضع الثالث : أن تكون بمعنى « لعل » فتقول : لا تضرب زيدا كما لا يضربك ،
 ومنه قول الراجز ^(٢) :

٢٧٧ - لَا تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمِ
 أي : لعلك لا تشتم ، وهي في هذين الموضعين الأخيرين غير عاملة لفظاً وإن
 كانت في موضع عاملٍ من جهة المعنى ^(٣) .
 واعلم أن « ما » قد تكون مع الكاف زائدة دخولها كخروجها كقولك : اضرب
 كما ضربي أي كضربي ، فلا تكونان من هذا الفصل بل من فصل الكاف المفردة .

(١) لم أقف على هذه البرواية إلا فيما نقله صاحب الجنى عن المؤلف في معرض رده
 عليه ١٩٥ ، وفي نوادر أبي زيد لبعض النشيلين ١٦٦

فَدَعْنِي وَيَبَ غَيْرِي وَآلَهُ عَنِي قَمَا أَنَا مِنْ خُزَاعَةٍ أَوْ ثَقِيفٍ
 (٢) البيت في ملحقات ديوان روبة ١٨٣ وقبلة :

وَشَخَّصَتْ أَبْصَارُهُمْ وَأَجْذَمُوا

وهو في الكتاب ٥٣٧/١ ، والأشعبي ٥٥١ ، والخزاعة ٢٨٢/٤ ط بولاق ، والدرر ٤٣/٢ ،
 موورد في الأصل : « وتشتم » عوضاً من « ولا تشتم » وهو تحريف .

(٣) نقل صاحب الجنى هذا الموضع عن المؤلف ١٩٥ ، ثم قال : « ولم أر أحداً ذكر
 أن « كما » تكون حرفاً بسيطاً غير هذا الرجل ، وليس الأمر كما ذكر ، و « كما » في
 هذه المواضع الثلاثة مركبة من كاف التشبيه أو كاف التعليل و « ما » ثم يذكر تأويلات لبعض
 ما استشهد به المؤلف .

باب كي^(١)

اعلم أن لـ «كي» في كلام العرب موضعين :

الموضع الأول : أن تكون حرفاً جاراً^(٢) ، نحو قولهم إذا استفهموا عن شيء : كَيْتَمه ؟ أي : لأي سبب فعلت ، أو لأي علة فعلت ، ولم تجيء جارة إلا مع «ما» الاستفهامية المذكورة خاصة فمعناها السببية كعنى اللام ، [و] ذلك^(٣) إذا قالوا : لِمَ جئت ؟ ونحوه .

فعلى هذا إذا دخلت على الأفعال المضارعة ولم تدخل عليها اللام ولا أرادها المتكلم انتصب ما بعدها بإضمار «أن» ، فإذا قلت : جئتُكي تكرميني ، فمعناه لاكرامي ، والتقدير لأن تكرميني ، و «أن» ، وما عملت فيه في موضع المصدر المحفوض كأنك قلت : جئتُكي لاكرامي ، قال الله تعالى : «كَلَّا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ»^(٤) فـ «لا» نافية زائدة هنا .

الموضع الثاني : أن تكون حرف نصب بنفسها ، وذلك إذا دخلت عليها اللام الجارة أو أريدت ، كقولك : جئتُكي لكي أكرمك ، المعنى : لأن أكرمك ، فكى هنا بمعنى أن ، وهي وما عملت فيه في موضع مصدر محفوض باللام ، التقدير : «لأن أكرمك» ، والمعنى / لاكراميك ، قال الله تعالى : «لَكِي ۝ لَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ»^(٥) ، وقال الشاعر^(٦) :

٢٧٨ - أَرَدْتُ لَكَيْمًا يَعْلَمُ النَّاسُ أَنَّهَا
سَرَاوِيلُ قَيْسٍ وَالْوُفُودُ شُهُودُ

-
- (١) انظر في «كي» : المتنضب ٦/٢ ، ابن يعيش ٤٩/٨ ، ١٤/٩ ، الجنى ١٠٤ ، المعنى ١٩٨ ، المص ٤/٢ ، ٣١٠
- (٢) ذهب الكوفيين إلى أن «كي» لا تكون إلا حرف نصب ولا يجوز أن تكون حرف خفض ، وذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرف جر . انظر الإنصاف ٥٧٠
- (٣) في الأصل : «لذلك» . (٤) الحشر ٧ (٥) الحديد ٢٣
- (٦) البيت لقيس بن سعد كما في الكامل ٤٥٦ ، وهو في اللسان (مدك) .

فإذا لم تدخل عليها اللام احتملت أن تكون الأولى الحافضة المقدرة باللام
فتصيب ما بعدها بإضمار « أن »^(١) وأن تكون الثانية الناصبة بنفسها ، المقدرة
بـ « أن » ، نحو : جئتكم كي تكرموني^(٢) .

وربما دخلت عليها اللام و « أن » بعدها زائدة شذوذاً^(٣) كقوله^(٤) :

٢٧٩ - أَرَدْتَ لَكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي

فَتَتْرُكَهَا شَنًّا رِيبِيْدَاءَ بَلْقَعِ

وإنما قلنا : إنها إذا نصبت وهي بمعنى اللام بإضمار « أن » ، لوجهين :
أحدهما : أن معناها معنى اللام السببية وهي جارة فلا يجوز دخولها على الفعل
فتعمل فيه اختصاصاً بالأسماء والمختص لا يكون غير مختص ، فكما قالوا :
كَيْمٌ ؟ كما قالوا : لَمْ ؟ لم يجوز نصبها للأفعال بنفسها ، فإذا أضمرنا فلا
يُضْمَرُ إلا ما يُصَيِّرُ بعده مصدراً ، وذلك إمّا « ما » وإمّا « أن » ، فلهذا ظهر
النصب بطلان إضمار « ما » إذ لا تنصب ويبقى إضمار « أن » ، إذ هي ناصبة
وتُصَيِّرُ ما بعدها مصدراً مخفوضاً بكي ، فيبقى الاختصاص بالأسماء فيها كما كان .

(١) العبارة في الأصل مضطربة « بإضمار أن تكون أن وأن تكون » .

(٢) تلخص من عرض المؤلف عن حالات « كي » مايلي :

١ - إذا جاء قبلها اللام في نحو (جئتكم كي تكرموني) فاللام حرف جر للتعليل
وكي مصدرية ناصبة والمصدر مجرور باللام .

٢ - إذا لم يأت قبلها اللام في نحو : جئتكم كي تكرموني ، فيجوز تقدير « كي »
في إحدى حالتين :

أ (إذا قدرت أن اللام قبلها ، فكي حرف مصدري ونصب والمصدر على نزع الحافض .

ب (إذا لم تقدر اللام قبلها ، فكي حرف جر للتعليل بمنزلة اللام ، والفعل منصوب بأن
مضرة بعد كي ، والمصدر مجرور بكي التي هي بمنزلة اللام .

(٣) في الأصل « شاذ » .

(٤) في الأصل : « كقولك » ، والبيت لم أمتد إل قائله ، وهو في الإنصاف ٥٨٠ ،

وإن يعيش ١٩/٧ ، والمغني ١٩٩ ، والأشعوني ٥٤٩ ، والعيني ٤٠٥/٥ ، وشواهد المغني ٥٠٨ ،
والخزانة ١٩/١ . والشن : القرية البالية ، والبلقع : المقبرة .

والوجه الثاني : أثنا قد وجدنا أن بعدها « أن » تليها ^(١) في بعض المواضع كما قال الشاعر ^(٢) :

٢٨٠ - كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا
أي لأن تغر وتخدعا .

ولمّا حكّمنا أن « كَيْمَ » ^(٣) تنصب بنفسها في الموضع الثاني لأن الأصل في كل ما ولي شيئا وطلبه ، وأثر فيه العمل أن يُحكّم بالعمل له ما لم ينعه مانع من اختصاص أو غيره ، و [وَجَبَ] تقدير اللام قبلها لأثنا لا يستقيم تقدير غير [ها] ، إذ تظهر قبلها في بعض المواضع ، كما ذكر في قوله تعالى « لكيلا تأسوا » ^(٤) ، وكثيراً ما يحذف حرف الجر مع « أن » ، ولما كانت كي ^(٥) جاز إضمارها معها ^(٦) كما يجوز مع « أن » فتأمله .

★ ★ ★

واعلم أنّه بقي من باب الكاف المركبة لفظ واحد وهو « كان » الزائدة في قوله ^(٧) :
٢٨ - سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَوْا عَلَى - كَانَ - الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ
وفي قولهم في التعجب : « ما كان أحسن زيدا » ، وقد تقدّم الكلام عليها مع « أصبح وأمسى » في آخر أبواب الهمة ، فانظر إليه هناك والله الموفق .

(١) قوله « تليها » : غير واضح في الأصل .

(٢) البيت بليل ، وهو في ديوانه ١٢٥ وقامه :

فَقَالَتْ : أَكَلَّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَا نَحَا لِسَانَكَ ، كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

وهو في ابن يمين ١٤/٩ ، والمفني ١٩٩ ، والشنور ٢٨٩ ، والأشعري ٢٨٣ ، وشراهد المفني ٥٠٨ ، والدرر ٢/٥

(٣) في الأصل : « أن » وهو سهو . (٤) الحديد ٢٣

(٥) كلمتان غرومتان لم ألبينها ، يحتمل أن يكون تقدير العبارة « ولما كانت كي مثل أن » أي في العمل .

(٦) أي إضمار اللام مع « في » قبلها . (٧) تقدم برقم ١٦٧

باب اللام المفردة^(١)

١٠٢ / اعلم أن اللام المفردة جاءت في كلام العرب لمعانٍ تتشعب وتكثر ،
فعدّها بعضهم ثلاثين لماً ، وعددها بعضهم ثمانية ، وعددها بعضهم أربعاً ، وألّف
بعض البغداديين فيها كتاباً سماه « كتاب اللامات » ،^(٢) ، عدّد لها فيه نحو
الأربعين معنى بحسب اختلافها أدنى اختلاف .

وقد أعمت النظر فيها فوجدتها على تشعب معانيها تحصر في قسمين :
قسم زائدة ، وقسم غير زائدة ، فالقسم غير الزائدة قسمان : عاملة وغير عاملة
والعاملة ثلاثة أقسام : قسم عامل خفياً وقسم عامل نصّاً ، وقسم عامل جزماً .
والقسم الزائدة قسمان : قسم عاملة وقسم غير عاملة ، فتجيء جملة أقسامها
سبعة : غير زائدة عاملة خفياً ، وغير زائدة عاملة نصّاً ، وغير زائدة عاملة
جزماً ، وغير زائدة غير عاملة ، وزائدة عاملة ، وزائدة غير عاملة .

القسم الأول : غير الزائدة العاملة خفياً لها ثمانية مواضع :

الموضع الأول : أن تكون لتخصيص ، وأنواع هذه المواضع تتشعب ، والذي
يجمعها النسبة ، فحيث كانت جاز أن تنسب لما بعدها بها ، فمنها المملك^(٣) ،
نحو : الثوب لزيد ، والدار لعمر ، والفرس لعبد الله ، ومنها الاستحقاق^(٤) ،
نحو : الباب للدار ، والسرّج للدابة ، والحراب للمسجد ، ومنها النسب^(٥) ، نحو :

(١) انظر في اللام : المقنّب ٣٩/١ ، ٧/٢ - ٤٤ ، سر الصناعة : الورقة ١٢٥ أ ، كتاب
اللامات للزجاجي ، أمالي الشجري ٨٣/٢ ، ابن يعيش ٢٥/٨ - ٦٢ ، ٩/٢٠ ، ٢٢ ، ٢٤ ،
الجنى ٣٥ ، المغني ٢٢٨ ، التخصّص ٥٠/١٤ ، ٥٢ .

(٢) هو أبو القاسم الزجاجي ، والذي ذكره إحدى وثلاثون لماً .

(٣) قوله « المملك » : غير واضحة في الأصل .

(٤) قال ابن هشام : « ولام الاستحقاق » وهي الواقعة بين معنى وذات ، نحو الحمد لله ،

انظر المغني ٢٢٨

(٥) قال صاحب الجنى : « وليس فيه تحقيق ، وإنما اللام في هذه للاختصاص » ،

انظر الجنى ٣٦

الأب لعبد الله والابن لحالد ، ومنها التبعية ، نحو : الرأس للجار والكم للجنة ،
ومنها الفعل نحو : الضرب لزيد ، والتسبيح لعمرو .

وأنواع النسبة لا تنكاد تحصر لكونها ، ومنها قوله تعالى : « أحل لكم
ليلة الصيام » (١) ، وقولهم (٢) وثرباً له (٣) وجندلاً له وواهاً له (٤) .

وتدخل في أنواع هذه المواضع على الظاهر والمضمر فتقول : الغلام لزيد
والغلام لك ، وكذلك باقي الأنواع .

الموضع الثاني : أن تكون في النداء للاستغاثة نحو : يا يزيد لعمرو (٥) ،
ويا لحالد لعبد الله ، ومنه قوله (٦) :

٢٨٣ - فَيَا لِرْزَامٍ رَّشِّحُوا بِي مُقَدِّمًا إِلَى الْخَيْرِ خَوَاضًا إِلَيْهِ الْكَتَابُ
وقوله (٧) :

٢٨٣ - تَكَنَّفَنِي الْوُشَاةُ فَازْعَجُونِي فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَاثِي الْمَطَاعِ

(١) البقرة ١٨٧ (٢) خرم في الأصل .

(٣) في الأصل : « وترباً لعدل » والتصويب من اللامات ١٣٢

(٤) اللامات في هذه الأمثلة هي للتيين عند الزجاجي ، انظر اللامات ١٣٢ ، ١٣٣
ويحتمل أن يكون قد حدث سقط بعد قوله : « ومنها » فتكون العبارة : « لاتكاد تحصر
لكثرتها ، ومنها للتيين نحو قوله تعالى . . . »

(٥) قال الزجاجي ٨١ : « لام المستغاث به مفتوحة ، ولام المستغاث من أجله مكسورة
فريقاً بينهما » .

(٦) البيت لسعد بن ناشب كما في الحاشية ١٦/١ ، وهو في أمالي القاضي ١٧١/٢ ، واللان
(كرب) ، والحزانة ٤٤٤/٣

والرواية : « إلى الموت » عوضاً من « إلى الخير » .

(٧) البيت لقيس بن ذريح ، وهو في ديوانه ١١٨ . والكتاب ٢١٦/٢ ، والكمال
١٠١٦ ، وكتاب اللامات ٨٢ ، وابن يعيش ١٣١/١ ، والمقرب ١٨٣/١ ، واللان (لوم)
بدل المعني ٢٥٩/٤ . وتكنفوه : أحاطوا به .

وقول عمر رضي الله عنه لَمَّا طَعَنَهُ الْعِلْجُ أَوْ الْعَبْدُ : يَا لَئِيْمُ الْمُسْلِمِينَ ^(١) ،
ومعنى ذلك كَلِمَةُ الدَّعَاءِ لِلْسَّامِعِ أَنْ يُغِيثَ فَيَجِيبَ الدَّاعِيَ لِأَمْرِ أَنْفَقَ عَلَيْهِ مِنْ حَرْجٍ
١-٣ أَوْ خَوْفِ قَتْلِ أَوْ سَبِي مَالٍ أَوْ أَهْلٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ / ... ^(٢) عَلَى مَنْ يَفْعَلُ بِهِ
ذَلِكَ أَوْ يُخَافُ فَعَلَهُ مِنْهُ .

ولا يجوز دخول هذه اللام على المضمَر ، وإن كان أصلُ المنادى الذي
تدخل عليه مضمرّاً لأنه المخاطبُ أو مَنْ فِي حَكْمِهِ ، لأنَّ المستغاثَ به
القصْدُ به شهرته ، فلا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ اسْمِهِ أَوْ شَهْرَتِهِ ، واللامُ دَلَالَةٌ عَلَى مَا أُريدَ
من الاستغاثة .

الموضع الثالث : [أن تكون] للتعجب وهو يكون في باب النداء ، نحو
قولهم : يَا لَتَعْجَبُ ، ، وقول الشاعر ^(٣) :

٢٨٤ - يَا لِلْكَهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ

وهذا لفظي ، ويكون معنوياً كقوله ^(٤) :

٢٨٥ - فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْقَتْلَ شُدَّتْ بِيذْ بِلٍ
وقول الآخر ^(٥) :

(١) انظر اللامات ٨٢ ، وابن يعيش ١٣١/١ (٢) خرم في الأصل .

(٣) لم أمتد إلى قائله ، وصدره :

يَبْكِيكَ نَاوٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ

وهو في المقرب ١٨٤/١ ، واللسان (لوم) ، والأشعرني ٤٦٢ ، والهمع ١٨٠/١ ،
والمييني ٢٥٧/٤ ، والخزانة ١٥٤/٢

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٩ ، والمفني ٢٣٦ ، والخزانة ٥٥٩/١ .
ويذيل : اسم جبل .

(٥) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ٤٦ (مطبوعة بيروت) وبعده :

خَلَا لَكَ الْجَوْ فَبِيضِي وَأَصْفَرِي

ونسب في اللسان (يا) إلى كليب بن ربيعة ، وهو في المنصف ٢١/٣ ، وأدب الكاتب ٢٩٠ .

٢٨٦ - يَا لَكَ مِنْ قُبْرَةٍ بِمَعْمَرٍ

ويكون في المدح كقولك : يالك رجلاً صالحاً ، وفي الذم [كقولك] : يالك رجلاً خبيثاً وتدخل في هذه المواضع على الظاهر والمضمر ، وتكون مفتوحة مع الظاهر فيه وفي الموضع قبله ^(١) ، لعلته تُبين آخر الباب إن شاء الله .

وتكون للتعجب أيضاً في القسم كقولهم : لله لا يقوم ، والله ليقومن^٢ يزيد ، قال الشاعر ^(٣) :

٢٨٧ - اللَّهُ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ يُمُشِّخِرُ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسُفُ
أراد لا يبقى ، فحذف المَعْلَمَ بذلك ، كقوله تعالى : « تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ » يوسف ، ^(٤) أي : لا تفتأ .

الموضع الرابع : أن تكون بمعنى « على » ، وذلك موقوف على السماع ، لأن الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض قياساً ، إلا إذا كان معنيهما واحداً ، ومعنى الكلام الذي يدخلان فيه واحداً أو راجعاً إليه ، ولو على بُعد . فمما جاء من ذلك في اللام قوله تعالى : « وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّداً » ^(٥) ، وقال الشاعر ^(٦) :

٢٨٨ - فَخَرَّ صَرِيحاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْقَمِ

-
- (١) قال ابن هشام : « إذا قيل : يalzid بفتح اللام فهو مستغاث وإن كسرت فهو مستغاث لأجله والمستغاث محذوف ، فإن قيل يالك احتمل الوجهين » ، انظر المغني ٢٤١
(٢) تقدم برقم ١٤٣ (٣) يوسف ٨٥ (٤) الإسراء ١٠٧
(٥) البيت للأشعث الكندي كما في الأزمية ٢٩٦ ، وصدره :
(٦) تناولت بالرمح الطويل ثيابه

وهو في أدب الكتاب ٤٠١ ، واللسان « كور » والجنى ٣٧ ، والمغني ٢٣٣ ، وشراهد
المغني ٥٦٢

وقول الآخر (١) :

٢٨٩ أَخْنَا لِلْكَلاَئِلِ فَارْتَمَيْنَا

وقول الآخر (٢) :

٢٩٠ كَانَ مُخَوَّاهَا عَلَى ثِفْنَاتِهَا مُعَرَّسُ خَمْسٍ وَقَعَتْ لِلْجَنَاجِنِ

الموضع الخامس : أن تكون بمعنى « إلى » ، وذلك قياس ، لأن « إلى » يقرب معناها من معنى اللام ، وكذلك لفظها ، ألا ترى قوله تعالى : « وقالوا الحمد لله الذي هدانا لهذا » (٣) ، و « هدى » يتعدى به إلى ، كما قال : « وهديتناهم إلى صراط مستقيم » (٤) ، فالهداية في المعنى أوصلت المهدي إلى الصراط المستقيم ، والوصلة موجودة في معنى « إلى » واللام ، وهي موجودة فيها حيثما كانا ، وإن كان بينهما فرق من حيث إن « إلى » لانتهاء الغاية واللام غايبة عنها ، فاللام أقرب الحروف لفظاً ومعنى إلى « إلى » من غيرها فلذلك قلنا إن دخول كل واحدة منها في موضع الأخرى ، ألا ترى أن قوله تعالى « فادفعوا إليهم أموالهم » (٥) و « ادفعوا لهم » يتقاربان ، فاستعمال أحدهما في موضع الأخرى جائز كما ذكر ، ومنه أيضاً قوله تعالى « وأوحى ربك إلى النحل » (٦) ، وقال في موضع آخر : « بأن ربك أوحى لها » (٧)

(١) تقدم برقم ١٤٠

(٢) البيت للطرمّاح وهو في ديوانه ٤٩١ ، وأدب الكاتب ٤٠٢ . والجواليقي ٣٦٠ والنحوي : من خوى البعير إذا تجافى للبروك ، والثغفات : ما أصاب الأرض من البعير إذا برك ، والمعرس : موضع التعريس وهو النزول في السحر ، والجناجن : عظام الصدر . يقول : كان مبرك هذه الناقة على قوائمها الأربع وصدرها آثار خمس من القطا وقعت على صدرها .

(٣) الأعراف ٤٣ (٤) الأنعام ٨٧ (٥) النساء ٦ (٦) النحل ٦٨ (٧) الزلزلة ٥ ، وانظر في دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض : الخصائص ٦/٢ ، أمالي الشجري ٢٦٧/٢ ، الجنى ١٥

الموضع السادس : أن تكون بمعنى « مع » ، وهو مسموع لا يقاسُ عليه
لبُعْدِ معنيها ولفظيها ، وبما سمع من ذلك قول الشاعر (١) :

٢٩١ - فَلَمَّا تَقَرَّفْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ كَيْلَةً مَعَا
أي مع طول اجتماع .

الموضع السابع : أن تكون بمعنى « من أجل » ، نحو : جِئْتُكَ لِلإِحْصَانِ
ورعيتك لرعي ، قال الشاعر (٢) :

٢٩٢ - فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا
لَدَى السَّيْرِ إِلَّا لِبُسَةِ الْمُتَفَضَّلِ
أي : من أجل نوم ، قال الشاعر (٣) :

٢٩٣ - تَسْمَعُ لِلْجَرْعِ إِذَا اسْتُحِيرَا لِلْمَاءِ فِي أَجْوِافِهَا خَرِيرَا
أي من أجل الجرْع .

ويقال لهذه اللام لام العلة ولام السبب ، وهي في كلام العرب كثيرة ،
وهي الداخلة على « كي » ، التي بمعنى « أن » ، والتي « كي » ، بمعنى « كي » ،
« كي » ، التي تُقَدَّرُ « أن » ، بعدها كما تقدَّم في بابها .

(١) البيت لـ مَتمم بن نورية كما في المفضليات ٢٦٧ وهو في جبهة أشعار العرب ٢٦٧
والكامل ١١٩٨ ، وأدب الكاتب ٤١٣ ، والأزهية ٢٩٩ ، والمخصص ٦٨/١٤ ، وأمثالي
الشجري ٢٧١/٢ ، والمغني ٢٣٤ ، والهمع ٣٢/٢ ، والدرر ٣١/٢

(٢) البيت لـ امرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٤ ، وشرح القصائد ٥١ ، والشذور
٢٢٨ ، والأشعرني ٢١٦

(٣) البيت للمعاج ، وهو في ديوانه ٢٥ ، وروايته فيه :

تَسْمَعُ لِلْمَاءِ إِذَا اسْتُحِيرَا لِلْجَرْعِ فِي أَجْوِافِهَا خَرِيرَا
وهو في أدب الكاتب ٤١٤ ، والجواليقي ٣٧٦ ، يصف إبلا وردت الماء . والجرع :
بلغ الماء ، واستحيرا : أدخلته في أجوافها .

الموضع الثامن : أن تكون بمعنى « بعد » ، وهو أيضاً موقوفٌ على السماع
إِقْلَتْهُ وَمِمَّا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : « كَتَبْتُ لِحَسِّ خَلَدُونَ مِنْ الشَّهْرِ » وَلَسْتُ
مُضِينَ مِنْهُ ، أَيِ بَعْدَ خَمْسٍ وَبَعْدَ سِتٍّ ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

٢٩٤ - حَتَّى وَرَدَنَ لَتِيمٍ خَمْسٍ بِإِئْصَ

أَيِ : بَعْدَ تَمَامِ خَمْسٍ (٢) .

* . * . *

القسم الثاني غير الزائدة العاملة نصباً ، لها ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن يكون (٣) بعدها الفعل المضارع منصوباً بإضمار « أن » ،
على معنى « كي » ، المذكورة ، نحو : جِئْتُكَ لِكُرْمَتِي ، وَأَحْسَنْتُ إِلَيْكَ لِتَشْكُرَتِي ،
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : لَتَبْعَلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا (٤) ، وَ « لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ » (٥) ،
وَلَا يَجُوزُ الْوَقْفُ فِي الْقُرْآنِ عَلَى مَا قَبْلَ هَذِهِ اللَّامِ لِأَنَّهَا عَامِلَةٌ لِمَا قَبْلَهَا ، إِلَّا
إِنْ وَقَعَ رَأْسَ آيَةٍ .

وهذه اللام لا يكون ما قبلها إلا كلاماً قائماً بنفسه ، وبهذا تخالف لامَ الجحود
المذكورة بعدد ، وتكون قبلها الجمل الاسمية [و] الفعلية الماضية والمضارعة ، نحو
قَوْلِكَ : زَيْدٌ قَاتِمٌ لِيَحْسِنَ إِلَيْكَ ، وَزَيْدٌ قَامَ لِيَحْسِنَ إِلَيْكَ ، وَزَيْدٌ يَقُومُ لِيَحْسِنَ إِلَيْكَ .

(١) البيت للراعي وهو في ديوانه ١٣٠ وعجزه :

جُدّاً تَعَارُضُهُ السُّقَاةُ وَبَيْلَا

وهو في جمهرة الأشعار ٣٣٢ ، وأدب الكاتب ١٤٤ ، والجواليقي ٣٧٥ ، والأزهية
٣٠٠ ، والمخصص ٦٩/١٤ واللسان (تم) ، وسمط اللال ٧٥٨ . والخمس : أن ترد الإبل
للماء في تمام خمسة أيام ، والبائض : السابق البعيد ، والجد : البئر ، والوبيل : الوخم
(٢) أغفل المؤلف لام التبليغ ، وعرفها ابن هشام بقوله : « وهي الجارة لاسم السامع
لقول أر ما في معناه ، نحو : قلت له وأذنت له وفسرت له » المغني ٢٣٤

(٣) في الأصل : « تكون » وهو تصحيف .

(٤) الجن ٢٨ (٥) الحج ٥٣

وهي ناصبة ما بعدها بإضمار « أن » ، لأنها ^(١) حرف جار ، فلا يعمل عملين لاختصاصه بالأسماء ، فما بعده مع « أن » بمنزلة أمم مخفوض بها كأنك إذا قلت : جئت لـتكرمني [تقول] جئت لأن تكرمني ، أي جئت للإكرام وقد بين هذا في باب « كي » ، فقف عليه هناك ، ويجوز دخول هذه اللام على « كي » إذا كانت بمعنى « أن » ، وحذفها للدلالة عليها كما بين هناك .

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى الجحود ^(٢) ، وهو النفي ، وذلك قولك : ما كان الرجل ليذهب ، وما كان عبد الله ليخرج ، المعنى : ما كان عبد الله بالخروج ، وما كان الرجل للذهاب ، قال الله عز وجل : « ما كان الله ليناً للمؤمنين » ^(٣) ، « وما كان الله ليعذبهم » ^(٤) ، المعنى للترك ، وما كان الله للتعذيب ، فهذه اللام كالتي قبلها في دخولها على الفعل المضارع ونصبه بإضمار « أن » ^(٥) ، وتقديرها معه بتأويل المصدر المخفوض بها ، إذ هي حرف جار أيضاً ، لأنها مختصة بالأسماء ، وهي لام العلة المذكورة قبل ، إلا أنها إذا دخلت على الأفعال المذكورة وقعت مع ما بعدها في موضع أخبار « كان » ، المنفية بـ « ما » ، وبذلك تخالف لام « كي » ، المذكورة قبل ، للزومها ذلك ، ولام « كي » يتم الكلام دونها ، ويجوز أن تقدمها للإيجاب والنفي مع « كان » ، وغيرها ، فاعلمه .

الموضع الثالث : أن تكون بمعنى العاقبة ، كقولك : أكرمتك ليشني وأعطيته ليحرمني ، قال الله تعالى : « فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً » ^(٦) و « ربنا ليضلوا عن سبيلك » ^(٧) ، المعنى : فالتقطه

(١) في الأصل : « إلا إنها » وهو تحريف .

(٢) قال النحاس : « والصواب تسميتها لام النفي ، لأن الجحد في اللغة إنكار مانع لا

مطلق الإنكار » ، انظر المغني ٢٣٢

(٤) التوبة ٥٥

(٣) آل عمران ١٧٩

(٥) ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحود هي الناصبة بنفسها ، انظر الإنصاف ٩٣ .

(٦) القصص ٨

(٧) يونس ٨٨ ، ونص الآية « وقال موسى : ربنا إنك آتيت فرعون وملاه زينته

وأمرأاً في الحياة الدنيا ، ربنا ليضلوا عن سبيلك »

آلُ فرعونَ فكانَ عاقبةُ أمرِهِم أنْ كانَ لهمْ عبدوا وحزنا ، وأنتك آتيت فرعونَ وملاهُ زينةً وأموالاً في الحياة الدنيا ، فكان عاقبتهم أن ضلُّوا عن سبيك ، وهي مثل لام « كي » ، ولَام الجحود المذكورتين ، في أنها داخلة على الأفعال المضارعة ، وتنصبُ بعدها بإضمار « أن » ، و « أن » ، وما بعدها في موضع مصدر مخفوض إذ هي حرفُ جارٍ مثلها للعلّة في الظاهرة ، وتعارفها في المعنى خاصة .

وأما قول الشاعر (١) :

٢٩٥ - لنا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الذُّلُّ وَسَطَهَا

وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ لِيُعْصَمَا

فقال بعضهم : إنَّ اللامَ لامُ العاقبةِ كالتي في الآيتين ، وقال بعضهم : هي بمعنى الفاء لأنَّ أصله : « فيُعْصَمَا » ، وقد روي كذلك ، والصحيح أنها لامُ « كي » ، المتقدمةُ الذكر ، لأنَّ فيها معنى العلة ، ويصحُّ تقديرُها بـ « كي » ، ويُدلُّ على ذلك أنَّ الروايةَ قد صَحَّتْ بالفاء في موضعها وهي فاء السبب الجوابيةُ ، إلاَّ أنَّ نصبَ بعضهم بها وقع في الواجب ، فقال بعضهم : ذلك ضرورةٌ ، والصحيحُ عندي أنَّ نصبها - وإنَّ كان في ظاهر الواجب - على معنى الشرطِ المقدَّر ، لأنَّ التقديرَ : إنَّ بأمرِ إليها المستجيرُ يُعْصَمُ ، والفاءُ تنصبُ في معنى جوابِ الشرط على ما يَبَيَّنُ في بابها إنَّ شاء الله مستقصى .

* * *

القسم الثالث غير الزائدة العاملة جزماً ، لها في كلام العرب ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون للأمر ، فيُجزم بعدها الفعل المضارع على أنواع حالات الجزم ، وتدخل على المبني للمفعول ، فتلزم معه على اختلاف أنواعه

(١) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ١٣٩ ، والكتاب ٩٦/١ ، واللسان « ذلك » منسوباً إلى الأعشى .

للمتكلم والمخاطب والغائب ، نحو : لَا كِرَمَ ، وَلِتُكْرِمَ ، وَلِتُكْرِمَ ،
وَلِتُكْرِمَ ، وعلى المبني للفاعل الغائب . / ٩٠٦

وهل تدخل على المتكلم وحده أو مع غيره ؟ فيه خلاف ، والصحيح جوازه
لوروده من كلام العرب ، فيقول : لِيَقُمْ زَيْدٌ ، وليُخْرِجْ هَرُوءٌ ، قال الله عز وجل :
« لِيَنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ » ^(١) ، وتقول : لَأَقُمْ وَلِتَقُمْ ، وأما فعلُ المخاطب
فالإغالبُ عليه المطرودُ أنْ يَجِيءَ بغير لامٍ ، نحو : اضْرِبْ واخْرُجْ وقم واقعد ،
وقد جاء في الحديث قوله عليه السلام : « لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ » ^(٢) وقرئ قوله تعالى :
« فَبِذَلِكَ فَلْتَفَكَّرُوا » ^(٣) على المخاطبة وكلاهما قادرٌ .

واختُلف في هذا الفعل المبني للفاعل المخاطب إذا كان بغير اللام ^(٤) : فذهب
البرصيون إلى أنه صيغةٌ قائمةٌ بنفسها ، لا مدخلَ للآمر ^(٥) فيها ، وأنَّ الذي باللام
صيغةٌ الفعل المضارع دخلتْ عليه اللامُ للأمر فيجزمته ، والأولُ مبني على الوقف
والآخرُ معربٌ بالجزم .

وذهب الكوفيون إلى أن كليهما واحدٌ ، فعلٌ مضارعٌ في الأصل معربٌ بالجزم
باللام ظاهرةٌ أو محذوفةٌ ، قياساً على سائر أفعال الأمر .

وذهب المتأخرون إلى أن الصحيح أن ما فيه اللامُ مضارعٌ معربٌ بالجزم
لوجود المضارعة فيه وهو التاء والياء والنون والألف التي أعرب بسببها ، وما ليسَ
فيه اللامُ صيغتهُ صيغةٌ أخرى ، وهو مبنيٌ لا مدخلَ للآمر فيه ولا شبهةٌ بينه
وبين الاسم كما كان في المضارع من الإبهام والتخصيص الموجودَيْن فيها ، إذ تلك

(١) الطلاق ٧

(٢) لم أقف على هذه الرواية ، والذي في الترمذي (تفسير سورة ص) : « قال لنا
على مصافكم كما أنتم » .

(٣) يونس ٥٨ ، وهي قراءة ابن سيرين وقنادة ، انظر المحاسب ٣١٣/١ ،
والقرطبي ٣١٩٢

(٤) انظر اللامات ٩٠ ، ٩١ (٥) في الأصل : « للآمر » وهو تحريف .

الصيغة. لا حرف مضارعة فيها توجب لها الإعراب ولا شبه بينها وبين الاسم من جهتي الإبهام والتخصيص المذكورين^(١) ، بل هي صيغة مخصصة للإستقبال يتقنها فهي أصل قائم بنفسه .

فإن زعموا أن لام الجزم محذوفة مع حرف المضارعة فيجوابوا : بأنه لا يحذف حرفان^(٢) ، أحدهما يوجب علته تكون أصلاً في شيء ، ويبقى حكمها كحرف المضارعة ، واللام حرف واحد شديد الاتصال بما بعده ، حار معه كبعض حروفه ، فلا يجوز حذفه إلا في الضرورة وحده كقوله^(٣) :

٢٩٦ أُوَيِّبُكَ مَنْ بَكَى

وأما حذفها معاً في كل موضع مخاطبة للفاعل فلا . وكل ما جاء من ذلك على كثرته في كلامهم هو بغير لام ، ولا حرف مضارعة ، إلا ما ذكر نادراً فلا يقاس عليه ، وهذا كله جريان على مذهب البصريين .

والصحيح مذهب الكوفيين ، وقد أثبت بالدلائل عليه في غير هذا الكتاب .

واعلم أن هذه اللام لشدة اتصالها بما بعدها حتى صارت كبعض حروفه جاز فيها التكين لحقتها إذا اتصل بها واو العطف أو فاؤه^(٤) ، كقوله تعالى : « وَايُوفُوا نَذْرَهُمْ ، وَلْيُطِئُوا بِالْيَمِينِ »^(٥) على قراءة من قرأ بالتكين ،

(١) انظر : ص ٤٧

(٢) الحرفان هما : اللام المجازمة وحرف المضارعة .

(٣) البيت - : منهم بن نيرة كما في الكتاب ٤٧٩/١ وتامه :

على مثل أصحاب البعوضة فأخشي

لك الويل حر الوجه أويبك من بكى

وهو في أمالي الشجري ٢٧٥/١ ، وابن يعيش ٦٠/٧ ، والإنصاف ٥٣٢ ، والمغني ٢٤٨ ، وشواهد المغني ٥٩٩ ، والخزانة ٦٢٩/٣ . والبعوضة : اسم مكان

(٤) انظر ابن يعيش ١٣٩/٩ (٥) الحج ٢٩

وكذلك / قوله تعالى : « فذلك فليفرحوا » ^(١) فأجري ذلك مجرى فتح وكبريد ١٠٧ حين قالوا : فتح وكبد ^(٢) ، يأسان الحاء والباء ، تخفيفاً لاجتماع المتحرركات ، ويستقيم ذلك فيها مع حرفٍ منفصلٍ ، نحو « ثمَّ ليقطع » ^(٣) ، « ثمَّ ليقضوا » ^(٤) .

وكذلك الحكم في الواوِ والفاء مع « هو » و « هي » و « ثم » في نحو قوله تعالى : « ثمَّ هوَ يومَ القيامةِ من المحضرين » ^(٥) على قراءةِ قالون ^(٦) والكسائي ^(٧) من السبعةِ بالإسكان في الفتح ، بمنزلةِ : « ثمَّ ليقطع » ^(٨) ، وإثباتاً لذلك لشدة اتصال الواوِ والفاء بما بعدهما لآتشها كحرفٍ منه وانفصالِ « ثم » إذ هي كلمةٌ قائمةٌ بنفسها من ثلاثة أحرفٍ فاعلمه .

الموضع الثاني : أن تكونَ للدعاء ، نحو قولك : « اِغْفِرْ لزيدٍ ولترحمته » والأكثر : اغفرْ لزيدٍ وارحمه ، لأنها في الفعلِ بمنزلةِ لامِ الأمرِ ، والحكم فيها في اللفظ كالحكم فيها ، قال الله تعالى : « فاغفرْ لنا وارحمنا » ^(٩) ، وقال الشاعر ^(١٠) :

٢٩٧ - أَلْقَيْتَ كَأْسِبَهُمْ فِي قَعَرٍ مُظْلِمَةٍ فَاعْفِرْ عَلَيكَ سَلَامُ اللَّهِ يَا عَمْرُؤُ
وإثباتاً تفارقتهما في المعنى ، وذلك أنَّ الأمرَ هو طلبٌ من الأعلى إلى الأدنى ، والدعاء من الأدنى إلى الأعلى ^(١١) .

-
- (١) يونس ٥٨ (٢) انظر المتع ٧١٦ (٣) الحج ١٥
(٤) الحج ٢٩ ، وقال صاحب الجنى ٤٢ : « ويجوز إسكانها بعد « ثم » وليس بضعيف ولا مخصوص بالضرورة ، خلافاً لزاعم ذلك ، وبه قرأ الكوفيون وقالون واللبزي .
(٥) القصص ٦١ ، وانظر النشر ٢٠٢/١
(٦) عيسى بن مينا ، قرأ على نافع ، وتضمني قالون بلفظ الروم : جيد ، هو قارىء المدينة ، توفي سنة ٢٢٠ ، انظر النشر ١١٢/١ ، طبقات لأقراء ٦١٥/١
(٧) علي بن حمزة إمام أهل الكوفة ، كان إمام الناس في القراءة في زمانه ، توفي سنة ١٨٩ ، انظر النزهة ٦٧ ، النشر ١٧٣/١ ، البقية ١٦٢/٢
(٨) الحج ١٥ (٩) البقرة ٢٦٧
(١٠) البيت للحطيفة ، وهو في ديوانه ٢٠٨ والكامل ٥٤٢
(١١) قال صاحب الجنى ٤١ : « وإذا ورد الدعاء من الساري فهو التماس »

وجملة الأمر أن اللام الداخلة على صيغة الأمر تكون بحسب ما وضعت الصيغة له من طلب أو إباحة أو تعبير أو تكون^(١) أو غير ذلك بما أحكمه الأصوليون في كتبهم ، فلا معنى لتفريق مواضع ذلك إلا الجزئي على تنويعهم في الاصطلاح^(٢) ، وإلا فالطلب يكون من الأعلى إلى الأدنى ومن المثل إلى المثل ومن الأدنى إلى الأعلى^(٣) ، ويكون ذلك بصيغة الأمر وبالمضارع باللام مجزوماً ، هذا هو الحق ، إلا أن النحويين على صيغة « افعل » أمراً ، وبعضهم من المتأخرين تحددت فزاد الدعاء ، وحقيقته^(٤) ما ذكرت لك فاعلمه .

الموضع الثالث : أن تكون للوعيد نحو قولك : لَيَقْتُلَنَّ زيداً وأنت تعلم ما تلقى وتضربه فتعرف تعلم ، قال الله تعالى : « لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَسْتَعْمُوا فَدُفِّعُوا عَنْهُمْ »^(٥) .

وأكثر ما تأتي الصيغة [على] صيغة « افعل » ، وقد تكون صيغة المضارع باللام ، فالحكم فيها كالحكم في لام الأمر والدعاء ، وإنما الفرق بينها في المعنى ، لأن في معنى هذه التهديد وهي راجعة إلى ما ذكرنا من الوعيد ولا طلب فيها إلا في ضرورة الأمر ، فلذلك يطلق النحويون عليها أمراً ، ونظيره [في] ذلك قوله تعالى : « اعملوا ما شئتم »^(٦) ، فالوا قرينة الحال في الكلام لكأن الصيغة واحدة مفهوماً منها الأمر [من] أول وهلة .

وفي صيغة « افعل » بين الأصوليين اختلاف : هل اللفظ مشترك أو هو في الطلب أظهر ، أو في الموجب منه ؟ حقيقته^(٧) في علم أصول الفقه .

(١) كذا في الأصل ولم أمتد إلى معناها .

(٢) في الأصل : « الإصلاح » وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « ومن الأدنى إلى الأدنى » وهو سهو .

(٤) في الأصل : « وحقيقته » وهو تحريف .

(٥) المنكوبت ٦٦ (٦) فصلت ٤٠ (٧) في الأصل : « حقيقة » .

القسم الرابع : غير الزائدة غير العاملة :

أن تكون للتأكيد أي لتمكّن المعنى في النفس ، ولها في ذلك ثلاثة^(١) مواضع . ١٠٨

الموضع الأول : أن تدخلَ للابتداء في المتبداً وما حلّ موضعه من الفعل المضارع له ، فالمبتدأ نحو قولك لزيد قائم^(٢) ولعبدُ الله خارجٌ وليقومُ زيدٌ .

وإنما قدّمت أولاً اعتماداً عليها في التوكيد لما بعدها ، كما تقدّم همزة الاستفهام ود « إن » المكسورة المشددة ، ود « ما » النافية للاعتماد عليها في معانيها التي وضعت لها ، ولذلك كانت حروفاً معلقةً لما قبلها عن العمل^(٣) فيما بعدها ، أي قاطعة له ، وذلك في باب « ظننتُ وأعلمتُ » وقاطعة عن عمل ما بعدها فيما قبلها في باب الإستغناء ، فتقول : ظننتُ لزيد قائمٌ ، وأعلمَ زيدٌ لعبدُ الله منطلقٌ ، وزيدٌ لتضربه ، وإنما ذلك كما ذكرت لك من أنه حرفٌ صدر ، قال الله تعالى : « لأنتم أشدُّ رهبةً في صدورهم^(٤) » ، وقال زهير^(٥) .

٢٩٨ - ولأنت أشجعُ حين تتجّه أأبطالُ من ليثٍ أبي أجبر
وقال آخر^(٦) :

٢٩٩ فلهو أخوفٌ عندي إذ أكلمهُ

-
- (١) كان على المؤلف أن يعدها أربعة ، كما سنرى حين مردّها .
(٢) ذهب الكوفيون إلى أن اللام في قولهم : « لزيد أفضل من عمرو » جواب قسم مقدر ، والتقدير : والله لزيد أفضل من عمرو ، فأضرب اليمين اكتفاء باللام منها ، وذهب البصريون إلى أن اللام لام الابتداء ، انظر اللامات ٧٠ ، والإنصاف ٣٩٩ .
(٣) في الأصل : « المعتل » وهو تحريف . (٤) الحشر ١٣ .
(٥) الديوان ٩٤ ، واللسان : (أضم) ، وشراهد الشافية ٢٣٠ . وتتجه : يواجه .
(٦) البيت لكعب بن زهير ، وهو في ذيرائه ٢١ ، وتماه :

وقيل إنك مسبورٌ ومسؤولٌ

والبيت في القرب ٧١/١

وَمَا حَلَّ محل المبتدأ هو الفعل المضارع إذا صدر به ، نحو قولك : لَيْتَ زَيْدٌ ، وليُخرجُ عمرو ، وكذلك الفعل الذي لا يُتصرف ^(١) ، نحو : نِعَمَ وبُشٍ وفعل التعجب ، فتقول : نِعَمَ الرجلُ زيدٌ ، لبُشِ الغلامِ عمرو ، [وتلزم في فعل التعجب جريانه مجرى الأمثال] ^(٢) ، قال الله تعالى : « لبس ما كانوا يعملون » ^(٣) ، وقال الشاعر ^(٤) :

٣٠٠ - وَلَيْعَمَّ حَشَوُ الدَّرْعِ أَتَبَّ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ
وإنما ذلك لمشابهة [جميع ذلك] ^(٥) الاسم ، أما المضارع ففي الإبهام والتخصيص ، وأما الماضي المذكور فلعدم تصريفه كعدم تصرف الإبهام .

وربما دخلت الألام على ما يدخل على المضارع من « أن » ، الناصبة له نحو قولك : لأنَّ تقومَ خيرٌ لك من أنْ تقعدَ ، لأنَّ المعنى : لقيامك فني في موضع مبتدأ ، فلذلك عوملت في ذلك بمعاملته ، وكذلك حكم ما يدخل على المضارع إذا خلت للاستقبال ، نحو : « لسوفَ يقوم زيدٌ » ، قال الله تعالى : « وسوفَ يعطيك ربك فترضى » ^(٦) .

وأما قوله تعالى : « لسوفَ أُخْرِجُ حَيًّا » ^(٧) ، فهي جواب قسم محذوف يتلَقَّى ^(٨) بها ، « وسوفَ » ^(٩) موضعٌ سيذكر بعد .

(١) دخول لام الابتداء على الفعل أمر اختلف العلماء فيه ، قال ابن هشام ، « فأجاز ذلك ابن مالك والمالقي وغيرهما ، زاد المالقي الماضي الجامد » انظر المغني ٢٥٢
(٢) ما بين معقوفين لم أهتم إلى توجيهه ، وقبلة في الأصل بياض بقدر ثلاث كلمات ، ولعله يقصد نحو : كلفَ زَيْدٌ بمعنى ما أظرفه ، قال ابن هشام : « وعندي أنها إما لام الابتداء وإما لام جواب قسم مقدر » ، انظر المغني ٢٦١ ، المرتجل ١٨٠
(٣) المائدة ٦٢

(٤) البيت لزهير وهو في ديوانه ٨٩ ، والكتاب ٤٣/٢ ، وأما الشجري ١١١/٢ وابن يعيش ٢٦/٤ ، واللسان (نزل) ، والخزانة ٦٢/٣ ، والدرر ١٣٨/١ . يقول : نعم لبس الدرع أنت إذا اشتدت الحرب وتراجعت الأقران فتداعوا بالنزول عن الحيل والتضارب بالسيف .
(٥) زيادة ليست في نقل الجنى عن المؤلف . (٦) الضحى ٥ (٧) مريم ٦٦
(٨) في الأصل : « تلقي » وهو تحريف . (٩) في الأصل : « وسوفك » وهو تحريف .

الموضع الثاني : أن تكون في خبر المبتدأ وذلك قسمان : قسم قياسي وقسم موقوف على السماع .

فأما القياسي ففي خبره إذا وقع خبراً لـ «إن» ، المكسورة التي للتوكيد المذكورة في بابها ، نحو قولك : «إن زيدا لقائم وإن عبد الله لحارج» ، قال الله تعالى : «إن الله / لغفورٌ رحيم» (١) «وإن ربك لسريع العقاب» ، ١٠٩ وإنه لغفورٌ رحيم» (٢)

وهذه اللام هي جائزة الدخول في هذا المكان لا واجبة ، لما يُبراد من المبالغة في التوكيد إذ هو حاصل ، فإن محلها في الأصل المبتدأ الذي [هو] اسم «إن» ، إلا أنه انفق نافع منع من ذلك وهو أنه لما دخلت «إن» على المبتدأ وليته وطلبته ، وكانت متشبهة بالفعل كما ذكر في بابها وجب أن تعمل فيه وصارت معه كالمبتدأ (٣) إذ لم تغير من معنى الابتداء شيئاً ، إنما هي للتوكيد خاصة ، وهو زائد على الابتداء فوجب للام الداخلة على الجملة التي فيها «إن» أن تكون مقدمة عليها .

وبما يوضح ذلك أنها تجتمع معها مقدمة فتبدل همزة «إن» ، هاء كما قال الشاعر (٤) :

٣٠١ - أَلَا يَأْسَنَّا بَرْقَ عَلَى قُلُلِ الْحِمَى لَهْنِكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمٍ
على أن بعض المتأخرين في «لهنك» ، كلاماً ضعيفاً (٥) ، قد ذكر منه شيء فيها تقدم .

فإذا ثبت أن اللام أصلها في الدخول أن تكون قبل «إن» ، ثقل اجتماع حرفين مؤكدين ، فأزالوا اللام من ذلك محل ووضعوها في موضع لا يكون فيه ثقل وهو الخبر في الأصل لتأخيره عن الاسم ، فقالوا : «إن زيدا لقائم» ، و «إن عبد الله لشاخص» .

(١) النحل ١٨ (٢) الأعراف ١٦٧

(٣) في الأصل «إذا» وهو تحريف . (٤) تقدم برقم ٥١

(٥) في الأصل : «كلام ضعيف» وهو سهو .

ثم تدخل في الاسم **إِنْ** فُصِّلَ بينه وبين **إِنْ** ، بالظرف أو المجرور ، نحو قوله تعالى : **« إِنْ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى »** ^(١) ، **« وَإِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ »** ^(٢) ، **« وَإِنْ لَعِنْدَنَا لَتَزُلْفَى »** ^(٣) ، لأنه قد زال موجب الثقل بالاجتماع مع **« إِنْ »** .

ثم إنه قد يجوز دخولها فيما يحلُّ تحلُّ الخبر من ظرفٍ نحو : **« إِنْ زَيْدٌ لَعِنْدَكَ »** ، أو مجرورٍ نحو : **« إِنْ زَيْدٌ لَمَنْ بَنِي تَمِيمٍ »** ، أو الفصل الذي بين اسمها وخبرها ، نحو : **« إِنْ زَيْدٌ لَهُوَ الْقَائِمُ »** ، وفي المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً لها ، نحو : **« إِنْ زَيْدٌ لِأَبُوهُ قَائِمٌ »** ، وفي الفعل المضارع الواقع في موضع الخبر ، نحو **« إِنْ زَيْدٌ لَيَقُومُ »** ، وفي الماضي إذا كان غير متصرفٍ نحو : **« إِنْ زَيْدٌ لَبِشَ الرَّجُلُ »** ، **« وَإِنْ عَمْرًا لَعَمَ الْفَتَى »** ، وفي معمول الخبر مع وجوده وتأخير عنه ، نحو : **« إِنْ زَيْدٌ لَعِنْدَكَ قَائِمٌ »** ، وفي مجموعها نحو قولك : **« إِنْ زَيْدٌ لَفِي الدَّارِ لِقَائِمٌ »** ، قال الله تعالى : **« إِنْ الْإِنْسَانُ لَفِيْ خُسْرٍ »** ^(٤) ، **« وَإِنْ رَبُّكَ لِلْمُرْصَادِ »** ^(٥) ، وقال تعالى : **« وَإِنْ رَبُّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ »** ^(٦) ، وقال تعالى : **« إِنْ نَكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ »** ^(٧) ، وقال الشاعر ^(٨) :

٣٠٢ - **إِنْ أَمْرًا خَصَّنِي عَمْدًا مَوْدَّةً** على التَّنَائِي لعندي غير مكفور

وإنما دخلت اللام في هذه المواضع كلها مبالغةً للتوكيد كما ذكر ، وإذا بولغ فيه فلا بأس أن تكون من جهتين ، إذا لم يكن اجتماع التين ^(٩) للتوكيد لأنَّ الاجتماع قد زال فزال الثقل .

وأما ما ذكر الزجاجي ^(١٠) أنَّ اللام دخلت في الكلام الذي فيه **« إِنْ »** توكيداً للخبر ، كما دخلت **« إِنْ »** ، توكيداً للجملة فغير صحيح لدخول السلام

(١) سورة ق ٣٧ (٢) النازعات ٢٦ (٣) سورة ص ٤٠
(٤) العصر ٢ (٥) الفجر ١٤ (٦) النحل ١٢٤ (٧) هود ٨٧
(٨) تقدم برقم ١٤٨ (٩) في الأصل « القي » وهو تحريف .
(١٠) انظر اللامات ٦٠ ، ونسبه إلى سيويه .

في اسم «إن» مع الفصل / كما ذكر ، وفي غير الخبر في المواضع التي ذكرنا مع ١١٠ «إن» إذا أبدلت من همزتها هاء كما ذكر ، وإنما هو كلام زورّه ونمّقه . وكذلك ما حكى عن بعضهم ^(١) من أن ذلك منظر لـ «ما» النافية مع خبرها في الكلام الذي ذكره قوتهم مردود بما ذكرنا .

واعلم أن هذه اللام قد تلزم ، وذلك في خبر «كان» الواقعة خبراً لـ «إن» الخفيفة من الثقيلة المكسورة كقوله تعالى : «وإن كنت من قبله لمن الغافلين» ^(٢) و «إن كنتا لفي ضلال مبين» ^(٣) لأن الفرق بين النافية وبينها لا يقع إلا بها ^(٤) وكذلك في خبر كان ومفعولي ظننت وأعلمت الأخيرين والفصل ^(٥) ، إذا دخلت على ذلك كله «إن» المذكورة ، نحو : إن ظننت زيدا لقائماً ، وإن أعلمت عمراً عبد الله لمنطلقاً ، وإن كان زيداً ليقوم ، وإن زيدا لهو القائم لليلة المذكورة .

ويجري مجرى «إن» في القياس «لكن» ، لأنها داخلة على الخبر ^(٦) ، ولا تغير معنى الابتداء كـ «إن» ، إلا أن ذلك فيها قليل لارتباطها بما قبلها ، قال الشاعر ^(٧) :

٣٠٣ — ولكنني من حُبّها كعميد

(١) هو الفراء ، كما في اللامات ٦٠ (٢) يوسف ٣ (٣) الشعراء ٩٧

(٤) أي : إن الفرق بين (إن) النافية (وإن) الخفيفة لا يقع إلا بهذه اللام .

(٥) أي ضمير الفصل .

(٦) أقحم في الأصل : «المبتدأ والخبر» بعد قوله «على الخبر»

(٧) البيت لا يعرف قائله ، صدره في الجنى ٦٩ :

يُلومونني في حبّ ليلي عواذلي

وهو في الإنصاف ٢٠٩ ، واللسان (لكن) ، والمغني ٢٥٧ ، وابن عقيل ٢١١/١

والأشعري ١٤١/١ ، وشراهد المغني ٦٠٥/٢ ، والحزاة ١٦/١ ، والمغني ٢٤٧/٢

والصحيح عندي أنه قياسٌ ، لأنَّ العلة المذكورة موجودة فيها ، وهي التي من أجلها جاز دخول اللام في خبر « إن » ، وهي عدم تغير معنى الابتداء ، والاستدراك ليس بمغيرٍ للابتداء ، وإنما قلَّ سماعٌ ذلك فيها . وفي صناعة النحو مـ واضح جائزة قياساً متنوعة سماعاً ، وعكس هذا ، وذكرها هنا يطول ، وقد ذكرها أبو الفتح بن جني في كتاب « الخصائص » له ، فانظر إليه هناك (٢) .

وأما القسم السماعي ففي خبر المبتدأ إذا لم يكن خبراً له « إن » ، بإقياً على الخبرة له ، أو خارجاً إلى غيره ، والباقي خبراً نحو قول الشاعر : (٣)

٣٠٤ - أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقِيبَةِ

قال بعضهم في قوله تعالى : « إنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ » (٤) ، « إنَّ » بمعنى (٥) نعم ، « وهذان » مبتدأ و « ساحران » خبر ، ودخلت عليه اللام شاذاً ، وقال بعضهم : اللام في الأصل داخلة على مبتدأ محذوف تقديره : لهما ساحران ، وقال بعضهم : « إنَّ » اللام على قياسها من الدخول على خبر « إن » ، « وهذان » منصوب اسماً لها على لغة من يجري التثنية في النصب والحذف مجرى الرفع كما قال : (٦) .

٣٠٥ - إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا مَنْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

(١) انظر الإنصاف ٢٠٨/١ (٢) انظر الخصائص ٣٩١/١ (٣) البيت في ملحقات ديوان روبة ١٧٠ ، والخزانة ٣٢٨/٤ وقال : إنه لروبة أو لعنترة . ابن عروس ، وهو في اللسان (شرب) ، وابن يعيش ١٣٠/٣ ، والمغني ٢٥٤ ، وابن عقيل ٢١٢/١ ، والأشعرى ١٤١ ، وشواهد المغني ٦٠٤ ، والدرر ١١٧/١ . وأم الحليس : كنية امرأة ، والشهيرة : المعجزة .

(٤) طه ٦٣ . وانظر ص ٢٤

(٥) في الأصل : « لمعنى » وهو تحريف . (٦) تقدم برقم ٢٣

وهذا هو الظاهر لعدم التكاف ، وثبوت تلك اللغة فاش ، وقلة دخول اللام في خبر المبتدأ^(١) ، وحذف ما اعتمد عليه في التوكيد والإخبار^(٢) ، وهو المبتدأ المضمحل لتناقض المقصدين ، ولذلك لا يجوز أن يؤكد الضمير المحذوف في نحو قولك : « زيدٌ ضربت نفسه » بالنصب تريد : ضربته ، وإذا قبح حذف المبتدأ في صلة الموصول في غير صلة / « أي » ، وإذا لم يطل الكلام نحو قوله تعالى : ١١١ « مابعوذة »^(٣) و « تنابأ على الذي أحسن »^(٤) بالرفع في « بعوضة » و « أحسن » ، وليس في الكلام توكيد ، فهو بما فيه توكيد أقبح ، فإن قدمت الخبر على المبتدأ في مسألتها جاز دخول اللام عليه للتصدير ، وإن كان المراد به التأخير ، كقوله^(٥) :

٣٠٦ - جَئِرُ أَنتَ عِنْدَ النَّاسِ مِنَّا إِذَا الدَّاعِي المَثُوبُ قَالَ يَا لَا
وأما دخولها فجاء خروجاً عن خبر المبتدأ إلى غيره فخير « أن » ، المفتوحة كقول الشاعر : (٦) .

٣٠٧ - أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ أَنْ مَطَايَاكَ لِيَنْ خَيْرِ الْمَطِيِّ
وقرىء في الشاذ : « إلا أنهم لياكلون الطعام »^(٧) ، بفتح الهمزة ، وذلك موقوف على السماع . وخبر « أمسى » كما قال الشاعر : (٨) .

-
- (١) هذا رد على المذهب الأول الذي يقول : « إن » بمعنى نعم .
(٢) هذا رد على المذهب الثاني الذي يقول : إن اللام دخلت على خبر مبتدأ محذوف ، وقوله : « التوكيد والإخبار » غير واضح في الأصل .
(٣) البقرة ٢٦ ، وهي قراءة الضحاك وابن أبي عبيدة ورواية كما في القرطبي ٢٠٨
(٤) الألف ١٥٤ ، والرفع قراءة الحسن والأعمش كما في الانحاف ١٣٢ ، وقراءة يحيى بن عيسى وابن أبي إسحاق كما في القرطبي ٢٥٧٨
(٥) تقدم برقم ٣٤
(٦) لم أعتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٣١٥/١ ، واللان (مطا) ، والمع ١٤٠/١
(٧) الفرقان ٢٠ ، ونسبها في المنفى ٣٥٧ إلى سعيد بن جبير .
(٨) لم أعتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٣١٦/١ ، وابن عيش ٦٤/٨ ، وابن عقييل ٢١٢/٨ ، والأشثوي ١٤١ ، والخزانة ٣٣٠/٤ ، والدرر ١١٧/١

٣٠٨ - مَرُوءِجِجًا لَفَقَالُوا: كَيْفَ صَاحِبُكُمْ
قَالَ الَّذِي سَأَلُوا : أَمْسَى لَمْجَهُودًا

وخبر «مازال» ، كما قال الشاعر ^(١) :

٣٠٩ - وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلِي لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا
لِكَأَلْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلِ

وكلُّ ذلك شاذ لا قياس عليه في العربية .

الموضع الثالث : جواب القسم سواء كان جملة اسمية أو فعلية ماضية أو
مستقبلية ، لكن لا بد أن تكون موجبة ، نحو قولك : والله لزيد قائم والله
ليقومن زيد ، والله لقد قام زيد ، والله لنعم الرجل زيد ولبتس الرجل
عمرو ، قال الله تعالى : « والله لأكيدن أضياعكم » ^(٢) وقال : « والله لقد آثرك
الله علينا » ^(٣) ، ويجوز حذف جملة القسم ، وتبقى جملة الجواب باللام لتدل على
ذلك ، ومنه قوله تعالى : « لتبؤن في أموالكم وأنفسكم » ^(٤) « ولتعلمن نبأه بعد
حين » ^(٥) ، وقال الشاعر ^(٦) :

٣١٠ - لَقَدْ قُلْتُ لِلنُّعْمَانِ لَمَّا لَقِيْتُهُ يُرِيدُ بَنِي حُنٍّ بِرُقَّةٍ صَادِرِ
وقال الله تعالى : « ولدار الآخرة خير ولنعم دار المتقين » ^(٧) ، وقال

(١) البيت لكثير ، وهو في ديوانه ٢٣٥ ، والنصف ٥٢/٣ ، وروايته فيه :

وما زلت من ليلي لدن طر شاري لكاهائم المقصى بكل مكان

وهو في أمالي الشجري ٢٢٢/١ ، والنسبي ٢٥٧ ، والأشوني ١٤١ ، والمجع ١٤١/١ ،
والخرانة ٣٣٠/٤

(٢) الأنبياء ٥٧ (٣) يوسف ٩١ (٤) آل عمران ١٨٦ (٥) سورة ص ٨٨

(٦) البيت للتائفة ، وهو في ديوانه ١٤٤ ورواية « برقة » فيه : « ثرة » .

(٧) في الأصل « ولنعم دار الآخرة خير » وهي الآية ٣٠ من النحل ، وقد نص المؤلف على أن
اللام التي تفتقر بالماضي الجامد هي لام الابتداء وذلك حين ذكر لام الابتداء ، ولكنه وهم لأن
فعل هذه اللام جواب قسم محذوف ، وذلك يبدو في شواهد التالية ، ثم يعود فيعدها لام ابتداء .
وقد نؤول ذكره للشواهد على أنه سيعرضها ثم يحكم عليها .

تعالى : « لبسَ ما كانوا يعملون »^(١) ، وقال الشاعر^(٢) :

٣١١ - لِنِعَمِ الْقَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
تَمِيمٌ بْنُ مُرٍّ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ

وإذا دخلت هذه اللام على الماضي المتصرف ، فلا تكون إلا « جواب قسم » ، لأنه [لا] يشبه الاسم من جهة شبه الفعل [للاسم] فلا تكون لام ابتداء [وأما غير المتصرف] فيشبهه^(٣) من جهة عدم التصرف فتكون لام ابتداء كما تقدم^(٤) .

وإنما دخلت اللام في جواب القسم ليستلقي بها^(٥) مبالغة في التوكيد ، إذ القسم توكيد المقسم عليه ، وكذلك إذا كان المضارع باللام والنون^(٦) لزم أن يكون جواباً للقسم كما تقدم ، لأن النون مغلصة لذلك^(٧) ، وهي لازمة لجواب القسم^(٨) عند بعضهم ، وبعضهم لا يعتقد ذلك لقول الشاعر^(٩) /

١١٢

(١) المائدة : ٦٢

(٢) لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٤٢ . وروايته فيه : « طريف ابن مال » عوضاً من « تميم بن مر » وهو في الكتاب ٢٥٤/٢ ، وابن عقيل ٣٨/٤ ، والأشعري ٤٧٧ ، والمج ١٨١/١ ، والدرر ١٥٧ . تعشو : تصير في الظلام ، والخصر : شدة البرد .

(٣) في الأصل : « وتشبه » ولا يستقيم المعنى عليها . (٤) انظر ص ٢٣١

(٥) في الأصل : « به » ولعله تحريف .

(٦) أي : تكون اللام في أوله ، والنون في آخره ثقيلة أو خفيفة ، انظر اللامات ١١٣

(٧) قال في اللامات ١١٣ : اعلم أن الفعل المستقبل إذا وقع في القسم موجباً لزمته اللام في أوله والنون في آخره ، وقال في ص ١١٤ : « إنما جمع بين اللام والنون هنا لأن اللام تدخل لتحقيق الحلو ف عليه ، ولزمت النون في آخر الفعل ليفصل بها بين فعل الحال والاستقبال فهي دليل الاستقبال » .

(٨) في الأصل : « للجواب للقسم » وهو تحريف .

(٩) البيت لزيد الفرارس الضبي كما في الحاشية ٢١٦/١ ، وهو في المقرب ٢٠٦/١ ، والبحر المحيط ٤٤٠/٦ ، وقطر الندى ٢٢٤ ، والخزانة ٢١٨/٤ ، والدرر ٤٦/٢ . وتأتي : حلف ، والفائد : عيدان الحديد التي يشوى عليها اللحم ، يشير بذلك إلى خستن .

٣١٢ - تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةَ لَيْرُدُّنِي إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ

وهذا عندي لضرورة الشعر، ولم يأت في الكلام نحو: «والله ليقومُ زيدٌ» وذلك بخلاف اللام، فإنها غير لازمة لأنها في الحقيقة لامُ الابتداء، لأنها لا تدخل في موضع [لا] تصلح فيه «إن» المذكورة، ولامُ الابتداء لا تلزم في الابتداء فلا تلزم في الجواب، فهذا وجهٌ، ووجهٌ آخر أنه قد حصل التوكيد بجملة القسم فلا ضرورة إلى توكيد غيره إلا مبالغة خاصة، بخلاف النون فإنها لازمة لأجل التخليص للقسمية والاستقبال، ألا ترى أنها - أعني اللام - جاءت في القسم تارةً وحذفت أخرى في قوله تعالى: «قد أفلح من زكّاه» (١) و«قتل أصحاب الأخدود» (٢) ونحو قول الشاعر (٣):

٣١٣ - وَقَتِيلُ مُرَّةٍ أَثَارَنَّ فَإِنَّهُ حَقٌّ وَإِنْ أَبَاهُمْ لَمْ يُثَارَ

وقد لزمت اللام في «لعمركم» الله (٤) دلالةً على القسم ولزومُ الابتداء فيه إذ لا يخرج عنها، فإن أزيل عنها حذفت اللام وفُتِحَتْ عينه وضُمَّتْ، ولشدة اتصالها جعلها بعضهم كجزء منها حتى أثبتوا في القلب، حين قال: «دَعْمَلِكْ»، فكما تدل (٥) في الجواب على القسم كذلك تدل في القسم على الجواب، وإذا تأملت هذه اللام فهي لامُ الابتداء في الفصل قبل هذا ولامُ التوطئة بعد هذا (٦).

(١) الشمس ٩، وقبلها: «والشمس وضحاها».

(٢) البروج ٤، وقبلها: «والسماوات البروج».

(٣) البيت لعامر بن الطفيل كما في المفضليات ٣٦٤. ورواية المعز:

فَرَعُ وَإِنْ أَخَاهُمْ لَمْ يَقْصِدِ

وهو في أمالي الشجري ٣٦٩/١، والدرر ٤٧/٢، والفرغ: الرأس العالي في الشرف،

يقصد: يقتل.

(٤) في الأصل: «لعمري الله» وهو تحريف. وانظر اللامات ٧٦

(٥) أي: اللام.

(٦) انكر صاحب الجنى ٥٢ على المؤلف هذا الرأي.

واعلم أن " د لو ، و د لولا ، إذا وقعا في جواب القسم لزم جوابها اللام
نحو قولك : د والله لو قام زيد لأحسنت إليك ، و د والله لولا زيد لأحسنت
إليك ، قال الشاعر (١) :

٢١٤ - وَاللهِ لَوْ كُنْتُ لَهَذَا خَالِصًا لَكُنْتُ عَبْدًا آكِلَ الْبَارِصَا
وقال الآخر (٢) :

٣١٥ - قَوْلَ اللهِ لَوْ لَا اللهُ لَأَشْيَاءٌ غَيْرُهُ لَزُعْزَعٌ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَائِبُهُ
وإذا حذف القسم قبلها بقيت اللام في جوابها تدل عليه كقول الشاعر (٣) :

٣١٦ - فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَعَزَّةً
لَبَعْدُ لَقَدْ لَاقَيْتُ لَا بَدَّ مَضْرَعَا

وقال الله تعالى : د ولولا رمطئك لرجفناك ، (٤) و د لولا أتم لكنا
مؤمنين ، (٥) ، فذلك كقوله تعالى : د وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَاهُ بَعْدَ حِينٍ ، (٦) و د وَلَتُبْلَوُنَّ (٧) .
وزعم جمل النحويين أن " د لو ، و د لولا ، حيث وجدا تلزم اللام
جوابها على كل حال ، كان قسم أو لم يكن ، واستشهد بعضهم باليت والآيتين

(١) لم أمتد إلى قائله ، وهو في أدب السكاك ١٦٦ والجواليقي ٢٤٥ ، والنصف ٢/٢٣٢ ،
وابن يعيش ٢٣/٩

(٢) نسيب في المغني ٣٠٣ إلى امرأة ورواية الصدر :

قَوْلَ اللهِ لَوْ لَا اللهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهُ

وهو في ابن يعيش ٢٣/٩ ، وشرح شواهد المغني ٦٦٨

(٣) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الفراء ٣٠/٢

(٤) هود : ٩١ (٥) سبأ : ٣١ (٦) سورة ص : ٨٨

(٧) آل عمران ١٨٦ ، وتسعة الآية " في أموالكم وأنفسكم ... " .

المتقدمين ، وقالوا : إنَّ اللامَ لا تحذف من جوابها إلاَّ ضرورة ،
كقول الشاعر (١) :

٢١٧ - فلو أننا على حجرٍ ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين -
وقول الآخر (٢) :

٢١٨ - لولا الحياء وما في الدين عبتكما

يبعض ما فيكما إذ عبتما عوري

١١٣

والصحيح أنَّ اللامَ لا تقع في جوابها إلاَّ [إذا] كانا بعد قسم ظاهرٍ أو
مقدَّر (٣) ، وليس الجوابُ إذن لهما بل للقسم ، فحيث وجَّدا دونَ قسم ولا
تقديره لم تدخل اللام في جوابها ، ولذلك قد نجدُ جوابها مع عدم القسم بغير
اللام فتأمَّله .

الموضع الرابع : أن تكون توطئة لجواب القسم وتوكيداً نيابةً عنه في ذلك ،
وذلك إذا تقدَّم حرفُ الشرط الذي هو « إن » ، الحيفة المكسورة نحو قولك :
لئن قتُ لأكرمَنَّك ولئن خرجت لأخرجنَّ معك ، قال الله تعالى : « لئن
أخرجوا لا يخرجونَ معهم ، ولئن قُوتلوا لا ينصرونَّهم » ، ولئن نصروهم
ليؤننَّ الأديار » (٤) ، وقال الشاعر (٥) :

(١) نسب في أمالي الشجري ٣٤٤/٢ إلى المثقب العبيدي . وفي الحزانة ٣٤٩/١ إلى علي بن
بدال ، وهو في الإنصاف ٣٥٧ ، والمتع ٦٢٤ ، واللسان « أخا » ، وابن يعيش ٢٤/٩ ، والأشعري ٦٦٩
(٢) البيت لتيم بن مقبل وهو في ديوانه ٧٦ ، وفيه « ولولا » عوضاً عن « وما في » .
والمقرب ٩٠/١ ، وفيه « وباقي » عوضاً من « وما في » والبحر المحيط ٢٤٤/١ ،
واللسان : « بعض » .

(٣) ظاهر من كلام المؤلف أن اللام بعد (لو) و (لولا) لام جواب قسم مقدَّر .
وهو رأي ابن جني ، ولا يوافق معظم العلماء على هذا الرأي . انظر المغني ٢٥٩
(٤) الحشر ١٢ (٥) تقدم برقم ٧٧

٣١٩ - لَيْتَ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمَكَّنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أُقِيلُهَا

ولا تازم هذه اللام بل يجوز إثباتها - كما ذكر - وحذفها ، كما قال تعالى : « وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ » (١) ، وقال الشاعر (٢) :

٣٢٠ - فَإِنْ لَمْ تُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمْ

لَأَتَّحِينَ بِالْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِقَةٌ

وقد تشبه « إذ » بـ « إن » فتدخل عليها اللام المذكورة كما قال الشاعر (٣) :

٣٢١ - غَضِبْتُ عَلَيَّ وَقَدْ شَرِبْتُ بِجِرَّةٍ

فَلِإِذْ غَضِبْتُ لِأَشْرَبِنِ بِخَرُوفٍ

كما شبه الآخر « ما » النافية بالموصولة فأدخل عليها اللام للتوكيد فقال (٤) :

٣٢٢ - لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَأَنْتَصِحْنِي وَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلٌّ مَالِي؟

ولا يُقَاسُ عَلَى ذَيْنِكَ .

وقد تَضَمَّنُ « علمت » ، معنى القسم ، فتدخل اللام فيما بعدها دلالةً على ذلك ، كقولهم : « علمت لمن قام لأُضربته » ومنه قوله تعالى : « وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ » (٥) .

(١) المائة ٧٣

(٢) البيت لعارق الطائي قيس بن وجرة كما في اللسان : (عرق) ، وروايته فيه : « العظم » ،

وهو في ابن يعيش ١٤٨/٣ . وأعره : انتزع اللحم منه .

(٣) لم أهتمد إلى قائله ، وهو في أمالي القالي ١٤٨/١ ، والمفني ٢٦٠ ، وشواهده .

المفني ٧٠٦ ، والهمع ٤٤/٢ . وفي الأصل « فلئن » عوضاً من « فلإذ » وهو سهو .

(٤) لم أهتمد إلى قائله ، وهو في منازل الجروف ٥١ ، والصدر فيه :

لَمَّا أَخْلَفْتُ شُكْرَكَ فَأُصْطِنِعْنِي

وهو في المفني ٧٥٧ ، وشواهده المفني ٩٥٦ ، والدرر ١١٦/١

(٥) البقرة ١٠٢

وأما قوله تعالى : « يدعون لمن ضره أقرب من نفعه لبئس المولى ولبئس العشير »^(١) ، فـ « يدعون » مُعلّقة عن العمل لأنها بمعنى « يقول » كما هي في قوله^(٢) :

٣٢٣ يَدْعُونَ عَنَتْرَ وَالرَّمَا حُ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ بِئْرٍ فِي كَبَانِ الْأَدْهَمِ

على رواية من بنى « عترة » على الضم لأنه منادى ، أي يقولون : يا عترة . واللام لام الابتداء في « لمن »^(٣) وخبره محذوف من القول « كأنه » في التقدير : يقول للذي ضره أقرب من نفعه يقال فيه : لبئس المولى ولبئس العشير ، والقول كثيراً ما يحذف في القرآن^(٤) ، وقد تقدم ذكر ذلك في مواضع من هذا الكتاب ، وقد قيل في الآية أقوال أحسنها ما ذكرت لك .

★ ★ ★

القسم الخامس : الزائدة العاملة : أن تكون مقحمة تركيداً ولها في ذلك موضعان :

الموضع الأول : أن تكون مقحمة بين المضاف والمضاف إليه نحو : يا ويح / لزيد ، ويا بؤس للحرب ، والأصل : يا ويح زيد ويا بؤس الحرب ، فهو كيا عبد الله ، إلا أنهم أبقتوا الإضافة وزادوا اللام تركيداً للتخصيص ، قال الشاعر^(٥) :

٤٢٤ - يَابُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَأَحُوا

(١) الحج ١٣

(٢) البيت لمنشورة . وهو في ديوانه ٧٣ ، وشرح القصائد ٣٥٩ . والشطن : الحبل والبان : الصدر .

(٣) إشارة إلى الآية الكريمة : « يدعون لمن ضره » .

(٤) انظر أمثلة على ذلك في كتاب « إعراب القرآن » المنسوب للزجاج ١٤/١ وما بعد

(٥) البيت لسعد بن مالك كما في الحاشية ١٩٢/١ ، وهو في الكتاب ٢٠٧/٢ ، والخصائص ١٠٦/٣ ، واللامات ١١٠ ، والذيل ٢٦ ، والمغني ٢١٨ ، وابن يميـش ٧٢/د ، والناس : (رط) ، وشواهد المغني ٥٨٢

وقال الآخر (١) :

٣٢٥ - قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ

يَا بُوسَ الْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامِ

وفي باب « لا » التي للتبرئة نحو قولهم « لا أبالك » و « لا أخا لزيد » ، والأصل : لا أباك ولا أخا زيد ، لأن « لا » التي للتبرئة تنصب المضاف ، وكانت الحقيقة فيه : لا أب لك ولا أخ لزيد ، فلما أضيف انتصب فصار : لا أباك ولا أخا زيد (٢) ، ثم أقيمت اللام توكيداً للتخصيص أيضاً وأبقيت الإضافة على حكمها (٣) ، وقال الشاعر (٤) :

٣٢٦ - يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَالَكَمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْعَةٍ عُمرُ

وقال الراجز (٥) :

٣٢٧ - أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ لَا أَبَالَكَآ

واختلف النحويون : هل العمل في هذين البيتين للام أو للإضافة ؟ فقل : إنَّه للام ، لأنَّ الإضافة معنوية واللام لفظي ، والعمل اللفظي أقى من المعنوي ، ولكن يبقى حكم الإضافة ولذلك حذف تنوينه ونصب ، وكان الإضافة فيه إلى مضاف إليه محذوف دل عليه المجرور باللام ، ولا يجوز إثباته ، لأنَّ الثاني كالعوض منه إذ يفيد إفادته .

-
- (١) تقدم برقم ٢٠٩ (٢) في الأصل : « ولا أخا لزيد » وهو تحريف .
 (٣) انظر في لغات « أبالك » وأوجه إعرابها : الكامل ٩٥١ ، اللامات ١٠٦
 (٤) البيت لجرير ، وهو في ديوانه ٢١٢/١ ، والكتاب ٥٣/١ ، والقتضب ٢٢٩/٤
 ونسوانر أبي زيد ١٣٩ ، والخصائص ٣٤٥/١ ، واللامات ١٠١ ، والأزمية ٢٤٧ ،
 وأمالى الشجري ٨٣/٢ ، واللسان (أبي) ، والأشعري ٤٥٤ ، والعيني ٢٤٠/٤
 (٥) نسب في الكامل إلى رجل من الأعراب ٩٥١ وقوله :

قَدْ كُنْتُ تَسْقِينَا فَمَا بَدَا لَكَآ

وهو في الخزانة ١٠٣/٤

وقيل : إن الحُكْمَ في العمل للإضافة ، وهو الصحيح لوجهين : أحدهما أن تنوين الأول إنما حُذِفَ للإضافة وهو السابق في اللفظ قبل اللام فينبغي أن يكون المرأى ، والثاني مخفوضٌ لإضافة الأول إليه ، ودخلت اللام بينهما مقحمة على طريق التوكيد ، وثيقوي ذلك ظهور الألف في «أبا» و «أخا» والفتحة في «يا بؤس» ، ولا يكون ذلك إلا مع الإعراب ، وموجهُ الإضافة ، وهذا هو الوجه الثاني فاعلمه .

الموضع الثاني : أن تكون مقحمة بين الفعل والمفعول نحو قوله تعالى : « قل عسى أن يكون ردف لكم بعض [الذي تستعجلون] » .

وأما قوله تعالى : « ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم » ، (٢) ، وقول الشاعر (٣) :

٣٢٨ - أريدُ لَأَنْسَى حُبَّهَا فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَيْلٍ

فاللام في الآية والبيت السببية المذكورة قبل التي بمعنى «كي» ، والمفعول محذوف ، تقديره في الآية : « ما يريد الله ذلك كي يجعل » ، ولكن يريد [ذلك] كي يطهركم » ، وتقديره في البيت : أريدُ السلو أو تركها ، أو نحو ذلك كي أنسى ، فحذف العلم به .

وأما قوله تعالى : « وأنصح لكم » ، (٤) ، فاللام حرف جرٍّ غير زائدة ، ومن يقول : أنصحكم حَذَفَ حرف الجر كما حَذَفَ في قوله (٥) :

(١) النمل ٧٢ ، يرى ابن هشام أن «ردف» ضمن معنى «اقترب» ، انظر المغني ٢٣٧

(٢) المائدة ٦

(٣) البيت لكثير ، وهو في ديوانه ١٤٨/٢ ، والكامل ٨٢٣ ، واللامات ١٥١ ، والذيل

١٢٠ ، والجنى ٤٦ ، والبحر المحيط ٤٢/٢ ، والمغني ٢٣٦ ، وشواهد المغني ٦٥

(٤) الأعراف ٦٣

(٥) البيت لجرير وهو في ديوانه ٢٣٨/١ ، ورواية الصدرفيه :

أَتَمْضُونَ الرُّسُومَ وَلَا تُحْيِي

والمقرب ١١٥/١ ، وابن يعيش ٥٨/٨ ، وابن عقيل ٨٣/٢ ، والخزانة ٦٧١/٣

٣٢٩ - تَمْروُنَ الديارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ

والأصل : « تمرون على الديار » ، والدليل على أن أصل « أنصح » أن يكون متعدياً بحرف الجر نحو قولك : هذا منصوح له ، كما تقول هذا مقصود إليه وبحرور به .

وأما قوله تعالى : « إِنَّ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ »^(١) فإنما أدخل حرف الجر في « الرؤيا » ، و « تعبرون » لا يتعدى به لكونه قد قدم عليه فضعف عن العمل فيه فصار كمررت ، فلذلك دخل حرف الجر في مفعوله . وأما قول الشاعر^(٢) :

٣٣٠ - هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ

وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَهَا ذَيْبٌ

فإن « الهاء » فيه ضمير المصدر الذي هو الدرس المفهوم من « يدرس » ، وللقرآن كالرؤيا في الآية قبله ، تعدى الفعل إليها^(٣) بحرف الجر لضعفه بتقدمه عليه .

واعلم أن اللام في هذين الموضعين وإن كانت زائدة فإنما تحففت ما بعدها بالشبه لغير الزائدة لأن اتصالها كاتصالها ، ولفظها كلفظها ، فهي في تلك بمنزلة الباء الزائدة ، وقد ذكرت في بابها ، وهذان الموضعان موقوفان على السماع ، لا يجوز قياس غيرهما عليهما لشذوذهما وخروجها عن نظائرها .

★ ★ ★

(١) يوسف ٤٣

(٢) قال في الحزانة ٣/٢ : « من الأبيات الحسنة التي لم يقف على قائلها أحد ، وهو في الكتاب ٥١١/١ ، وأما الشجري ٣٣٩/١ ، والمقرب ١١٥/١ ، واللسان (سرق) والمغني ٢٤٠ ، وعجزه فيه :

يُقَطِّعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وَقُرْآنًا

والرثا : ج رشوة .

(٣) أي : إلى اللام

القسم السادس : الزائدة غير العاملة ، وهي التي لا حاجة إليها ، ولا قياساً لأمتة ما تدخل عليه ، ولها ستة مواضع :

الموضع الأول : أن تدخل على « بعد » في قول الشاعر ^(١) :

٢٢١ - وَلَوْ أَنَّ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَعَزَّةً لَبَعْدُ لَقَدْ لَاقَيْتُ لَابِدًا مَصْرَعًا
فجواب القسم « لقد » واللام في « لَبَعْدُ » زائدة ، تقديره : « لقد لاقيت بعداً لابداً مصرعاً » .

الموضع الثاني : بعد لام الجر توكيداً ، كقوله ^(٢) :

٢٢٢ - فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِيَا بِي وَلَا لِلْمَا بِنَا أَبْـدَا دَوَاهِ
أراد « ليا » فزاد اللام الثانية توكيداً ، ولا نقول : إنها الأولى ، لأن الاعتماد على الزائدة تناقض ، فلا يعتنى به ثم يُزاد .

الموضع الثالث : أن تدخل على « لولا » في قول الشاعر ^(٣) :

٢٢٣ - لَلْوَلَا قَاسِمٌ وَيَدَا مَسِيلٍ لَقَدْ جَرَّتْ عَلَيْكَ يَدُ غَشُومٍ
وقول الآخر ^(٤) :

٢٢٤ - لَلْوَلَا حَصِينٌ عُقْبَةٌ أَنْ أُسْوَهُ وَأَنَّ بَنِي سَعْدِ صَدِيقُ وَوَالِدُ
أراد : « لولا » فزاد اللام توكيداً كأنه راعى الابتداء .

الموضع الرابع : أن تدخل على « عل » نحو قوله تعالى : « لعلِّي آتِيكُمْ » ^(٥) و « لعلِّي أَطْلِعُ » ^(٦) و « لعلِّي أَبْلُغُ » ^(٧) ، وجميع ما جاء في القرآن منها كذلك ، وفي قول الشاعر ^(٨) :

-
- (١) تقدم برقم ٣١٦ (٢) تقدم برقم ٢٦١
(٣) لم أعتد إلى قائله ، وهو في الحزنة ٢٣٢/٤ ، وفيه « بسيل » عوضاً من « مسيل » .
(٤) لم أعتد إلى قائله ، وهو في اللسان : « ما » .
(٥) طه ١٠ (٦) القصص ٣٨ (٧) غافر ٣٦
(٨) نسب في الحزنة ٤٣٠/٢ إلى عمران بن حطان ، وهو في القرب ١٠١/١ .
وابن يعيش ١٠/٣

٣٣٥ - وَمَا نَفْسُ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي لَعْلِي أَوْ عَسَافِي

والأصل في ذلك كله «عل» ، قال الشاعر (١) :

٣٣٦ - لَا تُهِنَنَّ الْكَرِيمَ عَلَّكَ أَنْ تَرَى كَعَّ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

وقال الراجز (٢) :

٣٣٧ - يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

وقال آخر (٣) :

٣٣٨ - عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا يُدِلُّنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ كَلِمَاتِهَا

١١٦ / وقال بعض النحويين : إن اللام في «لعل» ، أصلية ، وتُحذف تخفيفاً فيقال «عل» ، والصحيح أنها زائدة (٤) لوجهين : أحدهما : أن التخفيف بالحذف إنما بابه الأسماء والأفعال لا الحروف لجمودها وقلة تصرفها ، وإنما يُحذف منها المضعف بالحذف كـ : «أن» و«إن» و«كن» و«كان» ، والثاني : أنه قد سمع في معناها «غن» ، (٥) بالغين ولم يدخلوها عليها اللام ، وقالوا في معناها :

(١) نسب في الخزائن ٥٨٨/٤ إلى الأصبط بن قريع ، وهو في أمالي الشجري ٣٨٥/١ وأمالي القالي ١٠٧/١ ، وابن يعيش ٤٣/٩ ، واللذان (قفس) ، والإنصاف ٢٢١ ، والمغني ١٦٦ ، وشواهد المغني ٤٥٣ ، والرواية المشهورة : «الفقير» عوضاً من «الكريم» .

(٢) تقدم برقم ٣٣

(٣) لم أمتد إلى قائله . وهو في الخصائص ٣١٦/١ ، واللامات ١٤٦ ، واللذان (علل) والجنتي ٢٣٦ ، والمغني ١٦٧/١ ، والإنصاف ٢٢٠ ، والأشعري ٥٧٠ ، وشواهد المغني ٤٥٤ ، وشواهد الشافية ١٢٨ ، والتاج (لم) . ووردت «عل» في الأصل : «على» وهو تحريف ، والدلالات : جمع دولة : الشيء الذي يتداول ، ويدلنا : من أدال أي نصر واللمة : انشدة .

(٤) ذهب الكوفيون إلى أنها أصلية ، وذهب البصريون إلى أنها زائدة ، انظر الإنصاف ٢٢٤ ، واللامات ١٤٦

(٥) انظر في لغات لعل : الأمالي للقالي ١٠٧/١ والإنصاف ٢٢٤ ، ٢٢٥

لَتَعْنُ "وَلَأَن" بِاللَام ، وَغَيْرِ التِّي بِاللَام أَكْثَرُ ، وَلَمْ تَكُنْ أَوَّلَ الْكَلَامِ رُوعِي فِيهَا
الْإِبْتِدَائِيَّةَ فَلِذَلِكَ دَخَلَتْ اللَّامُ .

الموضع الخامس : بين أسماء الإشارة ^(١) وكاف الخطاب لمذكر أو مؤنث ،
لمفرد أو تثنية أو جمع ، نحو : ذلك وتلك وذلكما وتلكما وذلكم وتلكم وأولاكم
وأولايكما وأولئك وأولائك ^(٢) ، قال الله تعالى : « ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي » ^(٣) ،
وقال : « وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا » ^(٤) ، وقال : « ذَلِكَمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي » ^(٥) ،
وقال : « ذَلِكَهُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ » ^(٦) ، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ لِتَوْكِيدِ الْخُطَابِ وَمِرَاعَاةِ
بُعْدِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ فِي الْمَسَافَةِ .

الموضع السادس : في بناء الكلمة من غير سبب كقولهم في عَبْد ^(٧) : عَبْدٌ ،
وقال بعضهم : مقتطعة من : « الله » ، أراد عبد الله ، كما قالوا : عَبْشَمِي وَعَبْدَرِي
في النسب إلى عبد شمس وعبد الدار ولا دليل على هذا ، وَإِنَّمَا هُوَ كَ : سَبِطٌ
وَسَبِطٌ ^(٨) فاعلمه .

فهذه جملة أقسام اللام وجملة مواضعها إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَإِنْ جَاءَ شَيْءٌ يُوْهِمُ
خِلَافَهَا فَإِلَيْهَا يَرْجِعُ فَتَفْهَمُهَا وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

وأما لام التعريف فكان حقها أن تذكر في باب اللام إلا أنها قدم لها باب
في باب الهمزة للسبب المذكور فيه فقف عليه .

★ ★ ★

(١) وسماها في اللامات : ١٤١ لام التثنية

(٢) وهو « أولئك » زيدت فيه لام التثنية ، انظر اللامات ١٤٢

(٣) إبراهيم ١٤ (٤) الزخرف ٧٢ (٥) يوسف ٣٧ (٦) فاطر ١٣

(٧) أقحمت « في » بعد « عبد » في الأصل .

(٨) سبط الشعر : استرسل .

وبقي : في باب اللام مسألان لا بد من الوقوف عليهما للانتفاع بهما في هذا الباب وفي غيره مما يشاكلها .

المسألة الأولى (١) : إن أصل اللام الفتح أو غيره ، وإذا كان أصلها الفتح فلا شيء يخرج عنه في بعض المواضع ؟ والجواب عنها أن أصل اللام حيث كانت السكون وكذلك سائر الجروف المفردة ، ولا يسأل عن هذا لأن السكون عدم الحركة فهو أصل إذ هو لشيء من الحركات ، وإنما يسأل عن وجود الحركة لم (٢) هو ؟ فليُسأل هنا عن الحركة في اللام لأي شيء وُضِعَتْ ؟ ولم (٣) اختصت اللام وما كان نحوها من الجروف كواو العطف وفائه وكاف الجبر وتاء القسم بالفتح ؟ ولما (٤) كسِرَ من ذلك يم (٥) كسِر ؟

فإنما علته الحركة فيها وأماليها بما ذكرنا فلا ابتداء بها ، إذ لا يبتدأ بساكن ، ولا يمكن النطق به ، فاجتلبت الحركة لذلك ، وهذا أحد المواضع التي احتيج إلى الحركة في الجروف بسببها ، وحركة اللام وسائر الجروف التي هي مثلها بالفتح تحذفها / إذ الفتحة لا تستقل مع الضمة في « ظرف » ولا مع الكسرة في « علم » ، ١١٧ ولما هي من وسط الفم بين الضمة والكسرة .

ولا يخرج من هذه الجروف إلى الضم حرف ، وإنما يخرج إلى الكسرة لعلته نذكرها ، والذي يخرج منها إلى الكسر لازماً الباء الجارة تشبيهاً لها بعملها ، إذ لا تعمل أبداً إلا الحذف ، ولا تخرج عنه أصلاً ، وسواء في ذلك دخولها على الظاهر كـ « يزيد » أو المضم كـ « بهر » وبك ، وحكى اللحياني (٦) الفتح فيها شاذاً ، قالوا : « به » ، ولا يُقاس عليه .

واللام المذكورة في هذا الباب قد (٧) تخرج إلى الكسر والسكون الذي هو الأصل ، فتكسر مع نوعين : مع الاسم والفعل .

(١) انظر اللامات ٩٧ (٢) في الأصل : « لاهو » . (٣) في الأصل « لا » .
(٤) في الأصل : « ولم » ، و « ما » هنا اسم موصول . (٥) في الأصل : « بما »
(٦) علي بن المبارك ، أخذ عن الكسائي والأصمعي ، وله النوادر المشهورة ، انظر البغية ١٨٥/٢
(٧) في الأصل : « وقد » والواو مقحمة .

أمّا كسرهما مع الاسم ففي المجرور إذا كان ظاهراً أو في حكم الظاهر ، نحو : « هذا المالُ لزيدٍ » ، والذي في حكمه نحو قوله تعالى : « وإن كان مكرهم لتزولَ منه الجبال »^(١) لأنّ المعنى : لزوال الجبال منه ، وكذلك المبهمات نحو : المال لهذا ، أو الموصولات نحو : لمن ولما لأنّها في حكم الظاهر ، وإنّما كسّرت في هذه تشبيهاً بعملها كالبناء .

وفُتِحَتْ في غير ذلك من المضمرات على الأصل ، وفُتِّقَ بينها وبين لام للتوكيد في الظواهر وما في معناها المذكورة ، إذ يقع الالتباس مع الفتح إذا قيل مثلاً : هذا المومى وهذا لهذا وهذا لمن يكرمك ، فلا يُعلم المعنى لو فُتِحَتْ . فإن قيل : ظهور الجر فيما بعدها يفرّق بين المعنيين فيقال : الظواهر من الأسماء صُفِّتْ واحدٌ ، وأصنافها من المنقوص والمقصور والمضاف إلى المتكلم والمبني كثيرة . فأجري القليل على الكثير لتبعيته له وغلبة الكثير عليه .

فإن قيل : فقد نجد هذه العلة تنكسر^(٢) في المستغاث به والمتعجب منه في نحو : بالتزيد لعمرو ، وبإلّرجال للعجب فتفتح اللام معها في الظاهر ، فالجواب أن المستغاث به والمتعجب منه ظاهران في موضع مضمرين إذ المنادى في موضع مضمر مخاطب ، ولو دخلت على المضمر^(٣) لم تكن إلا مفتوحة ، فعومل الظاهر الواقع موقعه معاملته .

واعلم أنّ من العرب من يخالف هذا الأصل فيفتح اللام^(٤) مع الظاهر فيقول : المالُ لزيدٍ ، وقرأ بعضهم : « وإن كان مكرهم لتزولَ منه الجبال »^(٥) . بفتح اللام ، كما أنّ منهم من يكسر اللام مع المضمر فيقول : المالُ له ، وذلك كلّهُ شاذٌّ فلا قياسَ عليه .

(١) إبراهيم ٤٦ ، وقد عقد الزجاجي فصلاً خاصاً للحديث عن اللام في الآية ، اللامات ١٧٩ .

(٢) أي لايجري . (٣) قوله : « المضمر » غير واضح في الأصل .

(٤) في الأصل : « فيفتح ما للام » وهو تحريف .

(٥) إبراهيم ٤٦ ، ولم أجد من ذكر هذه القراءة غير أبي حيان بدون أن ينسبها ٣٨/٥ .

وأما كسرُها في الفعل ^(١) ففي فعل الأمر ^(٢) والدعاء والوعيد المتقدم ذكرُها كما ذكر ، وكان الأصلُ أن تكون فيه مفتوحة للعلّة المذكورة فيها مع الاسم ، إلا أنها كُسِرتْ مع هذا الفعل لأنه مجزوم ، والجزم في الأفعال نظير الحذف في الأسماء ، وحملُ النظر على النظر والتقيض على التقيض معلومٌ في مواضع من كلامهم ، وقد تقدّم منه شيءٌ في بعض ما تقدّم / من الحروف ، وكذلك ١١٨ 'تُكسرُ' في الأفعال مع المضارع المنصوب لأنه مع ناصبه في حكم الاسم الظاهر نحو : جئت لِتقوم ، فحكمه في ذلك حكمُ الظاهر .

وأما خروجها إلى السكون ففي الاسم والفعل أيضاً :

أمّا الاسم فلام التعريف ، وقد تقدّم حكمها في باب أل .

وأما الفعل ففي الأمر على اختلاف معانيه من دعاءٍ ووعيدٍ - على ما ذكر - إذا دخلتْ عليها الواو والفاء ، كما ذكر في فصولها ، وقد تقدّمتْ علّة ذلك هناك .

المسألة الثانية : هل يجوز ^(٣) أن تحذف اللام وهي عاملةٌ غير زائدةٍ ويبقى عملها أو لا ؟ . والجواب عن ذلك أن أصلَ اللام وغيرها من حروف النصب وحروف الحذف وحروف الجزم ألا تحذف وتبقى معمولاتها ، وألا تحذف معمولاتها وتبقى هي ، وإنشأ ذلك لأن الحرف المختصّ بالشيء العامل فيه كجزءٍ منه لشدة اتصاله به وطلبه [له] ، وقد قلنا في غير موضع من هذا الكتاب ^(٤) : إن المجرور وجارّه جميعاً في موضع معمولٍ منصوبٍ للفعل وإن كان غير متعدي إلى منصوبٍ في اللفظ نحو : مررتُ بزيدٍ ودخلتُ إلى عمرو ، ومن أقوى الدلائل على ذلك إقامتها معاً مقامَ ما لم يُسم فاعله في نحو : مرّ بزيدٍ ودُخِلَ إلى عمرو ، وكذلك حكمُ الجازم مع مجزومه في الاتصال ، والناصب مع منصوبه كذلك .

(١) في الأصل : « العمل » وهو تحريف .

(٢) أي : المضارع الذي اتصلت به لام الأمر نحو : « لتذهب »

(٣) في الأصل : « تجوز » وهو تصحيف . (٤) وانظر سر الصناعة ١/١٤٦

فإن وُجِدَ شيءٌ منها يُحذفُ فبالدلالة^(١) القائمة عليه ، نحو « أن » ، الناصبة في باب الفاء والواو في الجواب ، وفي باب « حتى » ، وبعد « كي » ،^(٢) ولأميها .
ولام الجحود ، وقد قُدِّمَ الكلام في بعضها ، وسيذكر بعدُ فيما بقي الكلام فيه .

ويتأكد الاتصال من الحروف فيما هو على حرفٍ واحدٍ^(٣) ، فالحذفُ فيه أبعدُ ، كالباء والكاف واللام ، فإن وُجِدَ ما هو على حرفٍ واحدٍ محذوفاً فلقوةُ دلالة الكلام على حذفه كـ لامِ كي ، إذ « كي » كالعوض منها لإفادتها إفادتها .

وإذا كسفت الدلالةُ في الكلام ضَعُفَ الحذفُ وقتلٌ ، فبِمِثَالِ حُذِفَ من ذلك وأبقي عملُ الباءِ في « خير عافاك الله » في جواب من قال « كيف أصبحت » ،^(٤) وفي القسم في قولهم : « الله لأفعلن » ، بخفض « الله » المقسم به ، واللام في قول الشاعر^(٥) :

٣٣٩ - لا إِبْنَ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتُ فِي حَسَبِ

عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

و « رَب » ، في قول الشاعر^(٦) :

٢٤٠ - رَسَمَ دَايِرَ وَقَفْتُ فِي طَلِيلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلِيلِهِ

وَرَدُّ المَجْرُورِ إِلَى النَصْبِ إِذَا حُذِفَ جَاثِرُهُ هُوَ الْقِيَاسُ نَحْوُ : نَبِضْتُ زَيْدًا وَقَرُونَ الدِّيَارَ .

(١) في الأصل : « بالدلالة » (٢) في الأصل : « وكي »

(٣) قوله « واحد » : غير واضح في الأصل .

(٤) ينسب هذا الخبر إلى رؤبة ، إنظر مر الصناعة ١٤٩/١

(٥) البيت لذي الإصبع العدراني كما في المفضليات ١٦٠ ، ونسبه الهروي في الأزهية : ٩٧ إلى كعب القنوي . وهو في الخصائص ٢٨٨/٢ ، وأمالى القالي ٩٢/١ ، وأمالى الشجري . ١٣/٢ ، ومجالس العلماء ٧١ ، والخصص ٦٦/١٤ ، والمقرب ١٩٧/١ ، والمغني ١٥٨ ، وابن عقيل ١٦/٣ ، وشواهد المغني ٤٣٠ ، والخزانة ٢٢٢/٣ . والديان : القاهر والمالك ، وخزاه : ساه وقهره .

(٦) تقدم برقم ١٩٥

وقد اطرّد حذفه مع «إن» و «أن»، واختلّف : هل هما وما بعدهما في موضع نصبٍ أو خفضٍ إذ لم يظهر فيها إعرابٌ؟ والقياس على ما ظهر فيه / ١١٩ الإعرابُ أن تكونَ كلُّ واحدةٍ منها في موضع نصب .

وأما حذفُ المجرور وإبقاءُ حرف الجرِّ فأقلُّ من الأول بل هو أولى أن لا يجوزَ الاعتدالُ على حرفٍ دونَ اسمٍ ، فإن جاء منه شيءٌ في الضرورة فنحو قوله (١) :

٣٤١ - وَلَا لِيَلْمَا بِنَا أَبَدًا دَوَائِ
وكذلك الفصلُ بينَ الجارِّ والمجرور لا يجوزُ إلا في الضرورة كقوله (٢) :

٣٤٢ - وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا الزَّوَالِ سَبِيلُ
وقالوا : «أخذتُهُ» بآرى (٣) ألفٍ درهم ، وذلك شاذٌّ ، ومن الضرورة قوله (٤) :

٣٤٣ - عَلَى - كَانَ - الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ
وحكم حذف (٥) الجازم في عدم الحذف حكم الحافض للعلّة المذكورة ، فإن حذف (٦) وأبقى الجزم فبابه الضرورة (٧) ، كقول الشاعر (٨) :

(١) تقدم برقم ٢٦١

(٢) لم أتمد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٣٩٥/٢ ، وصدره فيه :

لَوْ كُنْتُ فِي خَلْقَاءَ أَوْ رَأْسِ شَاهِقٍ

والمقرب ١٩٧/١ وصدره فيه :

مُخَلَّفَةٌ لَا يُسْتَطَاعُ ارْتِقَاؤُهَا

والخلقاء : الملاء ، ويعني بها الصخرة .

(٣) في الأصل : «أرى» وهو سهو (٤) تقدم برقم ١٦٧

(٥) في الأصل : «الحذف» وهو تحريف .

(٦) في الأصل : «حذفت» وهو تحريف .

(٧) انظر أمثلة على ذلك في الإنصاف ٥٣٠

(٨) لم أتمد إلى قائله ، وهو في معاني القرآن ١٦٠/١ ، والإنصاف ٥٣٣ ، واللسان

زجر . والمزاجر : الأسباب التي تمنعه .

٣٤٤ - مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ فَيَدْنُ مِنِّي تَنَهَهُ الْمَزَاجُ

أي : فليدْنُ مني ، وقول الآخر (١) :

٣٤٥ - عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعْوَةِ فَأَخِشِي
لَكَ الْوَيْلُ حَرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكِي مَنْ بَكَى

أي : ليك ، وقال آخر (٢) :

٣٤٦ - وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ

أي : ليكن ، وقال آخر (٣) :

٣٤٧ - مُحَمَّدٌ تَفْدِي نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا

وأما في الكلام فلم يأت منه شيءٌ فيما أعلم إلا في الأمرِ للمخاطبِ فإنه قد اطرَّد حذفه مع حذف المضارعة لدلالة المخاطبة عليه ، والحذف من الكلمة للزائد عليها وما هو من نفسها للدلالة لا يُشكَّر ، وكذلك لا أعلم من حذف المجزوم وإبقائه جازمه شيئاً ، والله التوفيق .

(١) تقدم برقم ٢٩٥

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في ثعلب ٤٥٦ وصدره :

فَلَا تَسْتَطِيلُ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي

والفني ٢٤٨ ، والجنى ٤٣ ، وشواهد الفني ٥٩٧

(٣) قال في الحزانة ٦٢٩/٣ : « اختلف في نسبه بين أبي طالب والأعشى وحسان »

وهو في الكتاب ٤٧٨/١ ، واللامات ٩٤ ، وأمالى الشجري ٣٧٥/١ ، وأسرار العربية ٣٢١ ، والإنصاف ٥٣٠ ، وابن يمين ٣٥/٧ ، والمقرب ٢٧٢/١ ، والفني ٢٤٨ ، وشواهد الفني ٥٩٧ ، والتبال : سوء العاقبة .

باب اللام المركبة

اعلم أن اللامَ تتركَّب مع الألف : لا ، ومع الألف والكاف والنون
خفيفة : لكن ، [و] شديدة : لكن ، ومع الميم : لم ، ومع الميم المشددة
والألف لَمًا ، ومع النون : لن ، ومع الواو : لو ، ومعها ومع الميم
[والألف] : لوما ، ومع الألف واللام : لولا ، ومع الياء والتاء : ليت ،
ومع الياء والسين : ليس ، فجملة ذلك أحد عشر حرفاً .

باب لا^(١)

اعلم أن لها في كلام العرب أربعة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون حرفاً نافية ، وتنقسم في النفي قسمين : قسمٌ
عاطفةٌ وقسمٌ غير عاطفةٍ .

القسم العاطفة : هي التي تَرُدُّ الاسم على الاسم ، والفعل على الفعل ، فتدخلُ
بينها مشرَّكةٌ في اللفظ من رفع ونصب وخفض وجزم ، واسمية وفعلية ،
وتخالفُ بينها في المعنى / لأنها تُخرجُ ما بعدها من أن يدخلُ في حكم ما قبلها ١٢٠
من إثبات الفعل ، نحو : قام زيدٌ لا عمرو ، ورأيت زيدا لا عمراً ، ومررتُ
بزيدٍ لا عمرو ، وليقُمُ زيدٌ لا يقعدُ ، ويقومُ زيدٌ لا يقعدُ ، وأعجبتُ أن تقومَ
لا تقعدَ ، قال الشاعر (٢) :

٣٤٨ - فَإِنَّ تَنَاءَ عَنْهَا حِقْبَةً لَا تُلَاقِيهَا فَإِنَّكَ مِمَّا أُحْدِثْتُ بِالْمَجْرَبِ

(١) انظر في « لا » : الكتاب ٢/٢٧٤ ، والأزمية ١٥٨ ، وأمالى الشجري ٢/٢١٩
والمقتضب ١/١١ ، ٤/٩٨ ، ٣٥٧ ، والمقرب ١/١٠٤ ، وابن يعيش ٢/١٠٠ ، ٨/١٠٧
والجنى ١٦٦ ، والمغني ٢٦٢ .

(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٤٢ ، والبحر المحيط ١/١٤١

وَمِنْ شَرَطِ هَذِهِ الْعَاطِفَةِ (١) : أَلَّا يَكُونَ قَبْلَهَا نَفْيٌ لِّثَلَاثٍ يَفْسُدُ مَعْنَاهَا إِذَا هِيَ لِلنَّفْيِ ، وَأَلَّا تَعْطَفَ مَاضِيًّا مِنَ الْأَفْعَالِ عَلَى مَاضٍ لِّثَلَاثٍ يَلْتَبِسُ الْخَبْرُ بِالطَّلَبِ لَا تَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ لَا قَعَدَ (٢) .

القسم غير العاطفة : تنقسم قسمين : قسم داخل على الأفعال ، وقسم داخل على الأسماء .

فأمَّا القسم الداخل على الأفعال فلا تدخل عليها غالباً إلا مضارعة فتخلصها للاستقبال (٣) ، نحو قولك : لا يقوم زيد ولا يقوم عمرو ، وكأنها جواب سيقوم أو سوف يقوم ، قال الله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ » (٤) ، وقال تعالى : « فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ » (٥) .

وتلزم في القسم جواباً له ، وربما حذفت للدلالة في القسم ، إذ جواب القسم في الإيجاب باللام والنون ، فيقال : « تَاللَّهِ لَا يَقُومُ زَيْدٌ » ، قال الله تعالى : « تَقَاتُوا تَذَكُّرُ يَوْسُفَ » (٦) أي : لا تقتا ، لأنه الأصل ، قال الله تعالى : « وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ » (٧) ، وقال : « الَّذِينَ أَقْسَمُوا لَا يَتَّخِذُوا اللَّهَ بِرَحْمَةٍ » (٨) .

وقد تكرر « لا » هذه قبل القسم توطئة للجواب ، كقولك : « لا والله لا يقوم زيد » ، قال الشاعر (٩) :

٣٤٩ - فَحَالَفَ ذُوَّ اللَّهِ تَهَيَّطُ تَلْعَةً

مِنْ الْأَرْضِ إِلَّا أَنْتَ لِلذَّلِّ عَارِفٌ

(١) انظر المغني ٢٦٦

(٢) وأجاز بعضهم ذلك إذا اقترنت به قرينة تدل على أنه إخبار لا دعاء . انظر الجنى ١١٨

(٣) هذا غير لازم فقد يكون النفي بها للحال . انظر الجنى ١١٨ ، ١١٩

(٤) النساء ٤٠ (٥) السجدة ١٧

(٦) يوسف ٨٥ (٧) النحل ٣٨ (٨) الأعراف ٤٩

(٩) لم أهدت إلى قائله ، وهو في الكتاب ٥٣١/١

و « لا ، محدوفة من الجواب ، أي : لانهبط ، لا على التقديم والتأخير كما زعم بعضهم ، لأنَّ التي للتوطئة ثانية مع التي للجواب ، ألا ترى قول الشاعر (١) :

٣٥٠ - قَلا وَاللَّهِ لَا يُلْغَى لِأَبِي

وقد تدخل « لا » النافية على الماضي قليلاً ، قال الله تعالى : « قَلا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى » ، (٢) لأنه في معنى : فما صدَّق وما صَلَّى ، وقال : « قَلا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ » ، (٣) أي : ما اقتحم ، وقال الشاعر (٤) :

٣٥١ - إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلْمَا
أي : ما أَلَمَّا .

وربما حذفت الجملة الفعلية بعدها في الجواب لدلالة السؤال عليها فتسبب مناب الجملة ، فتكون كلاماً بذلك ، كقولك في جواب هل قام زيد ؟ لا ، أي : ما قام ، وفي جواب هل يقوم زيد : لا ، أي لا يقوم ، ومنه قول ذي الرمة (٥) :

٣٥٢ - فَقُلْتُ لَهَا : لَا إِنْ أَهْلِي رَجِيرَةٌ

وقد تقدّم (٦) البيتان له في باب « أم » ، (٧) ، و « لا » هذه في الجواب نقيضة نعم وستبين في بابها .

وربما تأبّت « لا » النافية مناب كلام متقدّم عليها تقتضي نفيه / مقدراً ، لدلالة ٦٢١ ما بعده عليه : كقولك لا أقوم ، في جواب مَنْ قَدَّرَ قَدِيْقُولُكَ : تقوم ، فهي

(١) تقدم برقم ٢٦٠ (٢) القيامة ٣١ (٣) البلد ١١
(٤) البيت لأمية بن أبي الصلت كما في الحزاة ٢/٢٩٥ ، وهو في المغني ٢٦٩ منسوباً إلى أبي خراش الهذلي ، والأزمية ١٦٨ ، وأمالى السهيلي ٨٢ ، والإنصاف ٧٦ ، واللسان : (لم) وشواهد المغني ٦٢٥
(٥) تقدم الشاهد برقم ١٠٩ (٦) في الأصل « تقدمت » وهو تحريف .
(٧) في الأصل : « أن » وهو تحريف لأن البيتين وردا في باب « أم »

جواب ورد^(١) ، ومن ذلك قوله تعالى : « لا أقسمُ يوم القيامة »^(٢) ، و « لا أقسمُ بهذا البلد »^(٣) ، كأنها ردٌّ لمن قال : لا تجتمعُ عظامُ الإنسان ولا تخلق مرةً ثانية ، ولمن قال : لا يُخلق الإنسانُ في كبد ، وكان المعنى : ليس كما تقولون ، ثم أقسم بعد ذلك . وهو أولى من أن تجعل « لا » زائدة في أول الكلام ، إذ الزيادة مع التقديم متناقضان ، إذ لا يُقدَّم لفظُ بابه التأخير إلا^(٤) . اعتناءً به واعتماداً عليه ، ولاخفاءً بتناقض هذا مع إرادة زواله ، فاعلم ذلك .

وأما القسم الداخل على الأسماء فنه ما يدخل على المعارف ومنه ما يدخل على النكرات .

فأما ما يدخل على المعارف فلا تؤثر فيها لأنها غير مختصة بها ويلزم تكريرها نحو قولك : لا زيدٌ في الدار ولا عمرو ، ولا عبدُ الله ذاهبٌ ولا أخوه خارجٌ ، قال الله تعالى : « لا هُنَّ حِلٌّ لهُم ولا هم يحِلُّونَ لَهُنَّ »^(٥) .

وربما بنى الشاعرُ المعرفةَ معها لأنها في معنى النكرة ، كقوله^(٦) :

٣٥٣ - لا هَيْشَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ

أي : لا رجل يتسمى بهيم فهو في معنى النكرة ، وأما قول الآخر^(٧) :

(١) القيامة ١ . وانظر مذاهب النحويين في : الأزمية ١٦٢ وما بعده .

(٢) البلد ١ (٣) في الأصل : « لا » وهو تحريف (٤) المتحذ ١٠

(٥) قال في الحزانة ٥٩/٤ « من الحسین التي لم يعین قائلها » وبعده :

وَلَا فَتَى مِثْلَ ابْنِ خَيْبَرٍ

وهو في الكتاب ٢٩٦/٢ ، والمقتضب ٣٦٢/٤ ، وأمالى الشجري ٣٢٩/١ ، وابن يعيش ١٠٢/٢ ، والأخوئي ١٤٩/١ ، وأسرار العربية ٢٥٠ ، والهمع ١٤٥/١ ، والدور ١٢٤/١ (٦) البيت لابن الزبير الأسدي كما في الكتاب ٢٩٧/٢ ، وهو في الأغاني ١٦/١ والأضداد ٢٠٠ ، والمقرب ١٨٩/١ ، وأمالى الشجري ٢٣٩/١ ، وابن يعيش ١٠٢/٢ ، والشذور ٢١٠ ، والأخوئي ١٤٩ ، والهمع ١٢٣/١ ، والحزانة ٦١/٤ . وابن خبيب : عبد الله بن الزبير .

٣٥٤ - أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خَيْبٍ

نَكِدْنَ وَلَا أُمِيَّةٌ لِلْبِلَادِ

فإنَّ ما دخلت عليه « لا » محذوف^(١) للعلم به ، وأقيم « أُمِيَّة » مقامه ، كأنه : « ولا مثل أُمِيَّة للبلاد » ، ولا يُقاسُ على ذلك .

ومِنَ العربِ مَنْ يَنْصِبُ المعرفةَ بعدها في قولهم « لا نَوَلِّكَ أَنْ تَفْعَلَ »^(٢) ، لأنَّ ذلك في معنى : لا ينبغي لك أن تفعل ، قال الشاعر^(٣) :

٣٥٥ - فَلَمْ يَكْ نَوَلِّكُمْ أَنْ تُقْذِعُونِي وَدُونِي غَارِبٌ وَبِلَادٌ حَجْرِي

أي : فلم يك ينبغي لكم ، فكانها دخلت على الفعل ، ولا يُقاسُ على ذلك . وقد جاءت المعرفة بعدها غير مكررة ضرورة ، قال الشاعر^(٤) :

٣٥٦ - بَكَتْ حَزَنًا فَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ أَذْنَتْ

رَكَائِبُهَا أَلَّا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

وأما ما يدخل على النكرات فلا يخالو أن تدخل على مضاف ومضاف إليه ، أو مشبه بها ، أو لا تدخل ، فإن دخلت فالعرب في الكلام فيها طائفتان : منهم مَنْ يُشَبِّهُهَا بِـ « إِنَّ » فينصبُ بها اسماً ويرفعُ خبراً^(٥) ، حملاً للتقيض على النقيض ، إذ « إِنَّ » موجبة [و] « لا » نافية ، فنقول : « لا غلام » ، رجل

(١) في الأصل : « محذوفة » وهو تحريف لأن المقصود به « مثل »

(٢) انظر المقرب ١٨٩/١ ، ابن يعيش ١١١/٢ ، التسهيل ٦٨

(٣) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه ٨٦ وفيه « غارب وجبال » عوضاً من

« غارب وبلاد »

(٤) البيت من المحسن التي لا يعرف قائلها . وهو في الكتاب ٢٩٨/٢ ، وفيه « جزعا »

عوضاً من « حزنا » ، وابن يعيش ١١٢/٢ ، وفيه قضت وطرا عوضاً من « بكت حزنا »

وأذنت : أشمرت ، الركائب : ج ركوبة وهي الراحلة تركب .

(٥) المبالغة في الأصل مضطربة : « فينصب بها ويرفع اسماً وخبراً »

أفضل منك ، و « لا خيراً من زيدٍ خيرٌ منك » كما تقول : إن غلامَ الرجلِ أفضلُ منك ، وإن خيراً منك خيرٌ من زيد .

ومنهم من يُشَبِّهها بـ « ليس » فيرفعُ بعدها الاسمَ وينصبُ الخبرَ إذ هي مثلها ، وداخلةٌ على الجمل الاسمية مثلها ، إلا أنهم لا يفعلون ذلك إلا بشرطين : أحدهما : ١٢٤ أن لا يتقدم الخبر / والآخر : أن لا تدخلَ عليه « إلا » ، فإن كان واحدٌ من ذينك ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر . وساغَ الابتداء بالنكرة لتقدم حرف النفي ، فتقول : لا غلامٌ رجُلٍ أفضلُ منك ، ولا خيرٌ من زيدٍ خيراً منك ، كما تقول : « ليس غلامٌ زيدٍ أفضلُ منك وليس ^(١) خيرٌ من زيدٍ خيراً منك » ، فإن قلتَ : لا أفضلُ منك غلامٌ رجُلٍ ولا خيرٌ منك خيرٌ من زيدٍ ، ولا غلامٌ رجُلٍ إلا أفضلُ منك ولا خيرٌ منك إلا خيرٌ من زيدٍ ، رفعتَ لضعف التشبيه بـ « ليس » إذ هي فعلٌ و « لا » حرف .

وفي هذه اللغة ^(٢) تدخل التاء على « لا » فتقول : لاتَ الحين من قيام كما قال تعالى : « ولاتَ حينَ مناص » ^(٣) ، واسمها في الآية مضمرة دَلَّ عليه الخبر ، مكانه ^(٤) قال : لاتَ الحينُ ، ويجوزُ أن ترفعَ الحينَ بعدها ، وتحذفَ الخبرَ للدلالة أيضاً .

ومن العرب مَنْ يخفِضُ بها الحينَ أو ما في معناه مَشَبَّهةً على الأصل من الخفض ، إذ ما يختصُّ باسمٍ ولا يكونُ كجزءٍ منه أصله أن يعملَ فيه الجر ، قال الشاعر ^(٥) :

٢٥٧ - طَلَبُوا صَلَحْنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَاتَ حِينَ بَقَاءِ

(١) في الأصل : « لا » وهو سهو .

(٢) أي : على لغة التشبيه بـ « ليس » (٣) الآية ٣ من سورة ص .

(٤) في الأصل : « لأنه » وهو تحريف ، (٥) تقدم برقم ٢١٤

وقال آخر (١) :

٣٥٨ - فَلَمَّا عَلِمْتُ أَنِّي قَدْ قَتَلْتُهُ نَدِمْتُ عَلَيْهِ ، لَات سَاعَةَ مَنَدَمٍ
قال أبو عبيدة (٢) : « لَات ، أصلها : « لا » ، وزيدت التاء للوقف ، فقل :
لَات ، ثم أُجري الوقف مجرى الوصل فأنبتت وحكم لها بحكم هاء التانيث ،
والصحيح أن التاء حرف تانيث للفظه ، كمثلها في : رُبْتُ وَثُمْتُ ، وما ذكر
أبو عبيدة متكلف .

فإن دخلت على نكرة غير مضافة ولا مشبهة بالمضاف فلا يخلو أن يراد
النفي الخاص أو النفي العام ، فإن أريد النفي الخاص ارتفع ما بعدها بالابتداء
والخبر ، نحو : لا رجل في الدار ولا امرأة ، قال الله تعالى : « لا يَبِيعُ فِيهِ
وَلَا خَائِئَةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ » (٣) على قراءة من رفع البيع والخلة والشفاعة ، وكذلك
قوله تعالى : « لَا تَخُونُ فِيهَا وَلَا تَأْتِمُ » (٤) على قراءة من رفع « اللغو والتأثم » .

فإن أريد النفي العام فلا يخلو أن يفصل بين « لا » وما تدخل عليه
أو لا يفصل ، فإن فصل ارتفع بالابتداء والخبر ولزم التكرار لها ، كقولك : لا في
الدار رجل ، ولا لك مال ، قال الله تعالى : « لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ » (٥) .
وإن لم يفصل فلا يخلو أن يكون إما بعدها عامل مقدّر (٦) أو لا يكون

(١) البيت للقتال الكلبي ، وهو في ديوانه ٨٩ ، وروايته فيه :

وَلَمَّا رَأَيْتُ أَنِّي قَدْ قَتَلْتُهُ نَدِمْتُ عَلَيْهِ أَيَّ سَاعَةٍ مَنَدَمٍ

والجاسة ٦٣/١

(٢) هو معمر بن المثنى عالم بالأنساب وأيام العرب والشعر والغريب ، توفي سنة

٢٠٨ ، انظر فيه السيرافي ٥٢ ، والنزهة ١٠٤ ، والبغية ٢٩٤/٢

(٣) البقرة ٢٥٤ . قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالنصب من غير تنوين ، وقرأ الباقون

بإلراف والتنوين . انظر النشر ٢٠٤/٢ ، والقرطبي ١٠٧٤ ، ١٠٧٥

(٤) الطور ٢٣ (٥) الصافات ٤٧

(٦) في الأصل : « يتقدمه » وهو تحريف ، كما سجد بعد قليل .

فإن كان بقي على عمله فيما بعدها ، كقولك في غير معنى الدعاء : « لا أهلاً ولا رجباً » أي : لا أصادف أهلاً ولا رجباً ، فإن [قصّدت] بمعنى الدعاء خرجت عن الباب من النفي .

١٢٣ فإن لم يكن له / عاملٌ مقدّرٌ بُني على الفتح ^(١) ، وجاز أن تكرر تارة ، كقولك : لا رجل في الدار ولا امرأة ، وعليه قوله تعالى : « لا يَبِيعَ فيه ولا خِلَّةٌ ولا شفاعَةٌ » ^(٢) و « لا لغوَ فيها ولا تأثيمٌ » ^(٣) على قراءة مَنْ فتح ما بعد « لا » ، والّا تكرر أخرى ، كقوله تعالى : « ألم ، ذلك الكتاب لاريب فيه » ^(٤) ، وإنما بُني معها لأنه ائتمر إلى « مِنْ » مقدّرةً قبله ، لأنّ النقيّ العام يكون بها ، فالتقدير : لا من رجل في الدار ، لأنه كالجواب لمن قال : هل من رجل في الدار ، فلهذا حذفت « مِنْ » وتضمنها ما بعدها بُني لذلك ، لأنه ^(٥) ما يتضمّن معنى حرفٍ بُني ، ما لم يمنع من ذلك مانع ^(٦) ، وبني ما بعدها على حركة ، لأن له أصلاً في التمكن ، إذ هو « معرب » في الأصل ، وكانت الحركة فتحةً ، إذ هي أخفّ الحركات ، ومن يقول : إن هذا الاسم منصوبٌ بغير تنوينٍ فخارجٌ عن قوانين العربية .

وهذه الفتحة في هذا المبني تجري مجرى حركات الإعراب في الاطراد ، ولذلك جاز أن « يُتَّبَعَ بمنصوبٍ » ، ألا ترى أنك تقول : كلُّ نكرةٍ دخلت عليه « لا » ، على الشروط المذكورة فهو مفتوحٌ ، كما تقول : كلُّ مفعولٍ منصوبٌ ، ومثل ذلك حركة المنادى المفرد ، نحو : يا زيدٌ ، لأنك تقول : كلُّ منادى مفردٍ مبنيٌّ على الضم ، كما تقول : كلُّ فاعلٍ مرفوعٌ ، فلذلك أتبع برفوعٍ ، نحو : يا زيدُ الظريفُ ، وأما

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه مبني على الفتح ، انظر الإنصاف ٣٦٦ ، ونسب صاحب الجنى ١١٦ رأي الكوفيين الوارد في الإنصاف إلى الزجاج والسيرافي ، وانظر كتاب الأستاذ محمد خير الحلواني عن « كتاب الإنصاف » ، إذ يرى أن كثيراً من آراء الكوفيين الواردة في « الإنصاف » ليست لهم وحدهم .

(٢) البقرة ٢٥٤ (٣) الطور ٢٣

(٤) البقرة ١-٢ ، وفوق « لاريب » في الأصل : زايد . (٥) الضمير للحال والشأن .

(٦) انظر أسرار العربية ٩٩ ، ولعل المؤلف يتقل عنه .

الكسرة نحو: « هؤلا » فلا تطرّد، إذ لا يقال: كل ك « ذا »^(١) مبني على الكسر، فذلك لا تتبّع بمخفوض، فيقال: جاءني هؤلا العلاء.

ولك أن تقول في تبعيّة المبني مع « لا » بالنصب إنّه على الموضع، إذ اسم « لا » منصوب تشبيهاً له بـ « إن »، كما تقدم في المضاف والمشبّه به.

واعلم أنّه إذا كان هذا الاسم المبني مع « لا » مثنى أو مجموعاً بجمع سلامة المذكور أو لمؤنث، فإنّ لفظه كلفظ المنصوب في غير هذا الباب فتقول: لا غلامين لك ولا صالحين في الدار ولا صالحات في المسجد، ويجوز حذف النون في التثنية والجمع المذكور المذكور على تقدير الإضافة لما بعد لام الجر كقولك: « لا غلامي لك ولا صالح لي »، على أن تكون اللام مقحمة، وقد تقدّم ذلك في باب اللام.

واعلم أنّ الخبر في هذا الفصل إن كان ظرفاً أو مجروراً فالعرب كلهم ينطبقون به، وإن كان ظاهراً اسماً فلا ينطبق به بنو تميم أصلاً، ويقدرونه مرفوعاً، فيقولون: لا بأس، وأهل الحجاز يظهرونه مرفوعاً، فيقولون: لا رجل أفضل منك، وعلى الحذف قوله^(٢):

(١) في الأصل: « كذا » والصواب ما أثبتناه.

(٢) البيت لحاتم الطائي، وهو في ديوانه ١٢٣ وصدره فيه:

إذا اللّقاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصْرَتَهَا

وهو في الكتاب ٢٩٩/٢ وصدره فيه:

وَرَدَّ جَارِزُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً

وهو في أمالي الشجري: ١١٢/٢، وابن يعيش ١٠٧/١، وابن عقيل ١٤/٢، والعيني ٣٦٨/٢، والخزاعة ٦٨/٤. والشاعر يصف الجذب، والحرف: الناقة الصلبة، والمصرمة: المقطوعة اللبن لقلة المرعى، والمصبوح: الذي يسقى الصبوح وهو شراب الفداء وقد قدر المؤلف قوله « مصبوح » نعتاً لاسمها على الموضع والخبر محذوف، ويجوز أن يكون « مصبوح » خبراً لـ « لا »

٣٥٩ - وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَضْبُوحٌ

وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يُجْرِي وَلَا ، فِي هَذَا الْأَسْمِ الْعَامِ مُجْرِيٌ ، لَيْسَ ، فَيَرْفَعُ
١٢٤ مَا بَعْدَهَا اسْمًا ، وَيَنْصِبُ الثَّانِي خَبْرًا لِلْعَلَّةِ الْمَذْكُورَةِ / فِي الْمُضَافِ وَالْمُشَبَّهِ بِهِ ،
[وَ] عَلَيْهِ قَوْلُهُ ^(١) :

٣٦٠ - مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ

وَأَعْلَمُ أَنَّ النَحْوِيْنَ اضْطَرُّوا فِي هَذَا الْأَسْمِ الَّذِي بَعْدَ « لَا » مَبْنِيًّا ، فَهُمْ
مَنْ يَقُولُ : هُوَ مَبْنِيٌّ مَعَهَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : هُوَ مَبْتَدَأٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ
يَقُولُ : هُوَ اسْمُهَا بِغَيْرِ تَوْنٍ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ فِي الْأَصْلِ غَيْرَتَهُ « لَا » ،
إِلَى النَّصْبِ ، فَصَارَ اسْمًا لَهَا مَنْصُوبًا كَلَسَمَ « إِنَّ » ، ثُمَّ بُنِيَ مَعَهَا لِلْعَلَّةِ الْمَذْكُورَةِ ،
وَصَارَتْ « لَا » مَعَهُ بِمَنْزِلَةِ مَبْتَدَأٍ ، كَمَا أَنَّ الْأَسْمَ الَّذِي بَعْدَ « إِنَّ » مَوْفُوعٌ
فِي الْأَصْلِ بِالْإِبْتِدَاءِ ، ثُمَّ دَخَلَتْ عَلَيْهِ « إِنَّ » ، فَنَصَبَتْهُ ، وَلَمْ تَكُنْ لِبَنَائِهِ مَعَهَا
عِلَّةٌ ، فَيُبْنَى كَالْأَسْمِ بَعْدَ « لَا » ، ثُمَّ « إِنَّ » « إِنَّ » ، صَارَتْ مَعِ اسْمِهَا فِي مَوْضِعِ
مَبْتَدَأٍ ، فَكَمَا قَالُوا : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَصَرُوفٌ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « إِنَّ اللَّهَ
بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ » ^(٢) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ ^(٣) :

(١) الْبَيْتُ لِسَعْدِ بْنِ مَالِكٍ كَمَا فِي الْكِتَابِ ٥٨/١ ، وَهُوَ فِي الْحِمَاةِ ١٩٣/١ ، وَاللَّامَاتُ
١٠٧ ، وَأُمَالِي الشُّجْرِي ٢٨٢/١ ، وَالْإِنْصَافُ ٣٦٧ ، وَابْنُ يَعِيشَ ١٠٨/١ ، وَالْمَغْنِي ٢٦٤ ، وَاللَّسَانُ :
(بَرَح) ، وَالْأَشْمُونِي ١٢٥ ، وَشَوَاهِدُ الْمَغْنِي ٨٢ ، وَالْحِزَانَةُ ٤٦٧/١ . وَالْبَرَّاحُ : أَنْ
يَزُولَ مِنْ مَكَانِهِ وَيَبَارِحَهُ .

(٢) ظَاهِرٌ مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّ ثَمَّةَ قِرَاءَةِ بِكَسْرِ هَمْزَةِ « إِنَّ » وَرَفْعِ « رَسُولِهِ » ، وَلَمْ أُجِدْ
مَنْ نَصَّ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ ، غَيْرَ أَنَّ أَبَا حَيَّانَ قَالَ فِي الْبَحْرِ ٦/٥ : « قَرَأَ الْحَسَنُ وَالْأَعْرَجُ
بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ ، وَلَمْ يَوْضَحْ أَنَّ الْحَسَنَ وَالْأَعْرَجَ قَرَأَ بِالْإِضْمَارِ إِلَى كَسْرِ هَمْزَةِ
« إِنَّ » بِرَفْعِ رَسُولِهِ .

أَمَّا الْقِرَاءَةُ الْمَشْهُورَةُ فَبِيٍّ بِفَتْحِ هَمْزَةِ « أَنْ » وَرَفْعِ رَسُولِهِ ، وَلَهَا تَخْرِيجَاتٌ كَثِيرَةٌ ، انْظُرْ
الْقُرْطُبِيَّ ٧٠/٨ ، وَابْنُ الْبَرِّ ٦/٥ ، وَهِيَ الْآيَةُ ٣ مِنَ التَّوْبَةِ .

(٣) الْبَيْتُ لِضَابِيٍّ الْبَرْجِيِّ كَمَا فِي الْكِتَابِ ٧٥/١ ، وَصَدْرُهُ :

=

٣٦٢ - فَلِإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَقَرِيبٌ

فعطفوا على موضع الابتداء الذي هي واسمها محله ، كذلك فعلوا في العطف على « لا » واسمها المنصوب المبني معها ، لأنها معاً في موضع الابتداء ، فرفعوا فقالوا : لا رجل في الدار ولا امرأة ، وقال الشاعر (١) :

٣٦٣ - لَا أُمٌّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ
والنعت مثله كقوله (٢) :

٣٦٣- وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوُلْدَانِ مَضْبُوحٌ
فاعلمه وبالله التوفيق .

الموضع الثاني (٣) : أن تكون نهياً ، فيجزم الفعل المضارع بعدها بها ، نحو :
« لا تقم » ولا تقعد » ، قال الله تعالى : « فلا تكن » من الممترين ، (٤) ، « ولا تمار »

= فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ

وهو في النوادر ٢٠ ، وتعلب ٢٦٢ ، وابن يعيش ٦٨/٨ ، والإنصاف ٩٤ ، واللسان (قير) ، والمفني ٥٢٧ ، والأشعري ١٤٤ ، وشواهد المفني ٨٦٧ ، والخزانة ٣٢٣/٤ .
وقيار اسم فرس .

(١) نسب في الكتاب ٢/٢٩٢ إلى رجل من بني مذحج وصدره :

هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بَعِيْنُهُ

ونسب في الحاشية الشجرية ١/٢٥٦ إلى همام بن مرة ، وفي اللسان (يس) إلى هُنيّ بن أحر
أر زرافة الباهلي . وهو في اللامات ١٠٧ ، والمفني ٦٥٦ ، والشذور ٨٦ ، والأشعري ١٥١ ،
وابن عقيل ٧/٢ والهمع ٣٣٩/٢ ، وشواهد المفني ٩٢١ ، والخزانة ٣٨٢ ، والمفني ٣٣٩/٢

(٢) تقدم برقم ٣٥٨

(٣) كان الموضع الأول في السطور الأولى من باب « لا » وهو أن تكون حرفاً نافياً .

انظر ص ٢٥٧

(٤) آل عمران ٦٠

فيهم إلا مراءً ظاهراً ولا تستفت فيهم منهم أحداً ،^(١) و لا تفتروا على الله كذباً ،^(٢) وهو كثير ، قال الشاعر^(٣) :

٣٦٤ - يقولون : لا تهلك أسي وتحمّل
وقال آخر^(٤) :

٣٦٥ - لا تُلْمِني إنها من نسوة رُقِدِ الصَّيفِ مَقَالِيَتَ نُزُرٍ
وإنما جَزَمْتُ في هذا الموضع لأنها اختصتُ بالفعل ولم تكن كجزءٍ منه نحو : السين وسوف ، وكلُّ ما^(٥) اختصَّ بالفعل ولم يكن كجزءٍ منه فبأبـه الجزمُ المختصُّ بالفعل ، كما أن ما اختصَّ بالاسم ، ولم يكن كجزءٍ منه كالألف واللام التي للتعريف فبأبـه الحُفْضُ المختصُّ بالأسماء ، وأما ما ينصبُّ الأسماء والأفعال من الحروف فبالشبه لغيره ، وقد ذُكر منه شيءٌ ، وسيذكرُ منه شيءٌ بعدُ إن شاء الله .

و لا ، هذه تخلصُ الفعل المضارع للاستقبال لأنها نقيضةٌ لـ « تفعل » ، المخلصة للحال^(٦) ، فإن قلتَ : « لا تفعل الآن » فعلى معنى تقرب المستقبل إلى الحال ، كما تقول : « لا تفعل الآن » ، لذلك .

الموضع الثالث : أن تكون حرف دعاء فيكون حكمها في الدخول على ١٢٥ الفعل المضارع [في] تخلصه / للاستقبال وفي الجزم والتقدير تقدير « لا تفعل » .

(١) الكهف ٢٢ (٢) ط ٦١

(٣) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٩ ، وصدرة :

وَقُوفاً بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهْمُ

ورشرح القصائد ٢٣

(٤) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ٥٢ ، والبحر المحيط ٨٦/١ . ورقد الصيف : هن . مكفيات ، والمقاليت : ج مقلاة ، وهي التي لا يعيش لها ولد ، والنزر : القليلات الأولاد . (٥) رسمت في الأصل : « وكلما » . (٦) في الأصل : « للاستقبال » وهو سهو .

في الدعاء واحداً ، كما كانت اللام في الدعاء أيضاً ، على ما ذكر في بابها ،
فتقول : لا تغفر لعمرى ولا تعاقب زيدا ، قال الله تعالى : « ربنا ولا تحمل
علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ، ربنا ولا تحمّلنا مالا طاقة لنا به »^(١) ،
وقال : « ربنا ولا تجعلنا فتنه للقوم الظالمين »^(٢) ، وقال الشاعر^(٣) :

٣٦٦ - لا يُبْعِدِ اللهُ جيراناً تركتهم
مثل المصاييح تجلّو ليلة الظلم
وقال آخر^(٤) :

٣٦٧ - فلا يبعذن إن المنيّة منهل
وكل أمرى يوماً به الحال زائل
والفرق بين الدعاء والنهي أن الدعاء يكون من الأدنى إلى الأعلى ، والنهي
يكون من الأعلى إلى الأدنى ، هذا تفصيل من تحذق ، والصحيح أن الطلب
يجمعها وإلا فقد تكون صيغة « لا تفعل » من المثل إلى المثل ، فلا يقال
فيه : إئت دعاءً ولا نهي ولكنه طلب ترك الفعل ، والترك على ما أحكمته
الأصوليون ، والنظر في المعاني لهم ، وحظه النحوي النظر في الألفاظ ، والتكلم
في المعاني لهم بالانجرار ، فينبغي أن يترك لهم تحقيقونه ، وحظه النحوي من
هذا الأكثر وهو الأمر في صيغة « افعل » ، والنهي في صيغة « لا تفعل »
وإن تعرضوا لغير ذلك خرجوا من صناعتهم إلى صناعة غيرهم .

واعلم أن « لا » هذه التي للدعاء يجوز أن تدخل على الماضي ، ويكون
معناه إذ ذاك الاستقبال ، فيقال : لا تغفر الله لزيد ولا رحمة ، قال الشاعر^(٥) :

-
- (١) البقرة ٢٨٦ (٢) يونس ٨٥
(٣) البيت للنايفة وهو في ديوانه ١٢٧ ، وابن يعيش ٧٨/٩
(٤) البيت للنايفة وهو في ديوانه ١١٩
(٥) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الحصاص ١٣٤/٣ وعجزه :

إذا ما الله بآرك في الرجال

وهو في المحتسب ١٨١/١ ، والمتع ٦١١ ، واللسان (أه) ، والحزاة ٣٢٥/٤ .
والنتاج (أه) .

٣٦٨ - ألا لا بَارَكَ اللهُ في سُهْلٍ
وقال الآخر (١) :

٣٦٩ - لا بَارَكَ اللهُ في الغَوَايِ كَلْ يُصْبِحَنَّ إِلَّا لَهْنٌ مُطَلَّبٌ
وقال آخر (٢) :

٣٧٠ - لا بَارَكَ الرَّحْمَنُ في بَنِي أَسَدٍ في قَائِمٍ مِنْهُمْ وَلَا في مَنْ قَعَدَ
إِلَّا الَّذِي شَدُّوا بِأَطْرَافِ الْمَسَدِ

الموضع الرابع : أن تكون زائدة وهي تنقسم قسمين : قسمٌ تكون باقيةً على [معناها] فلا تخرجُ من الكلام ولا يكون (٣) معناه بها كمعناه دوتها ، وقسمٌ يكون دخولها وخروجها واحداً .
القسم الأول له موضعان :

الموضع الأول : أن تُرَادَ بمعنى « غير » بين الجار والمجرور ، والمعطوف والمعطوف عليه ، والنعت والمنعوت ، ونحو ذلك مما يحتاجُ بعضُهُ إلى بعض (٤) ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ :

(١) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات وهو في ديوانه ٣ ، والكتاب ٦٧/٢ ، والخصائص ٢٦٢/١ ، والتنبيه ١٥٣ ، واللسان (غنا) ، وابن يعيش ١٠٠/١٠١ ، والمغني ٢٦٨ ، والهمع ٥٣/١ وشواهد المغني ٦٢٠

(٢) لم أعتد إلى قائله ، وهو في الأزهية ٣٠٩ ، ورواية البيت الأول فيه :

يَا رَبَّ عَيْسَى لَا تُبَارِكْ في أَحَدٍ

والسمط ٣٥/١ ، واللسان : الألف اللينة . والمد : الحبل الحكم الفتل .

(٣) في الأصل : « ولا يتكون » وهو تحريف .

(٤) قال ابن هشام : « وعند الكوفيين أنها اسم وأن الجار دخل عليها نفسها وأن ما بعد ما خفض بالإضافة » . انظر المغني ٢٧٠ ، والأزهية ١٦٩

غَضِبَتْ مِنْ لَاشِيءٍ ، وَجِئْتُ بِلا زَادٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

٣٧١ - حَتَّى تَأْوِي إِلَى لَافَاحِشٍ بَرَمٍ وَلَا شَحِيحٍ إِذَا أَصْحَابُهُ عَدِمُوا
 وقالوا : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا ضَاحِكٍ وَلَا بَاكِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « اِنْطَلِقُوا إِلَى
 ظِلِّ ذِي ثَلَاثِ مُشَعَبٍ . لَا ظَلِيلٍ وَلَا يُغْنِي مِنَ اللَّهَبِ » (٢) ، وَتَقُولُ فِي الْمَعْطُوفِ
 وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ : « مَا رَأَيْتُ زَيْدًا وَلَا عَمْرًا » (٣) ، / ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « أَتَعَمَّنَ ١٢٦
 عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ » (٤) ، وَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ كُلِّهِ : غَيْرٌ ، وَهِيَ
 فِي جَمِيعٍ مَا ذَكَرَ زَائِدَةٌ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا مِنَ الْكَلَامِ لِثَلَاثِ يَصِيرُ
 النِّفْيُ إِثْبَاتًا ، وَالْمَعْنَى عَلَى النِّفْيِ ، لَكِنْ يُقَالُ فِيهَا زَائِدَةٌ مِنْ حَيْثُ وَصُولُ عَمَلٍ
 مَاقْبَلَتِهَا إِلَى مَا بَعْدَهَا ، وَهُوَ اصْطِلَاحُ النُّحَوِيِّينَ فِي الزِّيَادَةِ ، كَمَا يَقُولُونَ فِي الْأَلْفِ
 وَالْإِلَامِ مِنَ الَّذِي وَالَّتِي وَالْآنَ وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى ، وَأَنَّ الزِّيَادَةَ فِيهَا كَاتِنَةٌ ، وَلَكِنْ
 لَا يُسْتَغْنَى عَنْهَا ، وَأَكْثَرُهُمْ يَصْطَلِحُ بِالزِّيَادَةِ عَلَى مَا دَخَلَتْهَا كَخُرُوجِهَا ، وَكُلُّ صَحِيحٍ .
 فَإِنْ قِيلَ : « هَلَا قُلْتُ فِي « لَا » فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي أَتَيْتَ بِهَا قَبْلُ : إِنْ
 « لَا » فِيهَا اسْمٌ ، كَمَا قِيلَ فِي الْكَافِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ الْجَرِّ ، أَوْ وَقَعَتْ
 فِي مَوْضِعِ اسْمٍ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي بَابِهَا ، وَكَمَا قُلْتُ فِي « عَنْ » وَ « عَلَى » عَلَى مَا
 نَذَرْتُهُ فِي بَابَيْهَا ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِ الْاسْمِ كَمَا
 يَصْلُحُ هَاهُنَا فَلَا يَشْيءٌ تَدَّعِي الزِّيَادَةَ فِيهَا ؟

فَاعْلَمْ أَنَّ بَيْنَ الْمَوَاضِعِ فَرْقًا ، وَذَلِكَ أَنَّ الْكَافَ وَعَنْ وَعَلَى قَدْ ثَبَّتَتْ
 الْأَسْمِيَّةُ بِوُجُوهٍ ، مِنْهَا : دَخُولُ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا وَتَقْدِيرُهَا تَقْدِيرُ الْأَسْمَاءِ وَمِنْ

(١) الْبَيْتُ لَزُهَيْرٍ ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ١٦٠ ، وَالْبَحْرُ الْهِطُّ ١٥٥/٢ . وَالْبَرَمُ : اللَّيْمُ ،
 وَهُوَ فِي الْأَصْلِ : الَّذِي لَا يَدْخُلُ مَعَ الْقَوْمِ فِي الْمَيْسَرِ لِبُخْلِهِ .

(٢) الْمُرْسَلَاتُ ٣٠

(٣) زَيْدٌ بَعْدَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ « وَرَأَيْتُ غَيْرَ وَلَا عَمْرًا » وَلِلْهَذَا مَقْخَمَةٌ ، أَرَأَيْتَ : وَمَا
 مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَلَا عَمْرٍ .

(٤) الْفَاتِحَةُ ٨

حيث لم تثبت فيها الزيادة، وهي مقدرة بالأسماء في موضع لا يحكم عليها بالزيادة بخلاف « لا »، هذه فإنها قد ثبتت لها الزيادة بين الناصب والمنصوب نحو : أمرتك ألا تخرج ، ونحو قوله تعالى : « ما منعك ألا تسجد » (١) ، وقوله تعالى : « ألا تعجلوا على الله » (٢) ، ومواضع غير هذا ، فلما دخلت بين العامل والمعمول ، وما يحتاج بعضه إلى بعض في الأفعال ، [و] كذلك في الأسماء ، وتقدير الأسماء في الحروف لا يخرجها إلى (٣) الاسمية ، كما أن تقدير الفعل فيها لا يخرجها إلى الفعلية ، ألا ترى أن « رب » بمعنى : أقتل ، و « ليت » بمعنى أتمنى (٤) و « كان » بمعنى أشبه ، و « لعل » بمعنى أترجى ، ولا يخرجها تقديرها بالفعل إلى الفعلية ، وكذلك إذا قدرتها « لا » ب « غير » في المعنى لا يخرجها ذلك إلى الاسمية ، كما أنه إذا قدرتها في « أن لا تفعل » ب « ليس » لا يخرجها ذلك إلى الفعلية ولكنها زائدة من حيث اللفظ لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها ، ونافية من حيث المعنى ، لا يجوز زوالها فاعلم ذلك .

الموضع الثاني : أن تراد بين الناصب والمنصوب للفعل المضارع ومنصوبه ، وبين جازمه ومجزومه ، فنقول في الناصب والمنصوب : عجبت أن لا تقوم وتيقنت أن لا تخرج ، وضربتك حتى لا تقوم ، وجئتك كي لا تكرم زيدا ، وجملة النواصب يجوز زيادة (٥) « لا » بينها وبين معمولاتها ، إلا « لا م كي ولا م الجحد / و « أو » و « لن » ، لعلل اختصت بها ، قال الله تعالى : « وحسبوا ألا تكون فتنة » (٦) ، وقال تعالى : « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة » (٧) ، وقال تعالى : « وإذا لا يلبثوا لحلافك إلا قليلا » (٨) على قراءة « من حذف النون في الشاذ ، وقال تعالى : « كي لا يكون دولة » (٩) و « لكي لا تأسوا » (١٠) ، وتقول : هلا قممت فلا يكلمك أحد ، ولا يكلمك أحد ، بمعناه .

-
- (١) الأعراف ١٢ (٢) الدخان ١٩
 (٣) في الأصل : « إلا » وهو تحريف . (٤) في الأصل : « التمني » وهو سهو .
 (٥) في الأصل : « زيادتها » . (٦) المائدة ٧١ (٧) الأنفال ٣٩
 (٨) الإسراء ٧٦ ، وهي قراءة أبي ، انظر البحر المحيط ٦/٦٦
 (٩) الحشر ٧ (١٠) الحديد ٢٣

وكذلك تقول في الجازم والمجزوم : إلاّ تقمّ أكرمك ، ومن لا يقمّ أضربه ، وإن تقمّ لا أكرمك ، ومن يقمّ لا أهنته ، قال الله تعالى : « إلاّ تنصّروه فقد نصره الله »^(١) وقال : « إلاّ تفعلوه تكن فتنة في الأرض »^(٢) ، وقال تعالى : « وإن كعدّوا نعمة الله لا تحصوها »^(٣) ، وقال الشاعر^(٤) :

٣٧٢ - وَمَنْ لَا يُصَانِعَ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ يُضَرِّسُ بِأَثْيَابٍ وَيُوطَأُ بِمَنَسِمٍ
والقول في الزيادة في « لا » هاهنا كالقول فيها في الموضع قبلها فاعله .

★ ★ ★ .

القسم الثاني الذي يكون فيه دخولها وخروجها واحداً ، لها موضعان أيضاً :
الموضع الأول : أن تكون زائدة لتأكيد النفي نحو قولك : ما قام زيد ولا عمرو ، وما قام زيد ولا قعد عمرو [عمرو] ، المعنى : ما قام زيد وعمرو وما قام زيد وقعد عمرو ، لأنّ الواو تُشرك بين الاسمين والفعلين في النفي ، كما تُشرك بين النوعين في الإثبات فلا يحتاج إلى « لا » النافية ، لكن زيدت لضرب من التأكيد ، ومنه قوله تعالى : « لا بارد ولا كريم »^(٥) ، وقوله : « فمالنا من شافعين ولا صديق حميم »^(٦) ومنه قول الشاعر^(٧) :

٣٧٣ - مَا كَانَ يَرْضَى رَسُولُ اللَّهِ فِعْلَهُمَا
وَالطَّيِّبَانِ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ

زيادة « لا » هاهنا يئنة لكون دخولها كخروجها وهي قياس مطرد .
الموضع الثاني : أن تكون زائدة شاذاً في مواضع يوقف فيها مع السماع وذلك قبل خبر « كاد » كقول الشاعر^(٨) :

-
- (١) التوبة ٤٠ (٢) الأنفال ٧٣ (٣) إبراهيم ٣٤
(٤) البيت لزهير من معلقته ، وهو في الديوان ٢٩ . والنسم للتبعية مثل الظفر للإنسان
(٥) الواقعة ٤٤ (٦) الشعراء ١٠٠
(٧) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الأضداد ٢١٥ ، والبحر المحيط ٢٩/١ ، واللان « لا »
(٨) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الجنى ١٢١

٢٧٤ - تَذَكَّرْتُ لَيْلَى فَأَعْتَرَتْنِي صَبَابَةٌ
وَكَاذَ ضَمِيرُ الْقَلْبِ لَا يَتَقَطَّعُ
أي : يتقطع ، وقال الآخر (١) :

٢٧٥ - إِذَا أُسْرِجُوهَا لَمْ يَكَدْ لَا يَنَالُهَا
مِنَ النَّاسِ إِلَّا الشَّيْظُ الْمُتَطَاوِلُ
أي : ينالها (٢) ، وعليه حمل بعضهم قوله تعالى : « مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ » ، (٣)
قالوا : المعنى : ما منعك أن تسجد ، أي من السجود ، وكان ينبغي أن تكون « لا » ،
هذه من القسم قبل هذا ، « إِلَّا » أنها تقدمها المنع وهو الترك ، فصارت « لا »
زائدة لفظاً ومعنى ، فذا قالوا في زيادتها من الجهتين صحيح لفظاً ومعنى ، لا مدفع
فيه فاعرفه ، وبالله التوفيق .

باب لكن الحفيضة (٤)

١٢٨ اعلم / أن « لكن » تنقسم قسمين : قسم تكون عاطفة ، وقسم تكون
خففة من التثنية المذكورة في الباب بعد هذا .

القسم الذي تكون فيه عاطفة : وهي التي تُشَرِّكُ بين الاسمين والفعلين في
اللفظ لا غير ، وهو الاسمية في الاسمين ، والفعلية في الفعلين ، والرفع والنصب
والخفض والجزم ، نحو قولك : ما قام زيد لكن عمرو ، وما رأيت زيدا لكن
عمراً ، وما مررت بزيد لكن عمرو ، وما يقوم زيد لكن يقعد عمرو ،
ولن يقوم زيد لكن يقعد .

(١) لم أُنَفِّ عليه . والشَيْظُ : الطيريل .

(٢) في الأصل : « أي لا ينالها » . و « لا » مقحمة . (٣) الأعراف ١٢

(٤) انظر في لكن : المقرب ١/ ٢٢٣ . الجنى ٢٣٦ ، المنى ٢٢٣

ويقع قلبها النفي لازماً^(١) ، ومعناها الاستدراك^(٢) ، فإن أدخلت عليها الواو^(٣) فبعض النحويين يقيها على عطفها ، وبعضهم يخرجها عن العطف ويجعل العطف للواو ، وقال بعضهم : العطف للواو و لكن ، استدراك خالص ، وعطف الـ الواو جملة في التقدير على جملة ، فكانك إذا قلت : « ما قام زيد ولكن عمرو » [فالمعنى] : ولكن قام عمرو ، قال : ولا يبعد أن يدخل حرف عطف على حرف عطف كما قال الشاعر^(٤) :

٣٧٦ - وَثُمَّتْ لَا يَحْزُونَنِي عِنْدَ ذَلِكُمْ وَلَكِنْ لِيَجْزِيَنِي إِلَّا لَهُ فَيُعْقِبَا
وَرُوي بيت زهير^(٥) :

٣٧٧ - أَرَانِي إِذَا مَا بَيْتُ بَيْتٍ عَلَى هَوًى وَثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَايِبَا
وقال أبو نواس^(٦) :

٣٧٨ - الْبَدْرُ أَشْبَهُ مَا رَأَيْتُ بِهَا حِينَ أَسْتَوِي وَبَدَا مِنْ الْحُجُبِ
وَبَلِ الرَّشَا لَمْ يُخْطِهَا شَبَهَا فِي الْجِيدِ وَالْعَيْنَيْنِ وَاللَّبِّبِ

وأبو نواس وإن لم يكن حجة فهو معاصر للعرب الأتلى تقوم بهم الحجة ، ولم ينقد أحد من النقاد عليه جمع حرفي العطف إذا اختلفت معنيهما ، هذا معنى كلامه ، ويحتاج إلى وضوح بيان في إثبات كون « لكن » حرف عطف

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف بـ : لكن في الإيجاب ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ، انظر الإنصاف ٤٨٤

(٢) انظر في تفصيل ذلك : الجنى ٢٣٧ ، المغني ٣٢٤

(٣) تقدم برقم ٢١٣

(٤) ديوانه ٢٨٥ ، وسر الصناعة ٢٦٦ ، والرواية : « فثم » ، وابن يعيش ٩٦/٨ والمغني ١٢٥ ، والأشعري ٤١٨ ، وشواهد المغني ٢٨٤ ، والخزانة ٥٨٨/٣ ، وبت على هوى أي على أمر أريده .

(٥) ديوانه ٧١٠ ، وروايته : وابن الرشا . واللب : الصدر .

معناه ^(١) الاستدراك ، لأنه ^(٢) قد ثبت أن « لكن » عند المخالف حرف عطف إذا انفردت عن الواو ، وأن الواو حرف عطف إذا انفردت عن « لكن » ، وثبت أيضاً أن معنى الواو الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في النفي والإثبات ، و « لكن » بخلاف ذلك ، فالو جعلنا العطف للواو لكانت تشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في النفي المُصدَّر به ^(٣) ، والمعنى ليس على ذلك مع « لكن » ، فبطل أن يكون العطف لها ، وإنما يكون العطف لـ « لكن » ، إذ لها التشريك في اللفظ لا في المعنى والواو عاطفة كلام موجب على كلام منفي ، على عادتها في عطف الجمل ، إذ لا تشريك في المعنى يلزم لها فيها فاعله .

وأما أن « متجمل المسألة من باب عطف الجمل في « لكن » ، فلا ، لأن ١٢٩ « لكن » مُشتركة في الإعراب ، وإن كان المعنى مختلفاً ، فاعله .

فإن عطف « لكن » جملة على جملة فيصيح أن يقع قبل « لكن » المذكورة النفي والإثبات ، لكن بشرط أن تكون الجملتان مختلفتين في المعنى ، نحو قولك : قام زيد لكن لم يخرج عمرو ، وما قام زيد لكن قام عمرو ، وإذا جاء بعدها جملة قائمة بنفسها فهي عاطفة للجمل ، وإلا فلا ، وإذا وقع بعدها مبتدأ وخبر فهي المحفظة من التقييد المذكورة في الموضع بعد هذا .

وقد تكون « لكن » حرف ابتداء إذا كان بعدها المبتدأ كـ « الواو » و « بل » ، و « ثم » ، نحو قولك : جاء زيد لكن عبد الله منطلق ، ومعناها في جميع ذلك الاستدراك ويكون معناها الإضراب إذا كانت حرف ابتداء ، كقوله تعالى : « لكن الله يشهد بما أنزل إليك » ^(٤) .

(١) في الأصل : « بمعناه » وهو تحريف .

(٢) في الأصل : « انه » وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « المصدرية » وهو تصحيف . (٤) النساء ١٦٦

وقد جذفوا نونها في الشعر ضرورة^(١) ، كما قال (١) :

٣٧٩ - فَلَسْتُ بِبَاتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ أَسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ

القسم الثاني الذي تكون [فيه] مخففة من الثقيلة : هي التي تكون بعدها الجملة الاسمية لا غير ، لأن أصلها أن تكون مشددة عاملة عمل « إن » ، في المبتدأ والخبر نصباً ورفعاً ، فإذا « خففت » بطل عملها . ولم يُسمع لها عمل مع التخفيف عند أحد من النحويين ، وعليهم في ذلك عدم اختصاصها بواحد من الأسماء والأفعال [ولا يعمل] إلا ما يختص ، فلمّا كنت تقول : ما قام زيد لكن عمرو لم يقم ، وما يقيم زيد لكن يقوم عمرو ، فتصلح مع كل واحد منها علم أنها لا تعمل شيئاً ، إلا أن أبا زيد السهلي^(٢) ذكر عن شيخه بن الرّمّاء أنه حكى فيها الإعمال مع التخفيف^(٣) ، ولم يحك أبو زيد الكلام في ذلك للعرب ، فإن كان ذلك فلا يقاس عليه لشذوذه سماعاً ، ومنعه بقلة القياس ، ألا ترى قوله تعالى : « فلم تقتلهم ولكن الله قتلهم » وما رميت لإذ رميت ولكن الله رمى ، (٤) أن من شدد لكن ، من القراء عملتها فنصب ما بعدها ، ومن تخففها رفع ما بعدها ، وليس في القراء من قرأ بالتخفيف مع النصب . واعلم أن « لكن » هذه إذا تقدمها اسم منصوب منفي فإن ما بعدها يرتفع على الابتداء ، والخبر محذوف ، أو على الخبر ، والمبتدأ محذوف ، فإذا قلت :

(١) البيت في ديوان امرئ القيس من زيادات نسخة ابن سهل ٣٦٤ ، وهو في الكتاب ٢٧/١ منسوباً إلى النجاشي ، والخصائص ٣١٠/١ ، وأمالى الشجري ٣٨٥/١ ، والإنصاف ٦٨٤ ، والأزهية ٣٠٩ ، والمغني ٣٢٣ ، والأشعري ١٣٦ ، واللسان (لكن) وشواهد المغني ٧٠١ ، والخزانة ٤٠٠/٢

(٢) عبد الرحمن بن عبد الله ، ويعرف أيضاً بأبي القاسم ، وله « الروض الأنف » توفي سنة ٥٨١ ، انظر البنية ٨١/٢ . وابن الرّمّاء هو عبد الرحمن بن محمد الإشبيلي أخذ عن ابن الطراوة ، توفي سنة ٥٤١ ، انظر البنية ٨٦/٢

(٣) قال صاحب الجنى ٢٣٦ : « أجاز يونس والأخفش إعمالها إذا خففت »

(٤) الأنفال ٩٧

مازید قائماً لكن عمرو ، أي : القائم ، وإذا قلتَ : مازيد قائماً لكن قاعد ، أي : لكن هو قاعد ، فهذا يدلُّك ^(١) على عدم التشريك في المعنى ، وإنَّها مثلُ « بل » في الإضراب كما ذُكر .

١٣٠

باب لكنَّ المشددة ^(٢)

اعلم أن « لكنَّ » المشددة حرف من الحروف الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، ومعناها ^(٣) أيضاً الاستدراك ^(٤) كالحقيقة والخففة ، فتقول : ما قام زيدٌ لكنَّ عمرواً منطلقاً وما خرج عمروٌ ولكنَّ عبدَ الله ذاهبٌ ، قال الله تعالى : « ولكنَّ الناسَ أنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ » ^(٥) ، وقال : « ولكنَّ اللهَ يَسْلُطُ رُسُلَهُ على مَنْ يَشَاءُ » ^(٦) .

وهي تفارقُ « إنَّ » المكسورة المشددة من أوجهٍ وتوافقُها من أوجهٍ :
فإنَّ أوجهَ مفارقتها : أنَّ معناها الاستدراكُ ، ومعنى « إنَّ » التوكيدُ ، وأنَّ « إنَّ » تخفُّفٌ وتعملُ ، و« لكنَّ » تخفُّفٌ ولا تعملُ إلاَّ على ما حكاه ابنُ الرَّمَّاحِ ، وهو الشاذُّ ، وأنَّ « إنَّ » يكون لها صدرُ الكلام ، و« لكنَّ » يتقدَّمُها كلامٌ ، وبهذا الوجه أخرجه أبو القاسم الزجاجي عن أن تدخلَ اللامُ في خبرها ^(٧) ، لأنَّه قال : إلاَّ أنَّها متضمنةٌ للاستدراك بعدَ النفي ، فذلك لم تدخلْ في خبرها اللام ، والصحيحُ أنَّ الاستدراكَ [لا ^(٨)] يُغيِّرُ معنى

(١) في الأصل : « بذلك » وهو تصحيف .

(٢) انظر في « لكنَّ » : المقتضب ١٠٧/٤ ، المقرب ١٠٦/١ ، ابن يمين ٧٩/٨ ،

الجنى ٢٤٧ ، المغني ٣٢٢

(٣) انظر في معناها : المغني ٣٢٢

(٤) في الأصل : « للاستدراك » وهو تحريف . (٥) يونس ٤٤ (٦) الحشر ٦

(٧) انظر : اللامات ٦٤ ، ١٧٦

(٨) سقطت « لا » سهواً من النسخ ، كما سدرى من عرض المؤلف .

الابتداء ، ألا ترى أنك تقول في التخفيف : لكنّ زيدٌ قائمٌ ، فليها المبتدأ والخبر ، وتوليها أيضاً « إن » ، فنقول : إني قائمٌ ولكنّ إنني غيرُ قاعدٍ ^(١) ، حتى قال بعضهم في ^(٢) :

٣٨٠ - وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

« إنَّ الأصلَ : ولكنّ إنني ^(٣) ، ولذلك دخلت اللام في الخبر ، وهذا عندنا متكلفٌ ، والصحيح أن اللام دخلت في خبر « لكنّ » على القياس ^(٤) ، وإن جاء قليلاً ، ولكن أوردت قولَ مَنْ قال ذلك إعلماً بأنّ « لكنّ » لا تُغَيَّرُ معنى الابتداء وإن كانت استدراكاً ، فهذه أوجهُ المفارقة وما عداها فإنّ « لكنّ » فيه موافقةٌ لأنّ .

والعلةُ في تحمّلها في المبتدأ والخبر هي العلةُ في « إن » ، وأحتملُها في المبتدأ والخبر اللذين تدخل عليهما وفي عدم تقدم خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، ومن دخول « ما » عليها كافةً وموطئةً ، ومن جواز العطف على موضع اسمها ، وغير ذلك من الأحكام المذكورة في بابها ، كحكيها ، فعاملها في ذلك معاملتها ، وقس عليه ، إن شاء الله .

إلا أنه قد جاء حذفُ اسمها تارةً ، وخبرها أخرى كقول الشاعر ^(٥) :

٣٨١ - فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زَنْجِيًّا عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

رُوي بنصب « زنجي » على أن يكون اسمها ، وخبرها محذوفٌ تقديره ^(٦) :

(١) المثال في الأصل فيه تقديم وتأخير : « إني قائمٌ غيرٌ ولكنّ إنني قاعدٌ »

(٢) تقدم برقم ٣٠٢ (٣) وهو تقدير الزجاجي نفسه في اللامات ١٧٧

(٤) انظر المسألة في الإنصاف : ٢٠٨

(٥) البيت للغزدي ، وهو في ديوانه ٤٨١ ، والكتاب ١٣٦/٢ ، ونعلب ١٢٧ ،

والنصف ١٢٩/٣ ، وأمالي السهلي ١١٦ ، والمقرب ١٠٨/١ ، وابن يعيش ٨٢/٨ ،

والمتني ٢٢٣ ، والإنصاف ١٨٢ ، والهمع ١٣٦/١

(٦) في الأصل : « تقديرها » وهو تحريف .

يعرف قرابتي ، وُرُوي برفع « زنجي » ، على أن يكون خبرها ، واسمها مضمرة تقديره : ولكنك زنجي .

باب لم^(١)

١٣١ اعلم / أن « لم » حرفٌ يجزِمُ الأفعالَ المضارعة على اختلاف أنواع الجزم وينفيها ، إلا أنها تختص معنى الفعل المضارع إلى الماضي ، لأنها جوابُ مَنْ قال : فَعَلَ ، إذ هي نظيرُها ، فكانتْك قلتَ مجاوباً ، فلم يفعلْ مافعلْ ، فهي من القرائن الصارفة الأفعال المضارعة إلى معنى الماضي ، وإن كان لفظها يصلح للحال والاستقبال ، فمن قال : إنها تجزِمُ الأفعال المستقبلَ كأبي القاسم الزجاجي فغلطَ وتسامحَ للعلة المذكورة .

واعلم أن الهمزة الداخلة لها تُصيرُ الكلامَ تقريراً أو توبيخاً فإذا قال القائل : أَلَمْ تَقُمْ أَلَمْ أَحْسِنْ إِلَيْكَ ، فكان المعنى : اشكر ما فعلتُ معك ، أو تناسه أو شبه ذلك .

ومن قال إن الهمزة الداخلة عليها للاستفهام فغلط أيضاً ، إذ الاستفهام [يكون] عن شيء لا يعلمه المستفهم ، بخلاف التقرير والتوبيخ ، وتقدّم ذلك في باب الهمزة .

والواو والفاء اللاحقان لها بعد الهمزة^(٢) للعطف^(٣) ، وتأخراً عن الهمزة لوجهين : أحدهما أن لها^(٤) صدر الكلام دونها لأن الاعتماد عليها ، والثاني : أن الواو والفاء مع « لم » كلفظٍ واحدٍ لشدة اتصالهما بها ، وكان الهمزة أحدثت التقرير والتوبيخ بعد حصول العطف في الكلام .

فإن لم^(٥) تدخل والعطف حاصل قدّمت الواو والفاء عليها في الدخول فتقول :

(١) انظر في « لم » : المتعصب ٤٦/١ ، ابن عيمش ٤٠/٧ ، ١٠٩/٨ ، البلسني

١٠٦ ، المنهجي ٣٠٧

(٢) في الأصل « همزة » (٣) في الأصل « العطف » (٤) أي : للهمزة .

(٥) لعل « لم » مقحمة ، أو أن « لم » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده .

لم اكرمك ولم احسن إليك ، ولم يقم زيد فلم يجيبيك ، وكذلك ما أشبهه .
ولا يصح حذف 'لم' ، وإبقاء الفعل بعدها مجزوماً كما لا يصح حذفه وإبقاؤها
لالتزامها وارتباطها باختصاصها بعضها ببعض ، فصارت كشيء واحد فاعلم .

باب «لما»^(١)

اعلم أن «لما» المشددة لها في الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون جازمة للفعل المضارع فتصير معناه للماضي
كـ «لم» المذكورة في الباب قبل هذا ، وهي جواب في التقدير لمن قال : قد
فعل ، ولذلك دخلت عليها «ما» كأنها عوض من «قد» ، ولذلك تريد على «لم»
بالاستمرار^(٢) في النفي ، وتفرد به دونها ، ولذلك أيضاً يجوز الوقف عليها فتقول :
شارف زيد المدينة ولما ، وتريد : يدخلها ، فحذفت الفعل للدلالة عليه ، وكان
«ما» عوض منه ، ولما نظرنا لـ «قد» إذ يجوز الوقف عليها دون الفعل ، فنحو قوله^(٣) :

٣٨٢ - لَمَّا تَزَلْ بِرَحْلِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

أي : زالت ، ولا يجوز ذلك كله في «لم» ، قال الله عز وجل : «ولما
يعلم الله / الذين جاهدوا منكم»^(٤) ، وقال : «ولما يأتكم مثل الذين سخطوا»^(٥)
من قبلكم»^(٦) ، وقال الشاعر^(٧) :

٣٨٣ - فَإِنْ أَكْتُ مَا كَوَلَّا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ

وَلَا فَادْرِكْنِي وَلَمَّا أُمَزَّقِ

(١) انظر في «لما» : الأهمية ٢٠٦ ، ابن يعيش ١٠٩/٨ ، الجنى ٢٣٩ ، المغني ٣٠٨

(٢) في الأصل : «بالاستقرار» وهو تحريف

(٣) تقدم برقم ٨١ (٤) آل عمران ١٤٢ (٥) البقرة ٢١٤

(٦) البيت للمزق العبدي كما في أمالي الشجري ١٣٥/١ ، وهو في اللسان (مزق)

والمغني ٣٠٩ ، والأشموني ٥٧٥ ، والمزهر ٤٣٦/٢ ، وشواهد المغني ٦٨٠

وحكمها في دخول الهززة عليها في التقرير أو التوبيخ وحرف العطف بالتقديم والتأخير حكم «لم» ، فقيس عليها .

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى «إلا» ، كقولك : «إن ضربك لثا زيد» ، أي : إلا زيد ، قال الله تعالى : «إن كل نفس لثا عليها حافظ» ^(١) وقال تعالى : «وإن كلاً لثا ليوفيتهم ربك أعمالهم» ^(٢) ، وقال تعالى : «وإن كل لثا جميع» لدينا محضرون ، ^(٣) على قراءة «من» شدد الميم في جميعها وخفف «إن» ^(٤) ، وقد قرئ ذلك كله أيضاً بالتخفيف ، فيخرج عن هذا الباب .

وقد ردّ بعض النحويين «لثا» من هذه الآيات إلى الموضع الأول ، وأضربوا بعد [ها فعلاً] فيكون من باب ما حذف بعده الفعل للعلم به ، والتقدير : «بكن» ، وهذا التقدير يصح في بعض المواضع وقد لا يصح فيه ، ففي قوله : «إن كل نفس لثا عليها حافظ» ^(١) ، «فتكون» مقدرة بعدها ، و«حافظ» اسمها ، وخبرها «عليها» ، ويكون الحافظ هنا للملكين ، فيكون ذلك للآدميين خاصة ، والأظهر أن تكون «لثا» بمعنى «إلا» ، ويكون المراد الآدميون وغيرهم والحافظ الله عز وجل .

وأما قوله تعالى : «وإن كلاً لثا ليوفيتهم ربك أعمالهم» ^(٥) ، فلا يصح تقدير «إلا» ، في موضع «لثا» ، حتى يُقدَّرَ بعد «إن» ، فعل ، ينتصب كل ، به ، التقدير : «وإن ترى كلاً أو شبه ذلك ، ويصح أن تكون «لثا» من الباب قبل هذا ، وتكون «إن» مخففة من الثقيلة ، و«كلاً» اسمها ويكون الفعل بعد «لثا» محذوفاً تقديره : «وإن كلاً لثا ينقصون أعمالهم» .

(١) الطارق ٤ (٢) هود ١١١ (٣) يس ٣٢

(٤) ومي قراءة ابن عامر وعاصم وحزمة ، وخفف الباقون ، انظر النشر ٢/٢٨٠ ، القرطبي ٥٤٦٨

(٥) هود ١١١

وأما قوله تعالى : « وإنَّ كُلَّ لَمَّا جِئَ لَدِينَا مُحَضَّرُونَ » ^(١) ، فلا يَصِحُّ تقدير « يكون » ، [ل] « لَمَّا » ، لقائها بلا خبر ويحتمل السياق ، وإنَّما يَصِحُّ تقدير « لَمَّا » ، بمعنى « إلا » ، على أن تكون « إن » ، نافية ، و « جميع » ، خبر « كل » ، و « محضرون » ، خبر بعد خبر ، ويكون المعنى : « وما كلُّ إلا محضرون جميعاً لدينا » ويصحُّ أن تكون « إن » ، مخففة من الثقيلة ، و « كل » ، مبتدأ ، و « لَمَّا » ، على الباب قبل هذا ويُقدَّرُ بعدها فعل تقديره « يترك » ، أو « يهمل » ، ويكون « جميع » ، خبر ابتداءٍ مضر ، أو مبتدأ خبره « محضرون » ، و جاز الابتداء به لأنَّه في معنى العام .

فإنَّ مخففت الميم من « لَمَّا » ، فلايات إعراب آخر يطول ذكره ، وقد استوعبهُ أبو علي الفارسي في « البصريات » ، وأبو محمد مكي في « مشكل إعراب القرآن » ^(٢) .

وأما قوله تعالى : « وما مِنَّا إِلَّا له مَقَامٌ معلوم » ^(٣) فقرأه / ابن مسعود ١٣٣ « وإنَّ مِنَّا لَمَّا له مَقَامٌ معلوم » ، فهذا نصُّ على أن « لَمَّا » ، بمعنى « إلا » ، وكذلك حكى اللغويون ، ومثَّلوا : « فلم أرَ من القوم لَمَّا زبداً » ، بمعنى : « إلا زبداً » ، وإن يأتى من ... ^(٤) لَمَّا ، وفي القرآن مواضع غير ما ذكرت لك تحتمل التأويل ، ولولا خوفُ التطويل لذكرتها هنا موضعاً موضعاً ، لكن يُستدلُّ بها ذكرت لك علم ما لم أذكره ، إن شاء الله .

الموضع الثالث : أن تكون حرف وجوبٍ لوجوب نحو قولك : لَمَّا قمتُ أكرمْتُكَ وَاثْمًا جِئْتَنِي أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ ، هذا إذا كانت الجملتان بعدها موجبتين ، فإنَّ كانتا منفيَّتين كانت حرف نفي لنفي نحو : لَمَّا [لم] يَقمُ زيدٌ لم

(١) يس ٣٢

(٢) هو أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، عالم بالقراءات ، سكن قرطبة ، توفي

سنة ٤٢٤ أو ٤٣٧ ، انظر فيه النزهة ٣٤٧ ، والبيان ٢٩٨/٢

(٣) الصافات ١٦٤ . (٤) خرم في الأصل ، والجملة غير مستقيمة .

يقم عمرو ، وتكون حرف وجوب انفي إذا كانت الجملة الأولى منفيّة
والثانية موجبة ، نحو قولك : « لَمَّا لم يقم زيد أحسنت إليك » ، وبالعكس
إذا كانت الأولى موجبة والثانية منفيّة نحو قولك « لَمَّا جاء زيد لم
أحسن إليك » .

وفيه معنى الشرط أبداً لا يفارقها ولا تدخل إلا على الماضي لفظاً أو معنى ،
أو معنى دون لفظ ، نحو ما مثل به .

وكونها حرفاً ^(١) هو مذهب سيديونية وأكثر النحويين وأما أبو علي الفارسي
فذهب إلى أنها اسم بمعنى « حين » ^(٢) ، وهي مبنية للزومها الجملة كـ « إذا »
و « إذا » وكذلك قال فيها في قول الله تعالى : « إلا قوم يونس - لَمَّا
آمنوا » ^(٣) أي : حين آمنوا ، وكذلك قوله تعالى : « لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا » ^(٤) ،
أي حين رأوا بَأْسَنَا .

والأظهر مذهب الأكثرين لأن الاسمية فيها متكلفة والحرفية غير متكلفة ،
وكل مبني لازم للبناء فالحكم عليه بالحرفية إلا إن دلت دلائل مقوية له
في حيز الأسماء ، فـ « لَمَّا » وإن كانت بمعنى « حين » لا يخرجها هذا المعنى
إلى الاسمية فإن من الحروف ما يتقدر بالأسماء وهو لازم للحرفية ، ومنها
ما يتقدر بالفعل وهو لازم للحرفية وقد تقدم منه شيء .

وبما يضعف مذهب أبي علي الفارسي أنها لو كانت اسماً بمعنى « حين »
لكان الفعل الواقع جواباً لها غير جزاء ^(٥) ، وكان عاملاً فيها ، ولزم من ذلك
أن يكون الفعل ^(٦) واقعاً فيها ، وأنت تقول : « لَمَّا قمت أمس أحسنت إليك
اليوم » ، فدل على أنها ليست بمعنى « حين » فاعلمه ^(٧) .

(١) في الأصل « حرف » وهو تحريف . (٢) انظر الأزهية ٢٠٨

(٣) يونس ٩٨ (٤) غافر ٨٤

(٥) قوله : « جزاء » غير واضح في الأصل

(٦) في الأصل : « للفعل » وهو تحريف (٧) انظر الجنى ٢٤٠

وأما « إذ وإذا » ، فيقتوى فيها طريقُ الاسمية من جهة طلب الفعل، لها طلب الظرفية ، وبولايتها تارةً للأسماء وقارةً للأفعال ، وتحقيق الكلام عليها ليس هذا موضعه .

باب «لن»^(١)

اعلم / أن « لن » حرفٌ ينفي الأفعال المضارعة ويخلصها للاستقبال معنى ١٣٤ وإن كان في اللفظ باقياً على احتماله للحال والاستقبال ، وإنما كان ذلك لأنها^(٢) كالجواب لمن قال : سيفعل ، ولا تجتمع مع السين لأنها^(٣) مختصة بالإيجاب كما أن « لن » ، مختصة بالنفي فتناقضا .

وهي حرفٌ ناصب للفعل الذي بعدها بنفسها على مذهب سيويه وأكثر النحويين ، وهي عند الخليل حرفٌ مركبٌ من « لا » النافية و « أن » الناصبة ، فأصلها عنده : « لا أن »^(٤) ، ثم خُففت همزة « أن » ، بالتسهيل بال حذف فصار : « لا أن » ، ثم مُحذفت الألف لا لتقاء الساكنين ، كما فعل في « لحدي الكبير »^(٥) ، على قراءة من حذف همزة من القراء في الشاذ .

وأصلها عند القراء : لا النافية ، أبدل من ألفها نونٌ ، لأن الألف والنون في البدل أخوان ، فكما تبدل النون ألفاً في الوقف في نحو « لنسفعاً »^(٦) ، كذلك تبدل النون ألفاً في نحو زيدا .

(١) انظر في « لن » : أسرار العربية ١٣٠ ، ابن يعيش ١١١/٨ ، الجني ١٧٠

المعني ٣١٤ ، الجمع ٣/٢

(٢) في الأصل : « لأن بها » وهو تحريف .

(٣) أي لأن السين . (٤) انظر : سر الصناعة ٣٠٤

(٥) المدر ٣٥ ، وفي الأصل « إحدى » وهو تحريف ، وهي قراءة جرير عن ابن

كثير ، انظر القرطبي ٦٨٧٦

(٦) المعلق ١٥ ، وفي الأصل : « ولنسفعاً » والوار مقحمة .

والصحيح من هذه المذاهب مذهب سيويه ومن تبعه ، لأن التركيب فرع عن البساطة ، فلا يدعى إلا بدليل قاطع ، ويؤيد مذهب الخليل بأنها لو كانت مركبة من « لا أن » ، لم يجوز أن يتقدم معمول معمولها [عليها] ^(١) في نحو : زيداً لن أضرب ^(٢) وجواز ذلك وأمثاله دليل على عدم التركيب .

والوجه الثاني : أنها لو كانت مركبة من « لا أن » ، لكانت « لا » داخلة على مصدر مقدّر من « أن » ، والفعل ، فيكون المعنى في قولك مثلاً : لن يقوم زيد : لا قيام زيد ، فتدخل « لا » على المعرفة من غير تكرير ولا بدء لها . وإذا دخلت على المعارف أو ما في تقديرها من التكرير ، مع أن المبتدأ لا يكون له خبر ، والمبتدأ لا بدء له من الخبر ، ولم يسمع هنا ولا في الكلام ما ينوب منابه كخبر مبتدأ « لولا » عند بعضهم ، فبطل القول بالتركيب ^(٣) .

احتج أصحاب الخليل للوجه الأول بأن قالوا : إن الشيء قد يحدث له مع التركيب حكم لم يكن له قبل ، ألا ترى أن « لو » حرف امتناع لامتناع ، وتليها الأفعال ، فإذا ركبت ^(٤) مع « لا » ، فقبل « لولا » ، صارت حرف امتناع لوجوب ووليها الأسماء .

والجواب لهم أنه ليس حكم التركيب [هنا كـ] حكم « لولا » ، لأن « لو » قبل « لا » ، بقي حكمها من أنها حرف امتناع لامتناع ودخلت [لا] التي للنفي عليها فأزالت الامتناع الواحد ^(٥) ، وصيرته إيجاباً ، فكان كل

(١) الزيادة من المعنى ٣١٤

(٢) قال في مر الصناعة ٣٠٥ : « لأنه كان يكون في التقدير من صلة « أن » المحذوفة للهمزة ، ولو كان من صلتها لما جاز تقدمه عليها على وجه » .

(٣) في الأصل : « بالتكرير » وهو تحريف .

(٤) كرر الزامخ قوله « فإذا ركبت » في الأصل .

(٥) كذا في الأصل ، ولعله : الوارد .

واحد منها باقى على معناه ، و « لا » فيها عوضٌ من الفعل ^(١) ، وليست « لن » من هذا القبيل ، لأن « لن » ، و « لا أن » ، في المعنى واحد ، وليس فيها إلا التسهيل خاصة ولا تدخل إحداهما على الأخرى لتحدث معنى زائداً فلا يتاخران ، فليس إلا البساطة لما تقدم وللوجه الثاني .

/ وأما مذهبُ القراء فرودٌ أيضاً من حيث إبدال النقيض من الخفيف ، لأن ١٣٥ النون مقطعٌ والألف صوت ، والصوت أخفٌ من المقطع ، فإذا أبدلتِ النون من الألف خرج من خفةٍ إلى ثقلٍ ، وإذا أبدلتِ الألف من النون خرج من الثقل إلى الخفة ، فلا ينبغي أن يُقاس أحدُ الموضعين على الآخر ، مع أن ذلك البديل يختص بالوقف ، و « لن » مستعملةٌ في الوصل والوقف فلا منافرة ^(٢) بينها ولا علةٌ جامعةٌ فبطل القياس فهذا وجهٌ .

وجهٌ آخر : أن « لا » لم توجد ناصبةٌ في موضعٍ من المواضع ، و « لن » لم توجد غير ناصبةٍ في موضعٍ من المواضع ، فكيف يُقاس « لن » على « لا » مع تناقض عملها وعدم عمل « لا » ؟ ولا خفاء ... ^(٣) هذا القول وبطلانه .

واعلم أن من العرب من يجزم ب « لن » تشبيهاً لها ب « لم » لأنها للنفي مثلها وأن النون أخت الميم في اللغة ، ولذلك تبدل منها في قول الشاعر ^(٤) :

٣٨٤ - بُكاء حامةٍ في يومٍ غينٍ

(١) هذا بناء على مذهبه في أن الأصل : لو انعدم ، وسوف يعرض له في باب لولا

(٢) لعلها : مناسبة . (٣) خرم في الأصل ، ولعلها « في فساد » .

(٤) لم أعتد إلى قائله ، وهو في أمالي القاضي ٨٧/٢ ، وروايته فيه :

كَأَنِّي بَيْنَ خَافِئَتِي عُقَابٍ أَصَابَ حَامَةً فِي يَوْمٍ غَيْنٍ

وهو في اللسان (غين) .

أي : غيم ، قال الشاعر في النصب بـ « لن » (١) :

٣٨٥ — فَلَنْ يَحِلَّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنْظَرُ

أي : « يحلّ » ، فحذف الألف في النصب ، كما يحذفها في الجزم بـ « لم » ، فهو مجزوم كما قال أبو علي الفارسي وابن جني .

وأظهر من هذا عندي أن يكون الأصل : « يحلّ » ، بإثبات الألف والنصب مقدّر في الواو المنقلبة الألف عنها ، ثم حذفت واجتزأت بالفتحة التي فيها قبلها في الدلالة عليها (٢) كما قال الشاعر (٣) :

٣٨٦ — وَلَيْسَ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا يَلَيْتَ وَلَا لَوِ إِنِّي

أراد بقوله : « يالهفاً » ، لأن الألف بدل من الياء التي للتكلم ، لأن أصله : يالهفي ، فإذا فعل ذلك بالألف المنقلبة عن الاسم فهو فيما انقلبت عن حرف أوّل ، فاعلمه .

(١) البيت لكثير ، وهو في ديوانه ٦٠/١ وصدره :

أَيَادِي سَبَا يَاعَزُّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ

وهو في المغني ٣١٥ ، وشواهد المغني ٦٨٧ . وأبيادي سبا : مشتت الشمل .

(٢) واحتل رأي المؤلف صاحباً الجنى ١٠٨ والمغني ٣١٥

(٣) لم أتمد إلى قائله ، وهو في الخصائص ١٣٥/٣ برأية « فلست بمدرك » عوضاً من « وليس يرابع » ، والمحتسب ٣٢٣/١ ، والمقرب ١٨١/١ ، والمتع ٦٢٢ ، والعيني ٢٤٨/٤ ، والحزانة ٦٣/١ ، وشواهد الشافية ٢٠٨ ، والدرر ٦٩/٢ ، والتاج : (لهف) ،

باب لو^(١)

اعلم أن ل د لو ، في الكلام أربعة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون حرف امتناع لامتناع ، كذا قال النحويون كلهم فيما أعلم ، وأرى أن تفسير معناها بهذا إنما هو في الجمل الواجبة لأنها الأصل ، والنفي داخل عليها ، فلم يعتبروه لأنه فرع ، والذي ينبغي اعتبار الأصل ، لأن د لو ،^(٢) يختلف تفسير معناها بذلك .

فيقال فيها إذا : إنشأ تكون حرف امتناع لامتناع إذا دخلت على جملتين موجبتين نحو قولك : د لو قام زيد لأحسنْتُ إليك ، ، وحرف وجوب لوجوب إذا دخلت على جملتين منفيتين نحو قولك : د لو لم يقم زيد لم يقم عمرو ، [وحرف امتناع لوجوب إذا دخلت على جملة موجبة ثم منفية ، نحو قولك : د لو يقوم زيد لمّا قام عمرو ،] وحرف وجوب لامتناع إذا دخلت على جملة منفية ثم موجبة نحو قولك : د لو لم يقم زيد لقام عمرو ،^(٣) ، ١٣٦ وقال الله تعالى : د ولو قاتلكم الذين كفروا كولووا الأدبار^(٤) وقال الشاعر^(٥) :

٢٨٧ - فلو كُنتَ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي

وربّما وليت في هذا المعنى د أن ، المفتوحة على تقدير فعل قبلها^(٦) كقوله تعالى : ولو أن للذين ظلموا ما في الأرض جميعاً ومثله معه لاقتدوا به ،^(٧) تقديره : د ولو ثبت أن ، .

(١) انظر في « لو » : المقتضب ٧٥/٣ ، ابن يمين ١١/٩ ، الجنى ١٠٨ ، المغني ٢٨٣

(٢) في الأصل : « لولا » وهو تحريف .

(٣) اضطرب صاحب الجنى ١١١ في نقله هذا الموضع عن المؤلف ، ثم قال : « وهذا لا تحقيق فيه بل هي في ذلك كله حرف امتناع لامتناع » ثم يناقش أمثله .

(٤) الفتح ٢٢ (٥) تقدم برقم ٣٨٠

(٦) هذا مذهب الكوفيين والمبرد ، وذهب سيوريه إلى أنها في موضع رفع مبتدأ ، انظر الجنى ١١٢

(٧) الرعد ١٨

وربما مُحذِفَ جوابها للعلم به كقوله تعالى : « ولو أن قرأتاً سُيِّرَتْ به الجبال أو قُطِّعَتْ به الأرضُ أو كُلِّمَ به الموتى » (١) ، المعنى لكان هذا القرآن . وقال الشاعر في المعنى الثالث (٢) :

٣٨٨- وَلَوْ أَنَّنِي عُلِّقْتُ يَا أُمَّ مَالِكٍ يَبْعُدُ ثَمَامٍ مَا تَأَوَّدَ عُودُهُ

وقال النبي عليه السلام في المعنى الرابع : « لو لم تَذْنِبُوا لجاء الله بقوم يَذْنِبُونَ فيَغْفِرُ لَهُمْ وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ » (٣) ، وقال الشاعر (٤) :

٣٨٩- فَلَوْلَمْ يَكُنْ فِي كَفِّهِ غَيْرُ نَفْسِهِ لَجَادَ رَبِّهَا فَلَيْتَقَى اللَّهَ سَائِلُهُ

وأما قوله عليه السلام : « نِعَمَ الْعَبْدُ صُيِّبَ لَوْ لَمْ يَخْفِرِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ » (٥) فليست « لو » من هذا الموضع ، وإنما هي من موضع الشرط على ما يُذكرُ بعد .

و « لو » هذه فيها معنى الشرط لا يفارقها ، وإن لم تكن لفظها لذلك ، ولا عملها ، وتُخْلَصُ الفعلُ أبداً إلى الماضي بخلاف أدوات الشرط ، وإن كان ما بعدها مضارعاً ، وقد تقدّم الكلام على اللام الواقعة جواباً لها في باب اللام .

(١) الرعد ٣١

(٢) البيت في الموشح ٣٨٠ غير منسوب ، وصدره فيه يختلف عن رواية المؤلف :

قَلَوْ أَنَّ مَا أَبْقَيْتَ مِنِّي مُعَلَّقُ

وهو في السمط ١٨١/١ على رواية الموشح ، واللسان (ثم) . والثمام : نبت ضعيف .

(٣) رواه أحمد ٢١٨/٤ ، وليس في روايته « ويدخلهم الجنة » وفيها : « لينفر » عوضاً من « فينفر » .

(٤) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ١٤٢

(٥) قال السخاري في المقاصد الحسنة ٤٤٩ : « اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني والعربية من حديث عمر ، وذكر الياء السبكي أنه لم يظفر به في شيء من الكتب » .

الموضع الثاني : أن تكون حرف شرط بمنزلة « إن » ، إلا أنها لا يجزم بها ، كما يجزم بـ « إن » ، ولا يكون جوابها بعدها إلا محذوفاً غالباً ليدلالة الكلام عليه ، كقولك : « أنا أكرمك لو قمت » ، المعنى : لو قمت أكرمك ، ومنه قوله تعالى : « وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين » ^(١) ، وقال الشاعر ^(٢) :

٣٩٠ - قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ

دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارٍ

المعنى : وإن كنا صادقين ، وإن باتت بأطهار ، وعلى ذلك ينبغي أن لا يحمل قوله عليه السلام : « نَعَمْ الْعَبْدُ مُصِيبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ » ، المعنى إنه لا يعصي الله وإن قدّر أنه لا يخافه ، وحاشاه من ذلك ، لأنه مطبوع على الطاعة بما اختصه الله به من الانقياد لطاعته والمعرفة له .

وتخالف « لو » هذه « إن » ، بأنها أبداً تلزم الدخول على الماضي لفظاً ومعنى ، أو معنى دون لفظ كما مثل قبل .

الموضع الثالث : أن تكون تقييداً بمنزلة « ليت » ^(٣) في المعنى لا في اللفظ والعمل ، فتقول : « لو أني قمت فأكرمك » ^(٤) ، ومنه قوله تعالى : « فلو أن لنا كسرةً فنكون من المؤمنين » ^(٥) ، أي : ليت لنا كسرةً ، والمعنى / التمني ، ١٣٧ [و] دخلت الفاء في الجواب ، ومنه قول الشاعر ^(٦) :

(١) يوسف ١٧

(٢) البيت للأخطل ، وهو في ديوانه ١٧٢/١ ، ونوادر أبي زيد ١٥٠ ، والحامسة الشجرية ٣٨١/١ ، والمقرب ٩٠/١ ، والمغني ٢٩٢ ، والأشعرى ٦٠١ ، وشواهد المغني ٦٤٦

(٣) انظر آراء النحويين فيها : الجنى ١١٥ ، ١١٦

(٤) في الأصل : « فأكرمت » وهو تحريف . (٥) الشعراء ١٠٢

(٦) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ١٣ ، والتنبيه على التصحيف ٥٨ ، والمغني ٩٤ ، والخزانة ٤٩٦/٤ . يشرن : يظهرون .

٣٩١ - تَجَاوَزَتْ أَحْرَاسًا وَأَهْوََالَ مَعَشَرٍ

عَلِيٍّ حِرَاصٍ لَوْ يُشِيرُونَ مَقْتَلِي

أي : لَيْتَهُمْ يَظْهَرُونَ قَتْلِي ، أَي : يَتَمَنُّونَ أَنْ يُظْهَرُوا قَتْلِي .

الموضع الرابع : أَنْ تَكُونَ حَرْفَ تَقْلِيلٍ بِنَزْلَةِ « رُبَّ » ، فِي الْمَعْنَى نَحْوَ قَوْلِكَ :
إَعْطِ^(١) الْمَسَاكِينَ وَلَوْ وَاحِدًا ، وَصَلَّ^(٢) وَلَوْ الْفَرِيضَةَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى :
« وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ »^(٣) وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا تَرُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِظِلْفٍ
مُحْرَقٍ »^(٤) ، وَ « لَا تَرُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ »^(٥) فَاعْلَمْ .

بَابُ لَوْلَا^(٦)

اعْلَمْ أَنَّ لَ « لَوْلَا » فِي الْكَلَامِ مَوْضِعَيْنِ .

الموضع الأول : أَنْ تَكُونَ تَحْضِيضًا ، مِثْلُ « لَوْ مَا » فِي الْبَابِ بَعْدَ هَذَا ،
فَنَقُولُ : لَوْلَا تَقُومُ ، وَلَوْلَا تَخْرُجُ ، وَلَوْلَا تَكْرُمُ زَيْدًا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « فَلَوْلَا
تَشْكُرُونَ »^(٧) وَ « فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ »^(٨) .

وَيَجُوزُ دَخْلُهَا عَلَى الْمَاضِي بِمَعْنَى الْمَضَارِعِ ، فَنَقُولُ : لَوْلَا قَتَلْتَ وَلَوْلَا قَعَدْتَ ،
وَفِيهَا مَعْنَى التَّوْبِيخِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ
قُرْبَانًا آلِهَةً »^(٩) ، وَقَالَ تَعَالَى : « فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ »^(١٠) .

(١) فِي الْأَصْلِ : « أَعْطَى » وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « صَلَّى » وَهُوَ تَحْرِيفٌ . (٣) النِّسَاءُ ١٣٥

(٤) رَوَايَةُ مَالِكٍ فِي الْمَوْطَأِ ٥٧٥ : « وَدَرَا السَّائِلَ وَلَوْ بِظِلْفٍ مُحْرَقٍ » . وَالظِّلْفُ لِلْبَقَرِ
وَالغَنَمِ كَالْحَافِرِ لِلْفَرَسِ ، وَالْمُحْرَقُ : الْمَشْوِيُّ .

(٥) رَوَايَةُ الْبُخَارِيِّ ١٠/٥ : « اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ » .

(٦) انْظُرْ فِي « لَوْلَا » : الْمُقْتَضِبُ ٧٣/٣ ، أُمَالِي الشَّجَرِيِّ ٢١٠/٢ ، الْأَزْهِيَّةُ ١٧٥ ،

ابْنُ يَمِينٍ ١٢٠/٣ ، ١٤٥/٨ ، الْجَنَى ٢٤١ ، الْمَغْنِي ٣٠٢ ، الْمَجْع ٣٤/٢ ، ٦٦

(٧) الْوَاقِعَةُ ٧٠ (٨) الْوَاقِعَةُ ٦٣ (٩) الْأَحْقَافُ ٢٨ (١٠) التَّوْبَةُ ١٢٢

ولا تليها إلا الأفعال ظاهرة كما مثل أو مضرة ، تُقدَّرُ بحسب دلالة الكلام كما قال الشاعر (١) :

٣٩٢ - تَعُدُّونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ
بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْنَعَا
أي : لولا تبارزون الكمي أو تغلبون أو تقتلون أو نحو ذلك .

الموضع الثاني : أن تكون حرف امتناع لوجوب كما قال النحويون في تقسيم معناها في هذا الموضع ، والصحيح (٢) أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها ، فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين فهي حرف امتناع لوجوب ، نحو قولك : « لولا زيد لأحسنتُ إليك » ، فالإحسان امتنع لوجود زيد ، وإن كانتا منفيتين فهي حرف وجوب [لامتناع] (٣) نحو : لولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك ، وإن كانتا موجبة ومنفية فهي حرف وجوب لوجوب نحو : لولا زيد لم أحسن إليك ، وإن كانتا منفية وموجبة فهي حرف امتناع لامتناع نحو : لولا عدم زيد لأحسنتُ إليك ، وقد ذكرت (٤) اللام في جوابها في باب اللام .

ثم الاسم الذي بعدها لا يخلو أن يكون ظاهراً أو مضراً ، فإن كان ظاهراً ارتفع بالابتداء عند البصريين (٥) ، وكذلك إن كان مضراً رفع نحو قولك : لولا زيد لأحسنتُ إليك ، و « لولا أنتم لكنثا مؤمنين » (٦) ، فزِيدُ وأنتم مبتدآن

(١) البيت لجرير وهو في ديوانه ٩٠٧/٢ ، وهو في الخصائص ٤٥/٢ ، والخصص ١٩٩/٣ ، وأما الشجري ٢٧٩/١ ، ونسبه في ٢/ ٢١ إلى الأشهب بن رمية ، والأزهية ١٧٧ منسوبة إلى الفرزدق ، وأسرار العربية ٢٠٥ ، واللسان : (ضطر) ، وابن يعيش ٣٨/٢ ، والمغني ٣٠٤ ، وابن عقيل ١٢١/٤ ، والأشعري ٦١٠ ، وشواهد المغني ٦٦٩ ، والخزانة ٥٥/٣ . والنيب : النوق المسنة ، وضطرى : حقا .

(٢) نقل صاحب الجنى هذا الكلام عن المؤلف ٢٤١

(٣) سقطت من الأصل ، ووردت في نقل الجنى .

(٤) قوله : « ذكرت » غير واضح في الأصل .

(٥) انظر الإنصاف ٧٠/١ (٦) سبأ ٣١

١٣٨ وخبرهما / محذوفٌ عندهم لازمٌ للحذف لنيابة الجواب منابه ، تقديره : لولا زيدٌ موجودٌ أو نحوه ، ولولا أنتم موجودون ونحوه .

ويرتفع (١) عند الكوفيين على تقدير فعل ثابت « لا » منابه ، فإذا قلت : لولا زيدٌ لأكرمته ، و « لولا أنتم لكننا مؤمنين » (٢) فالمعنى : لو انعدم زيدٌ ولو انعدمتم ، وهذا هو الصحيح لأنَّ إذا زالت « لا » ، وليّ « لو » الفعلُ ظاهراً أو مقدراً ، وإذا دخلت « لا » كان بعدها الاسمُ ، فهذا يدلُّ على أن « لا » نافيةٌ منابَ الفعل ، وقد اتفق الطائفتان أن « لولا » مركبةٌ من « لو » التي هي حرفٌ امتناعٍ لامتناعٍ ، و « لا » النافية ، وكلُّ واحدةٍ منها باقيةٌ على بابها من المعنى الموضوع له قبل التركيب ، هذا مع أن خبر المبتدأ الذي زعموا أنه محذوفٌ لم يُسمع إظهاره في موضعٍ من المواضع (٣) ، فحكيمٌ به مع صحة تقدير الفعل في موضع « لا » ، والنطق به دونها .

وبما يدلُّ على أن ما بعد « لولا » من الظواهر والمضمر المنفصل ليس مبتدأً (٤) أن « أن » المفتوحة تقع في موضعه في نحو « لولا أنك منطلقٌ لأحسنتُ إليك » ولا يقع في موضع المبتدأ إلا المكسورة ، فاعلمه .
وأما تلجئ بعضهم للمعري في قوله (٥) :

(١) نقل صاحب الجنى هذا الكلام عن المؤلف ٤٣ ، ويُنسب هذا الرأي إلى الكسائي ، انظر شرح الرضي ١٠٤/١ ، أما الفراء فيذهب إلى أن الاسم مرفوع به لولا نفسها كارتفاع الفاعل بالفعل : معاني القرآن ٤٠٤/١

(٢) سبأ ٣١

(٣) أورد ابن مالك في شواهد التوضيح شواهد كثيرة على ظهوره ، انظر ص ٦٥ وما بعد .

(٤) في الأصل : « مبتدآن » وهو تحريف .

(٥) سقط الزند ١٠٤/١ وصدرة :

يُذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ

وهو في المقرب ٨٤/١ ، والمغني ٣٠٢ ، وابن عقيل ١٤٩/١ ، والأشموني ١٠٢ .
والضمير في « منه » للسيف .

٣٩٣ - قَلُولَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

فليس « يسكه » عندي خبراً للغمد ولكنه حال ، العامل فيه الفعل الذي « لا » في موضعه وإثما يكون هذا التلحين في مذهب البصريين ، لأنَّ الابتداء لا يعمل في الحال ، وهو صحيح على تسليم رفع « الغمد » بالابتداء ، وإذا كان فاعلاً في المعنى ، فـ « لا » عاملة وإن كانت حرفاً بنيابتها مناب الفعل ، وإذا كانت « كأن » ، تعمل في الحال في قوله (١) :

٣٩٤ - كَأَنَّهُ ، خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ ،

سَفُودٌ شَرِبَ نَسْوَهُ عِنْدَ مُقْتَادٍ

بمعنى التشبيه الذي فيها ، فأولى أن تعمل « لا » بالنيابة مناب الفعل .

وأما إذا دخلت على المضمر الذي صيغته الحذف (٢) نحو : لولاك ولولاه ولولاي ، وقول الشاعر (٣) :

٢٩٥ - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخْتُ كَمَا هَوَى

بأجرامه مِنْ قَلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوَى

وقول الراجز (٤) :

(١) تقدم برقم ٣٧١

(٢) انظر مذهب المبرد في : المقتضب ٧٣/٣ ، والسكامل ١٠٩٧ ، إذ ينكر هذا الاستعمال ، وانظر المسألة في : الكتاب ٣٧٣/٢ ، وابن يعيش ١١٨/٣ ، وأما الشجري ١٨٠/١ ، والإنصاف ٦٨٧

(٣) البيت ليزيد بن الحسك كما في الكتاب ٣٧٤/٢ ، وهو في النصف ٧٢/١ ، والخصائص ٢٥٩/٢ ، وأما القاضي ٦٧/١ ، وأما الشجري ٢١٢/٢ ، وابن يعيش ١١٨/٣ ، والأشعري ٢٨٥ ، وابن عقيل ٦/٣ ، والهمسج ٣٣/٢ ، والخزانة ١٣٢/٣ . وطخت : هلك ، وهوى : سقط ، والأجرام : جرم وجرم الشيء : جسه ، والنيق : أرفع موضع في الجبل .

(٤) ورد في حاشية الإنصاف ٦٩٢ منسوباً إلى روثبة وليس في ديوانه .

لَوْلَا كَمَا لَحَرَجَتْ نَفْسَاهُمَا

— ٢٩٦ —

فسيويه وأصحابه يذهبون إلى أن «لولا» حرف خفض، والضمير الذي بعدها مخفوض بها، والأخفش وبعض الكوفيين يذهبون إلى أن «لولا» باقية على بابها من رفع ما بعدها وخرج بالصيغة من الرفع إلى الخفض، كما خرج بصيغة الخفض إلى صيغة الرفع في قولهم: مررت بك أنت، حين جعل توكيداً لضمير الخفض، وحجة سيويه أنه يرى الخروج بالحرف أولى من الخروج بالاسم لأن الحرف أضعف من الاسم.

والأظهر عندي من هذين القولين قول الأخفش لوجهين: أحدهما: أننا إذا جعلنا «لولا» حرفاً جر فيجيء حرفان يعملان في معمول واحد، وذلك غير موجود في كلامهم، ولوجه الثاني: أننا إذا جعلنا «لولا» حرفاً جر فتحتاج إلى ما تتعلق به، إذ ليست زائدة كالباء في «بحسبك» وليس في الكلام ما تتعلق به ولا تُقدَّر متعلقة به، ولا يُحتج به «رب» لأنها لازمة للخفض، وفي الكلام الداخلة عليه ما تتعلق به بعدها.

هذا مع أنها ^(١) لها صدر الكلام و [لا] تحتاج إلى كلام قبلها وتكون جواباً له، وهذا كله معدوم في حروف الجر، مع أنها حرف ابتداء في أكثر مواضعها... ^(٢) فالحكم عليها بأنها حرف خفض بالظن ضعيف، فالأولى ^(٣) أن يُحكم عليها بالبقاء على كونها حرف ابتداء عند من يرى ذلك، أو على أن يُحذف الوجود قبل الضمير ويبقى على خفضه كما بقي في قوله ^(٤):

(١) أي: مع أن «لولا»، وحديثه الآن يرتبط برأي سيويه والرد عليه.

(٢) كلمة عليها شطب في الأصل، لعل الناسخ شطبها بعد أن كتبها.

(٣) نقله صاحب الجنى عن المؤلف ٢٤٤

(٤) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، وهو في ديوانه ٢٠، وفيه «نضر» عوضاً من

«رحم»، وهو في الإنصاف ٤١، والبحر المحيط ١٩٠/١، وابن يعيش ٤٧/١، واللسان

(طلع)، والمجمع ١٢٧/٢، والخزانة ٣٩٢/٣، والدرر ١٦٢/٢

٣٩٧- رَحِمَ اللهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

« طلحة » مخفوضاً ، وحذفَ « أعظم » قبلها ، إذ المعنى موجودٌ فيها في كلتا الحالتين ، والخروجُ بالضمير له نظير ، والخبرية ^(١) فيها ليس لها نظير ، فاعلمه .

باب لوما ^(٢)

اعلم أن « لوما » لم تنجى في كلام العرب إلا لمعنى التحضيض ^(٣) تقول : لوما [يقوم] زيد ، كما تقول : لولا يقوم زيد ، وهلا يقوم زيد ، قال الله تعالى : « لوما تأتينا بالملائكة » ^(٤) .

ولا تدخل أبداً إلا على الأفعال لأن التحضيضَ طلب في المعنى والطلب يكون بالفعل ، فإن جاء شيء منه بالاسم فإلى الفعل يرجع ، فإن وُجِدَ الاسم بعد « لوما » فعلى تقدير الفعل ، فإذا قال القائل : « لوما زيداً » فالتقدير : « لوما تكرم زيداً » أو تضربه أو غير ذلك مما تدل عليه قرينة الكلام ، فاعلمه .

(١) كذا في الأصل ، لكنها « الحرفية » أي الخروج بالحرفية كما يرى مييويه ليس له نظير .

(٢) انظر في « لوما » : ابن يعيش ١٤٥/٨ ، الجنى ٢٤٥ ، المغني ٣٠٦

(٣) قال ابن هشام : « وزعم المالكى أنها لم تأت إلا للتحضيض ، ويرد قول الشاعر :

لَوْما الإصاخة لِلوشاةِ لَكَانَ لي

انظر المغني ٣٠٦

(٤) الحجر ٧

باب ليت^(١)

اعلم أن « ليت » لم نجىء في كلام العرب إلا « حرف تمنٍّ »^(٢) غير ، يحتاج عند البصريين إلى اسم منصوب وخبر مرفوع كـ « إن » التي للتوكيد كما ذكر في بابها ، فتقول : ليت زيدا قائم وليت عبداً ذاهب ، قال الله تعالى : « باليتنا ثرداً ولا نكذبَ بآياتِ ربنا »^(٣) ، وقال تعالى : « باليتني كنتُ معهم »^(٤) ، ويقال فيها : « كوت » بالواو قليلاً .

وأما الكوفيون فينصبون بها اسمين ، كما ينصبون بـ « ظن » ، وقدروها ١٤٠ الفراء بـ « تمنيت » فهي عندهم تنصب بتقديرها / الاسمين ، كما ينصب ما يُقدرونها به ، وأنشدوا^(٥) :

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا ٢٩٨ -

ولاحظة فيه إذ يحتمل أن « يكون » رواجعاً حالاً من أيام الصبا ، العامل فيه ما في « ليت » من معنى التمني ، والأحوال تعمل فيها المعاني التي في الحروف كما ذكر في « كان »^(٦) ، والصحيح أن خبر « ليت » محذوف للعلم به ، تقديره « لنا » كما قدّر في « إن » في قول الشاعر^(٧) :

٢٩٩ - إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًا

أي : « لنا » ، والأخبار كثيراً ما تحذف للدلالة عليها في غير موضع .

(١) انظر في « ليت » : ابن يعيش ٨/٨٣ ، الجنى ١٩٨ ، المفني ٣١٥

(٢) كلمة لم أبينها في الأصل ، ولعل السياق يقبل « حرف تمنٍّ لا غير » .

(٣) الأنعام ٢٧ (٤) النساء ٧٣

(٥) البيت في ملحقات في ديوان المعراج ٨٢ ، والكتاب ٢/١٤٢ ، وابن يعيش ١/١٠٣ ،

واللسان (ليت) ، والمفني ٣١٦ ، والأشعرى ١٣٥ ، وشواهد المفني ٦٩٠ ، والخزاعة ٤/٢٩٠

(٦) واستشهد على ذلك بقول النابغة المتقدم : كأنه خارجاً

(٧) تقدم الشاهد برقم ١٤٦

وهي حرف يُغَيَّرُ معنى الابتداء إلى التمني ، ولذلك ما جز فيها ما يجوز في «إن» ، المكسورة من العطف على موضع اسمها ، ومن دخول اللام في خبرها .
ومما تخالف فيه «إن» المذكورة أنها إذا اتصلت بها «ما» وهي داخلية على المبتدأ والخبر جاز في الاسم بعدها الرفع على الابتداء ، وأن تكون «ما» كائنة عن العمل وأن يفتصب ما بعدها اسماً لها ، وتكون ما زائدة مختصة فتقول : ليتما زيداً قائم ، وليتما زيد قائم ، ويُنشَدُ بيت النابغة (١) :

٤٠٠ - قالت : ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد

برفع « الحمام » ونصبه ، وإثبات ذلك لعدم دخولها على الأفعال فلا يقال : « ليتما يقومُ زيدٌ » ، فلمّا اختصّت بالأسماء عملت فليس هذا حكم «إن» ، وسائر أخواتها غيرها لجواز دخولها مع «ما» تارة على الأسماء ، وتارة على الأفعال ، فاعلمه .

ومما تخالف فيه «إن» المذكورة أنها إذا اتصلت بياء المتكلم فإن نون الوقاية تلتزم معها (٢) ، فتقول : ليتني قائم ، كما قال الله تعالى : « يا ليتني كنت معهم » (٣) و « يا ليتني كنت تراباً » (٤) ، لأن حكم الفعلية قد كوي فيها ، والموجب الذي حال حذف الوقاية له في «إني وأني وكأنني ولكني ، قد عديم هنا إذ لا اجتماع مثلين هنا .

وربما حذفت في الضرورة كقوله (٥) :

٤٠١ - زعموا أنني ذهلتُ ولَيْتِي أُسْتَطِيعُ الغداةَ عنه دُهو لا

وقال آخر (٦) :

(١) الديوان ١٦ ، وهو في الكتاب ٢٨٢/١ ، والخصائص ٤٦٠/٢ ، والمغني ٦٦ ، والمقرب ١١٠/١ ، وشواهد المغني ٧٥ ، والخزانة ٢٩٧/٤ .

(٢) على حين يرى ثعلب « في كلها يجوز بالنون ويجذفها » . انظر المجالس ١٦

(٣) النساء ٧٣ (٤) النبأ ٤٠ (٥) لم أقف عليه

(٦) نسب في الكتاب ٣٧٠/٢ إلى زيد الخيل ، وهو في ثعلب ١٦ ، ونوادير أبي

زيد ٦٨ ، والمقرب ١٠٨/١ ، واللسان (ليت) ، وابن يعيش ٩٠/٣ ، وابن عقييل

٦١/٦ ، والعيني ٣٤٦/١ ، والهمع ٦٤/١ ، والخزانة ٤٤٦/٢

٤٠٢ - كَمُنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي

ومما تخالفها أيضاً فيه النصب في جوابها بالفاء والواو ، كقوله تعالى :
« يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً » ^(١) وقوله تعالى « يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا
وَلَا نَكْذِبُ بَيَّاتٍ رَبَّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » ^(٢) على قراءة مَنْ نَصَبَ « نَكُونُ »
وإنما ذلك لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى التَّمَنَّى الَّذِي فِيهِ الطَّلَبُ ، والطَّلَبُ قد يكون له جوابٌ
١٤١ وَيَنْصِبُ / بالفاء والواو على ما يَتَبَيَّنُ في بابيها .

وما عدا هذه الأوجه التي ذكرناها مخالفتها فيها من دخولها على المبتدأ والخبر
الَّذَيْنِ تَدْخُلُ عَلَيْهَا « إِنَّ » ، وَتَنْصِبُ الاسم ورفع الخبر ، وعدم تقدُّم الخبر
عليها وعلى اسمها ، إلا إذا كان ظرفاً أو مجروراً فحكمها في ذلك حكمها ،
وقد تقدمتْ عِلَلُ ذلك في باب « إِنَّ » المذكورة .

وأما التخفيفُ بالخذف فيها فلا يَصِحُّ حُفَّتُهَا بِسكون وسطها ، وهو حرف
علَّةٌ ، وعدم التضعيف الموجب لتخفيف « إِنَّ » ، فاعلمه .

باب ليس ^(٣)

اعلم أن « ليس » ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية ، ولذلك
وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي ^(٤) فزعم سيبويه أنها فعل ^(٥) ،
وزعم أبو علي أنها حرف .

والموجب للخلاف بينها فيها النظر إلى حدِّها ، فتكون حرفاً إذ هي لفظٌ

(١) النساء ٧٣

(٢) الأنعام ٢٧ ، وهي قراءة ابن عامر ، انظر النشر ٢/٢٤٨ ، القرطبي ٢٤٠٥

(٣) انظر في « ليس » الأزمية ٢٠٤ ، الجنى ١٩٩ ، المغني ٣٢٥

(٤) نقل صاحب الجنى عبارة المؤلف ١٩٩

(٥) انظر الكتاب ٢٨/١ ، ٣٧٦

يدلُّ على معنى في غيره لا غير ، كـ « مِنْ » وإلى ولا وما ، وشبهها ، أو النظر إلى اتصالها بتاء التانيث والضمير المرفوع والاستتار والرفع والنصب ، فتقول : لبست هندٌ قائمةً ، والزيدون ليسوا قائمين ، وزيدٌ ليس قائماً ، كما تقول : كانت هندٌ قائمةً ، والزيدون كانوا قائمين ، وكان زيدٌ قائماً ، وهذه خواصُّ الأفعال لا الحروف ، فتكونُ فعلاً ، وكلُّ واحدٍ منها إذا وقف على نظر الآخر تحصَّلت الموافقة بينها ، وانتفى الخلافُ بينها ، إذ لا تصيحُ المنازعةُ فيه ، فالخلافُ إذاً إنشأً هو من حيث الإطلاق لاختلاف النظيرين : هل في الأصل أو هل في المعاملة ؟ فالذي ينبغي^(١) أن يُقال فيها إذا وُجِدَتْ بغير خاصيةٍ من خواصِّ الأفعال ، وذلك إذا دخلتْ على الجملة الفعلية : إنشأ حرفٌ لا غير ، كـ « ما » النافية كقول الشاعر^(٢) :

٤٠٣ - تُهْدِي كَتَائِبَ خَضْرَاءَ لَيْسَ يَعْصِمُهَا

إِلَّا ابْتِدَارٌ إِلَى مَوْتٍ بِالْجَمْعِ

فهذا لا منازعةَ في الحرفية في « ليس » فيه ، إذ لا خاصيةَ من خواصِّ الأفعال فيها .

وإذا وُجِدَتْ بشيءٍ من خواصِّ الأفعال التي ذكرناها قبلُ قيل : إنشأ فعلٌ لوجود خواصِّ الأفعال فيها ، وهذا أيضاً لا تنازعَ فيه ، ألا ترى أنَّ أبا علي قد ذكر في كتاب « الإيضاح » وغيره أنَّ « ما » النافية إنشأ تحمِلتْ بشبهها لليس ، فجعل « ليس » أصلاً في العمل و « ما » فرعاً ، وليس ذلك إلا لتغليبها عليها حكم الفعلية وتسميتها فعلاً ، ولو كانت حرفاً عنده لم تكنُ أصلاً في العمل حتى يُشَبَّه بها « ما » ، بل كانا يكونان أصلين في ذلك فاعله .

فإن قيل : / « هَلَّا جعلتْ » ليس ، في البيت [المذكور] فعلاً على حكمها ١٤٢

(١) نقل صاحب الجنى عبارة المؤلف ١٩٩

(٢) البيت للنابغة ، وهو في ديوانه ١٢١ ، وفيه « تُرَى كَتَائِبَ خَضْرَاءَ » والجنى ١٩٩

إذا دخلت على المبتدأ أو الخبر ، فرفعت ونصبت ، فتكون ثانية ، 'يضمر' فيها اسمها أمراً أو شأناً كما قال الآخر (١) :

٤٠٤ — وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْنُولٌ

كأنه قال : ليس الأمرُ يَعَصِمُهَا (٢) ، فتكون الجملة خبراً مفسرةً لذلك الضمير ، كما فسرتُ في قوله : شفاء الداءِ مبنولٌ .

فالجواب : أن هذا لا يصح من قبل أن الجملة إذا كانت مفسرةً لذلك الضمير فلا بد أن تكون موافقةً له في إيجابه أو نفيه ، وهو في البيت منفيٌ ، فينبغي أن تكون الجملة منفيةً بحسبه ، ولما دخلت «إلا» في الجملة المفسرة كانت تناقض الضمير لأنه لا يقال : يقوم إلاً زيدٌ ، حتى يتقدم النفي الفعل ، ولذلك منع المحققون من النحويين أن يكون « هو » في قوله تعالى : « وما هو بمزحزحه من العذاب أن يُعمر » (٣) ضميرَ شأنٍ لأنَّ الباء دخلت في الجملة المفسرة دون نفي تسلط عليها ، إذ النفي إنما تسلط على الشأن ، فلا وجه لدخول الباء في خبر المبتدأ ، لأنَّ المعنى والتقدير كان يكون : وما الشأن تعميده بمزحزحه من العذاب ، فلا فرق بين الباء وإلاً في هذه المسألة ، فلا مدخل للشأن في البيت وإثماً « ليس » لمجرد النفي خاصةً كـ « ما » و « لا » .

وعلى ذلك ينبغي أن يُحمل قولهم : « ليس الطيب إلا المسك » (٤) أي : ما الطيب إلا المسك ، للعلة المذكورة بخلاف : « ليس خلق الله مثله » (٥) فإنَّ

(١) نُسب في الكتاب ٧١/١ إلى هشام أخي دُي الرمة وصدرة :

هي الشِّفَاءُ لِذَايَ لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا

وهو في المقتضب ١٠١/٤ ، والأزمية ٢٠٠ ، ومجالس العلماء ٣١٤ ، وابن يعيش ١١٦/٣ ، وفيه « شفاء النفس » ، والمغني ٣٢٧ ، وشواهد المغني ٧٠٤

(٢) في الأصل « يعمر » وهو تحريف ، وذلك إشارة إلى البيت السابق : تهدي كذاب ...

(٣) البقرة ٩٦ (٤) انظر المسألة في الأزمية ٢٠٤ ، مجالس العلماء ١

(٥) انظر الكتاب ٧٠/١

الشان" يصيحُ إضماره هنا ، ولا مانعَ منه ، فافهم هذه المسألة فإنَّ فيها تدقيقَ نظر ، وقد أشار إليها سيبويه في باب « ما » ^(١) ، وبالله التوفيق .

باب الميم

اعلم أنَّ الميمَ تكون حرفاً مفرداً ، وتكون مع غيرها من الحروف مركبة .

باب الميم المفردة ^(٢)

اعلم أنَّ الميم المفردة تنقسم قسمين : قسمٌ أصلٌ وقسمٌ بدلٌ من أصل .

فالقسم التي هي أصلٌ ، لها في كلام العرب ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أنَّ تكونَ أولَ الكلمة موضوعةً في بنائها زائدةً ، وذلك في كلِّ لفظةٍ أصولها ثلاثة أحرفٍ ، وفي أولها الميم ، وذلك في الأسماء لاغير ، نحو مَضْرِبٌ ومَشْهَدٌ ومِفْصَلٌ ومِفْتَاحٌ ومِثْلٌ ومِنْدِيلٌ ونحو ذلك ، لأنه قد ثبتَ بالاستقناعِ أنَّ الميمَ زائدةٌ ولا يسْلُ لِمَ ذلك لأنه مبدأ لغيةٍ فلا يُعلَّل .

فإنَّ كانت أصول الكلمة أزَيدَ من الثلاثة فالميم أصليةٌ نحو : « مرزجوش » ^(٣) و « مردقوش » ^(٤) ، لأنها بوزنِ « عَضْرَقُوط » ^(٥) ، وكذلك الملحق بالاربعةِ نحو / « مهْدَد » ^(٦) في قول الشاعر ^(٧) :

١٤٣

(١) انظر الكتاب ٦٩/١

(٢) انظر في الميم : سر الصناعة الورقة ١٦٢ ، المتع ٢٣٩ ، الجنى ٥٣

(٣) ، (٤) : مرزجوش ومردقوش : اسم نبت .

(٥) العضرقوط : ذكر العِظاء أو هو من دراب الجن .

(٦) مهْدَد : من أسماء النساء .

(٧) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه (مطبوعة بيروت) ٣٥ ، رقيه : « مهْدرا »

و « موعدي » عوضاً من « مهْددا » و « موعِد » . وحان : قرب .

٤٠٥ - حَانَ الرَّحِيلُ وَلَمْ تُودَّعْ مَهْدَدًا

وَالصَّبْحُ وَالْإِمْسَاءُ مِنْهَا مَوْعِدُ

لأنّ مثاله من الرباعي : جَعْفَرٌ ، فِدَالُهُ مَلْحَقَةٌ بِرَاءٍ ، جَعْفَرٌ ، ، ولو كانت زائدةً لَأَدْعِمَ ، فَعِيلٌ : مِهْدٌ ، كما يقال : مِكرٌ مِفرٌ ، لأنها من الكرّ والفرّ ، ومِهْدٌ من المَهْدِ والتمهيد .

الموضع الثاني : أن تكون زائدةً في بناء الكلمة بين حروفها ، فلا يُعْلَلُ أيضاً لأنه مبدأ لفظة ، وذلك قولهم : « دَلَامِصٌ » ^(١) على مذهب الحليل ، لأنّه عنده من الدّلاصِ وهو البراق من كل شيء ، ولذلك قيل للدروع : دِلَاصٌ ، ومنه قول الشاعر ^(٢) :

٤٠٦ - إِذَا جُرَدَتْ يَوْمًا حَسِبْتَ خَمِيصَةً

عَلَيْهَا وَجَرِيَالٌ النَّضِيرُ الدَّلَامِصَا

وقد قلبه فقالوا : « دُمَالِصٌ » ، وقد حذفوا الألف منه فقالوا : « دَلِمِصٌ » ^(٣) و« دَلَمِصٌ » كما قالوا في هدايد ^(٤) : « هَدِيدٌ تَخْفِيفاً » ، وقالوا : لبن « قمارص مأخوذٌ من القرص وهو حدو » ^(٥) اللسان بحمضة فيه ، وقالوا : « هَرْمَاسٌ لِلْأَسَدِ وهو من الهرس وهو الدقُّ والعضُّ » ، قال الشاعر ^(٦) :

(١) الدلامص : البراق الأملس .

(٢) البيت للأعشى ، وهو في ديوانه ١٤٩ ، والشرط الثاني فيه :

عَلَيْهَا وَجَرِيَالًا يُضِيءُ دَلَامِصَا

والنصف ٢٥/٣ ، والمتن ٣٨٦ ، وابن يمش ١٥٣/٩ ، واللسان (نضر) .
والخميصة : كساء معلم ، شبه شعرها به ، والجريال : لون الذهب ، والنضير : الذهب ، والدلامص : البراق .

(٣) في الأصل : « دِلِصٌ » والتصويب من المتن ٢٣٩ (٤) الهدايد : اللبن الخاثر .

(٥) كذا في الأصل ، ولم أجد لها تفسيراً ، لعلها « حرق » .

(٦) البيت للقصيم بن مسلم البكالي كما في اللسان : « خرط » . وضاروط الاست : ماحوالها والنهس : القبض على اللحم ونهسه ، و « فأساغ » في الأصل : « فأساع » وهو تحريف .

٤٠٧ - وَبَيَّتْ أُمُّهُ فَأَسَاغَ نَهْسًا ضَمَارِيْطَ اسْتِيْهَا فِي غَيْرِ نَارٍ
والضَمَارِيْط من الضَّرْط ، وكلُّ ما ذَكَر من هذه الأمثلة موقوف على السماع
لا يُقاسُ عليه غيره لشذوذه ، فاعلمه .

الموضع الثالث : أن تكون في آخر الكلمة وذلك ثلاثة أنواع :

النوع الأول : أن تكون زائدة لغير علة ، بل لبثاق الكلمة ، وذلك مبدأ
لغة وذلك قولهم : مُحَلِّقُونَ مِنَ الْحَلَقِ وَبُلُغُونَ مِنَ الْبُلُغِ وَصَرُطَمٌ مِنَ السَّرَطِ
وهو البلعُ بسهولةٍ وَقَرُطَمٌ إِتْبَاعٌ لَسَرُطَمٍ وهو من الإفراط ، ورأسٌ صِلْدِمٍ
وصِلَادِمٍ في نحو قول الشاعر (١) :

٤٠٨ - أَجْدَرُ النَّاسِ بِرَأْسِ صِلْدِمٍ حَازِمِ الْأَمْرِ شُجَاعٍ فِي الْوَعْمِ
وهو من الصِّلْد أي الشديد القوي ، وقالوا : أَسْدُ ضَبَّارٍ مِنَ الضَّبْرِ وهو الضغط .

النوع الثاني : أن تكون في آخر الكلمة عوضاً من « يا ، التي للدعاء وذلك
في « الله ، خاصة (٢) ، قالوا في الدعاء : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ، معناه : يا الله (٣) ،
قال الله تعالى : « اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ » (٤) وقال تعالى :
« قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ » (٥) ، والدليل على ذلك أنها لا تجتمع معها في الكلام ،
لا يقال : يا اللهم (٦) إلا في الضرورة ، قال الشاعر (٧) :

(١) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ١٠٥ . والرأس : الرئيس ، والصلد : الشديد ،
والوغم : القتال في الحرب . و « أجدر » في الأصل : « أجرد » وهو تحريف .
(٢) هذا رأي البصريين ، انظر الإنصاف ٣٤١ ، وأمالى الشجري ١٠٣/٢ ،
وأسرار العربية ٩٤

(٣) في الأصل : « يا الله » وهو تحريف . (٤) الأنفل ٣٢ (٥) آل عمران ٢٦
(٦) قوله : « يا اللهم » غير واضح في الأصل .
(٧) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الفراء ٢٠٣/١ ، واللامات ٨٦ ، والمقرب ١٨٣/١ ،
والإنصاف ٣٤٢ ، واللسان (أله) ، والهمع ١٥٧/٢

٤٠٩ - وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا سَبَّحْتَ أَوْ هَلَّلْتَ : يَا اللَّهُمَّ مَا
ارْزُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا

وقال آخر (١) :

٤١٠ - إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمًا أَقُولُ : يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

١٤٤ وإثنا زِيدَتْ للتعظيم (٢) / في هذا الاسم خاصة لاختصاصه بأشياء انفرد بها
دون الأسماء ذكرتها في كتاب « التحلية في البسمة والتحلية » زِيدَتْ مشددة
لأنها عوض من حرفين ، وهما الياء والألف في « يا ، قلها .

وزعم الفراء أن الميم منقطعة من « آمنا ، كأن » القائل اللهم يقول : يا الله (٣)
آمنا ، وهذا فاسدٌ لوجود منها : أنها لو كانت الميم من آمنا مقطوعة « تجتمع بينها
وين « يا ، في الكلام ولم يجتمعا ، ومنها : أنها لو كانت مقطوعة منها ما اجتمعت
معا وهي تجتمع معها ، فيقال : اللهم آمنا ، ولا « تجتمع (٤) بين الشيء وما اقتطع
منه ، ومنها : أنها يُدعى بها مع غير « آمنا ، فيقال : اللهم خذ الكفار ، وأنزل
علينا الغيث ، ونحو ذلك من الأشياء المدعو بها ، [فهي] لا ترتبط مع « آمنا » .

النوع الثالث : أن تكون في آخر الكلمة للتكثير ، وذلك قولهم : « سَدَقْ ،
لكبير الشدق ، و « زُرْقُمْ ، للتكثير الزرقة و « مُسْتَهْم ، للكثير الاست ،

(١) نسه أبو زيد في النوار ١٦٥ إلى أبي خراش الهذلي ، وهو في المحصص ١/١٣٧ ،
والإنصاف ٣٤١ ، وابن يعيش ١٦/٢ وفيه « دعوت » عوضاً من « أقول » وابن عقيـل
١٣/٤ ، والأشعرى ٤٤٩ ، والخزائن ٢/٢٩٥

(٢) في الأصل : « للعظم » وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « يا لله » ، وهو تحريف . وصاحب أسرار العربية ٩٤ ينقل عن
الفراء أن الأصل عنده : يا الله آمنا بخير .

(٤) في الأصل : « تجتمع » وهو تصحيف .

و « فُسَّحُمْ ، للمكان الكثير الفسحة ، و « شَجَعُمْ ، للكثير الشجاعة كما قال : (١) »

٤١١ - قَدْ سَالَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعُونَ وَالشُّجَاعُ الشَّجَعَمَا
وكذلك امرأةٌ خَذَلْتُ لَلْخَدَلِ السَّاقِ أَيِ الْمَمْلُتِهَا ، كما قال الشاعر (٢) :

٤١٢ - لَيْسَتْ بِرَسْحَاءَ وَلَكِنْ سُبَّهْمُ وَلَا بِكَرَوَاءَ وَلَكِنْ خَذَلَمُ

ومن ذلك في الضمائر نحو : هما وهم ، وكما وكم ، وأنتما وأنتم ، زِيدَتْ دلالةً على تكثير الواحد لِحِزِّ الاثنيين بالالف بعدهما ، و لِحِزِّ الجمع بالواو بعدها ، وتلك صيغٌ موضوعةٌ للتثنية والجمع ، لامتناء حقيقةً ولا بجموعة حقيقة لأن حقيقة المثنى ما لحِقَتْه ألفٌ ونونٌ مكسورةٌ رفعاً ، وباءٌ ونونٌ مكسورةٌ نصباً وخفضاً ، دلالةً على اثنين ، وله مفرد من لفظه ، وحقيقة المجموع ما لحِقَتْه في المذكر واواً ونوناً مفتوحةٌ رفعاً ، وباءٌ ونوناً مفتوحةٌ نصباً وخفضاً ، إن كان مذكراً مثلاً ، وألفاً وتاءً إن كان مؤنثاً كذلك أو غَيْرَتُهُ (٣) عن المفرد دلالةً على ذلك ، وكان له مفرد من لفظه فتقول : زيدان وزيدتين وزيدون وزيدتين ، وهندان وهندات ، وزبيد وزبيدات ، وهنود ، فإن زالَ عن هذا التقييد فهو اسم جمعٍ كرهط ونفر ، أو اسمٌ جنسٍ كماء وعسل .

(١) البيت للمعاج وهو في ديوانه ٨٩ ، ونسب في الكتاب ٢٨٦/١ إلى عبد بني عيس ، ونسب في اللسان (ضرزم) إلى مساور بن هند . وهو في الخصائص ٤٣٠/٢ ، والمغني ٧٨١ ، والأشعري ٣٩٩ ، يصف رجلاً بخشونة القدمين . والأفعوان والشجاع : ضرب من الأفاعي ، والشجيم : الطويل .

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في المنصف ٢٥/٣ وروايته :

لَيْسَتْ بِكَحْلَاءَ وَلَكِنْ زُرْقُمُ وَلَا بِرَسْحَاءَ وَلَكِنْ سُبَّهْمُ
والمتمتع ٢٤١ ، واللسان والتاج (كرا) . والرسحاء : القليلة لحم الإلية والفخذين ، والسهم : الكبيرة العجز ، والكرواء : انديقة الساقين والذراعين ، وفي الأصل « برعاء » وهو تحريف .

(٣) قوله : « غيرته » غير واضح في الأصل .

وأما الأفعال فلم تجيء الميم فيها مزبدة إلا في أفعال مسموعة تحفظ ولا يُقلى عليها (١) ، فمن ذلك قولهم : تَسْكُنَ الرجلُ من الكون ، وتَمْدَرُعُ من الدروع ، وتَمْتَدِّلُ من التمدل وهو المنع بالتمديد ، وتَمْسَلُمُ إذا دخل في المسلمين من السلم ، وتَمَرَّحَكَ الله من الرَحَب ، وهو السَّعة ، وَمَسْهَلَكُ من السهولة ١٤٥ وتَمَخَّرَقَ الرجلُ / من الخرق وهو الاتساع وفلانٌ يَتَمَوَّلِي علينا من الولاية .

★ ★ ★

القسم التي هي فيه بدل من أصل لها في الكلام ثلاثة مواضع .

الموضع الأول : أن تكون بدلاً من التنوين إذا التقى مع الباء في كلمة أخرى نحو قولك : « عليمٌ بذاتِ الصدور » (٢) و « عليمٌ بالظالمين » (٣) و « بصيرٌ بما يعملون » (٤) ، وشبه ذلك ، وسواء كان التنوين في مرفوعٍ أو منصوبٍ أو مخفوضٍ ، كان إما كان من وجوه المذكورة في باب النون ، لاختلاف في هذا بين العرب والقراء .

وإنما أُبدلَ التنوين ميماً في هذا الموضع لكون النون بعيدةً من الباء في الخرج ، فلم يُمكنهم إدغامها فأبدلوا إلى حرف لا يُدغم فيها مراعاةً لها ويقرب (٥) منها في الخرج ، إذ هما من الشفتين فصارت حالةً بين حالتين لضرب من التخفيف فإذا أبدلوا ميماً لذلك ، فلا يصح إدغامها في الباء لذهاب الغنة ولكن تكون ظاهرة ميماً خالصة فيا غنةً ، لأنها أُخْتُ النون فيها ، ولذلك مُخَصَّتْ بالبدل منها ، فينبغي أن يُنطق بها ميماً بغنةً ، كما يُنطق بها ساكنةً وحدها ، ولا بد من إظهار الجهر في الباء مع ذلك إذ هي حرف مجهور ، وإنما تَبَهَّتْ على هذا لأنني رأيت بعض منتحلي القراءة والعلم بها يقرأها مدغمةً في الباء ولا يُبقي لها غنةً ، وهو خطأ لما ذكرت لك فتفهّمه .

(١) انظر المتع ٢٤٢ (٢) الأنفال : ٤٣ (٣) البقرة ٩٥

(٤) المائدة ٧١ (٥) في الأصل : « وتقرب » وهو تصحيف .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من النون في نفس الكلمة أو في آخرها إذا اتصلت بها باءٌ أيضاً في نفس الكلمة أو من كلمة أخرى ، فالتى هي في نفس الكلمة نحو سَمْعٍ في سَمْعٍ ، وَشَمَاءٌ في شَمَاءٍ ^(١) ، قال تعالى : « قَعُمَيْتَ » عليهم الألباءُ يومئذ ^(٢) وأصله : الألباءُ ، فَقُلِبَتِ النون ميماً مع الباء للعلّة المذكورة في التنوين منها في الموضع قبل هذا ، والتي في آخر الكلمة مع الباء من كلمة أخرى ^(٣) نحو : مِنْ بعد ، وَمِنْ بعيد ، تقول : مم بعد ، ومم بعيد ، وكذلك تقول في النون الحفيفة مع الباء نحو : لا تضرب بكراً ^(٤) ولا تضرب بكراً ، قال الله تعالى : « مِنْ بعد ما جاءتهمُ اليُسرة » ^(٥) ، و « كَتَسَفَعَنَ » [بالنافية] ^(٦) ، فلا خلافَ أيضاً ^(٧) في هذا بين العرب والقرءاء كالتنوين المذكور قبل ، والعلّة المذكورة في الموضعين واحدة ، فتفهمها تُجيبُ بحول الله .

الموضع الثالث : أن تكون بدلاً من لام التعريف ^(٨) ، ولم يأتِ ذلك فيما أعلم إلا ما رُوِيَ عن النعمان بن تَوَلْبٍ قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « ليسَ من أمِّ برٍّ أم صيامٍ » ^(٩) في أم سفر ^(١٠) ، المعنى : ليس من البرِّ الصيام في السفر . قال بعضُ المحمّديّين : لم يروِ النعمان بن تَوَلْبٍ عن النبي ﷺ غير هذا الحديث فهو من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه .

(١) للشبّاء : العذبة الفم (٢) القصص ٦٦

(٣) قوله « أخرى » غير واضح في الأصل .

(٤) ليس ثمة شاهد في هذا المثال ، لعل المبالغة « تقول في نحو لا تضرب بكراً : لا تضربن بكراً » .

(٥) البَيِّنَةُ ٤ (٦) العلق ١٥

(٧) قوله : « أيضاً » غير واضح في الأصل .

(٨) قال صاحب الجنى ٥٣ : « في عدّه هبذه الميم من حروف المعاني نظر لأنها بدل لا أصيل » .

(٩) في الأصل : « الصيام » وهو تحريف .

(١٠) لم أجدهم على هذه اللغة لغة حَمِيْرٍ ، وإنما هو بأل التعريف في البخاري ٣٠/٣ ، ومسلم ١٤٢/٣ ، وأبو داود ٥٦١/١ عن جابر ، وابن ماجه ٥٣٢/١ عن ابن عمر ، وأحمد ٤٣٤/٥

باب الميم المركبة

اعلم أن الميم تتركب مع غيرها من الحروف ، مع الألف : ما ، ومع
الذال : مذ ، ومع النون مكسورة : من ، ومضمومة : من ، ومع
النون والذال : منذ ، ومع العين : مع ، فتلك ستة أحرف .

باب ما^(١)

اعلم أن « ما » في كلام العرب لفظ مشترك يقع تارة اسماً وتارة حرفاً ،
وذلك بحسب عود الضير عليه وعدم عوده وقرينة الكلام ، وحظنا من القسمين
الحرفية ، وهي التي يكون معناها في غيرها ولها في الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون حرف نفي ، وتنقسم لهذا المعنى قسمين :
قسم يدخل على المبتدأ والخبر ، وقسم لا يدخل عليها .

فالقسم الذي يدخل على المبتدأ والخبر للعرب فيها مذاهب : مذهب أهل
الحجاز ونجد أن يجزوها مجرى ليس ، فيرفعون بها المبتدأ اسماً لها وينصبون
خبره خبراً لها ، فيقولون : ما زيد قائماً ، وما عبد الله راكباً ، وذلك تشبيهاً
لها بليس ، إذ هي للنفي مثلها ، وداخله على المبتدأ والخبر مثلها ونفي الحال ، وزاد
بعضهم : وتدخل الباء في الخبر كما تدخل في خبر ليس ، فتقول : ما زيد بقائم ،
كما تقول : ليس زيد بقائم^(٢) .

(١) انظر في « ما » : المقتضب ٤١/١ - ٤٨ ، الأضداد : ١٩٥ ، الأهمية ٧١ ، أمالي
الشجري ٢٣٢/٢ ، المقرب ١٠٢/١ ، ابن عيش ١٠٧/٨ - ١٤٢ ، أسرار العربية ٥٩ ،
الجنى ١٢٩ ، النفي ٣٢٧

(٢) لعل المؤلف ينقل عن أسرار العربية ما يبرضه في هذا الحرف ، فثمة تشابه حرفي
واضح ، انظر ٥٩ وما بعد .

إلا أنهم لا يُعمِلونها عملها إلا بثلاثة شروط : الأول : ألا يدخل على الخبر « إلا » ، فيصير موجباً فينقض التشبيه من جهة النفي إذا دخلت ، يرتفع ما بعدها على الابتداء والخبر ، الثاني ألا يتقدم الخبر على الاسم ، فإن تقدم ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر لأنها حرف ضعيف لا تقوى قوة ليس ، إذ هي فعل على ما ذكر في بابها ، وعمل « ما » ، بحق^(١) الشبه كما ذكر ، الثالث : ألا تدخل عليها « إن » ، الزائدة لشبهها بالنافية ، فكانت تدخل نفي على نفي فصار إيجاباً ، فتقول : ما زيد إلا قائم ، وما قائم إلا أنت ، وما إن زيد قائم ، قال الله تعالى : « ما هذا بشراً »^(٢) فهذا اجتمعت فيه الشروط ، وقال تعالى : « ما أنتم إلا بشر مثلنا »^(٣) ، وقال الشاعر^(٤) :

٤١٣ - قَما إن طَبَّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنايانا ودولة آخرينا
فأما قول الشاعر^(٥) :

٤١٤ - وما الدهر إلا منجنونا بأهله
وما صاحب الحاجات إلا معذبا

فنصب الخبر ، و « إلا » داخلة عليه فيتخرج على أن يكون « منجنونا » مصدرأ مشبهاً كأنه قال : يدور دوراناً مثل دوران منجنون ، فحذف الفعل والمصدر والصفة ومضافها ، وأقيم المضاف إليه / مقام المصدر الأول ، كما قال الشاعر : ١٤٧
- وهو امرؤ القيس^(٦) -

(١) في الأصل : « وبحق » والوار مقحمة ،

(٢) يوسف ٣١ (٣) يس ١٥ (٤) تقدم برقم ١٣١

(٥) لم أمتد إلى قائله ، وهو في المقرب ١٠٣/١ ، وابن يعيش ٧٥/٨ ، والمغني ٧٦ ، والأشعوني ١٢١ ، وشواهد المغني ٢١٩ ، والخزانة ١٣٠/٤ . والمنجنون : الدرباب الذي يُستقى عليه .

(٦) الديوان ١٥ ، والمتع ٥٧٢ ، وابن عقيل ٩٦/١

٤١٥ - إذا التفتت نحوي تَضَوَّعَ رِيحُهَا
نَسِمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيًّا الْقَرَنُفُلُ
أي تَضَوَّعًا مثل تَضَوَّعَ نَسِيم ، فحذف ما قبل « نَسِيم » وأقامه مقام المصدر الأول ، فاعلمه ، ويكون « مُعَذَّبًا » مصدرًا معناه : تعذيبًا ، أي : يُعَذَّبُ تعذيبًا ، كما قالوا : ما أنتَ إِلَّا سِيراً ، أي تسيرُ سِيراً ، ومعذبٌ ك : مُمَزَّقٌ في قوله تعالى : « وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ » (١) .
وأما قول الآخر (٢) :

٤١٦ - فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ
إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشُرٌ
فنصب « مثلاً » وهو خبرٌ مقدم ، فيخرجُ على أنه لحيق « مثل ما أنكم تطيقون » (٣) ، على قراءة « من فتح » مثلاً ، قال الشاعر (٤) :

٤١٧ - تَتَدَاعَى مَنَخِرَاهُ بِيَدَيْهِ مِثْلَ مَا أُنْثَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ
وقيل : إنَّ البيتَ للفرزدق وهو تميمي ، فلمَّا صار إلى الحجاز سمع عربته ينصبون خبراً « ما » مع التأخير فظنَّ أنَّ مذهبهم مع التقديم ذلك ، فنطقَ به .

(١) سبأ ١٩ ، وانظر المغرب ١/١٠٣

(٢) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٢٢٣ ، والكتاب ١/٦ ، ومجالس العلماء ١١٣ ،

والمغرب ١/١٠٢ ، والمغني ٨٧ ، والأشعوني ١١١ ، والميني ٩٦/٢ ، والحزانة ١٣٣/٤

(٣) نص الآية : « فَوَرَبِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ ... » التواريخ ٢٣ . وقراءة العامة بالفتح ، وقرأ حزة والكسائي والأعشى وأبو بكر « مثل » بالرفع على أنه صفة لـ « حق » قبلها ، انظر القرطبي ٦٢١٣ ، النشر ٣٦١/٢

(٤) لم أعتد إلى قائله ، وهو في المغرب ١/١٠٢ ، وابن يعيش ١٣٥/٨ ، واللسان (حمض) . ويبدو أن المؤلف يرى أن « مثله » مرفوع إلا أنه مبني على الفتح لإضافته إلى مبني ، وانظر في هذه المسألة : ابن يعيش ١٣٥/٨ ، المغرب ١/١٠٢

على لغتهم فغلط ، وهذا فاسد من وجهين : أحدهما أن العربي إذا تكلم على لغة قومه فلا بد أن يأتي بها كما يأتون ، ولا يخرج عن لغتهم إلى الفساد ، والوجه الآخر : أن العربي لا يقيس تأخيراً على تقديم ولا يتفقه ، وإنما ذلك حظ النحوي ، وإنما ينطق العربي بلغته الطبيعية ، وإنما يسمع ولا يقول شيئاً لا يقوله قومه وأهل لغته ، ولا غير أهل لغته ، فليحزن ، وإنما اللحن في حقنا خاصة .

ومذهب بني تميم وغير أهل الحجاز ونجد أن يرفعوا بعدها مبتدأ والخبر على الأصل وهو القياس ، ولا يُراعون تشبيهاً ، وإنما ذلك لعدم اختصاصها بالأسماء والأفعال ، وما لا يختص بل يدخل على النوعين لا عمل له بحكم الأصل ، وهذا أصل يجب اتباعه في باب عمل الحروف وعدم عملها فإنه ينتفع به في العربية ، فاعلمه .

والقسم الذي لا تدخل عليها ^(١) هي الداخلة على الفعل الماضي والمضارع ، فإذا دخلت على الماضي تركته على معناه من المضي ، وإذا دخلت على المضارع تخلصته للحال فتقول : ما قام زيد ، وما يقوم زيد ، فإن قلت : « ما يقوم زيد غداً ، فالحكم لـ « غداً » في التخليص للمستقبل ، فإذا لم يدخل عليه « غداً » ولا غيرها من التلخيص للاستقبال فحيث تكون مخلصته للحال ، وهذا بحكم الاستقراء ، قال الله تعالى : « وما كانوا لؤمنين » ^(٢) / وقال تعالى : « وما يعلم جنود ربك إلا هو » ^(٣) ولا عمل لها في الفعل لعدم ^(٤) اختصاصها به ، فاعلمه .

١٤٨

الموضع الثاني : أن تكون مصدرية ، ومعنى ذلك أنها تُصيرُ الفعل الذي بعدها في تأويل المصدر وموضعه ، وتدخل على الجملة الفعلية غالباً كقولك : أعجبني ما صنعت ، وعملت ما عملت ، وعجبت مما فعلت أو تفعل ، أي : صنعك ^(٥) وعملك و [مِنْ] فعلك ، قال الله تعالى : « والله يعلم صنعك »

(١) أي : على المبتدأ والخبر . (٢) الأعراف ٧٢

(٣) المدثر ٣١ (٤) في الأصل : « إلا لعدم » ر « إلا » مقحمة .

(٥) في الأصل : « من صنعك » و « من » مقحمة .

ماتصعون ، (١) و « الله عليم بما يفعلون » (٢) و « لا أعبد ما تعبدون » (٣) ، وهو كثير ، وقد يجوز بعدها الجملة الاسمية قليلاً ، قال الشاعر (٤) :

٤١٨ - أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوُلْدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ

واعلم أنه قد يتسامح في المصدرية فتعرب ظرفاً لا قامتها مقام الظرف ، نحو قولك : « لا أكلتمك ما طلعت الشمس وما غاب القمر » ، وما قام الليل والنهار . والتقدير : زمان طلوع الشمس ومدة مغيب القمر ومدة دوام الليل والنهار ، قال الله تعالى : « ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون » (٥) ، أي : مدة استطاعتهم السمع ومدة كونهم مبصرين .

— وإذا أضيفت « كل » إليها أعربت ظرفاً بإعرابها نحو قولك : « لا أكلتمك كلما طلعت الشمس وكلما غاب القمر » ، قال الله تعالى : « كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفاها الله » (٦) ، وقال الشاعر (٧) :

٤١٩ - بِأَضِيعَ مِنْ عَيْنَيْكَ لِلدَّمَعِ كُلِّمَا

تَوَهَّمتَ رَبْعًا أَوْ تَذَكَّرْتَ مَنْزِلًا

(١) العنكبوت ٤٥ ، وفي الأصل : « إن الله » وليس ثمة آية على ذلك .

(٢) النور ٤١ (٣) الكافرون ٢

(٤) البيت للمرار بن منقذ الأسدي ، كما في الكتاب ١١٦/١ ، وهو في منازل الحروف

٦١ ، وأما الشجري ٢/٢٤٢ ، والأزهية ٨٨ ، والمقرب ١/١٢٩ ، والمغني ٣٤٤ ،

واللسان : علق ، وشواهد المغني ٧٢٢ ، والخزانة ٤/٩٣ ، منسوباً إلى المرار بن سعيد

الفقسي . والثمام : شجر إذا يبس صار أبيض ، والمجلس من النبات : المختلط رطبه بيبسه .

وانظر رأي الهروي في « ما » هنا : الأزهية ٨٨

(٥) هود ٥٠ (٦) المائدة ٦٤

(٧) الصدر في الأصل وقع فيه سقط وتحريف .

مَا ضِيعَ مِنْ عَيْنَيْكَ أَلَمَّا كُلِّمَا

وهو لذي الرمة ، في ديوانه ٦٧١ ، وثعلب ٢/٣٤٥ ، والقي ١/٢٠٦

واعلم أنه لا يجوز [تقديم] شيء من صلة هذه المصدرية - ظرفية - كانت أو غير ظرفية - عليها ، ولا يفصل بينها وبينها (١) ، ولا بين أبعاضها بأجنبي ، لأنها معها كالكلمة الواحدة ، والكلمة الواحدة لا يقدم بعض حروفها على بعض ولا يفصل بما ليس منها .

و « ما » هذه عند البصريين حرف ، لأنها لا يعود عليها ضمير من صلها ، وبهذا 'يفرق' بين حرف الموصولات واسمها وبعض الكوفيين والأخفش يجعلها إذا كانت مصدرية اسماً ، ويبعدُ عليها من صلها ضمير المصدر إن كان الفعل غير متعدي ، وكذلك إن كان الفعل متعدياً ، فإذا قلت : « أعجني ماصنعت » ، فتقديره عندهم : ما صنعت ، فالهاء تعود على « ما » التقدير عندهم : الصنع الذي صنعت ، وهذا تكلف لا ضرورة تدعو إليه ، وإن كان يمكن أن يقال به إن كان ضمير المصدر بارزاً نحو قوله (٢) :

٤٢٠ - هذا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ

أي : يدرس الدرس ، وأما إذا لم يكن في اللفظ ضمير فلا حاجة تدعو إلى تقديره ، إذ الفائدة تحصل دونه ، فاعلمه / .

١٤٩

الموضع الثالث : أن تكون زائدة ، وأنواعها في هذا الموضع تتعبد ، لكن تنحصر في أربعة أقسام : قسم يكون دخولها كخروجها ، وقسم يلزم في اللفظ ، وقسم تكف عن عمل ما تدخل معه ، وقسم توطئ للدخول ما اتصل به للدخول على ما لم يكن له دخول عليه .

القسم الأول : أن تقع بعد « إذا » الظرفية ، جائزة قياساً نحو : إذا ما قمت أكرمته ، وإذا ما جلست أجلس ، قال الشاعر (٣) :

(١) أي : بين ما المصدرية وصلتها . (٢) تقدم برقم : ٣٢٩
(٣) البيت لجعفر بن عثبة الحارقي ، كافي الحاشية ١/ ١٣٤ ، وانمني لمن : أخبر من بموت .

٤٢١ - إِذَا مَا أَتَيْتَ الْحَارِثِيَّاتِ فَاَنْعِنِي لَهْنٌ وَخَبْرُهُنَّ أَلَّا تَلَا قِيَا
وقال آخر (١) :

٤٢٢ - إِذَا مَا بَكَيْ مِنْ خَلْفِهَا انْخَرَفَتْ لَهُ
بَشَقٌ ، وَشَقٌّ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلْ
أي : إذا أتيت ، وإذا بكى . وبعد « إن » الشرطية جائزة أيضاً قياساً
نحو : « إِمَّا تَقُومَنَّ فَاِنِّي أَقُومُ » قال الله تعالى : « فَاِمَّا تَنْفُقْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرٌّ
بِهِمْ مَنْ خَلَفَهُمْ » (٢) ، وقال الشاعر (٣) :

٤٢٣ - فَاِمَّا تَرَيْنِي وَلي لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى رِبَهَا
أي : فإن تنفقنهم ، وإن تريني . وبعد الكاف في نحو : « فَعَلْتُ كَمَا فَعَلِكِ »
وكما زيد ، أي : كفعلك وكزيد . وبعد « كي » الناصبة في نحو قول الشاعر (٤) :

٤٢٤ - أَرَدْتُ لَكِيْمًا أَنْ تَطِيْرَ بِقِرْبَتِي فَتَتَرُكْهَا شَتًّا بَيْبِدَاءَ بَلَقْـحِ
أي : لكي تطير ، وما وأن زائدتان ، وبعد « ليت » إذا كانت عاملةً نحو قوله (٥) :

٤٢٥ - أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا
وبعد « رب » في نحو قوله (٦) :

٤٢٦ - رَبُّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاهِ
أي : رب ضربية ، وبين الجار والمجرور في نحو قوله تعالى : « فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنْ
اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ » (٧) و « فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ » (٨) أي : فبرحمته وببنقضهم ، ففي هذه

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٢ (٢) الأنفال ٥٧
(٣) تقدم برقم ١٢١ (٤) تقدم برقم ٢٨٧ (٥) تقدم برقم ٣٩٩
(٦) تقدم برقم ٢٤٥ (٧) آل عمران ١٥٩ (٨) النساء ١٥٥

الموضع يجوز دخولها بالقياس لكثرة وجودها فيها زائدة لمعنى التوكيد ، وما عداها
فموقوف على السماع كقوله (١) :

٤٢٧ - أَيَا ظَعْنَةً مَا شَيْخٍ كَبِيرٍ يَقَنَّ بِأَلِي

القسم الثاني اللازم للكلمة نحو قولهم : ضربته ضرباً ما ودققته دقاً ما وقولهم :
افعل ذلك أمراً ما ، أي : أول كل شيء ، على أن بعضهم قد زعم أن « ما » في
هذا الموضع اسم في معنى الصفة للتعظيم والتكثير ، والصحيح أنها حرف يفيد
التوكيد كما تفيد النون في نحو : لتضربن ولتسكرن من ، وتقدير الحرف مكان
الاسم لا يخرججه بمجرد التقدير إلى الاسمية ، وقد مضى الكلام في هذا .

وهذا النوع من الزيادة اللازمة الذكر (٢) لتصلاح اللفظ ، إذ هي زائدة في
الأصل على الكلمة ، وأفادت فيها معنا (٣) معنى يزول بزوالها ، فهي كالآلف
واللام في الذي والقي واللات والعزى / والآن ، لأن تلك الأسماء معارف لغيرها ١٥٠
ولأنها لزم اللفظة لتصلاحها (٤) ، ولمعنى آخر ليس هذا موضع ذكره .

القسم الثالث : المستغيرة بالكف (٥) عن العمل ، وتسمى « الكافشة » وهي
اللاحقة لـ « إن » وأن » وكان » وليت ولعل » ورب » وبين » ، هذه الحروف كلها
أصلها العمل فيما بعدها كما ذكر في أبوابها ويذكر ، فإذا دخلت « ما » عليها
إذ ذاك كفستها عن العمل من نصب ورفع وخفض وارتفع على الابتداء والخبر
فتقول : إننا زيد قائم ، وعلمت أنها عمرو منطلق ، وكأنها أخوك شاخص ،
وليما بكر قائم ، ولكننا (٦) أخوك ذاهب ، ولعلنا عبد الله راكب ، وربما الرجل

(١) تقدم برقم ٢٦٢ (٢) قوله : « الذكر » غير واضح في الأصل .

(٣) أي : أفادت في الكلمة مع « ما » .

(٤) في الأصل : « لصلاحها » وهو تحريف .

(٥) في الأصل : « بالكاف » وهو تحريف .

(٦) في الأصل : « لكيا » وهو تحريف .

ذاهبٌ ، وبينما عبده الله قائمٌ أقبل عمرو ، قال الله تعالى : « إني أنا الله واحدٌ » (١) ، وقال تعالى : « اعلموا أني الحياة الدنيا لعبٌ ولهوٌ » (٢) ، وقال الشاعر (٣) :

٤٢٨ - وَكَأَنَّمَا بَدْرٌ وَصِيلٌ كُتِيفَةٌ وَكَأَنَّمَا مِنْ عَاقِلٍ أَرْمَامٌ

وقال آخر (٤)

٤٢٩ - رَبُّمَا الطَّاعِنُ الْمُؤَثَّلُ فِيهِمْ

وقال آخر (٥) :

٤٣٠ - أَلَا كَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا

برفع الحمام ، وقال الآخر (٦) :

٤٣١ - وَبَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي الْأَحْيَاءِ مُغْتَبِطٌ

إِذْ هُوَ فِي الرَّمَسِ تَعْفُوهُ الْأَعَاصِيرُ

القسم الرابع : الموطئة : وهي الداخلة على « إن » ، و « أن » ، و « كأن » ، و « لكن » ، و « لعل » ، و « رب » ، المذكورات ، إذا دخل شيء من ذلك على الفعل لأنه عامل في الأسماء كما ذكر ، فإذا دخلت « ما » ، المذكورة وطئت ما تدخل عليه من ذلك للدخول على الفعل ، فلذلك قيل لها موطئة ، وبعضهم يقول : مبيئة ، لأنها أيضاً تهتئ ذلك للدخول على ما لم تكن تدخل عليه قبلها ، فتقول : إني يقوم زيد ، وعلمت أني يقوم زيد ، وكأنما يقوم زيد ، ولكننا يقوم

(١) النساء ١٧١ (٢) محمد ٣٦

(٣) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١١٦ . يقول : كأن هذه المواضع متصلة لسرعة فاقته .

(٤) تقدم برقم ٢٤٣ (٥) تقدم برقم ٣٩٩

(٦) نسب في اللسان : « دهر » إلى عثير بن لييد العذري ، أو لحريث بن جبلة العذري ، ونسب في التاج : « دهر » إلى أبي عيينة المهلي . وهو في سر الصناعة ٢٥٧ ، وأمالى القالي ١٧٧/٢

زيدٌ ، ولعلّما يقوم زيدٌ ، وربّما يقوم زيد ، قال الله تعالى : «إِثْمًا بِخَشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ» (١) ، وقال : «إِثْمًا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنَّ شَاءَ» (٢) ، وقال : «كَائِبًا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ» (٣) ، وقال الشاعر (٤) :

٤٣٢ - وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِجَدِّ مُؤْتَلٍ
وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلِ أَمْثَالِي

وقال آخر (٥) :

٤٣٣ - أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقِيدَا

وقال تعالى : «رُبَّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ» (٦) .

باب مُدْ (٧)

اعلم أن «مُدْ» يكون ما بعدها من الزمان مرفوعاً أو مخفوضاً ، فإذا كان مرفوعاً فهي اسمٌ ، ولا حاجة / لنا بالكلام عليها إذ ذاك ، وإذا كان ما بعدها مخفوضاً فهي حرفٌ جرٌّ تتعلّقُ بما قبلها من الفعل أو ما في تقديره ، أو ربما بعدها إن أُخِرَ (٨) عن مرتبته من التقديم .

-
- (١) فاطر ٢٨ (٢) هود ٣٣ (٣) الأنعام ١٢٥
(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٣٩ ، واللسان (أثل) ، والمغني ٢٨٤ ، وابن يميّش ٧٩/١ ، والميني ٤٥/٣ ، والهمع ١١٠/٢ ، وشواهد المغني ٨٨٠
(٥) البيت للفرزدق ، وهو في ديوانه ٢١٣/١ ، والأزهية ٨٧ ، وأمالى الشجري ٢٤١/٢ ، وابن يميّش ٥٤/٨ ، والمغني ٣٢٠ ، والأشعوني ١٤٣ ، وشواهد المغني ٣٩٣
(٦) الحجر ٢
(٧) انظر في «مد» : المقتضب ٣٠/٣ ، أسرار العربية ١٠٧ ، الإنصاف ٣٨٢ ، المقرب ٢٠١/١ ، والمخصص ٥٣/١٤ ، والجنى ١٢١ ، والمغني ٣٧٢ ، والهمع ٢١٦/١ .
(٨) في الأصل : « وخر » .

ثم إنَّها لا يخلو أن تدخل على ما أنتَ فيه من الزمان كالساعة والوقت واليوم والحين أو الآن أو شبه ذلك ، أو تدخلَ على زمان ماضٍ ، فإنْ دخلتْ على ما أنتَ فيه كما ذُكر فبابها الخفضُ ، لا تخرجُ عنه وتتقدَّر به في ، الظرفية فيكون معناها الرعاء فتقول : « ما رأيتُه مذ يومنا ومذ وقتنا ومذ ساعتنا ومذ الآن ، ، أي : في هذه الأوقات .

وإنْ دخلت على زمانٍ ماضٍ فالخفض لها فيه قليلٌ ، والبابُ الكثير الرفعُ فهي حينئذٍ اسمٌ .

ثم إنَّ الماضيَ كي تخفِضَه لا يخلو أن يكونَ معدوداً أو غيرَ معدودٍ فإنْ كان معدوداً كانت حرفَ غايةٍ في المعنى ، نحو : « ما رأيتُه مذ يومين ومذ ثلاثة أيام ، ، والمعنى : أمدٌ انقطاع الرؤية يومان أو ثلاثة أيام

وإن كان غيرَ معدودٍ كانت لابتداء الغاية كـ « من » في الأمكنة نحو قولك : « ما رأيتُه مذ يوم الخميس ، المعنى : أمد ابتداء انقطاع الرؤية يوم الخميس قال الشاعر (١) :

٤٣٤ - لِمَنِ الدِّيارُ بِقِنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرٍ

رواه بعضهم : « من حَجَجٍ ومن دهر ، على تقدير : « من تمر حَجَجٍ ، ومن تمر دهر ، لأنَّ « من » لا تدخل على الأزمنة (٢) ، فإنْ دخلتْ فعلى تقدير مجرورٍ غير زمانٍ مُحذِفٍ وأقيم الزمان المضاف إليه مقامه كقوله تعالى :

(١) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ٨٦ وروايته : من « حَجَجٍ » والأزمنة ٢٩٢ - ٢٩٣ والمخصص ٦٩/١٤ ، وابن عيش ١١/٨ ، والإلصاف ٢٧١ ، واللسان (حَجَر) ، والمفني ٣٧٣ ، وشراذه ٧٥٠ ، والحزانة ١٢٦/٤ . والقناة : الجبل الصغير ، أقسوين : خلون .

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن « من » يجوز استعمالها في الزمان والمكان . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان ، انظر الانصاف ٣٧٠

« لَسَجْدٌ أُتْسَى عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ »^(١) ، أي : من تأيس أول يوم ، وكذلك قول الشاعر^(٢) :

٤٣٥ - مِنْ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ لَا تَرَى

مِنَ الْقَوْمِ إِلَّا خَارِجِيًّا مُسَوِّمًا

أي : من طلوع الصبح ، والكوفيون يميزون دخولها على الأذن بمنزلة « منذ » كما ذكرت لك ، والصحيح ما ذكرت لك من التقدير بعدها ، لأنه الباب فيها ، وإذا أمكن أن يطرد الباب في شيء كان أولى .

واعلم أن « مذ » المذكورة لا يتقدمها في الأفعال إلا « النفي » نحو : ما رأيت مذ يومنا ، أو الموجب الدائم نحو : سرت مذ يومنا ، ولا تدخل إلا على الزمان لفظاً كما ذكر أو تقديرأ نحو : ما رأيت مذ أن الله خلقي ، التقدير : مذ زمن خلق الله إياي ، وكذلك قولهم : ما رأيت مذ الحجاج أمير ، التقدير : مذ زمان إمارة الحجاج .

وإذا وقع بعدها الزمان فمن العرب من يعتد بالزمان كله / في العمل أو ١٥٢ نفيه ، ومنهم من يعتد بالظرفين ، ومنهم من يعتد بالأقل دون الأكثر ، ولا يقولون سرت [مذ] يومين أو ثلاثة أيام ، ويريدون بعضها^(٣) .

واختلاف النحويون : هل هي حرف قائم بنفسه أو هي مقتطعة من « منذ »

(١) الثوبة ١٠٨

(٢) البيت للحصين بن الحمام المري كما في الفضليات ٦٥ وروايته :

لَدُنْ غَدْوَةٍ حَتَّى أَتَى اللَّيْلُ مَا تَرَى مِنْ الْخَيْلِ إِلَّا خَارِجِيًّا مُسَوِّمًا

وهو في الحاسة ١٤٦/١ ، والمقرب ١٩٨/١ ، والحزانة ٣٢٣/٢ . والخارجي من الخيل الجواد في غير نسب تقدم له ، كأنه نبغ بالجوذة . ومن الناس من يخرج شجاعاً وهو ابن حبان . والموسم : الذي عليه علامة يعرف بها .

(٣) انظر المقرب ٢٠١/١

فقال بعضهم : هي حرف قائم بنفسه غير مقتطع لأنه مبني متوغل في البناء لا يطلب له وزن ، وقال بعضهم ^(١) : هو مقتطع من منذ واستدل بأنه إذا صغر قيل فيه : مُنَيْد ، والصحيح أنه إذا كان اسماً فهو مقتطع من « منذ » بدليل التصغير المذكور وهو يرد الأشياء إلى أصولها ، وأما إذا كان حرفاً فهو لفظ قائم بنفسه ، لا يطلب له اشتقاق ولا وزن ولا أصل ، فهو لفظ مشترك بين الاسم والحرف ^(٢) .

باب من المكسورة الميم ^(٣)

اعلم أن « من » تنقسم قسمين : قسم لا تكون زائدة وقسم تكون زائدة . فالقسم الذي لا تكون زائدة لها خمسة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون لا ابتداء الغاية في المَن في بنزلة « مذ » في الزمان فتقول : رأيت الهلال من داري ، وتجلت الطعم من البصرة إلى الكوفة ، قال الله تعالى : « من ورائهم جهنم » ^(٤) وقال « من وراء حجاب » ^(٥) ، وقال : « والله من ورائهم محيط » ^(٦) ، ولا تدخل على الزمان إلا على تقدير المصدر ، كما ذكر في باب « مذ » .

-
- (١) نسبة صاحب الجنى ١٢٢ ، إلى الجمهور ، وذكر أدلتهم .
 (٢) نقل هذا الرأي عن المؤلف كل من : الجنى ١٢٢ ، المغني ٣٧٤ ، الأشموني ٢٢٩/٢ (مع الصبان ط الحلبي) ، وشرح التصريح للأزمري ٢١/٢
 (٣) انظر في « من » : الأضداد ٢٥٢ ، الأزهية ٢٣٢ ، أمالي الشجري ٣٠٩/٢ ، المقرب ١٩٧/١ ، ابن يعيش ١٠/٤ ، ١٠/٨ ، ١٣٧ ، الجنى ١٢٣ ، أسرار العربية ١٠٤ ، المغني ٣٥٣
 (٤) الجانية ١٠
 (٥) الأحزاب ٥٣ ، ونص الآية : « وإذا سألتهم منافعاً فسألوه من وراء حجاب » وفي الأصل : « ومن » والواو مقحمة .
 (٦) البروج ٢٠

الموضع الثاني : أن تكون لابتداء الغاية وانتهائها ^(١) ، نحو : أخذتُ الدرام من الكيس من داري .

الموضع الثالث : أن تكون لبيان الجنس نحو قولك : قبضتُ رطلاً من قمح وكراً ^(٢) من شعير ، ومثلاً ^(٣) من مهن ، وخاتماً من حديد ، ومشيتُ ميلاً من الأرض ، قال الله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم » ^(٤) ، وقال : « وبما أنفقوا من أموالهم » ^(٥) ، وأما قوله تعالى : « ويُنزّل من السماء من جبالٍ فيها من بردٍ » ^(٦) فـ « من » الأولى فيها لابتداء الغاية كما تقدم ، و « من » الثانية لبيان الجنس ، والمعنى : من جبالٍ من بردٍ في السماء . وقد قيل إنَّها لغير ذلك وهذا أظهر .

الموضع الرابع : أن تكون للتبعض نحو : « كل من هذا الطعام والبس من هذه الثياب وخذ من هذه الدراهم ، ومنه قوله تعالى : « لن تناولوا البر » حتى تنفقوا مما تحبون » ^(٧) وتَحْتَمِلُ « من » في قوله تعالى : « واكلوا مما رَزَقَكُمْ الله حلالاً طيباً » ^(٨) ، أن يكون المعنى : بعض ما رزقكم الله . وكثيراً ما تقرب التي للتبعض من التي لبيان الجنس ، حتى لا يُفَرَّقَ بينها إلا بمعنى خفي ، وهو أن التي للتبعض تقدّر بـ « بعض » ، والتي لبيان الجنس تقدّر بتخصيص الشيء / دون غيره ، فاعلمه .

١٥٣

الموضع الخامس : أن تكون للمزاولة ^(٩) بمعنى « عن » تقول : رويته من فلان ، وأخذته من حاجة ، قال الله تعالى : « الذي أطعمهم من جوعٍ وآمنهم من خوفٍ » ^(١٠) ، أي : عن ذلك كله .

★ ★ ★

-
- (١) قال صاحب الجنى ١٢٥ : « وكون من لانتها الغاية هو قول الكوفيين » .
 (٢) الكر : مكيال لأهل العراق . (٣) المن : مكيال يوزن به . (٤) التوبة ١٠٣ .
 (٥) النساء ٣٤ (٦) النور ٤٣ (٧) آل عمران ٩٢ (٨) المائدة ٨٨
 (٩) أي المجاوزة ، وفي الأصل : « المزاولة » وهو تحريف . (١٠) قريش ٤

القسم الذي تكون فيه زائدة^(١) تنقسم قسمين : قسم لنفي الجنس وقسم لاستغراق نفيه ، ولكل واحد منهما ثلاثة مواضع : النفي والاستفهام والنهي ، وكل واحد منها في الفاعل والمفعول والمبتدأ ، إلا النهي فهو فيها دون المبتدأ .
الموضع الأول : النفي في الفاعل ، نحو : ما قام من رجل ، فهذا لنفي الجنس^(٢) ، المعنى : ما قام رجل ، وفي المفعول : ما رأيت من رجل ، المعنى : ما رأيت رجلاً ، وفي المبتدأ : مالك من حولي ولا قوة ، المعنى : مالك حولي ولا قوة ، قال الله تعالى : « ما لكم من إله غيري »^(٣) ، وتقول في التي لاستغراقه في الفاعل : ما جاء من أحدي ، المعنى : ما جاء أحد ، وفي المفعول : ما رأيت من أحد ، أي : ما رأيت أحداً ، وفي المبتدأ : ما في الدار من أحدي ، أي : ما في الدار أحد ، قال الشاعر^(٤) :

٤٣٦ — عَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ

والفرق بين نفي الجنس واستغراق نفيه أن التي لنفي الجنس يحتمل ما بعدها أن ينفي مفردة اللفظي أو جنسه المعنوي ، فيحتمل أن تريد جنس الرجال ، ويحتمل أن تريد الرجل الواحد ، والتي لاستغراقه لا تنفي إلا الجنس بكليته ولا تبقي منه شيئاً ، فاعلمه .

الموضع الثاني : الاستفهام في الفاعل ، نحو : هل قام من رجل ، أي : هل قام رجل ، فهذا لنفي الجنس ، وفي المفعول : هل رأيت من رجل ، أي : رجلاً ، وفي المبتدأ : هل في الدار من رجل ، أي : رجل ، قال الشاعر^(٥) :

(١) انظر شروطها في : المغني ٣٥٨

(٢) كتب على جانب الصفحة بخط مغاير الأصل : فهذا المثل يحتمل نفي الوجه الواحد أو الجميع .

(٣) الأعراف ٥٩ (٤) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه ٢ ، صدره :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا نَأْسًا لَهَا

وهو في اللسان (أصل) ، والأشعري ٨٢٠ ، والخزانة ١٢٢/٤

(٥) البيت لسيرين أخت مارية القبطية ، وهو في الأغاني ٦٧/١٢ ، والتكملة ٢٤٢/١

وشواهد المغني ٣٣٥ ، والروافي في العروض والقوافي ١٦٨

٤٣٧ - هَلْ عَلَيَّ وَنَحْكَمَا إِنَّ عَشِيقْتُ مِنْ حَرْجٍ

وتقول في الذي لاستغراقه في الفاعل : هل قام من أحدي ، أي : هل قام أحدٌ وفي المفعول : هل رأيت من أحدي ، أي : أحدًا ، وفي المبتدأ : هل في الدار من أحدي أي : أحدٌ .

والفرق بين الجنس واستغراقه في الاستفهام هو الفرق بينها في موضع النفي ، فاعرفه .

الموضع الثالث : النفي في الفاعل ، نحو : لا يقيم من رجلٍ ، أي : [لا] يقيم رجل ، فهذه لنفي الجنس ، وفي المفعول : لا تضرب من رجلٍ ، أي : رجلًا ، ولا يصحُّ النفي في المبتدأ ، إذ لا يكون إلا في الفعل ، وتقول في الذي لاستغراقه في الفاعل : لا يقيم من أحدي ، أي : أحدٌ ، وفي المفعول : لا تضرب من أحدي أي : أحدًا ، ولا يصحُّ في المبتدأ لما تقدم ، والفرق بين الجنس واستغراقه في السبي هو الفرق بينها في النفي والاستفهام ، فاعلمه .

/ وقد تكون « من » زائدة عند الكوفيين في الواجب ، وحكوا : ١٥٤ « قد كان من مطر » (١) ، وهو عند البصريين غير الأخفش مؤوّلٌ ، أي : حادثٌ من مطر ، أو كائن من مطر ، وبعد فهو قليل لا يُقاسُ عليه .

واعلم أن من العرب من يحذف نون « من » إذا كان بعدها لامٌ التعريف ، فيقول : مل قوم في : من القوم ، ومثلان في : من الآن ، قال الشاعر (٢) :

٤٣٨ - أبلغ أبا دختنوس مألكة غير الذي [قد] يُقال ملكذب وقال آخر (٣) :

(١) انظر المغني ٣٦٠

(٢) لم أمتد إلى قوله ، وهو في الخصائص ٣١١/١ ، وأما الشجري ٩٧/١ ، وابن يعيش ١٠٠/١ ، واللسان (ألك) . والمألكة : الرسالة .

(٣) البيت لأبي صخر الهذلي كما في أمالي القالي ١٤٦/١ ، وهو في الخصائص ٣١٠/١ واللسان : « أين » ، وابن يعيش ٣٥/٨ ، والشذور ١٢٨ ، والدرر ١٧٥/١

٤٣٩ - كَاتَّهْمَا مِلَانَ لَمْ يَتَغَيَّرَا وَقَدَّمَرَّا لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ
أي : من الآن .

باب مَنْ المضمومة الميم^(١)

اعلم أنَّها حرف جرّ تخفّض المقسم به كالباء والواو ، إلاّ ، أنه اختصّ بالدخول على الربّ ، كما اختصّت التاء بالدخول على الله ، ويجوز في نونها الإظهار والإدغام مع واء « رَبِّ » .

هذا قول بعضهم ، والأظهر عندي أن تكون اسماً مقتطعة من « ائمن » التي هي اليَمْنُ عند سيّويه رحمه الله ، وجمع « يمين » عند الفراء^(٢) ، إذا قالوا : ائمن الله لأفعلن^(٣) ، لوجهين : أحدهما : أن معنى « مَنْ ربي » ، « ائمن الله » واحد ، وليست حرف جرّ ، لأنها لو كانت حرف جرّ لأوصلت ما بعدها إلى ما قبلها ، ولا يستقيم هنا أيضاً لها لفساد المعنى ، والثاني أننا وجدنا « ائمن » تحذف منها النون ، فيقال : « ائمّ الله » ، والألف والياء والنون ، فيقال : « ائمّ الله » ، بالفتح والضم والكسر ، فلا يبعد أن تحذف ألفها وباءها ، فتبقى « مَنْ » ، فيكون هذا الحذف^(٤) من التصرف فيها به ، كما تُصرف فيها بغيره من الحذف ، إلاّ أنّها لما لزمّت الرفع بالابتداء في القسم لا تير واتصلت بالمقسم به اجتمعت ضمة ميمها مع ضمة نونها مع حركة ما بعدها فجرت مجرى طنب وعُنق فحُفِّقَت بالسكون ، فقليل : « مَنْ »^(٥) ، كما قيل : طنب وعُنق ، ولذلك جاز إظهار نونها مع الراء دلالة على أصل التحريك^(٥) ، كما قال بعضهم في

(١) انظر في « مَنْ » : الجنى الداني ١٢٩

(٢) انظر في هذه المسألة الإنصاف ٤٠٤

(٣) في الأصل : « للحذف » وهو تحريف .

(٤) في الأصل : « من » وهو تحريف .

(٥) ولو لم تكن في الأصل حركة لأدغمت النون في الراء .

قوله تعالى : « إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْحَسَنِينَ » (١) على قراءة « قَنْبَل » (٢) : « إِنَّ الْأَصْلَ فِي « يَصْبِر » الضم ، ولكنه مُكَنَّ لِمَا حَصَلَتْ الرَّاءُ مضمومة بين الباء المكسورة والفاء فصار خروجٌ من كسرٍ إلى ضمٍ ، فَتَقُلْ ، فَخَفَّفَ تَخْفِيفٌ : عَضُدٌ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ (٣) :

٤٤٠ - قَالَ يَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرُ مُسْتَحَقِّبٍ

إِنَّ الْبَاءَ مِنْ « أَشْرَبَ » لِمَا حَصَلَتْ بَيْنَ الرَّاءِ الْمُتَحَرِّكِ وَالغَيْنِ ، فَخَفَّفَتْ لِاجْتِمَاعِ الْحَرَكَاتِ ، وَأَشْبَهُ شَيْءٌ بِـ « مَنَّ » : « مَنَّ » فِي مِثْلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ (٤) : / ١٥٥

٤٤١ - وَقَدْ بَدَأَ هُنْكَ مِنَ الْمِثْرِ

لأنه محذوفٌ مثلاً ، [و] على حرفين مثلاً ، ومضافٌ مثلاً ، فهذا وجهٌ .

ولنا أن نقول بكثرة إضافتها وبكثرة الاقتطاع منها صارت تشبه الحروف فسُكِّنَتْ إجراءً لها مجرى « مَنَّ » ، فهذا وجه آخر ، وإنما ذكرناها في الحروف ، لأن أكثر الناس جعلها حرفاً ، والصحيح فيها أنها اسمٌ لما ذكرت لك ، فاعلمه .

(١) يوسف ٩٠ ، وقنبل قرأها بائبات ياء « ينقي » وجزم « يصبر » ، انظر المفتي ٥٣٠

(٢) محمد بن عبد الرحيم ، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز ، توفي سنة ٢٩١ ، انظر النشر ١٢٠/١ ، وطبقات القراء ١٦٦/٢

(٣) الديوان ١٢٢ ، وعجزة :

إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاغِلَ

والكتاب ٣٥٧/٢ ، والخصائص ٧٤/١ ، والتنبيه ١١٧ ، وابن يمين ٤٨/١ ، واللسان (ذلك) ، والشلور ٢١٢ ، والخزانة ٤٦٣/٣ . والمستحق : المكتسب المحتمل ، الواغل : الداخل على القوم يشربون ولم يدع .

(٤) نسب في الدرر ٣٢/١ إلى الأقيشر بن عبد الله الأسدي ، صدره :

رُحْتُ وَفِي رَجْلَيْكَ مَا فِيهَا

وهو في الكتاب ٣٥٦/١ ، والخصائص ٧٤/١ ، وابن يمين ٤٨/١ ، واليمين ٥١٦/٤ ،

والخزانة ٤٨٥/٤

باب مُنْذُ (١)

اعلم أن « منْذ » يكون أبداً بعده زمانٌ أو تقديرُ زمانٍ كما كان ذلك في « منْذ » المتقدمة الذكر ، ويكون ما بعدها من الزمان مرفوعاً ومجروراً ، والرفع أكثر جياً بعدها ، نحو : ما رأيت منْذ يوم الجمعة (٢) ، وهي على ذلك اسم . وقد يجيء بعدها مخفوضاً ، فتكون إذ ذاك حرفاً للجر بمنزلة « منْذ » إذا خفّضت ، وحكمها في ذلك حكمُ المذكورة في جميع ما تختص به مما في بابها ، إلا أن الحذف فيها بعدها — إذا كان — أكثر من « منْذ » ، فقس عليه أحكامها عليها نصيب إن شاء الله .

باب مع (٣)

اعلم أن « مع » تكون ساكنة العين وتكون متحركة كتنها ، فإذا كانت متحركة كتنها فهي اسمٌ مضاف إلى ما بعدها منصوبٌ على الظرفية وتترنُّ فيقال : معاً ، كما قال الشاعر (٤) :

٤٤٢ — مَكْرَمٌ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعاً
وتأتي محذوفة الآخر كغد ، ويد ، ودم ، ودخول « منْ » معها في قولهم : « جئت منْ معه » دليلٌ على اسميتها .

-
- (١) انظر في « منْذ » : المقتضب ٣/٣٠ ، والإنصاف ٣٨٢ ، والمقرب ٢٠١/١ ، والجنى ٢٠١ ، والمغني ٣٧٢ ، والممع ٢١٦/١
(٢) انظر في أوجه إعرابها المغني ٣٧٢
(٣) انظر في « مع » : ابن يعيش ١٢٨/٢ ، الجنى ١٢٢ ، المغني ٣٧٠ ، الممع ٢١٧/١
(٤) البيت لا مريء القيس ، وهو في ديوانه ١٩ ، وعجزة :

كجلمودٍ صخرٍ حطَّه السَّيلُ منْ علٍ

وهو في الكتاب ٣٧٢/٢ ، والخزانة ٣٩٧/٢

وإذا «سَكَنْتَ» عنها^(١) فهي إذ ذاك حرفٌ جَرٍّ معناه المصاحبة ، والعاملُ فيها فعلٌ وما جرى مجراه كسائر حروف الجرِّ ولا يُحْكَم فيها بحذف ولا وزن ولا يُسألُ عن بنائها لثبوت الحرفية فيها ، وممَّا جاء منها حرفاً قوله^(٢) :

٤٤٣ - قَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا

فـ «معكم» هنا جارٌّ ومجرورٌ متعلّق بخبر «هواي» ، لأنه مبتدأ تقديره : وهواي كائنٌ معكم ، كما تقول : زيدٌ من بني تميم ، أي : كائن أو مستقر ، فاعله .

باب النون

اعلم أن النون جاءت مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف .

باب النون المفردة^(٣)

اعلم / أنها تنقسم قسمين : قسمٌ هي في^(٤) صيغة الكلمة وقسمٌ هي زائدة^(٥) ١٥٦ على صيغة الكلمة .

القسم التي في صيغة الكلمة لها موضعان :

الموضع الأول : أن تكون احقة للمضارعة في الفعل الذي يشبه الاسم بها

(١) وهي لغة غم وربيعة لضرورة ، خلافاً لسيبويه ، انظر المغني ٣٧٠

(٢) لسب في الكتاب ٥٢/٢ إلى الراعي ، وهو في ديوانه غير موجود ، وهو في ديوان جرير ٢٢٥/١ ، وأما الشجري ٢٤٥/١ ، وابن يعيش ١٢٨/٢ ، واللسان : (مع) ، وابن عقيل ٥٢/٣ ، والجنى ١٢٢ . والريش : ما يستعمل في اللباس الفاخر أو المال ، ولما : أي وقتاً بعد وقت .

(٣) انظر في النون المفردة : المقتضب ١٦٨/٢ ، ١٤٤/٤ ، سر الصناعة : الورقة ١٦٩ ، ابن يعيش ٢٩/٩ - ٣٧ ، الجنى ٥٤ ، المغني ٣٧٤

(٤) قوله « في » غير واضح في الأصل .

قياساً، نحو: نضرب ونخرج ونعلم ونستخرج ونطلق وشبه ذلك من الأفعال ، وقد تقدم في باب الهمزة معنى المضارعة في هذا الفعل للاسم فلا نعيد .

واعلم أن النون المذكورة في هذا الفعل تدل على الاثنين المتكلمين مذكرين أو مؤنثين ، أو أحدهما مذكر والآخر مؤنث ، نحو أن يقول المذكر : « أنا وزيد نخرج » ، والمذكر والمؤنث : « أنا وزيد نخرج » ، ومنه قول الشاعر (١) :

٤٤٤ - خرجتُ بها تمشي تجرُّ ورائنا

على أثرينا ذيل مرطٍ مرَّحلٍ

وتدل (٢) على الجماعة المتكلمين ذكوراً كانوا أو إناثاً ، أو فيهم ذكر وأنى نحو أن يقول المذكر : « أنا وزيد وعمرو نخرج » ، أو نحن نخرج ، وكذلك المؤنثان والمذكر والمؤنثان أو بالعكس ، وتدل على الواحد المعظم نفسه ، كما قال تعالى : « إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون » (٣) و « يوم ندعو كل أناس بإمامهم » (٤) و « وما ننزله إلا بقدر معلوم » (٥) ، وإثبات ذلك على المعظم نفسه وهو واحد ، لأن المعظم نفسه في حكم الجماعة لنفوذ أمره أو (٦) ، ولأن ما يفعل بغيره فن دوره يوافق عليه تمشية أو بالقر .

وإذا زيدت هذه النون للمضارعة كما زيدت الياء لأنها تشبه حروف العلة ، أو تبدل من بعضها - الواو والياء - بالإدغام في نحو : من وال ومن يفعل ، وتبدل ألف منها في الوقف في نحو : « لنسفعاً » (٧) و « لىكوناً » (٨) في : لنسفعن ، وليكونن ، ويعرب بها كما يعرب بحروف العلة .

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٤ ، وشرح القصائد ٥٣ . والمرط : كساء تخز له علم ، والمرحل : الموتى ، وهو ضرب من البرود .

(٢) في الأصل : « وتقول » وهو تحريف ، وما أثبتناه هو عبارة المؤلف قبل قليل .

(٣) يس ٧٦ (٤) الإسراء ٧١ (٥) الحجر ٢١

(٦) رسمت في الأصل : « نهيا » ولعلها « أو هييته » .

(٧) العلق ١٥ (٨) يوسف ٣٢

الموضع الثاني : أن تكونَ في بنية الكلمة من لفظها ، فيوقف فيها مع السماع ، ولا تُعَلَّل لأنها مبدأ لفة ، فتكون في الكلمة أولاً في نِفْرِجَة كما قالوا ^(١) :

٤٤٥ - نِفْرِجَة القلبِ قَليلُ النِّيلِ يَمْشِي عَلَيْهِ النِّيدْلَانُ بِاللَّيْلِ
و « نِفْرِجَة » من الفَرَجِ وهو ^(٢) الكشف ، ويُقال ذلك لكلِّ مَنْ لا يَكْتُمُ
سراً ، فكأنَّه يُفَرِّجُ عنه ويظهره ^(٣) .

وفي « نَخْرِب » من الخَرَابِ ، و « نَفَاطِير » من الفَطْرِ وهو القطعُ
و « نَبَا ذِر » من البذر وهو التفريق ، و « نَبْرَاس » وهو القتل من القطن
لأنَّ البُرْسَ القطن .

وَتُرَادُ ثَانِيَةً في « فَنَعَّاس » ^(٤) من القَعَّس وهو خروجُ الصدر ودخولُ
الظهر ، وفي « فَنَفَخَر » ^(٥) / لأنَّ أصله قَفَخَر فوزنه ، فَنَعَّلَلْ . ١٥٧
وَتُرَادُ ثَالِثَةً في « جَعَنْفَل » وهو العَظِيمُ الجَحْفَلَة وهي الشفةُ من ذواتِ
الحافر ، وكذلك « عَنْبَل » ^(٦) من العَبْل وهو الغليظ .

(١) لم أحتد إلى قائله ، وهو في سر الصناعة ١٢٥/١ ، والمنصف ١٠٦/١ ، واللسان
والتاج « نَدَل » ، والمتع ٢٢٨ ، وروايته فيه :

نِفْرِجَة الهمَّ قَليلُ ما النِّيلُ يَلْقِي عَلَيْهِ النِّيدْلَانُ بِاللَّيْلِ
والنِّيدْلَانُ : السكاوس .

(٢) قوله : « وهو » غير واضح في الأصل .
(٣) قال ابن جني : النَفْرِجَة : الجَبَان الذي ليست له جلادة ولا حزم ، واستدل
على ذلك بقول العرب : رجل أفرَجَ وفَرَجَ : إذا كان لا يَكْتُمُ سراً ، فجعل نَفْرِجَة القلب
مشتقاً منه لأنَّ إفشاء السر من قلة الحزم ثم احتمل ابن عصفور أن تكون النون أصلية ،
لأنظر المتع ٢٦٧

(٤) الفنعاس : العَظِيمُ الضخم . (٥) الفنفخر : الفائق في نوعه .

(٦) في الأصل : عَقْبَل ، وهو تحريف .

وَتَرَادُ رَابِعَةً فِي «صَيِّفَيْنِ» وَ «رَعَشَيْنِ» لَأَنَّهَا مِنَ الصِّيَافَةِ وَالْإِرْتَعَاثِ ،
وَفِي «خَلْفَتِنِ» وَ «عَرِضَتِنِ» مِنَ الْخَلْفِ وَالْعَرَضِ .
وَتَرَادُ خَامِسَةً فِي نَحْوِ : غَضَبَانِ وَسُكْرَانِ لَأَنَّهَا مِنَ الْغَضَبِ وَالسُّكْرِ .
وَتَرَادُ سَادِسَةً فِي «زَعْفَرَانِ» وَ «عَقْرُبَانِ» لِأَنَّكَ تَقُولُ : زَعْفَرُوتُهُ وَعَقْرُبُ .
وَتَرَادُ سَابِعَةً فِي نَحْوِ : «مُعْرِيقُصَانِ» (١) وَ «عَبَثِيْرَانِ» (٢) وَ «قَرَعِبِلَانَةٍ» (٣)
لَأَنَّ الْكَلِمَةَ قَدْ طَالَتْ .

وَفِي الْأَفْعَالِ فِي : اِنْفَعَلَ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا نَحْوُ : اِنطَلَقَ اِنطِلَاقًا فَهُوَ مِنْطَلِقٌ
وَمِنْطَلِقٌ بِهِ ، وَفِي اقْتَعَنَلَّ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ ، نَحْوُ : اقْتَعَنَسَ (٤) ، يَقْعَنَسِيْسُ
اقْعِنَسَاسًا فَهُوَ مُقْعَنَسِيْسٌ ، فَهُوَ مِنَ الْقَعَسِ وَطَلَقَ ، فَاعْلَمَهُ .



القسم الثاني : الزائدة على صيغة الكلمة لها ستة مواضع .

الموضع الأول : أَنْ تَكُونَ عَلَامَةً لِّجَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ لِاحِقَةٍ لِلْفِعْلِ الْمَاضِي وَالْمَاضِعِ
إِذَا تَقَدَّمَ وَاحِدٌ مِنْهَا عَلَى الْفَاعِلِ إِنْ كَانَ الْفِعْلُ لَهُ ، نَحْوُ : تَضَرَّبْنَ الْهِنْدَاتُ ،
لَوْ يَضْرِبْنَ الْهِنْدَاتُ ، أَوْ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، نَحْوُ : ضَرَبْنَ الْهِنْدَاتُ ،
فَتَكُونُ إِذَا ذَاكَ حَرْفًا كِتَاءً التَّأْنِيثِ فِي نَحْوِ : قَامَتْ هِنْدٌ ، وَضَرَبَتْ فَاطِمَةُ ،
إِلَّا أَنَّهُ لَا تَلَزَمُ كَالْتَأْوِ ، بَلْ يَجُوزُ ، قَامَ الْهِنْدَاتُ وَضَرَبَ الْهِنْدَاتُ وَتَقُومُ الْهِنْدَاتُ
وَتَضْرِبُ الْهِنْدَاتُ ، وَهَذِهِ اللَّغَةُ [هِيَ] الْكَثِيرَةُ ، وَالْقَلِيلُ ثَبَاتُهَا ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٥) :

٤٤٦ - وَلَكِنْ دِيَابِيُّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ

يَحْوِرَانِ يَغْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ

(١) العريضة : اسم نبات . (٢) العبيران : اسم نبات ، والأمر الشديد .

(٣) القرعبلانة : دويبة عريضة .

(٤) اقعنس : رجع وتأخر . (٥) تقدم برقم ٢٢

فإذا تأخرت مع الفعل عن الاسم فهي اسمٌ ، كقولك : الهندات مئمن
والهندات ضربن ، والهندات يقمن ، والهندات يضربن ، وقد تقدّم في الألف
والواو والياء في باب الألف ، وفي هذا الموضع ما يغني عن إعادته هنا لأن الحكم
والخلاف والرد في الموضعين واحد ، فأعِد النظر إليه هناك .

إلا أن هذه النون اختلفت : هل الفعل المضارع معربٌ معها أو مبنيٌ ؟
فسيبويه وأكثر النحويين يذهبون إلى أنه معها مبنيٌ وإن كان مضارعاً لشبه المضارع
الفرع في الإعراب الماضي الأصل في البناء ، فكما حكمت على الماضي بينائه
مع التسين في نحو وضربن ، كذلك يُحكم في بنائه مع التسين في نحو :
يضربن لأن الشبه قد وقع بينهما بالتسين / فحُمل الفرع على الأصل فبني . ١٥٨

والأخفش وبعض المتأخرين يذهبون إلى أنه معربٌ معها ، لأن المضارعة
التي أوجبت له الإعراب موجودة فيه ، وإثبات التسين في آخر الفعل لكونه معه
كالكلمة الواحدة واجتماع المتحركات في اللفظ أو في الأصل .

والصحيح مذهب سيبويه لوجهين : أحدهما : أن الفرع يُحمَل على الأصل
في كلام العرب ، ألا ترى أن ما لا ينصرف كثيراً شبه الفعل من وجهين من موانع
الصرف تخرج بها عن تمكّن الأسماء فتُصغ من الصرف ^(١) ، [وامتنع دخول
التنوين والكسرة في حال الخفض ، فإذا دخل عليه الألف واللام أو أُضيف إليه
انصرف ، نحو : الأحمر والحمراء وأحمركم وحمرائكم ، في : أحمر وحمراء ، وإثبات
ذلك لشبهه بالأصل الذي هو الاسم المتمكّن ، وإن كان فيه علّة الصرف المشبهة
بها للفعل الذي مُنِع بها من الصرف ، فهذا وجهه .

ووجه ثان : وهو أن الفعل المضارع لو كان معرباً معها لجاز أن يُحذف
حرف العلة في الجزم في نحو قولك : لم يغزّن النساء في يغزّون ، ولم يغفّن

(١) انظر في تفصيل ذلك : ابن يعيش ٥٩/١

يكن ذلك ، فصح قول سيويه وبطل قول الأخفش

توكيداً للفعل ، مخففة ومتعلة ، والمتعلة أشد
ن فيها ، ومدخلها أبداً في فعل الطلب وجواب
، وكذلك في الشرط بـ « إن » ، إذا كان معها [ما]
فتقول في الطلب : اضرب ولا تضربن ، وهل تضربن ، بتخفيف النون وتشديدها ،
وتقول في جواب القسم : والله لتضربن زيداً ، بالنون الخفيفة والشديدة ، وفي
أقم ، بنون خفيفة وشديدة أيضاً ، قال الله تعالى :
في فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله ^(١) ، وقال تعالى :
من البشر أحداً ^(٢) ، وقال تعالى : « لتصدقن » ولتكونن من
« لتروئن » الجحيم ^(٣) ، وقال الشاعر ^(٤) :

وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ قَاعِبُداً

أراد : « فاعبدن » ، فوق نبي الألف ، وقال آخر ^(٥) :

٤٤٨ - كَيْتَ شِعْرِي هَلْ تُمْ هَلْ آتَيْنَهُمْ

أَوْ يَحُولُنْ مِنْ دُونِ ذَاكَ الرَّدَى

والدعاء والتخفيض والعرض يجري بإحلاق النون في فعلها ذلك المجري في نحو :
اغفرن لزيد ، وهلا تضربن ، ، ولا يجوز أن تدخل في غير ذلك من الأفعال ،

(١) الكهف ٢٣ (٢) مريم ٢٦ (٣) التوبة ٧٥

(٤) التكاثر ٦ (٥) تقدم برقم ٣٦

(٦) نسب في شرح شواهد المغني ٧٧١ إلى الكميته بن معروف ، وفي حاشية

شرح الفصل ١٥١/٨ إلى الكميته بن زيد ، وعجزه :

أَوْ يَحُولُنْ دُونِ ذَاكَ حَامِي

وهو في المغني ٣٨٧ ، والأشعري ٤١٠

فإن جاء منه شيء يُوقَفُ فيه مع السماع / ، فمأ جاء منه قولهم : (في عِضَةٍ ١٥٩
ما يَنْبُتُنْ شَكِيرُهَا ، ^(١) ، قال الشاعر ^(٢) :

٤٤٩ - يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ شَيْخًا عَلَى كَرْسِيِّ مُعَمَّمًا
وقال آخر ^(٣) :

٤٥٠ - مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأْجِجًا
أراد : « تَأْجِجُنْ » على أحد الاحتمالات في البيت ، وأبدلَ النونَ ألفاً في
الوقف ، وقيل : أراد : تَأْجِجَ ، فذكرَ لفظَ النارِ لأنَّها مؤنثٌ ذيرٌ حقيقي ،
وقيل : أراد « تَأْجِجَ » ، إخباراً عن الحطب ، وكلُّ ذلك محتملٌ ضعيفٌ .
وقد أُلْحِقَها ^(٤) إذا دَخَلَتْ على الفعل « قَلَّمَا » أو « كَثَرَمَا » أو « رَجَا »
ومن ذلك قوله ^(٥)

٤٥١ - رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرَفَعَنْ ثَوْبِي شِمَالَاتُ
وقد أَلْحَقَها في الفعل بعد « ما » الزائدة كقولهم : يَجْهَدُ مَا أَرَيْتَكَ ^(٦)

(١) هو مثل عربي ، انظر مجمع الأمثال ١٤/٢ ، والكتاب ١٧٧/٢ ، والمغني ٣٧٥ ، وأُورده صاحب الخزانة ٢٢/٤ على أنه عجز بيت وصدده :

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سُرِقَ ابْنُهُ

وكذا في شرح شواهد المغني ٧٦١ . والمضة : الشجرة ، والشكير ما يلبت حول
الشجرة من أصلها .

(٢) تقدم برقم ٣٨ (٣) تقدم برقم ٣٧ (٤) أي : نون التوكيد .
(٥) نسب في الكتاب ١٧٧/٢ إلى جليلة الأبرشي . وهو في اللامات ١١٥ ، والأزهية ٩٢ ، وأمالى الشجري ٢٤٣/٢ ، واللسان (شمل) ، وابن يعيش ٤٠/٩ ، والمغني ١٤٣ ،
والأشموني ٢٩٩ ، وشواهد المغني ٧٦١ ، والخزانة ٥٦٧/٤ . والعلم : الجبل ، الشمالات :
رياح الشمال . وقوله : « علم » ورد في الأصل : « عالم » وهو تحريف .
(٦) هو مثل عربي يضرب في الحث على العمل ، انظر مجمع الأمثال ٦٦/١ وروايته :
« بعين ما أَرَيْتَكَ » ، وسيبويه ١٧٧/٢

و «بالم» ما تَحْتَنِيْنُهُ^(١) ، ولا يُقاس على ذلك لشذوذه في السماع ، وهو في الأول قياسٌ لكثرة ، ولا سببا في الطلب لارادة الجزم به فتؤكد .

واعلم أن النحويين قد اختلفوا في الفعل الذي تدخلان عليه إذا كان مضارعاً : هل هو مبنيٌ معها أو معرَّبٌ ؟ فمنهم مَنْ قال : إنه معرَّبٌ لبقاء لفظ المضروعة للمعرب ، وبسببها كان ، للمفرد أو ثنية أو جمع ، ومنهم مَنْ قال : إنه مبنيٌ معها للتركيب ، لأن كلَّ شَيْئَيْنِ جَعِلَا شَيْئاً واحداً يثنيان ، كـ بعلبك ورام هرمز وابن أم ، كقول الشاعر^(٢) :

٤٥٢ - أَثَوْرَماً أَصِيدُكُمْ أَمْ ثَوْرَيْنُ
بفتح راء «ثور» .

ومنهم مَنْ قال من المتأخرين : إنه إن كان للمفرد فهو مبنيٌ نحو : هل تضربنْ يازيد عمراً ، وإن كان من الخمسة الأمثلة^(٣) بقي معرباً ، لأنه^(٤) تركيب شينين ، والبناء بسبب ذلك موجودٌ كما تقدّم ، والخمسة الأمثلة مركبات من الفعل والفاعل ، أو المفعول الذي لم يسم فاعله ، ونون الإعراب ، فإذا زادت نون التوكيد فصار أربعة أشياء مركبة تركيباً واحداً ، وذلك غير موجود في العربية ، فيحكم عليها بالإعراب ، وتحذف النون لاجتماع النونين في الخفيفة والنونات في الشديدة ، وتحذف حروف العلة لالتقاء الساكنين ، فلذلك تقول : يازيدان

(١) هو مثل عربي معناه : لا يكون الختان إلاّ بالم ، يضرب في الصبر على ما لا ينال إلاّ بالم ، والمثل في أصله خطاب للمرأة ، والهاء للسكت . انظر : جمع الأمثال ٧١/١ ، وروايته : « ماتختنن » ، وسيبويه ١٧٧/٢

(٢) لم أحتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ١٨٠/٢ وبعده :

أَمْ تَيْكُمُ الْجَمَاءُ ذَاتِ الْقَرْنَيْنِ

واللسان (ثور) ، والبحر المحيط ١٣٧/٨ . والهاء : التي لاقرنين لها .

(٣) أي الأفعال الخمسة . (٤) في الأصل : « لأن » وهو تحريف .

لا تضربان^(١) ، وبازيدون لا تضربن^(٢) ، وتبقى الحركات في الحروف التي قبل حروف العلة دليلاً على المحذوف .

والصحيح أنها يُعربُ معها الفعل على اختلاف أنواعه : لمذكر أو مؤنث مفرد أو جمع ، لأن لفظ المضارعة باقي في الفعل ، وتركيب الفعل ليس بموجب بناءٍ بخلاف تركيب الاسم ، لأن الاسمين يُجعلان اسماً واحداً في المعنى / يَدُلَّان ١٦٠ على معنى واحدٍ بخلاف تركيب هذا الفعل فإن التوكيدَ للتونين باقٍ فيها ، وَلَحِقَتِ الفعل دلالة عليه فيه ^(٢) ، فلا موجب لبناء ^(٣) هنا ، ولكن تختلف أواخرُ الفعل معها : بالفتح دلالة على المفرد لأنه أخف الحركات ، وبالكسر دلالة على التانيث التي هي الياء والمجانسة لها ، والضم في الجمع دلالة على الراو المحذوفة .

إلا أن النونَ الخفيفة لا تدخلُ في فعل الاثنين ، وفي فعل [الشديدة في] ^(٤) جماعة المؤنث لما يلزم من التقاء الساكنين ، ولا يجتمعان ، وإذا دخلت المشددة في فعل الاثنين ظهرت الألف ، نحو : لا تضربان زيدا ، وإذا دخلت لمشددة في فعل جماعة المؤنث ألحقت بينها وبين نون الجماعة ألفاً لأجل التقاء الساكنين ، نحو : ياهندات لا تضربنان زيدا .

واعلم أن الفعل المعتل الآخر للعرب فيه وجهان : منهم من يحذف حرف

(١) في الأصل : « لا تضربن » وهو سهو ، لأن نون التوكيد الخفيفة لاتقع بعد ضمير التثنية فلا يقال : والله لتذهبن^(١) ، وإذا وقعت النون المشددة بعد ضمير التثنية ثبتت الألف . وانظر هذه الأحكام في جامع الدرس العربية ٩٣/١

(٢) أي : دلالة على التوكيد في الفعل .

(٣) في الأصل « بناء » وهو تحريف .

(٤) ما بين معقوفين زيادة من الناسخ ، وقد قررنا ذلك لأن النحاة قد أجمعوا على أن النون الثقيلة تدخل في فعل جماعة المؤنث كما في الإنصاف ٦٥٠ ، وكما سيذكر المؤلف نفسه بعد قليل ، ورأي المؤلف بأن النون الخفيفة لا تدخل في فعل الاثنين ولا في فعل جماعة المؤنث بنسجم مع رأي البصريين ، بينما يرى الكوفيون جواز ذلك . انظر الإنصاف ٦٥٠

العله فيقول : لا تَحْشَنُ^(١) ، ولا تَرْمِنُ^(٢) ، ولا تَغْزُنُ^(٣) ، في : تَحْشَى وتَرْمِي وتَغْزُو ، ومنهم مَنْ يَفْتَحُهَا فيقول : لا تَحْشَيْنَ ولا تَغْزُونَ ولا تَرْمِينَ^(٤) ومنه قوله^(٥) :

٤٥٣ - إِسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيْرًا وَارْضَيْنِ بِهِ
فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ جَاءَتْ مَيَاسِيرُ
وهذه اللغة أكثرُ وأقْبَسُ.

الموضع الثالث : أن تكون علامة الرفع في كلِّ فعلٍ لَحِقَهُ ضميرُ التنبيهِ أو علامتها ، وهو الألف ، وضمير^(٦) الجماعة المذكورين في الأصل أو علامتهم ، وهو الواو ، وضمير الواحدة المؤنثة من المخاطبة ، وهو الياء ، وكان ذلك الفعل مضارعاً ، نحو : الزيدان يضربان ، والزيدون يضربون ، ويضربون الزيدون ، وأنت ياهندُ تَضْرِبِينَ زيداً .

فإذا تقدَّمتِ الألفُ أو الواوُ على الأسماءِ فهي علامةٌ ، وإذا تأخَّرتا - أو الياء - فهي ضميرٌ ، وقد يُيِّنَ ذلك في باب الألف .

فالنون في جميع هذه علامة إعرابٍ ، حرفٌ عند جميع النحويين إلا السهيلي أبا زيد فإنه يرى الإعرابَ مقدَّراً في آخر الفعل في جميع ذلك كله ، كما هو مقدَّرٌ في الحرف الذي قبل ياء المتكلم في حال الرفع والنصب ، نحو : جاء غلامي ورأيت غلامي ، واحتجَّ لذلك بأشياء لا تطرُدُ على أصول النحويين ، ولولا

(١) في الأصل : « لا تَحْشَنُ » وكذا في « تحشى » بعد قليل .
(٢) نُسب في اللسان « دهر » إلى عثير بن ليبيد المذري ، وقيل لحريث بن جبلة العذري ، ونُسب في التاج : « دهر » إلى أبي عينة المهلي ، وهو في الكتاب ١٨٣/٢ ، وسر الصناعة ٢٥٦/١ ، وأمالى القالي ١٧٧/٢ ، وأمالى الشجري ٢٠٧/٢ ، والشذور ١٢٦ ، والمغني ٨٨ ، وشراهد المغني ٢٤٤ ، والدرر ١٧٣/١ .
(٣) في الأصل : « أو ضمير » ، وأثبتنا الواو للسياق .

الإطالة في إيرادها والرد عليها لذكرتها ، لكن من أراد التطلع عليها فلينظرها في كتابه في شرح الجمل ، وله في الكتاب المذكور أشياء خرج بها عن مقاييس العربية أداه نظره إلى ذكرها .

والذي يدل على أن النون علامة إعراب تحذفها في النصب والجزم إذا قيل : لم يفعلوا ولن يفعلوا ، ولن يفعلوا ولم يفعلوا ، ولم تفعلوا ولن تفعلوا ، ولما كان الفعل / قد اتصل بالفاعل وصار معه كالكلمة الواحدة - بدليل تسكين آخره ١٦١ معه في نحو : ضربت وضربت وضربت - فجعل الإعراب بعدهما (١) وكان نوناً دون غيرها لأنها أخت حروف العلة في أشياء قد ذكرت قبل (٢) ، وحررت لا لتقائها ساكنة هي وما قبلها ، وكسرت على أصل التقاء الساكنين مع الألف ، وثبتت مع الواو والياء طلباً للتخفيف مع ثقل الواو وخفة الألف لضرب من المعادلة ، وثبتت في الرفع لأنه أول مراتب الإعراب فلا بد لك من علامة ثابتة فيه ، [و] تحذف في الجزم كما تحذف الحركة لأنها مثلها في الإعراب وحمل النصب على الجزم ، لأنه مختص بالفعل الذي هي فيه ، ولم يحمل على الرفع لأن الاسم والفعل يشتركان [فيه] .

الموضع الرابع : أن تكون لاحقة في آخر المثني والمجموع جمع السلامة من المذكورين العاقلين أو ما جرى مجراهم ، نحو الزيدان والزيدتين ، والزيدون والزيدتين ، وذلك (٣) لتدل على كمال الاسم وأنه منفصل مما بعده ، كما فعل (٤) بالتونين ، إلا أنها تحذفت مع الإضافة لأنها يتضادان ، إذ الإضافة دليل الاتصال والنون دليل الانفصال ، وثبتت مع الألف واللام لكونها قوية بالحركة ، وأنها ليست كالتونين في الدلالة على التكثير والانصراف والإعراب ، ألا ترى أنها تكون في الاسم الذي لا ينصرف نحو : أحمرين وأحمدين ، وفي الاسم العلم

(١) أي : بعد الفعل والفاعل . (٢) انظر : ص ٣٣٢

(٣) في الأصل : « ولذلك » ، وهو تحريف . (٤) لعلها « دل » .

نحو الزيدَين ، وفي المبني نحو : اللذان والذَينِ ، فهذا كله يُقوي أنها ليست كالتنوين في تلك الأوجه ، وإن كانت مثله في الدلالة على تمام الكلمة وانفصالها ممّا بعدها .

على أن في لحاقها حيث ذكر ، خلافاً للنحويين : فمنهم من يقول : إنها عوض من الحركة والتنوين في المفرد إطلاقاً ، ومنهم من يقول : إنها عوض من الحركة وحدها إطلاقاً ، ومنهم من يقول : إنها عوض من الحركة في موضع ومن التنوين في موضع ، ومنهم من يقول : إنها عوض من الحركة والتنوين معاً في موضع ، ومن الحركة وحدها في موضع ، ومن التنوين وحده في موضع ، ومنهم من يقول إنها للفرق بين المفرد الموقوف عليه والمشقى ، وهو قول الفراء ، وهو أشدّها فساداً ، ولكل قائل متعلق بطول ببطئه .

والذي يظهر لي بعد البحث أنها ليست عوضاً من شيء ، وإنما معناها في الكلمة ما ذكرت لك ، وإذا تحققت كلام سيويه رحمه الله عَلِمَتْ أنها ليست عنده عوضاً من شيء ، لأنه قال : كأنّها عوض ، ولم / يقل إنها عوض ، فتفهمه تجد كما ذكرت لك .

وحكم هذه النون في علّة الزيادة وتحريكها وفتحها وكسرها حكم النون في الموضع قبلها .

واعلم أنه يجوز حذف هذه النون لتقدير الإضافة ، كما يجوز حذفها للإضافة كقوله (١) :

(١) البيت للفرزدق ، وهو في ديوانه ٢١٥/١ ، والكتاب ١٨٠/١ ، وفيه : « أَسْرُ به » عوضاً من « أَرَقْتُ له » والخصائص ٤٠٧/٢ ، وسم الصنعة ٢٩٧/١ ، واللسان (بعد) ، وابن يعيش ٢١/٣ ، والملفني ٤٢٥ ، واليعني ٤٥١/٣ ، وشواهد المغني ٧٩٩ ، والخزانة ٣١٩/٢ . والعارض : السحاب . ذراعاً الأسد وجبهته : من منازل القمر .

٤٥٤ - يَأْمَنُ رَأَى عَارِضاً أَرَقْتُ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْبِهِ الْأَسَدِ

أي : بين ذراعي الأسد وجهته .

ويعجز حذفها لطول الكلام - تخفيفاً - من اسم الفاعل والصفة المشبهة به ،
نحو : الضاربو زيدا والحنو الوجوه ، كما قال الشاعر (١) :

٤٥٥ - الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ورائنا وَكَفُّ

وقرئ في الشاذ : « إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الْأَلِيمِ » ، (٢) بنصب « العذاب »
و « الأليم » ، ومن الموصول (٣) ، لذلك أيضاً ، كقوله تعالى : « وَخُضُّنْهُمْ
كَالَّذِي خَاضُوا » (٤) ، وقول الشاعر (٥) :

٤٥٦ - أَبْنَى كُلَيْبٍ إِنَّ عَمِّيَّ الَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَا

وقول الآخر (٦) :

(١) البيت لعمرو بن أمية القيس من قصيدة له في الجمهرة ٢٣٧ . وهو في الكتاب
١٨٦/١ منسوباً إلى رجل من الأنصار ، وفيه « نطف » عوضاً من « ركف » ، والنصف
٦٧/١ ، وأدب الكاتب ٢٥٠ ، واللسان « ركف » منسوباً إلى عمرو أرقيس بن الحطيم
وليس في ديوانه ، والأشعري ٣٠٩ ، والدرر ٢٣/١ . والمعجزة هنا : الخلل في ثقرة البلاد
يُخَافُ منه ، والركف : العيب والإثم ، والنطف : التلطيخ بالعيب .

(٢) الصفات ٣٨ ، ونسب صاحب « البيان في غريب إعراب القرآن » هذه القراءة
٣٠٤/٢ إلى أبي السمال الأعرابي لأنه قدّر حذف التثنية للتخفيف لا للإضافة .

(٣) معطوف على قوله : « من اسم الفاعل » . (٤) التوبة ٦٩

(٥) البيت للأخطل وهو في ديوانه ١٠٨ ، والكتاب ١٨٦/١ ، والنصف ٦٧/١ ،
والأزهية ٣٠٦ ، وأمالى الشجري ٣٠٦/٢ ، وابن يعيش ١٥٤/٣ ، والخزانة ١٨٥/٣

(٦) البيت للأشهب بن رميلة كما في الكتاب ١٨٧/١ ، وهو في أمالي الشجري
٣٠٧/٢ ، والأزهية ٣٠٩ ، وابن يعيش ١٥٥/٣ ، واللسان (فليج) ، والمتني ٢١٢ ،
وشوامه ٥١٧ ، والجمع ٧٣/٢ . وحانت : هلك . وفليج : اسم موضع .

٤٥٧ - وَإِنَّ الَّذِي حَانتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ
هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ
وقوله (١) :

٤٥٨ - إِلَّا الَّذِي شَدُّوا بِأَطْرَافِ الْمَسْدِ

ومجوز حذفها للضرورة في الشعر كقول الآخر (٢) :

٤٥٩ - هُمَا خَطَّتَا : إِمَّا إِسَارُ وَمِثَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ ، وَالْمَوْتُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ
وقال آخر (٣) :

٤٦٠ - لَهَا مَتْنَتَانِ خَطَّتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّوْمُ
أراد الأول : « خطتان » ، وأراد الثاني : « خطتان » ، وكذلك عند بعضهم قوله (٤) :

٤٦١ - قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا
أراد : القدمان ، وأما قوله (٥) :

(١) تقدم برقم ٣٦٩

(٢) البيت لتأبط شرا ، وهو في الحماسة ١٧/١ ، والخصائص ٤٠٥/٢ ، والمتن ٥٢٦ ،
والغني ٧١٥ ، واللسان (خطط) ، وشواهد الغني ٩٧٥ ، والخزانة ٣٥٦/٣
(٣) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٦٤ ، ومجالس العلماء ١٠٩ ، والمتن ٥٢٦ ،
وابن يعيش ٢٨/٩ ، واللسان (متن) ، والغني ٢١٥ ، وشواهد ٦٣٧ ،
وخطاتان : مكتنزان قليلا فيصفها بالصلابة .

(٤) تقدم برقم ٤١٠

(٥) لم أمتد إلى قائله ، وهو في اللسان « فوه » ، وبعده :

وَالْجَيْدُ وَالنَّحْرُ وَتُدِي قَدْ نَمَا

والخصائص ١٧٠/١

٤٦٢ - يَا حَبَّذَا عَيْنَا سَلِمَى وَالْفَمَا

فقال بعضهم : أراد الفما ، أراد الشفتين ، وقال بعضهم : هو منصوبٌ بفعلٍ مضمريٍّ كأنه قال : وأحبُّ الفما أو أمدحُ الفما وهو الأحسن ، وقال بعضهم : أراد الأنفَ والفما ، فتناهما بالتغليب لقرب ما بينهما وتلازمهما ، كما قالوا : القمران في الشمس والقمر ، ثم حذفتِ النونُ ضرورةً ، وهذانِ تَكَلُّفَانِ لا يُحتاج إليهما ، والقولُ الثاني أجري على الأصول من القولين الأول والآخر ، فأعرف ذلك وبالله التوفيق .

الموضع الخامس : أن تكون تنويناً^(١) ، وهو : « نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ » بعد تمام الكلمة ، تَلَحُّقُ في غير الشعر ، لفظاً لا خطأً ووصلاً ، وفي الشعر وقفاً ، فقولنا : « نونٌ » احترازاً من غيرها من الحروف / ، وقولنا : « ساكنةٌ » احترازاً^{١٦٣} من « متحركة » نحو : نون رَعَشَنَ وَضَيْفَنَ ، وقولنا : « زائدةٌ » احترازاً من الأصلية نحو نون : عَنَبَر ، وقلنا : « بعد تمام الكلمة » احترازاً من نون منطلق وَحَبَسَطَى^(٢) ، وقلنا : « في [غير] الشعر لفظاً لا خطأً » لأنها يُنطَقُ بها ولا تَتَثَبَّتُ في الكسب ، وقلنا : « وَوَصلاً » احترازاً من الوقف لأنها تسقط فيه ، وقلنا : « وفي الشعر وقفاً » يعني به تنوين الترثم ، فإنه يكون في القافية إذا وَقِفَ عليها ، وهي حرفٌ عُثَّةٌ في الجشوم لسكونها .

ومن أحكامها العامة لجميع مواضعها أنها تَظْهَرُ عندَ حروفِ الحلق : همزة والهاء والعين والغين والحاء والحاء ، نحو : عليم أنت ، وعليم هاد ، وعليم عَقُوْ ، وعليم غفور ، وعليم حكيم ، وعليم خبير ، وتُدْغَمُ عندَ حروفِ يَرْمُلُون : الياء والراء والميم واللام والواو والنون ، إلا أنها يَغْنَى^(٣) في الياء والواو والميم والنون ، وبغيرها في الراء واللام ، نحو : عليمٌ يقول ، وعليمٌ رحيمٌ ، وعليمٌ مُبِينٌ ، وعليمٌ لكم ، وعليمٌ وهابٌ ، وعليمٌ ناصرٌ ، وتَقْلِبُ مِمَّا يَغْنِيهَا مع الباء ، نحو :

(١) انظر في أقسام التنوين : الإيضاح ٩٧ ، الجنى ٥٥ ، ابن يعيش ٢٩/٩ ، المغني ٣٧٥

(٢) الحنبطي : المتلى غيظاً . (٣) قوله « بغنة » غير واضح في الأصل .

« علمٌ بدت الصدور »^(١) ، وَتَحْفَى فِي سائر حروف المعجم فلا تكونُ إلا غَنَّةٌ لا غيرُ ، فإذا ثبتَ هذا فإنَّ مواضعها في الكلمة خمسةٌ معانٍ :

الأول : أن تكون في الاسم المتمكن الأمكن^(٢) ، للفرق بين المنصرف وغير المنصرف ، نحو : زيدٌ ، فرقاً بينه وبين عمر وأحمر وشبههما من الأسماء التي لا تنصرف ، وتحقيقُ ذلك أنَّها تدلُّ على كمال الكلمة وانفصالها عما بعدها^(٣) ، لا يصحُّ إضافتها أبداً معها ، وإثباتُ ذلك لأنَّها^(٤) دليلُ الانفصال ، والإضافة دليلُ الاتصال فتناقضاً ، وهذا الحكمُ جامعٌ لها في جميع مواقعها ، مع معنى آخرٍ يختصُّ به في كلِّ موقعٍ ، فإذا قال القائلُ : رأيتُ أحمدَ ، عَلِمَ أنَّه واحدٌ بعينه ، وإذا قال : رأيتُ أحمداً عَلِمَ أنه واحدٌ من جملة الأحماد غير معلومٍ ، فلهذا وُضِعَ لهذا التنوين .

الثاني : أن تكون في الاسم المبني دلالةً على التنكير^(٥) ، نحو : سيويهِ وعَمْرَوِيهِ ونِفْطَوِيهِ وإِيهِ وإِيهاً ومِهٍ وَصِهٍ ونحو ذلك ، فهذه الألفاظُ إذا كانت بغير تنوينٍ فهي معارفٌ إماً اسماً لأشخاصٍ ، وإماً لمعانٍ معلومةٍ ، فإذا أنكرتَ واحداً منها ولم تُردِّدهُ لمعلومٍ تَوَثَّتْ دلالةً على ذلك ، فإذا قلتَ : رأيتُ سيويهِ بغير تنوينٍ فهو لمعروفٍ ، وإذا قلتَ : سيويهِ بالتنوين فهو لغير معلومٍ ، وكذلك : عَمْرَوِيهِ ونِفْطَوِيهِ ، وإذا قلتَ : إِيهِ^(٦) ومِهٍ وَصِهٍ بغير تنوينٍ فهو في معنى معروفٍ من حديثٍ معلومٍ ، أو كَفِيٍّ معلومٍ ، أو سكوتٍ / معلومٍ ، قال ذو الرمة^(٧) :

٤٦٣ - وَقَفْنَا فَقُلْنَا : إِيهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ

وَمَا بَالُ تَسْلِيمِ الدِّيارِ الْبَلَّاقِ

-
- (١) آل عمران ١١٩ (٢) ويعبرون عنه بتنوين التمكين .
 (٣) في الأصل « بما بعده » وهو سهو . (٤) أي : نون التنكير .
 (٥) ويعبرون عنه بتنوين التنكير . (٦) في الأصل : « إِيهِ » بالتنوين وهو سهو .
 (٧) الديوان ٣٥٦ ، وفيه « تكليم » عوضاً من « تسلية » ، وتعلب ٢٢٨ ، واللسان (أهـ) ، وابن يعيش ٣٩/٤ ، والشذور ١١٩ ، والخزانة ١٩/٣

بغير تنوين ، لأنه أراد حديثاً معلوماً ، وإذا ثَوَّنَ ذلك أُريدَ به حديثٌ غيرُ معلومٍ وكفَّ غيرُ معلومٍ وسكوتٌ غيرُ معلومٍ .

فهذا التنوينُ في هذه الأسماء تنوينٌ تنكيرٌ ولا يكونُ إلا في المبيَّات كما ذُكِرَ ، ويُكسّرُ الحرفُ الذي قبله إن كان مَبْنِيًّا على السكون كما مَدَّ وَصَدَّ لالقاء الساكنين ، وإن كان قبله متحركٌ بقي على صورته نحو : غاقٍ وابيه ، وقد حكى الجرْمِيُّ في « سيبويه » وأمثلة الإعرابِ والتثنية والجمع ، وهو قليلٌ لا يُقاس عليه .

الثالث : أن يكون في الجمع المؤنث السالم^(١) مقابلاً للنون في جمع المذكر السالم نحو : فاطماتٌ وعائشاتٌ ، يقابل : الزيدَيْن والعُمَريْن ، لأن ذلك الجمعَ نظيرُ هذا في السَّلامة ، وفي زيادتَيْن في آخره مثله ، وإذا التاء تدلُّ على التأنيث كما أن الواو تدلُّ على التذكير ، والكسرة في^(٢) التاء كالياء في المذكر في حال النصب والحذف ، فلذلك قيل في تنوينه إنَّه وُضع للمقابلة للنون المذكورة .

إلا أن هذه المقابلة لا تَتَبَيَّنُ قطُّ إلا [إذا] كان الجمع المؤنث معرفةً بالعلمية ، فكان ينبغي أن يُمنع من الصرف للتأنيث والتعريف ، نحو : « أذرعاتٍ » لموضعٍ معلومٍ في قول امرئ القيس^(٣) :

٤٦٤ - تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا يَشْرَبُ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي
و « عرفاتٍ » في قوله تعالى : « فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ »^(٤) ، فلمَّا ثَوَّنَ هذان الاسمان مع وجود ما يمنع^(٥) الصرف فيه ، عَلِمْنَا أن تنوينه ليس بتنوين تَمَكُّنٍ ، وإنما هو تنوينٌ مقابلةٌ للنون كما ذُكِرَ ، وتَبَعَتِ الكسرةُ التنوين في الإنبات ، لأن صورته صورةُ تنوين التمكن ، ولذلك حُذفتْ مع التنوين

(١) ويعبرون عنه بتنوين المقابلة . (٢) قوله « في » غير واضح في الأصل .

(٣) الديوان ٣١ ، والكتاب ١٨/٢ ، وابن يعيث ٣٤/٩ ، واللسان (ذرع) ، والأشعراني ٤١ ، وابن عقيل ٤١/١ ، والدرر ٥/١ . وتنورتها : مثلت ثارها وقومتها .

(٤) البقرة ١٩٨ (٥) في الأصل : « ما بقي » وهو تحريف .

فيها ، [و] قد روي « من أذرعَات » ، ، وقد قرئ في الشاذ : « من عرفَات » ^(١) للاعتدادِ بالعَليَّين المانعَتَين من الصرف .

فأمَّا نحو : « مسلماتٍ وقانتاتٍ » من الأسماء النكرات فينبغي أن يُحمَل تنوينه على أنه الذي للتمكُّن ، لأنه أحوجُّ إليه من تنوين المقابلة ، لدلالته على التمكُّن والانتقال ، والفرق بين المنصرف وغيره ، واتَّفَق معه إن كانت فيه مقابلةً ، لا أنَّها خاصةٌ بالموضع كالتي في « أذرعَات » ، و « عرفَات » فاعلمَ ذلك فلم أقف على تنبيهٍ عليه لأحدٍ .

الرابع : أن يكون للعوض وهو نرعان :

النوع الأول : أن يكون عوضاً من جملة وذلك إذا لحق « إذ » ، التي هي ظرفُ زمانٍ ماضٍ ، وذلك إذا حذفت الجملة بعدها اختصاراً لدلالة ما قبلها عليها ١٦٥ لأنَّها / تضاف أبدأً إلى الجملة الاسمية والفعلية نحو قوله تعالى : « إذِ الأغلالُ في أعناقهم » ^(٢) ، و « إذِ أنتم بالعدوة الدنيا » ^(٣) ، وقوله تعالى : « وإذِ قالتِ الملائكةُ » ^(٤) ، و « إذِ قال موسى لقومه » ^(٥) ، و « إذِ تقولُ للذي أنعمَ اللهُ عليه » ^(٦) ، والأكثر فيها الإضافة إلى الجملة التي أولها الماضي لأنه الملازمُ لمعناها .

فإذا جاءت « إذ » مُحدَّفةً فيه تلك الجملة المضافة إليها اختصاراً [و] مُعوَّضٍ من الجملة المذكورة التنوين نائباً مَنابها وهو أخفُّ منها ، كقوله تعالى : « يومئذٍ تُحدثُ أخبارها » ^(٧) ، « وأنتم حينئذٍ تنظرون » ^(٨) ، المعنى : إذ ^(٩) « زُلزَلت وأُخرجت » ، و « إذِ » ^(٩) بِلَغَتِ الحُلُومَ .

(١) لم أقف على هذه القراءة . (٢) غافر ٧١ (٣) الأنفال ٤٣

(٤) آل عمران ٤٢ (٥) الصف ٥ (٦) الأحزاب ٣٧

(٧) الزلزلة ٥ ، ونصُّ الآيات : « إذا زُلزَلتِ الأرضُ زِلزالَها وأُخرجتِ الأرضُ أثقالَها وقالَ الإنسانُ مالها ، يومئذٍ تُحدثُ أخبارها »

(٨) الواقعة ٨٤ ، نصُّ الآيات : « فلولا إذا بِلَغَتِ الحُلُومَ وأنتم حينئذٍ تنظرون .

(٩) في الأصل : « إذا » وهو تحريف .

وإنما كُسرَتْ ذالٌ « إذ » مع التنوين لالتقاء الساكنين لأن اجتماعها
ثقل . وزعم الأخفش أن الذال من « إذ » ، إنما كُسرَتْ لأنها كسرة
إعرابٍ ، لأنها عنده معربة بالخفض ، لأنها منوثة مضاف إليها ما قبلها من حين
ويوم ، كما هو القيام والقعود في نحو : يوم قيام زيد ، وحين قيام (١) عمرو ، وهو
خاسدٌ من أوجهه :

أحدها : أن « إذ » مبنية على السكون إذا لم يكن معها تنوين أثبتة ،
والتنوين فيها ليس للتمكّن فيفيد إعراباً ، وإنما بُنيت لأنها أشبهت الحروف
في افتقارها أبداً إلى الإضافة إلى ما بعدها من الجمل ، ولا يُسأل عن بنائها على
السكون لأنه الأصل ، والحركة لموجب ، وفيها يُسأل : لم كانت ؟

والثاني : أنها قد جاءت مكسورة مع غير التنوين لالتقاء الساكنين أيضاً ،
كقوله تعالى : « إذ الأغلال في أعناقهم » (٢) ، وليس قبلها ما أُضيف إليها .

والثالث : أنها تكون مجرّدة (٣) عن الإضافة إليها نحو : يوم وحين وغيرهما ،
وهي مع ذلك مكسورة كقول الشاعر (٤) :

٤٦٥ - نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَابِكَ أَمْ تُعْمِرُ بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَاحِحٌ
فذل بهذه الأوجه أنها مبنية على السكون ، أُضيف إليها أو لم يُضف ، وأن
الكسر فيها إنما هو لالتقاء الساكنين ، التنوين أو غيره (٥) ، أُضيف إليها أو

(١) لعله : « حين قعود عمرو » . (٢) غافر ٧١

(٣) في الأصل : « مفردة » وهو تحريف .

(٤) البيت لأبي ذؤيب ، وهو في ديوان الهذليين ٦٨ ، والخصائص ٣٧٦/٢ ، وابن
يعيش ٣١/٩ ، واللسان (شلل) ، والمغني ٩١ ، وفيه « بعاقبة » عوضاً من « بعاقبة »
والأشعري ١٣ ، وشواهد المغني ٢٦٠ ، والخزانة ١٤٧/٣ . و « بعاقبة » أي : لست
طلبتها زجرتك عن قريب .

(٥) قوله : « أو » غير واضح في الأصل .

كقوله تعالى : « وَيَوْمَ تَشْقَى السَّاءُ بِالْغَمِّ »^(١) وقوله : « وَسَبَّحَ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ »^(٢) ، وقول الشاعر^(٣) :

٤٦٨ - عَلَى حِينَ عَاثَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا
.....
وقول الآخر^(٤) :

٤٦٩ - وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي
.....

وقارة إلى المفرد نحو قوله : « وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْجَسَرَةِ »^(٥) ، وقوله :
« وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ »^(٦) ، وقارة لا يكون فيها إضافة إلى غيرهما ، كقوله
تعالى : « ذَلِكَ يَوْمٌ يَجْعَلُ لَ النَّاسِ ، وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ »^(٧) ، وقوله تعالى :
« هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مِنْ الدَّهْرِ »^(٨) .

فإذا أضيفا إلى الجمل فلا بُدَّ من ذكرها بعدها^(٩) ، ولا يجوز حذفها
وتعويض التنوين منها ، لأنَّ التنوين يكون إذ ذاك فيها للتمكن ، لأنها أحوَجُ

(١) الفرقان ٢٥ (٢) الطور ٨٤

(٣) البيت للنايفة وهو في ديوانه ٤٤ وعجزه :

وَقُلْتُ : أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازَعُ

والكتاب ٣٣٠/٢ ، وإيضاح الزجاجي ١١٤ ، وأمالى الشجري ٢٦٤/٢ ، وابن يعيش
١٦/٣ ، والمقرب ٢٩٠/١ ، والإنصاف ٢٩٢ ، واللسان : هر ، والعيني ٤٠٦/٢ ، وشواهد
المفني ٨١٦ ، والمجمع ٢١٨/١ ، والخزانة ١٥١/٣

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١١ وعجزه :

فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحِيهَا الْمُتَحَمِّلِ

وهو في المفني ٢٢٩

(٥) مريم ٣٩ (٦) سورة ص ٣ (٧) هود ١٠٣ (٨) الإنسان ١

(٩) أي : فإذا أضيف يوم وحين إلى الجمل فلا بُدَّ من ذكر الجمل بعدها .

كقوله تعالى : « وَيَوْمَ تَشْفَقُ السَّيَاهُ بِالْغَمَامِ » ^(١) وقوله : « وَسَبَّحَ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ » ^(٢) ، وقول الشاعر ^(٣) :

٤٦٨ - عَلَى حِينٍ عَاثَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا
وقول الآخر ^(٤) :

٤٦٩ - وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِئَتِي
.....

وتارة إلى المفرد نحو قوله : « وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْجَسْرِ » ^(٥) ، وقوله : « وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ » ^(٦) ، وتارة لا يكون فيها إضافة إلى غيرها ، كقوله تعالى : « ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لِهَ النَّاسِ » ، وذلك يوم مشهود ^(٧) ، وقوله تعالى : « هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ » ^(٨) .

فإذا أضيفا إلى الجمل فلا بُدَّ من ذكرها بعدهما ^(٩) ، ولا يجوز حذفها وتعريض التنوين منها ، لأنَّ التنوين يكون إذ ذاك فيها للتمكن ، لأنها أخرج

(١) الفرقان ٢٥ (٢) الطور ٨٤

(٣) البيت للأنباة وهو في ديوانه ٤٤ وعجزه :

وَقُلْتُ : أَلَمَّا أَصَحُّ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

والكتاب ٣٣٠/٢ ، وإيضاح الزجاجي ١١٤ ، وأمالى الشجري ٢٦٤/٢ ، وابن يعيش ١٦/٣ ، والمقرب ٢٩٠/١ ، والإنصاف ٢٩٢ ، واللسان : بهر ، والمعني ٤٠٦/٢ ، وشواهد المغني ٨١٦ ، والجمع ٢١٨/١ ، والخزانة ١٥١/٣

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١١ وعجزه :

فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحِيهَا الْمُتَحَمِّلِ

وهو في المغني ٢٢٩

(٥) مريم ٣٩ (٦) سورة ص ٣ (٧) هود ١٠٣ (٨) الإنسان ١

(٩) أي : فإذا أضيف يوم وحين إلى الجمل فلا بُدَّ من ذكر الجمل بعدهما .

إليه من تنوين العوض بمحكنم تمكثها ، فلا يكون لها شيء يستدل به على الجملة المحذوفة بعدها ، فلمّا أُريدَ حذفُ الجملة التي بعدها اختصاراً كما يُفعلُ مع « إذ » ، ولا بُدَّ من شيء يعوضُ منها ، وتنوين العوض لا يحتمله « حين » ولا « يوم » [لأحدهما تنوين تمكثها]^(١) ، فجعلت « إذ » بعدهما ليتوصلَ بها^(٢) إلى إلحاق تنوين عوضٍ دالٍّ على الجملة المحذوفة ، إذ هي مبنية ، فاجتمعت « إذ » مع كلٍّ واحدةٍ منها لإفادتها إفادتها من غير تناقض ولا اختلاف في المعنى ، ولإرادة التوصل إلى الاستدلال على الجملة المحذوفة ، فذلك إذا وجدنا « إذ » مفردةً لا نُقدِّرُ قبلها حيناً ولا يوماً لعدم احتياجها إليهما ، وإذا وجدنا « حيناً » و « يوماً » يُراد إضافتهما إلى الجملة اختصاراً فلا بدَّ معها من « إذ » لما ذكرتُ لك^(٣) ، والمقصود الحين واليوم فاعلمه .

وبما يدلُّ على ذلك عدمُ اجتماعها إذا ظهرت الجملة بعدها فلا يُقال : يومَ إذ قام زيدٌ ، ولا حينَ إذ قام عمروٌ .

١٦٧ فإن قيل : فهل تضاف « إذ » إلى المفرد في نحو قوله^(٤) :

٤٧٠ - هَلْ تَرَجَعَنَّ لِيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا

وَالْعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا

فالجواب أن « ذاك » في البيت ليس مضافاً إليه ، وإنما هو مبتدأ خبره محذوفٌ للعلم به تقديره : كائنٌ أو مستقرٌّ ، لأن « إذ » لم تثبت إضافتها إلى المفرد

(١) ما بين معقوفين لا معنى له ، لعل صواب العبارة : « وتنوين كلٍّ منها تنوين تمكثها » .

(٢) في الأصل : « بهما » وهو تحريف . (٣) في الأصل : « له » وهو تحريف .

(٤) البيت لعبد الله بن المعتز كما في الأغاني ٢٧٧/١٠ ، وعجزه فيه :

وَالدَّارُ جَامِعَةٌ أَزْمَانُ أَزْمَانَا

وقد يكون البيت لغير ابن المعتز ، وهو في أمالي الشجري ١٩٨/٢ ، وشواهد المغني

٢٤٢ ، والدرر ١٧٣/١

في موضع ، فيقال : « جئت إذ قيامك » ولا « إذ قعودك » فهي في البيت
 باقية على أصلها من إضافتها إلى الجملة ، و « ذا » اسم إشارة مبني لا إعراب فيه
 بوجه ، فليس للخفض فيه ظهور فيحكم بالإضافة إليه مفرداً ، وإثنا هو مبتدأ
 يجوز حذف خبره للعلم به ، كما حذف في نحو قوله تعالى : « طاعة وقول
 معروف » (١) ، أي أمثل أو أحسن .

فإذا صح ذلك فـ « إذ » أبدأ مضافة إلى الجملة ظاهرة أو مقدرة ،
 معروض منها التنوين في آخرها كما ذكر ، فاعلمه وبالله التوفيق .

النوع الثاني : أن يكون عوضاً من الحرف بحركته ، وذلك في كل جمع
 مؤنث لا نظير له في الواحد منقوصاً في حال الرفع والخفض ، نحو : جاءني
 جوار ، ومررت بجوار ، وجاءني عواد ، ومررت بعواد ، وكذلك هواد وسوايه
 وشبه ذلك .

وذلك أن الجمع الذي صفته ما ذكر لَمَّا كان لمؤنث وب
 ثقيل بالضم والكسرة ، تجمع عليه النقل من أوجه ، فحذفت
 وعوض منها التنوين ، فإذا ترجع إلى النصب ردّنا الياء مفتوحة
 تَحْتِجْ إلى تنوين إذ لا حذف فيعوض من المحذوف ، فتقول : ر - ر -
 وغواشي وعوادي .

ولا تقول للتنوين في هذا النوع إنه للتمكّن لعدم انصرافه لِعَلَّتِيهِ
 المانعَيْن من الصرف وهما الجمع وعدم النظير في المفردات فهو كضوارب وقواعد ،
 ومالا ينصرف لا يثنون إلا في الضرورة على ما يُذكر بعد .

وزعم أبو إسحاق الزجاج (٢) أن التنوين في هذا النوع عوض من حركة الياء

(١) سورة محمد « صلى الله عليه وسلم » ٢١

(٢) انظر : المنصف ٧٠/٢ ، وإيضاح الزجاجي ٩٧ ، ٩٨ ، والممتع ٥٥٤

لا غير ، لأنها ثقلت في الياء وُعوضَ منها التنوين ، فالتقى (١) ساكناً مع الياء فعدفت الياء لثقل اجتماعها .

وهذا فاسدٌ من أوجه : أحدها : : أن الكسرة والضمة في الياء لا تظهران أبداً ، سواء كان في الكلمة تنويناً أو لم يكن لاستثقالها ، فلما لم (٢) تظهر في موضع دللنا على أن التنوين إثباتاً هو عوضٌ من الياء [وتبعتها الكسرة إذ ليس على ما تحل (٣) تقديراً ، فلما كانت الياء كالضمة والكسرة في التقدير حكمتنا بأنه عوضٌ منها] (٤) .

الثاني : أننا قد وجدنا ما لا يدخله حركة أصلاً نحو : حبل وذكري وسلمى ، ولم نجد فيه تنويناً ، لذلك فلو كان التنوين عوضاً من حركة الزيم / في هذه الأسماء ونحوها فدل ذلك على أن التنوين في مسألتنا عوضٌ من الحرف لا من الحركة . ١٦٨

والثالث : أن التنوين حرفٌ والياء حرفٌ فتسابا ، فعوض أحدهما من الآخر ، ولا تتناسب بين الحركة والتنوين فيجعل عوضاً منها لأنه حرفٌ وهي بعضٌ حرفٍ عند المحققين .

فإن قيل : فلم لم يقل : جوارى وغواشي في : جوارى وغواشي بفتح الياء في حال الحذف بلا تنوين ، كما قيل في ضارب [ضارب] بفتح الياء في حال الحذف بلا تنوين ، لأن كل واحدٍ من النوعين لا ينصرف للعائتين المذكورتين ؟

(١) أي : فالتقى التنوين . (٢) في الأصل : « فلم تظهر » وهو تحريف .

(٣) كذا في الأصل .

(٤) ما بين معقوفين غير مستقيم ، لعل فيه سقطاً ، ويبدو أنه مقتبس من معالجة ابن جني في النصف ٧٢/٢ ٧٣٠ ، يقول : « التنوين في جوارى ونحوه ليس بدلاً من الحركة ، وذلك أن الياء في « جوارى » قد عاقبت الحركة في الرفع والجر في الغالب من الأمر ، وإذا كان الأمر كذلك فقد صارت الياء لمعاقبها الحركة تجري مجراها ، فكما لا يجوز أن يُعوض من الحركة وهي ثابتة كذلك لا يجوز أن يُعوض منها وفي الكلمة ما هو معاقب لها وجار مجراها » .

فالجواب : أنهم استغلوا النطقَ بذلك لاجتماع النقل من الأوجه التي ذكرنا ، ولا تجتمع في ضوارب ، فاعلمه ، ألا ترى أن آخرَ « ضوارب » حرفٌ صحيحٌ وآخرَ « غواشي » حرفٌ معتلٌ زائدٌ في النقل لبنائه وتناهيه ، ففيه من النقل ما ليسَ في ضوارب ، فلذلك حذفت الياءُ وعوّضَ منها التنوينُ في حال الرفع والحذف .

الخامس (١) : أن تكونَ لا تزئمُ ، وذلك في قوافي الشعر ، وهي أواخرُها لأثمة موضعٌ وقف محتملٌ لتطويل الصوت بعدما يمضي البيتُ بوزنه كاملاً ، ولذلك جعلتُ حروفَ الإطلاقِ : لواوُ والياءُ والألفُ لتقبلَ طولَ المدِّ والزيادة بحرفٍ يشبهُها وهو النونُ لِمَا تقدّم من الوجوه في غير هذا الموضع .

وهذا التنوينُ يلحقُ الأسماء والأفعال والحروف على اختلافها من ظاهر أو مضمّر أو معرب أو مبنيّ أو غير ذلك ، فليس حكمه حكم واحد من التنوينات المتقدمة ، وذلك نحو قول الشاعر (٢) :

٤٧١ - قفا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلُنْ
وقول الآخر (٣)

٤٧٢ - أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنُ

(١) أي : النوع الخامس من أنواع التنوين .

(٢) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٨ وعجزه :

بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْملِ

وهو في الأزهية ٢٥٣ ، وقوله « ومنزان » وردت في الأصل : « ومنزل » وهو سهو لأنه موضع الشاهد .

(٣) تقدم برقم ٣٢ ، وقوله : « والمتابن » وردت في الأصل : « والمتابا » وهو سهو لأنه موضع الشاهد .

وقول الآخر (١) :

٤٧٣ - طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرُوبٌ

وقول الآخر (٢) :

٤٧٤ - مِنْ طَلَلٍ كَالْأَتْحَمِيٍّ أَنْتَجَنُ

وقول الآخر (٣) :

٤٧٥ - وَالْدُّيُونُ تُقْضَنُ

وقول الآخر (٤) :

٤٧٦ - إِذَا الدَّاعِي الْمَثُوبُ قَالَ يَا لَنْ

وقول الآخر (٥) :

(١) البيت لملمعة وهو في ديوانه ٢٣ وعجزه :

بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصَرَ حَانَ مَشِيبُ

وهو في أمالي الشجري ٢٦٧/٢ ، واللسان (طحا) ، والمزهر ٤٨٦/٢ ، وقوله : « طروب » وردت في الأصل : « طروب » وهو سهو لأنه موضع الشاهد .

(٢) البيت للمعاج ، وهو في ديوانه ٧ ، وقبلة :

مَا هَاجَ أَحْزَانًا وَشَجَّوْا قَدْ شَجَا

والكتاب ٣٥٩/٢ ، والخصائص ١٧١/١ ، والمغني ٤١٢ ، واللسان (بيع) ، وشواهد المغني ٧٩٣ ، وشواهد الشافية ٢٤٣ . والأتحمي : البرد المخطط ، والأنهج : البالي .

(٣) البيت لرؤبة وهو في ديوانه ٧٩ ، وقامه وما بعده على الترتيم :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالْدُّيُونُ تُقْضَنُ قَطَّلْتُ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضُنُ

وهو في الكتاب ٣٦١/٢ ، والسمط ٢٣١/١ ، واللسان (بيع) ، والبحر المحيط ٣٤٢/٢ ، والحزانة ٧٠/١ ، وشواهد الشافية ٢٣٣

(٤) تقدم برقم ٣٤ (٥) تقدم برقم ٣٣

يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْعَسَاكَنْ

٤٧٧ -

وزاد أبو الحسن الأخفش تنويناً سادساً وسمّاه الغالي وسمّى الحركة التي قبله غلواً ، وذلك التنوين في القافية المقيدة ، وهي التي سكن حرف الروي فيها ، نحو قوله (١) :

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي

٤٧٨ -

وهذا التنوين إذا تأملته راجع إلى تنوين الترو ، كما يُترنّم به في المطلق ، وليس كونه في المطلق دون ، عن المعنى من الترنّم ، وإنما يتفرّق منه بزيادة الغلو في التامّي إذا فهم المعنى .

وزاد بعض المتأخرين تنويناً سابعاً وهو تنوين الضرورة لأنّه لا مدخل له في اللفظة لأنّه إمّا مبني وإمّا لا ينصرف ، وكلاهما لا مدخل للتنوين فيه ، فإذا إثماً وُضع للضرورة ، نحو قول الشاعر (٢) :

٤٧٩ - سَلامُ اللَّهِ يَأمْطَرُ عَلَیْهَا

(١) البيت لرؤبة وهو في ديوانه ١٠٤ وبعده :

مُشْتَبِهَ الْأَعْلَامِ لَمَّاعِ الْخَفَقِ

وهو في الكتاب ٣٦١/٢ ، والخصائص ٢٦٤/١ ، وابن يعيش ١١٨/٢ ، واللسان (خفق) ، والمفني ٣٧٨ ، وابن عقيل ١٦/١ ، والأشموني ١٢ ، وشراهد المفني ٧٨٢ ، والمزهر ٢٦٣/١ ، والحزانة ٧٨/١ ، وأراجيز العرب ٢٢ . وقائم : صفة ليل ، والأعماق : أطراف المفاز .

(٢) قوله « المقيد » غير واضح في الأصل .

(٣) شاح فلاناً : خاصه وجادله . (٤) تقدم برقم ٢٢٢

فـ « مطر ، ميني لآه منادى مفرد^(١) علم ، وذلك أبداً حكمه في النداء ، نحو قوله^(١) :

٤٨٠ - يَاحْكَمُ بْنُ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ

ومنه قوله تعالى : « أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ، قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا »^(٢) ، فهذا التثنية قد دخلَ المبني ، ولا مدخلَ له فيه إلاَّ للضرورة وكذلك قول الشاعر^(٣) :

٤٨١ - يَمْنُ حَمَلَنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَبَّلٍ
وقول الآخر^(٤) :

٤٨٢ - فَلَتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدُ وَلَيَدْفَعَنَّ جَيْشًا إِلَيْكَ قَوَادِمُ الْأَكْوَارِ

(١) البيت لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٧٢ وبمده :

أَنْتَ الْجَوَادُ بْنُ الْجَوَادِ الْمَحْمُودُ

ونُشِبَ في الكتاب ٢٠٣/٢ لراجز من بني الحيرماز ، والكامل ٤٠٣ ، والبحر المحيط ٥٠/٤ ، والاسان (سردق) ، والأشعري ٤٤٦ ، وبمده فيه :

سَرْدَاقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ

والرواية المشهورة « ياحكم بن » على أنه جعل « ابن » تابعا مع ما قبله بمنزلة الشيء الواحد .

(٢) الصافات : ١٠٤ ، ١٠٥

(٣) البيت لأبي كبير الهذلي ، وهو في ديوان الهذليين ٩٢/٢ ، ورواية العجز فيه :

حُبُّكَ الثُّيَابِ فَشَبَّ غَيْرَ مُثَقَّلٍ

والكتاب ١٠٩/١ ، والحامسة ١٩/١ ، وابن يعيش ٧٤/٦ ، وشواهد المغني ٩٦٣ .
والنطاق : إزار تشده المرأة في وسطها ، والمهبل : المدعو عليه بالمهبل وهو كون أمه تلفقه .
وقوله : « عواقد » ورد في الأصل : « عواتك » وهو تحريف . وقوله : « مهبل » في الأصل :
« نبل » وهو تحريف .

(٤) البيت للزبغة ، وهو في ديوانه ٩٩ ، والمنصف ٧٩/٢ ، والمقتضب ١٤٣/١ ، والخصائص ٣٤٧/٢ ، والإنصاف ٤٩٠ . والقوادم : ج قادمة وهي مقدم الرجل ، والأكوار : ج كور وهو رحل الناقة .

وكل واحدٍ من الجمعيتين في البيتين لا ينصرف للجمع وعدم النظر ولكن
صرفاً للضرورة .

وهذا التنوين في التحقيق راجعٌ إلى معنى التمكّن لأنّ هذه الأسماء المنوّنة
في الضرورة و^(١) أصولها التمكّن ، فإذا اضطرّ الشاعر ردّها إلى أصلها ،
فالضرورة سببٌ لإظهار التنوين فيها أصله فيه ^(٢) ، لا أنّها معنى من معاني التنوين
فليس ذلك موقعاً سابعاً ، وإلاّ لو كانت الضرورة معنى لكان التنوين في المبنيات
اللازمة كـ « كيف وأين وهو وهي » وشبه ذلك ، وفي الأفعال الناصبة والمضارعة
والأمر والحروف كـ « لم » و « لو » وشبه ذلك ، وهو غير موجودٍ إلاّ فيما
أصله التمكّن ، فغاية الضرورة أن تصيرهُ ^(٣) يظهرُ بعد أن لم يكن ،
ردّاً إلى الأصل ، فاعلمه .

واعلم أنّ التنوين في غير الترنّم والضرورة يجوز حذفه ^(٤) الألف واللام ، نحو
الرجل والغلام في : رجلٌ وغلامٌ ونحوهما ، قال بعضهم : لأنّ الألف واللام
دليل التعريف ، والتنوين دليل التنكير فتناقضاً ، فلا يجتمع بينهما . وهذا فاسدٌ ،
لأنّ في المعارف بناءً هو منوّنٌ وهو العلم كزيد وعمرو .

والصحيح أنّ عدم اجتماعها إنّما هو لأنّ التنوين معاقبُ الإضافة إذ لا يجتمع
معها ، إذ هي دليل اتصال وهو دليل انفصال فتناقضاً ، ولما لم تجتمع الإضافة
مع الألف واللام لاختلاف ^(٥) تعريفها لم يجتمعا مع معاقبها التنوين ، أو تقول :
لما لم تجتمع الإضافة مع التنوين لأنّه مناقضها ^(٦) لم تجتمع الألف واللام
معه ^(٧) لأنّه معاقبها . وإن شئت أن تقول : إنّ الألف واللام زائدتان
في أول الاسم / والتنوين زائدٌ في آخره فنقلت الزيادة .

١٧٠

(١) الواو زائدة . (٢) أي : في التمكّن .

(٣) في الأصل : « أن تصيرته » وهو تحريف . (٤) بل يجب حذفه .

(٥) في الأصل : « لاختلاف » وهو تحريف . (٦) الواو مقحمة .

(٧) أي : مع التنوين ، وفي الأصل : « معها » وهو سهر .

ويحذف أيضاً للإضافة لليلة المذكورة نحو : غلامُ زبيدٍ وفرسُ عمرو ، ويحذف أيضاً لتقدير الإضافة ، كقولهم : قطع الله يدَ ورجلَ مَنْ قاله ، أي : يبدَ مَنْ قاله ورجلَه . ومنه قول الشاعر ^(١) :

٤٨٣ - إِلَّا عُلاَّةَ أَوْ بُدَا هَةَ قَارِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَةِ
ويحذف أيضاً تخفيفاً كقراءة مَنْ قرأ : « ولا الليل سابقُ النهار » ^(٢) ، ينصب « النهار » وحذف التنوين ، فقبل [له] لَمْ تَقُلْ : « سابقُ النهار » ، بتنوين « سابق » ، فقال : لو قلته لكانَ أوزنَ ، يعني : أثقلَ ، فحذفَ هذا التنوين لأنها هو للتخفيف خاصة .

ويحذف ^(٣) أيضاً لا لتقاء الساكنين خاصة كقراءة مَنْ قرأ : « قل هو الله أحدُ الله الصمد » ^(٤) بغير تنوين في « أحد » ومنه قول الشاعر ^(٥) :

٤٨٤ - عَمَرُوا الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ
وقول الآخر ^(٦) :

(١) البيت للأعشى : وهو في ديوانه ١٥٩ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، ورواه بالتقديم والتأخير بين « علالة وبداة » ، وسر الصناعة ٢٩٧/١ ، والمقرب ١٨٠/١ ، واللسان (علل) ، وابن يعيش ٩١/١ ، وأما السبيلي ١٣١ ، والخزانة ١٧٢/١ . والقارح من الخيل الذي أكل خمس سنين ، وبداهته : أول جريه ، وعلاته : بقية جريه ، والنهد : الغليظ ، والجزارة : القوائم والرأس .

(٢) سورة يس ٤٠ ، وهي قراءة عمارة ، انظر القرطبي ٥٤٧٧ هـ

(٣) في الأصل : « ويحذف » وهو تصحيف .

(٤) الاخلاص ١ - ٢ ، وهي قراءة زيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن وأبو عمرو . انظر : البحر المحيط ٥٢٨/٨

(٥) نسب في اللسان « هشم » إلى عبد الله بن الزبير ، وهو في المقتضب ٣١٢/٢ ، والمنصف ٣١٢/٢ ، وابن يعيش ٢٣١/٢ . والمسنون : من أصابتهم سنة وقحط

(٦) تقدم برقم ٥٨

٤٨٥ - فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

بغير تنوين في « ذاكر » وهذا الحذف لا يكون إلا في الضرورة في الشعر أو نادر كلام كما تقدم ، والإثبات أحسن وأكثر ، فإن انضم إلى التثنية الساكنين كثرة الاستعمال لزم الحذف ، وذلك مع « ابن » إذا وقع صفة بلا قبله بين علمين أو لقبين أو كنيستين ، أو أحدهما والآخر ، نحو : زيد بن زيد جاءني ، وجاءني أبو عبد الله محمد بن أبي عبد الله محمد ، وجاءني كرز بن بطشة ، وجاءني محمد بن أبي عبد الله ، وجاءني زيد بن كرز ، وأبو عبد الله بن كرز ، وكرز بن محمد ، وشبه ذلك .

وتُحذف الألف أيضاً من « ابن » كما يُحذف
المواضع ، فإن خرج « ابن » من أن يكون ص
ما ذكر ثبتت الألف فيه والتنوين فيما قبله ، فاعلم .

ويُحذف أيضاً إبتاعاً لغير المنون كما جاء في الحديث من قوله عليه السلام (١) :
« إِنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ مِثْلَ أَوْ قَرِيبَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ ، أَيْ :
مِثْلَ فِتْنَةِ الدَّجَالِ أَوْ قَرِيباً مِنْهَا ، فحذف التنوين من « مثل » لتقدير الإضافة ،
ومِنْ « قريب » إبتاعاً له .

وربما عاملوا التابعات معاملة المتبوعات كقولهم : « أَخَذَهُ مَا قَدَّمَ وَمَا حَدَّثَ » (٢)
بضم الدال ، ولا تستعمل (٣) وحدها إلا بفتحها ، وكذلك : « مَأْجُورَاتِ
مَأْزُورَاتِ » (٤) ، ونحو ذلك فاعلمه ، وبالله التوفيق .

(١) قطعة من حديث رواه البخاري في كتاب العلم ٢٤/١ ، وانظر أمالي السيلي ١٣٠

(٢) انظر المغني ٧٦٢ (٣) في الأصل : « وَلَا يَسْتَعْمَلُ » وهو تصحيف .

(٤) أصله : موزورات بالواو لأنه من الوزر ، انظر المغني ٧٦٢/٢ . وفي الحديث :

« ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتِ غَيْرِ مَأْجُورَاتِ » . رواه ابن ماجه ٥٠٢/١ .

الموضع السادس للنون ^(١) : أن تكون الوقاية من كسر ما قبلها لأجل ياء المتكلم ، وهي قسمان : قسمٌ تلزم الكلمة ، وقسمٌ لا تلزمها .

فالقسمُ اللازمةُ هي اللاحقةُ للأفعال الماضية والمضارعة والتي للأمر ، إذا وليتها ياءُ المتكلم نحو / أَكْرَمَنِي وَيَكْرِمُنِي [وَأَكْرِمْنِي] ، وإنما لَزِمَتْ فيها بحافظةٌ على أن لا يُكْسَرَ أو أُخِرَها لأجلِ الياءِ ، فتثقلَ مع أصل ثقلها فيتوالى عليها الثقلُ ، والأفعالُ لا يَدْخُلُها كسرٌ إلاَّ إِتِّبَاعاً نحو : بِدَأَ ^(٢) ، ولاتقاءِ الساكنين نحو : اضْرِبِ الرجلَ ، وهما عارضان مع السكون في الفعل .

وكذلك تلزمُ في : « إِنِّ » وَأَنَّ » وَكَانَ » وَلَكِنْ » وَلَيْتَ » ، وإِنَّمَا ذلك لأنَّها أشبهتِ الأفعالَ في العمل بالتضمُّنِ وعددِ الحروفِ والفتح لأواخرها ، فتقولُ : إِنِّني وَكَأَنِّي وَلَيْتَنِي وَلَكَنِّي .

فإنَّ قبل : قد قيل : إِنِّني وَأَنِّي وَكَأَنِّي وَلَكَنِّي وَلَيْتَنِي بنونٍ واحدةٍ ، فليست النونُ المذكورةُ لازمةً في الكلمة ، قيل : أمَّا « إِنِّ » و « أَنِّ » و « كَانَ » ، و « لَكَنِّ » ، فجاءتْ بنونٍ واحدةٍ هي نونُ الوقايةِ ، ومُحذِفَتِ النونُ الأصليةُ لتقللِ اجتناعِ النونينِ ، وتَحْكَمُنَا على أنَّ الأصليةَ هي المحذوفةُ دونَ نونِ الوقايةِ ، لأنَّ نونَ الوقايةِ جُعِلَتْ لمعنى ^(٣) ، ولا يُجْعَلُ الشيءُ لمعنى يبقى مع حذفها لتناقضِ الغرضينِ ^(٤) ، ودأَّبَتْ نونُ الوقايةِ على المحذوفةِ الأصليةِ إذْ هي نونٌ مثلُها ، ولا تدُلُّ الأصليةُ على التي لمعنى .

وأما « لَيْتَ » فهي لازمةٌ لها إلاَّ في الضرورة ، والضرورةُ تُحذفُ لها الأصليةُ في نحو قوله ^(٥) :

٤٨٦ - وَلَاكِ اسْقِيْني إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ

(١) في الأصل : « النون » وهو تحريف . (٢) كذا في الأصل .
 (٣) انظر الإنصاف ٦٤٨/٢ (٤) في الأصل : « العريضين » وهو تحريف .
 (٥) تقدم يرقم ٣٧٨

فأحرى أن تُحذَفَ لها لزائدة في نحو قوله ^(١) :

٤٨٧ - كَمُنِيَّةٌ جَابِرٌ إِذْ قَالَ لَيْتِي
كما حذفت ^(٢) وهي للإعراب في قوله ^(٣) :

٤٨٨ - أَيْبِتُ أُسْرِي وَتَبَيْتِي تَدْلُكِي وَجْهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي
بل هو هنا أحرى أن لا يجوز .

وكذلك تلزم مع « مِنْ » و « عَنْ » كقوله تعالى : فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنتَ
السميع العليم ^(٤) ، و « عَنِّي » إلا في الضرورة كقوله ^(٥) :

٤٨٩ - أَهْأَ السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ هُنْدٍ وَلَا هُنْدٌ مِنِّي
والقسم الذي يجوز أن تلحق الكلمة والألف تلحقها ف « كَدُن » و « قَد »
و « قَط » بمعنى حسب ، تقول : لَدُنِّي وَلَدُنِّي ، وَقَدُنِّي وَقَدِي ، وَقَطُنِّي وَقَطِي ،
قال الله تعالى : « مِنْ لَدُنِّي عَذْرَا » ^(٦) ، و « رِيء » بالتخفيف والتشديد ، فالتشديد على
إثباتها والتخفيف على حذفها ، وقال الشاعر ^(٧) :

-
- (١) تقدم برقم ٤٠١ (٢) أي : النون من « تبتين » و « تدلكن » .
(٣) لم أمتد إلى قائله وهو في اللسان « ذلك » ، وشاهد التوضيح ١٧٣ ، والمجم ١/١ .
(٤) آل عمران ٣٥
(٥) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الجنى ٥٨ ، وابن يعيش ١٢٥/٣ وفيه « قيس »
عوضاً من « هند » ، والأشعوني ٥٦ ، والمجم ٦٤/١
(٦) الكهف ٧٦ ، قرأ الجمهور بالتشديد ، وفافع وعاصم خففا النون ، انظر القرطبي
٤٠٦١ ، والنشر ١/٣
(٧) كذا في الأصل : « من أم » والرواية « من نصر » . واختلف في نسبة البيت
فقد نسبته ابن يعيش ١٢٤/٣ إلى أبي بجدلة وبعده :

لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ

ونسبه في الخزانة ٤٤٩/٢ إلى محمد الأرقط ، وقيل : أبو بجلة ، وهو في الكتاب =

٤٩٠ - قَدْنِي مِنْ أُمِّ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي

فجمع بين إلحاقها وحذفها ، وقال آخر ^(١) :

٤٩١ - اَمْتَلًا الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي

وفي الحديث في وصف النار : « حتى يَضَعَ الجبارُ فيها قدمه فتقول : قطي قطي ^(٢) » ، بغير نون الوقاية . وكذلك « لعل » ، والأكثر فيها الحذف ، ١٧٢ كقوله تعالى : « لعلِّي أَطْلِعُ » ^(٣) و « لعلِّي أَبْلُغُ » ^(٤) وقد جاء / إثباتها فيها ، قال الشاعر ^(٥) :

٤٩٢ - وَأَشْرَفُ بِالْقُورِ الْيَفَاعِ لَعَلَّنِي أَرَى نَارَ كَيْلِي أَوْ يَرَانِي بَصِيرُهَا

ومما يجوز أن تُحذف فيه وتثبت الفعلُ المعربُ بالنون ، نحو : تضربان وتضربون وتضربن ، إذا أوصلته بياء المتكلم أثبتت نون الوقاية مراعاةً لأصل الفعل في الوقاية من الكسر ، وإذا حذفتها قلقل اجتماع النونين أو النونات والأكثرُ الإثبات ، ويجوز إدغامُ نون الإعراب فيها ، وقُرئ قوله تعالى :

= ٣٧١/٢ ، ونادر أبي زيد ٢٠٥ ، وأما الشجري ١٤/١ ، والإنصاف ١٣١ ، والمغني ١٨٥ ، والأشعري ٥٧ ، والعيني ٣٧٥/١ ، وشواهد المغني ٤٨٧ . والخبيران هما عبد الله ابن الزبير وكنيته أبو خبيب وأخوه مصعب . وقدني : أي حسي وكفائي ، والملحد : الظالم أو الذي استحل حرمة البيت ، فهو يعرض بعبد الله بن الزبير .

(١) لم أمتد إلى قائلة وهو في ثعلب ١٥٨ وفيه « سلا » عوضاً من « مهلاً » ، والخصائص ٢٣/٢ ، واللامات ١٥٢ ، والإنصاف ١٣٠ ، وابن عيش ١٣١/٢ ، واللسان والتاج (قطط) وأما الشجري ٣١٣/١ ، والعيني ٣٦١/١
(٢) رواية البخاري ١١٥/٦ : « يلقى في النار » ، وتقول : هل من مزيد ، حتى يَضَعَ قدمه فتقول : قط قط »

(٣) الفصص ٣٨ (٤) غافر ٣٦

(٥) البيت لتربة من مقطوعة في أمالي القالي ٨٧/١ ، وهو في اللسان (بصر) ، وشواهد المغني ٩٠ والخزانة ٥٨/١ . والقور : ج قارة وهي الجبيل الصغير .

« أنحاجوثي في الله »^(١) بالثلاثة الأوجه : الحذف والإثبات والإدغام ، وكذلك :
« تأمروني أعبد »^(٢) :

وإنما لم تلزم في هذا القسم ، لأنها في « قط وقد ولدن » ، في الأسماء ،
وباب الأسماء لا تدخل فيها محافظة على سكون البناء كما كان ذلك في من وعن .
وأما « لعل » ، فالحذف فيها لتقلها بالطول والزيادة [في] أولها وإدغام
لاميتها الأخيرتين ، والإثبات إجراء لها مجرى : « إن وأن وكان ولكن »
في شبهها للفعل في العمل وفتح الآخر وغير ذلك مما ذكر في بابها .

وما عدا ما ذكرنا من الأفعال والأسماء والحروف المذكورة فلا تتلحقه نون الوقاية
من الأسماء والحروف ، فإن جاء من لحاقها شيء لواحد منها فلضرورة ، كقوله^(٣) :

٤٩٣ - وما أدري وظني كل ظن أمسليني إلى قومي شراحي
وكان هذا الشاعر شبه اسم الفاعل بالفعل المضارع لعمله عمله ، وأتته في
قوته ، كأنه قال : أيسمني ، ولكن ذلك ضرورة كما ذكر .

باب النون المركبة

اعلم أن النون تتركب مع الحاء والنون : نحن ، ومع العين والميم : نعم ،
فلذلك حرفان .

فأما نحن ، فقد ذكر حكمها في باب أنا وأنت ، لأن الباب فيها في
الفصل^(٤) واحد على ما مضى هناك .

(١) الأنعام ٨٠ ، قرأ نافع بتخفيف النون ، وشدد النون الباقيون . انظر النشر

٢٥٠/٢ ، والقرطبي : ٢٤٦٤

(٢) الزمر ٦٤ ، قرأ نافع بنون مخففة واحدة وفتح الياء ، وقرأ ابن عامر بنونين
مخففتين . والباقيون بنون واحدة مشددة على الإدغام . انظر النشر ٣٤٨/٢ ، والقرطبي ٥٧٣٠

(٣) نسب في الدرر ٤٣/١ إلى يزيد بن محمد الحارثي ، وهو في المحتسب ٢٢٠/٢ ،
واللسان (شرح) ، والبحر المحيط ٣٦١/٧ ، والمغني ٣٨٠ ، وشواهد المغني ٧٧٠
(٤) في الأصل : « الوصل » ، وهو سهو .

باب نعم^(١)

اعلم أن «نعم» معناها العِدَّةُ والتصديقُ، وهي حرفُ جوابٍ لما قبلها أبداً،
إلاَّ أنَّها إنْ كان ما قبلها طلباً فهي عِدَّةٌ لا غيرُ، وإنْ كان ما قبلها خبراً فهي
تصديقٌ لا غيرُ، فمثالُ الأولى أنْ تقولَ في جوابِ مَنْ قالَ : أَتَضْرِبُ زيداً ،
أو هل تَضْرِبُ زيداً ، أو ألا تَضْرِبُ زيداً ، ونحو ذلك من أنواع الطلب :
نعم ، والمعنى : الإخبارُ بفعل^(٢) الضرب ووعْدُ السائلِ به ، ومثالُ / الثانية : أن
تقولَ في جوابِ مَنْ قالَ : ضَرَبْتُ زيداً أو قَتَلْتُ عمراً أو نحو ذلك من
الإخبار : نعم ، والمعنى قد ضَرَبْتُ أو قَتَلْتُ ، مجاباً كلامه بالإجابة إلى الفعل
وَصَدَّقْتَهُ ، وكانت كلاماً تاماً بوقوعها موقعَ الكلام التام ، وقد يجوزُ أنْ يجتمعَ
معه^(٣) تأكيداً ، وقد يجوزُ أنْ تأتيَ بأصل الجواب جملةً على نحو ما تقدَّم دونها .

وهي في الجواب نقيضةٌ « لا ، النافية ، ونقيضةٌ « بلى ، أيضاً ، إلاَّ أنْ » « بلى ،
تنفي الموجِبَ قبلها ، وتوجب النفيَّ أيضاً ، فإذا قال القائل : ضَرَبْتُ زيداً ،
فتقول : بلى ، فالمعنى لم أَضْرِبْهُ ، وإذا قال : لم تَضْرِبْ زيداً ، فتقول : بلى
فالمعنى : ضَرَبْتُهُ .

و « نعم » توجبُ لا غيرُ ، ولا يقعُ قبلها النفيُّ ، ولو جاءَ لجاز ،
فلهذا قال بعضُ النحويين في قوله تعالى : « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ » ، قالوا : بلى «^(٤) :
إنَّهم لو قالوا نعم لكانَ كُفْراً ، يريدُ : إنَّهم لو قالوا « نعم » لصدَّقوا النفيَّ
فكفروا ، و « بلى » تنفيه وتوجبُ الجوابَ ، فيكونُ المعنى على « نعم » :

-
- (١) انظر في : « نعم » : أمالي السهيلي ٩٤ ، والبلخي ٢٠٤ ، والمغني ٣٨١ ، والهمع ٢/٧٦
(٢) قوله « بفعل » غير واضح في الأصل .
(٣) أي : تجتمع « نعم » مع الكلام ، وفي الأصل : « معها » أو تكون العبارة :
أن يجتمع معها .
(٤) الأعراب ١٧٢ ، ونسب صاحب المغني ٣٨٢ هذا القول إلى ابن عباس .

لست ربنا ، وعلى د بلى ، بل أنت ربنا ، فخرج من هذا أن د نعم ،
لا تقع في مواضع د بلى ، ، وأن بلى تقع في مواضع نعم ، إذ لا يقع قلبها
الموجب ، وقال بعضهم : إنه قد يقع كل واحد منهما موضع الآخر^(١) ، وأنشد^(٢) :

٤٩٤ - أليس الليلُ يجمعُ أمَّ عمرٍو وإيَّانا فذاك بنا تداني
نعم ، وترى الهلالَ كما أراه ويعلوها النهارُ كما علاني

فلو قال هنا : بلى لجاز ، وقوله د نعم ، جائز ، وهذا عندي على توجييين
في البيت : الأول : إن أريدَ جوابُ : د أليس الليلُ يجمعُ أمَّ عمرٍو وإيَّانا ،
جوابَ د بلى لأنَّ قلبها النفي فيكونُ المعنى : بل يجمعُنا ، وإن^(٣) أريدَ
جوابُ د فذاك بنا تداني ، صحَّت د نعم ، على معنى : نعم ذاك بنا^(٤)
تداني ، فليس في البيت شاهدٌ على أن كل واحدٍ منها موضعَ الأخرى كما
ذكرت لك ، فاعلمه .

الصاد والضاد : غفل

باب العين /

١٧٤

اعلم أن العينَ لم تجيء مفردةً ، وإنما أتت مركبةً مع غيرها من الحروف ،
مع الدال والألف : عدا ، ومع النون : عن ، ومع اللام خفيفةً والألف :
على ، ومع اللام المشددة : عل ، فتلك أربعة أحرف .

(١) انظر : أمالي السهيلي ٤٥ ، ٤٦

(٢) البيتان لجحدَر كما في أمالي الغالي ٢٧٨/١ ، وأمالي السهيلي ٢٤٦ ، والمقرب

٢٩٤/١ ، والمغني ٣٨٣ ، والخزانة ٤/٨٠

(٣) وهو التوجيه الثاني . (٤) في الأصل : « لكنا » وهو تحريف .

باب عدا^(١)

اعلم أنَّ « عدا » تنقسم قسمين : قسمٌ فعلٌ ، وقسمٌ حرفٌ للجر ، ومعناها في القسمين الاستثناء كخلا وحاشا .

فإذا كانت فعلاً في باب الاستثناء ففاعلها مضمرة فيها يعود على بعض المستثنى منه ، وما بعدها منصوبٌ بها معمولاً به نحو : قامَ القومُ عداً زيداً ، فحكمها في ذلك حكمٌ « خلا » وقد ذُكر في بابها .

وإذا كانت حرفَ جرٍّ خَفَضَتْ ما بعدها^(٢) وكان العاَمَلُ فيها معنى^(٣) للفعل قبلها الذي في الكلام أو ما في تقديره ، نحو : قامَ القومُ عداً زيداً^(٤) ، وهؤلاء قائلون عداً زيداً^(٤) ، والأكثرُ فيها نصبُ ما بعدها فتكونُ فعلاً .

وإذا دخلت عليها « ما » كانت معها مصدريةٌ لتختصَّها حيثُ دلَّ للفعل ، فينصبُ ما بعدها إذْ ذاك ، نحو : قامَ القومُ ما عداً زيداً ، وتقديره : عداً وزيداً وهما في موضع الحال أي : عادين زيداً ، وبعضهم يُجيز أن تكونَ « ما » زائدةً فتبقى على الحذفِ لما بعدها . وفيه نظرٌ قد بُتِيَ في باب « خلا » .

باب عن^(٥)

اعلم أنَّ « عن » تنقسم قسمين : قسمٌ تكونُ اسماً ، وقسمٌ تكونُ حرفاً ،

(١) انظر في « عدا » : الكتاب ٣٤٨/٢ ، وابن يعيش ٤٩/٨ ، ٧٧/٢ ، والجنى ١٨٦ ، والمغني ١٥٢

(٢) قال ابن يعيش ٧٨/٢ : « ولم يَحْكُ سيبويه ولا المبرد فيها الحرفية وإنما حكاهما الأخفش » .

(٣) في الأصل : « معد » وهو تحريف .

(٤) في الأصل : « زيدا » وهو تحريف لأنه موضع الشاهد .

(٥) انظر في « عن » : التخصص ٥٤/١٤ ، وابن يعيش ٣٩/٨ ، والجنى ٩٦ ، والمغني

١٥٧ ، والمج ٢٩/٢

فأما التي تكون اسماً فهي يدخل عليها حرف الجر في نحو قوله (١) :

٤٩٥ - مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحَبِيَّاءِ نَظْرَةً قَبْلُ
وليس حظنا .

وأما التي تكون حرفاً ، وهي المقصود ، فإن لها في الكلام موضعين :

الموضع الأول : أن تكون حرف جر ، ولها في ذلك معان :

الأول : المزايلة (٢) ، نحو قولك : رَمَيْتُ عَنْ الْقَوْسِ وَاحْتَجَجْتُ عَنْ
فُلَانٍ ، قال الله تعالى : « عفا الله عنك » (٣) ، وقال : « فاعفُ عَنْهُمْ
واصفح » (٤) ، ومن ذلك : تَجَاوَزْتُ عَنْ فُلَانٍ وَكَفَرْتُ عَنْهُ ، قال الله
تعالى : « نَكْفُرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ » (٥) ، وقال : « وَكَفَرْنَا عَنْ سَيِّئَاتِنَا » (٦) .

المعنى الثاني : أن تكون بمعنى « بعد » ، نحو قولك : « أَطْعَمْتُهُ عَنْ جُوعٍ
وَأَمَّنْتُهُ عَنْ خَوْفٍ / أَي بَعْدَ جُوعٍ وَبَعْدَ خَوْفٍ ، قال الله تعالى : « عَمَّا قَلِيلٍ ١٧٥
لِيُصِيبَهُنَّ نَادِمِينَ » ، (٧) أي : بعد قليل ، و « ما » زائدة ، قال الشاعر (٨) :

٤٩٦ - نُؤُومُ الضُّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفَضُّلِ

(١) البيت للقطامي ، وهو في ديوانه ٢٨ ، وصدده :

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ

وهو في أدب السكاتب ٣٩٢ ، وشرحه للجواليقي ٣٤٩ ، وابن يعيش ٤١/٨ ، والمقرب ١/١٩٥ ،
واللسان (عن) ، والبحر المحيط ١/١٨٧ ، والجنى ٩٦ . والحبيات : موضع ، وقيل : مقابلة .

(٢) ويعبر عنه النحويون بالمجازة ، ولم يثبت لها البصريون غيره ، انظر الجنى ٩٧

(٣) التوبة ٤٣ (٤) المائدة ١٢

(٥) النساء ٣١ ، وفي الأصل : « ونكفر » والوارد مقحمة . (٦) آل عمران ١٩٣

(٧) المؤمنون ٤٠ (٨) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٧ ، وصدده :

وَتَضْحِي قَتَيْتُ الْمِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِهَا

والتفضل : لبس ثوب واحد .

وقال آخر (١) :

٤٩٧- لَقِحتْ حَرْبُ وائِلٍ عَنْ حِيالِ

وقال آخر (٢) :

٤٩٨- وَمَنْهَلٍ وَرَدَتْهُ عَنْ مَنْهَلِ

أي « بعد » في ذلك كله .

المعنى الثالث : أن تكون بمعنى « على » نحو قولك : أفضلتُ عنك ،
بمعنى عليك ، قال الشاعر (٣) :

٤٩٩- لَاهِ ابْنُ عَمَّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ

عَنِي وَلَا كُنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

وقال آخر (٤) :

(١) البيت للعازل بن عباد البكري كما في أمالي القاضي ١٢٨/٢ وصدده :

قَرَّبًا مَرِيْطَ النَّعَامَةِ مِنِّي

وهو في السمت ٧٥٧/٢ ، وحاشة البعري ٣٣٠ وأدب الكاتب ٤٠٥ . والنماة : فرسه ،
ولفت : حلت ، والحيل من حالت الناقة أي لا تحمل ، وإذا بقيت الناقة أعواماً بغير حمل ثم
حلت كان ذلك أقوى لولاها .

(٢) البيت للمعراج ، وهو في ديوانه ٤٧ وبعده :

قَفَرَيْنِ هَذَا ثُمَّ ذَا لَمْ يُؤْهَلِ

وهو في أدب الكاتب ٤٠٥ ، وشرحه للجواليقي ٣٦٦ ، وأمالي الشجري ٢٦٩/٢ والأزهية
٢٩١ ، والمخصص ٦٧/١٤ ، والمفني ١٥٩ ، وأراجيز العرب ١٨

(٣) تقدم برقم ٣٣٨

(٤) البيت للقيس بن الخطيم ، وهو في ديوانه ٤٠ ، وصدده :

لَوْ أَنَّكَ تَلَقَيْ حَنْظَلًا فَوْقَ بَيْضِنَا

وأدب الكاتب ٤٠٤ ، والمخصص ٦٧/١٤ ، واللسان (سرم) . والسم : عروق الذهب .
يقول : تراص القوم حتى لو ألقى حنظلاً فوق بيضتهم لم يصل إلى الأرض . وقوله : « المتقارب »
رود في الأصل : « متقاربي » وهو تحريف .

٥٠٠ - تَدَحْرَجَ عَنْ ذِي سَامِهِ الْمُتَقَارِبِ

أراد : عليّ ، وعلى ذي .

المعنى الرابع : أن تكون بمعنى « من أجل » نحو قولك : قام فلان لك عن إكرامك ، وستمك عن مزاح^(١) معك ، المعنى : من أجل ، قال الشاعر^(٢) :

٥٠١ - وَلَقَدْ شَهِدْتُ إِذَا الْقِدَاحُ تَوَحَّدَتْ

وَشَهِدْتُ عِنْدَ اللَّيْلِ مَوْقِدَ نَارِهَا

عَنْ ذَاتِ أَوْلِيَّةٍ أَسَاوِدُ رَبِّهَا وَكَأَنَّ لَوْنَ الْمِلْحِ لَوْنُ شِفَارِهَا

المعنى الخامس^(٣) : أن تكون بمعنى الباء ، نحو قولك : « قُمْتُ عَنْ أَصْحَابِي » . قال امرؤ القيس^(٤) :

٥٠٢ - تَصُدُّ وَتُبْدِي عَنْ أَسِيلٍ وَتَتَّقِي

بِنَاطِرَةٍ مِنْ وَحْشٍ وَجَرَّةٍ مُطْفِلٍ

أي بأَسِيلٍ ، ولا يكون المعنى : « تَصُدُّ عَنْ أَسِيلٍ وَتُبْدِي بِهِ » ، ولا « تَصُدُّ بِأَسِيلٍ وَتُبْدِي عَنْهُ » كما زعم بعضهم ، لأنَّ يكون من باب التنازع في الإعمال ، ومن شرط إعمال الأول في هذا الباب إبراز الضمير بعد الثاني إن كان

(١) في الأصل : « مزاج » وهو تصحيف .

(٢) البيتان للتمر بن تولب كما في أمالي النفاي ١٥٩/٢ ، وهما في السط ٧٨٣/٢ ، وأدب الكاتب ٤٠٧ ، وفيه « فوق » عوضاً من « لو » . وقوله : « إِذَا الْقِدَاحُ تَوَحَّدَتْ » يعني : اشتد الزمان وغلّت الأسعار فأخذ كل واحد قدحاً ، وذات الأوليّة : التي أكلت ولياً بعد ولي فسمت ، وقوله : أسارد من المساردة وهي المسارة فهو يساره ليخدعه عنها ، والشفار : السكاكين العراض ، شبه ما جدد من الشحم على السكين بالملح لبياضه .

(٣) نقله صاحب الجنى عن المؤلف ٩٩

(٤) الديوان ١٦ ، والأزمية ٢٨٩ ، والخزانة ٢٤٤/٤ . والأَسِيل : الخد السهل .

منصوباً أو مجروراً ، نحو رأيتُ وأكرمتهُ زيداً ومَررتُ ومَرٌ في يزيدٍ ، فإِذا لا بُدَّ (١) في البيت من إخراج «عَنْ» ، عن وَضْعها الأول إلى معنى الباء ، ووضعها الأول هو المزايلة كما ذكر ، وما عدا ذلك فهي مُخْرِجَةٌ عن بابها ، وقد تقدّم في غير موضع أَن الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض إلا إذا كان الحرف في معنى الآخر ، أو مردوداً إليه بوجه ما ، أو العامل فيه بمعنى العامل في الآخر ، أو مردوداً إليه بوجه ما ، وأما مع [عدم] الرجوع إليه أو إلى العامل فلا يجوز بوجه ، فاعلمه .

الموضع الثاني : أَن تكونَ بمعنى «أَنْ» ، وهي لغةٌ لبني تميم ، يقولون في أعجني أَنْ تقومَ : «أعجني عن قوم» . وكذلك قال بعضهم : إِنَّ تيمماً انفردوا (٢) بالعَتَّةِ ، يعني أنها تقول في موضع «أَنْ» : عَنْ . وعلى ١٧٦ ذلك أنشدوا بيتَ ذي الرُّمة (٣) :

٥٠٣ - أَعَنْ تَوَسَّمتَ مِنْ خَرَقَاءَ مَنزِلَةً

ماءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ

أرادَ : أَن تَوَسَّمتَ ، وقال آخر (٤) :

٥٠٤ - أَعَنْ تَغَنَّتْ عَلَى سَاقٍ مُطَوِّقَةٌ

أرادَ : «أَنْ» كما ذكر ، ولا يفتعلون ذلك في غير «أَنْ» ، فاعلمه .

(١) أَقْحِمْتَ «مِنْ» في الأصل بعد «لأبد» .

(٢) قوله : «انفردوا» غير واضح في الأصل . (٣) تقدّم برقم ٢٥

(٤) البيت لابن هرمة ، وهو في ديوانه ١٠٥ ، وعجزه :

وَرَقَاءَ تَدْعُو هَدِيلاً فَوْقَ أَعْوَادِ

وهو في الخصائص ١١/٢ ، ومر الصناعة ٢٣٥/١ . والهديل : ذكر الحمام .

باب على^(١)

اعلم أن « على » لها ثلاثة أقسام : قسم تكون اسماً ، وقسم تكون فعلاً ، وقسم تكون حرفاً . فإذا كانت اسماً فذلك بدخول حروف الجر عليها كقوله^(٢) :

٥٥٥ - بَاتَتْ تَنْوُشُ الْحَوْضَ نَوْشاً مِنْ عَلَا
نَوْشاً بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَازَ الْفَلَآ
وقوله^(٣) :

٥٥٦ - غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا
تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بِزِيَّاءَ مَجْهَلٍ
ومعناها : فوق .

وإذا كانت فعلاً فمضارع « يعلو » ومصدره « علُوًا » ، مثل : دَفَا يَدْنُو دُنُوًّا ، ومعناها ارتفع ، كقوله تعالى : « إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ »^(٤) ، وقال الشاعر^(٥) :

-
- (١) انظر في « على » الكتاب ٣٧٣/١ ، والأزهية ٢٠٢ ، وابن يعيش ٣٧/٨ ، والجنى ١٩٠ ، والمغني ١٥٢ ، والمهم ٢٨/٢ .
- (٢) نسب في اللسان (نوش) إلى غيلان بن حريث ، وهو في النصف ١٢٤/١ ، وأدب الكاتب ٣٩١ ، وشرح الجواليقي ٣٤٨ ، وثلعب ٥٨٧ ، والخزاة ٨٩/٤ ، والضمير في بيت يعود إلى الإبل ، والنوش : التنارل ، والأجواز : ج جوز وهو الوسط .
- (٣) نسب في الأزهية ٢٠٣ إلى مزاحم العقيلي ، وهو في الكتاب ٣٧٣/٢ ، وفوائد أبي زيد ١٦٣ ، وأدب الكاتب ٣٩٢ ، وابن يعيش ٣٨/٨ ، والمقرب ١٩٦/١ ، وأسرار العربية ٢٥٦ ، والمغني ١٥٦ ، والمخصص ٦٤/١٤ ، وابن عقيل ١٩/٣ ، والأشعري ٢٩٦ ، وشواهد المغني ٤٢٥ . والشاعر يصف قطاة تركت ولداً لعطشها . و « غدت من عليه » : صارت من فوقه ، و « تصل » : تصوت ، والقَيْض : قشر البيض ، والزِيَّاء : البیداء .
- (٤) القصص ٤ .
- (٥) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ٥٨ ، واللسان (شقر) ، وأدب الكاتب ٥٥ .
- والشقر : شقائق النعمان .

٥٠٧ - وَتَسَاقَى الْقَوْمُ كَأَسَا مُرَّةً وَعَلَا الْقَوْمَ دِمَاءُ كَالشَّقَرِ

وليس غرضنا في الوجهين ، وإنما غرضنا الحرفية ، وهي حرف جري
للأسماء ومعناها العلو [حقيقة] كقولك : طلع فلان على السقف واستوى على
الجل ، أو مجازاً كقوله تعالى : « على العرش استوى » (١) أي : قهر العرش فما
دونه باستيلاء حكمه عليه . ومنه قول الشاعر (٢) :

٥٠٨ - قَدْ اسْتَوَى بَشَرٌ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقِ

أي : استوى وقهر . ومن هذا المعنى أو قريب منه قولهم : خرققت
على فلان ثوبه ، وأخرقت عليه داره ، وهو لم يلبس الثوب ولا دخل الدار ،
وإنما معناه ... (٣) من ذلك .

وهذا موضع « على » في أصل الوضع ، ثم قد تخرج عنه لمعان أخر ، فمنها
أن تكون بمعنى « عن » كقولك رَضِيتَ عليك ، أي : عنك ، ومنه
قول الشاعر (٤) :

٥٠٩ - إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجَبَنِي رِضَاهَا
وقال الآخر (٥) :

(١) طه هـ

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في اللسان (سوا) ، والبحر المحيط ١/١٣٤ ، والقرطبي ٢١٨

(٣) كلمة لم أتبينها ، سمعت : « جابلكه » .

(٤) البيت للقيص العجلي كما في الأزهية ٢٨٧ ، وهو في أدب الكاتب ٣٩٥ ، وأما
الشجري ٢٦٩/٢ ، والمخصص ٦٥/١٢ ، واللسان : (رضي) ، والمغني ١٥٣ ، والأشعرى
٢٩٤/٢ ، وابن عقيل ١٧/٣ ، وشواهد المغني ٤١٦

(٥) نسب في شرح الجواليقي إلى دوسر بن غسان ٣٥٤ ، وروايته فيه :

إِذَا مَا أَمْرُؤُ وَلَّى عَلَيَّ رِبُودِهِ وَأَدْبَرَ لَمْ يَصْدُرْ بِإِدْبَارِهِ وَدِّي

وهو في أدب الكاتب ٣٩٧ . و « ابرؤ » في البيت غير واضحة في الأصل .

٥١٠ - إِذَا مَا أَمْرُؤُ وَلَّى عَلَيْكَ بِوَجْهِهِ

أي : عنك ، وجاز هذا أيضاً فيها لأن معنى « رضي » في البيت الأول في معنى [وافى] ، وولّى في الثاني في معنى أعرض ، وقد تقدّم بيان هذا فيما تقدّم / ١٧٧ فتبيّنه وقسّ تُصَيَّبُ إن شاء الله .

باب «عَلَّ»^(١)

اعلم أن «عَلَّ» معناها الترجّي في المحبوبات ، والتوقُّع في المندورات فنقول : ادعُ اللهَ عَلَّ يرحمك ، فهذا تَرَجٍّ ، ونقولُ : لَا تَدْنُ من الأسدِ عَلَّهْ يأكلك فهذا توقُّعٌ . ومن الأول قوله تعالى : وَلَا تَذْري لعلَّ اللهَ يُحدِثَ بعد ذلك أمراً ،^(٢) وهذا لمعنى أكثر في الكلام من الثاني . ومن الثاني قوله^(٣) :

٥١١ - لَا تُهَيِّنَ الْكَرِيمَ عَلَّكَ أَنْ تَرُ
كَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

وقد تقدّم أن «اللام» في أولها زائدة عليها ، والاحتجاج لها في باب اللام ، وعملها في الوجهين^(٤) في المبتدأ والخبر نصّاً ورفعاً كـ «إن» ،^(٥) المذكورة ، وأحكامها فيها كأحكامها ، وكذلك في غيرها .

إلا أنها تخالفها في عدم نون الرفاية معها إلا في الشعر كما ذكرنا في باب النون ، وأنها لا يُعْطَف على موضعها مع اسمها كما كان ذلك في «إن» ، لأنها

(١) انظر في «عَلَّ» المقتضب ٧٣/٣ ، والجنى ٢٣٤ ، والمفني ٣١٧
(٢) الطلاق ١ (٣) تقدم برقم ٣٢٥ (٤) أي : في «لعل وعَلَّ» .
(٥) في الأصل : «كَانَ» وهو سهو لأن المؤلف سبّاه بين «عَلَّ وإن» ، وليس بين «عَلَّ وكان» .

قد غَيَّرَتْ معنى الابتداء إلى معنى الفعل من الترجي والتوقع ، ولذلك لا تدخل اللام أيضاً في خبرها كما تدخل في خبر « إن » وهو من أوجه المخالفة .

وتخالِفُها أيضاً و- ثَرَ أخوانِها في أن « أن » تدخل على خبرها لمعنى الترجي الذي فيها أو التوقع ، كما قال الشاعر (١) :

٥١٢ - عَلَّكَ أَنْ تَرُ كَعَّ يَوْماً وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

وتخالِفُها وأخوانِها - إلا ليت - في دخول الفاء وتصبُّها في جوابها ، نحو قولك : لعل الله يرحمني فأَدْخُلَ الجنةَ ، لأنها في معنى الطلب من الترجي كما ذكر ، ولذلك قرأ حَفْصُ (٢) من رواية عاصم من القراء : « لعلِّي أُبَلِّغُ الأسبابَ ، أسبابَ السمواتِ فأَطْلِعَ » (٣) بنصب في « فأطلع » لأنه أشربها معنى ليت من التمني وهو طلب ، فاعلمه .

ويجوزُ في لامها الأخيرة الفتح وهو الكثير ، وقد كَسِرت قليل : « لعل » ، على أصل التقاء الساكنين ، وقد خَفَضَ بعضُ العرب بها مبنيةً على أن تخْفِضَ لأنها اختَصَّتْ بالأسماء ، وما اختَصَّ بالأسماء ولم يكن كجزء منها كالألف واللام حَقُّهُ أن يَخْفِضَ ، وإثماً نَصَبَتْ هذه وأخوانُها للشبه بالفعل كما ذكر في باب « إن » ، وغيرها من أخوانها ، قال الشاعر (٤) :

(١) تقدم برقم ٣٣٥

(٢) حفص بن عمر البغدادي ، إمام القراءة في زمانه ، ثبت ضابط ، قرأ بإثر الحروف ، توفي ٢٤٦ . انظر : طبقات القراء ١/٢٥٥ . وعاصم بن هذيل ، شيخ الاقراء بالكوفة ، وأحد القراء السبعة ، توفي ١٢٠ . انظر : طبقات القراء ١/٣٢٦

(٣) خافر ٣٦ ، ٣٧

(٤) البيت لكعب بن سعد كما في الأصمعيات ٩٦ ، وروايته « أبا » ، وهو في الجهرة ٢٥٠ ، وأما القالي ١٤٧/٢ ، ونوادير أبي زيد ٣٧ ، واللامات ١٤٨ ، وأما الشجري ٣٧/١ ، واللسان (جوب) ، والمغني ٣١٧ ، وابن عقيل ٤/٣ ، والأشعري ٥٦ ، وشواهد المغني ٦٩١ ، والخزانة ٣٧٠/٤

٥١٣ - فَقُلْتُ أَدْعُ أُخْرَى وَأَرْفَعِ الصَّوْتُ دُعَوَةً

لَعَلَّ أَبِي الْغَوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

بخفض «أبي» ، وقال آخر^(١) :

٥١٤ - لَعَلَّ اللَّهُ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمَّكُمْ شَرِيبٌ

/ بكسر لام «لعل» ، وخفض ما بعدها ، ويجوز أن تكون «لعل» في ١٧٨ البيت الأول مخففةً بجذف لامها الأخيرة ، كما تُخَفَّفُ «إن» ، أختها ، واسمها مضمرٌ أمرٌ أو شأنٌ ، واللام المفتوحة جارةٌ ، و«أبي الغوار منك قريب» جملةٌ مفسرةٌ للضمير في موضع خبرها ، كذا ذكرَ بعضهم وهو بعيد من أوجهٍ : أحدها : أن تخفيف «لعل» ، لم يُسَمَّعْ في غير البيت فلا يقاس عليه . والثاني : أن اسم «لعل» ضمير لم يوجد في غير البيت فيقاس عليه . والثالث : أن فتح لام الجر مع الظاهر شاذٌ فلا يقاس عليه إلا في باب الاستغاثة والتعجب لمعنى قد ذكرَ في باب اللام . والرابع : أن حذف الموصوف الذي «قريب» صفته لا يُعَلِّمُ ، ولا يُحذف من الموصوفات إلا ما يُعَلِّمُ من صفته .

وزعم بعضهم أنه يجوز في البيت أن تكون «لعل» كلمة تُقال للعائر ، واللام للجر ، والكلام جملةٌ قائمةٌ بنفسها والموصوف محذوف تقديره : قرَّجٌ أو شبهه ، وهذا أيضاً بعيدٌ من جهات ، منها أن «لعل» في البيت لا معنى له ، وما بعدَ من الأوجه في اللام وحذف الموصوف مردودٌ بما رُدَّ به الوجه الآخر قبله ، فاعلمه .

باب الغين

اعلم أن الغين لم تأت في الكلام مفردة ولا مركبة إلا مع النون المشددة في غَنَ (٢) لأن فيها لغاتٍ (٣) : عَلَّ ، وَعَن بالعين والنون المشددة ، وَعَنَ

(١) لم أحتد إلى قائله ، وهو في المقرب ١/١٩٣ ، والجنى ٢٣٦ ، والأشعوني ٢٨٤ ، وابن عقيل ٤/٣

(٢) العبارة في الأصل : «إلا» مع النون المشددة وإن في غل «رهي مضطربة محرفة .

(٣) انظر آمالي القالي ١/١٠٧

بالعين والنون المشددة ، و « أن » ، على لفظ « أن » ، لمذكورة الناصبة للاسم والرافعة للخبر ، ويجوز دخول اللام على كل واحدة منها ، فيقال : لَعَلَّ وَلَعَنَّ وَلَعَنَّ وَلَآنَ ، ومنه قول أبي النجم ، أنشده أبو علي في الأمالي (١) :

وَاعْدُ لَعَنَّا فِي الرَّهَانِ نُرْسِلُهُ ٥١٥ -

واختلف في الغين منها فقل : هي بدل من العين كما قالوا في اَرْمَعَلَّ : اَرْمَعَلَّ (٢) ، ولأنها قريبة منها ، إذ هما حرفا حلق ، وإذ يجتمعان في القافية الواحدة ، كقوله (٣) :

قُبِّحَتْ مِنْ سَالِفَةٍ وَمِنْ صُدْغٍ ٥١٦ -

ثم قال :

كَأَنَّهَا كُشِيَةُ ضَبٍّ فِي صُقْعٍ

وقيل : إنهما لغتان ، وليست الغينُ بدلاً من العين وهو أظهر لقلة وجود الغين بدلاً من العين ، فاعلمه .

باب الفاء المفردة (٤)

اعلم أن الفاء المفردة لها في الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون حرف عطف في / لمفردات والجل . ١٧٩

(١) البيت في الأمالي ١٠٧/١ ، وروايته « لعلنا » وقيل ، في العقد الفريد ٨٧/١ :

فَقُلْتُ لِلْسَائِسِ قَدَهُ أُعْجِلُهُ

وهو في السمط ٧٥٨/٢ ، والدرر ١١١/١

(٢) ارمعل الصبي : سال لعابه ، والشرب : ابتل ، والرجل : أسرع وشق ، والإبل : تفرقت .

(٣) نسبة الجواليقي في شرح أدب الكاتب ٣٣٧ إلى ابن هُرَيْرٍ ، وهو في أدب الكاتب ٣٨١ ، واللسان : « سقع » . والكشية : شحم بطن الضب ، والصقع : الناحية .

(٤) انظر في الفاء : الكتاب ٤٨٩/١ ، والمقتضب ١٠/١ ، ١٤/٢ ، والأزهية

٢٥٠ ، والمقرب ٦٣/١ ، والخصص ٤٨/١٤ ، وابن يمين ٩٤/٨ ، والجنسي ٢١ ، والمنشي ١٧٣ ، والجمع ١٠/٢

فإذا كانت للعطف في المفرداتِ فمعناها الترتيبُ لفظاً ومعنى أو لفظاً دون معنى ، والتعقيب ، وقد يلزمها التسبب في بعض المواضع ، وهي مُشتركة بين الاسمين والفعلين في اللفظ : من الرفع والنصب والحذف والجزم والاسمية والفعلية ، وفي المعنى : من إثبات الفعلين أو نفيهما ، أو إثبات الفعل للفاعلين أو ما أقيم مقامها ، أو نفيه عنها ، فنقول : قامَ زيدٌ فعمرو ، ورأيتُ زيدا فعمراً ، ومررتُ بزيدٍ فعمرو ، وزيدٌ يقومُ فيخرجُ ، ولن يقومَ فيخرجَ ، ولم يقمَ فيخرجَ .
والربطُ والترتيبُ لا يفارقانها ^(١) ، وأمّا التسببُ معها ^(٢) فيها فنحو قولك : ضربتُ زيدا فبكى ، وضربتهُ فماتَ ، فالبكاءُ سببهُ الضربُ ، والموتُ سببهُ الضربُ .

وزعم الكوفيون أن الترتيبَ لا يلزمُ فيها ، واستدلوا بقوله تعالى : « وكم من قريةٍ أهلكناها فجاءها بأسنا » ^(٣) ، قالوا : فالبأسُ في الوجودِ واقعٌ قبل الإهلاك ، وهو في الآية مؤخرٌ عنه ، وهذا عند البصريين مؤولٌ تقديره : وكم من قريةٍ أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا فهلكَتْ ، كما قال تعالى : « يا أيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا » ^(٤) ، أي : إذا أردتم القيامَ إلى الصلاة ، وهو في الكلام كثيرٌ ، فالفاءُ عندهم في الآية باقيةٌ على موضعها من الترتيب المعنوي .
وامّا التي للترتيب اللفظي خاصة ففي قول الشاعر ^(٥) :

٥١٧ - عفا ذو حَسَى مِنْ قَرْتَنَا فَالْفَوَارِعُ
فَجَنَّبَا أَرِيكَ فَاتِّسْلَاعُ الدَّوَابِعُ
فمَجْتَمَعُ الْأَشْرَاجِ غَيْرَ رَشْمِهَا مَصَايِفُ مَرَّتْ بَعْدَنَا وَمَرَابِعُ

(١) في الأصل : « لا يفارقها » وهو سهو .
(٢) في الأصل : « معها » وهو تحريف . (٣) الأعراف ٤ (٤) المائدة ٦
(٥) البيتان للناطقة ، وما في ديوانه ٤٣ ، والأصداق ٢١٩ . والمقرب ٢٣٠/١ ، والجنى ٢٢ ، والخزانة ٤٣ . وما ذكره الشاعر هو أسماء أمكنة .

وقول الآخر^(١) :

١٨ - غَشِيتُ دِيَارَ الْقَوْمِ بِالْبَكَرَاتِ
فَعَارِمَةٌ فَبَرْقَةٍ السَّيَرَاتِ

فَقَوْلُ فَجَلِّيتِ فَنَفٍّ فَمَنْعَجٍ إِلَى عَاقِلٍ فَالْجُبُّ ذِي الْأَمَرَاتِ
فمراد الشاعرين وقوع الفعل بتلك المواضع خاصة ، ويترتَّبُ اللفظُ واحداً
بعد آخر بالفاء ترتيباً لفظياً .

وأمّا التي تكونُ عاطفةً في الجمل قَمَشَرَكَةٌ في الكلام خاصةً ، ويجوزُ
أنْ يكونَ قبلها جملةٌ اسميةٌ وبعدها فعليةٌ ، نحو : زيدٌ قائمٌ فَضَرَبَ غلامُهُ ،
وبالعكس ، نحو : قام زيد فأبره منطلق ، وأنْ تكونَ قبلها جملةٌ خبريةٌ وبعدها
طلبيةٌ ، نحو قولك : قامَ زيد فأغربَ عبدَهُ ، وبالعكس ، نحو : اضربَ زيداً
فيقومُ غلامه ، والربط والترتيب لازم^(٢) المعنى ، وتكون معها السببيةُ
تارةً ولا تكونُ أخرى .

وإذا أردت الاستئناف بعدها من غير تشريكٍ بمحلتين^(٣) كانت حروفُ
١٨٠ ابتداءٍ / إمّا للكلام وإمّا يأتي بعدها المبتدأ وخبرُهُ نحو : قام زيدٌ فهل قمتَ ،
وقام زيدٌ فعمرُو منطلقٌ ، وعليه^(٤) :

٥١٩ - أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ

(١) البيتان لامرئ القيس ، وهما في ديوانه ٧٨ ، وفيه «ديار الحمي» . وما
ذكره أسماء أمكنة .

(٢) خرم في الأصل ، لعله «ها في» . (٣) قوله «بمحلتين» غير واضح في الأصل .

(٤) البيت لجميل ، وهو في ديوانه ١٤٤ ، وعجزه .

وَهَلْ تُخَبِّرُنْكَ الْيَوْمَ بَيِّدَاءَ سَمَلَقُ

والكتاب ١/٩٤ ، واللسان (حذب) ، والمغني ١٨١ ، والشذور ٣٠٠ ، وشواهد المغني
٥٧٤ ، والحزانة ٦٠١/٣ . والقواء : الحُرْبُ ، والسملق : الأرض غير المنبتة .

أي : فهو ينطبق ، وليست الفاء جواباً ، ولو كانت جواباً لنصبت - وينطبق ،
بها ، وسنيتن هذا في الموضع الثاني بعد ، ومنه قوله تعالى : « إِنَّا إِلَهُكُمْ فَلَهُ
واحد » ، فهل أنتم مسلمون ، ^(١) ، وقوله تعالى : « فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاء » ، ^(٢) .

الموضع الثاني : أن تكون جواباً لازمة للسببية ، وفيها أيضاً الربط والترتيب
كما ذكر في العاطفة ، إلا أن المعنى الذي انفردت به في هذا الموضع الجوابية ^(٣) ،
فتنصب ما بعدها من الأفعال المستقبلية بإضمار « أن » ، وذلك إذا وقعت جواباً
لأحد عشرة أشياء ، وهي : الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتحضيض والتعني
والدعاء والنفي وفعل الشرط وفعل الجزاء .

ولا تنصب في غير ذلك إلا في الضرورة كقوله ^(٤) :

٥٢٠ - سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأُلْحِقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا
وَأَمَّا قَوْل الْآخِر ^(٥) :

٥٢١ - لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الدُّلُّ وَسَطَهَا
وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُدْصَمَا

فقل : هو ضرورة مثل الأول ، والصحيح أن فيها معنى جواب الشرط لقوته
في البيت كأنه قال : إن يأوي إليها المستجير يُدْصَم ، وبهذا المعنى تنصب الفاء
في جميع العشرة المواضع المذكورة ، لكنه يقوى فيها ويضعف في غيرها .

(١) الأنبياء ١٠٨
(٢) الروم ٢٨ ، وصدر الآية : « هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء في ما رزقناكم
فأنتم فيه سواء » .

(٣) في الأصل : « الجوابية » وهو تحريف .
(٤) نسب في الخزائن ٦٠٠/٣ إلى المغيرة بن حبناء ، وهو في الكتاب ٤٩٥/١ ، وأما
الشجري ٢٧٩/١ ، والمقرب ٢٦٣/١ ، والمفني ١٩٠ ، والشذور ٣٠١ ، وشواهد المفني ٤٩٧
(٥) تقدم برقم ٢٩٤ . وفي الأصل : « فيعقبا » وهي تحريف ، وليست روايته كما سيظهر بعد .

وعلى هذا أبضاً يتخرج^(١) البيت الآخر في قوله : « فاسترجع ، أي : إن الحق بالجاز استرجح ، فاعلمه ، فلا تكون ضرورة إلا من حيث لم يتقدم واحد من العشرة في اللفظ خاصة » ، وأما المعنى فملحوظ ولذلك نصب الشاعران ..

واعلم أن الفاء في المواضع العشرة المذكورة تشترك فيها فتكون تارة للعطف ، وتارة للمخالفة فيما بعدها لما قبلها ، فتتصّب على الجوب بإضمار « أن » ، كما ذكر ، وتارة حرف استئناف فتكون حرف ابتداء ، والمعنى في الأوجه التشريك : إما في اللفظ وإما في المعنى على بُعد ، فلذلك يدعى أنها لا تنصب بنفسها عند البصريين ، بل بإضمار « أن » المقدرة ، إذ لو نصبت بنفسها كما زعم الكوفيون^(٢) لنصبت في كل موضع ، إذ التشريك لا يزول منها .

فحيث كانت المخالفة ...^(٣) الثاني بحكم الأول بمسوخ ، وهو « أن » ، ويكون واجعا إلى العطف في الأسماء فيصير ما بعدها مصدرا ب « أن » ، فيكون معطوفا على مصدر آخر مقدّر بما قبلها / من الكلام الذي تأتي جوابه ، فتفهّمه^(٤) .

فاذن لا بد من بسط الكلام على مسائلها في المواضع العشرة وبيان أوجهها فيها موضعاً موضعاً^(٥) ، لتبين ما ذكرت لك إن شاء الله ، (فإن باب الفاء باب صعب متداخل يصعب تفصيله إلا بعد التهذيب فنقول والله المستعان .

إن الفاء المذكورة إذا وقعت بعد الأمر فلا يخلو أن يكون فعله باللام أو لا يكون :

-
- (١) في الأصل : « يتخرج في » ، و « في » مقحمة .
 - (٢) قال في الإنصاف ٥٥٧ : « ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع ينتصب بالخلاف ، وذهب الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها ، وإليه ذهب بعض الكوفيين » . انظر الجنى ٢٧
 - (٣) خرم في الأصل ، لعله : « ألحق » .
 - (٤) أوضح ابن جني في سر الصناعة ٢٧٣ ما يتعلق بهذه الفاء ، فبيّن لماذا أضرت « أن » ههنا ، ونصّب بها الفعل ، ولم قدّر في أول الكلام مصدراً حتى اضطروا إلى إضمار « أن » ثم عصفا المصدر المنقذ للمعنى بأن والفعل جميعاً على المصدر الذي قبله .
 - (٥) انظر في تفصيل ذلك : المقرب ٢٦٥/١

فإن كان باللام فيجوزُ فيما بعدها ثلاثة أوجه ، أحدها : العطف على الفعل المجزوم باللام ، والثاني : الرفعُ على الاستئناف ، والثالث : النصب على الجواب ، نحو قولك : « لتكرمَ زبداً فيحسن إليك » ، يجزم « يحسن » ورفعه ونصبه ، والمعنى في النصب : ليكن منك إكرامٌ فأحسن منه ^(١) ، فهذا هو العطف المعنوي الذي تقدّم ذكره .

وإن كان الفعل في الجملة المذكورة بغير لام فهو مبني عند البصريين ^(٢) فيجوز فيما بعد الفاء : الرفع على الاستئناف والنصب على الجواب على ما ذكر ، ولا يجوز العطفُ لأنه ليس له ما يُعطف عليه ، وهو جائزٌ بالقياس ، [و] من النصب على الجواب قول الشاعر ^(٣) :

٥٢٢ - يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحاً إِلَى سَلِيمَاتٍ فَذَسْتَرِيحاً
وعليه قراءة ابن عامر : « كن فيكون » ^(٤) ، وعلى قراءة غيره : « كن فيكون » ، بالرفع على معنى فهو يكون .

وإذا وقعتْ بعد النهي [وفعله معرب بالجزم والنصب لا غير ^(٥)] فيجوز فيما بعد الفاء التلازمةُ الأوجه الجائزة بعد الأمر باللام : العطف بالجزم ، والنصب بإضمار « أن » ، على الجواب ، والرفع على الاستئناف ، نحو قولك : لاتدنُ من الأسد فإكلك ، ، يجزم « يأكل » ورفعه ونصبه على ما ذكرْتُ ، والعطف في النصب معنويٌ كما كان في الأمر ، لأنَّ المعنى : « لا يَكُنْ منك دُنُوٌّ من ^(٦) الأسد فأكُلْ لك » ، ومن النصب على الجواب قوله تعالى :

-
- (١) في الأصل : « مني » وهو سهو .
(٢) وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم . انظر المسألة في الإنصاف ٥٢٤
(٣) نسب في الكتاب ٤٩٣/١ إلى أبي النجم ، وهو في سر الصناعة ٢٧٢ ، واللسان (عتق) ، وابن يعيش ٢٦/٧ ، والشذور ٣٠٥ ، وابن عقيل ٨٣/٤ ، والأثيري ٥٦٢ .
والعتق : « ضربٌ من السير » .
(٤) الأنعام ٧٣ ، وانظر النشر ٢١٢/٢ (٥) ما بين معقوفين مقحم في الأصل .
(٦) في الأصل : « بمن » وهو تحريف .

« لَا تَقْتُلُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِقَكُمْ » بعذاب « (١) ، وقوله تعالى : « وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي تَقْتَضَتْ غَزَلُهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا يَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَوَلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا السُّوءَ » (٢) .

وإذا وقع بعد الاستفهام : فإن كان فيه فعل مضارع مرفوع جاز فيها بعد الفاء : الرفع على العطف والاستئناف ، والنصب على الجواب بإضمار « أن » ، ويرجع إلى العطف المعنوي كما ذكر كقولك : هل يقوم زيد فأكرمه ، برفع « أكرمه » ونصبه على ما ذكرت لك .

وإن كان فيه فعل ماضٍ أو اسم مبتدأ ، جاز فيها بعد الفاء (٣) الرفع على الاستئناف والنصب على الجواب ، ولا يجوز العطف لأنّه ليس قبله ما يعطف عليه ، نحو قولك : « هل قام فأكرمه » ، / و « هل زيد قائم فأكرمه » . ومن نصب قوله (٤) :

٥٢٣ - أَأَفَاقَ صَبٍّ مِنْ هَوًى فَأُفَيْقًا

والحكم فيها إذا وقعت بعد التحضيض والعرض كالحكم فيها إذا دخلت بعد الاستفهام سواء ، نحو قولك في التحضيض : « هلا تكرم زيدا فأكرمه » بالرفع على العطف والاستئناف ، والنصب على الجواب ، و « هلا أكرمت زيدا فأكرمه » بالرفع على الاستئناف والنصب على الجواب لا غير ، ولا تقع جملة اسمية .

(١) طه ٦١ (٢) تداخلت الآيتان ٩٢ ، ٩٤ من النحل :

نص الآية ٩٢ : « وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي تَقْتَضَتْ غَزَلُهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا يَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ »

نص الآية ٩٤ : « وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَوَلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا السُّوءَ ... » ولعل المؤلف يريد أن يستشهد فقط بالآية ٩٤ ، لأن الأولى ليس فيها شاهد .

(٣) قوله : « جاز فيما بعد الفاء » غير واضح في الأصل .

(٤) البيت للبحراني من قصيدة في مدح أبي سعيد الثوري ، وهو في ديوانه ١٤٤٩/٣ ، وعجزه :

أُمُّ خَانَ عَهْدًا أُمُّ أَطَاعَ شَفِيقًا

في التحضيض ولا في العرض ، ومن النصب في التحضيض قوله تعالى : «لولا أنزلَ إليه ملكٌ فيكونَ معه نذيراً»^(١) .

وكذلك الحكمُ في التمني - أعني مثلَ الاستفهام - في وقوع الفاءِ بعد المبتدأ والخبر والفعل الماضي ، فيجوز فيها بعدها الرفع على الاستئناف والنصب على الجواب ، نحو قولك : ليت زيداَ عندك فأكرمه ، أو في وقوع المضارع قبلها ، فيجوز الرفع على الوجهين المذكورين ، والنصب على الجواب . ومن النصب بعد الاسم قواه تعالى : «بالتني كنتُ معهم فأفوزَ فوزاً عظيماً»^(٢) والعطفُ فيه معنوي ، والمعنى : بإيتَ لي كوناً معهم ففوزاً .

وحكمُ الدعاء كحكم الأمر سواءً في كون فعله باللام ، فيجوز فيها بعد الفاء الجزم والرفع والنصب على الأوجه المذكورة فيه ، أو بغير اللام فيجوز : الرفع على الاستئناف والنصب على الجواب لا غير على مذهب البصريين^(٣) ، كقولك : اعترف لزيدٍ فيدخل الجنةَ ، والله يغفر لكَ فتدخل الجنةَ ، لأنه قد جاء الدعاء بالجملة الاسمية .

وإذا وقعتْ بعد النفي فلا يخار أن تكونَ الجملةُ التي قبلها - أعني قبل الفاء - اسمية أو فعلية .

فإن كانت اسميةً جازَ فيها بعد الفاء : الرفعُ على الاستئناف والنصبُ على الجواب كقولك : ما زيدٌ قائماً فتكرّمهُ ، ونصبه كما ذكرتُ لك ، قال الشاعر^(٤) :

٥٢٤ - وَلَيْسَ بِبُذِي رُمَحٍ فَيُطْعَنِي بِهِ

وَلَيْسَ بِبُذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِبُنْبَالٍ

(١) الفرقان ٧ (٢) النساء ٧٣

(٣) فيجوزُ على غير مذهبيهم العطف لأن الفعلَ غيرُ مبني ، فأصله : لتغفر .

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٣٣ ، واللان (نبل) ، وابن يعيش ١٤/٦ ،

والمتني ١١٨ ، وشواهد المتني ٣٤٠

فعلية ماضية فكذلك ، نحو قولك : ما قام زيد فتكرمه ، على
يثن من الرفع على الاستئناف والنصب على الجواب .

ارعة : فلا يخلو أن يكون الفعل مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً :

أز فيما بعد الفاء : الرفع على العطف والاستئناف على إضمار
مع ما يستأنف من المسائل المتقدمة ، والنصب على الجواب
فتحدثنا ، ، الرفع على معنى (١) : وما تحدثنا وهو معنى
الاستئناف أي : فأنت تحدثنا ، والنصب على الجواب على
، بمعنىين ، أي : ما تأتينا فكيف تحدثنا ، أو ما تأتينا /
(٢)

ول منصوباً جاز فيما بعد الفاء وجهان أيضاً : الرفع على الاستئناف
على العطف أو على الجواب كقولك : لن تأتينا فتحدثنا : بالرفع
تحدثنا ، والنصب على معنى : فلن (٣) تحدثنا ، وهو معنى
على معنى : فكيف تحدثنا أو لأجل الحديث (٤) .

وإن كان مجزوماً جاز فيما بعد الفاء الجزم على العطف والرفع على الاستئناف
والنصب على الجواب على المعاني المذكورة كقولك : لم تأتينا فتحدثنا ، يجوز
تحدث ، ورفع ونصبه . ومن الاستئناف قوله (٥) :

(١) قوله : « معنى » غير واضح في الأصل .

(٢) شرح ابن عصفور هذين المعنيين بقوله : « والنصب بإضمار » أن « له معنيان :
أحدهما : أن يكون نفى الإتيان فانتفى من أجل الحديث كانه قال : ما تأتينا فكيف
تحدثنا ، والتحدث لا يكون إلا مع الإتيان .

والثاني : أن يكون أوجب الإتيان ، ونفى الحديث ، كانه قال : ما تأتينا تحدثنا بل غير

محدث . انظر المقرب ٢٦٤/١

(٣) في الأصل : « ولن » وهو سهر . (٤) أي : بالنصب على الجواب .

(٥) تقدم برقم ١٧٥

٥٢٥ - أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقْ
وَهَلْ تُخْبِرُنَا الْيَوْمَ بَيِّنَاتٍ تَمْلِكُ

كانه قال : فهو ينطق ، وليس يجواب .

وإذا وقعت^(١) بعد فعل الشرط : فإن كان مضارعاً مجزوماً جاز فيما بعد الفاء وجهان : الجزم على العطف والنصب على الجواب بإضمار « أن » ، كما ذكر على معنى لأجل ، كقولك : إن تقم فأحسن إليك تحمدي^(٢) . وإن كان الفعل ماضياً فكذلك ، لأن هذا الماضي في موضع المضارع أو مستقبل معنى .

وإذا وقعت بعد الجزاء وهو جواب الشرط ، وهو أيضاً مستقبل معنى ، سواء كان^(٣) مضارعاً أو ماضياً : جاز فيما بعد الفاء ثلاثة أوجه : الجزم على العطف ، والرفع على الاستئناف ، والنصب على الجواب بإضمار « أن » ، كقولك : إن تقم أحسن إليك فأعطيك درهماً ، الجزم على معنى : أحسن وأعط ، الرفع على معنى فإنا أعطي ، والنصب بإضمار « أن » ، على العطف المعنوي ، كان المعنى إن تقم يكن إحساناً فإعطاءً . وعلى الثلاثة الأوجه قوله تعالى : « وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء »^(٤) برفع « يغفر » و « يعذب » ونصبها وجزمها .

واعلم أن النصب على الجواب بالفاء إنما هو بعد الشرط والجزاء أصلاً ، ولكن العرب نصبته بها في أجوبة غيرهما لمناسبة لها في عدم الوقوع ، مع أن الشرط

(١) أي : الفاء .

(٢) قال ابن عصفور : ولا يقطع لأن القطع إنما يكون بعد تمام الكلام . المغرب ١/٢٦٧

(٣) في الأصل : « كانت » وهو تحريف .

(٤) البقرة ٢٨٤ . وقرأ ابن كثير ووافسح وأبو عمرو وحزرة والكسائي بالجزم بالعطف على الجواب ، وقرأ ابن عامر وعاصم بالرفع فيها على القطع . وررر عن ابن عباس والأعرج وأبي المالية والجحدري بالنصب فيها على إضمار « أن » . انظر : النشر ٢/٢٢٩ ، والقرطبي ١٢٣١

والجزاء يتقدّران بعد غير الشرط والجزاء من جميع ما ذكرنا ، وبذلك المعنى
 يتجزم ما دخلت عليه الفاء من الأفعال إذا لم تدخل عليه ووقع جواباً لها ، خلافاً
 للكوفيين ، فإنهم يقولون : إن الجزم في الفعل بالجواب وذلك باطل لوجوه منها :
 أنه قد وجد فعل الشرط والجواب ظاهريّن مع كل واحد منها ^(١) ، والثاني :
 أنه ليس بنفس اللفظي ^(٢) ^(٣) وقع الجواب ولكن بشرط الوقوع أو عدمه
 ١٨٤ للمقدّر قبله ، والثالث : أنه لا يلزم كل واحد منها جواب بل قد تقع في الكلام / دونه
 فعلم بذلك أن الجواب إنشأ هو للشرط ^(٤) كما ذكر ، وكلها في ذلك سواء
 إلا التني فإنه لا يتجزم جوابه بل يُرفع إن وقع .

ويموز حذف الفاء وإثباتها في جميع ذلك إلا بعد النفي وبعد جواب الشرط
 فلا يصح ذلك إلا إذا وقعت الجملة حالاً ، وحكمها في باب الشرط مذكور
 في باب إن الشرطية .

الموضع الثالث : أن تكون زائدة دخولها كخروجها ، أو لازمة بحسب
 الكلام . فعين الأول قول الشاعر ^(٤) :

٥٢٦ - وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرَوْمَةُ الْحَيِّينِ خَلَوْ كَمَا هِيَ

والفاء هنا في اللفظ عند الأخفش دخولها كخروجها وهي عند سيبويه دالة
 على معنى السببية كالداخلة ^(٥) في الأجوبة المذكورة لأن التقدير : هؤلاء خولان
 فانكح فتاتهم ، والتنبيه في معنى الطلب الذي هو تنبيه فهي في جواب معنى الأمر .

(١) أي : من الأجوبة العشرة السابقة . (٢) خرم في الأصل ، لعله « له » .

(٣) في الأصل : « الشرط » وهو تحريف .

(٤) قال في الخزانة ٤٥٥/١ : « من الحسن التي لم يعرف لها ناظم » . وهو في الكتاب ١/١٣٩ ،

والأزمية ٢٥٢ ، والبحر المحيط ٤٧٧/٣ ، وابن يعيش ١٠٠/١ ، والمغني ١٧٩ ، والأشموقي ١٨٩ ،

والمعيني ٥٢٩/٢ ، وشواهد المغني ٨٧٣ . والأكرومة : الكريمة . الحيان : حي أبيها وأُمها ،

خلو : خالية من زوج .

(٥) في الأصل : « فالداخلة » وهو تحريف .

ومن الثاني (١) قولهم : خرجت فإذا الأسد ، وهي هنا إلى العطف أقرب منها إلى الزيادة ، لأن المعنى : خرجت ففاجأني الأسد .

وفي التحقيق (٢) هي في هذا الموضع راجعة إلى أحد البابين ، [و] لوقوعها في مواضع الزيادة تأويل يخرجها عنه حيث وقعت ، فلا ينبغي أن تجعل الزيادة معنى خاصاً بها للاحتال الداخل في مواضع وقوعها ، فينبغي أن تحتمل على أحد الموضعين المتقدمين قبل هذا ، ولكن جعلت لها مواضع الزيادة لذكر الناس لها ، كذلك ولأجل الاحتمال له في بعض المواضع .

واعلم أن من النحويين من زاد للفاء موضعاً آخر سماها فيه فاء رُبّ ، وهي التي يقع بعدها لخفض في مثل قول الشاعر (٣) :

٥٢٧ - فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرِضَعاً

فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُغِيلٍ

والفاء في الحقيقة هنا سببية عاطفة جملة على جملة ، و « رب » مضمرة بعد الفاء كما أضمرت بعد الواو فيما يُذكر في بابها ، وبعد « بل » فيما تقدم في بابها ، ودون ذلك في قوله (٤) :

٥٢٨ - رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ :

فلا ينبغي أن تجعل فاء « رب » لأنها ليست هنا ، فلامعنى لتسيدها إليها ، فاعلمه .

باب الفاء المركبة

اعلم أن الفاء لم تأت مركبة مع غيرها من الحروف إلا مع الياء خاصة في بابها .

(١) أي : اللازمة . (٢) انظر تفصيل النحويين في هذه الفاء : مر الصناعة ٢٦٢
(٣) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ١٢ ، والأزهية ٢٥٣ ، وفيه « محول » عوضاً من « مغيل » ، والمغني ١٤٥ ، والخزانة ٣٣٤/٢ . والمفيل : المرضع وأمه حبلى .
(٤) تقدم برقم ١٩٥

[باب في (١)]

اعلم أن « في » حرف جارٍ لما بعده ومعناها الوعاء (٢) حقيقة أو مجازاً . فالحقيقة نحو : جعلت المتاع في الوعاء ، ومنه قوله تعالى : « أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون » (٣) ، والمجاز كقولك : دخلت في الأمر وتكلمت في شأن / حاجتك . ومنه قوله تعالى : « ادخلوا في السلم كافة » (٤) وقوله تعالى : « ولتأزغنكم في الأمر » (٥) فهذا حقيقة أمرها ، ثم تجيء بمعنى حروف أخر ، إذا حقت رجع معناها إليها (٦) ، كما ذكر في غير موضع من هذا الكتاب .

فمن ذلك مجيئها بمعنى « إلى » كقولك : رددت يدي في في ، قال الله : « وأيديهم في أفواههم » (٧) أي : إلى أفواههم ، لأن « رد » كقوله تعالى : « إننا رادوه إليك » (٨) ، لكن إذا تحققت هذا ا ردوا أيديهم إلى أفواههم فقد أدخلوها فيها .

مجئها بمعنى « على » كقوله : علقت في جذع ، أي : على جذع . إلى : « ولأصلبتكم في جذوع النخل » (٩) ، وقول الشاعر (١٠) :

-
- (١) انظر في « في » المقتضب ٤٥/١ ، المحصص ٥٤/١٤ ، والأزهية ٢٧٧ ، والجنى ٩٩ ، وابن عيش ٢٠/٨ ، والمغني ١٨٢ ، والمجمع ٣٠/٢ .
 (٢) قوله : « ومعناها الوعاء » غير واضح في الأصل .
 (٣) البقرة ٣٩ (٤) البقرة ٢٠٨ (٥) الأنفال ٤٣
 (٦) قال في الجنى ١٠٠ : « مذهب سيديه والمحققين من أهل البصرة أن « في » لا تكون إلا للظرفية حقيقة أو مجازاً ، وما أروم خلاف ذلك ردة بالتأويل إليه » .
 (٧) إبراهيم ٩ (٨) القصص ٧ (٩) طه ٧١
 (١٠) نسب في الأزهية ٢٧٨ إلى سويد بن أبي كاهل وعجزه :

فلا عطست شيبان إلا ياجدعا

ومر في أدب الكاتب ٣٩٤ ، والخصائص ٣١٣/٢ ، والمحصص ٦٤/١٤ ، وأمالي الشجري ٢٦٧/٢ ، والمغني ١٨٣ ، واللسان (عبد) ، وشواهد المغني ٤٩٧ . والأجدع يعني : الأنف المقطوع .

٥٢٩ - وَهُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِذْعِ تَخْلَةٍ
وقول الآخر (١) :

٥٣٠ - بَطَلُ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرَحَةٍ
يُحْذَى نِعَالَ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ

وقالوا : أَدْخَلْتُ الْخَاتَمَ فِي إصْبَعِي ، قال بعضهم : المعنى في ذلك كله : « على » ، وكل هذه المواضع إذا تأوَّسَتْهَا وَجَدْتَ فِيهَا مَعْنَى « فِي » ، الذي هو الوعاء ، ألا ترى أن معنى « فِي جِذْعِ النَّخْلِ » [الوعاء] وإن كان فيها العلو ، فالجذع وعاءٌ للمصوب ، لأنَّه لا بدَّ له من الحلول في جزءٍ منه ، ولا يلزمُ في الوعاء أن يكون خاوياً من كل جهة ، ألا ترى أن قوله تعالى : « فامشوا في مناكبها » (٢) يعني الأرض ، إنَّها لا تحوي الماشين ، وإثباتا يَحِلُّونَ في جزءٍ منها ، وكذلك في البيت بعد الآية (٣) :

وأما قوله في البيت الآخر : « فِي سَرَحَةٍ » (٤) ، فإنَّ السَّرْحَةَ موضعٌ للثياب لأنَّ المعنى بها الجسدُ بالثياب ، وإنَّ تَحَلَّتْ عليها ، فلا بدَّ من استقرارها ، ولا يلزمُ أيضاً الشمول كما تقدَّم .

وأما قولهم : « أَدْخَلْتُ الْخَاتَمَ فِي إصْبَعِي » فهو من المقلوب لأنَّ المراد : أَدْخَلْتُ إصْبَعِي فِي الْخَاتَمِ ، ف « فِي » باقية على موضوعها من الوعاء . والقلبُ

(١) البيت لعنترة وهو في ديوانه ٢١٢ ، والتنبية على التصحيف ١٨٧ ، وأدب الكاتب ٣٩٤ ، والأزهية ٢٧٧ ، والمغني ١٨٣ ، واللسان (سبت) ، وابن يعيش ٢١/٨ ، والأشعري ٢٩٢ ، وشواهد المغني ٤٧٩ ، والخزانة ١٤٥/٤ . والسَّرْحَةُ : نوع من الشجر ، ونعال السبت : المدبوغة بالقرظ وكانت من ملابس الملوك . وليس بتوأم : أي لم يشاركه أحد في بطن أمه ولا ثدياً فيضعفه .

(٢) الملك ١٥ (٣) يقصد البيت السابق : وهم صلبوا العبدى ...

(٤) انظر تعليق ابن جني على البيت في الخصائص ٣١٢/٢

في كلام العرب على معنى المجاز كثير ، كقولهم في معنى ما نحن بسبيله :
«أَدْخَلْتُ الْقَلَنْسُورَةَ فِي رَأْسِي» ، أي : رأسي في القلنسورة ، وقالوا في غيره :
«كَسَرَ الزَّجَاجُ الْحِجْرَةَ» ، أي كسر الحجر الزجاج ، و«خَرَقَ الثَّوبُ الْمَسَارَةَ» ،
أي : خرق الثوب المسار وقول الشاعر (١) :

٥٣١ - مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ
نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سُؤَاتِهِمْ هَجَرُ

أي : بلغت سوءاتهم هجراً ، وهو بابٌ من أبواب المجاز .

ومن ذلك مجيئها بمعنى الباء نحو قول الشاعر (٢) :

٥٣٢ - وَخَضَخَضْنَ فِينَا الْبَحْرَ حَتَّى قَطَعْنَهُ
وقول الآخر (٣) :

٥٣٣ - نَلُودُ فِي أُمِّ لَنَا مَا تُغْتَصَبُ

قال بعضهم : أراد الأول : خَضَخَضْنَ بِنَا الْبَحْرَ ، والثاني : بَأْمٍ لَنَا .
١٨٦ وهذا أيضاً مُتَأَوَّلٌ بِإِضْمَارٍ / بعد « في » ، أي : وَخَضَخَضْنَ فِي جَوَارِنَا أَوْ فِي

(١) البيت للأخطل ، وهو في ديوانه ٢٠٩ ، والرواية فيه «العيارات هَذَا جُونٌ»
واللفني ٧٨١ ، والأشعري ١٨٦ ، وشواهد المغني ٩٧٢

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الحصاص ٣١٣/٢ ، وعجزه :

عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ غِمَارٍ وَمِنْ وَحَلٍ

وهو في أمالي الشجري ٢٦٨/٢ ، والمخصص ٦٦/١٤ ، والأزمية ٢٨٢ ، واللسان « وحل » .

(٣) لم أهدر إلى قائله ، وهو في أدب الكاتب ٤٠٠ وبعده في الحصاص ٣١٤/٢ :

مِنْ الْغَمَامِ تَرْتَدِي وَتَنْتَقِبُ

وهو في الجواليقي ٣٥٨ ، واللسان « قبا » . والأم هنا : جبل لطية .

قطعتنا ، ويكون تقديره في البيت الآخر : نلوذُ في أمر أمّ لنا أو شأنٍ ، فحذفنا
المضاف وأقاما المضاف إليه مقامه ، وتبقى « في » ^(١) على بابها من الوعاء المجازي .
ومن ذلك أيضاً بجيشها بمعنى « من » كقوله ^(٢) :

٥٣٤ - وَهَلْ يَعِمنَ مَنْ كَانَ أَحَدَتْ عَهْدِهِ

ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوالٍ

قال بعضهم : أراد من ثلاثة أحوال ، وهذا أيضاً وإن كانت فيه بمعنى « من »
فإن « من » للتبعيض ، وبعض الشيء داخل في كلفه فهي بمعنى الوعاء المجازي .
ومن ذلك بجيشها بمعنى « مع » كقول الشاعر ^(٣) :

٥٣٥ - مِنْ سَاكِنِ الْمُزْنِ يَجْرِي فِي الْغَرَانِيقِ

قال بعضهم : أراد مع الغرائيق ، وهي طير الماء . وهذا أيضاً وإن كانت
فيه بمعنى « مع » فإنها راجعة إلى بابها من الوعاء المجازي لأن الماء وإن كان
جارياً مع الغرائيق فهو في جملتها في الجري ، وكلما يرد عليك من وضعها
مكان غيرها فإلى معناها يرجع فتأمل تجده إن شاء الله .

باب القاف

اعلم أن القاف لم تجيء مفردة في الكلام ، وإنما جاءت مركبة مع
غيرها من الحروف وهي الدال .

(١) في الأصل : « الفاء » وهو سهو .

(٢) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٢٧ ، والخصائص ٣١٣/٢ ، والمغني ١٨٤ ،
وشواهد المغني ٤٨٦ ، والخزانة ٦٢/١

(٣) نُسب في الأزهية ٢٨٠ إلى خراشة بن عمرو العبسي وصدره :

أَوْ طَعَمَ غَادِيَّةٍ فِي جَوْفِ ذِي حَدَبٍ

وهو في المحصص ٦٨/١٤ ، واللسان (غرنق) . وأدب الكاتب ٤١٣ . والغادية : السحابة
التي تمطر غدوة ، والحذب : الموضع المرتفع ، والغرائيق : ضرب من طير الماء .

[باب قد ^(١)]

اعلم أن « قد » حرف إخبار ، إلا أنها أبداً تلزم الفعل ماضياً أو مضارعاً ، فتكون مع الماضي حرف تحقيق نحو قولك : قد قام زيد في تقدير جواب مَنْ قال : هل قام زيد أو لم يقم ، فـ « قد » في تقدير الجواب حققت القيام ، ومنه قوله تعالى : « قد سمع الله قول التي تجادلُك في زوجها » ^(٢) ، و « قد » كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » ^(٣) .

وتكون مع المضارع حرف توقع تارة وهو الكثير فيها كقولك : قد يقوم زيد ، في تقدير جواب مَنْ قال : هل يقوم زيد أو لا يقوم ، فإذا قلت في تقدير الجواب : قد يقوم ، أدخلت الاحتمال وتوقعت الوجود ، وإن نقيت فقلت : قد لا يقوم ، توقعت العدم . وقد تكون للتحقيق معه وهو قليل ، كقول الشاعر ^(٤) :

٥٣٦ - وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا
وقد تكون قليلاً وهو أيضاً قليل ، كقول الشاعر ^(٥) :

(١) انظر في « قد » : الأزهية ٢٢٠ ، ابن يمش ١٤٧/٨ ، الجنى ١٠٠ ، المغني ١٨٥ ، المهم ٧٢/٢

(٢) المجادلة ١ (٣) الأحزاب ٢١

(٤) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٩ ، وعجزه :

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلٍ

وهو في المغني ٥١٨ ، والخزانة ١٥٦/٣ . والأرباب : الوحش ، والهيكَل : الضخم .

(٥) البيت لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ١٤٩ - ونسب في الكتاب ٣٦٩/٢ إلى الهذلي ، وليس في ديوان الهذليين - والأزهية ٢٢١ ، وابن يمش ١٤٧/٨ ، والمخصص ٥٥/١٤ ، واللسان (أسن) ، والمغني ١٨٩ ، وشواهد المغني ٤٩٤ ، والخزانة ٥٠٢/٤ . والفرصد : الثروت ، وقوله : « أنوابه » مخرومة في الأصل .

٥٣٧ - قَدْ أَتْرَكَ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ
كَأَنَّ أَثْوَابَهُ نُجَّتْ بِفِرْصَادِ

والإخبار في جميع ذلك لا يخالفها فهو الخاص بها الذي تبقى به .

وهي مع الفعل مختصة به ، لازمة له ، تقوم مقام الجزء ، فلاجل ذلك لا يجوز
الفصل بينها ^(١) وبينه إلا في الضرورة كقوله ^(٢) : / ١٨٧

٥٣٨ - فَقَدْ وَاللَّهِ بَيْنَ لِي عَنَائِي بَوَشِكِ فِرَاقِهِمْ صَرْدٌ يَصِيحُ
أراد : فقد يئن لي ، ففصل بالقسم بينه وبينها ^(٣) للضرورة ، وأما في
الكلام فلا يجوز لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ .

باب السين

اعلم أن السين أتت في كلام العرب مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف .

باب السين المفردة ^(٤)

اعلم أن السين تنقسم قسمين : قسم تكون في بنية الكلمة ، وقسم لا تكون
في بنيتها ، فالقسم الذي تكون [في] بنية الكلمة لها موضعان :

(١) في الأصل : « بينهما » وهو تحريف .

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ١/ ٣٣٠ ، ورواية صدره فيه :

فَقَدْ وَالشَّكِّ بَيْنَ لِي عَنَاءِ

وهو في المغني ١٨٦ ، وشواهده ٤٨٩ . والصد : الطائر ، وقوله : « والله » رسمت في
الأصل : « والشك » ، ولعله تحريف لأن المؤلف سيذكر أن الشاعر قد فصل بالقسم .

(٣) أي : بين قد والفعل .

(٤) انظر في السين : المقتضب ٥/ ٨ - ١٠ ، والجنى ٢٠ ، سر الصناعة ٢٠٩ ، المغني ١٤٧

الموضع الأول : أن تكون ثانية في الفعل أو ما تصرف منه ، إمّا لطلب الشيء ، نحو : استجدّيته استجداءً فانا مُستجدٍ وهو مُستجدٍ ، أي : طلبتُ جداءه^(١) وإمّا لاستعماله نحو : استقضيته ، أي استعملته في القضاء ، [و] إمّا عوضاً من حركة عين الفعل وما تصرف منه^(٢) ، نحو : أسطاعَ يستطيع إسطةاعه فهو مُستطيع ومُسْتَطاع . ومنه قول الشاعر^(٣) :

٥٣٩ - وفيك إذا لاقيتنا عَجْرَ فيةً مراراً فما أسطيع من يتعجرف

فالأصل في هذا عند سيبويه^(٤) : أَطْوَعُ يُطْوَعُ إطواعة فهو مُطْوَعٌ ومُطْوَعٌ ، فلمّا نُقِلَت حركة الواو إلى الطاء انقلب مع الفتحة ألفاً ومع الكسرة باءً ، فصار : أطاع بطيع إطاعة فهو مطيع ومطاع ثم عوضت السين من حركة الواو المذكورة .

وردّ عليه أبو العباس المبرّد هذا ، وزعم أن العوض لا يكون إلا من شيء محذوف ، والحركة هنا قد نُقِلَت إلى الطاء التي هي فاء الفعل فهي موجودة ، فلا يصحّ العوض .

وهذا الردّ من أبي العباس غلط ، فإنّها وإن كانت منقولة إلى الطاء فليست في الواو موجودة ، فوضعها خالٍ فصارت في حكم الزائد الذي ليس له في الحركة أصل ، فعوّض من الحركة السين كما ذكر ، ولو كانت مراعاة الوجود في « أطاع »^(٥) لم يجز أن تُحذف الواو في الجزم^(٦) في نحو قولك : لم يُطِيع ، وفي الأمر [نحو] قولك : أطيع .

(١) جداء : عطاؤه . (٢) انظر : سر الصناعة ٢١٠/١ ، المتع ٢٢٤/١

(٣) البيت لجران العمود ، وهو في ديوانه ١٧ ، والخصائص ٢٦٠/١ ، وسر الصناعة ٢١٤/١ . المجرفية : الجفرة في الكلام .

(٤) الكتاب ٢٥/١ (٥) في الأصل « الطاء » وهو تحريف .

(٦) لأنه لم يكن هناك التقاء ساكنين ، ولو قلت : أطنوع . ولم يطووع وأطنوع لصحت الواو ولم تحذف ، فلما نقلت عنها الحركة وسكنت سقطت . انظر سر الصناعة ٢١٢/١

[وقال الفراء في هذا : شَبَّهُوا اسْتَطَعْتُ بِأَفْعَلْتُ ، فهذا يدلُّ من كلامه على أن أصلها : استطعتُ] ^(١) ، فحذفتُ التاءُ تخفيفاً فصار : « اسْتَطَعْتُ » ، فحذفتُ ^(٢) همزتهُ لأنَّه أشبهَ أَكْرَمْتُ ونحوه .

وهذا القول فاسد ، فإنَّ أصلَ ما يُحذفُ منه شيءٌ ، أن تبقى فيه ألفُ الوصل إنْ كانت فيه ، ألا ترى أنَّهم قالوا : « استطاع » ، بألفِ الوصل مكسورة ثم قالوا بعد الحذف [استطاع] وألفُ الوصل باقيةٌ كما كانت . ومنه قوله تعالى : « فما استطاعوا / أنْ يظهروه وما استطاعوا له نقباً » ^(٣) . فلو كان « استطاع » ١٨٨ المقطوع الهمزة أصله : « استطعت » ، بالتاء لَبِيتْ همزته للوصل كما كانت ، فدلَّ على أن « استطاع » ^(٤) المقطوع الهمزة المفتوحة أصله « أطوع » ، وأنَّ السينَ عوضٌ من حركة العين كما ذكر .

ونظيره قولهم : أَهْرَاقَ يُهْرِيقُ إِهْرَاقَةً في : أَرَّاقَ يَرِيقُ إِرَاقَةً ، والأصلُ : أَزْوَاقَ يُزْوَيقُ إِزْوَاقَةً ، فَتَنَقَّلَتْ حركةُ الواوِ إلى الرَّاءِ وَاثْقَلَتْ الواوُ ألفاً ^(٥) مع الفتحة وباءَ مع الكسرة ، ثم عوضَ من الحركة المذكورة الهاء ، فاعلمه .

الموضع الثاني : أنْ تكون للوقف بعد كافِ المؤنثِ المضمرِ المخاطبِ ، ويسمى النطقُ بذلك كسكسة هوازن ^(٦) ، لأنَّ هؤلاءِ العربَ ينطِقون بها دون غيرهم فيقولون في عليك وإليك ومنكِ للمؤنثِ المذكورِ إِذَا وَقَفُوا : عَلَيْكِ وَإِلَيْكِ ومنكِ وما أشبهَ ذلك ، فَإِذَا وَصَلُوا حَذَفُوا السَّيْنَ فَقَالُوا : عَلَيْكِ مَالٌ ومنكِ المَالُ ^(٧) ومنكِ الإحسانُ ، وهذه اللغةُ اختصَّتْ بها هوازن ، كما اختصَّتْ تميمٌ

(١) سقط ما بين معقوفين من الأصل ، رأيتناه من سر الصناعة ٢١٢ ، لأن المؤلف ينقل عنه هذا الموضع ولا يستقيم المعنى بدونه .

(٢) للصواب : « وفتحت همزته رقطعت » . (٣) الكهف ٩٧

(٤) في الأصل : « أطوع » وهو سهو . (٥) في الأصل : « التاء » وهو تعريف .

(٦) قال في الجنى ١٢١ : « إنها لغة بكر » . (٧) لعلها : « إليك المَال » .

بِالْعَتَعَنَةِ ، أي : يقولون في أن تَفْعَلَ : عن تَفْعَل ، وقد تقدّم ذكرها في باب « عن » ، وهما لغتان قليلتان [في] الاستعمال ، فينبغي أن يُوقفَ فيها مع السماع ولا يتعدى ما سُمِعَ من مواضع يجيئها ، فاعلمه .

القسم الثاني : التي تكون في غير بناء الكلمة . هي الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال ، وتسمى حرف تنفيس لأنها^(١) تنفّس في الزمان فيصيرُ الفعلُ المضارع مقبلاً بعد احتماله للحال والاستقبال^(٢) ، وذلك نحو قولك : ستخرجُ وستذهبُ ، والمعنى : أتتكَ تفعلُ ذلك فيما يُستقبلُ من الزمان . قال الله تعالى : « وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ »^(٣) ، يعني : يومَ القيامة ، قال الشاعر^(٤) :

٥٤٠ — سَتَعْلَمُ إِنْ مِتْنَا صَدَى أَيْنَا الصَّدَى

ولا يجوزُ أن يكونَ الفعلُ مع وجودها حالاً . فأمّا قول الشاعر^(٥) :

(١) في الأصل : « لأنه » وهو سهو .

(٢) قال ابن هشام : « ومعنى قول المرين فيها حرف تنفيس حرف توسيع ، وذلك أنها قلب المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال » انظر المغني ١٤٧/١

(٣) الشعراء ٢٢٧ (٤) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ٣٠ وصدده :

كَرِيمٌ يُرَوِّي نَفْسَهُ فِي حَيَاتِهِ

والصادي : العطشان ، والصدي : جئان الرجل ، والرواية المشهورة : « إِنْ مِتْنَا غداً » .

(٥) لم أقف على هذا البيت بهذه الرواية ، والذي في المفضليات ٧١ لرجل من عبد القيس :

قَلَمَ أَنْكُلٌ وَلَمْ أُجِبْ وَلَكِنْ يَمُمْتُ بِهَا أَبَا صَخْرٍ بَنَ عَمْرٍو

وفي الجني ٢٣

فَإِنِّي لَسْتُ خَاذِلَكُمْ وَلَكِنْ سَأَسْعَى الْآنَ إِذْ بَلَغْتَ أَنَاهَا

وكذا في حاشية الأمير على المغني ١٢٢/١ ، ونسب في العقد ١٦/٦ على هذه الرواية إلى

فرويس بن زياد ، ويبدو أن بيت المؤلف ملفق من هذين البيتين . والأنى : الغاية والمدى

٥٤١ - فَلَمْ أُنْكَلْ وَلَمْ أُجِبْنِ وَلَكِنْ
سَأَسْغَى الْآثَ إِذْ بَلَغْتَ أَنَاَهَا
فأدخل « الآث » على الفعل الذي فيه السين وهي مخرجة للعال ، وإنما ذلك
لتقريب المستقبل من الحال ^(١) ، لا أن الفعل حال ، والعرب تجري الأقرب ^(٢)
من الشيء مجزأه وتعامله معاملته ولذلك في كلامها مواضع كثيرة .

وزعم الكوفيون أن هذه السين ليست حرفاً قائماً بنفسه ، وإنما هي مقتطعة من
سوف ^(٣) ، كما قالوا : « سوف » ، فاقطعوها من « سوف » ، وأنشدوا قول الشاعر ^(٤) :

٥٤٢ - فَإِنْ أَهْلِكَ فَسَوْ تَجِدُونَ وَحْدِي
وَلِنْ أَسْلَمَ يَطِيبُ لَكُمْ الْمَعَاشُ

واحتج / بعضهم بأن العرب تقول : « ثم الله في : « إين الله ، وإين الله » ١٨٩
فكذلك يقولون في سوف : « سوف تارة » وسف ^(٥) أخرى .

والصحيح أن السين حرف استقبال قائم بنفسه يختص بالفعل المضارع كجزء
منه ، ولذلك لم يكن عاملاً ، فلا يصح أن يفصل بينه [وبين فعله] ، ولا يقال
فيه : إنه مقتطع من « سوف » لوجهين :

أحدهما : أن الاقتطاع دعوى بلا برهان ، فلا يلتفت إليها ، ولا يحتاج عليه
بقوله : « فسوف تجدون » فحذف الفاء ضرورة لدلالة الكلمة عليها ، كما قالوا :
« المنا » في المنازل ، و « الحبا » في الحباب ^(٦) ، ولو كان الحذف باباً لصح في

(١) في الأصل : « المال » وهو تحريف .

(٢) الألف واللام في قوله « الأقرب » غير واضحتين في الأصل . (٣) انظر : الإنصاف ٦٤٦

(٤) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الجني ٢٧٩ ، وحاشية الدسوقي على المغني ١٥١/١

(٥) في الأصل : « س » وهو تحريف .

(٦) الحباب : لها معان كثيرة منها الشرر الذي يسقط من الزناد انظر اللسان (حبيب) -

الضرورة وغيرها ، وفي الشعر وغيره ، فاختصاصه في الشعر في ذلك البيت الواحد ضرورة ، ولا حجة فيه ، مع أن الحروف لا تحذف أو آخرها إلا مع التضعيف باباً نحو : إن وأن وكان ولكن ، وأما مع غيره فلا .

والوجه الثاني : أن التصريف في الأسماء لإرادة التصرف فيها بكثرة الاستعمال ، نحو : « الله » وشبهه ، وأما الحرف فليس أصلاً في نفسه فلا يُتصرف فيه تصرف الأسماء ، ألا ترى أن الفعل والحرف لا بدّ لهما من الاسم ، والاسم غير محتاج إليهما ، فدل على أصله وفرعيتها ، وقوّته في الاحتياج والاستعمال وضعفها ، فاعلم ذلك .

باب السين المركبة

باب سوف^(١)

اعلم أنّها في لم تجيء الكلام مركبة إلا مع الواو والفاء .
اعلم أنّ « سوف » حرف يختص بالفعل المضارع أيضاً فيخلصه للاستقبال مثل السين ، ومعناها التنفيس في الزمان ، إلا أنّها أبلغ في التنفيس من السين وهي متصلة به كبعض حروف كالسين أيضاً ، فلذلك لا يجوز الفصل بينها وبينه ، إلا أنّها لكونها على ثلاثة أحرف أسبغت الاسم فدخلت لام التوكيد والابتداء عليها في نحو قوله تعالى : « ولَسَوْفَ يَعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى »^(٢) ، « فلسوف تعلمون »^(٣) ، ولم يكن ذلك في السين لثلاث يجتمع حرفان^(٤) على حرف واحد مفتوحان زائدان على الكلمة ، ولشدة اتصال بعضها ببعض واتصالها بالكلمة ، [و] ربما أدّى ذلك في بعض الكلمات إلى اجتماع أربع متحركات وأكثر ، نحو : لَسَيَسْجُدُ وَلَسَيَعْلَمُ ، فتقل الكلمة ، ولذلك سُكِّنَ آخر الفعل مع الفاعل أو ما في حكمه في نحو : ضربته . وكثيراً ما يربون من هذا الثقل ، فطرحوا دخول اللام على السين لذلك ، فاعلمه .

(١) انظر في سوف : المقتضب ٥/٢ - ٨ ، الجنى ١٨٥ ، المغني ١٤٨ (٢) الضحى .
(٣) الشعراء ٩٩ ، وفي الأصل : « لسوف يعلمون » : وليس في القرآن الكريم هذا اللفظ .
(٤) وما : ياء المضارعة والسين .

/ الشين غفل

باب الهاء

اعلم أن الهاء جاءت في كلام العرب مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف .

باب الهاء المفردة^(١)

اعلم أن الهاء المفردة تنقسم قسمين : قسم هي أصل وقسم بدل من أصل .
فالقسم التي هي أصل لها في الكلام خمسة مواضع .

الموضع الأول : أن تكون للوقف ، وذلك لمعنيين : أحدهما : بيان الحركة في كل مبني متحرك ، نحو قولك في غلامي في الوقف : غلاميه ، وفي هو : هوّه وفي هي : هيّه ، قال الله تعالى : « ما أغنى عني ماليه » ، هلك عني سلطانيه^(٢) ، وقوله تعالى : « وما أدراك ما هيّه »^(٣) ، وقال الشاعر^(٤) :

٥٤٣ - إذا ما ترعرع فينا الغلامُ فما إن يُقالُ له : مَنْ هوّه

المعنى الثاني : بيان الألف ، نحو قولك في الندبة : وازيداه ، واعمراه ، فإذا وقفت أثبت الهاء ، وإذا وصلت حذفت ، ولا يجوز إثباتها إلا في الضرورة كقوله^(٥) :

(١) انظر في الهاء : الأزهية ٢٥٨ ، والممتع ٣٩٧ ، والجنى ٥٨ ، والمغني ٣٨٤

(٢) الحاقة ٢٩ ، ٣٠ (٣) القارعة ١٠

(٤) البيت لحسان ، وهو في ديوانه ٢٥٨ ، وابن يعيش ٨٤/٩ ، وشواهد المغني ٣٧٩ ، والخزانة ٢٨/٢

(٥) لم أهد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٣٥٨/٢ وبعده :

إِذَا أَتَى قَرِيبُهُ لِّلْسَانِيَه

والمئصف ١٤٢/٣ ، والممتع ٤٠١ ، واللسان (سنا) ، وابن يعيش ٤٦/٩ ، والجمع ١٥٧/٢ ، والخزانة ٣٨٧/٢ ، والدرر ٢١٩/٢ ، والسانية : الدلو العظيمة .

٥٤٤ - يَأْمُرُ حَبَاهُ بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ

وقول الآخر (١) :

٥٤٥ - وَقَدْ رَأَيْتُ قَوْلَهَا يَا هَنَا وَيَحَاكَ الْحَقَّتَ شَرًّا بِشَرٍّ

عند من جعل الأصل « هَنَا » وهي كناية عن رجل .

الموضع الثاني : أن تكون للإطلاق في القوافي ، كما تكون الألف لذلك ، لأنها تُسَرِّحُ القافية إلى الحركة من التقييد ، وهو السكون كما تفعل الألف ، وذلك نحو قول الشاعر (٢) :

٥٤٦ - أَكْسُ بُنْيَاتِي وَأَمَّهَنَّهُ أَقْسِمُ بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّهُ
وقوله (٣) :

٥٤٧ - وَقَائِلَةٍ : أَيْسَتْ فَقُلْتُ جَيْرٍ أَيْسِي لِمَنِّي مِنْ ذَاكَ لِمَنَّهُ

على أحد القولين ، وهذا الموضع في التحقيق راجع إلى الوقف ، إلا أنه في القوافي ، فمن هذا الوجه يتقسم ، والأول ' يكون ' في القوافي وغيرها فبخالفه .

الموضع الثالث : أن تكون عوضاً من حركة عين الفعل كما كانت السين في « أنسطاع » وذلك في : « أَهْرَاقَ يُهْرِيقُ إِهْرَاقَةً » (٤) ، ومنه قوله (٥) :

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٦٠ ، والنصف ١٣٩/٣ ، وسر الصناعة ٧٦/١ ، وأما للشجري ١٠١/٢ ، وابن يمش ٤٣/١٠ ، واللسان (هنا) ، والأشجوني ٨٧٧ ، والمحرانة ٢٦٤/٣

(٢) لم أجد إلى قائله . وهو في ابن يعيش ٤٤/١ ، وقبه :

يَأْمُرَ الْخَيْرَ جُزْرِيتَ الْجَنَّةِ

(٣) تقدم برقم ١٥٢ (٤) انظر : سر الصناعة ٢١٣/١

(٥) البيت لذي الرمة ، وهو في ديوانه ٦٤٥ ، وقبه « لأعزله » عوضاً من « لأنزعه » وهو في سر الصناعة ٢١٤/١ ، ومائة رب ١٦ . والشاعر يصف بكرة البشر التي تجري حول محول .

٥٤٨ - فَلَمَّا دَنَتْ إِهْرَاقَهُ الْمَاءُ أَنْصَتَتْ
لِأَنْزَرَعُهُ عَنْهَا وَفِي النَّفْسِ أَنْ أَتْنِي

وقوله (١) :

٥٤٩ - وَكُنْتُ كَمُهِرِيقِ الَّذِي فِي سِقَائِهِ
لِرَقَرَاكِ آلِ فَوْقَ رَايَةِ صَلْدِ

وقوله (٢) :

٥٥٠ - فَأَصْبَحْتُ كَالْمُهِرِيقِ فَضْلَةَ مَائِهِ
لِضَاحِي سَرَابٍ بِالْمَلَا يَتَرَقَّرُ

الموضع الرابع / : أن تكون في جمع « أم » ، دلالة على من يعقيل ، ١٩١
كقولهم : « أمهات » ، فرقا بينه وبين مالا يعقيل ، فإنه 'يقال' فيه : « أمات » ،
فوزنه 'فعلات' ، والهاء زائدة لقولهم في المصدر منه : الأمومة ، كما يقولون في
العم : العمومة ، وقالوا : تَأْمُمْتُ أُمًّا ، أي : اتخذتها ، قال الله تعالى :
« وَأُمّهَاتُ نِسَائِكُمْ » (٣) ، وقال : « فِي بَطُونِ أُمّهَاتِكُمْ » (٤) ، وقد قالوا :
« أمات » ، على الأصل ، قال الشاعر فجتمعَ بينها (٥) :

٥٥١ - إِذَا الْأُمّهَاتُ قَبُحْنَ الْوُجُوهَ
فَرَجَّتَ الظَّلَامَ بِأُمَاتِكَا

(١) البيت للعديّل بن فُرنَخ كما في الحاشية ٣٠٧/١ ، وهو في اللسان (هرق) والحزانة
٦٢/٤ . والسقاء : الزق ، والآل : السراب .
(٢) البيت للأحوص وهو في ديوانه ١٦١ ، ونسب في اللسان « مشو » إلى كثير ، وإنما هو في
ديوان كثير ٢٤/١ على أنه للأحوص ، وهو في الأغاني ١٣/٩ ، وسر الصناعة ٢١٣/١ . الملا :
الصحراء ، ويترقّق : يلمع .

(٣) النساء ٢٣ (٤) النجم ٣٢
(٥) نسب في شرح شواهد الشافية ٣٠٨ إلى مروان بن الحكم ، وهو في المقتضب ١٦٩/٣ ،
وابن يمش ٣/١٠ ، واللسان « أمم » ، والهمع ٢٣/١

وحكى الخليل في كتاب العين أنه يُقال : « تَأَهَّمْتُ » ^(١) أَمَا ، فتكون الماءُ في أمَّهاتها أصلاً عنده على ذلك ، قال بعضهم : هذا وَهْمٌ من الخليل ، وكذلك قال ابنُ جَنِّي : إِنَّهُ وَهْمٌ في هذا الموضع ، وإنَّ له في الكتاب وَهْماً كثيراً وَخَللاً فلا ينبغي أنْ يُعَوَّلَ عليه .

. وأما مالا يعقِل فيقالُ فيه : « أمَّات » بغير هاءٍ كما قال الراعي ^(٢) :

٥٥٢ - أَمَّاتِهِنَّ وَطَرُقَهُنَّ فَحِيلًا

وربما أَجْرَوْنَهَا مجرى من يَعْقِل فأَدْخَلُوا الماء فقالوا : أمَّات ، كما قال الشاعر ^(٣) :

٥٥٣ - قَوَالٍ مَعْرُوفٍ وَفَعَّالِهِ عَقَّارٍ مَثْنَى أَمَّاتِ الرَّبَاعِ
وهو قليل .

الموضع انطامس : أن تكون من بنية الكلمة ، فلا تُعَقِّلُ لأنها مبدأ لغة ، وذلك قولهم في الكبيرة العَجِيْزَة : هِرْكَوْلَة من الرُّكْل ، وهَجْرَع من الجَرَع ، وهَبْلَع من البَلْع ، وَسَلَب من السَّب ولا يُقاس على شيء من ذلك لِقَاتِهِ ، وإنَّما يُوقَفُ فيه مع السماع ، وكذلك في الموضع قبله ، فاعلمه .

باب الهاء المُبدَلَة من الأصل

اعلم أنَّ لها في الكلام أربعة مواضع :

(١) في الأصل : « تأمَّت » وهو تحريف لأنه الشاهد .

(٢) الديوان ١٢٧ ، وصدره :

كَأَنْتَ هَجَائِنُ مُنْذِرٍ وَمُحَرِّقٍ

وهو في الجمهرة ٣٣١ . وأراد بطرقين : فحلين ، والفحيل الكريم .

(٣) نُسب في المفضليات ٣٢٢ إلى السفتاح بن بُكَيْرٍ اليربوعي ، وهو في اللسان (أُمم)

وابن يعيش ١٠/٥٤ ، وشواهد الشافية ٣٠٨ . والرابع : ما نُسج في أول النتاج .

الموضع الأول : أن تكون مبدلة من همزة الاستفهام نحو قولهم فيما حكى
قطرب^(١) : هَزَيْدٌ مَنْطِقٌ ؟ وفي قول الشاعر^(٢) :

٥٥٤ - وَأَتَى صَوَاحِبُهَا يَقْلُنَ : هَذَا الَّذِي

مَنْحَ الْمَوَدَّةِ غَيْرَنَا وَجَفَانَا

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من همزة التعديّة نحو قولك في أَرَحْتُ
الماشية : هَرَحْتُ الماشية ، وفي أَهَرْتُ الثوبَ : هَبَرْتُ الثوبَ . وحكى
اللحياني^(٣) : هَرَدْتُ الشيءَ أَهْرِيدهُ في أَرَدْتُهُ وأَرِيدهُ .

الموضع الثالث : أن تكون بدلاً من ألف الوقف و
عليه قُلْتُ : أنا أو أنه ، حكى من قولهم : وهكذا
جعلناها بدلاً من الألف ، لأن الألف في أنا ، في الوقف
الماء ، لاسيما وقد ثبتت في الوصل على قراءة نافع في أنا أ.
أول^(٥) ، ونحوها بما جاء في القرآن بهجزة بعده على خلافه عنه في / المكسورة ، ١٩٢
وفي الشعر مطلقاً كما قال^(٦) :

٥٥٥ - أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ
وكما قال الآخر^(٧) :

٥٥٦ - فَمَا أَنَا وَاتِّحَالِي الْقَوَا فِي

(١) محمد بن المستنير من أصحاب ميبويه ، له « النوادر » و « القوافي » ، توفي سنة ٤٠٦
انظر : السيرافي ٣٨ ، النزعة ٩١ ، البنية ٢٤٢/١
(٢) نسب في اللسان « ذا » إلى جميل وليس في ديوانه . وهو في البحر المحيط ٤٨٦/٢ ، والمتن
٤٠٠ ، وابن عيش ٤٢/١٠ ، والجنى ٥٨ ، والمغني ٣٨٤
(٣) علي بن المبارك ، أخذ عن الكسائي والأصمعي ، وله النوادر ، ولم أمتد إلى تاريخ وفاته .
انظر فيه النزعة ١٧٦ ، البنية ١٨٥/٢
(٤) البقرة ٣٥٨ ، وانظر النشر ٢٢٢/٢ (٥) الأعراف ١٤٣ (٦) تقدم برقم ١٢
(٧) تقدم برقم ١١

والكثرة دلالة من دلالات التصريف ، وقد يُحتملُ أن تكون زائدة بنفسها بمجرد الوقف فترجع إلى الموضع من الهاء الزائدة بنفسها في القسم الأول ، والوجه الأول هو الأولى .

الموضع الرابع : أن تكون بدلاً من تاء التأنيت بقياس في المفرد ، نحو : قائمه في قائمة ، وذاهبه في ذاهبة^(١) ، وقالوا في الرقف على اللات : الالة ، وقالوا في العدد في الوصل : ثلاثة أربعة ، ، وبغير قياس في الجمع ، حكى قطرب : « كيف البنون والبناء » في الوقف ، و « كيف الإخوة والأخوات » كذلك ، وقد جاءت بدلاً من تاء التأنيت في الحرف شاذاً ، قالوا : لاه ، وذلك كله موقوف على السماع في المواضع المذكورة إلا المؤنث المفرد خاصة كما ذكر .

باب الهاء المركبة

اعلم أن الهاء المركبة تتركب مع غيرها من الحروف : مع الألف : ها ، ومع اللام : هل ، ومع اللام المشددة والألف : هلاء ، ومع الياء والألف : هيا . قتلك أربعة أحرف .

باب ها^(٢)

اعلم أنها تكون اسماً ضميراً ، واسم فعل أمر بمعنى^(٣) خذ ، وليست حظئنا ، وتكون حرفاً للتنبيه وهي المقصود .

وتقع في الكلام على وجهين : مُنضَبٍ ومتفريق ، فالمنضبط وقوعها مع أسماء الإشارة التي أصولها : ذا وذو وذان وذين وتان وتين وأولى مقصوداً وبمدوداً قياساً مطبوعاً ، ولا تلزم معها إلا إذا أريد الحضور والقرب فتقول : هذا

(١) ويرى الكوفيون أن الهاء هي الأصل وأن التاء في الوصل بدل منها . انظر المغني ٣٨٥/١

(٢) انظر في « ها » : ابن يعيش ١١٣/٨ ، الجني ١٣٩ ، المغني ٣٨٥/١

(٣) في الأصل : « باحد » وهو تحريف .

وهذان وهذَيْنِ وهاتا وهاتان وهاتين وهؤلاء ، كقوله تعالى : « هذا نذيرٌ من
النذيرِ الأولى » (١) ، و « هذان خصمان » (٢) ، و « إن هذين » (٣) ، على قراءةٍ من قرأ
ذلك ، و « هؤلاء قومنا اتخذوا » (٤) ، و « هاتين على أن تأجرني ثماني حجج » (٥) .
وربما جاءت مع السكاف آخراً الموضوعة للمسافة المتوسطة كما قال (٦) :

٥٥٧ - رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي

وَلَا أَهْلَ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُدَدِ

وَلَا يُقَاسُ عَلَى ذَلِكَ .

[و] وقوعها (٧) مع « أي » في النداء للتوصل بها إلى نداء ما فيه الألف واللام
نحو : يَا أَيُّهَا (٨) الرجلُ ، وَيَا أَيُّهَا الناسُ ، وذلك لازمة أيضاً بقياس مطَّرد .

ووقوعها في باب القسم في اسم الله / خاصة إذا حذف حرف القسم معه ١٩٣
كقولهم : هَا اللهُ لِأَفْعَلَنَّ ، وَلَا تَلْزَمْ بَلْ تَطَّرِدْ في الاسم هي أو الهمزة الممدودة
أو المقصورة ، فتقول إن سِتَّتْ : هَا اللهُ ، وإن سِتَّتْ : آله وإن سِتَّتْ : اللهُ .
وأما الواقعة متفرقة فلا موضع لها يختص بها ، بل إذا أريد التنبيه كقوله
تعالى : هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ (٩) و « هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ » (١٠) ، على قراءةٍ من مدَّ ،

(١) النجم ٥٦ (٢) الحج ١٩

(٣) طه ٦٣ وهي قراءة أبي عمرو ، انظر النشر ٣٠٨/٢ (٤) الكهف ١٥

(٥) القصص ٢٧ ، ونص الآية : « قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ

عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ... » .

(٦) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ٢٧ ، وابن عقيل ٧٦/١ ، والأشعري ٦٥/١ . والطراف :

البيت من الأدم ، وكنتي بتمديد عن عظمه .

(٧) معطوف على قوله : « وقوعها مع أسماء الإشارة » .

(٨) في الأصل : « يَا هَا » وهو سهو . (٩) آل عمران ١١٩

(١٠) آل عمران ٦٦ ، وقرأ قبل عن ابن كثير : هَاتَمَ ، والهاء بدل من همزة وأصله أَنْتُمْ ، أو

تكون « هَا » للتنبيه ، دخلت على « أَنْتُمْ » وحذفت الألف لكثرة الاستعمال . انظر القرطبي ١٣٥٠

وَمَنْ قَصَرَ فَلَهُ وَجْهٌ ، وتقول : ها أنا أفعل ، وقد تستعمل مفردة فيقال :
« ها ، بمعنى تنبه » (١) .

باب هل (٢)

اعلم أن لها في الكلام موضعين :

الموضع الأول : أن تكون للاستفهام غير عاملة لعدم اختصاصها بالأسماء [أ]
والأفعال ، وما لم يختص لم يعمل ، فتقول : هل قام زيدٌ ، وهل يقوم زيدٌ
وهل زيدٌ قائمٌ ، قال الله تعالى : « هل ترى من فطور » (٣) ، وقال « فهل
أنتم مسلمون » (٤) ، وقال : « وهل أتاك نبا الخضر » (٥) .

ويحذف الجملة الداخلة عليها إذا تفسرت بعده ، كما قال الشاعر (٦) :

٥٥٨ - لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَمَّ هَلْ آتَيْتَهُمْ أَوْ يَحُولُنْ مِنْ دُونِ ذَاكَ الرَّدَى

التقدير : هل آتيتهم ثم هل آتيتهم ، فكرر توكيداً ، ثم اجتزأ عن
الأول بالثاني وقد تدخل في موضع الهمزة المعادلة بين الجهتين كقوله (٧) .

٥٥٩ - هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوْدَعْتَ مَكْتُومٌ

أَمْ حَبَلُهَا إِذَا نَأَيْتَ الْيَوْمَ مَضْرُومٌ

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بِكَى لَمْ يَقْضِ عِبْرَتَهُ إِثْرَ الْأَحِبَّةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ

(١) نقل صاحب الجنى هذه الجملة عن المؤلف ١٤٠ ونص على ذلك .

(٢) انظر في « هل » الأزهية ٢١٧ ، ابن يعيش ١٥٠/٨ ، الجنى ١٣٧ ، المغني ٣٨٦ ،

المقتضب ٣٤/١

(٣) الملك ٣ (٤) هود ١٤ (٥) سورة ص ٢١ (٦) تقدم برقم ٤٤٧

(٧) البيتان لملقمة الفحل ، وما في ديوانه ٥٠ ، والكتاب ٥٦٩/١ ، ومنازل الحروف ٦٤ ،

والأزهية ١٣٧ ، وأمالى الشجري ٣٣٤/٢ ، والتنبيه ٩٨ ، واللسان (أمم) ، وابن يعيش ١٥٣/٨ ، والخزانة ٥١٦/٤ . والمشكوم : المجازى .

ومنه قوله تعالى : « قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ، أَمْ هَلْ تُسَوَّىٰ
الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ » (١) .

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى « قد » نحو قولك : « هَلْ قُتِمَتْ »
بمعنى : قد قُتِمَتْ ، ومنه قوله تعالى : « هَلْ أُنَبِّئُكَ أَنَّ الْبُرْجَانِ مِنَ الْبُرْجَانِ » (٢) ،
وعلى ذلك ينبغي أن يحمل قول الشاعر (٣) :

٥٦٠ - سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا أَهْلَ رَأُونَا بِسَفْحِ الْقَفِّ ذِي الْأَكَمِ -

لا على الاستفهام ، لأنه لم يثبت دخول الاستفهام على استفهام فيحمل هذا عليه .
وزعم بعضهم أن « هل » في الآية للتقرير (٤) وهذا مردود لأنه لم يثبت
في « هل » معنى التقرير (٤) ، فيحمل هذا عليه ، ولا يليق بالآية ، بل الاتق
ب « هل » فيها أن تكون للتحقيق ، فهي أشبه ب « قد » الداخلة على الماضي
المذكورة في بابها من غيرها ، فاعلمه .

باب هَلَّا (٥)

اعلم / أن « هَلَّا » حرفٌ تخفيفٍ ك « أَلَا » المتقدمة الذكر في باب ١٩٤
الهمزة المركبة ، وهماؤها يُحتمل أن تكون بدلاً من الهمزة فيكون الأصل :
« أَلَا » ، كما قالوا : أَرَحْتُ ، وَهَرَحْتُ ، ويُحتمل أن تكون أصلاً بنفسها ،

(١) الرعد ١٦ (٢) الإنسان ١

(٣) نُسب في شرح شواهد المغني ٧٧٢ إلى زيد الخير ، وهو في أمالي الشجري ١/١٠٨ ، وابن
يعيش ١٥٢/٨ ، وفيه « القاع » عوضاً من « القف » ، وأسرار العربية ٣٨٥ ، والمغني ٣٨٩ ،
والهمع ٧٧/٢ . والشدّة : الحلة ، والقف : ما ارتفع من الأرض ، وفي الأصل « بأسرتها » عوضاً من
« بشدتنا » وهو تحريف .

(٤) في الأصل : « للتقدير » ، وهو تحريف .

(٥) انظر في هَلَّا : ابن يعيش ١٤٤/٨ ، الجنى ٢٤٧ ، الأشموني ٣/٦٠٩

وهو الأولى لكثرة استعمالها أكثر من « ألا » ، ولا يُدعى أن الهزّة بدل من الماء لقلّة وجود بدل الهزّة من الماء

فإذا ثبتَ هذا فـ « هَلَا » ، في دخولها على الأفعال ظاهرة أو مقدّرة كـ « ألا » ، ماضية كانت الأفعال أو مضارعة ، فتقول : « هَلَا » قمت ، و« هَلَا » قعدت ، و« هَلَا » تقوم ، و« هَلَا » تقعد .

وإن جاء بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل ، فتقول : « هَلَا » قتالاً و« هَلَا » زيداً ، و« هَلَا » عمراً ، أي : « هَلَا » تقصد أو تقاتل أو ما أشبه ذلك ، بما تدل عليه قرينة الكلام . أنشد الأخفش (١) :

٥٦١ - هَلَا التَّقدُّمُ وَالشُّفُوسُ صِحاحُ

أي : « هَلَا » يحدثُ التّقدمُ ، أو يحضرُ التّقدمُ ، وقد شدَّ جيءُ المبتدأ أو الخبر بعدها ، قال الشاعر (٢) :

٥٦٢ - فَهَلَا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

باب هَيَا (٣)

اعلم أنّها حرفٌ تنبيهٌ ، وتكون للنداء كقولك : هَيَا زِيدُ ، وهي للبعد مسافةً أو حكماً كالنائم فهي مثل أيا .

(١) لم أفتد إلى قائله ، وهو في حاشية الحضري على ابن عقيل ١٥٨/٢ وصدّره :

الآنَ بَعْدَ بَلَجَاتِي تَلْحُونِي

(٢) اختلف في نسبته ، وهو في ديوان الجنون ١٩٥ ، وديوان ابن الدمينه ٢٠٦ ، وقد ينسب إلى الصّيّفة القشيري كما في الخزائن ٦٠/٣ ، وهو في المغني ٧٧ ، وتقام روايته :

وَنُبِيتُ لَيْلَى أُرْسَلَتْ بِشَفَاعَةِ إِلِيٍّ فَهَلَا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

والأخضرني ٦١٠ . وشواهد المغني ٢٢١ (٣) انظر في « هيا » الجنى ٢٠٤

واختلِفَ : هل الهاء فيها بدلٌ من همزة «أيا» وهو قول الأكثرين ^(١) ،
أو هو حرفٌ قائمٌ بنفسه ، والأول أكثر لكثرة بدل الهاء من الهمزة كما قالوا :
أَرَحْتُ وَهَرَحْتُ ، وَهَرَقْتُ ، وَأَرَقْتُ ، وَأَشَدَّ الْأَصْمَعِي ^(٢) :

٥٦٣ - وَأَنْصَرَقْتُ وَهِيَ حَصَانٌ مُغْضَبَةٌ

وَرَقَّعْتُ مِنْ صَوْتِهَا هَيْأَ أَبِه
كُلُّ فَتَاةٍ بِأَبِيِّهَا مُعْجَبَةٌ

ولا يُتَصَرَّفُ فيها بالحذف وإبقاء المنادى لقلة النداء بها بخلاف «يا» فإنَّها
أَمُّ الْبَابِ ، فاعلمه .

* * *

واعلم أنَّه بقي من تركيب الهاء ما هو مع الواو : هو ، ومع الياء : هي ،
ومع الميم والألف : هما ، ومع الميم والواو : هم ، ومع النون المشددة : «هن»
وجميع ذلك أسماءُ ضمائرُ إلا في باب الفصل ، فحكمها حكمُ أنتَ وأنتِ
وأخواتها المذكورة في الباب الموضوع لها قبلُ ، فقيسها في الأحكام المذكورة
في بابها عليها حكماً حكماً تُصَيِّبُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

باب الواو

اعلم أنَّ الواو تكونُ في الكلام مفردةً ومركبةً مع غيرها من الحروف .

(١) نسبته صاحب الجنى ٢٠٤ إلى ابن السكيت وابن الخشاب .

(٢) نسب في الخزانة ٢٣٧/٢ إلى الأغلب المجلي وروايته فيه :

ثُمَّ انْتَبَهَتْ بِهِيَ فَوَيْقَ الرَّقِيبَةِ فَأَعْلَنْتُ بِصَوْتِهَا أَنْ يَا أَبَه

وهو في أمالي القالي ٦٦/٢

باب الواو المفردة^(١)

١٩٥ / اعلم أنها تنقسم قسمين : قسم أصل وقسم بدل من أصل .
فالقسم الأول التي تكون فيه أصلاً تنقسم قسمين : قسم في أول اللفظ زائدة ، وقسم موضوعة في نفس الكلمة .

فالقسم الأول التي تزيد على اللفظ أولاً لها ستة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون للعطف وهي أم حروف العطف لكثرة استعمالها ودورها فيه ^(٢) ، ومعناها الجمع والتشريك ، ولا تخلو عن هذين المعنيين في عطف المفردات ، لأنها لا تخلو أن تعطف مفرداً على مفرد أو جملة على جملة .

فإن عطف مفرداً على مفرد فإشمالاً تشارك بينهما في اللفظ والمعنى ، أمّا اللفظ فهو الاسمية أو الفعلية والرفع والنصب والحذف والجزم ، فيتبع الثاني الأول في اسمين من ستة : في واحد من الاسمية والفعلية ، وفي واحد من الرفع والنصب والحذف والجزم .

وأما المعنى فهو الجمع بين الاثنين في تنفي الفعل أو إثباته نحو : قام زيد وعمرؤ ، ورأيتُ زيداً وعمرأ ، ومررتُ بزيد وعمرؤ ، وزيدٌ يقوم ويقعد ، ولن يقوم ولن يقعد ، ولم يقم ولم يقعد ، وما زيد قائم ولا عمرؤ ، وما قام ولا قعد زيد ، ولا يقوم ولا يقعد زيد .

فإن جاءت عاطفة اسماً على فعل كقوله ^(٣) :

-
- (١) انظر في الوار : الكتاب ٩٦/١ ، المقتضب ١٠/١ ، ٢٥/٢ - ٤٦ ، الأزهية ٢٤٠ ، المحصص ٤٧/١٤ ، ابن يعيش ٩٠/٨ ، الجنى ٥٩ ، المغني ٣٩١ . الجمع ١٣/٢
(٢) انظر فيما انفردت فيه الوار في العطف : الجنى ٦٢
(٣) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه ١٣٤ ، والبحر المحييط ٢٥٩/٧ ، وابن عقيل ١٨٣/٣
ويبير : هلك ، والمعابر : السفن التي يعبر فيها .

٥٦٤ - فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَبَجَرَ عَطَاءَ يَسْتَحِفُّ الْمَعَايِرُ

أو فعلاً على اسم كقوله تعالى : « أَوْ لَمْ يَرْوُوا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَائِتَاتٌ وَيَقْبِضْنَ » (١) فعلى أن تصرف الفعل إلى الاسم ، أو الاسم إلى الفعل في المعنى ، فكأنه قال في البيت : فألفيته يوماً مُبِيرَ عَدُوِّهِ ، «ن» مفعول « ألفت » أصله أن يكون مفرداً ، ويكون التقدير في الآية : « صَائِتَاتٌ وَقَابِضَاتٌ » لأن المعطوف على الحال حالٌ مثله ، فحقه أن يكون اسماً .

ولا تعطي الترتيب عند البصريين ، فإنه قد يكون الثاني في العمل قبل الأول تارةً ومعه أخرى ، فالذي قبله كقوله تعالى : « يَا مَعْشَرَ الَّذِينَ آمَنُوا أَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ لَئِنْ جَاءَكُمْ تُبْرِئُونَ أَيْمَانَكُمْ وَأَتُوبُ إِلَيْكُمْ » (٢) ، فالركوع قبل السجود ، والذي معه كقوله : اختصم زيدٌ وعمرٌ ، فالاختصام لا يصح إلا من اثنين معاً ، ومن الذي يقع قبل الأول قول الشاعر (٣) :

٥٦٥ - أَعْلَى السَّبَاءِ بِكُلِّ أَدْكَنَ عَاتِقٍ أَوْ جَوْنَةٍ قَدِحَتْ وَفُضَّ خِتَامُهَا

ففض الختام قبل القدح وهو الغرف .

وعند الكوفيين (٤) أنها تعطي الترتيب كالفاء عند البصريين ، واحتجوا بقوله تعالى : « إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَنْقَالَهَا » (٥) ، وقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ » (٦) ، ومعلوم أن إخراج الأنقال إنما هو بعد الزلزال ، والسجود / في الشرع لا يكون إلا بعد الركوع .

(١) الملك ١٩ (٢) آل عمران ٤٣

(٣) البيت للبيد ، وهو في ديوانه ٣١٤ ، واللسان : (عتق) ، وابن يعيش ٩٢/٨ ، والخزانة

٣٩٦/٤ . والسبأ : الشراء ، الأدكن : الزق الأغبر ، العاتق : الخالص ، الجوفة : الحابية المطلية بالفار . قدحت : عُرف منها ومُرِجت .

(٤) انظر الجنى ٦١ (٥) الزلزال ٢٠١ (٦) الحج ٧٧

وليس في هذا ردٌ على البصريين لأنهم لا يلزمون عدم الترتيب في الواو فيلزمهم الرد بهذا ، ولكن الترتيب فيها يقع بحكم اللفظ من غير قصد له في المعنى ، ولو كانت للترتيب موضوعة لم تكن أبداً إلا مرتبة ، فظهور عدم الترتيب في بعض الكلام عاطفة يشهد أنها ليست موضوعة له ، ولكن المتكلم يقدم في كلامه الذي هو به أعنى ويبينه أهم استحساناً لا إيجاباً .

وحكي عن أبي زيد السهلي أنه جعلها بالوضع الأول مرتبة ، فذلك الحقيقة فيها ، إذ أصل اللفظ أن يكون موازياً للمعنى في تقديمه وتأخيريه ، فإذا أخر اللفظ بعد الواو - والمراد به التقديم - فذلك على طريقة المجاز ، وهذا صحيح لا يخالف فيه البصريون ، وإنما المراد أن اللفظ يتأخر والمراد به التقديم بعد الواو ، وهبه كان حقيقة أو مجازاً ، وهذا خالفوا الكوفيين لأنهم يلزمون الترتيب لفظاً ومعنى ، وهو ظاهر الفساد كما تقدم .

واعلم أن الواو المذكورة إذا عطف اسم على اسم ، فاختلِف فيها : هل تنوبُ مناب العامل في الاسم الثاني أو لا تنوب منابه ولا (١) يكون مقدراً بعدها ، أو تنوب مناب العامل في الثاني ، ولا يصح أن يظهر بعدها إذا كان الفعل موضوعاً لاثني فأزيد ، نحو اختصم زيد وعمر ، ولا تكون نائبة منابه بل يُقدَّر بعدها فعل (٢) .

وذهب بعضهم إلى أنها تنوب مناب العامل ، واحتج بأنه إذا فرقت المنعوتات وجميع نعتها فإنه يتبعها نعتاً نحو : قام زيد وعمر وخالد العقلاء ، فلولاً أن الواو نائبة مناب العامل لم يجمع النعت لثلاث يفصل بين العامل والمعمول ، ولو كان العامل مقدراً لعمل عاملان في معمول واحد .

وذهب بعضهم إلى أنها لا تنوب مناب العامل ، ولكن يُقدَّر بعدها ،

(١) لعل « لا » مقحمة .

(٢) في الأصل : « بل يُقدَّر بعدها فيما عدا » وهو تحريف .

واحتجّ بظهوره في بعض المواضع نحو : قام زيد وقام عمرو ، وأنشد قول الشاعر^(١) :

٥٦٦ - بَلْ بَنُو النَّجَارِ إِنْ لَنَا فِيهِمْ قَتْلَى وَإِنْ تَرَهُ

قال : فظهور العامل في التمثيل و « إِنْ » ، دليل على أنها واسطة لانتوب^٢ متابع عامل ، وأنه يَضْمَرُ بعدها فيقدر ، ولا يجتمعُ النائبُ والمتنوبُ عنه ، فدلّ على دعوى النيابة المتقدمة الذكر .

وذهب بعضهم إلى أنه [إِنْ] كان الفعل لاثنين فأزِيدَ فهي تنوب متابع العامل نحو ما مثَّلَ به ، وإلاّ فلا تنوبُ متابعه ، بل يكون مقدراً بعدها .

وهذه الأقوال كلها عندي مدخولة^٣ ، والذي ينبغي أن يُقالَ وهو الصحيح « إِنْ شاء الله :

« إِنْ » الواو في عطف المفردات واسطة^٤ موصلة^٥ عمل العامل قبلها إلى ما بعدها بها على معنى العطف والتشريك ، كما أن الواو في : « استوى الماء والخشب » ، موصلة^٦ / عمل العال فيما قبلها إلى ما بعدها بواسطتها على معنى « مع » ، وكما أن ١٩٧ الباء في « مررتُ بزيد » موصلة^٧ عمل العامل فيما قبلها لِمَا بعدها على معناه بحسبه من مرورٍ أو غيره ، وكذلك « إلا » ، في الاستثناء وهذا أصل مريب في العربية من خلاف بعض المواضع المشككة فتدبره^٨ ، وحكم الفاء وثم وحتى في ذلك حكم الواو مع المعاني التي اختصت بها .

ومن ذهب إلى أنها تنوبُ متابع العامل فيلزمه الفساد في جمع النعت في تفريق المنعوتات في نحو ما مثَّلَ بمثْل ما أُفْسِدَ به قول مَنْ يقول بتقديره بعدها ، إذ النائب حكمه في العمل والفصل حكمُ العامل المتنوب عنه .

وَمَنْ ذهب إلى أنه قدّرَ بعدها فيلزمه من الفساد ما لزمَ صاحبَ المذهب

(١) نُسِبَ في السيرة ٢٣/١ إلى خالد بن عبيد المزمي ، وهو في الررض الأنف ١٧٠/١ :

والترّة طلب الثأر ، وانظر في الررض الأنف بحثاً نحويّاً عن هذه الفكرة ١٧٠/١

الأول كما ذكر ، وما احتج به من الظهور لا حجة فيه لأنه إذا ظهر صارت المسألة من باب عطف الجمل ولا كلام فيها ، إذ لا خلاف في الواو في ذلك ، فقله : « وإن تیره ، أراد : « وإن لنا ، نحذف لنا ، لدلالة الكلام عليه .

ومن ذهب إلى التفصيل فيلزمه في فعل الاثنين ما يلزم صاحب المذهب الأول من أن ما ينوب مناب العامل فهو في حكمه ، وكائنه في معنى الظاهر ، والفعل لا يصح إظهاره هناك لاحتياج الظاهر أو المقدر إلى فاعلين فأزبد ، وأخرى بالفساد إذا قدر بعدها على المذهب الثاني ، ويلزمه فيما عدا ما يحتاج إلى فاعلين فأزبد ما لزم صاحب المذهب الثاني ، ففسدت هذه المذاهب وصح ما قلنا .

والدليل عليه إجماع المعطوف والمعطوف عليه في التنية للعامل الأول ، وكذلك في الجمع ، ولا اعتبار في العمل للواو ، فقول إن شئت : اختصم زيد وعمرو ، وإن شئت : قام الرجلان ، وكذلك تقول في الجمع نحو : اختصم زيد وعمرو وخالد ، واختصم الرجال ، وقام زيد وعمرو وخالد ، وقام الرجال ، فاعلم ذلك .

وعلى صحة هذا القول وفساد غيره يظهر الصحيح من القولين في جواز حذف هذه الواو أو عدم الجواز وهو الصحيح ، لأنها موصلة لمعنى العطف والتشريك ، فإذا حذفت زال هذا المعنى ، فزالت فائدتها ، فإن جاء من ذلك شيء فضرورة كقوله (١) :

٥٦٧ - وكيف لا أبكي على علاقي صبايحي غبايقي قيليقي وقوله (٢) :

٦٨ - كيف أصبحت كيف أمسيت مما

يزرع الود في فؤاد الكريم

(١) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٢٩٠/١ ، واللسان (صبح) . والمعات : ج هكة وهو ما يتعمل به ، وفسرها فيما بعدها ويريد نوحا يحملها صباحا وبعد المغرب وفي الغائلة .
(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٢٩٠/١ ، وأما السيلي ١٠٢ ، والبحر المحيط ٢/٣٨٥ ، والجمع ١٤٠/٢

وكذلك يظهر على صحة الصحيح من القولين في جواز عطفها على عاملين أو عدمه ، وهو ألا "يعطف" لضعفها في الدلالة عليهما معاً ، فلا تقول : « ضربتُ زيداً في الدار والسوق عمراً » ، على عطف المفردات ، ولكن هذا من عطف الجمل ، والعامل محذوف / تقديره « وضربتُ » ، دل على حذفه الأول ، فلا تكون المسألة ١٩٨ من هذا الموضع فلا ينبغي أن تُبنى عليه .

(فإن عطفَ جملةٍ على جملةٍ لم يلزم تشريكٌ في اللفظ ولا في المعنى ، ولكن في الكلام خاصة ، ليعلم أن الكلامين فأكثر في زمان واحد أو في قصد واحد ، فلذلك جاز أن يعطف بها إذ ذاك جملة خبرية على مثلها وعلى طلبية ، وجملة طلبية على مثلها وعلى خبرية ، فتقول : قام زيد وقعد عمرو ، وقام زيد واقعد ، وعلى هذا يجوز : بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله ، فالواو عطف طلب - وهو الدعاء - على الخبر ، وحكي من كلام البديع : « ظفرتنا بصيد وحياتك الله أبا زيد » ^(١) ، وتقول : قم وقعد زيد وقم واقعد وقم ولا تقعد ، ولا تقم واقعد ، وكذلك حكم الجملة الابتدائية مع الفعلية نحو : قام زيد وعمر قائم ، وزيد قائم وقعد عمرو ، وكل ذلك جائز بما ذكرت لك .

والمناسبة في الجمل هو الكثير ، وربما يكون ظاهر الكلام عطف المفردات وهو عطف الجمل ، ومنه العطف على عاملين كما ذكر ، ومنه قوله تعالى : « وتصريف الرياح آيات » ^(٢) ، تقديره : وإن في تصريف الرياح آيات ، ومنه في عطف النعوت إذا اختلف إعرابها ، نحو : مررت يا خوتك الظرفاء العقلاء الكرام بخفض الظرفاء ، ورفع العقلاء ، ونصب الكرام ، الأول تابعاً والثاني مرفوع على خبر ابتداء مقدّر ، والثالث على إضمار فعل تقديره : أمدح أو أعني أو شبه ذلك ، وعليه قوله تعالى : « لكن الراسخون في العلم منهم

(١) انظر شرح مقامات الهذلي : المغامة البغدادية ٧١

(٢) نص الآية : « إن في السموات والأرض آيات للمؤمنين . . . وتصريف الرياح آيات » الجانية هـ

والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ، والمقيمين الصلاة والمؤتوين الزكاة ،^(١) ومنه قوله تعالى : « والسائلين وفي الرقاب » ثم قال : والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء ،^(٢) ومنه قول الشاعر^(٣) :

٥٦٩ - وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطِّلَ
وَشَعْنًا مَرَضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي
وقوله^(٤) :

٥٧٠ - لَا يَبْعَدُنَ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ
سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
وَالطَّيْبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ

الموضع الثاني : أن تكون حرف ابتداء^(٥) ، ومعنى ذلك أن تكون لا ابتداء الكلام ، وسواء كان جملة اسمية أو فعلية فلا يَرْتَبِطُ ما بعدها من الجمل بما قبلها في شيء مما ذكرنا في عاطفة المفردات أو الجمل ، وذلك قولك : قام زيد وأنتم اخرجوا ، وقام زيد وضرب عبده الله خالداً ، وهل قام زيد وإثك يا عمرؤ

(١) اللسان ١٦٢ (٢) البقرة ١٧٧

(٣) البيت لأمية بن أبي عائذ كما في ديوان الهذليين ١٨٤/٢ ، وروايته ليه :

لَهُ نِسْوَةٌ عَاطِلَاتُ الصَّدْوِ
رُجُوجٌ مَرَضِيْعٌ مِثْلَ السَّعَالِي

وهو في الكتاب ٦٦/٢ ، ومعاني القرآن ١٠٨/ ، واللسان (رضع) ، والمقرب ٢٢٥/١ ، وابن يعيش ١٨/٢ ، والمعني ٦٣/٤ ، والحزانة ٢٦/٢ . والمطل : ج عاطل وهي التي لاحلي لها . والشعث : ج شعناء وهي السقي تلبّد شعرها ، والمراضيع : ج مرضاع وهي الكثيرة الإرضاع ، والسعالى : ج سملاة وهي الغول .

(٤) البيت : الخَيْرُ نَقِي بِنْتُ هِفْثَانَ ، وهما في الديوان ٢٩ ، والكتاب ٥٧/٢ ، والفراء ١٠٥/١ ، وأمالى الشجري ٣٤٥/١ ، والإنصاف ٤٦٨ ، والأشترني ٣٩٩ ، والمزهر ١٤٥/١ ، والمعني ٦٠٢/٣ ، والهمع ١١٩/٢ ، والحزانة ٣٠١/٢ . ولا يبعدن : لا يهلكن ، والجزر : ج جزور وهي الناقة تجزر ، وطيب المعاهد كناية عن العفة ، وقوله « سم » جاء في الأصل : « سموا » وهو تحريف .

(٥) وهي وار الاستئناف ، انظر الجنى ٦٣

لخارج ، وقام زيد ومالي بخروج زيد من علم ، قال الله تعالى : « هل تعلم له سمياً ، ويقول الإنسان إذا ما ميتٌ لسوف أخرج حياً » (١) . ومنه قوله ١٩٩ تعالى : « ولا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ، ومن الأنعام حمولةٌ وفرساً » (٢) وقوله تعالى : « وما أنتم بمُعْجِزِينَ ، ولو أن لكل نفس ظلمت ما في الأرض » (٣) وهو كثير ، ومنه قول الشاعر (٤) :

٥٧١ - وَقَدْ أَغْتَدِي وَمَعِيَ الْقَائِنَانِ وَكُلُّ بِمَرْبَاةٍ مُقْتَفِرٍ
وعلى ذلك ينبغي أن يُحمَل قولُ الشاعر (٥) :

٥٧٢ - وَبَلَدٍ قَطَعَهُ عَامِرٌ وَجَمَلٌ نَحَرَهُ فِي الطَّرِيقِ
وقوله (٦) :

٥٧٣ - وَبَلَدٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعَافِرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ
وما كان نحو هذا بما تُقدَّر بعده « رب » ، ولا تحمل الواو على أنها بمعنى « رب » ، كما ذهب بعضهم إليه ، وقد تقدم الكلام على ذلك في باب « رب » ، وباب « بل » ، والفاء فلا نعيده .

الموضع الثالث : أن تكون للحال ومعنى ذلك أن فجيءَ بعدها جملة تكون في موضع الحال من ذي حال ، نحو قولك : جاء زيد ويده على رأسه ، وخروج

(١) مريم ٦٥ ، ٦٦ (٢) الأنعام ١٤١ ، ١٤٢ (٣) يونس : ٥٣ ، ٥٤

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٦٠ ، والأضداد ٢٩٩ . والقائنان : الصائدان ، والمَرْبَاة : مكان يربأ فيه كالجليل مثلاً ، والمقتفر : أي يتبع آثار الوحش .

(٥) لم أمتد إلى قائله ، وهو شاهدٌ عروضي . في المعيار ٦٥ ، والاقناع ٥٥ . والقسطاس الورقة ٢١ ، وفيه « حسره » عوضاً من « نخره » ، وقوله « نخره » ورد في الأصل « بحرف » وهو تحريف .

(٦) البيت لجران العود ، وهو في ديوانه ٥٢ ، والكتاب ٢٦٣/١ ، وابن يعيش ٥٢/٨ ، واللسان : « إلّا » ، والأشعوني ٢٢٩ ، والميني ١٠٧/٣ ، والهمع ٢٢٥/١ ، والخزائن ١٩٧/٣ . واليعافير : أولاد الظباء ، والعيس : البقر .

زيد وعبدُ الله جالس ، وقام زيد وقد خرجَ غلامُه ، إلا أنَّها تتقدَّرُ قارةٌ
بـ «إذ» الظرفية ، وقارة بـ «في حال» ^(١) ، وهي في التقديرين للحال ، فحيث لم
يكن بعدها ضمير في الجملة الواقعة حالاً بها قدَّرتْ بـ «إذ» نحو قولك : جاء
زيد والشمس طالعة ، أي : إذ الشمس طالعة ، ومنه قوله تعالى : «يَغشى طائفةٌ
منكم وطائفةٌ قد أهمَّتْهم أنفسُهم» ^(٢) ، وقال الشاعر ^(٣) :

٥٧٤ - تَبْدُو كَوَاكِبُهُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ

لا التَّوَرُّ نُورٌ وَلَا الإِظْلَامُ إِظْلَامٌ

وحيث كان في الجملة ضمير يعود على ذي الحال قدَّرتْ بـ «في حال» ، نحو
قولك : جاء زيد وقد ضربَ عبده «أو» : [و] هو يضرب عبده ، أي ^(٤) زيد
يضرب ، أي : في حال ضربه عبده ، ومنه قوله تعالى : «ودانيةٌ عليهم ظلالُها
وذُلَّتْ قطوفُها تذليلاً» ^(٥) وقوله تعالى : «لم يدخلوها وهم يطمعون» ^(٦) .

ولا بد مع ذلك كلاً منْ صرف الجملة إلى تقدير المفرد : إمّا من اللفظ ،
وإمّا من المعنى ، لأنه أصل الحال فتقديره في نحو قولك : «والشمس طالعة» :
طالعة الشمس في حال قيامه ، وفي قولك : «ويضرب عبده» : ضارباً عبده ،
وعلى هذا قياس الجمل الواقعة حالاً ، فاعلمه .

ويشترط في الجملة الواقعة بعد الواو التي للحال أن تكون خبرية وهي
التي تحتل الصدق والكذب لصحة وقوعها ، ولا تكون طلبية [لأنَّ]
«إذ» غير واقعة .

ثم لا تخلو أن تكون اسمية أو فعلية ، فإن كانت اسمية فلا يخلو أن يكون فيها

(١) في الأصل : «بذي حال» وهو تحريف . (٢) آل عمران ١٥٤

(٣) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه ٢٢٢ (٤) في الأصل : «أو» وهو تحريف .

(٥) الإنسان ١٤ (٦) الأعراف ٤٦

ضمير يعود على ذي الحال أو لا يكون ، فإن كان لم تلزم الواو فيها كقول الشاعر (١) :

٥٧٥ - نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَايِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَذْرِي

وإن لم يكن فيها ضمير / لزمت الواو نحو : جاء عمرو وزيد قائم ، ومنه ٢٠٠
والشمن طالعة ، لأن الواو هي الرابطة للجملتين ، فلولاها لم يقع ارتباط بينهما .

وإن كانت فعلية فلا يخلو أن يكون فعلاً ماضياً أو مضارعاً ، فإن كان ماضياً
لفظاً ومعنى لزمته " قد " ، ولا تدخل على الماضية معنى ، ولزمت الواو ، وإن
لم يكن فيها ضمير يعود على ذي الحال نحو : قام زيد وقعد عمرو ، أو لم يقعد عمرو .

وإن كان فيها ضمير لم تلزم الواو أيضاً ، نحو : قام زيد قد خرج أبوه ، وربما
جاء هذا بغير " قد " ، كقوله تعالى : " أو جاؤكم حصرت صدورهم " (٢) ،
على أحد الإعرابين ، وقول الشاعر (٣) :

٥٧٦ - وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هِزَّةٌ

كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ

وكذلك تقول : قام زيد لم يقم أبوه ، بالواو وبغيرها .

وإن كان مضارعاً فلا بد من المضمر معه في الجملة عائداً على ذي الحال ، فيجوز

(١) البيت للأعشى ، وليس في ديوانه ، وهو في أدب السكاتب ٢٧٨ ، وشرحه ٢٧٩ ، وأما
الشجري ١٩٠/٢ ، وابن يعيش ٢/٦٥ ، والمغني ٥٥٩ ، والأشعري ١٩٢/٢ ، والمص ١/٢٤٦ ،
وشواهد المغني ٨٧٨ ، والخزانة ٣/٢٣٣ ، والدرر ١/٢٠٣ . ونصف : اتصف ، وهو يصف
غائصاً لطلب الألو .

(٢) النساء ٩٠ ، والبصريون يوجبون دخولها على الماضي الواقع حالا ، إما ظاهرة أو مقدرة كما
في الآية ، وخالفهم الكوفيون والأخفش لكثرة وقوعها حالا بدون قد ، انظر المغني ١٨٨ ، ٧٠٧ .
وفي الآية أعراب كثيرة انظرها في المغني ٤٨٠

(٣) البيت لأبي صخر الهذلي كما في الخزانة ٣/٢٥٤ ، وهو في أمالي القتالي ١٤٧/١ ، والمقرب
١٦٢/١ ، والإنصاف ٢٨٣ ، والشذور ٢٢٩ ، وابن يعيش ٢/٦٧ ، والمغني ٣/٦٧ ، والمص ١/١٩٤ .

إذ ذاك فيه إثبات الواو وحذفها ، فلا تلزم ، بل الكثير حذفها نحو قولك : جاء زيد-
يَصُكُّ عينه ، وقد قالوا « وبصك » ، وكذلك قال الشاعر (١) :

٥٧٧ - فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُ نَجَوْتُ وَأَرَاهُنْهُمْ مَالِكَا

وبعضهم يجعل الجملة في المثال والبيت اسمية ، ويقدرُ المبتدأ قبل الفعل كأنه
قال في المثال : « وهو يصك عينه » ، وفي البيت : « وأنا (٢) أراهم » ، وإنما
ذلك لكثرة وجود الواو الحال مع الاسمية وقلتها مع الفعلية المضارع فعلها ، وهو
مكلف (٣) لا ضرورة تدعو له .

الموضع الرابع : أن تكون للقسم عوضاً من الباء نحو قولك : « والله لتخرجن » ،
والله لتقصدن زيداً ، ، والأصلُ الباء لأنَّها حرف جرٍّ في القسم وغيره ، ويجوز
إظهار فعل القسم معها وحذفه ، ولا يجوز ذلك في غيرها من حروفه ، فدلُّ على
أصالتها ونوعية غيرها في الباب ، قال الله تعالى : « والطور وكتابٍ مطوَّر » (٤) ،
وقال : « والشمس وضحاها » (٥) ، وهو في القرآن كثير .

ولا تخفُض في هذا الباب إلا الظاهر بخلاف الباء ، فإنَّها تخفُض الظاهر
والمضمر كما تقدَّم في بابها وفي باب التاء ، فدلُّ على أصالة الباء وفروعية الواو ،
وإنَّما دخلت في هذا الباب وخفُضت لكونها تقرُّب من الباء في خروجها من
الشفتين ، وقد تقدَّم في باب التاء من الكلام ما فيه كفاية فأنغى إعادتها هنا .

الموضع الخامس : أن تكون بمعنى « مع » مشوبةً بمعنى باء المفعول به ،
وإذا لم يكن فيها هذا الشوبُ كانت العاطفة المذكورة ، فإذا نـ يقع الاشتراك (٦)

(١) نسب في اللسان : « ومن » إلى ممام بن مرة ، أو عبد الله بن ممام ، وهو في المقرب
١٥٥/١ ، والأشعري ٢٥٦ ، والدرر ٢٠٣/١ . والأظاير : ج أظفر ، والمراد به هنا : السلاح .

(٢) وضع تحت قوله « وأنا » عبارة صح .

(٣) أي تأويل بعضهم للمثال والبيت ، وفي الأصل : « مكلف » وهو تحريف .

(٤) الطور ١ (٥) الشمس ١ (٦) في الأصل : « الاشتراط » وهو تحريف .

بين الراوين في مسائل هذا / الموضع وصورة ما بعدها كصورة المعطوف في الامية ٢٠١
 إلا أن المنصوب بعدها في معنى المفعول به ، فإذا قلت : قام زيد وعمرو ،
 بمعنى أن القيام وقع منها من غير معنى زائد ، فذلك هو العطف ، وإذا أردت
 أنه وقع منها على أن الثاني فعل به الأول فعلاً فذلك المفعول معه فيكون
 منصوباً ، فكأنك قلت : قام زيد وعمرو معه ، وعلى هذا قالوا : « استوى الماء
 والخشب » ، نصب « الخشب » وجاء البرد والطيالة أي : ساوى الماء الخشب
 فاستوت معه ، وساق البرد الطيالة فكانت معه ، فلهذا انتصب ما بعد الواو
 مفعولاً معه ^(١) . ولوجه آخر : وهو أن الواو مقدرة بـ « مع » فلمّا ثابت
 الواو المذكورة منابتها رجع نصبها إلى ما كان مخفوضاً بعدها ، كما انتصب
 المستثنى بعد « إلا » مع كونها حرفاً ، لأنّها في معنى « غير » وهو منصوب ،
 إذا قلت قام القوم غير زيد ، إلا أن نصب « مع » نصب الظروف ،
 ونصب ما بعد الواو على المفعول معه للعامل قبلها بوساطتهم ، كما عمل ما قبل
 « إلا » ، فبما بعدها نصب بوساطتها ، وقد تقدّم بيان ذلك في بابها .

ويجوز أن يكون العامل فيما بعد الواو المذكورة الفعل كما مثل قبل ،
 ومعنى الفعل ، نحو قولك : مالك وزيداً ، ومالك وقصة من تريد ، على تقدير
 الملازمة بعدها ، وكذلك ما أنت وزيداً ، و ما أنت وقصة من تريد ، على
 إضمار الملازمة أيضاً . ومنه قول الشاعر ^(٢) :

٥٦٨ .. فما أنا والسَّيرَ في مدَّحٍ يُبرِّحُ بالذِّكرِ الضَّابطِ

(١) انظر آراء النحويين في انتصاب المفعول معه : الإنصاف ٢٤٨ ، والجنى ٦٠ ، وأسرار
 العربية ٧٤ ، ورأي المؤلف هو أي البصريين .

(٢) البيت لأسامة بن الحارث كما في ديوان الهذليين ١٩٥/٢ ، وروايته فيه :

ما أنا والسَّيرَ في مَتَلَفٍ يُعَبِّرُ بالذِّكرِ الضَّابطِ

وهو في الكتاب ٣٠٣ / رابن يعيش ٥٢/٢ ، واللان (عبر) ، والمعيني ٩٣/٣ ،
 واللمع ٢٢١/١ ، والدور ١٩٠/١ . وأراد بالذكر الجمل ، والضابط ، القوى ، والتبريح : المشقة .

وقال آخر^(١) :

٥٧٩ - فَمَا أَنَا وَالتَّلَدُّدُ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ يَهَامَةُ بِالرَّجَالِ

ومذه الراو لا يصح أن تكون بعد مالك - فيما^(٢) تقدّم - عاطفة ، ويجوز في غير ذلك .

الموضع السادس : أن تكون ناصبة للفعل المضارع الواقع بعدها بإضمار « أن » ، فيختص للاستقبال ، وذلك في باين :

الأول : في جواب الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتعني والتضيض والدعاء والنفي والشرط والجزاء ، كما نصبت الفاء في أجوبتها على ما ذكر في بابها كقولك : ثم وأكرمك ، ولا تقم وأكرمك^(٣) ، وألا تقوم وأكرمك وليك تقوم وأكرمك ، وملاً تقوم وأكرمك ، واغفر لزيد ويدخل^(٤) ، وما يقوم زيد وأكرمه^(٥) ، وإن تقم وتخرج أكرمك ، وإن تقم أكرمك وأحسن إليك ، وأحكامها في العطف اللفظي والمعنوي والاستئناف وإضمار « أن » ٢٠٢ وصرف ما بعدها إلى المصدر كأحكام الفاء فقسها / عليها نصيب ، إن شاء الله .

والثاني : باب المخالفة وهي نوعان :

الأول : في اللفظ وهو أن تعطف الفعل على الاسم المصدر نحو قولك : أعجبي قيامك وتعدّ ، وكلامك وتصمت ، فتصيب ما بعدها بإضمار « أن » ، أيضاً ليقع الاتفاق في عطف مصدر على مصدر ، فإذا قلت : « أعجبي قيامك وتعدّ » فتقديره : وأن تعدّ ، وبصير إلى : أعجبي قيامك وقعودك . قال الشاعر^(٦) :

-
- (١) نسب في الكتاب ٣٠٨/١ إلى مسكين الدارمي ، وهو في السكامل ٢٨٨ ، وابن يعش ٥٠/٢ ، والأخون ٢٢٣ ، والرواية فيه : « فمالك » . والتلدد : الذهاب واليهي ، حيرة .
(٢) وردت « فيما » في الأصل بالتكرار . (٣) سقط مثال الاستفهام : هل تقوم وأكرمك .
(٤) لعلها محرفة عن « وأكرمك » طلباً للسياق . (٥) لعلها « وأكرمك » .
(٦) تُنسب في سر الصناعة ٢٧٥/١ إلى ميسون بنت بحدل الكلية ، وهو في الكتاب ٤٩٩/١ ، وأمال الشجري ٢٨٠/١ ، وابن يعش ٢٥/٧ ، والشذور ٣١٤ ، والمغني ٢٩٥ ، وابن عقيل ٩٠/٤ ، والأخون ٥٧١ ، وشراهد المغني ٧٧٨ ، والحزانة ٥٩٣/٣ . والشفوف : الثياب الرقيقة .

٥٨٠ - لِّلْبَسُ عِبَاعَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ
أي : وأن تقَرَّ عيني ، أي : وقرَّ عيني^(١) ، وقال آخر^(٢) :

٥٨١ - لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوِيَّتُهُ
تَقْضِي لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ
على رواية من روى « تقضي » كأنه قال : وأن يسام ، أي : وسامة ،
وإنما حكمنا أن « النصب » بعدها لأن « لثلاثة أوجه » .

أحدها : عدم جواز العطف ، عطف فعل على اسم ، لأن من شرط الواو
العاطفة أن تشترك في العطف بين المتقفي الحد لا المختلف^(٣) كما ذكر في بابها .
والثاني : أنه قد سميت « مظهر » بعدها ، قال الشاعر^(٤) :

٥٨٢ - أَبَتْ الرَوَادِفُ وَالْثُدَيُّ لِقْمَصِهَا
مَسَّ الْبُطُونِ وَأَنْ تَمَسَّ ظُهُورًا
والثالث : أنه لو كانت ناصبة بنفسها لنصبت في كل موضع يقع بعدها
الفعل في العطف .

وهذه الواو في هذا الموضع - على اختلاف أنواعه عاطفة في التحقيق لأنها
كلها راجعة إليه ، ألا ترى أن المتقدمة الذكر في هذا الموضع ترجع إلى العاطفة ،

(١) في الأصل « أعيني » والهمزة مقحمة لأن الشاعرة ذكرت العين مفردة .

(٢) البيت للأعشى ، وهو في الديوان ٧٧ ، والكتاب ٤٩٥/١ ، والمقتضب ٢٧/١ ،
وأما الشجري ٣٦٣/١ ، وابن يعيش ٦٥/٣ ، والمفني ٥٦٠ ، وشواهد المفني ٨٧٩
والثواء : الإقامة ، واللبنات : ج لبانة وهي الحاجة .

(٣) في الأصل : « والمختلفة » وهو تصحيف .

(٤) البيت في الحامسة ٩٣/٢ غير منسوب ، وهو في ديوان صر بن أبي ربيعة ٤٩٢ في
الشعر المنسوب إليه . والثدي : ج ثدي . والقمص : ج قميص .

لأنك إذا قلت : لم وأكرمك ، فالمعنى : ليكن منك قيام وإكرام . مني ، وكذلك سائر الأجوبة ، وكذلك في هذا النوع لما ذكر ، وفي النوع الآتي الآن بعد .

النوع الثاني : المخالفة في المعنى لإرادة نفي الجمع بين الشئين كقولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، المعنى : مع أن تشرب اللبن ، أي : لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن لعاديتها عليك ، ومنه قول الشاعر (١) :

٥٨٣ - لا تنه عن خلق وتأتي مثله

عار عليك - إذا فعلت - عظيم

وهذه أيضاً عاطفة في المعنى لأنها تنصب بإضمار « أن » ، و « أن » ، وما عملت فيه في موضع المصدر المعطوف على مصدر آخر مقدّر بما قبلها ، وهي بمعنى المصاحبة فهي ك (مع) .

فهذه جملة مواضع الواو الزائدة على اللفظ .

وزاد بعض النحويين مواضع أخرى غير ما ذكرنا ، وذلك : الواو التي بمعنى « رُب » ، وقد تقدّم فساد دعوى ذلك (٢) في الفاء وبل ، فلا نعيده ، والواو الزائدة (٣) ، وهي التي دخلوها كخروجها (٤) ، وواو الثمانية ، أي التي تأتي

(١) نُسب في الكتاب ٤٩٧/١ إلى الأخطل ، وقال في الخزانة ٦١٧/٣ ، والصحيح أنه لأبي الأسود ، وهو في حاشية البحري ١٧٤ والأهمية ٢٤٣ ، واللسان (عكظ) ، وابن يمين ٢٤/٧ ، والشذور ٢٣٨ ، والمغني ٣٩٩ ، وابن عقيل ٨٧/٤ ، وشواهد المغني ٧٧٩ . وقوله « مثله » جاء في الأصل : « مثلها » وهو تحريف .

(٢) وهو مذهب البصريين ، وانظر مذاهب النحويين في الناصب للفعل : الإنصاف ٥٥٥

(٣) أقحم في الأصل بعد قوله « ذلك » : « إفساده » .

(٤) معطوف على قوله : « الوار التي بمعنى رب » ، ومذهب الكوفيين والأخفش والمبرد أنه يجوز أن تقع زائدة ، ومذهب البصريين أنه لا يجوز . انظر : الإنصاف ٥٥٦ ، (٥) في الأصل : « لخروجها » وهو تحريف .

في ثامن الأسماء ، والواو التي بمعنى « أو » ، وهذه الواو إذا حُفقت رجعت ياءاً / (١) ذكرنا في مواضعها .
٢٠٣

وأما الزائدة فهي التي في قوله تعالى : « إذا السماء انشقت » ، ثم قال : « وأذنت لربها وحُفَّت » (٢) ، قال زائدها (٣) : « إن » المعنى أذنت لأنه جواب « إذا » وكذلك قوله تعالى : « فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِين » (٤) ، قال : المعنى تَلَّهُ لِلْجَبِين ، وقوله تعالى : « [حتى إذا] جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا » (٥) ، قال : معناه فتحت أبوابها ، وقول الشاعر (٦) :

٥٨٤ - فَلَمَّا أَجْزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَأَنْتَحَى

وقال الآخر (٧) :

٥٨٥ - حَتَّى إِذَا امْتَلَأَتْ بُطُونُكُمْ . وَرَأَيْتُمْ أَوْلَادَكُمْ شَبَّوْا
وَقَلْبُكُمْ ظَهَرَ الْمِجَنُّ لَنَا إِنَّ الْغَدُورَ لَفَاحِشٌ خَبٌ

قال معناه « قلبكم » ، وهذا مذهب كوفي ، والبصريون يخرجون ذلك كله إلى معنى العطف والجواب مقدر وتقديره « أبلغ من ذكره » ، إلا أنه قوله تعالى : « وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا » (٨) فإن الواو فيه واو الحال ، لأن الكرامة للواصلين

-
- (١) رقم النسخ هذه اللوحة برقم ١٠٣ ، والصواب ١٠٢ (٢) الانشاق ٢٠١
(٣) نسب صاحب الأزهية ٢٤٥ هذا القول إلى قتادة . (٤) الصافات ١٠٣
(٥) الزمر ٧١ (٦) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ١٥ وعجزه :
(٧) رقم النسخ هذه اللوحة برقم ١٠٣ ، والصواب ١٠٢ (٨) الانشاق ٢٠١

بنا بطن حَقَفٍ ذِي رُكَامٍ عَقَنَقَلٍ

وهو في الأزهية ٢٤٤ ، والإنصاف ٤٥٧ ، والخزانة ٤١٣/٤ . وانتحى : اعترض ، والحقف من الرمل : الموج ، والعَقَنَقَل : المتعقد المتداخل .

(٧) البيهقيان للأسود بن يعفر وهما في ديوانه ١٩ ، ورواية الديوان بالتقديم والتأخير بينهما ، ومعاني القرآن ٥١/٢ ، وثعلب ٥٩ ، والأزهية ٢٤٥ ، وأمالى الشجري ٣٥٧/١ ، والإنصاف ٤٥٨ ، واللسان (قل) ، وابن عيش ٩٤/٨

(٨) الزمر ٧١ ونص الآية : حتى إذا جازوها وفتحت أبوابها .

لَدْخُولِهَا أَنْ يَجِدُوا أَبْوَابَهَا مَفْتُوحَةً لَهُمْ ، فَجَوَابُ « إِذَا السَّاءُ انْشَقَّتْ » ، تَقْدِيرُهُ :
ظَهَرَ الْحَقُّ أَوْ تَبَيَّنَ الْأَمْرُ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ ، وَجَوَابُ : « فَلَمَّا أَسْلَمَا » ، مَنَاسًا عَلَيْهِ ،
أَوْ صِرْفَانَهُ عَنْ ذَلِكَ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، وَجَوَابُ « فَلَمَّا أَجْزَنَّا » فِي الْبَيْتِ : نِلْتُ
مَقْصُودِي أَوْ بَلَغْتُ مُرَادِي ، وَجَوَابُ « حَتَّى إِذَا » فِي الْبَيْتَيْنِ : غَدَرْتُمْ ،
لِدَلَالَةِ « إِنَّ الْغَدُورَ » عَلَيْهِ .

وَأَمَّا وَאוِ الثَّانِيَةِ ^(١) فِيهِ الَّتِي فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : « حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا
وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا » ^(٢) ، قَالَ بَعْضُهُمْ : الْوَائِ هُنَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ ثَمَانِيَةٌ ،
وَقَوْلُهُ تَعَالَى : « وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ » ^(٣) لِأَنَّهَا أَتَتْ فِي الثَّامِنِ مِنَ الْأَسْمَاءِ
الَّتِي قَبْلَهَا ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : « وَأَبْكَارًا » ^(٤) أَتَتْ فِي الثَّامِنِ بَعْدَ السَّبْعَةِ الْأَسْمَاءِ
قَبْلَهَا ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : « وَثَمِينُهُمْ كَلْبُهُمْ » ^(٥) ، وَهَذِهِ الْوَائِ وَإِنْ وَقَعَتْ
دَالَّةٌ عَلَى الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّامِنِ لَا يُخْرِجُهَا ذَلِكَ عَنْ مَعْنَى الْعُطْفِ أَوْ وَائِ الْحَالِ
فِي مِثْلِ « وَفُتِحَتْ » ، كَمَا ذَكَرَ ، وَوَقَعَتْ فِي الثَّامِنِ بِالْعَرَضِ لَا بِالْقَصْدِ ، فَاعْلَمْ .

وَأَمَّا الَّتِي بِمَعْنَى « أَوْ » فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « أَلَيْسَ لِمَبْعُوثُونَ أَوْ أَبَاؤُنَا الْأُولُونَ » ^(٦)
عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ قَتَعَ الْوَائِ لِأَنَّهُ قَدْ قُرِئَ كَذَلِكَ ، وَقُرِئَ « أَوْ أَبَاؤُنَا »
فِي وَقْعٍ « أَوْ » مَوْقَعَهَا جَعَلَهَا - هَذَا الَّذِي زَادَهَا - بِمَعْنَاهَا .

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْوَائِ لِلْعُطْفِ بِجَامِعَةِ مُشْرَكَةٍ فِي الْاَلْفِظِ بَيْنَ مَا بَعْدَهَا وَبَيْنَ اسْمِ
« إِنَّ » الَّذِي هُوَ ضَمِيرٌ فِي قَوْلِ : « إِيَّا » ، إِلَّا أَنَّ الْهَمْزَةَ لِلِاسْتِفْهَامِ دَخَلَتْ
عَلَيْهَا ، وَهِيَ فِي التَّقْدِيرِ دَاخِلَةٌ عَلَى « إِنَّ » ، إِلَّا أَنَّهَا أُخِّرَتْ لِمَعْنَى لَيْسَ هَذَا
مَوْضِعَ ذِكْرِهِ ، وَلَوْ عَكَسَ هَذَا الْقَائِلُ الْقَوْلَ فَقَالَ : إِنَّ « أَوْ » فِي الْآيَةِ بِمَعْنَى
الْوَائِ لَكَانَ أَشْبَهَ لَوْجُودِ مَعْنَاهَا فِيهَا كَمَا هِيَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٧) :

(١) قَالَ فِي الْجَنَى ٦٥ : وَأَبْثَبَ هَذِهِ الْوَائِ ابْنَ خَالَسَوَيْهِ وَالْحَرِيرِي . (٢) الزَّمَرُ ٧١
(٣) التَّوْبَةُ ١١٢ (٤) الرَّاقِعَةُ ٣٦ (٥) الْكَهْفُ ٢٢ (٦) الرَّاقِعَةُ ٤٧ ، ٤٨
(٧) فِي الْأَصْلِ : « بِمَعْنَى هَا » وَهِيَ تَحْرِيفٌ . (٨) تَقْدِمُ بِرَقْمِ ١٥٨

٥٨٦ - أَوْ يَسْرُحُوهُ

أو قول الآخر (١) :

٥٨٧ - أَوْ عَلَيَّهَا فَجُورُهَا

وقد 'ذكر' ذلك في باب 'أو' ، فإذا سقطت / هذه المواضع 'صح' ما ذكرنا ٣٠٤ من مواضع الواو خاصة .

* * *

القسم الثاني : التي تكون موضوعة (٢) في اللفظ لها ثمانية مواضع .

الموضع الأول : أن تكون علامة للجمع المذكور السالم وهي نوعان :
نوع 'تكون' دلالة على من يعقل من المذكورين ، ونوع تكون دلالة على أن
الكلمة 'حذف' منها أو 'غيرت' .

النوع الأول : يكون في الجامد والمشتق قياساً ، فأما الجامد فيشترط فيه -
إن كان مكبراً - خمسة شروط ، وحينئذ يجمع بها وهي : الذكورية والعلمية
والعقل وخلوّه من هاء التانيث وعدم التركيب نحو : زيد وزيدون ، وأحمد
وأحمدون ، فإن كان مؤنثاً نحو : هند فلا يجمع بها ، وكذلك إن كان غير علم
كالرجل ، وهذا لم يجمع بها ، فأما قولهم : اللذون واللاؤن في جمع الذي فليس
واحد منها 'يجمع' حقيقة ، لأنه ليس [له] مفرد من لفظه وإنشأها اسم
جمع ، وكذلك الأعداد والعقود من عشرين إلى تسعين ، فيرقف في جمعها
كذلك على السماع .

وإن كان غير عاقل نحو جمل وفرس لم يجمع بها ، وإن كان غير خالٍ من

(١) تقدم برقم ١٥٩

(٢) في الأصل : « مصوغ » والصواب ما أثبتناه ، كما ورد من تقسيم المؤلف قبل .

هـ التانيث كطلحة وورقاء لم يجمع بها ، وإن كان مركباً كعبلك وحضرموت لم يجمع بها ولا غيرها .

وإن كان مصغراً اشترط فيه ثلاثة شروط من الحمة المذكورة : المذكورية والعقل وخلوة من هـ التانيث ، نحو : رَجَيْلٌ ورجيلون فإن نقص شرط منها لم يجمع بها كعين وثرثرة .

وأما المشتق فيشترط فيه أربعة شروط : الثلاثة المذكورة في المصغر ، والرابع : ألا يمتنع مؤنثه من الجمع بالآلف والتاء ، وذلك قولهم في ضارب : ضاربون ، وفي قائم : قائمون ، فإن نقص شرط منها لم يجمع كذلك ، نحو : طالق وثابت وقائمة^(١) وحمراء ، فإن « طالق » مؤنث ، و « ثابت » لا يعقل ، و « قائمة » بتاء التانيث ، و « حمراء » لا يجمع بالآلف والتاء ، فأحمر لا يجمع بالآلف والنون ، وربما أجروا ما لا يعقل مجرى من يعقل ، لصحة وقوع فعله منه حقيقة أو مجازاً ، كقوله « والشمس والقمر رأيتهم في ساجدين »^(٢) .

واعلم أن الخلاف في هذا الواو هو الخلاف في ألف التثنية ، وقد يدنا حكمها في موضعها في باب الآلف فلا نعيده هنا ، وحكم الياء أيضاً في هذا الجمع كحكم الواو ، فاعلمه .

النوع الثاني : أن تكون دلالة على أن الكلمة نقص حرف منها أو غيرت ، وذلك ثلاثة أنواع : نوع حذف منه حرف لفظاً ، ونوع حذف منه حرف توهاً ، ونوع غير توهاً ، ومنها ما هو جمع حقيقة ، ومنها ما هو اسم / جمع . وجملة ما جاء من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه .

النوع الأول : الذي حذف منه حرف لفظاً ، قولهم : ميون في جمع مائة ،

(١) كلمة خرومة لم أتيناها . (٢) يوسف ؛

وُثْبُونٌ فِي جَمْعِ ثَبَّةٍ ^(١) ، وَثُظْبُونٌ فِي جَمْعِ طَبَّةٍ ^(٢) ، وَرَثُونٌ فِي جَمْعِ رِثَةٍ ،
وَسِينُونَ فِي جَمْعِ سِنَّةٍ ، وَبُرُونٌ فِي جَمْعِ بُرَةٍ ^(٣) ، وَعِضْثُونٌ فِي جَمْعِ عِضَّةٍ ^(٤) ،
وَقُثْلُونٌ فِي جَمْعِ قُتْلَةٍ ^(٥) ، وَكُرُونٌ فِي جَمْعِ كُورَةٍ ، وَعِزْزُونَ فِي جَمْعِ عِزَّةٍ ^(٦) ،
قال الشاعر ^(٧) :

٥٨٨ - ثَلَاثُ مِثِينَ وَالْجُدُودُ الْعَوَائِرُ
وقوله ^(٨) :

٥٨٩ - عَنْ مُبْرَقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَّ دَوَّ بِالْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُورٌ
وقال آخر ^(٩) :

٥٩٠ - فَعِظْنَاهُمْ حَتَّى ذَنَى الْوَعْظُ مِنْهُمْ
قُلُوبًا وَأَكْبَادًا أَهْمَ وَرَثِينَا
وقال الله تعالى : « عَنْ الْيَمِينِ وَعَنْ الشِّمَالِ عِزِينَ » ^(١٠) ، وقال الله تعالى :

-
- (١) الثبة : الجماعة ، وانظر في هذه الألفاظ : أمالي الشجري ٥٧/٢
(٢) الطبة : حد السيف . (٣) البرة : الحلقة تكون في أنف البعير .
(٤) العضة : الفرقة والقطعة من الشيء .
(٥) القلة : خشبية يلعب عليها الصبيان . (٦) العزة : الجماعة والفرقة .
(٧) لم أقف عليه ، والجودود : الحظوظ ، والعوائير : ج عائر وهو التمس .
(٨) البيت لمعدي ، وهو في ملحقات ديوانه ١٢٧ ، والكتاب ٤٤٤/٢ ، والمنصف ٣٣٨/١ ،
والمنع ٤٦٧ ، وان يعش ٨٤/١٠ ، واللسان (لمع) ، والدرر ٢٢٧/١ . والمبرقات : النعام
المتربينات ، والبرون : ج برة وهي الخلخال ، وسور : ج سوار ، وقوله : « تبدر » غير
واضح في الأصل .

(٩) لم أتمد إلى قائه ، وهو في أمالي الشجري ٦٥/٢ ، ورواية الصدر فيه .

فَعِظْنَاهُمْ حَتَّى أَتَى الْغَيْطُ مِنْهُمْ

واللسان « رأي » . (١٠) المعارج ٣٧

« الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ » ^(١) أي : مثل أعضاء متفرقة ، وقال تعالى :
« وَلَبِثُوا فِي كَيْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سَنَةٍ » ^(٢) فهذه الألفاظ كلها ^(٣) لما حذف
منها لاماتها عُوضَ منها الواو دلالة على ما حذف منها وُجِعَ ^(٤) [جمعاً] منسماً
ثلاثاً يتغير البناء بالتكسير ، فيخرجوا عما قصده من الدلالة على المحذوف ،
[و] لم يجمع بالألف والتاء لأنه يُشْرِكُ معه في ذلك ما لم يحذف منه كعائشات
وقاطمات ، وهذه الواو إما كانت في المؤنث ، وأصلها أن تكون دلالة على التذكير
لاختصاصها بالدلالة على المحذوف لا غير .

ومن هذه الألفاظ ما لامه المحذوفة واو ، ومنها ما لامه ياء ، ومنها ما لامه
هاء ، وبَسَطُ الكلام على تحقيق ذلك مُحْكَمٌ في كتب التصريفين وليس حفظنا
هنا سوى الإعلام بحقيقة هذه الواو لا غير

النوع الثاني : ما حذف منه حرف توهماً ، وذلك قولهم : أرضون في جمع
أرض ، ودُهَيْدُونَ في جمع دَهْدَاه وهي القطعة من الإبل ، وفُتَكِرُونَ في
جمع فُتَكِر ، وأَيِّنَكِرُونَ في جمع أَيْنَكِر تصغير أبكر ، والبَرَحُونَ في
جمع البرح ، والأَقْشُورُونَ في جمع أَقْشُور . وفُتَكِر والبرح والأَقْشُور
أسماء الدواهي .

قال الرازي ^(٥) :

٥٩١ - قَدْ وَرَدَتْ إِلَّا دُهَيْدٍ هِينًا قُلَيْصَاتٍ وَأَيِّنَكِرِينَا

فهذه الألفاظ مُجِعتُ بالواو والنون دلالة على أنها قد مُحذِفَ منها شيء
توهماً وهو التاء التي تدل على التانيث ، فـ « أرض » مؤنثة فحقها أن تكون

(١) الحجر ٩١ (٢) الكهف ٣٥

(٣) أقحم بعد « كلها » في الأصل : « حذفت » . (٤) أي : اللفظ منها .

(٥) لم أعتد إلى قائله ، وهو في الكتاب ١٦٤/٢ ، وفيه « قد شربت » ، واللسان (بكر)

وشواهد الشافية ١٠٠ . والدُهْدَاه : حاشية الإبل ، والقلاص : الغنم منها ، وكذلك الأَبْكَر .

بتاء التانيث ، قال الله تعالى : « والأرض بعد ذلك دحاجها »^(١) ، « وما طحاجها »^(٢) ، فلما استعملت بغير تاء بقيت التاء متوشمة فيها في التقدير فجعلت الواو تدل عليها^(٣) .

وجرت التاء في ذلك مجرى اللام المخدوفة في النوع الأول ، لأن بين تاء التانيث ولام الكلمة مناسبة من جهات :

منها : أن الاسم الذي تكون فيه بالتاء إذا كان رباعياً يصغر بغير هاء نحو : عُقْرِب في عُقْرِب ، وزَيْبِيب في / زَيْبِيب ، ولا يقولون عُقْرِبِيَّة ٢٠٦ ولا زَيْبِيبِيَّة كما يقولون في قِدر : قُدَيْرَة وفي شمس : شَمْسِيَّة ، وإنما ذلك لأن الحرف الرابع كناء التانيث في المؤنث بها ، فكما لا يدخلون على تاء التانيث تاء أخرى ، كذلك لا يدخلونها على الحرف الرابع .

ومنها : أنهم قد عاقبوا بين التاء ولام الكلمة في بعض المواضع ، فحيث ثبتت إحداها سقطت الأخرى ، وذلك قولهم طبة وطبى ، ولغة ولغى ، وثيرة وثرى ، فثبتت التاء في المفرد دون اللام وثبتت اللام في الجمع دون التاء ، وإنما ذلك لتناسبها وأن التاء كلام الكلمة في اللزوم .

ومنها : أن الواو التي يجب قلبها ياء لوقوعها طرفاً كدَلِي وأدَلِي وحَقْوِي^(٤) وأحَقِي ثبتت قبل تاء التانيث فلا تُحذف ، لأنها إذ ذاك لم تقع طرفاً كما في أدَلِي وأحَقِي وذلك في نحو تمحدثوة^(٥) وعرفوة^(٦) ، لولا التاء لقلب الواو ياءً فدل ذلك على أنها كحرف من الكلمة في نحو : عَضْرُوط^(٧) ومنصور .

(١) النازعات ٣٠ (٢) الشمس ٦ ، ونص الآية « والأرض وما طحاجها » .

(٣) قوله « عليها » غير واضح في الأصل . (٤) الحقو : الحصر . وانظر : المبتع ٥٥٨ .

(٥) القمحدرة : الهنة الناشئة فوق الفنا ، بين الذؤابة والقفا .

(٦) العروفة : خشبة معروضة على الدلو ، وكل أكمة متقادة في الأرض .

(٧) المضرفوط : ذكر العطاء .

وأما « دَهْدَهْدَهون » فكانتُ جمع دَهْدَهْدَه تصغير دَهْدَاهَة لأنها القطعة من الإبل ، فحقها أن تكون مؤنثة " بناء التانيث فروعياً ذلك وُجعتْ مقدرة ، وُجعتْ الواو دالة " على حذفها .

وأما أَيْبِكِرُون فجمع أَيْبِكِر تصغير أَيْبَكِر ، وكان حقه أن يكون « أَيْبِكِرَة » كاندية وأجرية جمع جَرَوِي فيؤنثُ على معنى القطعة ، فلمَّا تَوَهَّم ذلك مُجمع بالواو والنون دلالة على ذلك .

وأما « فَتَكَرُون » و « الْبَرَحُون » و « الْإِقْتَرَمُون » فكل واحد منهم جمع ما هو في معنى الداهية ، والداهية مؤنثة ، فكذلك ما في معناها ، فلمَّا تَوَهَّموا ذلك جعلوا الجمع بالواو والنون دلالة على ذلك ، وجمع ذلك كله على معنى التكثير في الأمر الداهي واختلاف أنواعه ، فاعله .

وبما يجري ولم يُسمع له مفردٌ فهو جمعٌ غيرٌ حقيقي قولهم في البلاد : قَنْسَرِين^(١) وفلسطين ويبرين^(٢) ونصيبين^(٣) وصرفين^(٤) وعاندين^(٥) والسيِّلِحُون^(٦) وعلثيون وياسمين ، فكان لفظ كل واحد منها مؤنثٌ على معنى البلدة أو البقعة أو القطعة ، فلمَّا رُوِيَ ذاك المتوهمُ مُجعل بالواو والياء دلالة على ذلك .

وأما العقودُ فإنَّها لما كانت جمع عشرة وثلاثة وأربعة وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة لم ينبغ أن تدخل في هذا الباب لأن تانيثها ظاهر ، وإنَّما ذلك

(١) قنسرين : كانت مدينة بجانب حلب ، ثم ضُمَّتْ إليها . معجم البلدان ٤٠٤/٤

(٢) يبرين : من قرى حمص . معجم البلدان ٥٢٦/١

(٣) نصيبين : مدينة عامرة من بلاد الجزيرة بين الموصل والشام . معجم البلدان ٢٨٨/٥

(٤) كذا في الأصل ، ولم نَقم على بلد بهذا الاسم ، لعلها صرين ، بلد بالشام . معجم

البلدان ٤٠٥/٣

(٥) عاندين : هرة في جبل إضم ، معجم البلدان ٧٢/٤

(٦) السيِّلِحُون : قرب الحيرة بين الكوفة والقادسية ، معجم البلدان ٢٩٨/٣

اسمه جمع لاجمع له ، فهو مسموع لا يتعلل لخرجه عن هذه الأبواب وإن كانت ملفقة التعليل .

النوع الثالث : ما غيّر توهمًا فدلّت الواو على ذلك ^(١) ، نحو قولهم :
« إوزون ، في جمع إوزة ، و « إحرّون ، في / جمع أحرّة ^(٢) و « حرّون ، ٢٠٧
في جمع حرّة ^(٣) ، قال الشاعر ^(٤) :

٥٩٢ - تلقى إلاوزون في أكتاف دارتها
بيضا وبين يديها التبن منشور
وقال آخر ^(٥) :

٥٩٣ - لا خمس إلا جندل الإحرّين
وقول آخر ^(٦) :

٥٩٤ - فما حوت نقدة ذات الحرّين

وكان الأصل : إوزة وإحرّة ^(٧) ، وحرّة في معنى أحرّة ، فجرت مجراها
فلما نقلت حركة الزاي الأولى والراء الأولى إلى الواو والهاء لاجتماع المثلين سكنتا
فاندغمتا فيما بعدهما ، فجعل ^(٨) الجمع بالواو والنون عوضاً من التغير المذكور ، ولا

(١) قوله : « فدلّت الواو على ذلك » غير واضح في الأصل .

(٢) العبارة في الأصل : « واحدون في جمع احدة » وهو تصحيف .

(٣) الحرة : أرض ذات حجارة سود .

(٤) البيت للناطقة وهو في ديوانه ٢٠٥ ، وابن يعيش ه/ه ، واللسان (دور) ،

ودارتها : الموضع الذي تكون فيه الناقة .

(٥) نسب في اللسان إلى أصحاب عليّ ، وهو في ابن يعيش ه/ه وبعبده :

والثمس قد أجشمك الأمرين

(٦) لم أهد إلى قائله ، وهو في ابن يعيش ه/ه ومعجم البلدان ٢/٢٠٦

(٧) في الأصل : « احززة » وهو تصحيف .

(٨) في الأصل : « فجعلا » وهو تحريف .

يُقاسُ على شيء من الثلاثة الأنواع غيرها فيما فيه الحذف والتغيير ، وإنما عُلِّلَ من ذلك ما عُلِّلَ بعد السماع لأنه ليس باباً يُبنى عليه .

واعلم أن ما الإعراب بالحركات في آخره من ذلك كقنسرين وفلسطين وإوزين وصرفين^(١) وياتمين لا كلامَ عليه لأنه مفرد^(٢) ، وإنما الكلام عليها إذا جرت منجرى زيدين وعمرين من الجموع ، فافهم والله المستعان .

الموضع الثاني : أن تكون علامة الجمع في الفعل الماضي والمضارع إذا تأخّرت الأسماء عنها نحو : قاموا الزيدون ويضربون العُمَرَوْنَ ، ومن كلامهم : أكلوني البراغيثُ ، ومنه عند بعضهم قوله تعالى : « وأسروا النجوى الذين ظلموا »^(٣) ، « وعموا وسموا كثيرٌ منهم »^(٤) ، وقد تقدم الكلام على ذلك في باب الألف ، وهذه اللغة شاذة قليلة الاستعمال^(٥) .

فإذا تقدّمت الأسماء على الفعلين المذكورين فهي ضمير اسم نحو : الزيدون قاموا ، والعمرّون يخرجون ، وقد مضى الكلام على الخلاف فيه ، والصحيح مما قيل في ذلك ، والردّ على المخالف في الباب المذكور فقس عليه .

الموضع الثالث : أن تكون دلالة على التذكير في موضع ، والتذكير والجمع في موضع ، فالدلالة على المفرد المذكّر في الضمير نحو : ضربتمو وقتلتمو ، كما دلت الألف على التأنيث في الضمير في نحو : ضربتها وقتلتها ، والدالة على التذكير والجمع في نحو : ضربتمو وقتلتمو ، كما كانت الألف دالة على التثنية فيه في نحو : ضربتا وقتلتا .

وربما حذفت هذه الواو تخفيفاً فُكُنْتُ الميم ، فقبل ضربتم وقتلتم ، إذ الميم تدلُّ على الجمع لما فيها من معنى الزيادة لاتعظيم كما تقدّم في باب الميم .

(١) قوله : « صرفين » غير واضح في الأصل .

(٢) في الأصل : « مفرد » والباء مقحمة . (٣) الأنبياء ٣ (٤) المائدة ٧١

(٥) قال السهلي : « ألفتيت » في كتب الحديث المدونة الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة وجودتها ، انظر : الجنى ٦٦ ، ونسب بعضهم هذه اللغة إلى بعض قبائل العرب ، انظر الجنى ٦٧

الموضع الرابع : أن تكون إشباعاً للضمة كما كانت الألف إشباعاً للفتحة وذلك نحو قولهم في أنظر : أنظور ، وفي أشكر : أشكور ، ومنه قول الشاعر (١) : / ٢٠٨
٥٩٥ - حَيْثُمَا سَلَكَوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ
وقد ذُكِرَ في باب الألف أيضاً .

الموضع الخامس : أن تكون إطلاقاً للقافية المطلقة لأجل الوزن ، وذلك أن تأتي في موضع النون من آخر العروض السبعة التي هي : فعولن وفاعلن ومفاعيلن وفاعلاتن ومستفعِلن ومفاعِلن ومتفاعلن ، أو الألف من مفعولاً ، وكل ذلك من نفس وزن البيت ، وتختصُ بـ تلك التسمية الواو إذا كانت زائدة على الكلمة لا احتياج إليها كقول الشاعر (٢) :

٥٩٦ - أَمِنْ ذِكْرِ سَلَمَى أَنْ نَأْتِكَ تَنْوُصُو
فَتَقْصُرُ عَنْهَا خُطُوَةً وَتَبْوُصُو
وقول الآخر (٣) :

٥٩٧ - أَقْفَرُ مِنْ أَهْلِهِ مَلْحُوبُو
فَالْقُطَيْبِيَّاتِ فَالذُّبُوبُو
وقوله (٤) :

٥٩٨ - عَفَا ذُو حُسَى مِنْ فَرَّتْنَا فَالْفَوَارِعُ
فَجَنَّبَا أُرْيَكَ فَالْتِلَاعُ الدَّوَائِعُ
وقد تسمَّى واوُ الضمير إطلاقاً كالزائدة ، وذلك بالفرض لا بالحقيقة كقوله (٥) :

(١) تقدم برقم ١٠

(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٧٧ ، والبحر المحيط ١/ ١٢٨ . وتنص :

تتحول ، وتبوص : تسبق

(٣) البيت لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ١٠ ، والنسراذر ١٩٧ ، والجمهرة ١٧٣ ، والخصائص ١٩/٢ ، واللسان (قطب) .

(٤) تقدم برقم ٥١٥ (٥) لم أقف عليه .

٥٩٩ - فَأَنْتَ أَنْتَ وَإِنْ شَطُوا وَإِنْ زَارُوا

وقد تسمى أيضاً الواو الأصلية إطلاقاً بالفرض نحو قوله (١) :

٦٠٠ - سَلَا الْقَلْبُ عَنْ سَلَمَى وَقَدْ كَادَ لَا يَسْلُو
وقوله فيها (٢) :

٦٠١ - وَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلَمَى سَنِينَ ثَمَانِيَا

على صير أمر ما يمر ولا يحلو
وإنما سميت هذه الواو إطلاقاً لأنها أطلقت حرف الروي ، وهو الحرف
الذي التزمت عليه القافية إلى الحركة من عقال التقييد وهو السكون ، فكل قافية
كان رويها متحركاً فهي مطلقة ، وكل قافية كان رويها ساكناً فهي مقيدة ،
فذلك قيل لحروف المد الثلاثة : الواو والألف والياء حروف إطلاق ، لأن ما قبلها
لا يكون إلا متحركاً بالضم أو الفتح أو الكسر ، والمقيدة هو نحو قوله (٣) :

٦٠٢ - أَصْحَوْتُ الْيَوْمَ أَمْ شَاقَّتْكَ هِرٌّ وَمِنْ الْحَبِّ جُنُوتٌ مُسْتَعِرٌّ
فالراء هو الروي ، وهو مقيدة بالسكون كما ترى .

الموضع السادس : أن تكون للتذكير إما مضي ، فتدعها (٤) إذا وقفت
على الكلمة المتحركة بالضم نحو قولك في أضرب زيدا ، إذا وقفت على « أضرب »
دون « زيدا » : أضرب ، وذلك دلالة على أن في الكلام محذوفاً بعد الكلمة هو
مراد ، وحكمها في ذلك حكم الألف ، وقد ذكرت في بابها .

(١) البيت لزهير وهو في ديوانه ٩٦ وعجزه :

وَأَقْفَرَ مِنْ سَلَمَى التَّعَانِيقُ وَالثِّقْلُ

وهو في الخزانة ٣٣٤/٢

(٢) الديوان ٩٦ ، واللسان (صير) . وصير أمر : منتهاه وصيرته .

(٣) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٤٥ ، والخصائص ٢٢٨/٢ ، واللسان (هرد) .

(٤) قوله « فتدعها » غير واضح في الأصل .

الموضع السابع : أن تكون للوقف وهو نوعان : نوع^١ في الاستثبات بـ « من » ،
في باب الحكاية عن النكرة المرفوعة^(١) ، نحو قولك في استثبات / من قال جاء ٢٠٩
رجل : من ، وجاء رجلان : من^(٢) ، وجاء رجال : من ، وجاء امرأة :
من^(٣) ، وجاء امرأتان : من^(٤) ، وجاءت نساء : من ، وإنما ذلك دلالة
على اسم مرفوع .

ومن العرب من يجعل لـ « من » علامات المفرد والمتن والجمع والمذكر
والمؤنث ، فيقول في جاء رجل : من ، وجاء رجلان : من ، وجاء رجال :
منون ، وجاءت امرأة : منة بتحريك النون ، وجاءت امرأتان : منتان بكون
النون ، وجاء نساء : منات .

فإذا وصلت كلامك في اللغتين حذفت الواو والعلامات فقلت : من يا هذا ،
ولا يقاس على قوله^(٥) :

٦٠٣ - أتوأناري فقلت : منون أنتم فقالوا الجين قلت عموأ ظلاماً
أو قال : صباحا ، على اختلاف الروايتين لأنه شاذ من شعره في جني .

والنوع الثاني في غير ذلك من المنونات المرفوعة عند بعض العرب فيقول على
على لغتهم في « جاء زيد » في الوقف : جاء زيدو ، وفي قام رجل فيه : قام
رجلو ، وهي لغة قليلة الاستعمال ، وكان الواو في الوقف عندهم في المرفوع عوض
من التنوين في الوصل ، فلذلك أثبتوها دلالة عليه .

فإن كان الاسم مبنيًا لا يفعلون ذلك فيه ، ولغة هؤلاء إثبات الألف في الوقف

(١) انظر : ابن يعيش ١٤/٤ ، والأشعوني ٦٤١/٣
(٢) في الأصل : « منوا » والألف مقحمة ، لأن هذه اللغة يحكى بها إعراب المسؤول
عنه فقط ، ولغة أخرى سيذكرها المؤلف .

(٣) نسب في ابن يعيش ١٦/٤ إلى شمر بن الحارث الطائي ، وهو في الكتاب ٤٧١/١ ،
ومنازل الحروف ٦٤ ، والخصائص ١٢٩/١ ، والمقرب ٣٠٠/١ ، واللسان (ألس) ، وابن عقيل :
١٤٦/٤ ، والأشعوني ٦٤٢ ، والمعني ٤٩٨/٤ ، والخزانة ٢/٣

في المنصوب ، والياء في الخفض ، المنوَّتين ، وهذه اللغة إحدى اللغات السبع في الوقف على المعرب الصحيح ، واللغة الكثيرة فيه الوقف على السكون في الرفع والخفض ، وعلى الألف في النصب ، فاعلمه .

الموضع الثامن : أن تكون في بنية الكلمة فلا تَعْلَلُ لأنها مبدأ لغة ، ولكن يوقف فيه مع السماع ، فتكون [ثانية] في مثل كَوْنُو ، وثالثة في مثل : كَتَبُو^(١) ، وخامسة في مثل كِشَاو^(٢) ، ولم تُرَدَّ أولاً ، لأنها لو زِيدَتْ أولاً لأشكَل أمرها ، لأنه لا يعلم هل هي همزة أو واو ، وإذا يجوز فيها إذا كانت أولاً غير زائدة وجهات : الممزز وعدمه نحو : أجوه ، وجوه .

وأما « وَرَنْتَل »^(٣) فالواو فيه أصلية ، فوزنه فَعَنْتَل كَعَبَنْقَس^(٤) ، زِيدَتْ في نفس الكلمة للدخول نحو : عَجُوز وَعَضْرَفُوط^(٥) ، ودلالة على المفعول نحو : مضروب ومقتول ، وزادتها لهذا المعنى في نفس الكلمة قياساً ، فاعلمه .

* * *

القسم الثاني : التي هي بدل من أصل ، ونعني بالأصل ما كان قبل بدلها منه أصلاً بنفسه ، لأنه من نفس الكلمة ...^(٦) ، وهذه الواو على ثلاثة أقسام : قسم بدل من همزة ، وقسم بدل من أف ، وقسم بدل من ياء .
فالقسم التي هي بدل من همزة لها ثلاثة مواضع :

٢١٠ **الموضع الأول :** أن تكون بدلاً من همزة الاستفهام إذا كان بعدها / ألف وهمزة مسهلة^(٧) نحو قولك في آ آليت : وآليت ، وفي [أ] آمتم : وآمتم ،

(١) الكنهوز : السحاب المتراكم . (٢) الكنشاور : الوافر اللحية .

(٣) الورنتل : الدامية . (٤) العبنقس : السوي الخلق .

(٥) العضر فوط : ذكر العطاء . (٦) كلمة مخرومة لم أثبتنها ، لعلها : « خاصة » .

(٧) قال في الجنى ٦٧ « ولا ينبغي ذكر هذا ، إذ لو فتح الباب لفدت الواو من حروف

الاستفهام ، والإبدال في ذلك عارض لاجتماع الهمزتين ، وانظر مثل هذا الرد في المغنى ٤٠٨

ومنه قراءة قبل من رواية ابن كثير : « وآمنت به قبل أن آذن لكم »^(١) ، وإنما ذلك لكراهة اجتماع همزتين في الأصل وإن كان بينها ألف .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من همزة المضارعة في الفعل الرباعي إذا دخلت عليها همزة الاستفهام نحو قولك في « أكرم زيداً » : « أكرم زيداً » وفي « أنبتك بكذا » : « أنبتك » ، والأصل : « أكرم زيداً » و « أنبتك بكذا » ، وهذا من باب تسهيل الهمزة المضمومة بنسبة حركتها التي هي الضمة ، وقرأ بعض القراء نحو قوله تعالى « قل أوْبِتْكُمْ بخير من ذلك »^(٢) ، و « أوْ نزل عليه الذكر »^(٣) ، و « أرْ شهدوا خلقهم »^(٤) ، و « أوْلقي الذكر »^(٥) ، وكذلك حكم المكسورة إذا كان قبلها ضمة في همزة أخرى قبلها من كلمة أخرى ، [و] لأنها أصلية فليست من الباب لأن « كلامنا في الحروف التي »^(٦) لمعنى نحو : « السفهاء ولا » في : « السفهاء إلى » ، و « الشهداء وإذا » في : « الشهداء إذا » ، وهو كثير .

الموضع الثالث : أن تكون بدلاً من همزة التانيث في التثنية والجمع والنسب نحو قولك في حمراوان^(٧) وحمراوات وحمراوي ، وخنثساء وخنثساوان وخنثساوي . وحكم همزة الإلحاق في ذلك كحكم همزة التانيث ، نحو قولك في « علباء »^(٨) و « قرباء » : « علباوان » و « قرباوان »^(٩) ، و « علباوات » [و « قرباوات »] و « علباوي » و « قرباوي » ، ولا يلزم ذلك بل فيها لغة أخرى : البقاء على لفظ الهمزة في المواضع الثلاثة ، والأولى أكثر .

* * *

-
- (١) الأعراف ١٢٣ (٢) في الأصل « أكرم » والألف مقحمة .
 (٣) آل عمران ١٥ ، وسهل الهمزة الثانية نافع وابن كثير وأبو عمرو ، انظر النشر ٣٦٤/١
 (٤) سورة ص ٨ ، سهل نافع وابن كثير وأبو عمرو ، انظر : النشر ٣٦٤/١
 (٥) الزخرف ١٩ ، وهي قراءة نافع ، القرطبي ٥٨٩٣ ، انظر النشر ٣٥٣/٢
 (٦) القمر ٢٥ ، سهل نافع وابن كثير وأبو عمرو ، انظر النشر ٣٦٤/١
 (٧) في الأصل : « الذي » وهو سهو . (٨) في الأصل : « حمراوان » وهو تحريف .
 (٩) العلباء : عصب عتق البعير . (١٠) في الأصل : « قباوان » وهو تحريف .

القسم المبدئة من ألف لها موضعان :

الموضع الأول : أن تكون بدلاً من الألف الزائدة الثانية في بنية الكلمة في التصغير وجمع التكسير ، وذلك قولك في تصغير ضارب : ضَوَيْتُوب ، وقاتل : قَوَيْتِل ، وفي جمعها المكسر : ضوارب وقواتل وكذلك ما كان نحو ذلك .

وإنما انقلبت الألف في ذلك إلى الواو في التصغير لأن الاسم إذا مضى لزم ضم أوله ، ولا يصح أن يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً فقلبت واواً لأجل الضمة قبلها .

وأما قلبها ^(١) في التكسير فالحمل على التصغير ، إذ ليس لها قبلها ضمة توجب قلبها واواً ، وإنما يحمل التكسير على التصغير لأنه ياسبه في أن قاله حرف علة زائد ثالث بعده مكسور إن كان أزید من ثلاثة بغير علامة فأنيت ، نحو ضَوَيْتُوب ^(٢) وضوارب ، ولأجل ذلك يحمل التصغير على التكسير في نحو قولهم في تصغير أسود : أُسَيُود ، يظهار الواو ، وكان القياس قلبها ياء إلا ٢١١ أنه لما قيل في التكسير : أساود ، حمل / التصغير عليه لأنثها من واو واحد كما ذكرته لك .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من ألف الندبة التي في مثل قولك : وازيداه ، واعمراه ، وذلك إذا خيف التباس بين التثنية والجمع في الضمير المضاف إليه نحو قولك في غلامهم وغلالمكم : واغلامكموه واغلامهموه ، لأنه لو بقيت الألف فقليل : واغلامها ^(٣) ، واغلامكها ، لا لتبس بالتثنية والجمع فقلبت الألف واواً لأجل الضمة قبلها في كونه جميعاً .

* * *

(١) في الأصل : « قبلها » وهو تحريف . (٢) في الأصل : « ضريب » وهو تحريف .

(٣) سقطت الهاء من « واغلامها » في الأصل .

القسم المبذلة من الياء أيضاً لها موضحان .

الموضع الأول : أن تكون بدلاً من الياء الثانية والزائدة في بنية الكلمة إذا بُنيتَ لِمَا لم يُسمَّ فاعله نحو قولك في يَئِطْرُ^(١) : يُوطِرُ ، وفي هَيَنْتُمْ^(٢) : هُونِمُ ، وفي سَيَئِطْرُ : سُوطِرُ ، وكذلك تقول في تصغير الاسم ...^(٣) فيه كذلك نحو قولك في صَيَّرَفَ : صَوَيَّرَفَ ، وَصَيَّقَلَ : صَوَيَّقَلَ ، فتقلب الياء واواً في الوجهين لأجل ضمة ما قبلها ، لأنَّ ما لم يُسمَّ فاعله يلزم ضمُّ أوله ، وكذلك المصغَّرُ ، وعِلَّةُ ذلك فيها مذكورة في كتب النحويين ، والضمة تناقض الياء ، إذ هي بعض الواو التي تناقضها لعلُّ الواو وسفول الياء ، فاستثقل اجتماعها ، فإذا قُلِبَتْ واواً تناسبا فخفَّ النطقُ بها .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من ياء بدل من ألف ، وذلك [قولك] في صدر فاعَلْتُ : خيرا ب من ضارَبْتُ ، وقِيَتَالِ^(٤) من قاتَلْتُ ، فهذا النوع إذا صَغُرَتْ لَزِمَ قلب تلك الياء واواً لأجل الضمة أيضاً قبلها ، فتقول : صَوَيَّرِبَ وقَوَيَّبِيلَ ، وينبغي أن تنقلب أيضاً واواً في جمع التكسير فيقال : ضوارِبَ وقَوَاتِيلَ ، وليس لذلك تعليل إلا الحملُ على التصغير لأنَّهما من واحدٍ واحدٍ كما ذكر ، فاعلمه .

باب الواو المركبة

اعلم أن الواو تتركبُ مع غيرها من الحروف مع الألف : وا ، ومع الياء : وَّيْ ، فذلك حرفان .

باب وا^(٥)

اعلم أن د وا ، حرفٌ للنداء مختصٌ بباب الندبة وهي التفعُّعُ على الميت وذكره بأشهر أسمائه ليكونَ ذلك عذراً في التفعُّع عليه والتفجُّع على مَنْ ناله

(١) يبطر : عالج الدواب . (٢) هينم فلان : دعا الله ، وتكلم ، واخفى كلامه .

(٣) كلمة مخرومة لم أثبتها . (٤) في الأصل : « قيتانل » وهو تحريف .

(٥) انظر في « وا » : الجنى ١٤١ ، المغني ٤٠٨

مكروه ، وهي من فعل النساء غالباً لشدة تفجعهن وقتل صبرهن على المسكاه
وضعت عقولهن ، وللمندوب أحكام ليست غرضنا وإنما مقصدنا « وا » (١) .

٢١٢ / وحكما أن يُندب بها البعيد لمد الصوت بها ، واختلف (٢) فيها : فقيل :
واوها بدل من ياء لأن « يا » هي أم حروف النداء لاستعمالها في هذا الباب
وفي غيره ، وفي المسافة القريبة والوسط والبعيدة ، وإنما « وضعت » بالواو في
هذا الباب لوجود حرف من حروف التأوه فيها وهو الواو .

وقيل : هي أصل بنفسها في هذا الباب وهو الصحيح ، إذ لو كانت بدلاً من الياء
لاستعملت في غير هذا الباب في الاستغاثة إذ فيه التأوه لما يحدث على المستغيث
فعدم كونها هناك دل على أنها هنا أصل بنفسها ، والآلف بعدها لمد الصوت ،
فاعلمه ، وإنما دخلت « يا » في هذا الباب لأنها أم حروف النداء لما تقدم .

باب وَيَ (٣)

اعلم أن [وي حرف تنبيه] (٤) معناها التنبيه على الزجر ، كما أنها معناها
التنبيه على الحض ، وهي تُقال للرجوع عن المكروه والمخذور ، وذلك إذا وُجد
رجلٌ يسب أحداً يُوقعه في مكروه أو يتلفه أو يأخذ ماله ، أو يُعَرِّضُ
به (٥) لشيء من ذلك ، فيقال (٦) لذلك الرجل : وَيْ ، ومعناها تنسبه وازدجر
عن فعلك ، ويجوز أن توصل بها كاف الخطاب : ويك .

وقيل في قسوله تعالى : « وَيُكَانُ الله يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ » (٧)
و « يُكَانُهُ لَيَقْلَعُ الظَّالِمُونَ » (٨) : إنها « وَيْ » دخلت لمعنى التنبيه كما

(١) قوله : « وا » غير واضح في الأصل ، (٢) قوله : « واختلف » غير واضح في الأصل .

(٣) انظر في « وي » : الجنى ١٤١ ، والمفنى ٤٠٩ .

(٤) ما بين معقوفين سقط من الأصل ، وثبت في نقل الجنى عن المؤلف ١٤٢ .

(٥) عبارة الجنى : « أن يعرض له شيء » . الجنى ١٤٢ .

(٦) في الأصل : « يقال » والتصويب من الجنى ١٤٢ .

(٧) الرعد ٢٦ (٨) الأنعام ٢١

ذَكَرْنَا ، و « كَانَ » حرف تشبيه عاملة على حكم « كَانَ » المذكورة في بابها ، وقيل : إنَّهَا « وَي » المذكورة والكاف للخطاب كما ذكر ، و « أَنْ » معمولة لـ « فَعَلَ مُقَدَّر » ، كأنه في التقدير : اعلم أن الله ، واعلم أنه ، وقيل : إنَّ الأصل : ويليكَ ^(١) فحذفت اللام وبقي « ويليكَ » ، وهذا دعوى في الحذف لا حجة عليها ، إلا أن صلاح المعنى له ، وليس كل ما يصلح النطق به يحكم ، وإنما الصحيح أن تكون « وَي » حرف تشبيه على القولين الأولين ، لأنه الآتي بالمعنى والظاهر في اللفظ ، فاعلمه .

باب الياء

اعلم أن الياء جاءت في كلام العرب مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف .

باب الياء المفردة ^(٢)

اعلم أنَّهَا تنقسم قسمين : قسم أصل ، وقسم بدل من أصل ، فالقسم التي هي أصل لها اثنا عشر موضعاً ^(٣) :

الموضع الأول : أن تكون المضارعة نحو : يقوم ويقعد / ويخرج ، وقد ٢١٣ تقدّم معنى المضارعة في باب التاء ، وهذه الياء هي أصل في المضارعة إذا كانت حرف علة خالصة بخلاف الهمزة والتاء والنون التي وضعت لأجلها ، وقد ذكر معنى ذلك في أبوابها .

ولهذه الياء دليل على أصليتها في المضارعة ، وذلك أنه إذا كان بعدها واو ، وبعد الواو كسرة فإن الواو تحذف لوقوعها بينها وبين الكسرة ^(٤) نحو :

(١) نسب صاحب الجنى هذا الرأي إلى الكسائي ١٤١

(٢) انظر في الياء : الجنى ٧٠ ، المغني ٤١٢ ، سر الصناعة : الورقة ٢٩٨ أ

(٣) ذكر صاحب الجنى للياء ثلاثة أقسام هي : الإنكار والتذكّر وحرف تانيث ، ثم قال : « وما سوى ذلك فلا يُعمد من حروف المعاني » .

(٤) انظر : المتع ١٧٤

يَعِيدُ وَيَزِنُ وَيَقِفُ ، والأصل : يَوَعِدُ وَيُوزِنُ ، ويرْقِفُ ، لأنَّها من الوعد والوزن والوقف ، وأجريت التاء والهمزة مجراها في ذلك لأنَّها معها في معنى المضارعة كما أنَّ « أَكْرَمَ » ، وأمثاله استثقل فحذفتْ همزته التي للتعدية لاجتماع الهمزتين فقليل : أَكْرَمَ ، وأجريت باقي حروف المضارعة مجراها في حذف الهمزة بعدها لاجتماعها في المضارعة .

فأما يَطَّأُ وَيَسْعُ وَيَدْعُ ^(١) فالأصل فيها كسر الطاء والسين والذال فلذلك حذفتْ الواو التي كانت فيها بين الكسرة والياء لأنَّ الأصل : يَوْسِعُ وَيَوْطِئُ وَيَوْدِعُ ، فلمَّا حذفتْ الواو فُتِّحَ ذلك كله من أجل حرف الحلق بعده ، فأما يَذَرُ فعوملَ معاملة يَدْعُ لأنه في معناه .

وهذه الياء قدلَّ على الغائب المذكور نحو : زيدُ يقوم ، والغائبين المذكورين نحو : الزيدان يقومان ، وعلى الجمع المذكور نحو : الزيدون يقومون ، وعلى الجمع المؤنث الغائب نحو : الهنداتُ يقمنَ ، قال تعالى : « إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ » ^(٢) ، وقال تعالى : وما يعلمان من أحدٍ حتى يقولوا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ ^(٣) ، وقال تعالى : « وقال الذين لا يعلمون » ^(٤) وقال [ربِّ] السجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مما يدعونني إليه ^(٥) وقال الشاعر ^(٦) :

٦٠٤ - وَيَقْلَنَ شَيْبُ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبِيرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ

الموضع الثاني : أن تكون للنصب والحذف في التثنية والجمع الذي على حذف ما نحو قولك : رأيتُ الزيدَينَ والزيدَينَ ، ومررتُ بالعمريَّينَ والعمرَينَ ، واختلاف فيها وفي نونها قد تقدَّم في باب الألف فلا تُعيدُه .

الموضع الثالث : أن تكون علامة تأنيثٍ في الفعل المضارع للمؤنثة المخاطبة ، وذلك نحو أنتِ تقومينَ يا هندُ ، وأنتِ تخرجينَ ، قال الله تعالى : « فانظري ماذا

(١) انظر : للمتع ١٧٧ (٢) مريم ٣٥ (٣) البقرة ١٠٢

(٤) البقرة ١١٨ (٥) يوسف ٣٣ (٦) تقدم برقم ١٤٥

تأمرين ،^(١) ، وهي كثناء التانيث المتصلة بفعل الماضي في نحو : قَامَتْ وقَعَدَتْ ، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش ، والنحويون كلُّهم يخالفون له فيما أعلم^(٢) لأنَّهم يزعمون أنَّها اسم^(٣) وهو الصحيح الذي يعضده النظر والقياس ، ولا يصحُّ أن تكون حرفاً لوجه :

منها : أنها لو كانت حرفاً / علامة لم تثبت معها تاء المضارعة لاجتماع علامتي ٢١٤ تانيث ، كما لم تثبت مع تاء التانيث فلا يقال : فاطمات .

ومنها : أنَّها لو كانت حرفاً علامة لجاز أن تُحذف مع بعض المؤنث ، كما يفعل بقاء التانيث حسبا ذكر في بابها .

ومنها : أنَّها لو كانت حرفاً لاجتمعت مع ألف التثنية للمؤنثين المخاطبتين^(٤) فيقال : فعليان كما قيل ، فعلتا ، ذلك لم يكن .

ومنها : أنَّه لم يوجد فعل مضارع فيه علامة التانيث مختصة بقياس هذا عليه . ولا حجة بوقوعها لأنه موضع النزاع فصَحَّ أنَّها ضمير اسم لا علامة حرف وإنَّما ذكرت لها في هذا الكتاب موضعاً لكونه مذهباً لبعض الأئمة من النحويين فيسوم أنه صحيح ، فذكرته تنبيهاً^(٥) على ذلك وإثباتاً لفساده .

الموضع الرابع : أن تكون للتصغير في عمرو وعمير وخالد وخويلد ، وموقعها أبداً فيه ثالثة ساكنة ، وإنَّما وُضِعَتْ ساكنة^(٦) ، لأنه أصل المزيد ، ذ الحركة لمعنى زائد فلا يسأل عنه ، وإنَّما وُضِعَتْ ثالثة لأنها لو وُضِعَتْ أولاً لثقلت بالضم ، ولو جعلت ثانية لانقلابت واواً لأجل الضمة كما انقلبَت

(١) النمل ٣٣ (٢) وفي الجنى ٧٠ : أنه مذهب المازني أيضاً

(٣) قوله : « اسم » غير واضحة في الأصل .

(٤) في الأصل : « للمؤنثين المخاطبتين » وهو تحريف .

(٥) قوله : « تنبيها » غير واضح في الأصل .

(٦) تكرر في الأصل قوله : « وإنَّما وضعت ساكنة » .

بأنه فيصل وصيرت حين قيل : "فويصل وصورف" ، وهي لمعنى تلزم المحافظة عليها ، فوقعت "ثالثة" لذلك ، ولو كانت آخراً لتعرضت للحذف والتغير كما كثر حروف العلة وهي محافظ عليها لما ذكر ، وكانت في الثالث تسلمت فلزمت ، ولم تدخل بعد الرابع حملاً على الثلاثي لأنه الكثير ، وكذلك في الخامس والسادس إذا كثرت جاء لزيادة الثلاثي والرابعي الأصل ، فاعلمه .

الموضع الخامس : أن تكون مشددة للنسب وذلك قولك : أنصاري في النسب إلى الأنصار ، وكوفي في المنسوب إلى الكوفة وكأنها عوض من المنسوب إليه ، ولذلك شدت لتقوى بالتشديد .

وحكمها أن يكون ما قبلها مكسوراً أبداً ليصح ، لأن الاعتماد في النسب عليها ، وهي شديدة الاتصال ، فالكلمة قبلها تجري بحرف منها ، فتجري بوجوه الإعراب من رفع ونصب وخفض كما يجري آخر الكلمة ، ولو لم تكن مشددة لدخلها الحذف والتغير ، والمنسوب بها أحكام وتفاصيل ، ليس هذا الكتاب موضوعاً له ، وإنما حظنا فيه ذكر الحروف وما لها من الأحكام ، والله الموفق .

الموضع السادس : أن تكون لإشباع الكسرة كما كانت / الواو والألف لذلك ، وحله الشعر كقوله (١) :

٦٠٥ - يُحِبُّكَ عَظُمُ فِي الثَّرَابِ تَرِيبُ
وقوله (٢) :

٦٠٦ - تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ
وقد ذكر في باب الألف .

الموضع السابع : أن تكون لإطلاق القافية كما كانت الواو والألف والهاء ، وهي مختصة بذلك لا غير ، إذا كانت زائدة على الكلمة نحو قوله (٣) :

(١) تقدم برقم ٩ (٢) تقدم برقم ٨ (٣) تقدم برقم ٤٦٩

٦٠٧ - وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي
فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحْلِهَا الْمُتَحَمَّلِ
وقول الراجز (١) :

٦٠٨ - فَخِنْدَفُ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمِ

وهي تقع موقع النون أو الألف من أجزاء العروض المذكورة في باب الواو ،
وقوله «تَحْمَلُ» ، (٢) ، وقول الراجز (٣) «ذَا الْعَالَمِ» وزنه من أجزاء العروض
مستقلن ، والياء في موضع النون ، وكذلك «حُكِمَ» حروف الإطلاق حيث
وقعت من القوافي .

وقد تشارك الياء التي تختص بالإطلاق بياء الضمير كقوله (٤) :

٦٠٩ - إِنِّي بِحَبْلِكَ وَاِصْلُ حَبْلِي وَبَرِيشَ نَبْلِكَ رَائِشُ نَبْلِي
وتشاركها أيضاً الباء الأصلية كقوله (٥) :

٦١٠ - يَجُورُ بِهَا الْمَلَّاحُ طَوْرًا وَيَهْتَدِي
ولكن ذلك فيها بالفرض والأولى بالقصد ، فاعلمه .

الموضع الثامن : أن تكون للتذكر كالواو والألف كقولك في الوقف على
الكلمة الأولى التي لاتم إلاً بغيرها ، وكانت آخرها كسرة ، وذلك في نحو أنت
تفعلين : أنتي ، ولم تضرب الرجل : تضربي ، ومنه قوله (٦) :

-
- (١) تقدم برقم ٦٨ (٢) قوله «تحمل» جزء من كلمة «المتحمل» الواردة في البيت السابق .
(٣) قوله «الراجز» : غير واضح في الأصل .
(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٢٣٩ ، والكتاب ١/١٦٤ ، واللسان (حبل) .
(٥) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٦ ، وصدره .

عَدْوَلِيَّةٌ أَوْ مِنْ سَفِينِ ابْنِ يَامِنٍ

(٦) تقدم برقم ٨١

٦١١ - لَمَّا تَزَلُ بِرِكَابِنَا وَكَأَنَّ قَدِيرًا

فالياء في البيت جمعت معنيين ، أحدهما الإطلاق والآخر التذكر ، لأن المعنى : وكأن قد زالت ، فلما حُذِفَ « زال » - وهو يراد - جعل الياء للتذكر عوضاً منه ، ووقعت إطلاقاً كما ترى .

وإذا وقعت آخر الكلمة في الوصل ياءً وحذفت ما بعدها ووقفت أشبعت تلك الياء قدرَ يائين كما تفعل في الألف ، ومثل ذلك أيضاً يُفَعَّلُ في الواو ، فنقول : أعطى زيدٌ درهماً : أعطاه ، أو في ضربته (١) زبداً : ضربتموه ، وفي غلامي يقوم : غلامي ، حتى يُعْلَمَ في ذلك أن ذلك المدّ إنما هو عوضٌ من المحذوف على معنى التذكر .

الموضع التاسع : أن تكون في آخر الضمير المفرد المذكر ، دلالة على التذكير ، كما كانت الألف فيه دلالة على التأنيث نحو : بهي ، كما تقول في الألف : بها وكذلك في ضمير الجمع المذكر دلالة على الجمع ، وذلك في بهمي وعليهمي ، كما كانت ٢١٦ الألف دلالة على التثنية في بها ، والواو/ دلالة على الجمع المذكر في بهمو ، وهما لغتان : بهمو وبهمي ، وعليهمو وعليهمي ، كما أن المذكر أيضاً فيه لغتان : الوار والياء ، فنقول : عليهم وعليهمو ، واليهمي واليهمو (٢) ، والحذف في الموضعين لغة أيضاً فيقال : إليهم واليهم ، وبه ، وعليه وعليه ، وتصرّف القراء في ذلك في القرآن على مذهب (٣) هذه اللغات .

الموضع العاشر : أن تكون للوقف خاصة ، وذلك نوعان :

نوع في الاستثبات بـ « من » (٤) [حكاية] عن النكرة المنخفضة على اللغتين المذكورتين في باب الواو ، فنقول في الاستثبات بها عمّن قال : مررتُ برجلٍ ورجلين ورجالٍ وامرأةٍ وامرأتين (٥) ونساء : مَنِي في الوقف ، لذلك كلّه على

(١) في الأصل : « ضربتموه » وهو سهو . (٢) في الأصل : « اليهو » وهو تحريف .

(٣) المذهب : البيّن . (٤) انظر : ابن يعيش ١٤/٤

(٥) قوله : « وامرأتين » غير واضح في الأصل .

اللغة الواحدة ، وتُلججُ العلامات على اللغة الأخرى فنقول في رجلٍ في الحُفص :
آني ، وفي رجلين : تمنين- ، وفي رجال : مَين- وفي امرأة : مَنه بفتح النون ،
وفي الاثنتين : مَنتين بفتح التاء وإسكانِ النون ، وفي الجمع في نساء : مَنات ،
وكل ذلك في الوقف ، فإذا وَصَلَتْ حَدَقَتْ في اللغتين فَقُلْتُ : مَنْ يا هذا .

والنوع الثاني : في الوقف على المعرب المخفوض المنون فتقول في : مَرَرْتُ
بزيدٍ في الوقف : بزدي ، وفي جئت برجل في الوقف : جئت برجي ، ولا يفعلون
بالمبني لأنَّ الياء عوض من التنوين في الأصل ، وهي إحدى السبع اللغات في الوقف
على المعرب المنون كما ذكر في باب الواو .

الموضع الحادي عشر : أن تكون للإنكار في الوقف أيضاً بعد التنوين أو غيره ،
فتقول إذا أنكرت نحو : قام زيدٌ : أزيدُني ، الياءُ للإنكار والهاء للوقف ،
وإذا أنكرت نحو جئتُ أمسٍ : أأمسيه ، الياءُ للإنكار والهاء للوقف أيضاً .

فإذا دخلت على المنون كسرت التنوين لها ، وإذا دخلت على غير منون
مبني أو غير مبني : فإن كان آخره ساكناً ألفاً بقي وألحقت زائداً عليه « إن » ،
وكسرتُه لها فقلت : أرجلُانيه ، وإن كان غير ألفٍ كسیر لها [نحو] :
آ الرجلِ في : الرجل .

الموضع الثاني عشر : أن تكون في نفس الكلمة من بيتها فلا تُعَلَّلُ لأنها
مبدأ لغة ، وفيها ما هو لعل المد كما ذكر في الواو ، فتكون ثانية في الاسم
نحو : صَيَقَلَ وصَيَّرَف وفي الفعل نحو : يَئِطَّر^(١) وَيَئِطَّر ، وثالثة في الاسم
للمد ككريم وغيره كعَئِثِر^(٢) وحِذَنِم^(٣) ورابعة فيه نحو : سِرَجِين^(٤) ودِهْلِين^(٥)
للمد ، وفي الفعل : سَلَقَيْتَ^(٦) وَجَعَبَيْتَ^(٧) وخامسة في الاسم نحو : عَنَثَرِيس

(١) بيطر : عالج الدواب . (٢) العثير : التراب . (٣) الحِذَنِم الحاذق .

(٤) السرجين : الذبل . (٥) الداهل : المنحير . (٦) لم أف على ممناه .

(٧) جعب الشيء : جمعه وقلبه .

المدد^(١) فيه ، وفي الفعل نحو : احرثبت^(٢) واسلنت^(٣) ، ويستدل على الزيادة فيها بالاستقاي وهو الأكثر ، وبغيره في الاستدلالات التي ذكر التصريفيون^(٤) .

* * *

٢١٧ / القسم التي هي بدل من أصل : على قسمين : قسم تكون بدلاً من واو ، وقسم تكون بدلاً من ألف .

القسم التي تكون بدلاً من واو لها موضع واحد ، وذلك إذا وقعت الواو ساكنة قبل الآخر للمد نحو : منصور وعضروط^(٥) ، ثم صغرته أو كسرتها فإنك تقول : مئصير وعضريط ومناصير وعضريط ، وكذلك تقول في عجز ورسول فيها : عجير وعجيز ، ورسيل ورسائل ، وإنما ذلك لوقوع الكسرة فيها قبل الواو وهما ضدان ، فإذا صيرت ياء مخففت لتناسبها ، وبعد^(٦) ذلك من القلب إلى الياء ثقلب همزة في مثل : عجائر ورسائل ، وقد تقدم ذلك في باب الهمزة المدلة .

القسم التي هي بدل من ألف لها موضعان :

الموضع الأول : أن تكون بدلاً من ألف قبل آخر الكلمة زائدة للمد إذا صغر أو كسر ، كقولك في مفتاح : مفتييح ومفاتيح ، وفي دينار : دنيير ودنانير ، وفسطاط : فسطيط وفساطيط ، وضراب : ضرب وضرايب ، وإنما قلبت الألف في نحو هذا ياء لكون ما بعدها مكسوراً في التصغير والتكسير ، فتقل اللفظة مع الواو في مثل ما تقدم في الموضع قبل هذا ، ولا يكون ما قبل الألف في هذا الموضع إلا مفتوحاً فجعلت الياء عوضاً لتناسب الكسرة لأنها أخوان فتخف الكلمة .

(١) العتريس : الناقة العظيمة الصلبة . (٢) احرثب الديك : انتفش ريشه وتهايا للاقبال .
(٣) اسلنتى : نام على ظهره . (٤) انظر : المتع ٣٩ .
(٥) العضروط : ذكر العطاء . (٦) في الأصل : « تعد » وهو تصحيف .

وكذلك المصدر من « فاعلت » ، يلزم قلب الألف فيه ياءً فيقال إذا جـ على « فيفعال » : قاتلت قيتالاً وضربت ضيراباً ، والحكم في التعليل في هذا كالذي قبله ، ولا يدعى في هذا أن المصدر أصل للفعل ، فالألف في الفعل [ليست] مبدلة عن الياء لأنه لا يُرعى في الإعلال مصدر ولا فعل في تقدم أحدهما على الآخر أو أصالته له ، فإنه قد يوجد الإعلال فيها كقام قياماً ، وقد يوجد الإعلال في الفعل دون المصدر نحو : قام قومة وقال قولاً ، وقد يوجد في المصدر دون الفعل نحو وعد عدة ووزن زنة ، فدل على أن المُرعى الثقل .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من ألف الندبة للفرق بين المذكر والمؤنث في ضمير الخطاب للمؤنث نحو قولك في غلامك : واغلامكيه ، فرقاً بينه وبين : واغلامكاه في المذكر ، ولولا ذلك القلب لا لبس أحدهما بالآخر ، فاعلمه .

باب الياء المركبة

/ اعلم أن الياء لم تأت مركبة مع غيرها من الحروف إلا مع الألف خاصة : ١٨

« يا » (١)

بأبها : اعلم أن « يا » حرف من حروف التنيه ينادى به مرة ولا يُنادى به أخرى . وإذا كان حرف نداء فيكون تارة لنداء اقريب والوسط والبعيد مسافةً وحكماً (٢) كالنائم والغافل .

وحقها في الأصل أن تكون للبعيد لجواز مد الصوت بالألف فاشتت ، ثم

(١) انظر في « يا » : المغرب ١/ ١٧٥ ، الجنى ١٤٢ ، المفتي ١٣٤

(٢) في الأصل : « وحكها » وهو تحريف .

إنها كثرَ استعمالها حتى صارتَ ينادى بها البعيدُ أدنى مسافةٍ منك ثم الحاضرُ
معك فذلك كانت أمّ حروف النداء . ومن الأول قوله ^(١) :

٦١٢ - يا دارَ مَيَّةَ بالعلياء فالسندِ

لأنّ مَنْ لا يَجِيبُ في حكم البعيد أو النائم الذين لا يسمعون إلا بعدَ
طول مدّة الصوت . ومن الوسط : « يا قوم لا أسألكم عليه أجرأ » ^(٢) .
ومن القريب قوله ^(٣) :

٦١٣ - يا جَارَتَا ما أَذتِ جَارَهُ

وقولك : يا هذا الرجلُ يا أيها الرجلُ ، وأمثا إذا لم يكن بعدّها ^(٤)
المتلّى فتكون للتنبيه لا غيرُ ، كقول الله تعالى : « ألا يا اسجدوا لله الذي يُخْرِجُ
الخبثَ » ^(٥) على قراءة مَنْ أَفْرَدَ « يا » وجعلَ « اسجدوا » أمراً ، ومنه
قول الشاعر ^(٦) :

٦١٤ - أَلَا يا اسلمي ذاتَ الدِّمَالِيجِ وَالْعِقْدِ

وَذَاتَ اللَّثَاثِ الْغُرِّ وَالْفَاحِمِ الْجَعْدِ

(١) البيت الثابته وهو في ديوانه ٢ وعجزه :

أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبْدِ

وهو في ثعلب ٤٣٥ ، وللميني ٤٩٦/٤ ، والمجمع ٢٢٣/١
(٢) هود ٥١ (٣) البيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٢٠ ، وصدره :

بَأَنْتِ لَتُحْزَنُنَا عَفَارُهُ

وهو في ابن يمين ٢٢/٣ ، والمقرب ١٦٥/١ ، والسان « جور » ، والشذور ٢٥٧ ،
والأشعر ٢٥٢ ، والخزاعة ٣٠٨/٣
(٤) في الأصل « بعده » وهو سهو .

(٥) النمل ٢٥ ، وهي قراءة الزمري والكسائي . انظر : النشر ٣٢٣/٢ ، والقرطبي ٩٠٢
(٦) نسب في الهامة إلى المَدَنِيْل بن الفُرْنَخ ٣٠٤/١ ، وفيه « ذات الثنايا » عوضاً من
« ذات اللثا » وهو في البحر المحيط ٦٨/٧ . والدماليج : ج دملج وهو سوار اليد ،
والعقد : القلادة .

وقول الآخر (١) :

٦١٥ - أَلَا يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي تَمَّتْ اسْلَمِي
ثَلَاثُ تَحِيَّاتٍ وَإِنْ لَمْ تَتَكَلَّمْ
ومنه قول الآخر (٢) ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ الْاسْمُ :

٦١٦ - يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ
وقال بعضهم : المنادى بعدها في جميع ذلك كله محذوفٌ للعلم به . كأنه
في قوله تعالى : « يا قوم اسجدوا » ، وكذلك في البيت « يا قوم لعنةُ الله » ، وفي
« يا اسلمي » في البيتين : « يا فلانة » ، وهو عندي ضعيفٌ لوجهين (٣) :

أحدهما : أن « يا » نابتُ منابَ الفعل لكونه لازماً للحذف بعدها لأنَّ
المرادَ أدعو وأنادي ، فلو حذِفَ المنادى معها لحذِفَتِ الجملة بأسرها ، وذلك إخلال .

والوجه الثاني : أن المنادى معتمدُ المقصد فإذا [حذِفَ] تناقض المُرَادُ ،
فلزم على هذا أن تكون « يا » لجرد التنبيه من غير نداء ، ولكثرة استعمالها تقول :
« إنا هي المحذوفةُ في النداء في نحو « يوسف أعرض عن هذا » (٤) و « ربنا
آمناء » (٥) و « رب لا تَدْرُ على الأرض » (٦) دون غيرها من الحروف ، فصارت
أُمُّ الْبَابِ تثبتُ تارةً وتُحذَفُ أخرى ، وموضعُ حذفها من الأسماء مذكورٌ في

(١) البيت طيمس بن ثور ، وهو في ديوانه ١٣٣ ويبدأ برواية « بلى فاسلمي » ،
والحاشية ١٤٤/٢

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الكتاب ٢١٩/٢ ، واللامات ١٢ ، وأمالى الشجري
٣٢٥/١ ، وابن يعيش ١٢٠/٨ ، والسمط ٥٤٦ ، والإنصاف ١١٨ ، والمغني ٤١٤ ، والميمني
٢٦١/٤ ، والخزائن ٤٧٩/٤ . وقوله : « جَار » رُسِمَتْ في الأصل : « دار »
وهو تحريف .

(٣) نقله في الجنى بتصريف يسير ، وبدأ نقلته بقوله : « وضعف »

(٤) يوسف ٢٩ (٥) المزمون ١٠٩ (٦) نوح ٢٦

باب النداء من أبواب العربية في كتب النحويين ، وهذا حكمٌ يرجعُ إلى الأسماء ،
وغرضنا إنشأ هو أحكامُ الحروف دون الأسماء والأفعال .

* * *

وقد بذلنا في ذلك الجد وبلغنا فيه الجهدَ واللهُ وليُّ التوفيق والمهادي إلى
سواء الطريق بمنه ويمنه ، وتم الغرضُ فيها والحمدُ لله حقَّ حمده والصلاة والسلام
على سيدنا محمدٍ نبيه وعبيده .

كَمَلِ الْكِتَابَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَوَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَإِمَامِ الْمُرْسَلِينَ وَسَلَامٌ تَسْلِيماً .

وكان الفراغ منه يوم الخميس الثاني من شهر ذي القعدة من عام
أحد وأربعين وسبعمائة على يدي العبد المفتقر إلى الله
الراجي له دون سواه ، المعتمد عليه في سكناته
وحركاته ، المؤمل منه المعهود من خيرته
وبركاته ، ... (١) مِمَّحَ اللَّهُ لَهُ بِهِ ،
وتداركه بعفوه ، وأيده على طاعته
بعونه ، ولَمَنْ قَالَ آمِينَ .
نسخة لنفسه
ثم لمن شاء الله من بعده

(١) بياض في الأصل .

فهارس الكتاب

- أولاً : فهرس القرآن الكريم
- ثانياً : فهرس الحديث الشريف
- ثالثاً : فهرس الأعلام
- رابعاً : فهرس المذاهب النحوية
- خامساً : فهرس الشواهد الشعرية
- سادساً : فهرس مادة الكتاب
- سابعاً : ثبت بمراجع التحقيق

فهرس القرآن الكريم

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
الفاتحة	١٧٧	٤١٦	
٥	١٣٨	٨١	
٦	٥٦	٢١٩	
٨	٢٧١	٣٤٥	
البقرة	٢٠٨	٣٨٨	
٢-١	٢١٤	٢٨١ ، ١٨٠	
٦	٢١٩	١٨٧	
٨	٤٦٢٥	١١٢	
٢٠	١٤٨	٢٦٤ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣	
٢٦	١٤٣	٤٠٣ ، ١٣	
٣٠	٢٣٧ ، ١٩٧	٢٢٩	
٣٩	٤٦	١٦٧	
٣٨	٣٨٨	٣٨٥	
٨٠	٥١	١	
٨١	١٥٨	٢٦٩	
٩٥	١٥٨	آل عمران	
٩٦	٣٠٨	١٤٤ ، ١٤٤	
١٠٢	٣٠٢	٤٣٩	
١١٨	٤٤٤ ، ٢٤٣	٣٠٥	
١٣٥	٤٤٤	٣٦١	
١٤٨	١٣٢	٣٤٦	
	١١٢	٤١١	

الصفحة	الآية	الصفحة	الآية
٤١٩	٩٠	٢٦٧	٦٠
٤١٦	١٦٢	٥٤٠	٦٦
٢٧٦	١٦٦	٣٢٣	٩٢
١٢٣	١٧١	١٩٤ ، ١٢٠	١٠٦
١١٧	١٧٦	٤٠٥ ، ٣٤٤	١١٩
٢٩٢	١٣٥	١١٠	١٣٩
٣١٦ ، ١٤٢	١٥٥	٢٨١	١٤٢
٣١٨	١٧١	٤١٨	١٥٤
المائدة		٣١٦ ، ١٤٢	١٥٩
٣٧٧ ، ٢٤٦ ، ١٤٦ ، ٨١	٦	٢٢٥	١٧٩
٣٦٧	١٥	١٤٨	١٨٢
٢٣٩ ، ٢٣٢	٦٢	١٠٥	١٨٤
٣١٤	٦٤	٢٤١ ، ٢٣٨	١٨٦
٤٣٤ ، ٣٠٨ ، ٢٧٢ ، ١٤٢ ، ١٩	٧١	٣٦٧	١٩٣
٢٤٣	٧٣	النساء	
٣٢٣	٨٨	٨٣	٤
٤٧	١١٦	٢٢٢	٦
١٣٠ ، ١١٦	١١٧	٤٠١	٢٣
الأنعام		٣٦٧	٣١
٤٤٢	٢١	٣٢٣	٣٤
٣٠٠ ، ٢٩٨	٢٧	٢٥٨	٤٠
٩٧	٥٣	٣٨٣ ، ٣٠٠ ، ٢٩٩ ، ٢٩٨	٧٣
١٧٥	٦٤	١٢٠	٧٨
٣٨١	٧٣	١٤٨ ، ١٢٠	٧٩
٣٦٣	٨٠	١٤٨	٨١

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٨٧	٢٢٢	٥٥	١٤٤
١٢٥	٣١٩	٥٧	٣١٦
١٤٢	٤١٧	٧٣	٢٧٣
١٤٢	٤١٧	التوبة	
١٥٤	٢٣٧ ، ١٩٧	٣	٢٦٦ ، ١٢٢
الأعراف		٤٠	٢٧٣
		٤٣	٣٦٧
٤	٣٧٧	٥٥	٢٢٥
١٢	٢٧٤ ، ٢٧٢	٦٩	٣٤١
٢٨	٤٥	٧٥	٣٣٤ ، ٣٢
٤٣	٢٢٢	١٠٣	٣٢٣
٤٦	٤١٨	١٠٨	٣٢١
٤٩	٢٥٨	١١٢	٤٢٦
٥٩	٣٢٤	١٢٢	٢٩٢
٦٣	٢٤٦	يونس	
٧٢	٣١٣	٢	١١٢
١٢٣	٤٣٩	٢٤	٢٠٠
١٤٣	٤٠٣	٤٤	٢٧٨
١٦٧	٢٣٣	٥٣	٤١٧ ، ١٣٦
١٧٢	٣٦٤ ، ١٥٨ ، ٤٧	٥٤	٤١٧
١٨٥	١١٥	٦١	١٥٨
الأنفال		٥٨	٢٢٩ ، ٢٢٧
		٨٥	٢٦٩
١٧	٢٧٧	٨٧	١٤٥
٣٢	٣٠٥ ، ١٣٠	٨٨	٢٢٥
٣٩	٢٧٢	٩٨	٢٨٤
٤٣	٣٨٨ ، ٣٤٦ ، ٣٠٨		

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٥	٧٨	الرعد	٤٠٧
٨	٧٨		٢٨٩
١٤	٤٠٦ ، ١١٤		٤٤٢
٢٣	٣١٩		٢٩٠
٥٠	٣١٤	إبراهيم	٣٨٨
٨٧	٢٣٤ ، ١٢٠		١٦٧
٩١	٢٤١		٢٥٠
١٠٣	٣٤٩		٤٦
١١١	٢٨٢		٢٧٣
١١٢	٢١٣		٢٥٢
	يوسف		
٣	٢٣٥ ، ١٠٩	الحجر	٣١٩ ، ١٩٤ ، ١٩٢
٤	٤٢٨ ، ٢٠		٢٩٧
١٧	٢٩١		٣٣٠
٢٩	٤٥٣		١٢١
٣١	٣١١ ، ١٧٩		١٢٠
٣٢	٣٣٠		٢١٣
٣٣	٤٤٤		٤٣٠ ، ١٤٨
٣٧	٢٥٠ ، ٢٨٥	النحل	
٤٣	٢٤٧		١٩٤ ، ١١١
٥١	١٧٩		٢٣٣
٨٥	٢٥٨ ، ٢٢١ ، ١٧١ ، ١١٧		٢٥٨
٩٠	٣٢٧		١٧١
٩١	٢٣٨		١٦٨
٩٦	١١٦		

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٦٨	٢٢٢	٤٤	١٦٠
٩٢	٣٨٢	٦٥	٤١٧
٩٤	٣٨٢	٦٦	٤١٧ ، ٢٣٣
١٢٤	٢٣٤ ، ١٢١	٦٩	١٩٧
	الإسراء		طه
١	٥٠	٥	٣٧٢
٤٤٧	١٥٩	١٠	٢٤٨
٧١٧	٣٣٠	١٢	١٢٣
٧٦٧	٢٧٢ ، ٦٧	٤٦	١٥٩
٧٨	١٤٤	٦١	٣٨٢ ، ٢٦٨
١٠٧	٢٢١	٦٣	٤٠٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤
١٠٨	١١٠	٦٩	٤٨
	الكهف	٧١	٣٨٨
١٥	٤٠٥	١٣٢	٤٠
٢٢	٤٢٦ ، ٢٦٨		الأنبياء
٢٣	٣٣٤	٣	٤٣٤ ، ١٩
٢٦	١٤٥	٥٧	٢٣٨ ، ١٧١
٣٥	٤٣٠	٦٤	١٣٠
٣٨	٤٤	١٠٨	٣٧٩
٧٦	٣٦١		الحج
٩٧	٣٩٥	١٣	٢٤٤
	مريم	١٥	٢٢٩
٢٦	٣٣٤ ، ١٠٣	١٩	٤٠٥
٣٥	٤٤٤	٢٩	٢٢٩ ، ٢٢٨
٣٨	١٤٥	٥٣	٢٢٤
٣٩	٣٤٩	٧٧	٤١١

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
النمل	المؤمنون		
٤٥٢ ، ٨٥	٢٥	١٧٥	١٦ ، ١٥ ، ١٤
٨٥	٣١	١٥١	٢٠
٤٤٥	٣٣	١٢٣	٢٣
٢٤٦	٧٢	٥٠	٣٣
التقصص		٣٦٧	٤٠
٢٧١	٤	٥٠ ، ٣٦	٤٤
٢٨٨	٧	٤٥٣ ، ١٢٧	١٠٩
٢٦٥	٨		
٤٠٥	٢٧	النور	
٣٦٢ ، ٢٤٨	٣٨	٣١٤	٤١
١٣٠	٥٨	٣٢٣	٤٣
٢٢٩	٦١		
١٣٨	٦٣	الفرقان	
٣٠٩	٦٦	٣٨٣	٧
العنكبوت		٢٣٧	٢٠
١٤٤	٤٠	١٦٨	٢١
٣١٤	٤٥	٣٤٩	٢٥٠
٢٠٥	٦٠	١٠٩	٤٢
٢٣٠	٦٦	الشعراء	
الروم		٤٧	١٨
٣٧٩	٢٨	٦٣	٢٠
١٤٣	٣٤	٣٩٨	٤٩
٦٢	٣٦	٢٣٥ ، ١١٠	٩٧
١٠٥	١٣٦	٢٧٣	١٠٠
		٢٩١	١٠٢
		٣٩٦	٢٢٧

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٢٨٣ ، ٢٨٢	٣٢	السجدة	١٧
٣٥٨	٤٠	٢٥٨	
٣٣٠	٧٦	الأحزاب	
٦٢ ، ٦١	٧٧	٢٩ ، ١٤	١٠
الصفات		٣٩٢	٢١
		١٤٨	٢٥
٣٤١	٣٨	١٥٩	٣٣
٢٦٣	٤٧	٣٤٦	٣٧
٢٥	٥٣	٣٢٢	٥٣
٤٢٥	١٠٣	٢٩ ، ١٤	٦٦
٣٥٦	١٠٤	٢٩ ، ١٤	٦٧
٣٥٦	١٠٥	سبا	
١٢٠	١٠٦	١٣٠	٦
١٣٢	١٤٧	١٤٦	١٦
٢٨٣	١٦٤	٣١٢	١٩
ص		١٣٨	٢٤
١٥٥	١	٢٩٤ ، ٢٩٣ ، ٣٤١	٣١
١٥٥	٢	١٣٨	٤٠
٣٤٩ ، ٢٦٢ ، ١٧٣ ، ١٦٩	٣	١٤٣	٥٣
١٦٨ ، ١١٢	٤	فاطر	
١١٦	٦	٢٥٠	١٣
٤٣٩ ، ١٥٥ ، ٢٥	٨	٣١٩	٢٨
٩٨	٢٠	١٠٧	٤٠
٤٠٦	٢١	يس	
٢٣٤	٤٠	٣١١	١٥
٢٤١ ، ٢٣٨	٨٨	٦١	٢٩

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
الزمر	الأحقاف	الزمر	الأحقاف
١٤٨	٢٠	٣٦	٤٧
٣٦٣ ، ١١٣	٢٦	٦٤	١٠٧
٢٧	٢٨	٥٧	٢٩٢
٤٢٦ ، ٤٢٥	٣٣	٧١	١٥٠
غافر	محمد ﷺ		
٣٧٤ ، ٣٦٢ ، ٢٤٨	٤	٣٦	١٠٠
٣٧٤	٢١	٣٧	٣٥١
٣٤٧ ، ٣٤٦	٣٦	٧١	٣١٨
٢٨٤	الفتح	٨٤	٢٨٩
فصلت	الحجرات		
٢٣٠	١٤	٤٠	١٦٧
الشورى	ق		
٢٠١ ، ١٩٧	١	١١	١٥٥
٦٢	٢	٤٨	٥٥
الزخرف	٣٧		٢٣٤
٤٣٩	الذاريات	١٩	
٢٥٠	٢٣	٧٢	٣١٢
١٣٠	الطور	٧٦	
الدخان	١		٤٢٠
٢٧٢	٢٣	١٩	٢٦٤ ، ٢٦٣
الجاثية	٤٨		٣٤٩
٤١٥	النجم	٥	
٣٢٢	٣٢	١٠	٤٠١

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٣٩	١١٥	الصف	
٥٦	٤٠٥	٥	٣٤٦
		الطلاق	
٢٥	٤٣٩	١	٣٧٣
		٧	٢٢٧
٤٠	٥٦	التحريم	
		٤	١٥٩
		الملك	
٣٦	٤٢٦	٣	٤٠٦
٤٤	٢٧٣	٨	١٥٨
٤٧	٤٢٦	٩	١٥٨
٤٨	٤٢٦	١٥	٣٨٩
٦٣	٢٩٢	١٩	٤١١
٧٠	٢٩٢	٢٠	١٠٧
٨٤	٣٤٨ ، ٣٤٦	الحاقة	
		١٣	١٦١
٢٣	٢٧٢ ، ٢١٧ ، ٢١٥	٣٠ - ٢٩	٣٩٩
		المعارج	
١	٣٩٢	١	١٤٤
		٣٧	٤٢٩
٦	٢٧٨	نوح	
٧	٢٧٢ ، ٢١٥	١٧	٣٨
١٢	٢٤٢ ، ٤٥	٢٦	٤٥٣
١٣	٢٣١	الجن	
		١٦	١١١
١٠	٢٦٠	٢٨	٢٢٥

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
المزمّل	١١٥	التطيف	٢١٢
٢٠		١٤	
المدر	٣١٣	٣٠	١٤٣
٣١		الانشقاق	
٣٥	٢٨٥ ، ٤٤	٢٤١	٤٢٥
٥٠ ، ٤٩	٢١٠	البروج	
القيامة		٤	٢٤٠
٣	١٥٨	١٠	١٧٤
١٠	٢١٢	٢٠	٣٢٢
٣١	٢٦٠ ، ٢٥٩	الطارق	
الإلسان		٤	٢٨٢
١	٤٠٧ ، ٣٤٩	الفجر	
٥	٣٦	١٤	٢٣٤
١٤	٤١٨	البلد	
١٦	٣٥	١	٢٥٩
١٧	٣٥	١١	٢٦٠
المرسلات		الشمس	
٣٠	٢٧١	١	٤٢٠
النبا		٦	٤٣١
٤٠	٢٩٩	٩	٢٤٠
النازعات		الضحى	
٢٦	٢٣٤	٥	٣٩٨ ، ٢٣٣
٣٠	٤٣١	٩	٩٨
الانفطار		١١	٩٨
١٣	١٢١		

الصفحة	الآية	الصفحة	الآية
	التكاثر		العلق
٣٣٤	٦	٣٣٠ ، ٣٠٩ ، ٢٨٥ ، ٣٢	١٥
	العصر		القدر
٢٣٤	٢	١٨٢	٥
	قويش		البينة
٣٢٣	٤	٣٠٩	٤
	الكافرون		الزلزلة
٣١٤	٢	٤١١	٢٤١
	الإخلاص	٣٤٨	٤
٣٥٨ ، ١٩	٢٤١	٣٤٦ ، ٢٢٢	٥
		القارعة	
		٣٩٩	١٠

فهرس الحديث الشريف

<u>نص الحديث</u>	<u>الصفحة</u>
كان الموت فيها على غيرنا كتب ، وكان الحق فيها على غيرنا وجب -	٣٠
هل أنت إلا اصبع دميث ، وفي سيل الله مالقيت .	٣٠
مروم بالصلاة لسبع .	٤٠
ليس من أم بر أم صيام في أم سفر .	٣٠٩-٩٦
ولما إن شاء الله بكم لاحقون .	١١٠
لتأخذوا مصافكم .	٢٢٧
نعم العبد صبيب ، لو لم يخف الله لم يعصه .	٢٩١، ٢٩٠
لو لم تذبوا لجاء الله بقوم يذبون ، فيغفر لهم ويدخلهم الجنة .	٢٩٠
لاتردوا السائل ولو بظلف محرى .	٢٩٢
لاتردوا السائل ولو بشق تمرة .	٢٩٢
حتى يضع الجبار فيها قدمه فتقول : قطي قطي .	٣٦٢
إنكم تفتنون في قبوركم مثل - أو قريب من - فتنة الدجال .	٣٥٩
خير نساء ركب الإبل صالح نساء قريش أحناه على ولي في صغره ، وأرعاه على زوج في ذات يده .	١٦٧

فهرس الأعلام

الزجاجي : ٢٧٨ ، ٢٣٤ :	الأخفش : ١٣٠ ، ٢٢ ، ٢١٤٩
سيويه : ٣٤٤ ، ٢٨ ، ٢١٤٩ :	٢٠٠ ، ١٧٢ ، ١٤٩
٦٣ ، ٦٢ ، ٦٠ ، ٥٤	٣٢٥ ، ٣١٥ ، ٢٩٦
١٠٧ ، ١٠٠ ، ٩١	٣٨٦ ، ٣٥٥ ، ٣٣٣
١٧٨ ، ٦٤ ، ١٦١	٤٤٥
٢٩٦ ، ٢٨٦ ، ٢٨٤	ابن أبي العافية : ١٤٩
٣٢٦ ، ٣٠٣ ، ٣٠٠	التنوشي : ١٣٥
٣٨٦ ، ٣٣٤ ، ٣٣٣	ابن جني : ٤٠ ، ٣٥ ، ٢٤ ، ٢١ :
٣٩٤	٢٠٨ ، ١٩١ ، ١٣٩
السيبي : ٤١٢ ، ٣٣٨ ، ٢٧٧ :	٤٠٢ ، ٢٨٨ ، ٢٣٦
الصيمري : ١٠٠ :	الجرمي : ٣٤٥ ، ٢٩ ، ٢١ :
ابن عصفور : ١٥٠ :	الجزولي : ١٧٦ ، ١٠٠ :
عيمى بن عمر : ٦٤ :	حفص : ٣٧٤ :
أبو علي القالي : ٣٧٦ :	الخليل : ١٣٩ ، ٧٠ ، ٦٩ ، ٤٠ :
أبو علي الشلوين : ٦٣ :	٢٨٦ ، ٢٠٩ ، ٢٠٨
عاصم : ٣٧٤ :	٤٠٢ ، ٣٠٤
ابن عامر : ٣٨١ ، ٢٥ :	ابن الرماك : ٢٧٨ ، ٢٧٧ :
الفارسي : ١٠٠ ، ٦٢ ، ٢٤ :	الزجاج : ١٧٦ ، ٢٢ ، ٢١ :
٢٨٨ ، ٢٨٤ ، ٢٨٣	٣٥١ ، ١٧٩
٣٠٠	

٤٠٣ ، ٢٥١ :	الحياني	١٧٩ ، ٦٨ ، ٤٢ ، ١٧ :	الفراء
١٠٧ ، ٩١ ، ٦٧ :	المبرد	٢٨٧ ، ٢٨٥ ، ١٩١	
٣٩٤ ، ١٥٤		٣٩٥ ، ٣٢٦ ، ٢٩٨	
٢٥ :	ابن مهدي	٢٢٩ :	قالون
٦٨ ، ٣٤ :	المازني	٤٣٩ ، ٣٢٧ :	قنبل
٢٨٣ :	مكي	٤٠٤ ، ٤٠٣ :	قطرب
١٣ :	نافع	٢٢٩ :	الكسائي
٢٥ :	هشام	٤٣٩ :	ابن كثير
٢٧ :	يونس		

فهرس المذاهب النحوية

٢٩٥ ، ٢٩٣ ، ٢٣٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٧ ، ٢٠٨ ، ١٧٤ ، ١٢٨ ، ٣٤ ، ١٧ :	البصريون
٤٢٥ ، ٤١٣ ، ٤١١ ، ٣٨٣ ، ٣٨١ ، ٣٨٠ ، ٣٧٧ ، ٣٢٥ ، ٣١٥ ، ٢٩٨	
١٧٤ ، ١٦١ ، ١٣٤ ، ١٢٨ ، ١١٣ ، ١٠٩ ، ٩١ ، ٦٩ ، ٣٤ ، ٣٣ :	الكوفيون
٣٢٥ ، ٣٢١ ، ٣١٥ ، ٢٩٨ ، ٢٩٦ ، ٢٣٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٧ ، ٢٠٨	
٤٢٥ ، ٤١٣ ، ٣٩٧ ، ٣٨٠ ، ٣٧٧	

فهرس الشواهد الشعرية

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
الهـمـزة				
٧١	بالخير خيرات وإن شرا فأا	تأا	الرجز	٥٧
١٤٤	إن من يدخل الكنيسة يوما	ظباء	الخفيف	١١٩
٥٦	ألم أك جاركم ويكون بيني	الإخاء	الوافر	٤٧
٢٢٥	حتى رهط النبي فإن منهم	الدلاء	الوافر	١٧٩
٢٦١	فلا والله لا يلغى لما بي	دواء	الوافر	٢٤٨، ٢٥٢
				٢٥٩، ٢٥٥
١٠٣	وبلدة قالصة أمواؤها	أمواؤها	الرجز	٨٤
٢٤٦	ربما ضربة سيف صقيل	نجلاء	الخفيف	٣١٦، ١٩٤
الباء				
٥٣٣	نلوذ في أم لنا ماتغتصب	ما تغتصب	الرجز	٣٩٠
٣٢	أقلي اللوم عاذل والعتابا	أصابا	الوافر	٣٥٣، ٢٩
٦٤	أعبدأ حل في شعبي غريبا	اغترابا	الوافر	٥٢
١٥٧	وكاتن بالأباطح من صديق	المصابا	الوافر	٢٠٠-١٣٠
١٩٤	بل من رأى البرق بت أرقبه	تعبا	المنسرح	١٥٦
٢١٣	بشت لانتجزونني عند ذاكم	فيعبا	الطويل	٢٧٥-١٦٩
٢٥٠	وزعت بكالهرارة أعوجى	وثابا	الوافر	١٩٦
٢٨٢	فيالرزام رشحوا بي مقدما	الكتائب	الطويل	٢١٩

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٢٠٤	أم الحليس لعجوز شهره	الرقبه	الرجز	٣٣٦
٤١٤	وما الدهر إلا منجنونا بأهله	معذبا	الطويل	٣١١
٥٦٣	وانصرفت وهي حصان مغضبة	أبه	الرجز	٤٠٩
٩	تحبك نفسي ماحيت فإن أمت	تريب	الطويل	٤٤٦-١٣
١٣	أعلقت بالذئب حبلا ثم قلت له	الذيب	البيسط	١٥
١٧	فيناه يشرى رحله قال قاتل	نجيب	الطويل	١٦
٢٨	أأنت الهلالي الذي كنت مرة	الملقب	الطويل	١٦
٤٩	ويلها في هواء الجو طالبة	مطلوب	البيسط	٤٣
٧٤	أزجر حمارك لا يرتع بروضتنا	مكروب	البيسط	٦٣
١٠٦	فلاتركني بالوعيد كأنني	أجرب	الطويل	٨٣
١١٤	وما أنت أما ذكرها ربعة	قلب	الطويل	٩٩
١١٦	تنفجها أما شمال عربية	هبوب	الطويل	١٠١
١٦٥	فياك إياك المراء فإنه	جالب	الطويل	١٣٧
١٧٠	فإن تسألوني بالنساء فإني	طيب	الطويل	١٤٤
٢٠٦	فلما اجتلاها بالأيام تحيزت	اكشأها	الطويل	١٦٥
٣١٥	فواؤه لولا الله لاشيء غيره	جوانبه	الطويل	٢٤١
٣٣٠	هذا مراقبة للقرآن يدرسه	ذيب	البيسط	٣١٥-٢٤٧
٣٤٦	فلا تستطل مني بقائي ومدني	نبيب	الطويل	٢٥٦
٢٣	ولكن ديانتي أبوه وأمه	أقاربه	الطويل	٣٣٢، ١٩
٦٩	راكدة مخلاته ومحبته	مليه	الرجز	٥٧
٣٦١	فن يك أمسى بالمدينة رحله	لغريب	الطويل	٢٦٧
٣٦٣	هذا لعمرم الصغار بعينه	أب	الكامل	٢٦٧

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٢٦٩	لا باريك الله في الغواني هل	مطلب	المنسرح	٢٧٠
٤٧٣	طعابك قلب في الحسان طروب	مشيب	الطويل	٣٥٤
٥١٣	فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة	قريب	الطويل	٣٧٥
٥٨٥	حتى إذا امتلأت بطونكم	شوا	الكامل	٤٢٥
٥٩٧	أقفر من أهله ملحوبو	فالذنوبو	البيسط	٤٣٥
٢	فيينا نعاك يرتعين خيمة	المهدب	الطويل	١١
٦	أعوذ بالله من العقرب	الأذنان	الرجز	١٢
٨٥	يا بن أمي ولو شهدتك إذ تد	عو .. بحاب	الحفيف	٧
٩٣	يا ليت أم الغمر كانت صاحبي	الركائب	الرجز	٧٧
١٤٧	ولو أصابت لقلت وهي صادقة	الكذب	البيسط	١٢٠
١٦٧	مرارة بني أبي بكر تسمى	العرب	الوافر	١٤١، ١٤٠
				٢٥٥، ٢١٧
١٧٥	يا الله ربك أن أتيت فقل له	بالباب	الكامل	١٤٦
١٩٩	كليني لهم يا أميمة ناصب	الكواكب	الطويل	١٦١
٢٤٨	وإنك لم يفخر عليك كفاخر	مغلب	الطويل	١٩٦
٢٥٦	فريقان منهم جازع بطن نخلة	كبكب	الطويل	١٩٩
٢٧٣	كان ورديده رشاء خلب	خلب	الرجز	٢١١
٢٨٤	يكيك ناء بعيد الدار مغرب	للعبج	البيسط	٢٢٠
٣٤٨	فإن تنأ عنها حقبة لاتلاقها	المجرب	الطويل	٢٥٧
٣٧٨	البدر أشبه ما رأيت بها	الحجب	الكامل	٢٧٥
٤٣٨	أبلغ أبا دختوش مألكة	ملكذب	المنسرح	٣٢٥
٥٠٠	لوانك تلقى حظلا فوق بيضا	المتقارب	الطويل	٣٦٩
١٢١	فأما تربني ولي لة	بها	المتقارب	٣١٦، ١٠٣

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
التاء				
١٩٢	بل جوز تهاء كظهر الجعفت	الجعفت	الرجز	٢١٧، ١٦٢، ١٥٦
٢٠٣	الله نجاك بكفي مسامت	بعدمت	الرجز	١٦٢
٩٧	ألا رجلا جزاه الله خيراً	تيت	الوافر	٧٩
٤٥١	ربما أوفيت في علم	شمالات	المدبد	٣٣٥
٧٠	وللأرض أما سودها فتجللت	فادهامت	الطويل	٥٧
٢٦٤	إلا كناشرة الذي ضيعتم	المنبت	الكامل	٢٠٣
٣٣٨	عل صروف الدهر أودولانها	لماتها	الرجز	٢٤٩
٣٩٧	رحم الله أعظماً دفنوها	الطلحات	الخفيف	٣٤٨، ٢٩٧
٥١٨	غشت ديار القوم بالبكرات	العيارات	الطويل	٣٧٨
٥٦٧	وكيف لا أبكي على علاقي	قيلاقي	الرجز	٤١٤
الجيم				
١٦٩	نضرب بالسيف ونرجو بالفرج	الفرج	الرجز	١٤٣
٣٧	متى تأتينا تلم بنا في ديارنا	تأججا	الطويل	٣٣٥، ٣٢
١٧٤	من طلل كالأتحمى أنججا	أنججا	الرجز	٣٥٤
١٨٩	شربن بماء البحر تم ترفعت	تشيح	الطويل	١٥١
٧٦	كان أصوات من إيفالهن بنا	الفراويج	البسيط	٦٥
٤٣٧	هل علي ويحكها	حرج	المقتضب	٣٢٥
الحاء				
٥٢٠	سأترك منزلي لبني تميم	استريحا	الوافر	٣٧٩
٥٢٢	باناق سيري عنقا فسيحا	فنستريحا	الرجز	٣٨١

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
١٥٨	وكان سبان أن لا يسرحوا نعيما	السوح	البسيط	٤٢٧، ١٣٣
١٩٦	بل هل أريك حمول الحلي غادية	افضاح	البسيط	١٥٧
٢٥٤	أبيت على مي كئيبا وبعليها	يتبطح	الطويل	١٩٨
٣٢٤	يايؤس للحرب التي	استراحوا	الكامل	٢٤٤
٣٥٩	إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها	مصوح	البسيط	٢٦٧، ٢٦٦
٣٦٠	من صد عن نيرانها	براح	الكامل	٢٦٦
٤٦٥	نهيتك عن طلابك أم عمرو	صحيح	الوافر	٣٤٧
٥٣٨	فقد والله بين لي عنائي	يصيح	الوافر	٣٩٣
٥٦١	لأن بعد لجاجتي تلحونني	صاح	الكامل	٤٠٨
٥٤	أستم خير من ركب المطايا	راح	الوافر	٤٦
١٣٤	أن تهبطين بلاد قو	الطلاح	الكامل	١١٣
٤٩٣	وما أدري وظني كل ظن	شراحي	الوافر	٣٦٣

المدال

٣٧٠	لا بارك الرحمن في بني أسد	قعد	الرجز	٣٩٦، ٣٤٢، ٢٧٠
٤٨٠	ياحكم بن المنذر بن الجارود	الجارود	الرجز	٣٥٦
٢٧	حزق إذا ما القوم أبدوا فكاها	قردا	الطويل	٢٦
٣٦	فصل على حين العشيات والضحي	فاعبدا	الطويل	٣٣٤، ٣٢
٤٣	يا لم تشكروا المعروف عندي	عوادا	الوافر	٣٩٢، ٣٨
٨٤	يا نفس صبرا واضطجبا	عأ بخالده	الكامل	٧٣
٩٢	فكنت والأمر الذي قد كيدا	فاصطيدا	الرجز	٧٦
١٣٣	أن تقرآن على أسماء ويحكها	أحدا	البسيط	١١٣
١٥٠	معاوي إتنا بشر فأسجع	الحديدا	الوافر	١٤٨، ١٢٢

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٢٦٦	إلا كخارجة المكلف نفسه	يشهدا	الكامل	٢٠٣
٣٠٨	مروا عجلا فقالوا كيف صاحبكم	لمجهودا	البسيط	٢٣٨
٤٣٣	أعد نظرا بأعبد قيس لعلمنا	المقيدا	الطويل	٣١٩
٢١٩	إن من ساد ثم ساد أبوه	جدته	الخفيف	١٧٤
٢٧٨	أردت لكيا يعلم الناس أنها	شهود	الطويل	٢١٥
٣٠٣	يلوموني في حب ليلي عواذلي	لعميد	الطويل	٢٧٩ ، ٢٣٥
٣١٢	تألى ابن أوس حلقة ليردني	مفائد	الطويل	٢٤٠
٣٣٤	لولا حصين عقبة أن أسوه	ووالد	الطويل	٢٤٨
٣٨٨	ولو أنني علقت يا أم مالك	عودها	الطويل	٢٩٠
٤٥٥	حان الرحيل ولم تدع مهديا	موعد	الكامل	٣٠٤
٥٥٠	سواء عليه أي حين أتته	بأسعد	الطويل	٤٦
٨١٠	أفد الترحل غير أن ركبنا	وكان قد	الكامل	٤٤٨ ، ١٢٥ ، ٧٢
٨٦٠	من القوم الرسول الله منهم	معد	الوافر	٧٥
١٠٤	وإن يلتق الحمي الجميع تلاقني	المصد	الطويل	٨٣
١٢٥	من يكفني بسمي كنت منه	الوريد	الخفيف	١٠٥
١٢٩	ثلث يمينك إن قتلت لسلما	المتعمد	الكامل	١٠٩
١٣٥	ألا أيذا الزاجري أحضر الوغى	مخلدي	الطويل	١١٣
١٧٣	ومستنة كاستنان الحرو	فـ المروء	المتقارب	١٤٥
١٨٥	ألم يأتيك والأنباء تنمي	زياد	الوافر	١٤٩
٢٠٨	عشية قام النائمات وشقت	خود	الطويل	١٦٧
٢٣١	فلا والله لا يلقى أناس	يزيد	الوافر	١٨٥
٢٦٣	وشيمة لا وان ولا واهن القوى	صاعد	الطويل	٢٠٢
٢٧٠	وكم دون بيتك من صحصح	أعقادها	المتقارب	٢٠٥

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٢٧٢	كانه خارجاً من جنب صفحته	مفتاد	البيط	٢٩٥، ٢١١
٣٥٤	أرى الحاجات عند أبي خبيب	للبلاد	الوافر	٢٦١
٤٠٠	قالت ألا ليتنا هذا الحمام لنا	فقد	البيط	٣١٨، ٣١٦، ٢٩٩
٤٣٦	وقفت فيها أصيلاً أسائلاً	أحد	البيط	٣٢٤
٤٥٤	يامن رأى عارضاً أمر به	الأسد	المنسرح	٣٤١
٤٥٧	وإن الذي حانت بفلج دماؤهم	خالد	الطويل	٣٤٢
٤٩٠	قدي من أم الحبيبين قدي	قدي	الرجز	٣٦٢
٥٠٤	أعن تغنت على ساق مطوقة	أعواد	البيط	٣٧٠
٥١٠	إذا ما امرؤ ولى عليك بوجهه	ودي	الطويل	٣٧٣
٥٣٧	قد أترك القرن مصفراً أنامله	بفرصاد	البيط	٣٩٣
٥٤٠	كريم يروي نفسه في حياته	الصدي	الطويل	٣٩٦
٥٤٩	و كنت كمهر يقى الذي في سقائه	صلد	الطويل	٤٠١
٥٥٧	رأيت بني غبراء لا ينكروني	المدد	الطويل	٤٠٥
٦١٠	عدولية أو من سفين ابن يامن	يهندي	الطويل	٤٤٧
٦١٢	يادارمية بالعلياء فالسند	الأمم	البيط	٤٥٢
٦١٤	ألا يا أسلمى ذات الدماليج والعقد	الجعد	الطويل	٤٥٢

الذال

٢٣٢	فعاثوه فزاد عشقا	ماذا	البيط	٤٨٧
-----	------------------	------	-------	-----

الراء

٤٠	شئز جنثي كاني مهداً	إبر	الرميل	٣٥
٥٣	تروح من الحمي أم تبكر	تنظر	المقارب	٤٥
٨٣	وغررتني وزعت أذ	تامر	الكامل	٧٢

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
١٣٢	لعمري لقوم قد نرى أمس فيهم	الذثر	الطويل	١١١
١٥٤	لعمرك ما قلبي إلى أهله بحر	بقر	الطويل	١٢٢
١٧٩	بجسبك في القوم أن يعلموا	مضر	المقارب	١٤٧
٣١١	لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره	الحصر	الطويل	٢٣٩
٣٦٥	لا تلمني إنها من نسوة	نزر	الرميل	٢٦٨
٤٦٠	لها متنتان خطاتا كما	النمر	المقارب	٣٤٢
٥٠٧	وتساقى القوم كأسا مرة	الشقر	الرميل	٣٧٢
٥٤٥	وقد رابني قولها يا هنا	بشر	المقارب	٤٠٠
٥٧١	وقد أغتدي ومعي القانصان	مقتفر	المقارب	٤١٧
٥٨٩	عن برقات بالبرين وتب	دو... سور	الكامل	٤٢٩
١٠	الله يعلم أنا في تقلبنا	صور	البيسط	٤٣٥ ، ١٣
٦٠٢	أصحوث اليوم أم شافتك هر	مستعر	الرميل	٤٣٦
١١	وكيف أنا وانتحالى القوا	عارا	المقارب	٤٠٣ ، ١٤
٧٨	لا تتركني فيهم شطيرا	أطيرا	الرجز	٦٦
٩١	والذ لو شاء لكنت صخرا	مشمخرا	الرجز	٧٦
١٠٠	كأثل من الأعراض من دون بيثة	لغضورا	الطويل	٨٢
١٠٤	نجا سالم والنفس منه بشدقه	ومثرا	الطويل	٨٦
١٦٠	فسر في بلاد الله والتمس الغنى	فتعذرا	الطويل	١٣٣
١٦١	فقلت له لا تبك عينك إنما	فتعذرا	الطويل	١٣٣
١٧٨	لاقوا به الحجاج والأصحارا	الأسفارا	الرجز	١٤٧
٢١٢	وما حب الديار شغفن قلبي	الديارا	الوافر	١٦٩
٢٩٣	تسمع للجرع إذا استحيرا	خريرا	الرجز	٢٢٣
٤٦٧	أكل امرئ تحسين امرأ	نارا	المقارب	٣٤٨

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٤٨٣	إلا علاة أو بدا	الجزاره	الكامل	٣٥٨
٥٦٤	فألفيته يوماً بين عدوه	المعابرا	الطويل	٤١١
٥٦٦	بل بنو النجار إن لنا	تره	المديد	٤١٣
٥٨٢	أبت الروادف والتدي لقمصها	ظهورا	الكامل	٤٢٣
٦١٣	بانت لتحزنا عقاره	جاره	الكامل	٤٥٢
١٣	له زجل كأنه صوت حاد	زمير	الوافر	١٦
٢٠	إلى ملك ما أمه من محارب	تصاهره	الطويل	١٨
٥٧	فألفت عصاها واستقر بها النوى	المسافر	الطويل	٤٨
١٠٥	رأت إخوتي بعد الجميع تفرقوا	شفر	الطويل	٨٨
١١١	أما والذي أبكى وأضحك والذي	الأمر	الطويل	٩٧
١١٣	رأت رجلاً أيما إذا الشمس عارضت	فيخصر	الطويل	٩٩
١٥٩	وقد زعمت ليلي بأني فاجر	فجورها	الطويل	٤٢٧ ، ١٣٢
١٦٢	ألم تسمعي أي عبد في روتى الضحى	هدير	الطويل	١٣٥
٢٢٠	لم يفعلوا فعل آل حنظلة	اتتمروا	المنسرح	١٧٧
٢٢٦	فقد بدلت ذاك بنعم بال	قصار	الوافر	١٨٠
٢٣٨	فأبت إلى فهم ولم أك آتبا	تصفر	الطويل	١٩٠
٢٤٤	ربما الطاعن المؤبل فيهم	المهار	الحنيف	٣١٨ ، ١٩٣
٢٥٣	قليل غرار النوم حتى تقلصوا	الزجر	الطويل	١٩٨
٢٧٥	وطرفك إما جئت فاصرفه	تنظر	الطويل	٢١٤
٢٩٧	ألفيت كاسيهم في قعر مظلمة	يامر	البسيط	٢٢٩
٣٢٦	ياتيم تيم عدي لا أبالك	عمر	البسيط	٢٤٥
٣٤٤	من كان لا يزعم أنني شاعر	المزاجر	الرجز	٢٥٦
٣٧٣	ما كان يرضي رسول الله فعلها	ولا عمر	البسيط	٢٧٣

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجره	الصفحة التي ورد فيها
٣٨٥	أيادي سبا باعز ما كنت بعدكم	منظر	الطويل	٢٨٨
٤١٦	فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم	بشر	البيط	٣١٢
٤٣١	وبينا المرء في الأحياء مقتبط	الأعاصير	البيط	٣١٨
٤٣٩	كأنها لم يتغيرا	عصر	الطويل	٣٢٦
٤٥٣	استقدر الله خيراً وأرضين به	مياسير	البيط	٣٣٨
٤٥٩	هما خطنا إما إسمار ومنه	أجدر	الطويل	٣٤٢
٤٩٢	وأشرف بالقور اليفاع لعلي	بصيرها	الطويل	٣٦٢
٥٣١	مثل القنافذ هداجون قد بلغت	هجر	البيط	٣٩٠
٥٧٦	وإني لتعروفي لذكرائك هزة	القطر	الطويل	٤١٩
٥٨٨	ثلاث مئين والجدود العوائر	العوائر	الطويل	٤٢٩
٥٩٢	تلقى الإوزون في أكناف دارتها	منثور	البيط	٤٣٣
٥٩٩	فانت أنت وإن شطوا وإن زاروا	زاروا	البيط	٤٣٦
٤٨	فقال فريق القوم لما نشدتم	ما ندرى	الطويل	٤٣
٩٤	باعد أم الغمر من أسيرها	قصورها	الرجز	٧٧
٩٥	ولقد جنيتك أكموا وعاقلا	الأوير	الكامل	٧٨
٩٨	ألا طعان ألا فرسان عادية	التنانير	البيط	٨٠
١١٧	يأليتما أنا شالت نعماتها	نار	البيط	١٠٢
١١٨	لقد كذبتك نفسك فاكذبها	صبر	الرافر	١٠٤
١٣٨	أن نعم معترك الجياح إذا	الحمر	الكامل	١١٥
١٤٨	إن امرءاً خصني عمداً مودته	مكفور	البيط	٢٣٤ (١٢١)
٢٨٦	يالك من قبرة بمعر	بمعر	الرجز	٢٢١
٢٩٨	ولأنت أشجع حين تتجه الـ	أبي أجر	الكامل	٢٣١
٣٠٠	ولنعم حشو الدرع أنت إذا	الذعر	الكامل	٢٣٢

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجره	الصفحة التي ورد فيها
٣١٠	لقد قلت للنعمان لما لقيته	صادر	الطويل	٢٣٨
٣١٣	وقتل امرأة أثارن فإنه	ينار	الكامل	٢٤٠
٣١٨	لولا الحياء وما في الدين عبتكما	عوري	البسيط	٢٤٢
٣٥٥	فلم يك نولكم أن تفدعوني	حجر	الوافر	٢٦١
٣٨١	فلو كنت ضييا عرفت قرابتي	المشافر	الطويل	٢٨٩ ، ٢٧٩
٣٩٠	قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم	بأطهار	البسيط	٢٩١
٤٠٧	وبيئت أمه فأساغ نهسا	نار	الوافر	٣٠٥
٤٣٤	لمن الديار بقنة الحجر	دهر	الكامل	٣٢٠
٤٤١	رحت وفي رجليك ما فيها	المثزر	السريع	٣٢٧
٤٨٢	فلتأتينك قصائد وليدفعن	الأكوار	الكامل	٣٥٦
٥٠١	ولقد شهدت إذا القداح توحدت	نارها	الكامل	٣٦٩
٥٧٠	لا يبعدن قومي الذين هم	الجزر	الكامل	٤١٦
٥٧٥	نصف النهار الماء غامرة	لا يدري	الكامل	٤١٩
٦١٦	بالعنة الله والاقوام كلهم	جار	البسيط	٤٥٣

السين

٣١	أما على الربع القديم بعسعا	آخرسا	الطويل	٢٨
١٢٢	فأما تربي لا أغض ساعة	فأنعسا	الطويل	١٠٣
٢٩	وفقعسا وأين مني فقعس	فقعس	الرجز	٢٧
٧٣	إذ ما أتيت على الرسول فقل له	المجلس	الكامل	٦٠
١٤٣	تالله يبقى على الأيام ذو حيد	الآس	البسيط	٢٢١ ، ١٧١ ، ١١٨
٥٧٣	وبلدة ليس بها أنيس	العيس	الرجز	٤١٧
٢٢٨	إذا شق برد شق بالبرد برقع	لابس	الطويل	١٨١
٤١٨	أعلافة أم الوليد بعد ما	المجلس	الكامل	٣١٤

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجره	الصفحة التي ورد فيها
الشين				
٥٤٢	فإن أهلك فو تجدون وحدي	المعاش	الوافر	٣٩٧
الصاد				
٣١٤	والله لو كنت لهذا خالسا	الأبارصا	الرجز	٢٤١
٤٠٦	إذا جردت يوماً حسبت خميصة	الدلاص	الطويل	٣٠٤
٥٩٦	أمن ذكر سلمي أن نأتك تنوص	تبوص	الطويل	٤٣٥
الطاء				
٥٧٨	فما أنا والسير في مدلج	الضابط	المتقارب	٤٣١
العين				
٥١٦	قبيحت من سالفه ومن صدغ	صقع	الرجز	٣٧٦
٥٥٣	قوال معروف وفعاله	الرباع	السريع	٤٠٢
٢٨٠	فقلت : أكل الناس أصبحت مانحا	تخدعا	الطويل	٢١٧
٢٩١	فلما تفرقنا كآني ومالك	معا	الطويل	٢٢٣
٣١٦	فلو أن قومي لم يكونوا أعزة	مصرعا	الطويل	٢٤٨ ، ٢٤١
٣٣٦	لاتهين الكريم عليك أن تر	رفعه	الخفيف	٣٧٤ ، ٣٧٣ ، ٢٤٩
٣٩٢	تعدون عقر النيب أفضل مجدكم	المقنعا	الطويل	٢٩٣
٥٢٩	وهم صلبوا العبد في جذع نخلة	بأجدعا	الطويل	٣٨٩
٣٩٨	يأليت أيام الصبا رواجعا	رواجعا	الرجز	٢٩٨
٣	بيننا تعانقه الكمأة وروغه	سلفع	الكامل	١١
٨٨	فيستخرج اليربوع من نافقائه	اليتقطع	الطويل	٧٥
٨٩	يقول الحني وأبغض الناس كلهم	اليجدع	الطويل	٧٦

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجره	الصفحة التي ورد فيها
١١٥	أبا خراشة أما أنت ذا نفر	الضبع	البسيط	٢٠١٤٩٩
١٢٤	يا أقرع بن حابس يا أقرع	تصرع	الرجز	١٠٤
١٨٧	فلا تطمع أبيت اللعن فيها	يستطاع	الوافر	١٥٠
٢١١	لما أتى خبر الزبير نواضعت	الحشع	الكامل	١٦٩
٢٢٧	فيا عجباً حتى كليب تسبني	محاشع	الطويل	١٨١
٣٥٦	بكيت حزناً فاسترجعت ثم آذنت	رجوعها	الطويل	٢٦١
٣٧٤	تذكرت ليلى فاعترتني صباية	لا يتقطع	الطويل	٢٧٤
٤٦٨	على حين عاتبت المشيب على الصبا	وازع	الطويل	٣٤٩
٥١٧	عفا ذو حسي من فرتنا فالقوارع	الدوافع	الطويل	٤٣٥٠٣٧٧
٥٦٢	ونبت ليلى أرسلت بشقاءة	شقيعها	الطويل	٤٠٨
١	فينا نحن نرقبه أانا	راع	الوافر	١١
١٩٧	يابنة عما لا تلومي واهجعي	واهجعي	الرجز	١٥٩
٢٧٩-	أردت لكيا أن تطير بقربتي	بلقع	الطويل	٣١٦٠٢١٦
٢٨٣	تكنفني الوشاة فازعجوني	المطاع	الوافر	٢١٩
٤٦٣	وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم	البلاقع	الطويل	٣٤٤
الفاء				
٣٤٩	فحالف فلا والله تهبط تلعة	عارف	الطويل	٢٥٨
٤٥٥	الحافظو عورة العشيعة لا	وكف	المنسرح	٣٤١
٤٨٤	عمرو الذي هشم الثريد لقومه	عجاف	الكامل	٣٥٨
٥٣٩	وفيك إذا لاقيتنا عجرفة	يتعجرف	الطويل	٣٩٤
٨	تنفي يداها الحصى في كل هاجرة	الصاريف	البسيط	٤٤٦٠١٢
٢٧٦	تهددني بجندك من بعيد	ثقيف	الوافر	٢١٤
٣٢١	غضبت علي وقد شربت بجزرة	بجروف	الكامل	٢٤٣
٥٨٠	لبس عباءة وتقرعيني	الشفوف	الوافر	٤٢٣

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
القاف				
٤٧٨	وقاتم الأعماق خاوي المحترق	المحترق	الرجز	٣٥٥
٥٢٣	أأفاق صب من هوى فأفقا	مشيقاً	الكامل	٣٨٢
١٣٩	فلو أثك في يوم الرخاء سألتني	صديق	الطويل	١١٥
٣٢٠	فإن لم تغير بعض ما قد صنعت	عارقه	الطويل	٢٤٣
٥١٩	ألم تسأل الربع القواء فينطق	مهلك	الطويل	٣٨٥، ٣٧٨
٥٥٠	فأصبحت كالمريق فضلة مائه	يتروق	الطويل	٤٠١
٤٥	يأنفس صبراً كل حي لاق	افتراق	الرجز	٤١
٦٢	فأنبعثهم طرقي وقد حال دونهم	شبرق	الطويل	٥١
٢٢٢	ضربت صدرها إلي وقالت	الأواقي	الحفيف	١٧٧
٢٣٧	يارب مثلك في النساء غريرة	بطلاق	الكامل	١٩٠
٢٤٩	ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا	ترتقي	الطويل	١٩٦
٣٨٣	فإن أك ما كولا فكن خير آكل	أمزق	الطويل	٢٨١
٥٠٨	قد استوى بشر على العراق	مهرق	الرجز	٣٧٢
٥٣٥	أو طعم غادية في جوف ذي حدب	الغرائق	البسيط	٣٩١
٥٧٢	وبلد قطعه عامر	الطريق	السريع	٤١٧

الكاف

١٩	دار لسعدى إذ به من هواكا	هواكا	الرجز	١٧
٣٣	يا أبنا علك أو عساكا	عساكا	الرجز	٣٥٥، ٢٤٩، ٢٩
١٦٦	إليك حتى بلغت إياكا	إياكا	الرجز	١٣٨
٣٢٧	انزل علينا الغيث لا أبالكا	لا أبالكا	الرجز	٢٤٥
٥٥١	إذا الأمهات قبحن الوجوه	بأماكا	المقارب	٤٠١
٥٧٧	فلما خشيت أظافيره	مالكا	المقارب	٤٢٠
٤٨٨	أبيت أمري وتبيني تدلكي	الذكي	الرجز	٣٦١

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
السلام				
٤٢	وقيل من لكيز شاهد	المعل	الرمل	٣٦
٤٧	عجل لنا هذا وألحقنا بذا	يجل	الرجز	١٥٣، ٧٠، ٤١
١٩١	ألا انني أثمرت أسود حالكا	يجل	الطويل	١٥٣
٢٥٩	فصبروا مثل كعصف مأكول	مأكول	الرجز	٢٠١
٤١٧	تدأعي منخراه بدم	الجل	الرمل	٣١٢
٤٤٥	نفرجة القلب قليل النيل	باليل	الرجز	٣٣١
٥٣٢	وخضضن فينا البحر حتى قطعته	وحل	الطويل	٣٩٠
٣٤	لخير أنت عند الناس منا	يالا	الوافر	٣٥٤، ٢٣٧، ٢٩
٥٨	فألفيته غير مستعجب	قليلا	المتقارب	٣٥٩، ٤٩
٤٠١	زعموا أنني ذهلت ولتي	ذهولا	الخفيف	٢٩٩
٦٣	فأبعتهم فيلقا كالسرا	ثعولا	المتقارب	٥١
١٣٦	فلم أر مثلها خباسة واحد	أفعلا	الطويل	١١٣
١٤٦	إن محلا وإن مرتحلا	مهلا	المنسرح	٢٩٨، ١٩
٢٠٧	فلا مزنة أو دقت ودقها	أبقاها	المتقارب	١٦٦
٢١٠	ومية أحسن الثقلين وجها	قذالا	الوافر	١٦٨
٢٦٧	فلا أرى بعلا ولا حلائلا	حائلا	الرجز	٢٠٤
٢٩٤	حتى وردن ثم خمس بائص	وبيللا	الكامل	٢٢٤
٣٤٧	محمد نقد نفسك كل نفس	تبالا	الوافر	٢٥٦
٣٩٣	يذيب الرعب منه كل غضب	للالا	الوافر	٢٩٥
٤١٩	بأضيع من عينيك للدمع كلما	منزلا	الطويل	٣١٤
٤٥٦	أبني كليب إن عمي اللذا	الأغلا	الكامل	٣٤١
٥٥٢	كانت هجائن مندر ومحرق	فجيلا	الكامل	٤٠٢

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٧٥.	كما خط الكتاب بكف يوما	يزيل	الوافر	٦٥
٧٧	لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها	أقيلها	الطويل	٢٤٣، ٦٦
٩٩	فإن لم تجد من دون عدنان والدا	العراذل	الطويل	٨٢
١٠٦	مالك من شيخك إلا عمله	رملة	الرجز	٨٩
١١٩	تهاص بدار قد تقادم عهدا	خيالها	الطويل	١٠٢
١٣٧	في فتية كسيوف الهند قد علموا	وينتعل	البيسط	١١٥
٢٣٣	ألا تسألان المرء ماذا يحاول	باطل	الطويل	١٨٨
٢٤٧	أنتهون ولن ينهي ذوي شطط	القتل	البيسط	١٩٥
٢٥٢	إذا ما أتيت بني مالك	أفضل	المقارب	١٩٧
٢٩٩	فلو أخوف عندي إذ أكلمه	مؤول	البيسط	٢٣١
٣٤٢	لو كنت في خلقاء أو رأس شاهق	سبيل	الطويل	٢٥٥
٣٦٧	فلا يعدن أن المنية منهل	زائل	الطويل	٢٦٩
٣٧٥	إذا أمرجوها لم يكدر لاينالها	المتناول	الطويل	٢٧٤
٣٨٩	فلو لم يكن في كفه غير نفسه	سائله	الطويل	٢٩٠
٤٠٤	هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها	مبذول	البيسط	٣٠٢
٤٩٥	فقلت للركب لما أن علا بهم	قبل	البيسط	٣٦٧
٥١٥	واغد نغنا في الرهان نرسله	نرسله	الرجز	٣٧٦
٦٠٠	سلا القلب عن سلمى وقد كاد لايسلو	الثقل	الطويل	٤٣٦
٦٠١	وقد كنت من سلمى سنين ثمانيا	يخلو	الطويل	٤٣٦
٥	قالت وقد خرت على الكلكال	متال	الرجز	١٢
٤٤	ألا لا أرى اثنين أحسن شيمة	جمل	الطويل	٤١
٦١	سقى قومي بني بكر وأسقى	هلال	الوافر	٥٠
٦٥	أحار ترى برقاً أريك وميضه	مكلل	الطويل	٥٢

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجره	الصفحة التي ورد فيها
٦٦	أفطم مهلاً بعض هذا التدلل	فاجلي	الطويل	٥٢
٦٧	أزهير إن يشب القذال فإنه	بهيضل	السكامل	١٩٢ ، ٥٢
٧٢	لو كنت تعطي حين تسأل ساحت	خليل	الطويل	٥٩
٨٠	يا خليلي اخبروا واستخبروا ال	حلال	الرمل	٧١
٨٧	ما أنت بالحكم الترضى حكومته	الجدل	البسيط	١٤٨ ، ٧٥
٩٦	ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي	بأمثل	الطويل	٧٩
١٣٠	حلقت لها بالله حلقة فاجر	صال	الطويل	١١٠
١٧٧	ألا نادى أمامة باحتمال	أبالي	الوافر	١٤٦
١٨٦	وما أنت من بيت يلذ دخوله	السهل	الطويل	١٥٠
١٩٥	رسم دار وقفت في طله	جله	الحفيف	١٩١ - ١٥٦
				٥٢٨ ، ٢٥٤
٢٠٠	ببازل وجناء أو عيبل	عيبل	الرجز	١٦٢
٢١٥	لات هنا ذكرى جيبرة أو من	الأهوال	الحفيف	١٧٠
٢٤٣	ألا رب يوم لك منهن صالح	جلجل	الطويل	١٩٣
٢٦٢	أيا طعنة ماشيخ	بالي	الهرج	٣١٧ - ٢٠٢
٢٨٥	فيالك من ليل كان نجومه	بيذبل	الطويل	٢٢٠
٢٩٢	فجئت وقد نضت لنوم ثيابها	المتفضل	الطويل	٢٢٣
٣٠٩	ومازلت من ليلي لدن أن عرفتها	سبيل	الطويل	٢٣٨
٣٢٢	لما أغفلت شكرك فانتصحي	مالي	الوافر	٢٤٣
٣٢٨	أريد لأنسى حبها فكأنما	سبيل	الطويل	٢٤٦
٣٦٤	وقرفا بها صحي علي مطيم	تجمل	الطويل	٢٦٨
٣٦٨	ألا لا بارك الله في سهل	الرجال	الوافر	٢٧٠
٣٧٩	فلست بآتيه ولا أستطيعه	فضل	الطويل	٣٦٠ ، ٢٧٧

رقم الشاهد	صدره	آخروه	بجوه	الصفحة التي ورد فيها
٣٩١	تجاوزت أحراماً وأهوال معشر	مقتلي	الطويل	٢٩٢
٤٠٢	كمنية جابر إذ قال ليبي	مالي	الوافر	٣٦١، ٣٠٠
٤١٥	إذا التفتت فحوي تضوع ريجها	القرنفل	الطويل	٣١٢
٤٢٢	إذا ما بكى من خلفها انخرفت له	يحول	الطويل	٣١٦
٤٣١	ولكننا أسعى لمجد مؤثّل	أمثالي	الطويل	٣١٩
٤٤٠	فاليوم أشرب غير مستحجب	واغل	السريع	٣٢٧
٤٤٢	مكره مفري مقبل مدبر معاً	عل	الطويل	٣٢٨
٤٤٤	خرجت بها تمشي نجر وراءنا	وحل	الطويل	٣٣٠
٤٦٤	تورنهما من أذرعات وأهلها	عالي	الطويل	٣٤٥
٤٦٩	ويوم عقرت للعداري مطيتي	المتحمل	الطويل	٤٤٧، ٣٤٩
٤٧١	قفا فبك من ذكرى حبيب ومنازل	فحومل	الطويل	٣٥٣
٤٨١	من حملن به وهن عواقد	مهبل	السكامل	٣٥٦
٤٩٦	وتضحى فئت المسك فوق فراشها	تفضل	الطويل	٣٦٧
٤٩٧	قرباً مربوط النعامة منى	حيال	الخفيف	٣٦٨
٤٩٨	ومنهل وردته عن منهل	منهل	الرجز	٣٦٨
٥٠٢	تصد وتبدي عن أسيل وتثقي	مطقل	الطويل	٣٦٩
٥٠٦	غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها	بجمل	الطويل	٣٧١
٥٢٤	وليس بذى رمح فيطعنني به	بنبال	الطويل	٢٨٣
٥٢٧	فملاك حبل قد طوقت ومرضع	مغيل	الطويل	٣٨٧
٥٣٤	وهل يعمن من كان أحدث عهد	أحوال	الطويل	٣٩١
٥٣٦	وقد أغتدي والطير في وكنانها	هيكل	الطويل	٣٩٢
٥٧٩	فما أنا والتلد حول نجد	بالرجال	الوافر	٤٢٢
٥٨٤	فلما أجزنا ساحة الحي وانتحي	عققل	الطويل	٤٢٥
٦٠٩	إني مجباك واصل حبل	نبلي	السكامل	٤٤٧

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
الميم				
٤١	إلى المرء قيس أطيل السرى	عصم	المتقارب	٣٥
١٤٢	وبوماً توافينا بوجه مقسم	السم	الطويل	٢١١ ، ١١٧
٤٠٨	أجدر الناس برأس صلدم	الوغم	الرملى	٣٠٥
١٢	أنا سيف العشرة فاعرفوني	السناما	الوافر	٤٠٣ ، ١٤
١٨	غفلت ثم أنت تطلبه	دما	الرملى	١٦
٣٨	يحسبه الجاهل مالم يعلمها	معما	الرجز	٣٣٥ ، ٢٣
٨٢	فإن المنية من يحشها	أينا	المتقارب	١٢٥ ، ٧٢
١٧٦	رأى برقاً فأوضع فوق بكر	أغاما	الوافر	١٤٦
٢٠١	ضخم يجب الخلق الأضخا	الأضخا	الرجز	١٦٢
٢٥٥	جعلت لها عودين من	ثممة	الكامل	١٩٩
٢٩٥	لنا هضبة لا ينزل الذل وسطها	ليصما	الطويل	٣٧٩ ، ٢٢٦
٣٥١	إن تغفر اللهم تغفر جما	لا ألما	الرجز	٢٥٩
٣٩٦	لولا كما حرجت نفسهما	نفسهما	الرجز	٢٩٦
٤٠٩	وما عليك أن تقولي كلما	الهم ما	الرجز	٣٠٦
٤١٠	إني إذا ما حدث ألما	اللها	الرجز	٣٠٦
٤١١	قد سالم الحيات منه القدما	الشجعا	الرجز	٣٤٢ ، ٣٠٧
٤٣٥	من الصبح حتى تطلع الشمس لا ترى	مسوما	الطويل	٣٢١
٤٤٣	فريشي منكم وهواي معكم	لأما	الوافر	٣٢٩
٤٦٢	يا حبذا عينا سليمى والفما	والفما	الرجز	٣٤٣
٦٠٣	أتوا ناري فقلت منون أنتم	ظلاما	الوافر	٤٣٧
٢٥	إان قوسمت من خرقاء منزلة	مسيجوم	البسيط	٣٧٠ ، ٢٦

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجده	الصفحة التي ورد فيها
٥١	ألا ياسنا برق على قلل الحمى	كريم	الطويل	٢٣٣، ١٢١، ٤٤٤
١١٠	هل ما علمت وما استودعت مكتوم	مصروم	البيسط	٤٠٦، ٩٤
١٢٣	وإن آتاه خليل يوم مسألة	ولا حرم	البيسط	١٠٤
١٢٦	فطلقها فلست لها يكفء	الحسام	الوافر	١٠٦
١٩٣	بن بلد ملء الفجاج قتمه	قتمه	الرجز	١٥٦
١٩٨	تقول سليمى لاتعرض لثلفة	ناثم	الطويل	١٥٩
٢٠٤	العاطفونة حين ما من عاطف	أنعموا	الكامل	١٧٣، ١٦٣
١٨٠	بجسبك أن قد سدت أخزم كلها	دعائهم	الطويل	١٤٨
٢٢٣	سلام الله يامطر عليها	السلام	الوافر	٣٥٥، ١٧٧
٣٢٩	تمرون الديار ولم تعوجوا	حرام	الوافر	٢٤٧
٣٣٣	لتلولا قامم ويدا مسيل	غشوم	الوافر	٢٤٨
٣٧١	جتي تأوى إلى لافاحش برم	عدم	البيسط	٢٧١
٥١٤	لعل الله فضلكم علينا	شريم	الوافر	٣٧٥
٥٦٥	أغلى السباء بكل أد كن عاتق	ختمها	الكامل	٤١١
٥٧٤	تبدو كواكب والشمس طالعة	أظلام	البيسط	٤١٨
٥٨١	لقد كان في حول ثواء ثويته	سائهم	الطويل	٤٢٣
٥٨٣	لاتنه عن خلقى وتأتى مثله	عظيم	الكامل	٤٢٤
٤	ينباع من ذفرى غضوب جصرة	المقروم	الكامل	١١
٧	لو أن عندي مائتي درهم	جذام	الرجز	١٢
٢٦	أيا ظبية الوعاء بين جلاجل	سالم	الطويل	١٣٦، ٢٦
٣٥	ألا قل لتيا قبل مرتها اسلمى	متمم	الطويل	٣١
٥٩	أنبتت عمرا غير شاكر نعمتي	المنعم	الكامل	٤٩

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٦٨	فخندف هامة هذا العالم	العالم	الرجز	٤٤٧ ، ٥٦
١٥٦	عوجا على الطلل المحيل لأننا	خدام	الكامل	١٢٧
١٧١	بها العين والآرام يمشين خلفه	بحث	الطويل	١٤٥
١٨٨	شربت بماء الدحرضين فأصبحت	الديلم	الكامل	١٥١
٢٠٩	قالت بنو عامر خالوا بني أسد	يقوام	البسيط	٢٤٥ ، ١٦٨
٢٦٥	وما كلفة البدر المنير قديمة	اللطيم	الطويل	١٨٩
٢٦٥	إلا كمعرض المحسّر بكره	الظلم	الكامل	٢٠٣
٢٦٨	وكائن ترى من صامت لك معجب	التكلم	الطويل	٢٠٥
٢٧١	وهن كأنهن نعاج ومل	الخدام	الوافر	٢١٠
٢٧٧	لاتشم الناس كما لاتشم	تشم	الرجز	٢١٤
٢٨٨	تناولت بالرمح الطويل ثيابه	للفم	الطويل	٢٢١
٣٢٣	يدعون عنتر والرماح كأنها	الأدهم	الكامل	٢٤٤
٣٥٨	فلما علمت أنني قد قتلته	مندم	الطويل	٢٦٣
٣٦٦	لا يبعد الله جيرانا تركتهم	الظلم	البسيط	٢٦٩
٣٧٢	ومن لا يصانع في أمور كثيرة	بنسم	الطويل	٢٧٣
٤٠٣	تهدي كتاب خضرا ليس يعصمها	بالجام	البسيط	٣٠١
٤١٢	ليست برسحاء ولكن ستهم	حذلم	الرجز	٣٠٧
٤٢٨	و كأنما بدر وصيل كنيقة	أرام	الكامل	٣١٨
٥٣٠	بطل كان ثيابه في مرحلة	يتوأم	الكامل	٣٨٩
٥٦٠	سائل فوارس يربوع بشدتنا	الأكم	البسيط	٤٠٧
٥٦٨	كيف أصبحت كيف أمسيت بما	الكريم	الخفيف	٤١٤
٦١٥	ألا يا اسلمي ثم اسلمي ثم اسلمي	تكلم	الطويل	٤٥٣

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
النون				
١٢٧	قالت بنات العلم ياسلمي وإن	وإن	الرجز	١٠٦
٢٤١	أقرة ربنا ليلة	اللبن	المتقارب	١٩٢
٢٥١	وصاليات ككما يؤثفين	يؤثفين	الرجز	٢٠١ ، ١٩٧
٤٥٢	أثور ما أصيدكم أم ثورين	ثورين	الرجز	٣٣٦
٥٩٣	لا خمس إلا جندل الآخرين	الآخرين	الرجز	٤٣٣
٥٩٤	فما حوت نقدة ذات الحرين	الحرين	الرجز	٤٣٣
٢٤	أعرف منها الأتف والعينانا	ظبيانا	الرجز	٢٤
٤٦	لتسمعن وشيكا في ديارهم	عثنانا	البيسط	٤١
١١٢	أما الرحيل فدون بعد غد	تجمعنا	الكامل	٩٨
١٣١	فما إن طبننا جبن ولكن	آخرينا	الوافر	٣١١ ، ١١٠
١٤٠	ولما أن تواقفنا قليلا	فارقمينا	الوافر	٢٢٢ ، ١١٦
١٤٥	ويقلن شيب قد علا	إنته	الكامل	٤٤٤ ، ١٢٤ ، ١١٩
١٥٢	وقائلة أسيبت فقللت جبر	إنته	الوافر	٤٠٠ ، ١٧٧ ، ١٢٤
١٨٢	فكفى بنا فضلا على من غيرنا	إيانا	الكامل	١٤٩
٢٠٥	قد وردت من أمكنه	هنه	الرجز	١٦٣
٢١٧	نولي قبل يوم نأبي جمانا	قلانا	الخفيف	١٧٣
٤٧٠	هل ترجعن ليال قد مضين لنا	أذنانا	البيسط	٣٥٠
٥٤٦	اكس بنياتي وأمهته	لتفعله	الرجز	٤٠٠
٥٥٤	وأنتي صواحبا يقلن هذا الذي	جفانا	الكامل	٤٠٣
٥٩٠	فعظناهم حتى ثنى الوعظ منهم	رئينا	الطويل	٤٢٩
٥٩١	قد وردت إلا دهيدينا	أبيكرينا	الرجز	٤٣٠
١٦	فظلتُ لدى البيت العتيق أخيله	أرقان	الطويل	١٦

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجره	الصفحة التي ورد فيها
٥٢	لعمرك ما أدري وإن كنت داريا	بثان	الطويل	٤٥
٦٠	صريت بهم حتى تكل مطيم	بأرسان	الطويل	١٨١ ، ٥٠
١٠٧	وكل أخ مفارقه أخوه	الفرقدان	الوافر	٩٢
١٢٠	فأما أن تكون أخي بحق	سميني	الوافر	١٠٢
١٢٨	إن هو مستولياً على أحد	المجانين	المنسرح	١٠٨
١٤١	أما والله أن لو كنت حراً	القمين	الوافر	١١٦
١٧٤	هذا يذاك ولا عتب على الزمن	الزمن	البيسط	١٤٦
١٨٤	كفى يسمي فحولاً أنني رجل	ترفي	البيسط	١٤٩
٢١٤	طلبوا صلحنا ولات أو أن	أوان	الحفيف	٢٦٢ ، ١٦٧
٢٣٤	ألا رب مولود ولبس له أب	أبوان	الطويل	١٨٩
٢٣٦	فإن أمس مكروباً فيارب قينة	بكران	الطويل	١٨٩
٢٤٥	فإن أهلك فرب فتى سيكي	البنان	الوافر	١٩٤
٢٩٠	كان غوها على ثغنائها	للجنان	الطويل	٢٢٢
٣١٧	فلو أنا على حجر ذبحنا	اليقين	الوافر	٢٤٢
٣٣٥	وما نفس أقول لها إذا ما	عساني	الوافر	٢٤٩
٣٣٩	لا ابن عمك لا أفضلت في حسب	فتخزوني	البيسط	٣٦٨ ، ٢٥٤
٣٨٤	كأنني بين خافيتي عقاب	غين	الوافر	٢٨٧
٣٨٦	وليس برأجع ما فات مني	لواني	الوافر	٢٨٨
٤٨٩	أيا السائل عنهم وعني	مني	الرمل	٣٦١
٤٩١	امتلاً الحوض وقال قطني	بطني	الرجز	٣٦٢
٤٩٤	أليس الليل يجمع أم عمرو	تداني	الوافر	٣٦٥
٥٤٨	فلما دنت إهراقة الماء أنصتت	أنني	الطويل	٤٠١

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجده	الصفحة التي ورد فيها
السهاء				
٣٠	ألا يا عمرو عمراه	الزبيراء	الوافر	٢٧
٢٣	إن أباه وأبا أباه	غاياتها	الرجز	٢٣٦، ٢٤
٥٠	يا بابا المغيرة رب أمر معضل	الدها	الكامل	٤٤
٢٣٠	القي الصحيفة كي يخفف رحله	ألقاها	الكامل	١٨٢
٥٠٩	إذا رضيت علي بنو قشير	رضاها	الوافر	٣٧٢
٥٤١	فلم أنكل ولم أجبن ولكن	آناها	الوافر	٣٩٧
الواو				
٥٤٣	إذا ماترعرع فينا الغلام	من هو	المقارب	٣٩٩
٣٩٥	وكم موطن لولاي طحت كما هوى	منهوى	الطويل	٢٩٥
الياء				
٣٧٧	أراني إذا مابت بت على هوى	غاديا	الطويل	٢٧٥
٤٢١	إذا ما أتيت الحارثيات فانعني	تلاقيا	الطويل	٣١٦
٥٢٦	وقائلة خولان فانكح فتاتم	ها	الطويل	٣٨٦
١٠٨	ألا لا أرى على الحوادث باقيا	الرواسيا	الطويل	٩٣
١٠٩	أذو زوجة بالمصر أم ذو خصومة	ثاويا	الطويل	١٤٥، ٩٤
١٦٤	أيا راكباً إما عرضت فبلغن	تلاقيا	الطويل	١٣٧
٢٥٧	ألا لا أرى ذا أمة أصبحت به	ها	الطويل	٢٠٠
١٥	وأشرب الماء ما بي نحوه عطش	واديا	البيط	١٦
٢١	ألفيتا عينك عند القفا	واقية	السريع	١٩
٩٠	فماذا المال فاعلمه بمال	الذي	الوافر	٧٦

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجره	الصفحة التي ورد فيها
٣٠٧	ألم تكن حلفت بالله العلي	المطي	الرجز	٢٣٧
٣٥٣	لا هيثم الليلة للمطي	للمطي	الرجز	٢٦٠
٥٤٤	يا مارجباه بجمار ناجيه	ناجيه	الرجز	٤٠٠
الآلف المقصورة				
٣٩	باد هواك صبرت أو لم تصبر	جري	الكامل	٣٣
٢٢٤	قواطنا مكة من ورق الحمى	الحمى	الرجز	١٧٨
٢٩٦	على مثل أصحاب البعوضة فاحشي	بكي	الطويل	٢٢٨
٥٦٩	ويأوي إلى نسوة عطل	العالى	المتقارب	٤١٦
٤٤٨	ليت شعري هل ثم هل آتينهم	الردى	الحفيف	٤٠٦ ، ٣٣٤
٤٧٥	داينت أروى والديون تقضن	بعضن	الرجز	٣٥٤
٥٠٥	باتت تنوش الحوض نوسا من علا	الفتلا	الرجز	٣٧١

فهرس مادة الكتاب

١١٨	باب إن المكسورة المشددة	٢	خطبة المؤلف
١٢٥	باب أن المفتوحة المشددة	٣	جملة الحروف
١٢٨	باب ضمائر الفصل	٤	أقسام الحروف من جهة عملها
١٣١	باب أو	٦	اصطلاحات الحروف
١٣٤	باب أي	٨	باب الألف والهمزة
١٣٦	باب إي	١٠	فصل الألف
١٣٦	باب أيا	٢٨	فصل الهمزة
١٣٧	باب إيا	٥٩	باب أجل
١٤٠	باب أصبح وأمسى	٥٩	باب إذ
١٤٢	باب الباء	٦١	باب إذا
١٥٢	باب بجل	٦٢	باب إذن
١٥٣	باب بل	٧٠	باب أل
٥٧	باب بلي	٧٨	باب ألا المفتوحة المخففة
١٥٨	باب التاء	٨٠	باب إلى
١٧٦	باب جلل	٨٤	باب ألا المفتوحة المشددة
١٧٦	باب جير	٨٥	باب إلا المكسورة المشددة
١٧٨	باب حاشي	٩٣	باب أم
١٨٠	باب حتى	٩٦	باب أما المفتوحة المخففة
١٨٥	باب خلا	٩٧	باب أمّا المفتوحة المشددة
١٨٦	باب ذا	١٠٠	باب إمّا المكسورة المشددة
١٨٨	باب رب	١٠٤	باب إن المكسورة المخففة
١٩٥	باب الكاف المفردة	١١١	باب أن المفتوحة الخفيفة

٣٢٩	باب النون المفردة	٢٠٨	باب كان
٣٦٤	باب نعم	٢١٢	باب كلا
٣٦٦	باب عدا	٢١٣	باب كما
٣٦٦	باب عن	٢١٥	باب كي
٣٧١	باب على	٢١٨	باب اللام
٣٧٣	باب عل	٢٥٧	باب لا
٣٧٥	باب غن	٢٧٤	باب لكن الحفيفة
٣٧٦	باب الفاء	٢٧٨	باب لكن المشددة
٣٨٨	باب في	٢٨٠	باب لم
٣٩٢	باب قد	٢٨١	باب لما
٣٩٣	باب السين المفردة	٢٨٥	باب لن
٣٩٨	باب سوف	٢٨٩	باب لو
٣٩٩	باب الهاء المفردة	٢٩٢	باب لولا
٤٠٤	باب ها	٢٩٧	باب لوما
٤٠٦	باب هل	٢٩٨	باب ليت
٤٠٧	باب هلا	٣٠٠	باب ليس
٤٠٨	باب هيا	٣٠٣	باب الميم المفردة
٤٠٩	باب الواو	٣١٠	باب ما
٤٣١	باب وا	٣١٩	باب مذ
٤٤٢	باب وي	٣٢٢	باب من المكسورة الميم
٥٤٣	باب الياء	٣٢٦	باب من المضمومة الميم
٤٥١	باب يا	٣٢٨	باب منذ
٤٥٥	الفهارس	٣٢٨	باب مع

المصادر والمراجع

- ١ - ابن عصفور والتصريف : الدكتور فخر الدين قباوة . حلب ١٣٩١هـ - ١٩٧١م
- ٢ - اتحاف فضلاء البشر : الشيخ أحمد الدمياطي الشهير بالبناء . مصر ١٣٠٦هـ
- ٣ - أثر القراءات في الدراسات النحوية : الدكتور عبد العال سالم علي . مصر ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م
- ٤ - الإحاطة في أخبار غرناطة : محمد لسان الدين بن الخطيب ، مصر ١٣١٩هـ
- ٥ - أخبار النحويين البصريين : أبو سعيد السيرافي . تحقيق : الزيني - خفاجي مصر ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م
- ٦ - أدب الكاتب : ابن قتيبة . تحقيق : محمد يحيى الدين عبد الحميد . مصر ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م
- ٧ - أراجيز العرب : السيد توفيق البكري . مصر ١٣٤٦هـ
- ٨ - الأزهية في علم الحروف : علي بن محمد المروى . تحقيق : عبد المعين الملوحي . دمشق ١٣٩١هـ - ١٩٧١م
- ٩ - أسرار العربية : ابن الأنباري . تحقيق محمد بهجة البيطار . دمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م . ومطبوعة ليدن . تحقيق خربستان فريدريخ ١٣٠٣ ١٨٨٦
- ١٠ - أساس البلاغة : الزمخشري . مصر ١٣٤١هـ - ١٩٢٢م
- ١١ - الأشباه والنظائر : السيوطي . حيدر آباد ١٣٥٩هـ
- ١٢ - اختيار الأصمعي . تحقيق : هارون وشاكر . مصر ١٩٦٤م
- ١٣ - أنساب الحيل : ابن الكلبي . تحقيق : أحمد زكي . مصر ١٩٤٦م
- ١٤ - الإنصاف : ابن الأنباري . تحقيق : يحيى الدين عبد الحميد . مصر ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م

- ١٥ - إنباه الرواة : القفطي . تحقيق : أبو الفضل إبراهيم . مصر ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م
- ١٦ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام . تحقيق : يحيى الدين عبد الحميد . مصر ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م
- ١٧ - إيضاح المكنون : إسماعيل باشا البغدادي . طهران ١٩٤٧م
- ١٨ - الإيضاح : الزجاجي . تحقيق : الدكتور مازن المبارك . مصر ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م
- ١٩ - البيان في غريب إعراب القرآن : ابن الأنباري . تحقيق : الدكتور طه عبد الحميد . مصر ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م
- ٢٠ - بغية الوعاة : السيوطي . تحقيق : أبو الفضل إبراهيم . مصر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م
- ٢١ - البلغة في تاريخ أئمة اللغة : الفيروزآبادي ، تحقيق : محمد المصري . دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م
- ٢٢ - البحر المحيط : أبو حيان النحوي . مصر ١٣٢٨هـ
- ٢٣ - التنبيه على حدوث التصحيف : حمزة الأصفهاني . تحقيق : محمد أسعد طلس . دمشق ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م
- ٢٤ - التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه : أبو عبيد البكري . مصر ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م
- ٢٥ - تسهيل الفوائد : ابن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات . مصر ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م
- ٢٦ - تاج العروس : المرتضى الزبيدي . مصر ١٣٠٦هـ
- ٢٧ - تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمان . مصر ، والمطبوعة الألمانية .
- ٢٨ - التيسير في القراءات السبع : أبو عمرو الداني ، نشره أوتولر تزل . استانبول ١٩٣٠م
- ٢٩ - تحصيل عين الذهب : للشنتمري ، مع كتاب سيبويه . بيروت ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م
- ٣٠ - تاريخ الفكر الأندلسي : بالنشيا ، القاهرة ، ١٩٥٩م
- ٣١ - الجامع لأحكام القرآن : القرطبي . دار الشعب مصر ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م
- ٣٢ - جمهرة أشعار العرب أبو زيد القرشي . بيروت ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م
- ٣٣ - جامع الدروس العربية : الشيخ مصطفى الغلاييني . بيروت ، الطبعة الثانية
- ٣٤ - الجنى الداني : للمرادي . مخطوط في دار الكتب المصرية برقم ٣٨١ . نحو : تيمور .
- ٣٥ - حاشية الحضري على ابن عقيل : الحضري . مصر ١٣٠١هـ

- ٣٦ - الحماسة الشجرية : تحقيق : الملوحي - المحصي . دمشق ١٩٧٠ م
- ٣٧ - حماسة البحتري : نشر لويس شيخو . بيروت ١٣٧٨ هـ - ١٩٦٧ م
- ٣٨ - حماسة أبي تمام بشرح مختصر للتبريزي : مصر ١٣٣١ هـ - ١٩١٣ م
- ٣٩ - الحجة لأبي علي الفارسي : تحقيق : علي النجدي ناصف ورفاقه . مصر ١٩٦٥ م
- ٤٠ - الحصائص لابن جني : تحقيق : محمد علي النجار . مصر ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م
- ٤١ - خزانة الأدب : البغدادي ، مطبوعة مصر . بولاق ١٢٩٩ . ومطبوعة الأستاذ هارون . مصر ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م
- ٤٢ - الديباج المذهب : ابن فرحون . مصر ١٣٤٩ هـ
- ٤٣ - ديوان شعر ذي الرمة : نشره : كارليل هنري هيس . كمبردج ١٣٣٧ هـ - ١٩١٩ م
- ٤٤ - ديوان أبي الأسود الدؤلي : تحقيق : الشيخ محمد حسين آل ياسين . بغداد ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م
- ٤٥ - ديوان حميد بن ثور الهلالي : تحقيق : عبد العزيز الميمني . القاهرة ١٣٧١ هـ - ١٩٥١ م
- ٤٦ - ديوان الأعشى الكبير : تحقيق : الدكتور محمد محمد حسين . القاهرة « بلا تاريخ »
- ٤٧ - ديوان القتال الكلالي : تحقيق : الدكتور إحسان عباس . بيروت ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م
- ٤٨ - ديوان نصيب : تحقيق : داود سلوم . بغداد ١٩٦٨ م
- ٤٩ - ديوان جرير : تحقيق : الدكتور نعمان محمد أمين طه . مصر « بلا تاريخ »
- ٥٠ - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات : تحقيق : الدكتور محمد يوسف نجم . بيروت ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م
- ٥١ - ديوان عدي بن زيد : تحقيق : محمد جبار المعبيد . بغداد ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م
- ٥٢ - ديوان عنتره : تحقيق : محمد سعيد المولوي . بيروت « بلا تاريخ » .
- ٥٣ - ديوان الأخطل : تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة . حلب ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م
- مطبوعة بيروت : نشرها الأب صالحاني ١٨٩١ م
- ٥٤ - ديوان كثيرة عزة : تحقيق : هنري بيرس . الجزائر « بلا تاريخ »
- ٥٥ - ديوان الهذليين : مصر ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م
- ٥٦ - ديوان القطامي . تحقيق : سامرائي - مطلوب . بيروت ١٩٦٠ م
- ٥٧ - ديوان الشماخ : تحقيق : صلاح الدين الهادي . مصر ١٩٦٨ م

- ٥٨ - ديوان الخرنق بنت هفان : تحقيق : الدكتور حسين نصار . مصر ١٩٦٩م
- ٥٩ - ديوان العجاج : تحقيق : وليم بن الورد . لينزغ ١٩٠٣م
- ٦٠ - ديوان علقمة الفحل : تحقيق : الصقال - الخطيب . حلب ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م
- ٦١ - ديوان ابن هرمة : تحقيق : نفاع - عطوان . دمشق « بلا تاريخ »
- ٦٢ - ديوان الأحوص : تحقيق : عاذل جمال . مصر ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م
- ٦٣ - ديوان طرفة : تحقيق : مكس سلفسون . مدينة شالون ١٩٠٠م
- ٦٤ - ديوان الطرماح : تحقيق : الدكتور عزة حسن ، دمشق ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م
- ٦٥ - ديوان الأسود بن يعفر : تحقيق : نوري القيسي . بغداد ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م
- ٦٦ - ديوان الراعي النميري : تحقيق : ناصر الحائلي . دمشق ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م
- ٦٧ - ديوان النابغة : تحقيق : الدكتور شكري فيصل . بيروت ١٩٦٨م . ومطبوعة بيروت . نشر : عبد الرحمن سلام ، ١٣٤٧هـ - ١٩٢٩م
- ٦٨ - ديوان حسان : بيروت ١٣٨١هـ - ١٩٦١م
- ٦٩ - ديوان الفرزدق : تحقيق : عبد الله الصاوي . مصر ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م
- ٧٠ - ديوان عبيد بن الأبرص : تحقيق : الدكتور حسين نصار ، مصر ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م
- ٧١ - ديوان زهير : شرح أبي العباس ثعلب . مصر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م
- ٧٢ - ديوان جميل : تحقيق : الدكتور حسين نصار . مصر
- ٧٣ - ديوان سحيم : تحقيق : عبد العزيز الميمني . القاهرة ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م
- ٧٤ - ديوان مجنون ليلى : تحقيق : عبد الستار فراج . مصر
- ٧٥ - ديوان عروة بن الورد : تحقيق : عبد المعين الملوحي . دمشق ١٩٦٩م
- ٧٦ - ديوان امرئ القيس : تحقيق : أبو الفضل إبراهيم . مصر ١٩٥٨م
- ٧٧ - ديوان الحطيئة : تحقيق : نعيان أمين طه . مصر ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م
- ٧٨ - ديوان كعب بن زهير : مصر ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م
- ٧٩ - ديوان ليلى : تحقيق : الدكتور إحسان عباس . الكويت ١٩٦٢م
- ٨٠ - ديوان قيس بن الخطيم : تحقيق : الدكتور ناصر الدين الأسد . مصر
- ٨١ - ديوان العباس بن مرداس : تحقيق : يحيى الجبوري . بغداد ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م

- ٨٢ - ديوان تميم بن أبي مقبل: تحقيق: الدكتور عزة حسن . دمشق ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م
- ٨٣ - ديوان أبي نواس : تحقيق : أحمد عبد المجيد الغزالي . بيروت
- ٨٤ - ديوان بشر بن أبي خازم : تحقيق : عزة حسن . دمشق ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م
- ٨٥ - ديوان عمرو بن أحرر الباهلي : تحقيق : حسين عطوان . دمشق ١٩٦٨
- ٨٦ - ديوان رؤبة : نشر : وليم بن الورد . برلين ١٩٠٢م
- ٨٧ - الدرر اللوامع على مع الهوامع : الشنيطي . مصر ١٣٢٨هـ .
- ٨٨ - الأضداد للأنباري : تحقيق : أبو الفضل إبراهيم . الكويت ١٩٦٠م
- ٨٩ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : ابن خالويه . بغداد ١٩٦٧م
- ٩٠ - إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : تحقيق : إبراهيم الأبياري . مصر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م
- ٩١ - 'الأعلام : خير الدين الزركلي . مصر ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م
- ٩٢ - الأغاني : أبو الفرج الأصفهاني . مصر ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م
- ٩٣ - الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة : ابن الأنباري ، تحقيق : الأستاذ سعيد الأفغاني . دمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م
- ٩٤ - الإقتراح في علم أصول النحو : السيوطي . نشر دار المعارف في حلب
- ٩٥ - الاقتضاب لابن السيد البطليوسي . بيروت ١٩٠١م
- ٩٦ - إملاء ما من به الرحمن من إعراب القرآن : العكبري . تحقيق : إبراهيم عوض . مصر ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م
- ٩٧ - الأمالي لابن الشجري : الهند ١٣٤٩هـ
- ٩٨ - الأمالي : أبو علي القالي . مصر ١٩٥٣ - ١٩٧٣م
- ٩٩ - الأمالي أبو القاسم السبلي : تحقيق : محمد إبراهيم البناء . ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م
- ١٠٠ - الأمالي : أبو القاسم الزجاجي : تحقيق : عبد السلام هارون . مصر ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م
- ١٠١ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : ابن حجر العسقلاني : تحقيق : محمد سيد جاد الحق . مصر ١٣٨٥هـ
- ١٠٢ - ذيل الأمالي والنوادر : أبو علي القالي . مصر ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م
- ١٠٣ - سر صناعة الإعراب : مخطوطة المكتبة الظاهرية . والمطبوعة : بتحقيق : مصطفى السقا ورفاقه . مصر ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م

- ١٠٤ - مصطلح الآلي: أبو عبيد البكري : تحقيق: عبدالعزيز الميمني . مصر ١٣٥٤هـ -
- ١٠٥ - سيبويه والقراءات : الدكتور أحمد مكى الأنصاري . مصر ١٣٩٢هـ -
- ١٠٦ - السيرة : ابن هشام . مصر
- ١٠٧ - شرح الأشموني على الألفية : الأشموني : تحقيق : محي الدين عبد
بيروت ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م
- ١٠٨ - شرح القصائد العشر: التبريزي. تحقيق: محي الدين عبد الحميد . مصر ١٣٨٤هـ -
- ١٠٩ - شرح شذور الذهب : ابن هشام : تحقيق: محي الدين عبد الحميد . مصر ١٣٨٢هـ -
- ١١٠ - شرح أدب الكاتب : أبو منصور الجواليقي . مصر ١٣٥٠هـ
- ١١١ - شرح المعلقات السبع : الزوزني . مصر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م
- ١١٢ - شرح المفصل للزمخشري : ابن يعيش . مصر
- ١١٣ - شواهد التوضيح والتصحيح : ابن مالك : تحقيق : محمد فوزاد عبد الباقي .
- ١١٤ - شرح شواهد المغني : السيوطي . تعليق الشنقيطي . بيروت
- ١١٥ - شرح شافية : ابن الحاجب للاستراياذى مع شرح شواهد له للبغدادي :
محيي الدين عبد الحميد ورفاقه . مصر
- ١١٦ - شرح الشواهد الكبرى: العيني ، على هامش الحزانة : مطبعة بولاق . مصر ٩٠٠
- ١١٧ - شرح التصريح على التوضيح : للشيخ خالد الأزهرى . مصر ١٣١٢هـ
- ١١٨ - شذرات الذهب : ابن العماد الحنبلي . مصر ١٣٥١هـ
- ١١٩ - شرح الكافية : الرضى . القاهرة ١٣٠٦هـ
- ١٢٠ - شرح ابن عقيل على الألفية : ابن عقيل . مصر : تحقيق : طه الز
- ١٢١ - الصاحي : أحمد بن فارس . مصر ١٣٢٨هـ - ١٩١٠م
- ١٢٢ - صفة جزيرة الأندلس : منتخبة من الروض المعطار للحميري : تحقيق
بروفنسال . القاهرة ١٩٣٧م
- ١٢٣ - الصحاح : الجوهري : تحقيق : أحمد عطار . مصر ١٩٥٦م
- ١٢٤ - طبقات النحاة واللغويين : ابن شبة . مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم ١٩٨٨

- ١٢٥ - غاية النهاية في طبقات القراء : ابن الجزري . نشره برجسترامر . مصر ١٩٣٣ م
- ١٢٦ - الفهرست : ابن التديم . مصر ١٣٤٨ هـ
- ١٢٧ - في أصول النحو : سعيد الأفغاني . دمشق ١٩٥٦ م
- ١٢٨ - قطر الندى : ابن هشام . تحقيق : يحيى الدين عبد الحميد ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م
- ١٢٩ - القاموس المحيط : الفيروزآبادي . مصر
- ١٣٠ - القياس : رسالة ماجستير قدمتها منى توفيق إلى جامعة عين شمس
- ١٣١ - الكتاب : لسيويه . تحقيق : عبد السلام هارون . مصر ١٩٦٦ م - ١٣٨٥ هـ
- ومطبوعة بيروت ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م
- ١٣٢ - الكامل : أبو العباس المبرد . تحقيق : زكي مبارك . مصر ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م
- ١٣٣ - كشف الظنون : حاجي خليفة . طهران ١٩٤٧ م
- ١٣٤ - كتاب اللامات : للزجاجي . تحقيق الدكتور مازن المبارك . دمشق
- ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م
- ١٣٥ - لسان العرب : ابن منظور . بيروت ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م
- ١٣٦ - اللباب في تهذيب الأنساب : ابن الأثير . نشر مكتبة القدسي بالقاهرة ١٣٥٦ هـ
- ١٣٧ - المحتسب : ابن جنبي . تحقيق : علي النجدي ناصف ورفاقه . مصر
- ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م
- ١٣٨ - منازل الحروف : تحقيق . جواد - مسكوتي (من كتاب رسائل في النحو) . بغداد ١٣٨٨ هـ - ١٩٦١ م
- ١٣٩ - المقرب : ابن عصفور . تحقيق : الجوّاري - الجبوري . بغداد
- ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م
- ١٤٠ - معاني القرآن : الفراء . تحقيق : النجار - نجاني . مصر ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م
- ١٤١ - المنصف : ابن جنبي . تحقيق : إبراهيم مصطفى ورفاقه . ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م
- ١٤٢ - المدارس النحوية : الدكتور شوقي ضيف . مصر ١٩٦٨
- ١٤٣ - المفضليات : المفضل الضبي . تحقيق : شاكر وهارون . مصر ، ١٩٦٤
- ١٤٤ - ميزان الذهب : أحمد الهاشمي . مصر ، الطبعة السادسة عشرة .

- ١٤٥ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : محمد فوزاد عبد الباقي . مطبوع
كتاب الشعب
- ١٤٦ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي : نشره : فنسك ، لندن ١٩٣٦ م
- ١٤٧ - معجم المؤلفين : عمر رضا كحالة . دمشق ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م
- ١٤٨ - المزهري في علوم اللغة : السيوطي . تحقيق : محمد أحمد جاد الجولي
ورفاقه ، مصر .
- ١٤٩ - المذكر والمؤنث : أبو العباس المبرد . تحقيق : عبد التواب . الهادي
مصر ١٩٧٠ م
- ١٥٠ - الممتع : ابن عصفور . تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة . حلب ١٩٥٠ هـ - ١٩٧٠ م
- ١٥١ - مجالس ثعلب : أبو العباس ثعلب . تحقيق : عبدالسلام هارون . مصر ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م
- ١٥٢ - مغني اللبيب : ابن هشام . تحقيق : المبارك - حمد الله . بيروت ١٩٦٤ م
- ١٥٣ - المعجم الوسيط : إبراهيم مصطفى ورفاقه . مصر ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م
- ١٥٤ - مجالس العلماء الزجاجي . تحقيق : عبدالسلام هارون . الكويت ١٩٦٤ م
- ١٥٥ - المقاصد الحسنة : السخاوي . مصر ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م
- ١٥٦ - مدرسة البصرة النحوية : د . عبد الرحمن السيد . مصر ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م
- ١٥٧ - المحصن لابن سيده . مصر ، ١٣١٦
- ١٥٨ - معجم الأدباء ياقوت الحموي ، مصر ، ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م
- ١٥٩ - معجم البلدان : ياقوت الحموي . بيروت .
- ١٦٠ - مجمع الأمثال الميداني . مصر الطبعة الأولى
- ١٦١ - مختصر في شواذ القراءات : ابن خالويه . نشره : برجستراسر . مصر ١٩٣٤ م
- ١٦٢ - معجم ما استعجم : لأبي عبيد البكري . تحقيق : مصطفى السقا . مصر
- ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م
- ١٦٣ - المقتضب : أبو العباس المبرد ، تحقيق : محمد عبد الحائق عزيمة ، مصر ١٣٨٥ هـ
- ١٦٤ - الموشع : المرزباني . تحقيق : محمد علي البجاوي - مصر ١٩٦٥ م
- ١٦٥ - مدرسة الكوفة : د . مهدي الخزومي ١٩٥٨ م

- ١٦٦ - المعرب : الجواليقي . تحقيق : أحمد محمد شاكر . مصر ١٣٦١ هـ
- ١٦٧ - المرجل في شرح الجمل : ابن الحشاش . تحقيق : الأستاذ مصطفى صالح جطل . رسالة ماجستير في جامعة القاهرة .
- ١٦٨ - نزهة الألباء : ابن الأنباري . تحقيق : أبو الفضل إبراهيم . مصر ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م
- ١٦٩ - النوادر في اللغة : لأبي زيد . نشره : سعيد الحوري . بيروت ١٩٦٧ م
- ١٧٠ - النشز في القراءات العشر : ابن الجزري . تحقيق محمد أحمد دهمان . دمشق ١٣٤٥ هـ
- ١٧١ - معجم الهوامع : السيوطي . مصر ١٣٢٧ هـ



جدول الخطأ والصواب

الخطأ	الصواب	ص	س
في	من	١	١٥
أما	إيّا	٤	٨
والثاني	والثاني ^(٩)	٩	١٢
(٢)	(٧)	٩	٢٣
(٧)	(٨)	٩	٢٤
(٨)	(٩)	٩	٢٥
تقلنا	تقلبنا	١٣	١٦
٢٠ دار	١٩ دار	١٧	٢
ومشتقة	أو مشتقة	٢٠	١٥
تكون	أن تكون	٢٤	٦
بأخبار	أخبار	٣٤	٢٠
نقل	ثقل	٤٣	٨
أنت قلت	أأنت قلت	٤٧	١
الناس	للناس	٤٨	١
لأقيمت	لقيمت	٤٨	١٧
لزمان	الزمان	٦٠	٢٠
الحاشية ٣ ص ٤٥	الحاشية ٢ ص ٤٤	٧١	٢٣
الشاعر	هذا الشاعر	٩٢	١٥
أن	إن	١١٩	٣

الخطأ	الصواب	ص	س
الورقة ٥١	ص ١٠٨	١٢٣	٢٣
لعله اختصر	إلغاء هذه الحاشية	١٢٦	٨
(١)	(٢)	١٣٢	٧
صبح	أصبح	١٤٠	٩
مغفل	فغفل	١٥٢	١٤
ثلاثة	ثلاثة	١٦٣	٢
سرادات	سرادات	١٦٤	١٣
الفصل	الفعل	١٧١	٦
مكروما	مكروبا	١٨٩	١١
نصبها بعدها	نصب ما بعدها	١٩١	١١
عشر	عشرة	١٩٢	٢٠
خفف	حذف	٢١١	٩
٢٨	٢٨١	٢١٧	١٢
مع في	مع كي	٢١٧	٢٣
المعلم	للمعلم	٢٢١	٨
تعارضه	تعارضه	٢٢٤	١٦
عملك	وعملك	٢٤٠	١٣
قبل التي	قبل ، التي	٢٤٦	١٢
إنظر	انظر	٢٥٤	١٩
لك ما	لك على ما	٢٨٣	١٧
لا أن	لان	٢٨٥	١٢
إعط	أعط	٢٩٢	٥

الخطأ	الصواب	ص	س
برقم ٣٧١	برقم ٢٧٢	٢٩٥	١٥
الياء	الياء	٣٣٨	١٣
لمعنى	المعنى	٣٧٣	٩
فيحفظكم	فيحفظكم	٣٨٢	١
تحدثنا	تحدثنا	٣٨٤	٧
بمعناها	بمعناها (٧)	٤٢٦	١٥
العواثر	العواثر	٤٢٩	٥
والأرض	والأرض	٤٣١	١٩
أوئبكم	أوئبكم	٤٣٩	٧
في حمراوان	في حمراء : حمراوان	٤٣٩	١٣
ثلاثة أربعة	ثلاثة أربعة	٤٠٤	٦
وار	وارد	٤٤٠	١٣
٢٣	٢٣	٤٥٩	٦
عوى	عوى	٤٦٧	١١
٧	٧٣	٤٧٢	٢٠
لقلت	لقلت	٤٧٢	٢٢
٣٩٦	حذف هذا الرقم	٤٧٤	١٥
٣٩	حذف هذا الرقم	٤٧٤	١٩
الشاهد رقم ١٠	ينتقل إلى ص ٤٧٨		
	بعد الشاهد ٦١٣	٤٧٧	١٢

